ديفيد هيلد

نماذج الديمقراطية

(II) (I)

مكتبة بغداد
twitter@baghdad_library

ترجمة

فاضل جتكر

معهد الدراسات الاستراتيجية

ديفيد هيلد

نماذج الديمقراطية

(I) (II)

ترجمة

فاضل جتكر

معهد الدراسات الاستراتيجية

twitter @baghdad_library

الكتاب : نماذج الديمقراطية
المؤلف : ديفيد هيلد
المترجم: فاضل جتكر
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
مراجعة الترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية
الطبعة : الأولى ٢٠٠٦ بغداد - بيروت

هذا هو الجزء الأوّل من الترجمة الكاملة لكتاب :

David Held

Models of Democracy

Polity Press 1999

© حقوق الطبعة العربية محفوظة لمعهد الدراسات الاستراتيجية - العراق ، بإذن خاص من الناشر **"Polity Press"** والمؤلف .

لا يجوز نشر اي جزء من هذا الكتاب او تخزين مادته بطريقة الإسترجاع، او نقله، على اي نحو، او بأي طريقة سواء كانت «الكترونية» او «ميكانيكية»، او بالتصوير، او بالتسجيل او خلاف ذلك. إلا بموافقة كتابية من الناشر ومقدماً.

All rihgts reserved. Not part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publisher.

© David Held 1999

تمهيد

نعيش في عصر الديمقراطية، أو يبدو الأمر كذلك. فاشتراكية الدولة التي بدت شديدة الرسوخ منذ سنوات قليلة انهارت في الأوروبتين الوسطى والشرقية. والديمقراطية لا تبدو راسخة في الغرب فحسب، بل وتحظى من حيث المبدأ بالتبني على نطاق واسع فيما وراء الغرب بوصفها نموذجاً مناسباً للحكم. وعلى امتداد أقاليم العالم الرئيسية كان هناك ترسخ لجملة من سيرورات الديمقراطية وإجراءاتها. في منتصف سبعينيات القرن العشرين كان من الممكن على نحو معقول وصف ما يزيد على ثلثي مجموع الدول بالسلطوية. غير أن هذه النسبة المئوية ما لبثت أن شهدت هبوطاً دراماتيكياً؛ فأقل من ثلث مجموع الدول هي الآن سلطوية، وعدد الأنظمة الديمقراطية يتنامى بسرعة. باتت الديمقراطية المعيار الأساسي للمشروعية السياسية في الحقبة الراهنة.

لذا فإن قصة الديمقراطية من العصور القديمة إلى الزمن الحاضر تبدو ذات خاتمة سعيدة. في عدد متزايد من البلدان بات المواطنون.

twitter @baghdad_library

الناخبون قادرين، من حيث المبدأ، على محاسبة صانعي القرارات العامة، فيما صانعو القرارات هؤلاء يمثلون مصالح دوائرهم. «الشعب» في منطقة محددة. ومع أن انتصار الحركات الديمقراطية في الأوروبتين الوسطى والشرقية كان حدثاً عظيماً، مثله مثل تحول الأنظمة السياسة في أمكنة أخرى، فإن هذه الأحداث أبقت عدداً كبيراً من المسائل المهمة ذات العلاقة بالديمقراطية فكراً وممارسة دون حل. تبقى الديمقراطية، بوصفها فكرة من ناحية وواقعاً سياسياً من ناحية ثانية، موضوع جدل عميق. لا يقف الأمر عند كون تاريخ الديمقراطية عرضة لتفسيرات متضاربة، بل ونرى أن مفاهيم قديمة وأخرى حديثة تتداخل لتتمخض عن ترجمات غامضة وغير متسقة لتعابير ديمقراطية أساسية مثل المعنى المناسب لـ«المشاركة السياسية»، مغزى «التمثيل»، مدى قدرة المواطنين على الاختيار الحر بين البدائل السياسية، وطبيعة التمتع بعضوية أي جماعة ديمقراطية.

إنها قضايا مهمة وملحة، وهي رصيد جزء كبير [xii] من النقاش السياسي المعاصر. ولكن حتى هذه الهواجس المهمة ليست بأي من الأحوال قادرة على التحديد الكامل لجدول الأعمال الديمقراطي الراهن على صعيدي الفكر والممارسة. فأي اعتماد لمعنى الديمقراطية المعاصر لابد له من معاينة جملة من المسائل التقليدية. مسائل ليس فقط عن الطابع «الداخلي» أو «الأهلي» للديمقراطية، بل وعن مواصفات هذه الديمقراطية وتبعاتها «الخارجية»، ذلك لأن إحدى أبرز سمات السياسة عند منعطف الألفية تتمثل في بروز قضايا تتعالى على الحدود الديمقراطية القومية وتتجاوزها. فعمليات تدويل الاقتصاد، مشكلة البيئة، وحماية حقوق الأقليات قضايا تهم الأسرة الدولية كلها على نحو

متزايد باطراد. أما طبيعة الديمقراطيات القومية وحدودها فباتت تتطلب إعادة النظر بالارتباط مع عمليات العولمة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية؛ أي في ضوء مستوى التنظيم الاجتماعي الإنساني أو ممارسة السلطة الاجتماعية العابرَيْن للقارات أو الأقاليم.

بالطبع ليس ثمة أي جديد حول بروز المشكلات الكونية. ومع أن أهمية هذه المشكلات قد زادت زيادة كبيرة فإن أعداداً غير قليلة منها كانت موجودة منذ عقود، وبعضاً منها منذ قرون. فمع انتهاء المجابهة القديمة بين الشرق والغرب، صارت مشكلات إقليمية وكونية معينة مثل انتشار الإيدز، عبء الديون على «العالم النامي»، تدفق الموارد المالية بعيداً عن الأطر الشرعية القومية، الاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية تحتل موقعاً ملحاً على جدول أعمال السياسة الدولية. غير أن غموضاً أساسياً مازال يحيط بمكان، أسلوب ومعايير اتخاذ القرارات ذات العلاقة بهذه القضايا.

مازال استكشاف نظرية الديمقراطية للمشكلات الإقليمية والكونية الناشئة في بداية الطريق. ومع أن النظرية الديمقراطية دأبت على معاينة جملة التحديات المنتصبة في وجه الديمقراطية من داخل حدود الدولة القومية ومناقشتها مطولاً، فإنها لم تبادر جدياً إلى طرح مسألة ما إذا كانت الدولة القومية نفسها قادرة على البقاء في مركز الفكر الديمقراطي. إن الأسئلة التي يطرحها النمو السريع لسلسلة معقدة من الترابطات والتداخلات بين الدول والمجتمعات، وظاهرة التقاطع الجلي بين سائر القوى والعمليات القومية والدولية، تبقى، بمعظمها، خارج نطاق الاستكشاف.

إن التحديات التي تواجه التفكير الديمقراطي الآن كثيرة من جهة

twitter @baghdad_library

وأساسية من جهة ثانية. وكتاب «نماذج الديمقراطية»، كما نُشر أولاً في ١٩٨٧، كان يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين: توفير مقدمة تلقي الضوء على سير الديمقراطية المركزية، ولاسيما تلك المرتبطة بالتراث الغربي من اليونان القديمة إلى اليوم، أولاً؛ وتقديم رواية نقدية للأفكار الديمقراطية المتعاقبة ثانياً، من أجل امتلاك القدرة على تناول السؤال المطروح [xiii] مباشرة في أواخر الكتاب: ما الذي ينبغي للديمقراطية أن تعنيه اليوم؟ صحيح أن هذين الهدفين يبقيان هدفي الطبعة الثانية، إلا أن ضمان بلوغهما الكامل ما لبث أن جعل من الضروري إعادة النظر بالنص الأصلي من عدد من النواحي. تطلب الكتاب مراجعة ليتم أخذ تحولات سياسية لم تتناولها الطبعة الأولى بالتحليل أو حتى لم تتوقعها بنظر الاعتبار. وكان لابد من المراجعة أيضاً كي تتم معاينة جملة البحوث والدراسات ذات الشأن التي أُنجزت في الفكر السياسي خلال العقد الماضي، وقد أحدث بعضها نوعاً من الانقلاب في فهمنا لجوانب من التراث الديمقراطي الكلاسيكي مع عدد غير قليل من الأفكار والمفاهيم المعاصرة. وكذلك فإن الكتاب استوجب إعادة النظر لأن مؤلفه أقدم على تعديل ميزان وجهات نظره في بعض الأمور، مُحدثاً تغييرات من شأنها أن تنعكس إيجابياً على النص الجديد. وهكذا فقد تمت إضافة فصول جديدة - حول النزعة الجمهورية (الفصل الثاني)، حول تأثير الديمقراطية في تفكيك الإمبراطورية السوفيتية (الفصل الثامن)؛ وحول آفاق الدولة القومية الديمقراطية في ضوء العولمة (الفصل العاشر)؛ والفصول الباقية جميعاً تعرضت إما لمراجعة شاملة (الفصل الثالث حول الليبرالية، الفصل السابع حول استقطاب المثل الديمقراطية فيما بعد الحرب)، أو

للترهين في ضوء أعمال نظرية وتاريخية جديدة (كما في الفصل الأول عن أثينا الكلاسيكية، والفصل الخامس عن النخبوية التنافسية). كان لابد لجميع هذه التغييرات من أن تؤدي إلى تطوير وتنقيح جوهريين للكتاب.

جزئياً ظهرت الطبعة الثانية لـ «نماذج الديمقراطية» (مثل سابقتها) بوصفها كتاباً مطلوباً لمقرر جامعة مفتوحة بعنوان «الديمقراطية: من الأزمنة الكلاسيكية إلى اليوم». عدد كبير من زملائي في الجامعة المفتوحة قدموا تعليقات تفصيلية على مسوّدات سابقة. ويطيب لي أن أتقدم بالشكر، خصوصاً، إلى كل من دونا دكنسون، برام غيبن، ديفد غولدبلات، ديفد بوتر، توني ماكغرو وبول لويس على نصائحهم الموسعة. يضاف إلى ذلك أنني أفدت كثيراً في إعداد هذه المخطوطة من تعليقات أصدقاء وزملاء بجامعات أخرى. ويسرني أن أشكر كلاً من ديفد بيتام، ريتشارد بلاّمي، جون دان، أنتوني غدنز، جون كين، جويل كريغر، كنتن سكنر وجون بي. تومبسون، بين آخرين.

قامت جوليا هارسنات، لين لوكاس، جيل موتلي، سو بوب، جين روز، فيونا سيول وباميلا توماس بتقديم مساعدة لا غنى عنها في عملية نشر المخطوطة. وأنا شديد الامتنان للجميع دون استثناء.

مدين أنا، أيضاً بدين خاص، لميشيل ستانوورث بملاحظاتها النقدية حول قضايا ذات علاقة بالمضمون والأسلوب، كما بعدد كبير من المناقشات الممتعة لقضايا مرتبطة بالحياة العامة والخاصة.

أخيراً، سبق لي في الطبعة الأولى من «نماذج الديمقراطية» أن شكرت روزا: «التي لولاها لما كانت الديمقراطية موضوع تأمل مفعم بهذا [xiv] القدر من المتعة؛ وبوجودها باتت غير قابلة، افتراضياً،

twitter @baghdad_library

للتصور!» يتعين علي الآن أن أشكر روزا وجوشوا اللذين تمكنا من التقاط العناصر الأساسية للديمقراطية، وإن لم يرتقيا بعد إلى مستوى التعامل مع جميع المواطنين، ولاسيما مع والديهما، بوصفهم «أحراراً ومتساوين».

د. هـ.

نيسان/ ١٩٩٦

المقدمة

تاريخ فكرة الديمقراطية غريب؛ وتاريخ الديمقراطيات محيّر.

ثمة حقيقتان تاريخيتان مثيرتان. أولاً، ما من أحد اليوم إلا ويسلّم بأنه ديمقراطي. فسائر أنواع النظم السياسية في طول العالم وعرضه تصف نفسها بالديمقراطية. غير أن ما تقوله هذه النظم وتفعله كثيراً ما يكون متبايناً بشكل جوهري بين نظام وآخر. تبدو الديمقراطية أداة شرعنة للحياة السياسية الحديثة: فاستحداث النظام وفرض القانون يبدوان مسوَّغين وصالحين عندما يكونان «ديمقراطيين». غير أن الأمر لم يكن على هذا النحو على الدوام. فمنذ اليونان القديمة إلى اليوم ظلت أكثرية أساتذة الفكر السياسي شديدة الانتقاد لنظرية الديمقراطية وممارستها. وأي التزام عام بالديمقراطية ليس إلا ظاهرة حديثة جداً. ثانياً، مع أن عدداً كبيراً من الدول قد تكون اليوم ديمقراطية، فإن تاريخ مؤسساتها السياسية يكشف مدى هزال وهشاشة الترتيبات الديمقراطية. وحده تاريخ أوروبا القرن العشرين يسلط الضوء على أن الديمقراطية صيغة حكم استثنائية الصعوبة إيجاداً وصيانة: كادت الفاشية، النازية والستالينية أن تستأصلها من جذورها. لقد خرجت الديمقراطية من أرحام صراعات اجتماعية بالغة الحدة وكثيراً ما كان

twitter @baghdad_library

يُضحّى بها في مثل هذه الصراعات. يستند هذا الكتاب على فكرة الديمقراطية، غير أننا لا نستطيع، لدى استكشاف أبعاد الفكرة، أن نبتعد كثيراً عن جوانب من تاريخها فكراً وممارسة.

مع أن كلمة «ديمقراطية» دخلت الإنجليزية في القرن السادس عشر عبر كلمة ديمقراطي democratie الفرنسية، فإن جذورها إغريقية. إنها متحدرة من ديمقراطيا demokratia المركبة من كلمتي ديموس demos وكراتوس kratos اللتين تعنيان شعب وحكم على التوالي (أي حكم الشعب). فالديمقراطية تعني صيغة للحكم تكون فيها السلطة للشعب بدلاً من الملوك والطبقات الأرستقراطية. والديمقراطية تستتبع وجود جماعة سياسية يتمتع أفرادها بنوع من المساواة السياسية [2]. قد يبدو «الحكم من قبل الشعب» مفهوماً غامضاً، ولكن المظاهر خادعة. فتاريخ فكرة الديمقراطية معقد ومطبوع بحشد من التصورات المتضاربة. ثمة مجال واسع للاختلاف.

مع كل من عناصر العبارة: «الحكم»؟ . «الحكم من قبل»؟ . «الشعب»؟، تبرز مشكلات ذات علاقة بالتعريف. ولنبدأ بـ «الشعب»:

* من هم الذين يمكن عدهم «الشعب»؟

* ما نوع المشاركة المتصورة لهؤلاء؟

* ما الشروط التي من شأنها أن تفضي إلى المشاركة؟ هل يمكن لموانع المشاركة وحوافزها، لخسائر المشاركة وأرباحها، أن تكون متساوية؟

وفكرة «الحكم» تثير فيضاً من القضايا:

* ما مدى اتساع أو ضيق الأفق المرسوم للحكم؟ أو ما الميدان

المناسب للنشاط الديمقراطي؟

* إذا كان «الحكم» سيغطي «ما هو سياسي»، فما معنى هذا؟ هل يقوم بتغطية: (أ) القانون والنظام؟ (ب) العلاقات بين الدول؟ (ج) الاقتصاد؟ (د) المجال الداخلي أو الخاص؟

وهل ينطوي تعبير «حكم من قبل» على لزوم الطاعة؟

* هل تجب إطاعة أحكام «الشعب»؟ ما وضع الإلزام والمعارضة؟

* ما الأدوار المتاحة لـ «غير المشاركين» الناشطين بحماسة؟

* تحت أي ظروف، إذا توفرت، تكون الأنظمة الديمقراطية مخولة باللجوء إلى القسر ضد بعض مواطنيها أو ضد أولئك الباقين خارج دائرة الحكم الشرعي؟

مجالات الاختلاف المحتملة لا تقف هنا. ثمة أيضاً، منذ اليونان القديمة إلى العالم المعاصر، آراء متباينة جذرياً حول الشروط أو المتطلبات العامة لأي «حكم» ناجح «من قبل الشعب». هل يتعين على الناس، مثلاً، أن يكونوا متعلمين قبل أن يصبحوا ديمقراطيين؟ هل يشكل أي مستوى معين من الثروة الاجتماعية ضرورة للحفاظ على أي نظام ديمقراطي؟ هل يمكن الحفاظ على الأنظمة الديمقراطية خلال أوقات الطوارئ القومية أو الحروب؟ هذه مع حشد من القضايا الأخرى أدت، وقد تظل تؤدي دائماً، إلى بقاء معنى الديمقراطية معلقاً، غير محسوم.

هناك قدر كبير من تاريخ ذي شأن على صعيد السعي إلى حصر معنى «الشعب» بجماعات معينة: منها أصحاب الأملاك، البيض،

twitter @baghdad_library

المتعلمون، الرجال، ذوو المهارات والحرف الخاصة، الراشدون البيض، الراشدون. ثمة أيضاً حكاية ذات مغزى في جملة التصورات والجدالات المختلفة حول ما ينبغي [3] عده «حكماً» من قبل «الشعب». وطيف المواقف الممكنة يشتمل، كما لخصها أحد المعلقين بنجاح، على:

١- أن الجميع يجب أن يحكموا، بمعنى ضرورة إشراك الجميع بالتشريع، بإقرار السياسة العامة، بتطبيق القانون وبالإدارة الحكومية.

٢- أن الجميع يجب إشراكهم شخصياً بعملية صنع القرارات الحاسمة، بمعنى إقرار القوانين العامة وقضايا التخطيط العام.

٣- أن الحكام يجب أن يخضعوا لمحاسبة المحكومين؛ يتعين عليهم، بعبارة أخرى، أن يبقوا ملزمين بتسويغ أفعالهم أمام المحكومين وعرضة للإزاحة من قبلهم.

٤- أن الحكام يجب أن يخضعوا لمحاسبة ممثلي المحكومين.

٥- أن الحكام يجب أن يكونوا مختارين من قبل المحكومين.

٦- أن الحكام يجب أن يكونوا مختارين من ممثلي المحكومين.

٧- أن الحكام يجب أن يتصرفوا وفقاً لمصالح المحكومين. (لايفلي، ١٩٧٥، ص: ٣٠)

المواقف المتخذة مستمدة من الأساليب المتباينة لتسويغ الديمقراطية التي ظل الدفاع عنها منطلقاً من القول بأنها الأقرب بين البدائل إلى بلوغ واحدة أو أكثر من جملة القيم أو النعم التالية: المساواة السياسية، الحرية، الحكم الذاتي المعنوي. الأخلاقي، المصلحة العامة، نوع من المساومة الأخلاقية المنصفة، قرارات ملزمة تأخذ مصلحة الجميع في

الحسبان، الفائدة الاجتماعية، تلبية الحاجات، كفاءة في القرارات. وفي إطار تاريخ صدام المواقف يقع الصراع على تحديد ما إذا كانت الديمقراطية ستعني نوعاً من أنواع السلطة الشعبية (صيغة حياة يكون فيها المواطنون مشاركين في حكم الذات وضبطها) أم نوعاً من أنواع المساهمة في صنع القرار (وسيلة لشرعنة قرارات المنتخبين لشغل مناصب السلطة ـ «الممثلين» بين وقت وآخر). ما المدى الذي ينبغي للديمقراطية أن تبلغه؟ ما المجالات التي يجب تطبيقها عليها؟ أو، بالمقابل، هل ينبغي للديمقراطية أن تبقى محصورة بوضوح بمهمة الحفاظ على غايات مهمة أخرى؟

إنها مسائل بالغة الصعوبة. وتحليل بدائل الديمقراطية، وهو واجب هذا الكتاب الرئيسي، لا يحلها، وإن كان من شأنه أن يساهم في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء كون بعض المواقف أكثر جاذبية من بعضها الآخر. وهو إذ يركز على البدائل الرئيسية، فإن هذا السِّفْر سيعمد إلى إدراج بعض الخيارات السياسية التي نواجهها اليوم. غير أنه يعني أيضاً أن هذه المواقف لا تتجلى بأسلوب بسيط، واضح المعالم. وتاريخ الديمقراطية كثيراً ما يكون مربكاً، ذلك أنه لا يزال تاريخاً فعالاً إلى حد كبير من ناحية، ولأن القضايا شديدة التعقيد من ناحية ثانية (آر. وليمز، ١٩٧٦، ص: ٨٢ - ٨٧). ومن المهم القول أيضاً إن سردي لآلاف القضايا، مثله مثل سائر أشكال السرد الأخرى، قائم على أساس موقف معين في إطار هذا التاريخ الفعال: نوع [4] من الإيمان بتعذُّر حماية الأفكار والممارسات الديمقراطية على المدى الطويل ما لم يتم توسيع وتعميق قبضتها على حياتنا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. والطبيعة الدقيقة لهذه النظرة وجملة أسبابي

twitter @baghdad_library

الداعية لتبنيها ستتوضح لاحقاً، كما آمل، إلا أنها تعني بالفعل أنني، بالضرورة، أكثر تعاطفاً مع بعض أساتذة التنظير للديمقراطية مقارنة بآخرين.

شكل ١: بدائل الديمقراطية [5]

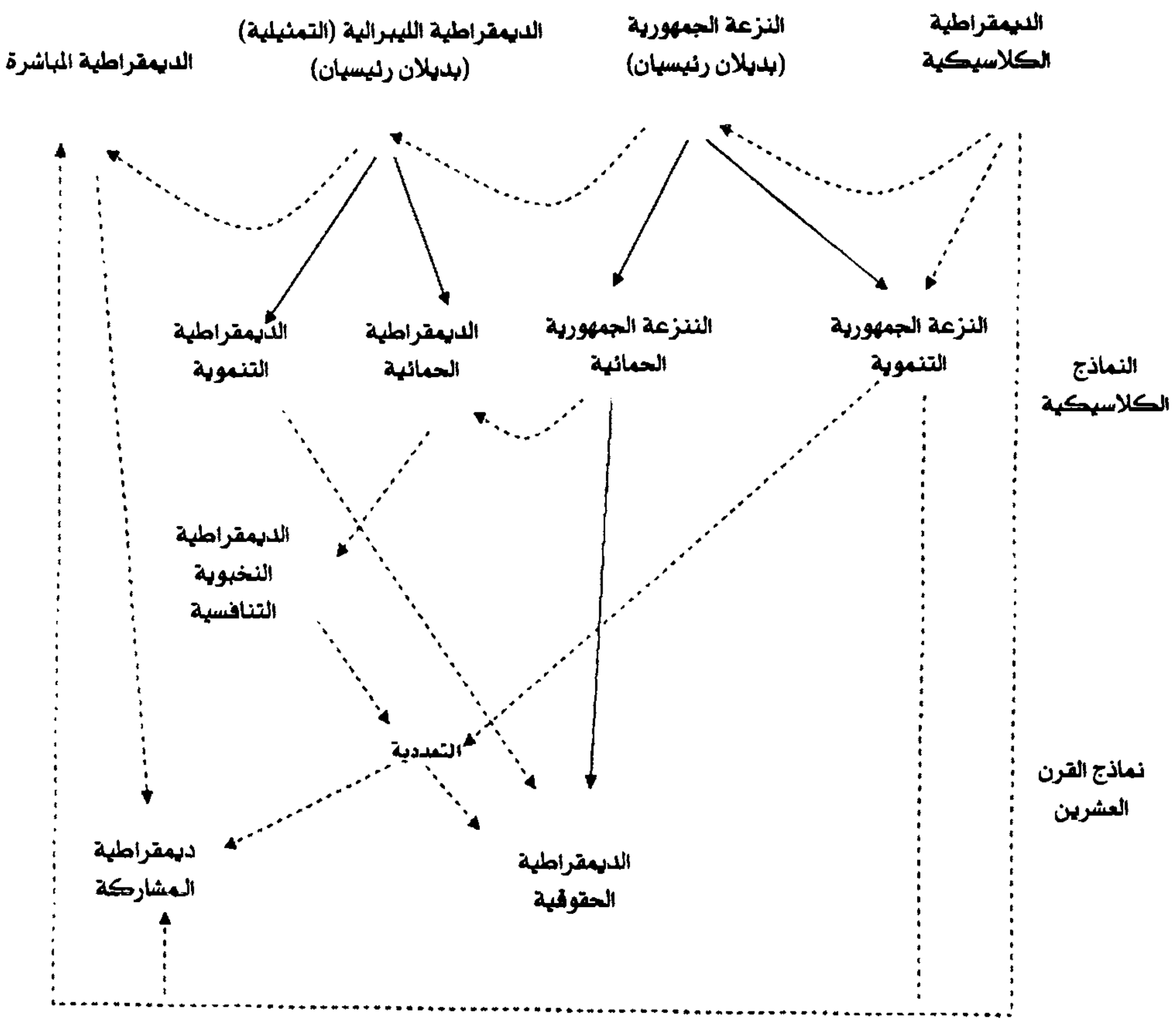

يتوزع هذا الكتاب على ثلاثة أجزاء. يأتي الجزء الأول على ذكر أربعة نماذج للديمقراطية: فكرة الديمقراطية الكلاسيكية في أثينا القديمة؛ التصور الجمهوري لجماعة ذاتية الحكم (معالجاً عبر بديلين: النزعة الجمهورية الحمائية ونظيرتها التنموية أو التطورية)؛[1] الديمقراطية الليبرالية (معالجة أيضاً من خلال بديلين مختلفين: ديمقراطي حمائي وآخر تطوري أو تنموي)؛ والتصور الماركسي للديمقراطية المباشرة. ثم يتولى الجزء الثاني مهمة استكشاف أربعة نماذج عائدة إلى القرن العشرين دأبت على إثارة حشد كثيف من النقاشات والنزاعات السياسية: ديمقراطية النخبة التنافسية، التعددية، الديمقراطية القانونية وديمقراطية المشاركة. أما الجزء الثالث فيعاين بعض القضايا المركزية للنظرية والممارسة الديمقراطيتين، ويعالج مسألة: ما الذي ينبغي للديمقراطية أن تعنيه اليوم؟ تتم متابعة هذه المسألة عبر تقديم الأهمية المعاصرة للموروث الديمقراطي في إطار الدولة القومية كما على خلفية نشوء وتطور شبكة كثيفة من العلاقات المتبادلة بين الدول والمجتمعات.

وهكذا فإن اهتمامات «نماذج الديمقراطية» تشمل بعض أبكر تصورات الديمقراطية، أفول نجم هذه الأفكار على امتداد ما يقرب من ألفيَّتين، الانبثاق البطيء المجدد للمفاهيم الديمقراطية في أثناء عملية الانبعاث أو النهضة، وبدءاً بأواخر القرن السادس عشر، خلال نضال النزعة الليبرالية ضد الطغيان والدولة الاستبدادية، إعادة صياغة فكرة الديمقراطية أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر في

(١) من المهم ملاحظة أن تصورات النزعة الجمهورية لم تكن جميعها ديمقراطية. الفصلان ٢ و٣ يستكشفان تصورات رئيسية وعلاقتها بالديمقراطية.

twitter @baghdad_library

التراثين الليبرالي والماركسي، وصدام جملة الآراء المعاصرة. وبتركيز كتاب نماذج الديمقراطية على هذا النحو، يتم تسليط الضوء في المقام الأول على تطور الديمقراطية في الغرب. والسبب في هذا يعود إلى أن قصة تطوير بدائل الديمقراطية المختلفة إن هي، جزئياً، إلا قصة تشكل سلسلة معينة من الأفكار والممارسات الديمقراطية التي تبلورت بأوضح تجلياتها في الغرب. فالحوارات حول طبيعة الديمقراطية ظلت بالغة الكثافة، استثنائية الحدة في داخل سائر المدارس الفكرية [6] الأوربية والأمريكية الشمالية، مع أن الإقرار بهذا لا يعني، بأي صورة من الصور، الزعم بأن كل ما ينطوي على أهمية فيما يخص طبيعة الديمقراطية، قد نبع من أوروبا وأمريكا الشمالية وحدهما، أو لم يُفهم أو يُعبر عنه تماماً إلا فيهما (انظر بيرنال، ١٩٨٧؛ سبرنبرغ، ١٩٩٢). ومع أن التأكيد هنا سيبقى مركزاً على التراث الديمقراطي الغربي، فإن أهمية تيارات فكرية أخرى وأقاليم سياسية مغايرة سيتم تقديمها فيما بعد(٢).

* * *

في الشكل [١] ثمة إدراج لنماذج الديمقراطية في مركز الفصول التالية، جنباً إلى جنب مع العلاقات العامة جداً فيما بينها. على نحو معقول يمكن تقسيم النماذج إلى نمطين كبيرين: ديمقراطية مباشرة أو مشاركة (نظام صنع قرارات ذات علاقة بالشؤون العامة يشارك فيه

---

(٢) علاوة على ذلك، تنبغي ملاحظة أن جذور أفكار معينة في ثقافات وأقوام محددة لا تحصر قيمتها أو منفعتها في تلك البيئات. فلغة تقرير المصير والاستقلال لا يمكن تقويمها بالارتباط بسياقها الاجتماعي الأولي فقط (انظر، خصوصاً، الفصلين: ٩ و١٠ في هذا الكتاب).

المواطنون مباشرة) وديمقراطية ليبرالية تمثيلية (نظام حكم قائم على «ضباط» منتخبين يتولون مهمة «تمثيل» مصالح و/ أو آراء المواطنين في إطار «حكم القانون»). لاحقاً سيجري استخدام هذين العنوانين التصنيفيين الكبيرين بهدف تجميع عدد من النماذج. غير أن التعويل عليهما لن يتجاوز إلا أساساً محدوداً جداً؛ لأن أحد أهداف هذا الكتاب هو كشف وتقديم طيف أوسع بكثير من الآراء حول الديمقراطية مقارنة بما يشي به هذان المفهومان العامان وحدهما. ثمة أشياء كثيرة يجب تعلمها، مثلاً، عن أوجه التباين بين الديمقراطية الكلاسيكية، النزعة الجمهورية التطورية، الديمقراطية المباشرة وديمقراطية المشاركة، على الرغم من احتمال إدراجها جميعاً في خانة نمط «الديمقراطية المباشرة». والتركيز عليها بوصفها مجرد صيغ للأخيرة يخاطر بإغفال تباينات ذات شأن فيما بينها. وهي تباينات تسوّغ اعتماد نظام تصنيفي أكثر تعقيداً. وتبعاً لذلك فإن التعابير المدرجة في الشكل [١] سوف تُستخدم عموماً. ولابد لسياق استخدامها أن يلقي الضوء على الغموض الذي يكتنف النمط الديمقراطي الخاضع للمناقشة وعلى جملة أوجه الشبه ومناحي التباين فيما بينها(٣).

---

(٣) ثمة صعوبات اصطلاحية إضافية يجب الإتيان على ذكرها. تبقى الليبرالية، بالطبع، إحدى المدارس السياسية الأكثر محورية، أقله بالنسبة إلى الفكر السياسي الغربي الحديث. من المهم عدم نسيان حقيقة أن العالم الغربي «الحديث» كان ليبرالياً أولاً، ثم ما لبث، لاحقاً فقط، وبعد نزاعات واسعة، أن غدا ديمقراطياً ليبرالياً (انظر الفصلين: ٢ و٣). لابد من تأكيد حقيقة أن جميع الليبراليين، ماضياً وحاضراً، لم يكونوا، على الإطلاق، ديمقراطيين كما لم يكن جميع الديمقراطيين ليبراليين. غير أن تطور الليبرالية كان جزءاً لا يتجزأ من تطور الديمقراطية الليبرالية. لذا، =

twitter @baghdad_library

يغطي تطور الديمقراطية تاريخاً طويلاً مثقلاً بالجدل. وساحة النظرية الديمقراطية تتألف من طيف واسع من الاعتبارات والنقاشات. وكل من هذين [7] التاريخ والنقاش جوهريان لفهم مدى إمكانية التقاط المعنى المتغير للخطاب الديمقراطي مع الزمن. معنى مفاهيم هذا الخطاب، نظرياته وهواجسه. وسعياً منه إلى شق طريق في هذا المجال يقترح كتاب «نماذج الديمقراطية» خارطة لجملة المواقف والحجج الأساسية، جنباً إلى جنب مع سلسلة من التأملات النقدية حولها. ومع أن الكتاب يغطي قائمة جوهرية من القضايا، فإن من المفيد التأكيد على أنه انتقائي. حين ضمّنتُ الكتاب أربعة نماذج كلاسيكية (مع بعض بدائلها)، استلهمتُ الفرضية القائلة بأن أي تغطية موسعة إلى حدود معقولة لعدد من أكثر الأفكار والنظريات مركزية أفضل من أي نظرة سطحية خاطفة إليها جميعاً. لذا فإنني لم أُدخِل في الكتاب تحليلاً لعدد معين من المدارس السياسية التي كانت لها، حسب قاموس البعض، مساهمات ذات شأن في النظرية الديمقراطية، مثل مدرسة الفوضويين. ثمة ثغرات أخرى. كنت في الأساس قد خططت للتوقف مطولاً عند أصل، منبع وسياق كل مسار نظري رئيسي من مسارات النظرية الديمقراطية. ثم ما لبثت أن اضطررت للتخلي عن ذلك من أجل إبقاء حجم الكتاب مقبولاً، مع أنني حاولت تقديم تعريف تاريخي ونظري وجيز لكل نموذج. علاوةً على ذلك، قد يكون متعيناً

= فإنني، مع قيامي بتناول الليبرالية والديمقراطية الليبرالية، على المستوى النظري، بوصفهما نموذجين متمايزين للفكر السياسي في سياقات معينة، سأقوم أيضاً، خصوصاً في فصول لاحقة، باستخدام عبارة «ليبرالية للدلالة على الليبرالية والديمقراطية الليبرالية على حد سواء. مرة أخرى أرجو ألا يترك السياق الذي يجري استخدام هذين التعبيرين فيه أي لبس فيما يحملانه من معنى.

علي بالتأكيد أنني لم أختر سوى «نماذج الديمقراطية» التي أراها منطوية على أهمية مركزية بالنسبة إلى الحوار السياسي الكلاسيكي و/ أو المعاصر.

هناك ثلاث قضايا إضافية أميل إلى تأكيدها فيما يخص المقاربة المعتمدة في هذا الكتاب وحول جملة الفرضيات التي تسنده. ثمة، أولاً، كلمة عن فكرة «النماذج»(٤). حسب استخدامي له هنا يشير مصطلح «نموذج» إلى البنية النظرية المصممة لكشف وشرح العناصر الرئيسية لصيغة معينة من صيغ الديمقراطية مع شبكة العلاقات الداعمة لها. فأي جانب من جوانب الحياة العامة أو مجموعة مؤسسات يتعذر فهمه ما لم يوضع في إطار شبكة ارتباطاته مع ظواهر اجتماعية أخرى. وما النماذج، تبعاً لذلك، إلا «شبكات» معقدة من المفاهيم والتعميمات حول جوانب الساحة السياسية وشروط ترسخها الأساسية بما فيها جملة الشروط الاقتصادية والاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن نماذج الديمقراطية تنطوي بالضرورة، كما [8] سيتضح فوراً، على توازن متحول بين بيانات وصفية ـ توضيحية وأخرى معيارية؛ أي بين بيانات عن حال الأشياء كما هي وبيانات عن حال الأشياء كما ينبغي أو يجب أن تكون. وفي حين أن المنظرين الكلاسيكيين الإغريق كانوا ميالين أكثر الأحيان إلى جعل عملهم وصفياً من ناحية وإرشادياً من ناحية ثانية، مقدمين تعاليم موحدة على

---

(٤) في اعتماد فكرة «نماذج الديمقراطية» أنا مدين لعمل سي. بي. ماكفرسون (١٩٧٧). وعبارتا الديمقراطية «الحمائية» والديمقراطية «التنموية» مستمدتان من كتاباته (١٩٦٦؛ ١٩٧٣؛ ١٩٧٧). غير أنني سأقوم بتطوير هذه الأفكار على نحوٍ مختلف جوهرياً.

twitter @baghdad_library

أصعدة الأخلاق، السياسة وظروف النشاط الإنساني، فإن منظرين «حديثين» كُثراً، من هوبز إلى شومبتر، ادعوا الانخراط في ممارسة «علمية» من حيث الجوهر، ممارسة غير معيارية حسب رأيهم. أقدم هوبز على إحداث تغيير جذري في موروث النظرية السياسية حين وضع حداً فاصلاً بين الأخلاق والسياسة؛ فبرأيه كان لابد للتحليل السياسي من أن يكون «علماً مدنياً (أهلياً)» قائماً على مبادئ واضحة واستنتاجات مدعمة بمحاكمات دقيقة. وصعود العلوم الاجتماعية (ولاسيما فرعا «الإدارة» و«السوسيولوجيا») أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين أضاف زخماً إلى النظرة التي تقول إن على دراسة الديمقراطية أن تستند إلى البحث العلمي. كان ثمة رجحان لكفة «المنهج العلمي» في تفسير معنى الديمقراطية. غير أن «العلم» لم ينتصر بأي شكل من الأشكال على «الفلسفة» في كل المجالات؛ وأي مقاربة تجريبية خالصة للنظرية الديمقراطية تعرضت لفيض من الانتقادات. يضاف إلى ذلك أن من الممكن، بصرف النظر عن المنهج المعلن المعتمد في التحليل السياسي، الاهتداء في سائر نماذج الديمقراطية إلى خليط يجمع بين ما هو وصفي من جهة وما هو معياري من جهة ثانية. سبق لأحد المراقبين أن قال:

> بعض أساتذة التنظير للديمقراطية رأوا بما يكفي من الوضوح أن نظرياتهم هي هذا الخليط. آخرون لم يروا ذلك، بل وحتى أنكروا وجوده. أولئك الذين ينطلقون من الافتراض المضمر بأن كل ما هو موجود صحيح، ميالون إلى إنكار إقدامهم على إصدار أحكام قيمية. أما أولئك الذين ينطلقون من الافتراض المضمر بأن كل ما هو موجود خطأ،

فيقولون بإضفاء وزن كبير على قضيتهم الأخلاقية (مع السعي إلى إلباسها ثوباً عملياً). وبين هذين الحدين المتطرفين ثمة مجال تأكيد ذو شأن. (ماكفرسون، ١٩٧٧، ص: ٤)

لدى معاينة نماذج الديمقراطية ماضياً، حاضراً وربما مستقبلاً، من المهم الغوص في عمق ملامحها الأساسية، توصياتها، فرضياتها بشأن طبيعة المجتمع الذي يمكن للديمقراطية أن تترسخ في تربته، تصوراتها الأساسية لقدرات البشر السياسية. وأساليب تسويغها لآرائها وتفصيلاتها. ولدى تقويم هذه النماذج علينا أن نتنبه إلى طبيعة المزاعم النظرية ومدى تماسكها، إلى صلاحية البيانات التجريبية وإلى مدى اتصاف الإرشادات أو التوجيهات بالصفة العملية.

ثانياً، حاولتُ، حين قدمتُ قائمة منوعة [9] من النماذج الديمقراطية، أن أُبقي «أهوائـ» ي الخاصة ملجومة بإحكام، بغية تقديم صورة موضوعية دقيقة لهذه النماذج. غير أن أي عملية تصوير أو «تمثيل» تنطوي على تفسير أو تأويل. نعم تفسير أو تأويل مجسد لإطار محدد من المفاهيم، المعتقدات والمعايير. مثل هذا الإطار ليس عائقاً للفهم؛ إنه، على النقيض من ذلك، جزء لا يتجزأ منه (انظر غادامر، ١٩٧٥). فالإطار الذي ندخله في عملية التفسير يحدد ما «نراه»، ما نلاحظه وما نسجله على أنه مهم. لذا فإن تفسيرات معينة لا يمكن عدها الفهم الصحيح أو النهائي لأي ظاهرة؛ ومعنى أي ظاهرة يبقى على الدوام منفتحاً على تفسيرات مستقبلية من وجهات نظر جديدة. لذا فإن التفسيرات معرَّضة دائماً للتحدي والدحض. من المحتوم والمؤكد أن بعضاً من هواجسي، معاييري وقناعاتي. «أهوائي» . ينعكس على القصة التي أرويها. ومع أني مؤمن بأن أكثر صيغ الديمقراطية

twitter @baghdad_library

جاذبية وجدارة بالدفاع عنها هي الصيغة التي يستطيع فيها المواطنون، من حيث المبدأ، أن يوسعوا مشاركتهم في صنع القرار لتشمل طيفاً عريضاً من المجالات (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)، لا أرى أن أياً من النماذج الموجودة يقدم وحده شرحاً مقنعاً لجملة شروط، ملامح أو عقلية هذه الصيغة الديمقراطية. إن جزءاً من مقاربتي لتقويم «النماذج الديمقراطية» ينطوي ليس على ماضي الديمقراطية وحاضرها وحسب، بل وعلى مستقبلها المحتمل.

أخيراً، في التركيز قبل كل شيء على «الأفكار» الديمقراطية، لم أقصد الإيحاء بأن هذه الأفكار كانت وحدها العامل الحاسم في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية. بل أنا مؤمن، عموماً، بأن الأفكار لا تكتسب ما يكفي من النفوذ لتغيير طبيعة المؤسسات وطرائق عملها ما لم تتقاطع مع ظروف تاريخية رحبة وقوى هيكلية مناسبة. غير أن هذا الكلام نفسه بحاجة إلى شرح دقيق؛ إذ ثمة دون شك ظروف يكون فيها تأثير أفكار سياسية معينة إما معرقَلاً بعوامل قوية أو مفضياً إلى نتائج دراماتيكية مثيرة. فموقع الأفكار في السيرورة التاريخية لا يخضع لأي تعميم بسيط. غير أن لمعاينة نماذج الديمقراطية، مهما كانت العلاقة بين «الأفكار» و«الظروف الاجتماعية»، تبريرها الخاص، ولاسيما في عالم كعالمنا حيث يطغى على عدد كبير من مناحي الحياة السياسية طوفان من الشكوك والريب. وفي عالم كهذا فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتم المبادرة إلى معاينة الأساليب المحتملة التي يمكن اعتمادها من أجل تعديل السياسة ـ السياسة الديمقراطية ـ وصولاً إلى تمكين المواطنين من امتلاك قدرة أكبر على صياغة حيواتهم الخاصة وتنظيمها. من الصعب رؤية هذه المهمة منجزة من دون

السعي، بين أمور أخرى، إلى اجتراح لغة مشتركة مع تطور ومصير الأفكار والممارسات والمؤسسات الديمقراطية.

وهكذا فإن للفصول التالية أربعة أهداف إجمالية هي:

أولاً: تقديم نماذج ديمقراطية رئيسية من منطلق أفكارها المركزية وظروفها التاريخية الواسعة؛ **[10]**

ثانياً: تحديد ما يميز كل نموذج عن النماذج السابقة؛

ثالثا: استكشاف نقاط قوة ومواقع ضعف كل نموذج من منطلق ما قاله النقاد فيه من ناحية وبالارتباط مع الخطاب المطوّرفي الكتاب ككل من ناحية ثانية؛

رابعاً: المبادرة، كنوع من الختام، إلى تقديم فهم جديد للديمقراطية، وإن كان فهماً يترك حشداً من المسائل الإضافية التي تتطلب المعالجة.

لقد حاولت، من بداية الكتاب إلى نهايته، أن أوفّر للقارئ فرصة واضحة لتأمل الآراء والمواقف بعيداً عن آرائي ومواقفي الخاصة، إلا أن من الواضح أنني أرجو أن أثير اهتمام القارئ بالآراء النقدية التي أطورها. يبقى كتاب «نماذج الديمقراطية» مقدمة من ناحية وعملاً تفسيرياً من ناحية ثانية، عملاً ينقل المرء من سياسة دول المدن إلى الدول القومية وصولاً، آخر المطاف، إلى ميدان السياسة الدولية والتحولات الكونية. وقصة الديمقراطية المروية بهذه الطريقة إن هي إلا قصة جملة التغيرات الجذرية الطارئة على طبيعة المجتمع السياسي مع بعض الاحتمالات السياسية الأساسية التي نواجهها، الآن وفي المستقبل.

twitter @baghdad_library

الفصل الأول
الديمقراطية الكلاسيكية: أثينا

[13] في القرن الخامس قبل الميلاد، برزت أثينا بوصفها «دولة المدينة» أو البوليس الأكثر ابتكاراً وتطوراً بين عدد كبير من التجمعات الإغريقية المنافسة[1]. أسباب تطورها ونجاحها في التأسيس لأسلوب حياتها «الديمقراطي» غير الاعتيادي ليست الهاجس الأول هنا، غير أن من المفيد إدراج بضع ملاحظات.

من القرن الثامن إلى القرن الخامس قبل الميلاد، تبلورت ببطء أنماط الحضارة في عالم الإغريق؛ عدد كبير من التجمعات الصغيرة، المتلاحمة بقوة في الغالب، عانقت الساحل، فيما أمكن العثور على عدد قليل منها في أمكنة داخلية بعيدة (انظر فنلي، ١٩٦٣؛ ١٩٧٣ أ؛ بي. أندرسون، ١٩٧٤ أ، ص: ٢٩ - ٤٤). في البداية كانت هذه

(١) بدلاً من كلمة بوليس Polis سأستخدم تعبير «دولة المدينة»، «جمهورية المدينة» أحياناً. والقضايا التي تدعم تفضيل بعض الباحثين لتعبير «جمهورية المدينة». وهي قضايا ذات علاقة بزمن صياغة فكرة «الدولة» للمرة الأولى. ستتم مقاربتها في الفصلين التاليين.

twitter @baghdad_library

المدن خاضعة نموذجياً لملوك محليين غير أنها لاحقاً، غالباً بعد صراعات عنيفة، ما لبثت أن باتت خاضعة لسيطرة هرميات «عشائرية» أو «قبلية». أحد المعلقين يصف هذه المدن بأنها ليست من حيث الجوهر سوى «بؤر تمركز سكنية لفلاحين وملاك أراضٍ: ففي البلدة الصغيرة النموذجية لهذه الحقبة كان الزُّراع يعيشون داخلَ أسوار المدينة ويخرجون يومياً للعمل في الحقول، ثم يعودون ليلاً. رغم أن حدود المدن كانت على الدوام تضم محيطاً زراعياً مأهولاً كلياً بكتلة سكانية ريفية» (بي. أندرسون، ١٩٧٤ أ، ص: ٢٩ - ٣٠). ما لبث اتساع رقعة الأرض وتنامي تجارة ما وراء البحار أن حفّزا تطور مدن ساحلية ذات مواقع استثنائية الجودة، حتى بات بعضها ينعم بفترات من النمو المطرد.

تعرضت الاستمرارية السياسية لدول المدن الأولى للبتر جراء صعود «الطغاة» أو الحكام الفرديين (نحو ٦٥٠ - ٥١٠ ق.م.)، الذين كانوا يمثلون مصالح أولئك الذين غدوا أثرياء حديثاً إما عبر ملكية الأرض أو من خلال ممارسة الأعمال التجارية. أخلى النظام العشائري والقبلي مكانه لأنظمة أكثر اتصافاً بالاستبداد. [14] غير أن استقرار هذه الأنظمة بقي مهدداً بالتكتلات والتحالفات المتغيرة. ونمو الثروة لدى البعض لم يأت مواكباً لأي تحسن في أوضاع الطبقات الأفقر، ولاسيما أولئك المحرومين من الأرض أو الذين لا يملكون إلا مزارع صغيرة أو حيازات فلاحية ضئيلة. مافتئ التوسع السكاني أن زاد من الضغط على أصحاب الامتيازات، فحلت فترة مثقلة بالصراعات الاجتماعية الحادة. في السياسة المعقدة والمكثفة للمدن، كثيراً ما تعين تقديم التنازلاتَ للحفاظ على توازن القوة؛ والتنازلات المقدمة،

خصوصاً في أثينا ولكن في الأمكنة الأخرى أيضاً، أفضت إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي لمزارعين صغار ومتوسطين إضافة إلى بعض فئات الفلاحين، وصولاً إلى إيجاد تجمع أو جماعة أصحاب حيازات صغيرة (انظر هورنبلور، ١٩٩٢، ص: ٣ - ٤). وازدادت مكانة هذه الجماعات ارتقاء جراء تغييرات في التنظيم العسكري مكّنت مزارعين وفلاحين مزدهرين نسبياً، بين آخرين، من أن يصبحوا ركناً مركزياً من أركان الدفاع عن الجماعة (انظر مان، ١٩٨٦، ص: ١٩٧ - ٢٠٤). كان هذا التغيير، ربما أكثر من أي تغيير آخر، هو الذي أثّر في البنية السياسية المستقبلية لدول المدن.

صار عدد متنام من المواطنين المستقلين متمتعاً بقدر ذي شأن من اتساع مدى نشاطاته مع اتساع دائرة العبودية (نقطة يتم تناولها لاحقاً بتفصيل أكثر). إن تشكل اقتصاد عبودي ـ في المناجم، الزراعة وعدد من الصناعات الحرفية ـ هو الذي أدى، كما قيل من قبل، إلى «السماح بالازدهار المفاجئ للمدينة الحضرية الإغريقية... حيث برز المواطنون الأحرار بقاماتهم الكاملة، مستندين إلى نتاج عمل الكادحين العبيد» (بي. أندرسون، ١٩٧٤ أ، ص: ٣٦ - ٣٧؛ دكنسون، ١٩٩٧، الفصل الثاني). صارت جماعات المدن الإغريقية متوفرة على قدر أكبر من الشعور بالهوية والتضامن. ثمة حدود واضحة ما برحت أن رُسمت بين «الداخليين» (المواطنين) و«الخارجيين» (العبيد وفئات الشعب الأخرى بمن فيهم جميع أولئك الذين كانوا قد جاؤوا من جماعات أخرى واستوطنوا مجدداً، مهما كانوا محترمين). وهذه الهوية ترسخت جراء النمو الحاصل في التعليم الذي ساهم أيضاً في تيسير علميات إدارة الناس والموارد المادية والتحكم بهم وبها (على الرغم من

twitter @baghdad_library

أن العالم القديم بقي ثقافة شفهية بصورة طاغية).

ثمة تجديدات ظلت مستمرة في «دساتير» دول المدن، محدثة فيضاً من التحولات في الشرائع الحقوقية المكتوبة وغير المكتوبة الموروثة عبر الأجيال (انظر فنلي، ١٩٧٥). يبدو أن الكيان «الديمقراطي» الأول انبثق أولاً أواسط القرن السادس قبل الميلاد في كايوس Chios)خيوس اليونانية الحديثة. جزيرة تركية معروفة الآن باسم صاقيز آضه سي، المترجم)، رغم أن كيانات أخرى سرعان ما تشكلت متميزة جميعاً بخصوصياتها وسماتها الفريدة. ومع بروز أثينا بوصفها قمة هذا التطور، انتشرت الثقافة السياسية الجديدة على نطاق واسع إلى حد بعيد في طول الحضارة الإغريقية وعرضها ممكّنة كتلة المواطنين الأحرار كلها من امتلاك حقوقها (انظر هورنبلور، ١٩٩٢، ص: ١ - ٢). ومن الجدير بالتأكيد أن انبثاق هذه الديمقراطيات المبكرة لم يخرج [15] من رحم سلسلة واحدة من الأحداث؛ بل كان تطورها مطبوعاً بعملية تغييرات متواصلة على امتداد عدد كبير من الأجيال. إلا أن السؤال الذي يبقى هو: ما الذي جعل التطورات المشار إليها أعلاه تقود إلى خلق نمط ديمقراطي؟

إنه سؤال صعب، لا تتسم الإجابة عنه بأي وضوح كامل. ومن بين جميع العوامل القابلة للتأكيد ربما كان احتمال انبثاق كتلة مواطنين مستقلة على الصعيدين السياسي والعسكري في إطار جماعات صغيرة ومتماسكة نسبياً هو الذي وفّر الرعاية لنمط الحياة الديمقراطي (انظر فنلي، ١٩٨٣؛ مان، ١٩٨٦، الفصل السابع؛ دان، ١٩٩٢، الفصول: ١ - ٣). ثمة تغييرات سياسية تمت داخل جماعات محدودة جغرافياً واجتماعياً مؤلفة من بضعة آلاف نسمة يعيشون معاً إما في

مركز حضري واحد أو داخل الأرياف المحيطة[٢]. في هذه الجماعات الخاصة كان التواصل سهلاً نسبياً، كانت الأخبار تنتقل بسرعة، وتأثير التدابير الاجتماعية والاقتصادية مباشراً إلى حدود مقبولة. مسائل المحاسبة والمسؤولية السياسية كانت شبه حتمية، وأنواع الإعاقة لعملية المشاركة التي تمارسها المجتمعات المعقدة لم تكن، بعد، ذات شأن. لهذه العوامل ـ عوامل الحجم، التعقيد ومدى التنوع السياسي ـ أهمية كبيرة في النظرية الديمقراطية، على الرغم من أن الزوال اللاحق للديمقراطية اليونانية الكلاسيكية لم يعنِ، فيما أرى، فقدان إحدى الفرص التاريخية القليلة جداً للمشاركة الواسعة في الشؤون العامة. وبعد إقرار هذا يجدر بنا أن نتذكر أن تركيب الديموس (الشعب)، حتى في أثنيا، كان يتألف كلياً من ذكور راشدين ذوي أصول إثينية مؤكدة[٣].

المُثُل والأهداف السياسية

شكل تطور الديمقراطية في أثينا مصدر إلهام مركزي بالنسبة إلى الفكر السياسي الحديث (انظر فنلي، ١٩٨٣؛ بيرنال، ١٩٨٧). فمُثُلها ـ مثل أثينا ـ السياسية ـ المساواة بين المواطنين، الحرية، احترام القانون والعدالة ـ أثرت في التفكير السياسي في الغرب، مع أن هناك أفكاراً مركزية معينة مثل المفهوم الليبرالي الحديث الذي يقول إن البشر «أفراد»

(٢) في أثينا القرن الخامس (ق. م)، كان ثمة ما قُدر بما يتراوح بين ٣٠,٠٠٠ و٤٥,٠٠٠ مواطن، بالنسبة إلى أكبر دول المدن خلال فترة زمنية ذات شأن.

(٣) في مناسبات نادرة كانت المواطنية تُمنح لآخرين ولكن شرط موافقة الجمعية، الهيئة «السيادية» الرئيسية فقط.

twitter @baghdad_library

لهم «حقوق»، يتعذر إرجاعها على نحوٍ مباشر إلى أثينا. ومهما يكن فإن التراث الأثيني لم يحظ بالقبول غير النقدي لدى كبار مفكري اليونان الذين [16] عكفوا على معاينة أفكار أثينا وثقافتها بمن فيهم توسيديد (نحو ٤٦٠ - ٣٩٩ ق.م)، أفلاطون (نحو ٤٢٧ - ٣٤٧ ق.م) وأرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) (انظر جونز، ١٩٥٧؛ فارّار، ١٩٩٢). فمؤلفات هؤلاء تتضمن بعضاً من أكثر تقويمات عيوب النظرية والممارسة الديمقراطيتين التي سبق لها أن كُتبت تحدياً ودواماً. من الحقائق اللافتة أن ليس هناك أي منظِّر ديمقراطي يوناني قديم رئيسي يمكن الرجوع إلى كتاباته وأفكاره بحثاً عن تفاصيل البوليس الديمقراطي الكلاسيكي وتسويغه. يتعين على سجلنا لهذه الثقافة المزدهرة أن يتم تجميعه من مراجع متنوعة تنوع مُزَق الكتابات، أعمال «المعارضة» النقدية واكتشافات المؤرخين وعلماء الآثار.

إن مُثُل الديمقراطية الأثينية وأهدافها مدرجة على نحوٍ مثير ولافت في الخطاب التأبيني المنسوب لبريكليس، الذي كان مواطناً، قائداً وسياسياً أثينياً مرموقاً. والخطاب الذي ربما «ألفه» توسيديد بعد نحو ثلاثين سنة من إلقائه يشيد بنقاط قوة أثينا السياسية وأهميتها (انظر فنلي، ١٩٧٢). هناك مقطعان جديران بتسليط ضوء خاص عليهما:

> اسمحوا لي أن أقول إن نظام حكمنا ليس نسخة عن مؤسسات جيراننا. لعلنا أميل إلى أن نشكل نموذجاً ونموذجاً للآخرين، بدلاً من أن نقلد أحداً آخر. ودستورنا يحمل اسم الديمقراطية لأن السلطة هي بأيدي الشعب كله لا بين أيدي أقلية ما. حين تكون المسألة متعلقة بتسوية نزاعات خاصة معينة يكون الجميع متساوين أمام القانون؛

وحين تكون المسألة مسألة تفضيل شخص على آخر في مواقع المسؤولية العامة فإن ما يؤخذ في الحسبان ليس الانتماء إلى طبقة معينة، بل القابلية الفعلية التي يمتلكها المعني. ولا أحد يُتْرك في الظل السياسي بسبب الفقر طالما كان متوفراً على إمكانية تقديم خدمة للدولة. وتماماً كما أن حياتنا السياسية حرة ومنفتحة، كذلك هي حياتنا اليومية في علاقاتنا البينية. نحن لا نتطفل على جارنا القريب إذا كان مستمتعاً بأسلوبه، كما لا نرميه بنوع من النظرات السوداء التي تجرح مشاعر الناس رغم عدم تسببها بأي أذى فعلي. نحن أحرار ومتسامحون في حيواتنا الخاصة؛ ولكننا نلتزم بالقانون في الشؤون العامة. وهذا لأن القانون يحظى باحترامنا العميق.

ندين بالطاعة لمن نضعهم في مواقع السلطة. ونمتثل للقوانين نفسها، خصوصاً تلك الرامية إلى حماية المضطهدين، ولجملة تلك القوانين غير المكتوبة التي يشكل انتهاكها عاراً موصوفاً.

* * *

.... هنا يكون كل فرد مهتماً ليس فقط بشؤونه الخاصة بل بشؤون الدولة أيضاً: حتى أولئك الغارقون في أعمالهم الخاصة يكونون متطرفي الاطلاع على السياسة العامة. إنها إحدى خصوصياتنا: نحن لا نرى أي رجل عازف عن الاهتمام بالسياسة رجلاً مهتماً بشأنه الخاص؛ بل نرى أن ليس له أي عمل بالمطلق هنا. نحن الأثينيين نبادر، بأنفسنا بالذات، إلى اتخاذ قراراتنا حول التخطيط والسياسة أو إلى

twitter @baghdad_library

[17] إخضاعها لما هو مناسب من الحوارات: فنحن لا نؤمن بوجود أي تضارب بين الأقوال والأفعال؛ لعل أسوأ الأمور هو الاندفاع إلى العمل قبل إشباع العواقب والنتائج بحثاً ونقاشاً (بريكليس خطاب تأبيني، توسيديد، الحرب البيلوبونيزية، ص ١٤٥، ١٤٧)

* * *

هناك العديد من النقاط المهمة التي يمكن استخلاصها من هاتين الفقرتين. فبريكليس يصف جماعة يمكن لجميع المواطنين فيها، بل يجب في الحقيقة، أن يشاركوا في عملية بناء الحياة العامة ورعايتها. رسمياً، لم يكن يواجه المواطنين أي عقبات على صعيد الانخراط في الشؤون العامة من منطلقات المرتبة والثروة. كان الديموس (الشعب) ممسكاً بزمام سلطة السيادة، أي المرجعية العليا، من حيث المبادرة إلى التشريع وأداء الوظائف القضائية. والمفهوم الأثيني لـ «المواطنة» انطوى على امتلاك حصة من هذه الوظائف، عبر المشاركة المباشرة في شؤون الدولة. يقول بريكليس: «نحن لا نرى أي رجل عازف عن الاهتمام بالسياسة رجلاً مهتماً بشأنه الخاص؛ بل نرى أن ليس له أي عمل بالمطلق هنا».

كانت الديمقراطية الأثينية مطبوعة بنوع من الالتزام العام بمبدأ **الفضيلة المدنية أو الأهلية** civic virtue: بالولاء لدولة المدينة الجمهورية وإخضاع الحياة الخاصة لمقتضيات الشؤون العامة والخير المشترك. فـ«العام» و«الخاص» متضافران، على الرغم من أن التسامح يبقى، كما يشير بريكليس جوهرياً كي يتمكن الناس من الاستمتاع بـ «أسلوبهم الخاص». ومهما يكن، فإن ديمقراطيي أثينا كانوا ميالين إلى الرأي

القائل: «إن فضيلة الفرد مطابقة لفضيلة المواطن» (انظر لي، ١٩٧٤، ص: ٣٢). فالأفراد ليسوا قادرين على تحقيق ذواتهم والعيش بكرامة إلا كمواطنين ومن خلال المدينة (البوليس)؛ لأن الأخلاق والسياسة ذائبتان معاً في بوتقة حياة الجماعة السياسية، حيث المواطن متمتع بحقوق ومكلف بواجبات؛ إلا أن هذه الحقوق لم تكن منسوبة إلى أفراد بعينهم وهذه الواجبات لم تكن مفروضة من قبل دولة لا همّ لها سوى الحفاظ على إطار صالح لحماية أهداف خاصة لأفراد معينين (انظر سابين، ١٩٦٣، ص: ١٦ - ١٧). بالأحرى، كانت حقوق المواطن وواجباته مرتبطة بحالته هو؛ كانت نابعة من وجوده بوصفه مواطناً: كانت حقوقاً وواجبات «عامة». على النقيض من مواقف ليبرالية لاحقة، كانت السياسة، بهذا المفهوم، تتطلب أعداداً كبيرة من الناس، غير أن هذا لم يبد انتهاكاً بل نوعاً من تأكيد قابلية الاستقلال عندهم. جرى تقديم النظام السياسي **بوصفه** أداة للتعبير عن طبيعتهم وتحقيقها (فارار، ١٩٩٢، ص: ٣٧). أي حياة ناجزة وصالحة ليست ممكنة إلا في ظل المدينة (**البوليس**).

أما جملة التمايزات الحديثة حداثة استثنائية، والتي بدأت تظهر وتطفو على السطح مع كل من نيكولو ماكيافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) وتوماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩)، بين الدولة والمجتمع، بين الموظفين المختصين والمواطنين، بين «الشعب» والحكومة، فليست جزءاً من الفلسفة السياسية لدولة المدينة [18] الأثينية. فدولة المدينة هذه لم تقم إلا على الإشادة بفكرة كتلة مواطنين فعالة، منخرطة في عملية حكم ذاتي؛ حيث الحكام هم أنفسهم المحكومون. جميع المواطنين كانوا يجتمعون لمناقشة القانون، إقراره وتطبيقه. تمثل مبدأ الحكم بمبدأ صيغة

twitter @baghdad_library

من صيغ الحياة: صيغة المشاركة المباشرة. وعملية الحكم نفسها كانت مستندة إلى ما يشير إليه بريكليس بعبارة «مناقشات سليمة»، أي حوار حر غير مقيد، مضمون بحق **الإيزغوريا** (isegoria) حق الكلام النديّ في الجمعية السيادية (فنلي، ١٩٧٣ ب، ص: ١٨ - ١٩). وتبعاً لذلك، فإن المدينة (البوليس) الديمقراطية القديمة يمكن النظر إليها بوصفها محاولة لتمكين الناس المنتمين إلى خلفيات مختلفة والمتمتعين بمواصفات متباينة من «التعبير عن فهمهم للخير عبر التفاعل السياسي وتحويل هذا الفهم» (فارار، ١٩٩٢، ص: ٢٨). زُعم أن القرارات والقوانين قائمة على الاقتناع والإقناع. قوة الحجة الأفضل. لا على مجرد العرف، العادة أو القوة الفظة. لم يكن قانون الدولة سوى قانون المواطنين. أمام القانون الجميع متساوون، وبالتالي فـ «نحن ممسكون بزمام القانون» كما يقول بريكليس. يوضع القانون بجانب الطغيان وبالتالي فإن الحرية تعني احترام القانون. وقد صدق أحد المعلقين حين قال: «لم يتصور الأثيني نفسه طليقاً كلياً، غير أنه كان يميز بوضوح شديد بين الضبط الذي لا يعدو كونه خضوعاً لإرادة الآخر العشوائية من ناحية والضبط أو الانضباط الذي يرى القانون قاعدة متمتعة بحق الاحترام، ويكون، إذن، انضباطاً مفروضاً ذاتياً بمعنى من المعاني، (سابين، ١٩٦٣، ص: ١٨). إذا كان القانون «موضوعاً على نحوٍ سليم في إطار الحياة العامة، فإن مراعاته حق مشروع. وبهذا المعنى فإن مفاهيم سيادة القانون، السيرورة السليمة والإجراءات الدستورية تهتدي إلى أبكر أشكال التعبير عنها في سياسة دولة المدينة الأثينية.

يبدو أن الأثينيين ككل يتباهون بحياة سياسة «حرة ومنفتحة» تمكن المواطنين من تطوير وتحقيق قدراتهم ومهاراتهم. وقد أُقر بوضوح

أن ليس لدى الجميع، مثلاً، القابلية لتولي قيادة الجيش أو البحرية أو إدارتهما: تم الاعتراف بوجود فروق في القابلية والجدارة. أما حين أعلن بريكليس باعتزاز أن «مدينتنا مدرسة لليونان»، فقد كان يتحدث، قبل كل شيء، عن صيغة حياة يكون فيها «كل فرد من مواطنينا»، في سائر مناحي الحياة المتعددة، قادر على أن يعرض نفسه سيداً شرعياً ومالكاً حقيقيا لنفسه، وأن يفعل هذا، فوق ذلك، بعفوية استثنائية وطلاقة فريدة» (توسيديد، الحرب البيلوبونيزية، ص: ١٤٧ - ١٤٨). من خلال الاستقلال، الموقع، التعليم، الفن، الدين والمشاركة في الحياة العامة للمدينة قبل كل شيء، كان الفرد [19] قادراً على استكمال «قواه المادية» وتحقيق أغراض الخير العام وأهدافه. وضمان دور المواطن ومكانه الصحيحين في دولة المدينة وتحقيقهما كانا يشكلان معنى العدالة.

لعل أحد أشهر أشكال الوصف للديمقراطية القديمة هو ذلك الوارد في كتاب السياسة لأرسطو (كُتب بين عامي ٣٣٥ و٣٢٣ ق.م)، وهو سِفرٌ قدَّم، في معرض معاينته لصيغ الحكم المشروعة والراسخة، وصفاً تفصيلياً للديمقراطية، وإن على شكل نموذج حكم لم يستطع أرسطو نفسه أن يقبل به (وبالفعل فإنه وصفه بنوع من «انتهاك» الحكم الصالح). يقوم الوصف بتحليل «جملة مزاعم» الديمقراطية، «معاييرها الأخلاقية وأهدافها» ثم يشير بوضوح إلى السمات الأساسية لعدد من الديمقراطيات اليونانية. والفقرة الثانية تتضمن ربما أروع وأدق بيان عن المؤسسات الديمقراطية الكلاسيكية:

تبقى الحرية إحدى المبادئ الأساسية للدستور الديمقراطي.

twitter @baghdad_library

لا يكف الناس عن إطلاق هذا التصريح، موحين بأن البشر لا يتقاسمون الحرية إلا في ظل هذا الدستور؛ ذلك لأن كل ديمقراطية، كما يقولون، تتخذ الحرية هدفاً لها. «أن تحكم وأن تُحكم بالتناوب» عنصر واحد في الحرية، وفكرة العدالة الديمقراطية إن هي في الحقيقة إلا مساواة عددية، لا مساواة قائمة على الجدارة[٤]؛ وحين تسود فكرة ما هو عادل هذه، فإن الجمهور ينبغي أن يصبح ذا سيادة، وكل ما تقرره الأكثرية نهائي ويشكل العدل. فهم يقولون بوجوب تمتع كل المواطنين بالمساواة. تكون النتيجة أن الفقراء في الديمقراطيات يمتلكون قوة سيادية أكبر مقارنة بالأغنياء؛ فهم أكثر عدداً، وقرارات الأكثرية سائدة. إنها إحدى سمات الحرية، وهي سمة يجعلها جميع الديمقراطيين أحد مبادئ دستورهم الحاسمة. سمة أخرى هي أن تعيش كما يحلو لك. لأن هذه، كما يقولون، وظيفة من وظائف امتلاك الحرية، إذ إن العكس، أي العيش كما لا يحلو لك، وظيفة من وظائف من جرى استعباده. إنه المبدأ الحاسم الثاني للديمقراطية، ومنه نشأت فكرة «ألا يكون المرء محكوماً»، من قبل كائن آخر على

(٤) يشي تصور بريكليس لمبدأ المساواة الديمقراطي بمكان لنوع من الاعتراف الصريح بالجدارة. أما رواية أرسطو فتؤكد، على النقيض من ذلك، أن فكرة المساواة الديمقراطية إن هي إلا مساواة في الوضع والمحصلة. ومناقشة أرسطو لهذين النوعين من المساواة في السياسة هي من أبكر البيانات عن هذا التميز المهم. (انظر أرسطو، السياسة، ص: ١٩٥ - ١٩٨) (صدرت ترجمة عربية عن اليونانية في بيروت عام ١٩٥٧ بعنوان «السياسيات»).

الإطلاق إن أمكن، أو أقله بالتناوب. وهذا [«أن يكون المرء محكوماً بالتناوب»] مساهمة في التوجه نحو تلك الحرية القائمة على المساواة.

من هذه الأساسيات، ومن القاعدة المدركة بهذه الطريقة، تتفرع جملة السمات التالية للديمقراطية: (أ) انتخاب الجميع من قبل الجميع للمناصب. (ب) حكم الجميع للجميع بالتناوب. (ج) شغل المواقع بالاقتراع، إما جميعاً أو تلك التي لا تتطلب خبرة أو مهارة على أي حال. (د) عدم اعتماد شغل أي منصب على صفة حيازة الملكية، أو الحد الأدنى الممكن. (هـ) عدم جواز تولي الشخص الواحد المنصب نفسه مرتين، أو نادراً فقط، أو فقط مناصب قليلة عدا تلك المرتبطة بالحرب. (و) فترات مقيدة لسائر المناصب أو لأكبر عدد منها. (ز) عضوية الجميع لهيئات المحلفين، منتخبين من الجميع و[20] مكلفين بالنظر في جميع القضايا أو أكثرها، أي الأكثر أهمية وسمواً، كتلك المؤثرة في الدستور، التحقيقات، والعقود فيما بين الأفراد. (ح) عد الجمعية سلطة السيادة في كل الأمور، أقله في الأمور الأكثر أهمية، مع بقاء الموظفين دون سلطة سيادية على أي أمر، أو على أمور قليلة جداً... ومن ثم (ط) بقاء بدائل الخدمات (المرتبات)، في الجمعية، في المحاكم، وفي الوظائف نظامية بالنسبة إلى الجميع (أو على أي حال في الوظائف، المحاكم، المجلس، واجتماعات السيادة للجمعية، أو في الوظائف حيث يكون تناول الوجبات معاً

twitter @baghdad_library

إلزامياً). ومرة أخرى (ي) نظراً لأن النبالة، الثروة، والتعليم هي العلامات المحددة لحكم الطغمة (الأوليغاركية) فإن نقائضها: النسب المتواضع، تدني المداخيل، والمهن اليدوية (الميكانيكية)، تُعد نموذجية بالنسبة إلى الديمقراطية. (ك) ما من موظف يبقى في منصبه بصورة دائمة، وإذا ما بقي أي منصب مشغولاً على هذا النحو بعد تغيير مبكر، فإنه يجرد من نفوذه ويجري انتخاب شاغليه بالاقتراع من بين المرشحين الذين تم انتقاؤهم.

هذه هي المميزات العامة للأنظمة الديمقراطية (أرسطو، السياسة، ص: ٣٦٢ - ٣٦٤).

* * *

بالنسبة إلى الديمقراطي، تكون الحرية والمساواة، حسب ما يرى أرسطو، مترابطتين ترابطاً لا انفصام له، ثمة معياران للحرية: (١) «أن تكون الحاكم والمحكوم بالتناوب» و(٢) «أن تعيش كما تختار». ولترسيخ المعيار الأول بوصفه مبدءاً نافذاً من مبادئ الحكم فإن المساواة أمر جوهري: فمن دون «المساواة العددية»، لا يستطيع «الجمهور (الحشد)» أن يكون صاحب سيادة. يزعم الديمقراطيون الكلاسيكيون أن «المساواة العددية»، أي الحصة المكافئة في ممارسة الحكم، ممكنة لأن: (١) المشاركة مأجورة مالياً فلا يكون المواطنون أسوأ حالاً جراء الانخراط السياسي، (٢) للمواطنين حقوق تصويت متساوية، و(٣) ثمة من حيث المبدأ فرص متكافئة لشغل المناصب. وحين تُفهم على هذا النحو، فإن المساواة هي القاعدة العملية للحرية.

وهي القاعدة الأخلاقية للحرية أيضاً؛ لأن الإيمان بوجوب امتلاك الناس حصصاً متساوية من الحكم يسوغ معيار الحرية الأول («أن تكون حاكماً ومحكوماً بالتناوب»). ومع أن مثل هذا الالتزام القوي بالمساواة قد يتناقض (كما قال كثيرون بمن فيهم أرسطو) مع الحرية مقاسة بالمعيار الثاني («أن تعيش كما تختار»)، فإن الديمقراطيين يرون أن من الضروري وجود حدود معينة للاختيار لضمان عدم تعارض حرية مواطن معين، دون مبرر، مع حرية مواطن آخر.طوال بقاء كل مواطن متمتعاً بفرصة «أن يكون حاكماً ومحكوماً بالتناوب»، تظل المخاطر المرتبطة بالمساواة قابلة للاختزال إلى الحدود الدنيا، وصولاً إلى توفير معياري الحرية كليهما بالتالي. حسب رواية أرسطو، إذن، تنطوي الديمقراطية الكلاسيكية على الحرية وتنطوي الأخيرة على مساواة سياسية صارمة. وهو أمر دفعه إلى التعبير عن تحفظات جدية إزاء الديمقراطية، رغم تأكيده العام للفكرة التي كانت ستمارس تأثيراً بالغاً في فكر النهضة السياسي، فكرة أن البشر حيوانات سياسية لا يستطيعون أن يحققوا ذواتهم إلا في المدينة (البوليس) (انظر الفصل الثاني).

السمات المؤسسية [21]

تُلقي المؤسسات الموصوفة في فقرة أرسطو الثانية مزيداً من الضوء على الطبيعة الجذرية حقاً للديمقراطية القديمة. لا غرابة أن ماركس وانجلز وجداها مصدر إلهام؛ ومَثَلُهما الأعلى الخاص لنظام ديمقراطي سليم، نظام كومونة باريس لعام ١٨٧١، يلخصانه بطريقة تشي بعدد لافت من السمات المشتركة مع أثينا. والشكل ١/١ يبرز

twitter @baghdad_library

معالم البنية المؤسسية الأثينية الأساسية[٥].

كتلة المواطنين كلها كانت تشكل الهيئة السيادية الأساسية لأثينا: الجمعية. كانت الجمعية تجتمع أكثر من أربعين مرة في السنة وتضم هيئة نخبوية مؤلفة من ٦٠٠٠ مواطن (الحد الأدنى من عدد الناس المطلوب حضورهم لتكون الجلسات صالحة). جميع القضايا الكبرى مثل الإطار القانوني لصيانة النظام العام، المالية وفرض الضرائب المباشرة، النفي والشؤون العامة (بما في ذلك تقويم أداء الجيش والبحرية، عقد التحالفات، إعلان الحرب، تحقيق السلم) كانت تُعرض أمام المواطنين المجتمعين للمناقشة واتخاذ القرارات. كانت الجمعية تسمح تقرر الالتزامات السياسية للدولة الأثينية. ومع أن الإجماع (الهومونيا homonoia) كان مرغوباً دائماً من منطلق الإيمان بأن أفضل الحلول للمشكلات لا تكون إلا في خدمة المصلحة العامة، فإن إمكانية حصول تباينات كبيرة في الرأي وصدامات بين مصالح فردية كانت تحظى بالاعتراف الصريح. كانت الجمعية تقوم بإحالة القضايا الشائكة على التصويت الرسمي وإخضاعها لحكم الأكثرية (لارسن، ١٩٤٨). وهذا التصويت كان أسلوباً للكشف عن أوجه التباين في الحكم من ناحية، وآليةً إجرائية لإضفاء الشرعية على حلول معينة لقضايا ملحة من ناحية ثانية. ربما نجح اليونانيون في ابتكار توظيف إجراءات التصويت الشكلية لشرعنة قرارات معينة على خلفية

(٥) تطورت البنية الأساسية للديمقراطية الأثينية في سياق، وتعايش جنباً إلى جنب مع، عدد من مؤسسات الضبط (مثل الآريوباغوس، مجلس الشيوخ (المسنين)) التي سبقتها وظلت متمتعة ببعض التأثير حتى بعد انتهاء الديمقراطية في أثينا أواخر عشرينيات القرن الرابع [قبل الميلاد] (انظر هورنبلور، ١٩٩٢).

مواقف متضاربة. غير أن النموذجي بقي متمثلاً بالإجماع، وليس واضحاً ما إذا كانت أكثرية من القضايا تُعرض على التصويت (انظر مانسبردج، ١٩٨٣، ص: ١٣ - ١٥).

كانت الجمعية مفرطة في الضخامة غير قادرة على إعداد جدول أعمالها الخاص، صياغة مسودات التشريعات وتشكيل بؤرة لاستقبال مبادرات واقتراحات سياسية جديدة. ثمة مجلس مؤلف من ٥٠٠ تولى مسؤولية تنظيم القرارات العامة واقتراحها؛ جرى دعمه بالتناوب، من قبل لجنة أكثر مرونة مؤلفة من ٥٠ شخصاً(مدتها شهر) يتولى رئاستها شخص (لمدة يوم واحد فقط). وكانت المحاكم. تُنْجَز من قبل «قضاة»، رغم أن سلطتهم كانت توزَّع عبر ضمان جعل حتى هذه المناصب مشغولة بهيئات يتألف كل منها من [23] عشرة أعضاء. وجلُّ أمثال هؤلاء «الموظفين» كانوا ينتخبون لمدة سنة واحدة (مع حصر شغل المنصب نموذجياً وعلى نحوٍ صارم بفترتين خلال سني العمر). يضاف إلى ذلك أنه كان يجري، توخياً لتجنب أخطار السياسة الأوتوقراطية أو الاستنسابية المرتبطة بالانتخاب المباشر، اعتماد سلسلة متنوعة من أساليب الانتخاب حفاظاً على إمكانية إخضاع الإداريين السياسيين وجهاز الدولة على نحوٍ أعم للمحاسبة، بما في ذلك تدوير المهمات، الغربلة أو الانتخاب المباشر.

حصرية الديمقراطية القديمة

قامت التجديدات غير العادية للديمقراطية الأثينية، في جزء كبير منها، على حصريتها. فالمدينة (البوليس) الكلاسيكية تميزت بالوحدة، التضامن، المشاركة، وبكتلة سكانية شديدة التحديد. كانت الدولة

twitter @baghdad_library

شكل ١ / ١ [5]

الديمقراطية الكلاسيكية، أثينا. (بالاستناد إلى دستور كلايستين، الذي جرى تبني إصلاحاته في ٥٠٧ ق. م. وتم تعديله لاحقاً في ٤٦٠ و٤٠٣ ق. م. لتضمين دفع الراتب مقابل الخدمة العامة وحضور جلسات الجمعية.

المصدر: فنلي (١٩٦٣، ١٩٨٣)؛ سابين (١٩٦٢)؛ بي، أندرسون (١٩٧٤) أ)؛ هورنبلور (١٩٩٢)ز

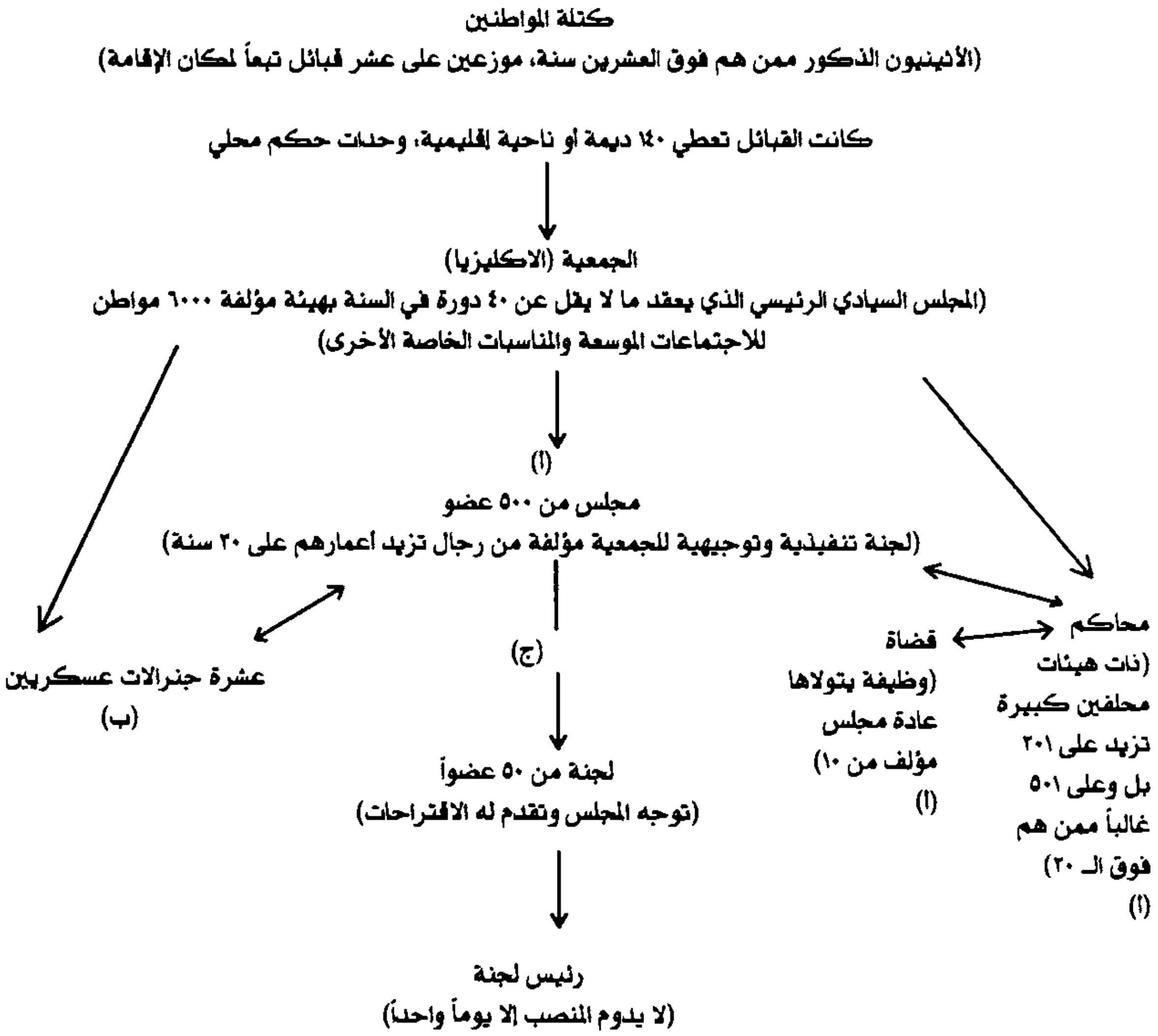

أساليب الانتخاب أو الاختيار:

(أ) كانت كل من القبائل العشر توفد خمسين عضواً إلى المجلس آتين من النواحي التي كانت تنتخب المرشحين في تناسب تقريبي مع الحجم لـ «تمثيلها» في المجلس وغيره من الأجهزة. والاختيار المبدئي للمرشحين كان يتم بالقرعة. أولئك «المختارون» كانوا يشكلون «فرقة» مرشحين. أخيراً كان المرشحون الذين سيمارسون العمل الفعلي يُختارون من الفرقة، بالقرعة ثانية. قيل إن هذا النهج كان من شأنه أن يحقق التكافؤ بين الحظوظ. فترات الولاية كانت قصيرة (سنة واحدة) مع شرط نموذجي يمنع إعادة الانتخاب مباشرة. جميع الموظفين المنتخبين كانوا يحصلون على رواتب، كما أن حضور اجتماعات الجمعية كان مأجوراً في أوقات معينة.

(ب) هؤلاء كانوا ينتخبون من قبل كتلة المواطنين مباشرة ومتمتعين بحق إعادة الانتخاب.

(ج) كانت اللجنة مؤلفة من أعضاء المجلس مناوبة وتدوم عُشر سنة الولاية.

تغوص في عمق حيوات مواطنيها، مع الاقتصار على احتضان جزء صغير من السكان. كان المواطنون متشاركين في الانخراط ليس فقط بفعاليات معينة مثل الإدارة، الخدمة العسكرية، التشريع، القضاء، الطقوس الدينية، الألعاب والمهرجانات، بل وبالإشراف على، ومراقبة أعداد كبيرة من الناس غير القادرين على الاضطلاع بأي دور في الدولة. فالثقافة السياسية الأثينية كانت، في المقام الأول، ثقافة راشدين ذكورية. فقط الرجال الأثينيون ممن هم فوق العشرين من العمر كانوا مؤهلين للمواطنة الفعالة(٦) والديمقراطية القديمة كانت ديمقراطية الآباء (البطاركة)، حيث لا حقوق سياسية للنساء ذوات الحقوق المدنية المقيدة بصرامة (رغم أن المتزوجات كن أفضل حالاً، على هذا الصعيد، من العازبات). بقيت إنجازات الديمقراطية الكلاسيكية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمل النساء (والأطفال) وخدمتهن المنزلية غير المعترف بهما سياسياً.

كان هناك عدد كبير من المقيمين في أثينا ممن لم يكونوا أيضاً مؤهلين للمشاركة في الإجراءات الرسمية. ومنهم «المهاجرون» الذين كانت أسرهم قد استوطنت أثينا قبل أجيال عديدة. إلا أن الفئة الأكبر بما لا يقاس من المهمشين سياسياً كانت مؤلفة من كتلة العبيد السكانية. من المقدر أن نسبة العبيد إلى المواطنين الأحرار في أثينا بريكليس لم تكن تزيد على ٣ إلى ٢؛ حيث تراوح حجم كتلة العبيد السكانية بين ٨٠ و١٠٠ ألف (أندروز، ١٩٦٧؛ بي. أندرسون،

(٦) لم تكن المرأة الحرة ذات الأصل الأثيني تُعد «مواطنة» إلا لأغراض النسب؛ لم تكن قادرة على الانخراط في السياسة. مواطنيتها كانت بهدف إنتاج مواطنين أبناء (أنظر ديكنسون، ١٩٩٧، فصل: ٢).

twitter @baghdad_library

١٩٧٤أ). والإفادة من العبيد كانت تتم في سائر ميادين الزراعة، الصناعة والتعدين (المناجم)، بالإضافة إلى أعمال التدبير المنزلي. إن العبودية والديمقراطية الأثينيتين تبدوان وثيقتي الارتباط. فالفجوة [24] بين الأساسين الشكلي والفعلي للحياة السياسية الأثينية مدهشة، حيث التصورات الكلاسيكية للمساواة السياسية كانت بعيدة جداً عن أي أفكار عن «سلطة ندية» لجميع الراشدين؛ والمساواة السياسية هذه لم تكن إلا صيغة من صيغ المساواة بالنسبة إلى أولئك المتمتعين بوضعية متساوية (ذكر مولود في أثينا)، وحتى عندئذ لم تكن الوضعية المتساوية، كما سنرى قريباً، لتعني في الحقيقة فرصة ممارسة النفوذ السياسي المكافئ. بقيت الديمقراطية الأسطورية وثيقة الارتباط بما يستطيع المرء أن يطلق عليه اسم «استبداد المواطنين».

هل يحق لنا أن نضفي صفة الديمقراطية على أثينا بالمطلق؟ يبقى هذا سؤالاً لابد، أقله، من أن يُطرح. من المؤكد دون جدال أن سياسة أثينا القديمة كانت قائمة على قاعدة لا ديمقراطية إلى حد كبير. غير أن من الجدير التأكيد، كما سبق لفنلي أن فعل، على أن الاختيار بين «حكم القلة» و«حكم الكثرة» كان «اختياراً ذا معنى»، وعلى أن «الحقوق» التي كانت جماعات مختلفة تدعيها لنفسها، وتناضل في سبيلها بشراسة، انطوت على قدر عظيم من الأهمية، حتى وإن بقيت «»الكثرة» أقلية بالنسبة إلى السكان» (فنلي، ١٩٨٣، : ٩). لابد لكل من الإنجازات المرموقة والحدود الصارمة للديمقراطية الأثينية من أن تُدرس دراسة تقويمية نقدية.

إذا قام المرء للحظة، بوضع القضايا المتعلقة بعضوية جمهورية المدينة المقيدة وجملة التوترات والصراعات التي كان من شأنها أن

تعززها جانباً، ونجح في التركيز، بدلاً من ذلك، على بعض الملامح الداخلية للنظام الديمقراطي الجديد، فإن من الممكن ملاحظة صعوبات ذات شأن خارجة من رحم الصيغة المبتكرة للسياسة الأثينية: صعوبات ساهمت، ربما، في عجزها عن الاستمرار إلى ما بعد القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد. إن التاريخ المكتوب لا يمكّننا من الوصول إلى التجارب والممارسات الفعلية للديمقراطية القديمة. غير أن واحدة من أكثر الروايات التي بحوزتنا مراوغة عن أكثر مواصفاتها إلزاماً وسلبية يمكن العثور عليها في كتابات زينوفون (في رودوالد، ١٩٧٤). في المقتطف التالي يلقي الكاتب الضوء على العديد من السمات المؤسسية المطوّرة من قبل عن طريق وصف (أو إعادة خلق) سلسلة من الأحداث والحوارات التي تمت نحو عام ٤٠٦ ق.م. وهذا الأيضاَح ينجح في إبراز كلٍّ من قابلية المحاسبة السياسية المدهشة المترسخة في أثينا. الانخراط المباشر للمواطنين في السيرورة الفعلية لصنع القرار العام. وبعض مصادر صعوبات مثل هذه المحاسبة من جهة ثانية. يتحدث المقتطف عن انتصار بحري أثيني شهير وإن تمخض عن موت عدد كبير من بحارة الطرف المنتصر. أولئك الذين كانوا مسؤولين عن قيادة الحملة اتُّهموا بترك رجال في قوارب محطمة عرضة للغرق دونما ضرورة. وكما هي الحال مع العديد من الروايات التي هي بحوزتنا ينبغي أن نتذكر أن هذه القصة كتبها شخص غير متعاطف مع الأفكار الديمقراطية. ومع ذلك فإنها تبدو صورة حية للحياة السياسية كما عيشت آنذاك، وجديرة، إذن، بإعادة الإنتاج:

هناك في الوطن، أقدم الشعب على خلع جميع الجنرالات، باستثناء كونون [25]، من مناصبهم. اثنان من الجنرالات

twitter @baghdad_library

الذين كانوا قد شاركوا في المعركة، بروتوماخوس وأريستوجينس، لم يعودا إلى أثينا. وما إن وصل الستة الآخرون ـ بريكليس [ابن بريكليس الشهير]، ديوميدون، ليسياس، أريستوكراتيس، تراسيلوس وإيراسينيديس ـ حتى بادر آرخيديموس، الذي كان آنذاك قائداً سياسياً ذا شعبية واسعة ومتولياً مهمة الإشراف على صندوق إغاثة ضحايا الحرب، إلى اقتراح فرض غرامة على إيراسينيديس وقدمه إلى المحاكمة.... قررت المحكمة وجوب إعادة إيراسينيديس إلى السجن. وبعد هذا أدلى الجنرالات بشهادات أمام اجتماع للمجلس حول المعركة ومدى عنف الإعصار. ثم اقترح تيموكراتيس وجوب نقل هؤلاء الجنرالات أيضاً إلى السجن وعرضهم على الجمعية، فبادر المجلس إلى إيداعهم السجن.

وبعد ذلك عقد اجتماع للجمعية شن فيه عدد من الأشخاص، ولاسيما تيرامانيس، هجوماً على الجنرالات، قائلين إن من الضروري دعوتهم إلى تفسير عدم قيامهم بإنقاذ الرجال الذين تحطمت سفنهم... ثم تحدث كل واحد من الجنرالات مدافعاً عن نفسه ـ بإيجاز لأنهم لم يُمنحوا فرصة إلقاء خطب كما يقضي القانون. فسّروا ما كان قد حدث: هم أنفسهم كانوا مطالبين بالإبحار لمطاردة العدو، فأوكلوا مهمة إنقاذ المحطمة سفنهم إلى بعض القباطنة الذين كانوا مؤهلين وسبق لهم أن خدموا كجنرالات فيما مضى.... إذا كان ثمة من ينبغي عده مسؤولاً عن إخفاق عمليات الإنقاذ فإنهم لم يكونوا قادرين على لوم أحد سوى

أولئك الذين كانوا قد كُلفوا بالمهمة. وقد أضاف الجنرالات: «نحن لن ندلي بالشهادة الزائفة المؤكدة لمسؤوليتهم، لمجرد إصرارهم الآن على توجيه التهم إلينا. إننا نزعم أن عنف الإعصار هو الذي جعل الإنقاذ مستحيلاً.» ودعماً لكلامهم رشحوا الملاحين وآخرين كثراً ممن أبحروا معهم شهوداً. وبمثل هذه الحجج كادوا يقنعون الجمعية؛ عدد كبير من المواطنين هبوا واقفين عارضين كفالتهم. غير أنه تقرر وجوب تأجيل النظر في الأمر إلى اجتماع آخر للجمعية، لأن الوقت كان قد تأخر وبات من المتعذر عد الأصوات، ولأن المجلس كان يتعين عليه أن يعد مشروع اقتراح بشأن نوع المحاكمة التي ينبغي أن تنظر في قضية هؤلاء.

بعد هذا حلَّ مهرجان الأبارتوريا حيث يتلاقى الآباء وأسرهم. وهكذا فإن [26] تيرامينيس وأنصاره استطاعوا أن يرتبوا الرجال متشحين بالسواد حليقي الرؤوس، ممن كانوا بأعداد كبيرة في المهرجان، حضور اجتماع الجمعية كما لو كانوا من أقرباء أولئك الذين هلكوا وقضوا نحبهم غرقاً؛ وحضوا كالكسينوس على مهاجمة الجنرالات في المجلس. ثم كان اجتماع الجمعية حيث قدم المجلس مشروع اقتراحه الذي تلاه كالكسينوس. تضمن المشروع العبارات التالية: «بعد سماع خطب اتهام الجنرالات وخطب الأخيرين دفاعاً عن أنفسهم في الاجتماع السابق، فإن كل ما يتعين على الأثينيين فعله الآن لا يعدو كونه دعوة الدوائر إلى الاقتراع؛ تخصيص جرتين (صندوقين بلغة العصر) لكل دائرة؛ تعيين

twitter @baghdad_library

مباشِر يدعو أولئك الذين يرون الجنرالات مذنبين إذ أخفقوا في إنقاذ الذين حققوا الانتصار إلى وضع أصواتهم في الجرة الأولى، وأولئك الذين يرون العكس إلى وضع أصواتهم في الجرة الثانية؛ وإذا ما تقرر أنهم مذنبون يجب إعدامهم وتسليم جثثهم إلى فريق الأحد عشر(٧) بعد مصادرة ممتلكاتهم...»

ثم تقدم أحدهم وقال إنه نجا متمسكاً ببرميل دقيق، وإن أولئك الذين كانوا يغرقون قالوا له أن يبادر، إذا ما نجا، إلى إبلاغ الشعب بأن الجنرالات كانوا قد أخفقوا في إنقاذ من قاتلوا بقدر استثنائي من البسالة دفاعاً عن أرض الآباء.

وبعد ذلك تم توجيه دعوة إلى كاليكسينوس للمثول أمام يوريبتوليموس بن بيسياناكس مع آخرين بتهمة تقديم اقتراح غير شرعي. بعض الناس وافقوا إلا أن حشداً كبيراً راح يصرخ محتجاً على منع الناس من القيام بما يراه مناسباً. بادر ليكيسكوس إلى تناول الأمر مقترحاً إخضاع أعضاء الهيئة للتصويت نفسه مثل الجنرالات إذا لم يتم سحب الدعوة؛ ومع تفجر الحشد ثانية مطلقاً صيحات الموافقة اضطر أعضاء الهيئة إلى سحب الدعوة.

ثم قام بعض أعضاء هيئة الرئاسة بإعلان رفضهم عرض

---

(٧) مترجم هذه الفقرة يفسر الأحد عشر على أنه «مجلس رسميين، منتخبين سنوياً بالقرعة، كانوا، بين أمور أخرى، مسؤولين عن السجن وعمليات الإعدام» (رودوالد، ١٩٧٤، ص: ١٢٨).

الاقتراح على التصويت، لأنه لم يكن مشروعاً. عندئذ اعتلى كاليكسينوس المنبر ثانية وساق الشكوى نفسها التي رفعت ضد يوريبتوليموس، وصرح الحشد معلناً أنه إذا ما أخفقت الهيئة في عرض الاقتراح على التصويت فإن أعضاءها يجب أن يلاحقوا. وهذا ما أرعب أعضاء اللجنة فوافقوا جميعاً على عرض المسألة على التصويت باستثناء سقراط بن سوفرونيسكوس الذي أصر على عدم الإقدام على فعل أي شيء مناقض للقانون.

وبعد ذلك وقف يوريبتوليموس وألقى الخطاب التالي دفاعاً عن الجنرالات:

«يا رجال أثينا، لقد اعتليت المنصة لأتهم بريكليس، رغم أنه قريب لي وعزيز علي، وديوميدون، رغم أنه صديقي، من ناحية، ولأدافع عنهما من ناحية ثانية، ولأوصي، من ناحية ثالثة، بالتدابير التي تبدو في مصلحة الجماعة كلها... ومسار التحرك الذي أقترحه مسار يحول دون تعرضكم للتضليل، من جانبي أنا أو من قبل أي شخص غيري، وسيمكنكم من التصرف من منطلق اليقين على صعيد معاقبة أولئك الذين اقترفوا أخطاء وإدانتهم كما تشاؤون جماعياً وفردياً. ما أقترحه هو أن عليكم أن تمنحوهم فرصة يوم، إن لم يكن أكثر، ليدافعوا عن أنفسهم، كي تستندوا إلى قناعتكم بدلاً من قناعات الآخرين... محاكمة مستقلة، منفصلة لكل منهم. إذا ما جرى اتباع هذا الإجراء، فإن الذين أخطأوا سيعاقبون أشد العقاب والأبرياء سيتم إطلاق

twitter @baghdad_library

سراحهم، بقرار منكم، يا رجال أثينا؛ إن من لم يخطئوا لن يعدموا. ستبقون حريصين على مراعاة إملاءات الورع وشروط قسمكم حين توفرون لهم محاكمة قانونية... ما الذي تخافونه؟ [27] ما الذي يجعلكم تتصرفون بمثل هذا التسرع المفرط؟...»

بعد إلقاء هذا الخطاب، تقدم باقتراح يقضي بضرورة محاكمة الرجال وفق شريعة كانونوس، كلاً على حدة: اقتراح المجلس كان يقضي بالحكم على الجميع في اقتراع واحد. حين جرى التصويت برفع الأيدي على الاقتراحين، فإن الكفة رجحت أولاً لصالح اقتراح يوربيتوليموس، غير أن اعتراض منكليس تحت القسم (بدعوى الافتقار إلى الشرعية) ما لبث أن أفضى إلى تصويت جديد، أدى إلى تبني اقتراح المجلس هذه المرة. ثم جرى التصويت على الجنرالات الثمانية الذين كانوا قد شاركوا في المعركة. كان التصويت لغير صالحهم، والستة الموجودون في أثينا أُعدموا.

لم يمض إلا القليل من الوقت قبل أن يندم الأثينيون ويصوتوا لصالح رفع شكوى ضد أولئك الذين كانوا قد ضللوا الشعب، لصالح ضمان إعادة المحاكمة مع اشتراط كون كاليكسينوس بينهم. ثمة شكاوى رُفعت أيضاً ضد أربعة آخرين وتم احتجازهم من قبل كفلائهم، ولكنهم ما فتئوا، خلال موجة اضطرابات مدنية اندلعت لاحقاً، أن هربوا، قبل أن يُحاكموا. [فيما بعد] عاد كاليكسينوس... إلى المدينة ولكن الجميع نبذوه، وقد مات جوعاً. (زينوفون،

تاريخ اليونان ١/٧، في رودوالد، ١٩٧٤، ص: ٢ - ٦).

إن حكاية زينوفون هذه تلقي الضوء على مسؤولية الموظفين والمواطنين أمام الجمعية، على التحكم العام بالقيادات، على النقاش الموسع، وعلى اتخاذ القرارات في اجتماعات جماهيرية جنباً إلى جنب مع مجموعة سمات أخرى مميزة لدولة المدينة الأثينية. وتبين أيضاً كيف أن هذا النسيج الغني من المشاركة كان يُجترح عبر: إسناد المشاركة الكاملة إلى مهارات الخطابة؛ الصدامات بين جماعات قيادية متنافسة؛ شبكات التواصل والتآمر غير الرسمية؛ بروز تكتلات شديدة التعارض مستعدة للاندفاع باتجاه اتخاذ تدابير سريعة وحاسمة؛ هشاشة الجمعية إزاء اللحظة المشحونة بالإثارة؛ الأساس غير الراسخ لعدد من القرارات الشعبية؛ واحتمال الاضطراب السياسي ذي الطابع العام جداً جراء غياب منظومة ضوابط معينة للجم السلوك المتهور أو الطائش (انظر **ملاحظات رود والد المساعدة**، ١٩٧٤، ص: ١- ٢، ١٩). ثمة عدد من الضوابط الدستورية جرى إدخالها في هيكلية الديمقراطية الأثينية لاحقاً لحمايتها من أي قرارات متعجلة غير قابلة للتراجع عنها. حاولت هذه التعديلات أن تضبط سيادة الشعب بإطار دستوري قادر على حماية القوانين والإجراءات النافذة، وإن بقي مدى كفاية هذه التغيرات لتحقيق [28] المطلوب مبعثاً للشك (مدى إمكانية نفاذ الإجراء الدستوري في مواجهة معارضين شديدي التصميم).

يبدو أن سياسة أثينا كانت استثنائية من حيث التركيز والتنافس. يضاف إلى ذلك أن أولئك المهيمنين على كل من الجمعية والمجلس كانوا من ذوي الأنساب والمراتب «الرفيعة»، نخبة منتمية إلى عائلات ثرية وراسخة الجذور، أناس لديهم فائض من الوقت اللازم لمتابعة

twitter @baghdad_library

اتصالاتهم ورعاية مصالحهم. وبما أن السلطة لم تكن مدعمة بمنظومة دستورية وإدارية صارمة، فإن المعارك السياسية كثيراً ما كانت تأخذ طابعاً شخصياً، وغالباً ما كانت تنتهي بالإزاحة الجسدية للخصوم عن طريق النفي أو الإعدام (فنلي، ١٩٨٣، ص: ١١٨ - ١١٩). من السهل المبالغة في مدى تواتر هذه المعارك، في تأكيد مدى تمثيلية رواية زينوفون بوصفها صورة لسياسة أثينا، وفي نسيان أن أثينا تمتعت بفترات طويلة نسبياً من الاستقرار السياسي. مهما يكن، من شأن استقرار أثينا السياسي أن يُفسَّر لا في ضوء الآليات الداخلية للنظام السياسي، بل من منطلق تاريخ المدينة بوصفها «دولة فتوحات» ناجحة[٨]. فالاشتباكات العسكرية الناجحة كانت مصاحبة لمسيرة تطور أثينا؛ لم يكن ثمة سوى أعوام قليلة دون حروب أو صراعات سياسية. وكان النجاح العسكري يجلب نعماً مادية لجل فئات وشرائح كتلة المواطنين الأثينيين، الأمر الذي ساهم، دون ريب، في تشكيل الأرضية المشتركة فيما بينها، الأرضية التي ربما كانت راسخة تماماً وقوية. شرط دوام النصر.

المنتقدون

حقوق المواطنين المتساوية في المشاركة بالجمعية، في إسماعها أصواتهم وفي شغل الوظائف العامة، مع عدم اقترابهم اليقيني من إيجاد سلطة متكافئة لجميع المواطنين، أدت، بحد ذاتها، إلى إثارة الرعب والفزع لدى أشهر نقاد أثينا، بمن فيهم أفلاطون. فاتهام أفلاطون للديمقراطية في «الجمهورية» جدير بالتوقف عنده للحظة،

(٨) هذه النقاط كلها يطرحها فنلي (١٩٨٣) على نحو ممتاز ورائع.

لأنه يتضمن انتقادات مازال يتكرر توجيهها إلى الديمقراطية إذا ما نُظر إليها بوصفها تعني ما هو أكثر من التصويت على نحو دوري، وحتى بوصفها لا تعني إلا الخير كما يرى بعض الديمقراطيين الحقوقيين.

فترة شباب أفلاطون بقيت مظللة بالحرب البيلوبونيزية التي انتهت بهزيمة أثينا. محبطاً جراء هلاك المدنية، وبمعايير القيادة، الأخلاق والقانون المتدهورة وصولاً إلى محاكمة سقراط وإعدامه في ٣٩٩ ق.م.، زاد أفلاطون اقتراباً من وجهة النظر القائلة بأن [29] التحكم السياسي ينبغي أن يكون بأيدي أقلية (لي، ١٩٧٤، ص: ١١ وما بعدها). وقد أطلق آراءه من منطلق أربعة أنماط من الدساتير: الأوليغاركي (نظام حكم شبيه بنظام أرستقراطية اسبارطة العسكرية)، الثيموقراطي (حكم الأغنياء)، الديمقراطي (حكم الشعب) والاستبداد أو الطغيان (حكم دكتاتور فرد). وفي مناقشة الديمقراطية بقي أفلاطون مستنداً أساساً إلى تجربته في أثينا. في حين أنه كان منتقداً لجوانب من جميع الدساتير الأربعة، ظل شديد التركيز على نقد الديمقراطية، التي حددها بوصفها صيغة مجتمع «يعامل الجميع كما لو كانوا متساوين، سواء أكانوا متساوين أم لا» ويضمن أن «يكون كل فرد حراً في أن يفعل ما يريده» (أفلاطون، «الجمهورية»، ص: ٣٧٥، ٣٧٦)(٩). وليس هذا الالتزام بـ «المساواة السياسية» و«الحرية»، بنظر أفلاطون، إلا طابع الديمقراطية وأساس أكثر سماتها إثارة للأسف.

(٩) لاحظ المساواة بين «أفراد و«جميع الرجال» حين يشير أفلاطون، في الحقيقة، هنا إلى مواطنين ذكور.

twitter @baghdad_library

تعاني الديمقراطية من سلسلة عيوب مترابطة (انظر لي، ١٩٧٤، ص: ٢٧ - ٣٠). ويمكن الاهتداء إلى هذه العيوب، بين جملة مصادر أخرى، عبر المجازين الشهيرين في الجمهورية لقبطان السفينة (ص ٢٨٢) ومربي «حيوان كبير وقوي» (ص: ٢٨٨). يجدر بنا أن نبدأ بقصة قبطان السفينة:

تصوروا أن يكون الوضع على متن السفينة على النحو التالي. القبطان [أو صاحب السفينة] أكبر وأقوى من سائر أعضاء الطاقم، ولكنه يعاني من قليل من الصمم وشيء من العمى، ومتواضع المهارة في فن الإبحار . ثمة صراع بين جميع أفراد الطاقم حول قيادة السفينة حيث يرى كل منهم أنه الأجدر بتولي القيادة؛ لم يسبق لهم أن تعلموا فن [أو مهارة وتقنيات] الإبحار ولا يستطيعون أن يزعموا أن أحداً علمهم مثل هذا الفن، أو أمضوا أي وقت وهم عاكفون على دراسته؛ بل ويقولون إن من المتعذر تعليمه وهم مستعدون لقتل كل من يرى عكس ذلك. يمضون الوقت كله محتشدين حول القبطان باذلين كل ما يستطيعونه من جهد في سبيل الإمساك بالدفة. إذا كان أحد الفرقاء أنجح من آخر، فإن من شأن منافسيه أن يلقوا به في البحر، أن يشلوا القبطان الشريف بالمخدرات أو الكحول أو أي طريقة أخرى، أن يسيطروا على السفينة، أن يستولوا على حمولتها وأن يقلبوا الرحلة إلى نوع من اللهو العابث. أخيراً يكون هؤلاء معجبين بذلك الذي يعرف كيف يساهم في السيطرة على القبطان بالقوة أو الخداع؛ يكيلون المديح لمهارته في

الإبحار وقيادة السفن ولمعرفته بأسرار البحر، شاجبين سواه، معتبرين ما عداه دون جدوى. ليست لديهم أي فكرة عن أن على البحار الحقيقي أن يدرس فصول السنة، السماء، النجوم، الرياح، وجميع الموضوعات الأخرى [30] ذات العلاقة بمهنته إذا كان سيصبح مناسباً للتحكم بأي سفينة؛ وهم يعتقدون بأن من شبه المستحيل امتلاك المهارة المهنية اللازمة لمثل هذا التحكم (أرادوا ممارسته أم لا) وليس ثمة شيء اسمه فن الإبحار. ومع جريان ذلك كله على المتن ألا يكون بحارة مثل هذه السفينة مضطرين لرؤية البحّار الحقيقي غزّال كلام وراصد نجوم، لا نفع فيه بالنسبة إليهم؟ (أفلاطون، «الجمهورية»، ص: ٢٨٢).

عبارة: «البحار الحقيقي» تعني الأقلية الأقدر شرعياً على الحكم لتحليها بالمهارة والخبرة الضروريتين. ونظراً لأن أفراد الشعب (الطاقم) يديرون شؤونهم من منطلقات الغريزة، العاطفة والهوى، فإنهم ليسوا متوفرين على أي من الخبرة والمعرفة اللازمتين للإبحار السليم، أي على الحصافة السياسية. يضاف إلى ذلك أن القادة الوحيدين الذين يثيرون إعجابهم متملقون: «لابد للساسة من أن يعلنوا أنهم أصدقاء للشعب... إذا أرادوا... أن ينعموا بما يكفي من الاحترام» (الجمهورية، ص: ٣٧٦). يتعذر وجود قيادة سليمة في أي نظام ديمقراطي؛ فالقادة يعتمدون على إرادة الشعب وتفضيله ويسعون، بالتالي، إلى الحفاظ على شعبيتهم وإدامة مناصبهم. تتعرض القيادة السياسية للوهن جراء الإذعان للمطالب الشعبية وإسناد الاستراتيجية السياسية إلى ما يمكن «تسويقه». أما الأحكام المتأنية المدروسة،

twitter @baghdad_library

القرارات الصعبة، الخيارات المزعجة، الحقائق البغيضة فلابد من تجنبها عموماً. تعمل الديمقراطية على تهميش الحكمة والحكماء.

يضاف إلى ذلك أن مزاعم الحرية والمساواة السياسية متنافرة مع صيانة السلطة، النظام والاستقرار. فحين يكون الأفراد أحراراً في أن يفعلوا ما يحلو لهم ويطالبوا بالحقوق المتكافئة بصرف النظر عن قدراتهم ومساهماتهم، فإن النتيجة، على المدى القصير، ستكون إيجاد مجتمع جذاب بتنوعه. أما على المدى الطويل فالحصيلة هي نوع من إطلاق العنان للرغبات والأهواء بما يفضي إلى تآكل الاحترام للسلطة السياسية والأخلاقية. يكف الشباب عن احترام معلميهم؛ يدأبون على تحدي كبارهم الذين يحاولون «تقليدهم [تقليد الشباب] كالقردة» («الجمهورية»، ص: ٣٨٣). باختصار «تغدو عقول المواطنين شديدة الحساسية إلى درجة أن أقل وأضعف أشكال الضبط يتعرض للشجب بوصفه أمراً لا يطاق... وصولاً، آخر الأمر، .... جراء تصميمهم على عدم الخضوع لأي سيد، إلى احتقار جميع القوانين؛ (ص: ٣٨٤). «الغطرسة» تُسمّى «تربية صالحة، الفلتان حرية، التبذير كرماً، وعدم الخجل جرأة» (ص: ٢٨٠). ثمة «مساواة زائفة» على صعيد المتع تقود «الإنسان الديمقراطي» إلى أن يعيش يوماً بيوم. لذا فإن التماسك الاجتماعي يتهدد، الحياة السياسية تصبح أكثر تمزقاً على نحوٍ مطّرد، والسياسة تغدو زاخرة بالصراعات الفئوية والطائفية. ثمة صراعات حادة بين مصالح قطاعية لابد من أن تتبع جراء سعي كل طائفة إلى تحقيق مصلحتها الخاصة بدلاً من العمل في خدمة مصلحة الدولة ككل. أي التزام شامل بمصلحة الجماعة والعدالة الاجتماعية يصبح مستحيلاً.

ومثل [31] هذا الوضع للأمور يقود، حتماً، إلى سلسلة لانهائية من الدسائس، المناورات والاضطرابات السياسية: تلك هي سياسة الرغبات والطموحات السائبة. جميع المنخرطين يزعمون أنهم يمثلون مصالح الجماعة، غير أنهم في الحقيقة لا يمثلون سوى أنفسهم مع تعطش أناني للسلطة. رأى أفلاطون أن من شأن المتمتعين بالموارد، سواء أكانت نابعة من الثروة أم من مواقع السلطة، أن يجدوا أنفسهم، بالضرورة، متعرضين للهجوم؛ والصراع بين الأغنياء والفقراء يغدو حاداً. في مثل هذه الظروف يصبح احتمال تمزق النظام الديمقراطي وتفسخه وارداً حسب زعمه. «فأي تطرف من شأنه أن يفضي إلى رد فعل عنيف... وبالتالي فإن المرء يمكن أن يستولد خضوعاً مفرطاً من رحم حرية مفرطة» («الجمهورية»، ص: ٣٨٥). في الصراع بين الطوائف والفئات، يجري دفع القادة إلى تبني قضايا محددة، ومن السهل نسبياً على هؤلاء القادة الشعبيين أن يطالبوا بتوفير «حراسات شخصية» ضد أي هجوم. وبمثل هذه المساعدة يصبح البطل الشعبي قاب قوسين أو أدنى من الانقضاض على «زمام الدولة». فمع غرق الديمقراطية في أوحال الشقاق والصراع، يصبح الأبطال الشعبيون قادرين على إيهام الناس بأنهم يقدمون رؤية واضحة، توجهاً ثابتاً والأمل في إطفاء نار جميع أشكال المعارضة. لا يلبث دعم المستبد المختار أن يصبح خياراً مغرياً. غير أن المستبدين لا يبالون، بطبيعة الحال، بعد إمساكهم بسلطة الدولة، إلا بأنفسهم.

بنظر أفلاطون لم يكن الاستبداد بحد ذاته حلاً ثابتاً ودائماً لمشكلات الديمقراطية. فالمستبدون الطغاة نادراً ما يكونون «بحارة حقيقيين». في الصورة المجازية الشهيرة الثانية المنطوية على «حيوان كبير

twitter @baghdad_library

وقوي» (الكتلة الشعبية الجماهيرية)، يبين أفلاطون أن معرفة المربي لأساليب التحكم بالوحش عبر دراسة أمزجته، حاجاته وعاداته ليست كافية. إذا كنا نريد رعاية الحيوان وتربيته على نحوٍ سليم وصحيح فإن من المهم أن نعرف كيف نميز بين أذواق ورغائب المخلوق «الحميدة، والشائنة، الخيرة والشريرة، الصحيحة والخاطئة» («الجمهورية»، ص: ٢٨٨). يبقى موقف أفلاطون متمثلاً، باختصار، بالقول بأن مشكلات العالم لا يمكن حلها ما لم يتول الفلاسفة (طبقة «أوصياء») الحكم؛ فهم وحدهم، شرط حصولهم على التعليم والتدريب الكاملين، متمتعون بالأهلية التأملية لتحقيق التناغم بين سائر عناصر الحياة في ظل «حكم الحكمة». حاذياً حذو سقراط، كان أفلاطون يؤمن بأن «الفضيلة معرفة»؛ بمعنى أن «الحياة الصالحة» ليست، بالنسبة إلى الأفراد والجماعات على حد سواء، إلا ظاهرة موضوعية: فهي موجودة على نحوٍ مستقل عن أحوال الوجود المختلفة في أي لحظة محددة ويمكن الإمساك بها عن طريق الدراسة المنهجية. إن معرفة الفيلسوف المكتسبة بفعالية هي التي تسوغ ملاءمته للسلطة. إن قدرته على تنظيم الأمور هي التي تؤكد أن على مبدأ الحكم أن يكون مبدأ الاستبداد المتنور.

لا حاجة للانشغال هنا بتفاصيل موقف أفلاطون طويلاً؛ يكفي أن نعلم أن موقفه في [32] «الجمهورية» نابع من رغبته في الإجابة على سؤال: «ما العدل؟» بالانطلاق من تصور نوع طبيعي من تقسيم العمل الذي يمكن للطبقات والأفراد في ظله أن يهتدوا إلى أدوارهم المناسبة (بوصفهم حكاماً، عسكريين وعمالاً على نحو تقريبي)، تصبح المهمة المحددة للفيلسوف متمثلة بمعاينة هذا التقسيم من أجل:

(١) تشجيع الفضائل الخاصة العائدة لكل نوع من أنواع العمل (الحكمة، الشجاعة، الاعتدال)؛ (٢) ضمان اضطلاع الأفراد بوظائفهم الصحيحة. يجري تصور الأفراد والدول كما لو كانت كيانات عضوية متكاملة حيث تتوفر للناس فرصة أداء وظائفهم، إشباع حاجاتهم، تحقيق ذواتهم وصولاً، بالتالي، إلى العيش في دولة كفؤة، آمنة وقوية، حين يكون الكل متمتعاً بالعافية (انظر رايل، ١٩٦٧). في ظل هذه الظروف يمكن للعدالة أن تسود والحياة الصالحة أن تتحقق (انظر أنّاس، ١٩٨١).

برأي أفلاطون ومن وجهة نظر الفكر الإغريقي القديم، على نحوٍ أعم، يجدر بنا أن نتذكر أن الحرية التي تؤمنها الدولة ليست للفرد بحد ذاته بقدر ما هي لقدرته على أداء دوره في الكون. ومثل هذه النظرية تختلف اختلافاً واضحاً، كما أشار أحد المراقبين على نحو موفق، «عن أخرى تصور العلاقات الاجتماعية من منطلق تعاقد أو توافق [بين بشر بوصفهم أفراداً] وترى الدولة، بالتالي، مسؤولة، في المقام الأول، عن صيانة حرية الاختيار، (سابين، ١٩٦٣، ص: ٤٩). وهذا المفهوم، وهو سائد في التراث الليبرالي منذ القرن السابع عشر، كان من شأنه أن يشكل نوعاً من الكفر بالنسبة إلى أفلاطون. فعمل الأخير يدافع عن فكرة وحدة متناغمة بين «العام» و«الخاص». والدولة تؤمن أساس أداء المواطن لرسالته.

إن الموقف الذي حدده أفلاطون في «الجمهورية» جرى تعديله في كتابات لاحقة، ولاسيما في كل من «السياسة» و«القوانين». فهذان الكتابان يُقران بأن الحكم، في أي دولة فعلية لانموذجية، لا يمكن

twitter @baghdad_library

إدامته دون تحقيق نوع من أنواع الموافقة والمشاركة الشعبيتين. وأهمية سيادة القانون كصيغة من صيغ تقييد المدى الشرعي لمن هم في مواقع «السلطة العامة» ـ الفلاسفة ـ الملوك ـ تتأكد أيضاً. من اللافت أن نظرية «دولة مختلطة»، جامعة بين عناصر ملكية وأخرى ديمقراطية، استُحدثت، تمهيداً ربما لمواقف ما لبث أرسطو وجمهوريو النهضة أن طوروها لاحقاً(١٠) بل وقد عكف أفلاطون على اجتراح نظام تصويت نسبي كان [33] سيجد فيما بعد نظيراً له في كتابات أعلام كبار مثل جون ستوارت مل. غير أن هذه الأفكار لم يتم، إجمالاً، تطويرها على نحوٍ منهجي، ومحاولة أفلاطون الرامية إلى إدخال عنصر ديمقراطي في تصوره لنظام حكم مرغوب لم تَرْقَ إلى مستوى نموذج ديمقراطي جديد.

كان للنموذج الكلاسيكي للديمقراطية (وهو ملخص في نموذج: ١) ونقده، كليهما، تأثير مقيم في الفكر السياسي الغربي الحديث: الأول بوصفه مصدر إلهام بالنسبة إلى عدد كبير من المفكرين الديمقراطيين والثاني بوصفه تحذيراً من مخاطر السياسة الديمقراطية. غير أن أياً من النموذج ونقده لم ينطو على أي نفوذ نظري وعملي مباشر خارج نطاق حياة دولة المدينة القديمة. والنموذج نفسه لم يعد إلى اختراق الفكر السياسي الأوربي من جديد

(١٠) تبقى فكرة «دولة مختلطة» القائمة على مبادئ تنظيمية مختلفة متعارضة ومحققة لنوع من التوازن بين القوى السياسية، بطبيعة الحال، فكرة ذات أهمية عظيمة في تاريخ النظرية والممارسة السياسيتين. ربما كان أفلاطون أول من طور هذه الفكرة، رغم استحالة التأكيد. فنظرية «الدولة المختلطة»، أو فصل السلطات، ستُناقش لاحقاً لدى معاينة فكر كل من ماكيافيلي، لوك ومونتسكيو.

حتى النهضة الإيطالية وازدهار جمهوريات المدن الإيطالية، كما لم يتم استكمال عمليات [34] إعادة معاينة، صياغة وترويج عدد كبير من جوانب فكرة إشراك المواطنين المباشر حتى روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) وكل من ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وانجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥)، فيما بعد (انظر الفصلين الثاني والرابع). مارس نَقْدُ أفلاطون، جنباً إلى جنب مع تأملات نقدية صادرة عن مفكرين سياسيين يونان آخرين، تأثيراً استثنائي العمق في عصور حديثة نسبياً. فكتاباته عن عيوب الديمقراطية الأخلاقية لم يتم قط، كما قال أحد المعلقين، وهو على صواب، إن «تم تجاوزها من حيث القوة والإلحاح» في أي وقت من الأوقات (دَنْ، ١٩٧٩، ص: ١٧). أما مدى الجدية التي يجب التحلي بها لدى تناول النقد وتطبيقه على نماذج ديمقراطية أخرى فهو أمر سيتعين أن نعود إليه فيما بعد. من المؤكد أن مواقف شبيهة بموقف أفلاطون، من حيث الجوهر، كانت ذات أهمية قصوى تاريخياً. ثمة ناقد للنظرية الديمقراطية أصاب كبد الحقيقة حين أكد أن «أكثرية المفكرين السياسيين الساحقة... ظلت تصر على شذوذ الدساتير الديمقراطية، فوضوية السياسة الديمقراطية والفقر الأخلاقي للشخصية الديمقراطية» (كوركوران، ١٩٨٣، ص: ١٥). حتى أوائل القرن الثامن عشر قلة فقط ممن سجلوا وجهات نظرهم مطولاً، رأت الديمقراطية صيغة مرغوبة من صيغ تنظيم الحياة السياسية.

twitter @baghdad_library

خلاصة: نموذج ١
الديمقراطية الكلاسيكية

مبدأ التسويغ

يجب أن يكون المواطنون متمتعين بالمساواة السياسية كي يكونوا أحراراً حاكمين ومحكومين بالتتابع

سمات أساسية

- مشاركة مواطنين مباشرة في وظائف تشريعية وقضائية
- جمعة مواطنين متمتعة بسلطة سيادية
- أفق السلطة السيادية شامل لجميع شؤون المدينة المشتركة
- أساليب متعددة لانتقاء مرشحي الوظائف العامة (الاقتراع المباشر، القرعة، المناوبة)
- لا فروق في الامتيارات مميزة للمواطنين العاديين عن موظفي الإدارة العامة
- باستثناء المناصب ذات العلاقه بالحرب، عدم جواز شغل المنصب لأكثر من دورتين من قبل الفرد نفسه
- فترات خدمة قصيره للجميع
- أجور مقابل الخدمات العامه

شروط عامة

- دولة صغيرة ذات خلفية زراعية

- اقتصاد عبودي متمخض عن وقت «فراغ» للمواطنين
- خدمة منزلية، أي عمل نسوي، يمكّن الرجال من التفرغ للواجبات العامة
- حصر المواطنية بأعداد ضئيلة نسبياً

يمكن إرجاع سبب أفول نجم الديمقراطية الأثينية، في سياق صعود الإمبراطوريات، الدول القوية والأنظمة العسكرية، إلى عوامل داخلية من جهة ومصائر متغيرة فيما وراء البحار من جهة ثانية. كانت دولة أثينا قائمة على نظام إنتاج شديد التعويل على العبيد. لتشغيل مناجم لوريون للفضة في المقام الأول، وهي المناجم التي كانت تمول واردات الحبوب الحيوية (بي. آندرسون، ١٩٧٤ أ، الفصلان الأول والثاني؛ هانسن، ١٩٩١). هذا البنيان الاقتصادي كان هشاً أمام الصراعات على الصعيدين الداخلي والخارجي. والطبيعة الديمقراطية الجذرية للدولة أدت، على ما يبدو، إلى زيادة هذه الهشاشة؛ فغياب المركز البيروقراطي، غير مصحوب، في أحسن الأحوال، إلا بتقسيمات مؤسساتية مهلهلة التنسيق داخل جهاز الحكم، أدى إلى مفاقمة مصاعب إدارة الاقتصاد مع تجارة موسعة ونظام إقليمي. يضاف إلى ذلك أن أثينا باتت، جراء تزايد تكاليف الحرب نتيجة التغييرات الطارئة على تقنيات القتال، الأسلحة ونشر وحدات المرتزقة، تواجه صعوبات إدارة التنسيق المركزي لقوات عسكرية أكبر وأكثر تنوعاً دون تقويض بناها السياسية والاجتماعية الخاصة (انظر مان، ١٩٨٦، ص: ٢٢٣ - ٢٢٨). ثمة دول تسلطية أوسع تنظيماً لم تكن تعاني من مثل هذه الصعوبات مما أدى إلى أن تتعرض أثينا، جنباً إلى جنب مع

twitter @baghdad_library

مدن إغريقية أخرى، مع مرور الزمن، لفقدان استقلالها ولعملية الضم إلى إمبراطوريات وقوى متنافسة.

تقاسمت دولة مدينة أثينا سمات مشتركة مع روما الجمهورية (انظر فنلي، ١٩٨٣، ص: ٨٤ وما بعدها). الاثنتان، كانتا، على نحوٍ طاغٍ، مجتمعي مواجهة وثقافتين شفاهيتين؛ كلتاهما كانتا متوفرتين على عناصر مشاركة شعبية في شؤون الحكم؛ وكلتاهما مفتقرتين، على نحوٍ شبه كامل، [35] إلى أي تحكم بيروقراطي مركزي. يضاف إلى ذلك أنهما، كانتا تحاولان رعاية إحساس عميق بالواجب العام، تقليد فضيلة أو مسؤولية مدنية إزاء «الجمهورية». إزاء القضايا المميزة التي تخص المجال العام. وفي كلا الكيانين السياسيين، كانت دعاوى الدولة متمتعة بأولوية فريدة نسبة إلى دعاوى المواطن الفرد ومزاعمه. غير أن الأوساط البحثية المعاصرة تؤكد عموماً أن نظام روما كان نظاماً طغموياً أوليغاركياً مقارنة بأثينا التي كانت جمهورية ديمقراطية. على الرغم من تضمين مؤلفات عدد من مفكري روما (خصوصاً شيشرن، ١٠٦ - ٤٣ ق.ب.) تصورات هلينية للدولة، وضم الفلاحين المولودين مواطنين والعبيد المحررين إلى المجتمع السياسي، فإن النخب كانت شديدة التحكم بسائر مناحي سياسة روما. من شأن تاريخ روما العسكري. سجلها الاستثنائي على صعيد التوسع الإقليمي والفتوحات. أن يساعد على تفسير كيف ولماذا كانت روما قادرة على إدامة التزام رسمي بالمشاركة الشعبية، من ناحية، مع قدر محدود جداً من أي تحكم شعبي فعلي، من الناحية الأخرى. ومع أن روما كانت، كما سنرى في الفصل التالي، ستمارس نفوذاً كبيراً على صعيد نشر أفكار مرتبطة بنظام قائم على حكم الذات، من العالم القديم، فإن التوافق

مع تراث التقاليد الإغريقية الكلاسيكية ونموذج الديمقراطية الأثينية تحديداً، هو الذي ينطوي على أهمية استثنائية في تاريخ الديمقراطية فكراً وممارسة.

twitter @baghdad_library

الفصل الثاني

النزعة الجمهورية:
الحرية، الحكم الذاتي والمواطن الفعال

[36] في أثينا كان أي مواطن شخصاً مشاركاً في «إصدار الأحكام وشغل المناصب» (أرسطو، السياسة، ص: ١٦٩). فالمواطنة بالنسبة إلى الذكور الراشدين الأحرار كانت تعني المشاركة في الشؤون العامة. وهذا التحديد الكلاسيكي جدير بالملاحظة من ناحيتين. يشي أولاً بأن قدماء اليونانيين كان من شأنهم أن يجدوا صعوبة في تحديد مواقع المواطنين في الديمقراطيات الحديثة إلا، ربما، بوصفهم ممثلين أو موظفين (شاغلي مناصب). كان من شأن الأفق المحدود للسياسة المعاصرة على صعيد الانخراط الفعال أن يُعدّ شديد التناقض مع الديمقراطية (انظر فنلي، ١٩٧٣ ب). وكان من شأن مفهوم المواطنة الإغريقي الكلاسيكي ألا يلقى أي صدى، ثانياً، إلا في عدد ضئيل جداً من المجتمعات في صياغته الأولية (انظر بيرنال، ١٩٨٧). تبقى الديمقراطيات القديمة أنظمة شاذة غير قياسية إلى حد بعيد في التاريخ

twitter @baghdad_library

المكتوب. وفكرة قابلية البشر لأن يكونوا مواطنين فعالين لأي نظام سياسي ـ مواطنين لدولتهم ـ لا مجرد رعايا وأتباع مطيعين خاضعين لحاكم معين لم تكن كثيرة المؤيدين من الروابط البشرية الأبكر إلى أوائل النهضة وغروب شمس الاستبداد. وهذا الفصل سيتركز على انتعاش نموذج المواطنية الفعالة، بدءاً بخطاب تقليد النهضة الجمهوري وممارسته. غير أن من المفيد، قبل استكشاف هذا التطور السياسي اللافت، أن نتوقف عند بعض العوامل التي تساعد على إلقاء الضوء على الأسباب الكامنة وراء بقاء نموذج «المواطن الفعال في جمهورية» في الظل كل هذه المدة الطويلة في النظرية والممارسة السياسيتين.

أفول نجم الإنسان السياسي وعودته إلى الظهور

[37] يصعب تقديم تفسير كامل لأفول نجم نموذج المواطن الفعال، الذي لا يتأكد كيانه إلا عبر الفعل السياسي، في الغرب. غير أن من الواضح وضوحاً كافياً أن نقيض **الإنسان السياسي** (homo politicus) هو الإنسان المؤمن (homo credens) لدى العقيدة المسيحية؛ المواطن الذي جرى إبدال محاكمته الفعالة بوصفها جوهرية بالإيمان الصادق (المطلق) (بوكوك، ١٩٧٥، ص: ٥٥٠). في حين أن من شأن الإيحاء بأن صعود المسيحية أفضى عملياً إلى شطب الاعتبارات العلمانية من حياة الحاكمين والمحكومين أن يكون مضلِّلاً، من المؤكد أن مثل هذا الصعود أدى إلى نقل مصدر السلطة والحكمة من المواطن (أو «الفيلسوف ـ الملك») إلى ممثلين للعالم الآخر. فالنظرة المسيحية إلى العالم قامت بقلب منطق الفعل السياسي من منطق يخص المدينة (البوليس) إلى إطار لاهوتي. إن النظرة الهلينية إلى الإنسان بوصفه كياناً محكوماً بالعيش في مدينة جرى إبدالها بنوع من الانشغال

المهووس بكيفية تمكين البشر من العيش متوحدين مع الرب (بوكوك، ١٩٧٥، ص: ٨٤). في تناقض حاد مع النظرة الإغريقية القائمة على القول بأن المدينة (البوليس) كانت تجسيداً للخير السياسي، أصرت النظرة المسيحية إلى العالم على القول بأن الخير كامن في الخضوع لمشيئة الرب. ومسألة أسلوب تفسير مشيئة الرب، ومفصلتها مع أنظمة سلطات علمانية، ظلت شاغلة أوروبا المسيحية قروناً من الزمن، إلى أن نجحت حركة الإصلاح الديني في الإجهاز على فكرة وجود حقيقة دينية واحدة بالذات.

من المؤكد أن المسيحية لم تغفل الأسئلة ذات العلاقة بجملة القواعد والأهداف التي يتعين على البشر أن يسلموا بها ليعيشوا حياة مثمرة. ومع أن المسيحية كانت قد فُرضت على مجتمعات كثيرة، فإنها لم تنجح في أن تصبح ديانة عالمية إلا أنها كانت منطوية على جملة من القيم والتطلعات التي فرضت نفسها، إلى حدود معينة، بفضل دورها في الشؤون الإنسانية (انظر ماكنتاير، ١٩٦٦، الفصل التاسع، خصوصاً ص: ١١٤ - ١٢٠). كما أن من الخطأ، ربما، عَدُّ المسيحية استقالةً كاملة من نوع من الاهتمام بأنواع من نموذج ظل شديد المركزية بالنسبة إلى أجزاء من العالم القديم. فنموذج المساواة السياسية، مثلاً، جرى استبقاؤه إلى حد معين في المسيحية، على الرغم من إقحامه في سياق مختلف كلياً. قيل إن التأكيد المسيحي لـ «المساواة بين البشر أمام الرب»، حيث يجري التلميح إلى إمكانية وجود جماعة لا يتمتع فيها أي شخص بحقوق أخلاقية أو سياسية أكبر، كان الأساس الوحيد الذي يمكن بالاستناد إليه الحفاظ على قيم المساواة السياسية لصالح المجتمع ككل في عالم غير متوفر إلا على الحدود الدنيا من

twitter @baghdad_library

الفوائض الاقتصادية، عالم كانت الجماهير البشرية تعيش فيه عند مستوى الكفاف أو دونه (ماكنتاير، ١٩٦٦، ص: ١١٤ - ١١٥). وفي ظل ظروف كهذه، كانت الرؤية الدينية للمساواة، أقله، سبيلاً [38] للحفاظ على رؤية حياة أفضل. من الواضح أن المسيحية استُخدمت لتسويغ حشد متنوع من المؤسسات بما فيها العبودية والقنانة. إلا أنها ظلت مشتملة على عناصر متناقضة، كان بعضها سيتحول لاحقاً إلى بذور لصعوباتها الخاصة.

لقد تكرر النظر إلى كتاب «مدينة الله» للقديس أوغسطين، وهو مكتوب بين عامي ٤١٠ و٤٢٣ م، بوصفه البيان الأكثر مرجعية ونفاذاً لأولوية سلطة السماء وتفوقها على ما هو أرضي أو عَلْماني. وإصرار أوغسطين على أن تاريخ الكنسية كان «مسار الرب في العالم» وأن على المسيحي الحقيقي ألا يبالي بمشكلات «هذه الحياة المؤقتة الفانية» كان بالغ التأثير والنفوذ في أوروبا العصور الوسطى. ورغم أنه كُتب خلال المراحل المبكرة من سقوط الإمبراطورية الرومانية، فقد بقي كتاب «مدينة الله» صارماً في التوصية بتوظيف «الرغبة في الأشياء الأرضية»، لخدمة «الرغبة في مدينة السماء». فالأنوار المنبثقة من الله قادرة على هداية المؤمن الحقيقي وإرشاده إلى «البركات والنعم الأبدية الموعودة للمستقبل».

لم تتمخض العصور الوسطى عن صعود أي تأمل موسع لطبيعة المدينة (البوليس) الديمقراطية أو لكتلة شاملة من النصوص والكتابات التي أغنت الفلسفة السياسية للديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن هذه النصوص والكتابات لم تتبلور، رغم ظهور بعض الابتكارات المهمة في أوروبا، في صيغة رئيسية لجزء كبير من التنظير السياسي المعاصر

قد حال دون الرصد السليم لعدد من التطورات المهمة خارج أوروبا خلال العصور الوسطى؛ ولاشك أن السجل التاريخي أضاع أشياء كثيرة. غير أن تأثير آباء الكنيسة وأوغسطين خصوصاً، في الفكر السياسي بقي، إلى أن ظهرت كتابات القديس توما الأكويني في القرن الثالث عشر، بالغ العمق، عاملاً مهماً من عوامل تفسير استنقاع هذا الفكر وجموده.

بادر الأكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤) الذي حاول إكمال العمل المعاد اكتشافه لأرسطو (الذي كان قد ضاع وبقي الغرب محروماً منه قروناً عديدة، ثم تمت ترجمته عن العربية إلى اللاتينية منتصف القرن الثالث عشر) بتعاليم المسيحية المركزية، إلى إعادة معاينة التمايز بين مجالي التشريع المادي والروحي (الزمني والديني). ومن الجوانب الإشكالية الكثيرة لكتابات الأكويني كان الزعم بأن النظام الملكي لا ينبغي، رغم أنه أفضل أشكال الحكم، أن تُسند إليه سلطة غير محدودة. ومن وجهة النظر هذه فإن حكم أي عاهل لم يكن شرعياً إلا بمقدار التزامه بالقانون الطبيعي. ذلك الجزء من «القانون الأبدي» المكشوف لعقل الإنسان. وبما أن الدولة لم تكن مخولة بتفسير العقيدة الدينية، فقد تعين على الكنيسة أن «تخضع» الحكام «لمنطقها». يضاف إلى ذلك أن التمرد على الحاكم بات مبرراً في حال تكرر تعرض القانون الطبيعي للانتهاك. وهكذا فإن الأكويني كان، [39] رغم اهتمامه الطاغي النهائي بتطور الأسرة المسيحية، قد مهد لفكرة الحكم المقيد، الدستوري، تلك الفكرة المركزية بالنسبة إلى تطور التقاليد الديمقراطية الليبرالية.

تلك كانت النظرة القروسطية إلى المجتمع ككل. تراتبية مرسومة

twitter @baghdad_library

من السماء قائمة على التدرج والنظام في «سلسلة الوجود العظمى». النظرة الخالية من فكرة السلطة السياسية العلمانية، بأي شيء يشبه صيغتها الحديثة. لم يكن ثمة أي بديل نظري. أي «نظرية سياسية» بديلة. لمواقف البابا وإمبراطور روما المقدسة الثيوقراطية (الدينية)[1].

باتت وحدة أوروبا المسيحية متوقفة قبل كل شيء على هاتين المرجعيتين أو السلطتين. وقد كان مفيداً إضفاء عنوان نظام «المجتمع المسيحي الدولي» على هذا النظام (بول، ١٩٧٧، ص: ٢٧). والمجتمع المسيحي الدولي جرى تصوره مؤلفاً ومشكلاً من قبل المسيحية أولاً وقبل كل شيء؛ مجتمعاً متطلعاً إلى الرب التماساً لسلطة حل النزاعات والصراعات؛ مجتمعاً تمثلت مرجعيته بالعقيدة الدينية؛ ومجتمعاً مثقلاً بفيض من الفرضيات عن الطبيعة الكونية الشاملة للبشرية. أما ميلاد فكرة الدولة الحديثة ونشوء الأرضية الملائمة لتطور صيغة جديدة من

---

(١) عاشت الإمبراطورية المقدسة، بهذه الصيغة أو تلك، من القرن الثامن إلى أوائل القرن التاسع عشر. فمع أن اللقب الإمبراطوري الروماني كان قد سقط في القرن الخامس، فإن البابا بيوس الثالث بادر في إلى إحيائه وإضفائه على شارلمان ملك الفرنجة. لاحقاً، صار لقب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة من نصيب سلالات متعاقبة من الملوك الألمان، على الرغم من أن المعنى الفعلي، مثله مثل معنى الإمبراطورية على نحو أعم، اختلف كثيراً مع مرور الزمن. في أوجها، كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة تمثل محاولة، برعاية الكنيسة الكاثوليكية، لتوحيد ومركزة جملة مراكز القوة المتشظية في العالم المسيحي الغربي داخل إطار إمبراطورية مسيحية موحدة سياسياً. والكيانات السياسية المنضوية تحت لواء الإمبراطورية الفدرالية كانت ممتدة من ألمانيا إلى اسبانيا، ومن شمال فرنسا إلى إيطاليا. غير أن السلطة الزمنية (العلمانية) الفعلية للإمبراطورية كانت على الدوام مقيدة بهيكليات السلطة المعقدة لأوروبا الإقطاعية من ناحية، وبالكنيسة الكاثوليكية من الناحية الأخرى (انظر بي. آندرسو، ١٩٧٤ ب؛ مان، ١٩٨٦؛ هيلد، ١٩٩٢).

صيغ التنظيم السياسي، فلم يتما إلا بعد تعرض الكيان المسيحي الغربي للتحدي، ولاسيما جراء سلسلة النزعات التي أفرزها صعود الدول القومية وتنامي حركة الإصلاح الديني.

في أوروبا القروسطية كان الاقتصاد خاضعاً لهيمنة الزراعة، وأي فائض حاصل ظل موضوع نزاع بين ادعاءات متنافسة. أيُّ ادعاء ناجح كان يشكل أساساً لإيجاد وإدامة نوع من السلطة السياسية. وعلى خلفية الكيان المسيحي برزت شبكة معقدة من الممالك، الإمارات، الإقطاعات، جنباً إلى جنب مع ظهور مراكز قوة جديدة في البلدات والمدن. وقد نجحت في تشكيل هيكليات اجتماعية وسياسية مميزة، كما تكرر تمتعها بأنظمة حكم مستقلة محددة بشرائع. [40] لعل من أشهرها جملة دول المدن الإيطالية المتمثلة بفلورنسة، البندقية وسينا، غير أن مئات من المراكز الحضرية نشأت وتطورت في طول أوروبا وعرضها. مع أن هذه المراكز لم تحدد وحدها نمط الحكم أو الهوية السياسية، فإنها كانت أساس مسار جديد مميز في الحياة المدنية والأفكار السياسية، ولاسيما في إيطاليا.

إعادة صياغة النزعة الجمهورية

بدأت النزعة الجمهورية تنعم بنوع من الانتعاش مع حلول أواخر القرن الحادي عشر. ففي ذلك الوقت نجح عدد من المجتمعات الإيطالية الشمالية في استحداث «قناصلها» أو «إدارييها» الخاصين لتولي إدارة شؤونها القضائية في تحد لمزاعم البابا والإمبراطور بشؤون القضاء (انظر سكنر، ١٩٩٢، ص: ٥٧ - ٦٩). مع اقتراب نهاية القرن الثاني عشر جرى إبدال النظام القنصلي بصيغة حكم قائمة على

twitter @baghdad_library

مجالس حاكمة، برئاسة موظفين حملوا لقب **بوديستا**، متمتعة بسلطة عليا في القضايا التنفيذية والقضائية. ومثل هذه المجالس كانت موجودة في فلورنسة، بادوا، بيزا، ميلانو وسينا، بين مدن أخرى، مع حلول نهاية القرن جاعلة إياها، عملياً دول. مدن مستقلة. أو جمهوريات مدن، كما يفضل بعض المعلقين[٢]. يضاف إلى ذلك أن **البوديستا** كانت مناصب يتم شغلها بالانتخاب، لا تدوم إلا لفترات زمنية محددة بحزم، مسؤولة أمام المجالس، ومعرضة، آخر المطاف، للمحاسبة من قبل مواطني المدينة. الأرباب الذكور للعائلات المتوفرة على أملاك خاضعة للرسوم، المولودون أو المقيمون على نحو متواصل في أمكنتهم. إن بنية الترتيبات المؤسسية التي يمكن العثور عليها على نحو مشترك موضحة في شكل ٢/١.

نسبة إلى مدى وعمق المشاركة السياسية المتحققة عبر الديمقراطية الأثينية الكلاسيكية، قد لا تبدو جمهوريات المدن الإيطالية استثنائية أو مبتكرة. أما نسبة إلى هيكليات السلطة وبناها في أوروبا الإقطاعية. بشبكتها المعقدة من الادعاءات والسلطات المتداخلة. فإن هذه التطورات كانت لافتة للأنظار. وقد كانت كذلك لأنها كانت قبل كل شيء، كما كتب المؤرخ كنتن سكنر، «تمثل تحدياً صريحاً للفرضية السائدة القائمة على وجوب عد الحكم صيغة سيادة ممنوحة من الرب» (١٩٩٢، ص: ٥٧). وتبعاً لذلك، لا غرابة أنها ألهمت، واستمرت تلهم عبر العديد من فترات التاريخ الأوروبي والأمريكي، أولئك

(٢) إذا كانت فكرة الدولة محجوزة لمفهوم سلطة محايدة ومقيدة حقوقياً، مستقلة عن كل من الحكام والمحكومين، ذات مرجعية عليا بالنسبة إلى بقعة جغرافية محددة، فلعل أفضل تعبير عنها هو ابتكار أواخر القرن السادس عشر (انظر فصل: ٣).

الذين دأبوا على مساءلة الحكام المستبدين والطغاة ممن ظلوا يزعمون بأنهم وحدهم [41] أصحاب الحق الشرعي في اتخاذ القرار بشأن قضايا الدولة. غير أن عدداً من التحفظات لابد من تسجيلها حول المدى الذي يمكن الوصول إليه في عد الجمهوريات كيانات ديمقراطية (سكنر، ١٩٩٢، ص: ٥٨ - ٦٠).

شكل ٢/ ١

جمهوريات المدن، ابتكارات الحكم

المصدر، مقتبس عن سكنر (١٩٩٢)

الكتلة السكانية

باب الأسر الذكور متوفرون على ملكيات خاضعة للرسوم والضرائب مولودون في مدينتهم أو مقيمون دائمون

↓

موزعة على دوائر انتخابية أو كونترادات

↓

(أ)

↓

مجلس الحكم الكبير

(السلطة السيادية الرئيسية ذات العضوية البالغة ٦٠٠ تقريباً)

↓

(ب)

↓

رئيس المجلس

(موظفون معرفون بالبوديستا، متمتعون بسلطة عليا للتحرك في الشؤون التنفيذية والقضائية، معينون من قبل المجلس، ومسؤولون أمامه)

أساليب الانتخاب أو الاختيار:

(أ) كان المواطنون المتمتعون بحق الاقتراع يقومون عموماً بسحب القرعة لتحديد من يضطلع بأدوار المنتخبين في المجلس.

(ب) تكرر قيام المجالس بسحب القرعة لإقرار انتقاء لجنة (مؤلفة من نحو ٢٠) لدراسة أشخاص

twitter @baghdad_library

مناسبين لشغل منصب رئيس المجلس؛ كان من شأن ثلاثة مرشحين محتملين أن يُعرضوا على المجلس فيكون للأخير الكلمة الفصل. أما الضابط الذي ينتخب، وكان مؤهلاً للحصول على مرتب من المدينة، فكان يُعين لفترة تمتد إلى سنة، ثم يصبح غير مؤهل لخدمة المجلس مباشرة بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى.

* * *

كما في أثينا، كانت كتلة المواطنين مؤلفة من جماعة رجال شديدة الحصرية، مع بقاء البوديستا في العديد من الحالات، من مرشحي النبلاء بداية. وقد تكرر تمخض هذا عن اضطرابات أهلية جراء استنفار جماعات مستبعدة من المواطنين سعياً إلى تشكيل مجالسها ومؤسساتها المنفصلة الخاصة؛ وقد أدى هذا، بدوره، إلى زيادة حدة الصراع السياسي الذي كان يتمخض أحياناً عن عواقب متسمة بالعنف والفوضى. (لعل الرواية الأشهر لمثل هذه الحالة هي تلك التي أوردها شيكسبير في مسرحية روميو وجوليت التي صورت المعركة الناشبة بين آل مونتاغيو وآل كابوليت.) من المفارقات أن عدداً كبيراً من منظري السياسة اللاحقين تأملوا هذه التجارب ولم يستخلصوا منها سوى أن هذه الجمهوريات، رغم كونها مستلهمة بداية من العصر الكلاسيكي، ظلت نماذج للفوضى والضعف، [42] وذريعة أكيدة، بالتالي، للدعوة إلى ضرورة العودة إلى حكم ملكي قوي. كانت البندقية جمهورية المدينة الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة بوصفها صاحبة نظام حكم ذاتي حتى أواخر القرن الثامن عشر، فيما تعرضت الأخرى في أوقات أبكر بكثير للاستبدال من قبل أنظمة حكم وراثية جديدة.

يتعلق التحفظ الثاني مباشرة باستخدام كلمة «ديمقراطية»

بالارتباط مع عبارة جمهوريات مدن. على امتداد القرن الأول من تطور الجمهوريات لم تكن الكلمة معروفة لدى مؤيديها؛ وهي لم تصبح جزءاً من اللغة السياسية الأوربية إلى أن عادت سياسة أرسطو إلى الظهور (أواسط القرن الثالث عشر). بعد ذلك، وفي أعقاب استخدام أرسطو لها، باتت تنطوي على معنى ازدرائي ومرتبطة بسياسة الرعاع؛ حكماً مداراً لمنفعة الفقراء بدلاً من المصلحة العامة؛ وصيغة سلطة (ممهدة لريبة المتشككين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالحكم الديمقراطي) تمكِّن «عامة الشعب» من أن تصبح استبدادية، مهددة بإزالة جميع الفروق الاجتماعية والامتيازات المكتسبة (انظر الأكويني، **مبدأ النظام** (De Regimine Principum)، ص: ٢- ٨٢). في الحقيقة يجري تفضيل النظر إلى بعض تيارات النزعة الجمهورية النهضوية على أنها إحدى صيغ النزعة الجمهورية الأرستقراطية أو النبيلة بدلاً من أن تكون إحدى صيغ السياسة الديمقراطية بالمطلق. من المؤكد أن قليلين من المدافعين عنها كانوا مستعدين ليطلقوا على أنفسهم اسم «ديمقراطيين»، مع بقائهم مستهجنين لفكرة أن حكوماتهم كانت «ديمقراطية». يضاف إلى ذلك أن من المهم ملاحظة أن جمهوريات المدن الإيطالية لم تكن شبيهة بالكيانات الديمقراطية الحديثة المؤكدة لحق الاقتراع العام والشامل، لحق جميع الراشدين في معارضة الحكومة والترشح لشغل المناصب، وما إلى ذلك (انظر الفصل الثالث).

ومهما يكن، فإن مساهمة جمهوريات المدن في النظرية والممارسة الديمقراطيتين كانت ذات شأن على صعيد ابتكاراتهما المؤسسية، التي وفرت، في سياق طغيان الملكية المسيحية، نموذجاً مهماً لإمكانية

twitter @baghdad_library

الحكم الذاتي، من ناحية، ومن حيث الكمية الكبيرة من المعاهدات والنصوص السياسية التي أغنت السياسة الجديدة وعكستها، من ناحية ثانية. فجمهوريات المدن دشنت المناسبة الأولى في الفكر السياسي لما بعد الكلاسيكية حيث جرى تطوير خطابات وآراء مدافعة عن مبدأي تقرير المصير وسيادة الشعب وناطقة باسمهما؛ وهي خطابات وآراء كانت مرشحة لأن تمارس تأثيراً واسعاً ليس فقط في إيطاليا، بل وعبر كل من أوروبا وأمريكا أيضاً، غداة الإصلاح الديني وانبعاث الحوار السياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

تمثل جوهر قضية النهضة ببقاء حرية أي جماعة سياسية مستندة إلى عدم خضوعها للمحاسبة من قبل أي سلطة سوى سلطة الجماعة نفسها. فحكم الذات هو أساس الحرية، مع حقوق المواطنين في المشاركة. داخل إطار مؤسسي يخلق أدواراً متمايزة لقوى [43] اجتماعية رئيسية. في إدارة أعمالها المشتركة الخاصة. وتبعاً لهذا الوضع فإن حرية المواطنين تعني سعيهم الطليق إلى غايات مختارة ذاتياً؛ والمثل السياسي الأعلى هو الحرية المدنية لشعب مستقل يحكم ذاته. والجماعة بمجملها «يتعين عليها أن تحافظ على السلطة السيادية النهائية»، مضفية على حكامها أو قضاتها الرئيسيين المختلفين «مكانة لا تعلو فوق مكانة الموظفين المنتخبين» (سكنر، ١٩٨٩، ص: ١٠٥). وعلى أنموذج هؤلاء «الحكام» أن يضمنوا التطبيق الفعال للقوانين الصادرة عن الجماعة خدمة لمصلحتها؛ فهم ليسوا حكاماً بالمعنى التقليدي، بل «وكلاء» أو «إداريو» عدالة.

ما لبث التطور المميز لحياة المدينة الإيطالية خلال النهضة أن استثار أفكاراً جديدة حول السلطة السياسية، سيادة الشعب والشؤون

المدنية. وفي حين أن عدداً كبيراً من جمهوريي المدن أعادوا جذور معتقداتهم الجدية إلى اليونان وروما القديمتين، فإن جمهورية روما خصوصاً هي التي ألهمت تفكيرهم. خلافاً لديمقراطيات اليونان القديمة، التي كانت بنظرهم، ميالة إلى اللااستقرار، الصراع الأهلي والضعف الداخلي، أطلقت روما نموذجاً للحكم جمع ليس فقط بين الحرية والفضيلة بل وأسند الحرية إلى قاعدة المجد المدني والقوة العسكرية. وفرت روما تصوراً للسياسة جامعاً بين المشاركة السياسية، الشرف والفتوحات، وقادراً، بالتالي على إلحاق الهزيمة بالادعاءات الصادرة عن كيانات سياسية ملكية الزاعمة بأن أحداً سوى ملك متمتع بسلطة شخصية على رعاياه، لا يستطيع أن يضمن القانون، الأمن والتعبير الفعال عن السلطة. وفي هذا السياق فإن «الحرية»، بنظر عدد كبير من الجمهوريين، عنت تحرراً من سلطة الطغاة المتعسفة، مع حق المواطنين في إدارة شؤونهم العامة عبر المشاركة في الحكم. و«الفضيلة» عنت النزعة الوطنية والروح العامة، نوعاً من الاستعداد البطولي لوضع المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة للفرد أو العائلة (كانوفان، ١٩٧٧، ص: ٤٣٤).

دعماً لحججهم عوّل الجمهوريون كثيراً على الكتابات الكلاسيكية لأعلام معينين مثل شيشرون (١٠٦ - ٤٣ ق.م.)، سالوست (٨٦ - ٣٥ ق.م.) وليفي (٥٩ ق. م. - ١٧ م) و، خصوصاً، على تواريخهم وآيات تمجيدهم للجمهورية الرومانية القديمة. فالرؤية لكيفية هيكلة الحكم بما يخدم مبدأ الأعمال العامة للمواطنين يعرضها شيشرون في «الجمهورية» De RePublica قائلاً:

إن الكومنولت [«الجمهورية» res publica] هو شأن الشعب

twitter @baghdad_library

[populi res]؛ والشعب ليس أي تجمع لأناس مترابطين كيفما اتفق، بل هو اجتماع لعدد ذي شأن من الناس الموحدين بموجب اتفاق مشترك حول القانون والحقوق ومن خلال الرغبة في المشاركة بمنافع متبادلة. (الجمهورية De Re Publica، ص: ١٢٤).

[44] أما سالوست فقد ربط صعود روما ببلوغها الحرية، وقال إن سيادة الفضيلة المدنية تجعل المواطنين بالغي القدرة على السعي الناجح إلى المجد لأنفسهم. وبالفعل فقد كتب بعبارات مشرقة أن «مدى التقدم السريع الذي حققته الدولة كلها [روما] حين فازت بحريتها، يكاد لا يُصدق؛ تلك كانت الرغبة في المجد التي سيطرت على قلوب الرجال، («مؤامرة كاتيلتين»، ص: ١٧٩). وكذلك فإن ليفي رأى، في كتابه «تاريخ روما»، أن توسع النفوذ الجمهوري يمكن ربطه مباشرة باحترام السلطة، الدينية منها والزمنية، وبسمات «التواضع، الاستقامة ونبل العقل» العائدة لمجمل الشعب. ومثل هذا العقل أمكن الحفاظ عليه بفضل تفوق الفضيلة المدنية على النزعة الفئوية أو الطائفية؛ بمعنى بفضل طغيان شأن المواطنين العام، المدار من قبلهم لخير المصلحة العامة، على الانزلاق إلى درك ممارسات سياسية فاسدة ـ السعي إلى مصالح خاصة في ميدان الشؤون العامة. ومع أن عظمة روما رُبطت بفضيلة مواطنيها، فإن بعض الكتاب أرجعوها أيضاً إلى توازن مؤسساتها، خصوصاً إلى دستورها المختلط الذي قام على الحيلولة دون النزعة التكتلية عبر إضفاء دور ما، وإن كان محدوداً، على جميع القوى السياسية الفعالة في إطار المجال العام، كما سنرى لاحقاً.

ومهما يكن فإن تراث النهضة الجمهوري لم يكن، مثل جُل تراثات الفكر السياسي، وحدة بسيطة. يمكن في الحقيقة تمييز تيارين من تيارات النزعة الجمهورية بوضوح لأغراض التحليل، تيارين تمت الإشارة إليهما بوصفهما «نزعة جمهورية مدنية إنسانية» من جهة و«نزعة جمهورية كلاسيكية» أو «مدنية» من جهة ثانية (انظر سكنر، ١٩٨٦)، إلا أنني سأشير إليهما على أنهما نزعتان جمهوريتان «تنموية» و«حمائية». سوف أستخدم هذين التعبيرين لأنهما يتصفان بقدر من العمومية يكفي للإحاطة المجدية بالأساليب المتباينة التي يتم اعتمادها لمفصلة الحرية والمشاركة السياسيتين في النزعتين الجمهورية والليبرالية كلتيهما. فالتعبيران ينجحان، كما سيتضح، في التقاط أوجه اختلاف مهمة في إطار هذين التقليدين وعبرهما. بأوسع المعاني يؤكد المنظرون التنمويون القيمة المتأصلة للمشاركة السياسية فيما يخص تطور المواطنين بوصفهم بشراً، في حين يؤكد النظريون الحمائيون أهميتها الغائية (الأداتية) على صعيد حماية أهداف المواطنين وأغراضهم، أي حريتهم الشخصية. فالنظرية الجمهورية الحمائية تقوم على عناصر من التراث الديمقراطي الكلاسيكي وعلى موضوعات أو أطروحات واردة في كتابات فلاسفة المدينة (دولة المدينة ـ البوليس) اليونانية، ولاسيما استكشافهم للقيمة المتأصلة الكامنة في كل من المشاركة السياسية والمدينة (البوليس) بوصفهما اثنتين من وسائل تحقيق الذات. وعلى هذا الصعيد، فإن المشاركة السياسية تبقى ناحية ضرورية من مناحي الحياة الصالحة. أما النظرية الجمهورية الحمائية، التي يمكن إرجاعها إلى تأثير روما الجمهورية ومؤرخيها، فتؤكد، بالمقابل، الطبيعة الملموسة على نحو صارخ للفضيلة المدنية ومدى هشاشتها أمام الفساد إذا اقتصر

twitter @baghdad_library

اعتمادها على الانخراط [45] السياسي لأي تجمع سياسي رئيسي، سواء أكان الشعب، الأرستقراطية أو الملكية. وتبعاً لذلك، نجد المنظرين الجمهوريين الحمائيين دائبين على تأكيد الأهمية الطاغية للانخراط المدني في صنع القرار الجماعي بالنسبة إلى جميع المواطنين صوناً لحريتهم الشخصية.

ثمة في عمل مارسيلوس البادواوي تعبير بالغ العمق والإثارة عن النزعة الجمهورية التنموية، على الرغم من أن بيانها الأكثر تطوراً لم يكتمل، ربما، إلا مع ظهور كتابات روسو في القرن الثامن عشر. في الوقت نفسه، أضافت وولستونكرافت رؤى نقدية مهمة. أما النزعة الجمهورية الحمائية فيمكن ربطها على نحو وثيق جداً بماكيافيلي، على الرغم من أنها طُورت أيضاً، فيما بعد، على أيدي أعلام مرموقين مثل مونتسكيو وماديسون. إن الشكل ٢/٢ يلخص هذين المسارين الجمهوريين. ومع تناول هذه التطورات وفقاً لنسقها التاريخي، يبقى التركيز فيما يلي على مارسيليوس البادواوي، في المقام الأول.

شكل ٢/٢

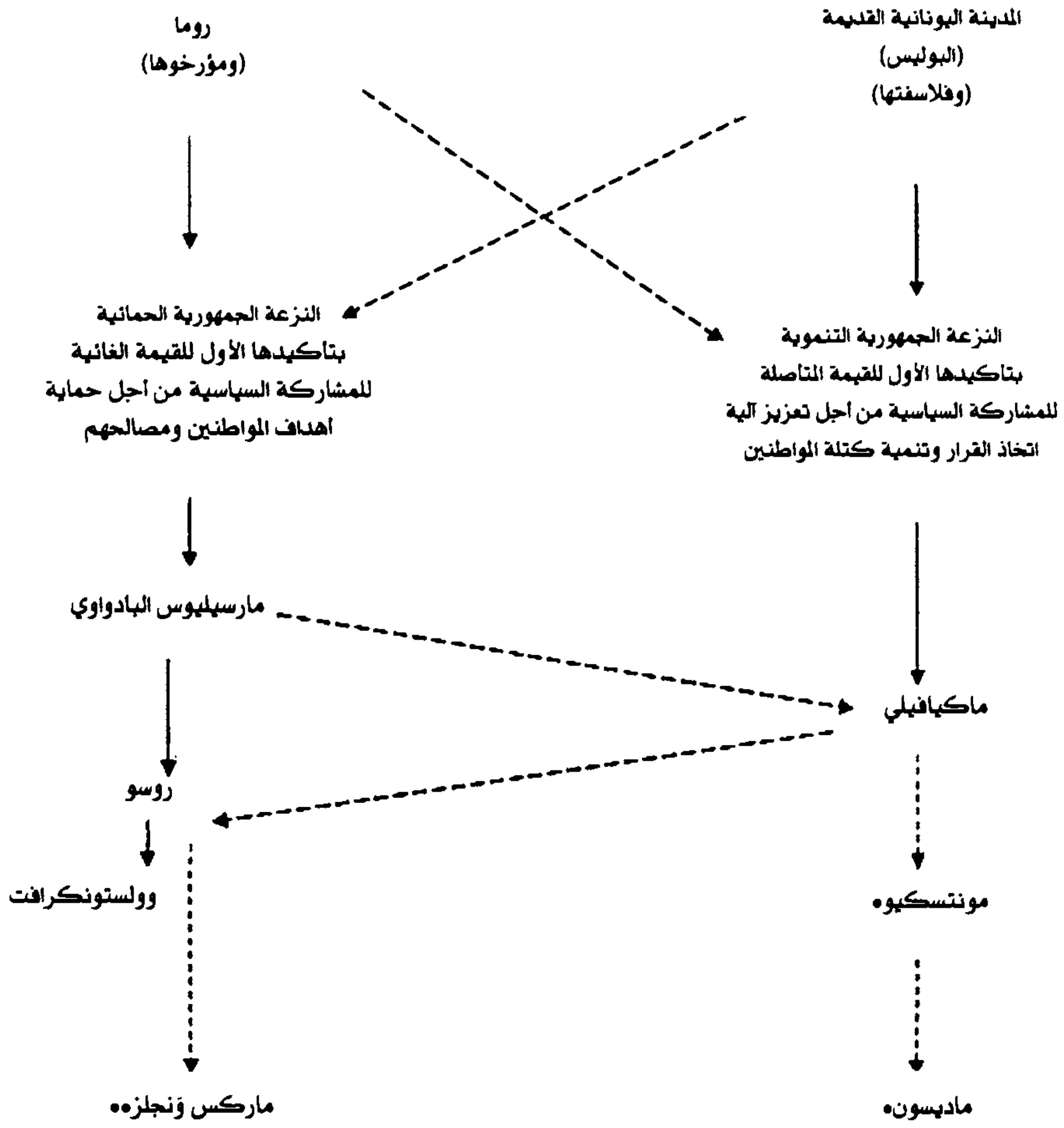

المفكرون السياسيون داخل كل تيار جمهورية نوقش في هذا الفصل.

أنماط التأثير عبر صيغتي النزعة الجمهورية

أنماط التأثير المتزاوجة مع التيارات الفكرية اللاحقة

• يجري تناوله في الفصل الثالث

•• يجري تناوله في الفصل الرابع

twitter @baghdad_library

[46] النزعة الجمهورية، الحكم بالانتخاب وسيادة الشعب

يمكن تعقب الفكر الجمهوري النهضوي عبر كتابات مفكرين مختلفين من أنموذج برونتو لاتيني (توفي في ١٢٩٤)، بطليموس من لوقا (توفي في ١٣٢٧) ورميغيو دو غيرولامي (توفي في ١٣١٩) (انظر روبنشتاين، ١٩٨٢)، ولكن كتابات مارسيلوس البادواوي (١٢٧٥/ ١٢٨٠ - ١٣٤٢)، ولاسيما كتابه «دفاعاً عن السلم» (الصادر في ١٣٢٤) هي التي يستطيع المرء أن يهتدي فيها إلى أبكر البيانات اللافتة عن أهمية الحكم بالانتخاب وسيادة الشعب. توخياً لدحض المزاعم البابوية القائمة على ادعاء امتلاك «سلطات وافرة» وترسيخاً لسلطة حكام زمنيين على الكنيسة، رأى مارسيلوس أن القوانين يجب أن يصنعها «الشعب كله أو جزؤه الأثقل» عبر المشاركة بإرادته في جمعية عمومية (انظر دفاعاً عن السلم، ص: ٢٩ - ٤٩)(٣) فتعاليم قانون السماء وإدارة الشعائر الدينية يجب أن تشكل حدود سلطات الكهانة. وفي ريادة الدعوة إلى كيان سياسي علماني/ زمني، في ظل تحكم حكومة منتخبة، فإن مارسيلوس وضع نفسه في تناقض كامل مع السلطات التقليدية للكنيسة ومع جملة التصورات السائدة للنظام الملكي. صدق أحد مفسري مؤلفه حين قال إن **دفاعاً عن السلم**

(٣) جرى تطوير عقيدة «وفرة السلطة» البابوية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر وقد تكرر عدُّها منطوية على معنى أن البابا، بوصفه وكيلاً للمسيح، كان صاحب مرجعية أعلى وأرفع من سائر الدعاوى العلمانية؛ وأن البابا كان الحاكم الأعلى في القضايا الزمنية كما في الشؤون الروحية. وعلى الرغم من إمكانية الاعتراض على هذا التفسير، فإن الجدل حول المعنى الدقيق للعقيدة ليس بذي أهمية كبيرة هنا. فما يهم هو حرص مارسيليوس على تقييد مدى مرجعية البابا في سائر مناحي الإدارة.

«كان كتاباً زرع الرعب في قلوب جبابرة العصر الراسخين. لم يكن مطلوباً من البابوات، الكرادلة والكتاب الراغبين في استمطار اللعنات على رؤوس الهراطقة، لا لشيء إلا للحفاظ على النظام الاجتماعي، .... إلا إن يتهموهم بأخذ أفكارهم من «مارسيلوس الملعون». فاعتناق الأفكار المارسيلية كان يعد سلوكاً تخريبياً مثله مثل اعتناق الأفكار الماركسية، بعد قرون» (غويرث، ١٩٨٠، ص: xix). وبالفعل فإن مارسيلوس وُصم بالهرطقة من قبل البابا يوحنا الثاني والعشرين وأُجبر على الفرار من نومبرغ.

ثمة ثلاث أطروحات رئيسية في فكر مارسيلوس (انظر غويرث، ١٩٥١؛ ١٩٨٠). الأولى تتضمن تأكيداً للجماعات المدنية بوصفها، من حيث المبدأ، نتاج المنطق والعقل وأساساً يمكّن البشر من التنعم بما يرغبون فيه طبيعياً أكثر من أي شيء آخر، بـ «حياة كافية». وحسب هذه العقيدة يمكن تحديد كل جزء من الجماعة من منطلق مساهمته في بلوغ هذا الهدف، فيما تبقى الحكومة الوسيلة العادلة لضمان مثل هذا البلوغ. [47] والقاعدة السليمة هي أن تكون الحكومة مضطلعة بوظيفة تنظيمية، من شأنها، شرط ممارستها على نحوٍ صحيح، أن تعني قدرة جميع المواطنين على العيش الجيد وعلى الإفادة من الفرص المتاحة لهم. إن المتابعة الملائمة لهذه الوظيفة تتكشف حين تبادر الحكومة إلى العمل من أجل النفع العام. لا خدمة للمصالح الخاصة لدى فئة أو طائفة واحدة، خصوصاً «الكتلة العامة» (أي المزارعين، الحرفيين وأرباب المال حسب تعبير مارسيلوس). من الأشياء الأخرى التي ميز بها مارسيلوس أشكال الحكم «المعتدلة» عن نظيرتها «المعتدلة» ما إذا كانت تعمل باسم الخير

twitter @baghdad_library

العام أم لا (دفاعاً عن السلم، ص: ٣٢).

تخرج الأطروحة الرئيسية الثانية من رحم حكم مارسيلوس القاضي بأن عمل الحكومة لانهائي جراء الصراع الدائم في الشؤون الإنسانية القادر على تقويض الروابط السياسية. تبقى النزاعات بين الناس حتمية، وهو ما يجعل الممارسة الفعالة لسلطة القسر أمراً جوهرياً بالنسبة إلى سِلْم الجماعة وازدهارها. والسلطات المتنافسة (سلطتا الكنيسة والدولة قبل كل شيء) ليست إلا عوامل فعالة لتآكل القانون والنظام. إن وجود سلطة إكراه أحادية شرط ضروري لبقاء الروابط المدنية. والحكم الفعال يعتمد على النشر الفعال لسلطة الإكراه والقسر. فالحكم الصالح لا ينبثق من جماعة مولعة بالفضيلة بمقدار ما يتوفر بفضل حكام يحكمون من منطلق المصلحة العامة، مدعومين بقوة قاهرة.

قد تبدو هذه الآراء بعيدة بعض الشيء عن مفهوم الجماعة الجمهورية، إلا أن معناها ليس منطوقاً تماماً دون النظر في الأطروحة الثالثة التي تحدد مسار كتاب مارسيلوس المأثرة (magnum opus)؛ إنها الأطروحة التي تقول إن «المشرّع» الأول والأخير، أو مصدر السلطة السياسية الشرعية في الجماعة هو «الشعب» (دفاعاً عن السلم، ص: ٣٢، ٤٥). إن إرادة الشعب هي الاختبار الأساسي للتفسير السليم للأهداف التي يتم توجيه الجماعة إلى تحقيقها والأساس الوحيد الذي يمكن نشر القوة القاهرة شرعياً بموجبه. فسلطة وضع القانون تعود إلى «كتلة المواطنين الإجمالية»؛ هم، وحدهم، متوفرون على سلطة حسم القانون (ص: ٤٧). وفي أي جماعة مدنية جيدة التنظيم يكون مصدر كل من القانون والنظام متمثلاً بـ «الشعب أو كتلة المواطنين الإجمالية،

أو الجزء الأثقل وزناً من هذه الكتلة، عبر الانتخاب أو الإرادة المعبر عنها بالكلمات في اجتماع الجمعية العمومية للمواطنين، آمراً أو حاسماً أن أمراً يمكن فعله أو شطبه فيما يخص قوانين مدنية إنسانية، تحت طائلة الألم أو العقاب المؤقت» (ص: ٤٥). فالسلطة والقوة تُنشران على نحوٍ شرعي حين يتم نشرهما من منطلق الحق، أي بموافقة المواطنين.

بنظر مارسيلوس تبقى إرادة الشعب ضمانة أنجح أو أفعل للنفع العام من حكم الفرد (الملك أو الأمير) أو القلة (الأرستقراطية). فالقوانين التي تضعها الكثرة أفضل وأقدر على كسب التأييد مقارنة بنظيرتها الصادرة عن صيغ أخرى من [48] أنظمة الحكم. إنها أفضل لأن الأفراد، حين يختبرون علناً آراءهم وغاياتهم في مواجهة آراء الآخرين وغاياتهم، يضطرون إلى تعديل هذه الآراء والغايات والتناغم مع أخرى (ص: ٤٦ - ٤٧). يقول مارسيلوس إن «النفع العام لأي قانون يتجلى على نحو أفضل أمام الجمهور كله، لأن أحداً لا يؤذي نفسه وهو على علم. والجميع يستطيعون أن يراقبوا ليروا ما إذا كان أي قانون مقترح ميالاً نحو إفادة شخص أو بضعة أشخاص أكثر من الآخرين أو الجماعة، فيتمكنون من الاحتجاج عليه» (ص: ٤٧). لذا فإن:

> سلطة وضع القوانين... لا يمكن أن تعود إلى إنسان واحد وحده... لأن هذا من شأنه، نتيجة الجهل أو الخبث أو كليهما، أن يضع قانوناً رديئاً، مائلاً إلى فائدته الخاصة أكثر من فائدة الجماعة، بما يجعل القانون استبدادياً. وللسبب نفسه لا يمكن لسلطة وضع القانون أن تعود إلى فئة

twitter @baghdad_library

صغيرة؛ لأنها قد تقترف، كما قيل من قبل، خطيئة جعل القانون ميالاً إلى إفادة فئة معينة صغيرة بدلاً من تحقيق الفائدة العامة كما يتجلى في أنظمة الحكم الأوليغاركية (الطغموية). وهكذا فإن سلطة وضع القوانين تعود إلى الهيئة الإجمالية للمواطنين أو إلى الجزء الأكثر وزناً من هذه الهيئة، للسبب النقيض تحديداً. وبما أن القانون يروز جميع المواطنين بمعايير مناسبة، ونظراً لأن أحداً لا يقْدِم عن علم، على إيذاء نفسه أو تعريضها للظلم، فإن الجميع أو الأكثرية يرغبون في اعتماد قانون يفضي إلى تحقيق فائدة المواطنين العامة. (دفاعاً عن السلم، ص: ٤٨ - ٤٩).

إن القوانين التي يضعها المواطنون تؤسس لبنية حقوقية قادرة على إدامة مجتمع جيد التنظيم، أي عادل. وفي هذه الظروف يكون المجتمع مرشحاً أيضاً لأن يكون مسالماً لأن القوانين الموضوعة بموافقة المواطنين هي قوانين يشعر المواطنون بأنهم ملزمون باحترامها. ف «احترام جميع المواطنين» للقانون يكون «أفضل» إذا كان كل منهم منخرطاً في «فرضه على نفسه» (ص: ٤٧).

بطرحه لجملة هذه الآراء لم يُرد مارسيلوس أن يوحي بأن جميع المواطنين يجب أن يحكموا بالتزامن، بل كان ميالاً إلى تبني تصور للحكم غير مختلف عن ذلك المعروض في الشكل ٢/١، القائم على ترسيخ سيادة الشعب، خلق مجالس حكم ذاتي، والعمل، عبر الانتخاب، على إيجاد «حكام» أو «مدراء» لحياة المدينة. أناس يتمثل واجبهم بالدفاع عن القانون خدمة لمصلحة جميع المواطنين (ص: ٢٢ - ٢٣). من حيث المبدأ، يستطيع جميع المواطنين أن يترشحوا

للمناصب ويتمتعوا، كل بدوره، بفرصة المشاركة في الحياة العامة. وقد اختتم مارسيلوس كلامه قائلاً إن «ملوكاً منتخبين» يحكمون «رعايا أكثر طوعية» وإن منهج الانتخاب وحده يستطيع توفير «أفضل الحكام»، وصولاً، في المحصلة، إلى مستوى صحيح من العدالة (ص: ٣٢ - ٣٣). أخيراً، مع أن الحكام، ضروريون للدفاع عن هذا «المستوى الصحيح»، فإن المنتخبين «ليسوا ولا يستطيعون أن يكونوا جهاز التشريع بالمعنى المطلق، بل بمعنى نسبي ولفترة زمنية محددة وفقاً لسلطة المشرع الأول أي «كتلة المواطنين الإجمالية» (ص: ٤٥). أما الموظفون التنفيذيون والقضائيون فيضطلعون [49] بمهام استناداً إلى سلطة الشعب ويمكن إبعادهم عن مواقع النفوذ إذا ما أخفقوا في خدمة المصلحة المشتركة (انظر ص: ٨٧ - ٨٩).

متناغماً مع الديمقراطية الأثينية الكلاسيكية ومفهوم أرسطو للسياسة، تصور مارسيلوس مواطناً «بوصفه شخصاً مشاركاً في المجتمع المدني»، إما عبر الإدارة أو من خلال «الوظيفة التشاورية أو القضائية» للكيان السياسي (ص: ٤٩؛ انظر أرسطو، السياسة، ص: ١٦٩). تبقى المواطنية وسيلة الانخراط في المشروع المشترك الرامي إلى تحقيق الخير العام؛ والمشاركة السياسية هي الأداة الضرورية للحصول على الخير. وحاذياً حذو السلف أيضاً لاحظ مارسيلوس، بوضوح، أن «الأطفال، العبيد، الغرباء والنساء مميزون عن المواطنين، وإن بطرائق مختلفة، وفقاً لهذا التعريف» (ص: ٤٦). عند هذا المنعطف من شأن المرء أن يتوقع سرداً تفصيلياً لأسباب إقصاء هذه الفئات بـ «طرائق مختلفة»؛ غير أن الملاحظة الموصوفة الوحيدة التي قدمها مارسيلوس متعلقة بالصبية الذين هم أبناء مواطنين، كي لا يظن أحد

twitter @baghdad_library

بأنهم مستبعدون على نحوٍ دائم. فقد أكد مارسيلوس أن «أبناء المواطنين مواطنون محتملون قريباً، لا ينقصهم سوى بضع سنوات» (ص: ٤٦). والمواطنية تمتد إلى مراتب الرجال ذوي الأملاك الخاضعة للرسوم، المولودين في المدينة أو المقيمين فيها لفترة زمنية طويلة، غير أنها تستثني جميع الآخرين، وهو أمر تطلب، على ما يبدو، قدراً من التفسير.

يضاف إلى ذلك أن تصور مارسيلوس للمواطنية، مثله مثل جميع الآخرين تقريباً في ذلك العصر، انطوى على مفهوم للمشاركة السياسية متكيف على نحو فريد مع الجماعات الصغيرة. حكم ذاتي لجمهوريات مدن. أما مدى أهمية الحكم الجمهوري بالنسبة إلى مساحات واسعة مترامية الأطراف، وهي قضية ذات شأن كبير بالنسبة إلى مفكرين جمهوريين لاحقين مثل مونتسكيو (انظر الفصل الثالث)، فلم يعكف على تأمله سوى عدد قليل من الجمهوريين. وما من أحد كان يؤيد مؤسسات وإجراءات ذات أي وجه شبه مباشر مع الديمقراطية بصيغتها السائدة المعاصرة: مع الديمقراطية الليبرالية بالتزامها باحتضان جميع الراشدين الناضجين (سكنر، ١٩٩٢، ص: ٦٣؛ والفصل الثالث). فجمهوريو النهضة كانوا يسلمون بأن حكم الشعب لم يكن إلا صيغة من صيغ الحكم الذاتي بالنسبة لأصحاب المصالح الراسخة في جماعتهم المحلية، الذين كانوا، وحدهم، يُعدون قادرين على التمتع بشبكة العلاقات والواجبات العامة التي أفرزها هذا الحكم وتطويرها.

وكذلك فإن السلطة المطلقة المدّعاة من قبل أشكال سابقة للحكم ـ الكنيسة والنظام الملكي ـ موجودة في عقيدة سيادة الشعب لدى

مارسيلوس، لأنها «تنطوي على نوع من الإطلاق يمكّن من إخضاع أي قيمة، جماعة، أو مؤسسة لإدارة الشعب» (غويرث، ١٩٨٠، ص: xli). فسلطة الشعب تبقى، من حيث المبدأ، أحادية، طليقة وغير متوازنة آخر المطاف. [50] بعبارة أخرى، ليس ثمة رأي يمكن العثور عليه هنا. رأي جرى التعبير عنه بإلحاح من قبل ليبراليين دستوريين لاحقين ومؤيدين لكيان سياسي حديث منفصل، من حيث المبدأ، عن الحكام والمحكومين. يكون مؤيداً للزعم القائل بأن نجاح السلطة السياسية مشروط ببقائها محايدة ومقيدة حتى تكون سلطات الدولة مميزة بوضوح عن سلطة أولئك المكلفين بواجبات رسمية وسلطة المرؤوسين. إن جمهوريي المدن وأنصارهم كانوا يثقون بحكم رجال الشرف المدني، وبالحكم الذاتي القديم نظرية وممارسة. فبالنسبة إليهم كان الحكم الذاتي أحد أشكال الديمقراطية المباشرة بين «أعضاء نادي» موثوقين. لم يصبح بعد نظرة إلى طبيعة الحكم الشعبي لعصر أكثر ارتياباً، لعصر يلقي بظلال الشك على مدى رحمة الجميع، حكاماً ومحكومين على حد سواء، وحصافتهم.

من الحياة المدنية إلى المجد المدني

لدى قيام مارسيلوس بنشر كتابه «دفاعاً عن السلم»، كانت مؤسسات الحكم القائم على الانتخاب متقهقرة في بادوا ودائبة على إخلاء مكانها للحكم الوراثي. وأشكال التقاتل والنزاعات الفئوية والطائفية التي كانت قد طبعت سياسة بادوا وجدت نظائر لها في العديد من المدن الأخرى. ومحاولة الدفاع عن المثل الجمهورية في الظروف المضطربة للحياة العامة الإيطالية تطلبت حججاً استثنائية القدرة على الإقناع. وبما أن الجمهوريات القديمة كانت قد عانت من

twitter @baghdad_library

التقهقر والهزيمة، فإن مسألة كيف وبأي طرق يمكن تكييف قيم المدينة (البوليس) الكلاسيكية والدفاع عنها في ظروف متغيرة جذرياً كانت مسألة ملحة. قليلون فهموا هذه المسألة على نحو أفضل من نيكولو ماكيافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧)، الذي ربط الدعوة إلى أشكال من الحكم الانتخابي والسياسة القائمة على المشاركة بآفاق الرخاء والمجد المدنيين، وهو ربط قابل للاجتراح بقدر أكبر من اليسر، ربما، في مسقط رأسه فلورنسة مقارنة بغيرها من المدن جراء تألقها الاستثنائي خلال عصر النهضة. فماكيافيلي، وهو صاحب باع طويل في النظرية السياسية للعالم القديم من ناحية وفي نظيرتها لدى النظام السياسي الأوروبي الناشئ الجديد من ناحية ثانية، كان مؤهلاً لتقديم صورة للتراث أو التقليد الجمهوري. أي النزعة الجمهورية الحمائية. الذي دأب على استهداف إحلال شروط الاستقلال، حكم الذات والسعي المجيد في إطار الانخراط المديني. نجحت ثقافة فلورنسة السياسية في مفصلة عدد كبير من هذه المفاهيم وفي توفير سياق غني لسياسته.

حاول ماكيافيلي، الذي كثيراً ما يُعد المنظر الأول لسياسة الدولة الحديثة، استكشاف السبل المفضية إلى احتمال إقامة توازن سليم بين صلاحيات أو سلطات الدولة من جهة وصلاحيات المواطن من الجهة المقابلة [51] في نصين رئيسيين: «الأمير» و«الحوارات». ولطالما عُد «الأمير» مساهمة ماكيافيلي الرئيسية، ما أدى إلى قراءة شديدة التشويه للعمل. وإذا ما زاد المرء من التركيز على الحوارات، كما يوصي باحثون معاصرون (انظر جلبرت، ١٩٦٥؛ بوكوك، ١٩٧٥؛ سكنر، ١٩٨١)، فإن وضعاً مميزاً، بل ومقنعاً، من نواح عديدة لا يلبث أن

يبرز. لقد رأى ماكيافيلي أن دراسة التاريخ الكلاسيكي تكشف أن صيغ الحكم الرئيسية الثلاث ـ الملكية، الأرستقراطية والديمقراطية ـ مضطربة أساساً وميالة إلى خلق دورة انحطاط وفساد. وفي فقرات موازية لخطوط لدى أفلاطون وأرسطو، رأى ماكيافيلي أن دراسة التاريخ الكلاسيكي تكشف أن صيغ الحكم الرئيسية الثلاثة ـ الملكية، الأرستقراطية والديمقراطية ـ مضربة أساساً وميالة إلى خلق دورة انحطاط وفساد. وفي فقرات موازية لخطوط لدى أفلاطون وأرسطو، رأى ماكيافيلي أن الملكية، الأرستقراطية والديمقراطية تميل، بعد فترة من التطور الإيجابي، إلى الانحطاط إلى مستنقعات الاستبداد، الأوليغاركية (الطغموية) والفوضى على التوالي، ثم يجري العمل على إطاحتها لصالح النظام الملكي من جديد (الحوارات، ص: ١٠٤ - ١١١). حين رحل الجيل الذي أوجد الديمقراطيات القديمة عن العالم، برز وضع:

> لا يحظى فيه لا الفرد ولا الموظف بأي احترام، وضع بات شاهداً على اقتراف جميع أنواع الموبقات والشناعات، بعد أن أصبح الجميع يفعلون ما يحلو لهم. كانت النتيجة حتمية. إما باقتراح من بعض الصالحين أو لضرورة الخلاص من هذه الفوضى بطريقة ما، تمت استعادة الإمارة من جديد. ومن هناك كان نوع من العودة التدريجية إلى الفوضى، عبر المرور بمراحل انتقالية... هذه، إذن، هي الدورة التي تمر بها سائر الاتحادات أو الكومنولثات، سواء أكانت تحكم ذاتها أو محكومة. (الحوارات، ص: ١٠٨ - ١٠٩).

أشار ماكيافيلي مباشرة إلى أثينا بوصفها نموذجاً لديمقراطية

twitter @baghdad_library

فسدت جراء عجزها عن حماية نفسها «غطرسة الطبقة العليا» و«فجور العامة» (الحوارات، ص: ١١٠). وقد زعم أن العالم السياسي كان على الدوام عالماً متقلباً زاخراً باحتمالات الفوضى.

خلافاً لمواقف مارسيلوس قبله، أو هوبز ولوك بعده، لم يكن ماكيافيلي يؤمن بوجود مبدأ تنظيمي محدد (وجهة نظر ثابتة حول الدولة بوصفها أداة لتوفير الحياة الجيدة أو ضمان الحقوق الطبيعية للأفراد، مثلاً) يتعين على الحكم اعتماده وإدامته. لم يكن ثمة أي إطار نازل من السماء لتنظيم الحياة السياسية. بل الأحرى هو أن مهمة السياسة تمثلت بخلق النظام في العالم. وقد تصور ماكيافيلي السياسة بوصفها صراعاً للفوز بالسلطة، توظيفها واحتوائها. وهكذا فإن للسياسة مكانة مرموقة في الحياة الاجتماعية بوصفها العنصر المؤسس الرئيسي للمجتمع. مثل عدد كبير من أساتذة الفكر السياسي الآخرين من أفلاطون وصاعداً، تصور ماكيافيلي «عامة الناس» أنانيين، انتهازيين، كسالى، مريبين وعاجزين عن فعل الخير ما لم يكونوا محكومين بالضرورة [52] (انظر الحوارات، ص: ٢٠٠ - ٢٠١، ٢٥٦ - ٢٥٧). تمثل السؤال بما يلي: في ظل أي ظروف يمكن للشعب أن يؤيد نظاماً سياسياً ويلتزم بالدولة؟ أو، إذا أردنا صياغة السؤال بعبارات أكثر ماكيافيلية: كيف يمكن غرس نوع من الإرادة بشأن ما هو ضروري لتحقيق المجد في الشعب؟(٤).

أصر ماكيافيلي على أداتين تأسيسيتين رئيسيتين بوصفهما حاسمتين

---

(٤) إذ أطرح السؤال بهذه الطريقة، وأسعى إلى تحري جواب محدد، إنما أحذو حذو سكنر وتحليله الجدير بالإعجاب لكتابات ماكيافيلي حول هذا الموضوع، ١٩٨١، ص: ٥١ - ٧٧.

على صعيد غرس الفضيلة المدنية: فضيلة فرض القانون ومؤازرة العبادة الدينية. فالأول، فرض القانون، خصوصاً، يوفر الأساس الضروري لإلزام الناس بوضع مصالح الجماعة فوق مصالحهم الخاصة: فالقانون يستطيع «جعل المواطنين صالحين». ولكن ما السبيل إلى التمييز بين القوانين الجيدة ونظيرتها السيئة؟ يتكشف الجواب عبر التنقيب التاريخي في الأساليب التي اعتمدت لتوظيف القانون من أجل رعاية الثقافة والعظمة المدنيتين. وعدم استقرار جميع الصيغ التأسيسية الفردية يشي بأن لا شيء سوى نظام حكومي يزاوج بين عناصر ملكية، أرستقراطية وديمقراطية يستطيع أن يعزز ويرسخ تلك النوعية من التربة الثقافية المنبتة للفضيلة (إرادة الخير Virtù بلغة ماكيافيلي). وبرأي ماكيافيلي، فإن أفضل نماذج مثل هذا الحكم كان متمثلاً بروما: حيث كانت «حكومة» روما «المختلطة» (بنظامها القائم على قناصل، شيوخ ومنابر الشعب) مرتبطة مباشرة بنجاحها المتواصل في تحقيق المجد.

ليس المسار التاريخي المفضي إلى هذه النتيجة وحده هو المهم؛ فمحاكمة ماكيافيلي خلاقة أيضاً على المستوى النظري. إن «حكومة مختلطة»، مهيكلة بما يعوض عن عيوب صيغ تأسيسية منفردة، مرشحة تماماً لأن تكون قادرة على تحقيق التوازن بين مصالح التجمعات الاجتماعية المتنافسة، ولاسيما بين مصالح الأغنياء والفقراء. ينبغي عدم الخلط بين رأي ماكيافيلي وبين وجهات نظر لاحقة داعية إلى فصل السلطات داخل الدولة وإلى الحكم التمثيلي القائم على التنافس الحزبي. غير أن رأيه هذا كان سلفاً لوجهات النظر تلك إذ مهد لجوانب مهمة من منطقها. إذا أمكن الجمع بين الأغنياء

twitter @baghdad_library

والفقراء في عملية الحكم، وتمكنت مصالح الطرفين من الاهتداء إلى قنوات شرعية للتعبير عن نفسها عبر تقسيم للمهمات بينهما، فإن من شأن الفريقين، إذن، أن يصبحا ملزمين بالدخول في صيغة ما من صيغ التوافق المتبادل. انطلاقاً من حرصهما الدائم على موقعيهما، سيبذلان جهوداً كبيرة لضمان عدم إقرار قوانين كارثية بالنسبة إلى مصالحهما. ومن شأن محصلة مثل هذه الجهود أن تكون سلة قوانين تستطيع الأطراف كلها أن توافق عليها في النهاية. ورغم التقاليد السائدة في عصره، زعم ماكيافيلي أن وجود قوى اجتماعية متعارضة وانشقاق ربما كان شرطاً لوجود قوانين صالحة وفعالة، بدلاً من كونه تقويضاً لاحتمال [53] وجود مثل هذه القوانين (سكنر، ١٩٨١، ص: ٦٣ - ٦٦). ثمة استنتاج غير مألوف تماماً تم التوصل إليه: قد لا يكون أساس الحرية مجرد نظام حكم ذاتي ونوعاً من الاستعداد للانخراط في السياسة، بل وقد يتمثل أيضاً بنوع من الصراع والاختلاف يستطيع المواطنون من خلالهما تعزيز مصالحهم والدفاع عنها.

بالانطلاق من خلفية التنافس والحرب فيما بين دول مدن إيطاليا القرن السادس عشر، انطوت آراء ماكيافيلي على قدر استثنائي من الأهمية؛ فحجته قامت على القول بأن الجماعات لم تحقق أي زيادة في «النفوذ أو الثروة» إلا حين كانت قادرة على التمتع بالحرية (الحوارات، ص: ٢٧٥). أما في ظل الاستبداد والطغيان، مفروضاً من قوة خارجية أو من جانب طاغية «محلي»، فإن المدن والدول تتقهقر وتنحط على المدى الطويل. بالمقابل، إذا كانت جماعة معينة قادرة على التنعم بالحرية، كما كان يأمل ماكيافيلي أن تواصل مدينته الأصلية أن تفعل

وإيطاليا موحدة أن تفعل في المستقبل، فإن من المحتمل أن تزدهر. وقد حاول ماكيافيلي دعم هذه النقطة بالإشارة (ولو دون اطراد كامل) إلى أثينا الكلاسيكية (بنزاعاتها الفئوية) وروما (بصراعاتها بين مجلسي الشيوخ والعموم) بوصفهما مدينتين نموذجيتين تمتعتا بالحرية و«نمتا نمواً هائلاً» في فترتين زمنيتين قصيرتين نسبياً (الحوارات، ص: ٢٧٥).

غير أن الحفاظ على الحرية بقي متوقفاً على ما هو أكثر من مجرد التأسيس المختلط: «اليقظة الأبدية». ثمة على الدوام تهديدات تتعرض لها الحرية من جانب مصالح فئات خاصة من ناحية وصادرة، من ناحية ثانية، عن دول متنافسة. وفي حين أن اعتماد دستور مختلط عامل جوهري لاحتواء الأولى، فإن أفضل طرق التصدي لتحدي الدول المتنافسة هي احتواؤها قبل التعرض لعملية الاحتواء. لذا فإن تبني سياسة توسعية شرط مسبق ضروري للحفاظ على حرية أي جماعة: فاستخدام القوة جزء لا يتجزأ من عملية صيانة الحرية. وبهذا القول كان ماكيافيلي يصر على وضع أهداف الدولة أو الجماعة فوق أهداف الفرد على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فـ«أسباب الدولة» تتقدم على حقوق الأفراد. وواجبات أي شخص لم تكن في المقام الأول إلا تلك المطلوبة من المواطنية. غير أن ماكيافيلي قام بربط هذا التأكيد الكلاسيكي لأولوية الحياة المدنية مباشرة بمقتضيات «سياسة السلطة»، مما أدى إلى انبثاق «الماكيافيلية» بمعناها المعاصر الأكثر «شعبية»: باتت سياسة فن الحكم وعملية السعي المحموم إلى السلطة متقدمتين على المصالح الفردية والأخلاق الخاصة. وهكذا فإن ماكيافيلي تكهن بعدد من مآزق النزعة الليبرالية (انظر الفصل الثالث، ص: ٧٤

twitter @baghdad_library

- ٧٥)، إلا أنه حلها في النهاية بطريقةٍ معادية لليبرالية جذرياً، عبر إعطاء الأولوية للحفاظ على المجتمع بأي وسيلة ضرورية.

تبقى الحياة السياسية ضبابية. ولبلوغ الحرية والاستقرار [54] السياسي قد لا يكون ممكناً على الدوام اللجوء إلى القانون مع الاكتفاء بالحدود الدنيا من استخدام القوة. ومما لا شك فيه أن ماكيافيلي كان يفضل الحرية على الاستبداد، إلا أنه اعتقد أن من شأن الثاني أن يكون ضرورياً في الكثير من الأحيان من أجل الحفاظ على الأولى. كان حكمه يتأرجح بخجل وتردد بين شعب حر يحكم ذاته من جهة وقائد قوي قادر على الدفاع عن القانون من الجهة المقابلة. حاول تجريبياً أن يهتدي إلى التوفيق بين هذين الأمرين المفضلين عن طريق التمييز بين ذلك النوع من السياسة الضرورية لتدشين دولة أو من أجل تحرير دولة موجودة من آفة الفساد من ناحية، والنوع الآخر من السياسة الضرورية لصيانة دولة باتت مؤسسة تأسيساً سليماً من ناحية ثانية. إن عنصراً من عناصر الديمقراطية كان جوهرياً بالنسبة إلى الثانية، ولكنه لم يكن مناسباً على الإطلاق بالنسبة إلى الأولى.

عموماً، على أي حال، كان ماكيافيلي يؤمن بأن صيانة «الحكم الحر» صعبة إن لم تكن متعذرة في ظل ظروف أوروبا السياسية الفعلية. لذا، كانت ثمة ضرورة واضحة لوجود طاغية واسع الحيلة والدهاء يفرض رؤيته للدولة والمجتمع ويوفر إمكانية سيادة النظام والانسجام. كان من شأن الدولة الحرة أن تستند إلى الدولة القوية، التوسعية لتأمين شروط وجودها. والدولة الصالحة كانت، أولاً وقبل كل شيء، هي الدولة الآمنة والمستقرة. ونحن إذ نجد في كتابات ماكيافيلي بذوراً لإحدى النظريات الديمقراطية. فالعناصر الديمقراطية ضرورية لحماية

المحكومين من الحاكمين، كما لحماية المحكومين بعضهم من بعضهم الآخر. فإن لتلك البذور وجوداً قلقاً بعض الشيء في سياق جوانب أخرى من فكره.

يضاف إلى ذلك أن من المهم جداً إضفاء معنى واضح على الزعم بأن ماكيافيلي مدافع عن عناصر الحكم الديمقراطي (انظر بلاميناتز، ١٩٦٣، ص: ٣٦ - ٤٠). ينبغي التأكيد أن الرجل كان ديمقراطياً بمعايير عصره؛ بمعنى أنه تصور مشاركة سياسية من منطلقات أوسع من مجرد إشراك الأثرياء و/أو النبلاء في الشؤون العامة. وحاذياً حذو ديمقراطيي اليونان القديمة والعديد من فرسان الفكر الجمهوري من نموذج مارسيلوس البادواوي، أراد ماكيافيلي أن يُدخل الحرفيين وصغار التجار في إطار عملية الحكم والإدارة. فـ«الشعب» أو كتلة المواطنين كانوا أولئك المتوفرين على أسباب «مستقلة» ممن قد يكونون حسب التوقعات ذوي مصلحة جدية بالشؤون العامة. أما الأجانب (الغرباء)، العمال، الخدم والمعالين، وهي فئة شاملة لجميع النساء والأطفال، فلم يكونوا يُعدون من أصحاب مثل هذه المصلحة (انظر بتكين، ١٩٨٤). لم يكن المواطنون إلا رجالاً «مراهنين على البلد» ذوي نسب محلي لا لبس حوله. يضاف إلى ذلك، أن تصوره لأي جماعة ذاتية الحكم ليس بعد، بأي حال من الأحوال، تصوراً لنظام ديمقراطي مجسد لعدد كبير من العناصر (مثل حقوق الفرد الديمقراطية الراسخة بصرف النظر عن انتمائه الطبقي، العنصري والجنسي، وحكم الأكثرية) التي ما لبثت أن أصبحت مركزية بالنسبة إلى الليبرالية والفكر الديمقراطي الحديثين. ومع ذلك فإن فهمه المتميز للسياسة، الرابط ربطاً وثيقاً بين الدعوة إلى الحكم الذاتي والعمل على الحماية

twitter @baghdad_library

الذاتية، شكّل منعطفاً أساسياً في مسار الفكر السياسي. [55] وهو ملخص في النموذج: ٢أ، الذي يقدم نقيضاً مفيداً لما يُعَدُّ هنا سرداً طليعياً لحكاية النزعة الجمهورية التنموية، عمل جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨).

خلاصة: نموذج ٢أ

النزعة الجمهورية الحمائية

مبادئ التسويغ

المشاركة السياسية شرط أساسي من شروط الحرية الشخصية؛ إذا لم يقم المواطنون بحكم أنفسهم، فإنهم سيخضعون لتحكم آخرين.

سمات أساسية

- توازن القوة بين «الشعب»، الأرستقراطية والملك مرتبط بدستور مختلط أو حكم مختلط مع شرط تمكين جميع القوى السياسية الريادية من الاضطلاع بأدوار فعالة في الحياة العامة
- مشاركة المواطنين محققة عبر آليات مختلفة ممكنة، بما فيها انتخاب المجالس، أو الممثلين لتولي عضوية مجالس الحكم
- فئات اجتماعية متنافسة معزّزة لمصالحها ومدافعه عنها
- حريات الكلام، التعبير والاجتماع
- سيادة القانون
- شروط عامة

- جماعة مدنية صغيرة
- صيانة العبادة الدينية
- مجتمع حرفيين وتجار مستقلين

إقصاء النساء، العمال و«المعالين» في السياسة (توسيع فرص المواطنين الذكور على صعيد المشاركة في المجال العام)

صراع حاد بين روابط أو اتحادات سياسية متنافسة

الجمهورية والإدارة العامة

رأينا أن الجمهوريين الحمائيين يزعمون أن المشاركة السياسية شرط ضروري للحرية؛ فأي جمهورية ذاتية الحكم تستدعي انخراطاً في العملية السياسية. يضاف إلى ذلك أن الحرية مطبوعة بالقدرة على المشاركة في المجال العام، بإخضاع [56] الهموم الأنانية للخير العام، وبالفرصة الناتجة التي يتيحها ذلك لتوسيع الرخاء، على الصعيدين الفردي والجماعي. وهذا التأكيد لأهمية المشاركة عضواً كامل العضوية في أي مدينة أو (بوليس) ما لبث أن حظي بنوع صاخب من إعادة الإعلان من قبل روسو الذي اختار، مثل العديد من أسلافه جمهوريي النهضة، الوقوف بين الفكرين القديم والحديث فيما يخص الديمقراطية، ولكنه حاول، إذ كتب في السياق المختلف جداً للقرن الثامن عشر، إعادة مفصلة هذه المواقف في مواجهة كل من ادعاءات الملوك الاستبدادية والهجمات الليبرالية عليها. مولوداً في جمهورية ـ مدينة صغيرة، مدينة جنيف، تطلع روسو إلى الدفاع عن فكرة «سياسة الجمعية» حيث يتمكن الناس بيسر من الاجتماع وحيث يستطيع كل

twitter @baghdad_library

مواطن «بسهولة» أن يعرف الباقين. كان روسو واعياً لحقيقة أن هذه كانت ديمقراطية لدول صغيرة وأن عدداً كبيراً من شروطه المثالية متعذرة التوفير في العالم المتكشف أمامه، بنشره للشبكات التجارية، التطورات الصناعية، الدول الكبرى والمشكلات المعقدة التي يطرحها الحجم. ومع ذلك فإن روايته لقصة الأفكار الجمهورية الجوهرية تبقى إحدى الروايات الأكثر جذرية، إن لم تكن الأكثر جذرية بالمطلق، التي سبق لها أن طُورت، وهي مرتبطة بنظرة جديدة إلى حقوق المواطنين وواجباتهم. من المهم معاينة موقف روسو، ليس فقط بسبب أهمية فكره، بل ولأنه كان ذا تأثير كبير (وإن ملتبس) في الأفكار الرائجة خلال الثورة الفرنسية كما، أقله برأي بعض الكتاب، في تطور النقيض الرئيسي للديمقراطية الليبرالية: التراث الماركسي، الأمر الذي نناقشه في الفصل الرابع (انظر كوليتي، ١٩٧٢ مثلاً).

ثمة من عدَّ روسو «ماكيافيلي القرن الثامن عشر» (بوكوك، ١٩٧٥، ص: ٥٠٤). كان روسو يشير إلى نظامه السياسي على أنه «جمهوري»، مؤكداً مركزية الالتزامات والواجبات تجاه المجال العام. وبالفعل فإن كلام روسو عن الشكل الصحيح لـ «الجمهورية» يبقى مديناً، بوضوح، لسلفه الجمهوري. فمثل ماكيافيلي كان روسو منتقداً لمفهوم «الديمقراطية»، التي قرنها بأثينا الكلاسيكية. وبرأيه لم يكن ممكناً الزعم بأن أثينا وحدها كانت نموذجاً سياسياً لأنها أخفقت في اعتماد تقسيم واضح بين الوظائف التشريعية ونظيرتها التنفيذية، مما أبقاها ميالة إلى اللااستقرار، الصراع الداخلي واللاقرار وقت الأزمات (العقد الاجتماعي، ص: ١١٢ - ١١٤، ١٣٦ وما بعدها). كما أنه، مثل سلفه، كان يميل إلى تأكيد الاستمرارية بين تصوره لصيغة حكم يمكن

الدفاع عنها وبين تركة روما الجمهورية (مع أنه ليس، في الحقيقة، صعباً تحري عناصر استمرارية مع التراث الأثيني). غير أن روسو، رغم ظهوره معجباً بماكيافيلي، واصفاً إياه بـ «جنتلمان ومواطن صالح»، عدَّ عمله نوعاً من المساومة مع بنى السلطة لدى جمهوريات عصره [57] الفعلية (العقد الاجتماعي، ص: ١١٨). ففي كتابته النظرية، أقله عن الحكم النموذجي، لم يكن روسو مستعداً لتقديم أي تنازل من هذا النوع، إذ دأب على تطوير تفسير للصيغة الصحيحة لـ «الجمهورية» كان، وبات يُعد، تفسيراً فريداً من نواح كثيرة.

في مؤلَّفه الكلاسيكي: العقد الاجتماعي، المنشور في ١٧٦٢، استكشف روسو كيف كان يتم إرضاء البشر بـ «حالتهم الطبيعية» الأصلية، فترة سابقة لتطور الحكومات المدنية. في تلك الأثناء كان الناس متساوين أساساً، يعيشون حيوات شبه معزولة ولكن حرة في ظروف طبيعية متنوعة. غير أن الناس ما لبثوا أن تعرضوا للإخراج من حالتهم الأصلية المؤهلة لتطوير مؤسسات جديدة جراء سلسلة متنوعة من العوائق لبقائهم: نقاط الضعف الفردية والرغبات الأنانية، المآسي العامة والكوارث الطبيعية. كان من شأن البشر أن «يهلكوا» لو لم «يغيروا نمط وجودهم» (العقد الاجتماعي، ص: ٥٩). باتوا يدركون أن بقاءهم، تطويرَ طبيعتهم، تحقيقَ قدرتهم على المحاكمة وممارستهم الأشمل للحرية، لا يمكن بلوغها، جميعاً، إلا عن طريق تأسيس نظام للتعاون مدعوم بهيئة صانعة وفارضة للقانون. وهكذا فإن الناس تضافروا ليجترحوا، من خلال نوع من «العقد الاجتماعي». وهو أساس جديد للتفاهم والاتفاق، «ربما غير معلن رسمياً بالمطلق.... ولكنه مقر ومعترف به على نحوِ مضمر». إمكانية العيش معاً في ظل

twitter @baghdad_library

قوانين تعامل جميع الأفراد بالتساوي وتمنح الجميع فرصة تطوير قدراتهم بأمان (العقد الاجتماعي، ص: ٦٠). والاجتماع الشعبي الذي تشكل بهذه الطريقة كان «يحمل اسم مدينة قديماً بات يعرف الآن باسم الجمهورية أو الهيئة السياسية» (العقد الاجتماعي، ص: ٦١). كان السؤال الأساسي بالنسبة إلى روسو هو: «ما السبيل إلى تشكيل اجتماع يدافع عن شخص وخيرات كل عضو بالقوة الجماعية للكل، ويمكّن كل فرد من البقاء متمتعاً بحريته كما من قبل... رغم توحُده مع الآخرين» (العقد الاجتماعي، ص: ٦٠).

كان روسو يرى الإشراك النموذجي للأفراد في الصياغة المباشرة للقوانين التي تنظم حيواتهم، ويؤكد فكرة وجود كتلة مواطنين فعالة، منخرطة: لابد لجميع المواطنين من أن يجتمعوا لإقرار الأفضل بالنسبة إلى الجماعة وتفعيل القوانين الملائمة. لابد للمحكومين من أن يكونوا حاكمين. ومفهوم الحكم الذاتي مطروح، في رواية روسو، بوصفه غاية بذاتها؛ فأي نظام سياسي يوفر فرصاً للمشاركة في ترتيب الشؤون العامة ينبغي ألا يكون دولة مجردة، بل يجب أن يتمثل، بالأحرى، بعملية التشكيل لأحد أنماط المجتمع: مجتمع تكون فيه شؤون الدولة ذائبة في بوتقة شؤون المواطنين العاديين (انظر العقد الاجتماعي، ص: ٨٢، ١١٤، ولأخذ فكرة عامة، الكتاب الثالث، الفصول: ١ - ٥). كان روسو صارماً في [58] موقفه ضد أشكال التمييز ما بعد الماكيافيلية بين الدولة والمجتمع المدني، بين الحكم و«الشعب» (وإن سلّم، وهو أمر ستتم العودة إليه لاحقاً، بأهمية فصل وتحديد بلوغ «سلطة الحكم» من ناحية والسلطة الحكومية ذاتها من ناحية ثانية). فالسيادة، برأيه، متجذرة في الشعب، ولابد لها من أن

تبقى حيث هي (كرانستون، ١٩٦٨، ص: ٣٠). وفي فقرة شهيرة، بجدارة، كتب روسو ما يلي:

> يتعذر تمثيل السيادة، للسبب نفسه الذي يحول دون التصرف بها... فنواب الشعب ليسوا، ولا يمكن أن يكونوا ممثليه؛ ليسوا إلا وكلاءه؛ وهم لا يستطيعون أن يقرروا أي شيء نهائياً. فأي قانون لم يصادق عليه الشعب بشخصه باطل؛ ليس قانوناً على الإطلاق. يظن الشعب الإنجليزي أنه حر؛ إنه مخطئ خطأً جسيماً؛ فهو ليس حراً إلا في أثناء انتخاب أعضاء البرلمان؛ وما إن يتم انتخاب الأعضاء حتى يجري استبعاد الشعب؛ إنه لا شيء. (العقد الاجتماعي، ص: ١٤١).

إن دور المواطن هو الأعلى الذي يمكن لأي فرد أن يطمح إليه. والممارسة المدروسة للسلطة من قبل المواطنين هي الطريقة الشرعية الوحيدة لتوفير إمكانية دوام الحرية. يتعين على المواطن أن يوجد «التوجه الأعلى للإرادة العامة»، تصور الخير العام الصادر عن الجمهور، من جهة، وأن يكون مقيداً بهذا التوجه، من جهة ثانية (العقد الاجتماعي، ص: ٦٠ - ٦١). كان روسو يقر بأن الأفكار قد تتباين بشأن «الخير العام» وقد سلّم بأحد شروط حكم الأكثرية: «أصوات العدد الأكبر تلزم الباقي على الدوام» (ص: ١٥٣). إلا أن الشعب ليس ذا سيادة إلا بمقدار ما يشارك أفراده بفعالية في مفصلة «الإرادة العامة» وصياغتها».

لالتقاط موقف روسو، من المهم تمييز «الإرادة العامة» عن «إرادة الجميع»: إن الفرق بينهما، حسب رأيه، هو الفرق بين الحكم بشأن

twitter @baghdad_library

الخير العام ومجرد حشد التصورات الشخصية والرغبات الفردية (ص: ٧٢ - ٧٣، ٧٥). المواطنون ليسوا ملزمين بالامتثال إلا لمنظومة قوانين وقواعد مستندة إلى أساس اتفاق تم التوصل إليه علناً، لتعذر إلزامهم الحقيقي بالامتثال إلا لقانون اعتمدوه لأنفسهم آخذين الخير العام بنظر الاعتبار (ص: ٦٥؛ ص: ٨٢). إن الالتزام الطوعي الحر، المقبول لدى هيئة المواطنين المنطلقة ككل من فكرة رخاء الجماعة، هو الذي يشكل أساس «الحق السياسي» (انظر مانين، ١٩٨٧، ص: ٣٣٨ - ٣٦٨).

لقد اعتمد روسو تمييزاً نقدياً حاسماً بين الاستقلال والحرية:

> كثيرة كانت المحاولات الرامية إلى الخلط بين الاستقلال والحرية: وهما أمران مختلفان جوهرياً، أمران يتبادلان الإقصاء. حين يفعل كل واحد ما يحلو له، فإنه كثيراً ما سيقدم، بطبيعة الحال، على فعل أشياء مزعجة لآخرين؛ ومن غير الملائم إطلاق اسم الحرية على هذا. فالحرية لا تقوم على التصرف وفقاً لمزاج المرء الخاص، بمقدار ما تكون خاضعة لإرادة آخرين وأمزجتهم. وهي تقوم أيضاًعلى عزوفنا عن إخضاع إرادات الآخرين لإراداتنا. ليس من يتولى سيادة الآخرين، كائناً من كان، حراً،. حتى الحكم يعني الطاعة. (من الرسالة الثامنة الأعمال [59] الكاملة (بالفرنسية) لجان جاك روسو اقتباس كين، ١٩٨٤أ، ص: ٢٥٥).

يبقى الاستقلال أمر متابعة مشروعات أنانية دونما حساب لموقف الآخرين وإراداتهم. أما الحرية فلا تُكسب إلا بالانخراط في عملية

توليد الإرادة العامة، التي تؤسس للمساواة بين المواطنين بما يمكنهم، جميعاً، من التمتع بـ «الحقوق نفسها، وتفعيل هذه الإرادة العامة». (العقد الاجتماعي، ص: ٧٦؛ انظر أيضاً ص: ٤٦).

بعبارة «الحقوق نفسها» لم يعنِ روسو، ببساطة، حقوقاً سياسية متساوية وتطبيقاً متكافئاً لجميع القواعد السياسية على كل مواطن. فالحقوق السياسية المتساوية، مهما كانت في القانون، لا يمكن حمايتها وضمانها، حسب زعمه، في وجه فيض من أشكال التفاوت واللامساواة على صعيدي الثروة والسلطة. صحيح أن روسو عدَّ حق التملك مقدساً، غير أنه فهم هذا الحق بوصفه حقاً محدوداً بكمية الملكية الكافية لتلبية حاجة الفرد إلى الأمن المادي والاستقلال العقلي. لا حاجة لترويع المواطنين المتحررين من التبعية الاقتصادية من إصدار أحكام مستقلة؛ فالمواطنون يستطيعون، في هذه الحالة، أن يطوروا آراءً ويعبروا عنها دون تعريض أسباب حياتهم لأي مخاطر. كان روسو راغباً في وضع للأمور «لا يكون فيه أي مواطن على قدر من الغنى يكفي لشراء مواطن آخر، ولا يكون فيه أي مواطن على قدر من الفقر يضطره إلى بيع نفسه» (العقد الاجتماعي، ص: ٩٦). فقط تشابه عريض في الأحوال الاقتصادية يستطيع الحيلولة دون تطور التباينات في المصالح إلى نزاعات فئوية منظمة مرشحة لتقويض عملية التأسيس لأي إرادة عامة على نحو يبعث على اليأس. إلا أن روسو لم يكن، كما يشاع عنه أحياناً، مؤيداً للمساواة المطلقة؛ فالمساواة، كما بيّن بوضوح، «يجب ألا تُفهم على أنها تعني وجوب بقاء درجات السلطة والثروة هي نفسها على نحو مطلق بالنسبة إلى الجميع، بل أن على السلطة أن تنأى بنفسها عن العنف ولا تتم ممارستها إلا خدمة

twitter @baghdad_library

للمرجعية والقانون» (العقد الاجتماعي، ص: ٩٦).

جادل روسو مدافعاً عن نظام سياسي تكون فيه الوظيفتان التشريعية والتنفيذية مفصولتين ومحدودتين بوضوح. فالأولى تعود إلى الشعب والثانية إلى «حكومة» أو «أمير». والشعب يقوم بتشكيل الجمعية التشريعية وتأسيس سلطة الدولة؛ أما «الحكومة» أو «الأمير» (مؤلفة من واحد أو أكثر من المدراء أو القضاة) فتتولى مهمة تنفيذ قوانين الشعب (الكتاب الثالث، الفصل الأول، ص: ١١ - ١٤، ١٨)[٥]. ومثل هذه الحكومة لابد منها من منطلق الضرورة: لابد للشعب من حكومة لتتولى تنسيق [60] الاجتماعات العامة، تأمين الاتصالات، إعداد مشاريع القوانين وفرض النظام القانوني والدفاع عنه (العقد الاجتماعي، ص: ١٠٢). تبقى الحكومة محصلة توافق بين كتلة المواطنين ولا تكون شرعية إلا بمقدار تنفيذها لـ «توجيهات الإرادة العامة وإرشاداتها». وما إن تخفق في ذلك حتى يصار إلى إبطال عملها وتغييرها؛ فأعضاؤها مختارون إما بالانتخاب المباشر أو بالقرعة (العقد الاجتماعي، ص: ١٣٦ - ١٣٩، ١٤٨).

إن تصور روسو للحكم الجمهوري، وهو ملخص في نموذج ٢ب، يمثل من نواحٍ كثيرة تمجيد المحاولة الرامية عبر التراث الجمهوري من أوله إلى آخره إلى الربط المباشر بين الحرية والمشاركة. يضاف إلى ذلك أن الربط الذي أقامه بين مبدأي الحكم الشرعي والحكم الذاتي في المصلحة الجماعية شكل تحدياً ليس فقط للمبادئ

(٥) ثمة مواقف مؤسساتية إضافية أطلقها روسو، مثل موقف «مانح القانون»، الذي لن نتوقف عنده هنا (انظر العقد الاجتماعي، ص: ٨٣ - ٨٦، ٩٥ - ٩٦). وللاطلاع على مناقشة نقدية، انظر هاريسون (١٩٩٣، ص: ٥٩ - ٦٠).

السياسية لدى أنظمة عصره. مبادئ النظام القديم السياسية قبل كل شيء.، بل ولمبادئ الدول الديمقراطية الليبرالية اللاحقة السياسية أيضاً. إن مفهوم حكم الذات عنده كان من بين الأكثر جذرية، معارضاً في جوهره بعض الافتراضات النقدية للديمقراطية الليبرالية، خصوصاً مفهوم أن الديمقراطية هي عنوان نوع خاص من أنواع الدولة التي لا تكون قابلة للمحاسبة من قبل كتلة المواطنين إلا مرة بين الحين والآخر.

غير أن أفكار روسو لا تمثل منظومة أو وصفة كاملة الاتساق لتحرك صريح. ومع أنه تحرى بعض المشكلات التي تفرزها مجتمعات واسعة النطاق، مركبة، كثيفة السكان، فإنه لم يتابعها بمقدار ما ينبغي للمرء أن يفعل (انظر، مثلاً، العقد الاجتماعي، الكتاب الثالث، الفصل الرابع). أضف إلى ذلك أن روسو نفسه لم ير، بأي من الأشكال، أن من شأن التاريخ أن ينتهي بإنجاز نموذجه للعقل الديمقراطي. لم ير التاريخ متكشفاً تدريجياً باتجاه حياة أفضل؛ بل كان على النقيض من ذلك مسكوناً بالشك إزاء فكرة التقدم التنويرية لأن البشر الذين هجروا الطبيعة كانوا قد أطلقوا قوى سياسية واقتصادية وصيغاً لسلوك قائم على المنافسة والأنانية لم تكن قد تمخضت عن «الحضارة» إلا مقابل ثمن باهظ جداً (انظر ماسترز، ١٩٦٨؛ جي. ملر، ١٩٨٤). نموذجياً [61] ترتب كل من الفساد والظلم الاجتماعي على ألوان اللامساواة الخارجة من رحم «التقدم». يبدو أن نظرة روسو كانت تقوم على القول بأن الجماعة السياسية الديمقراطية الأخلاقية كان من شأنها أن تتغلب على جملة ألوان اللامساواة هذه فيما لو أتيحت لها فرصة الترسخ، وأن هذا كان أفقاً شبه مسدود.

twitter @baghdad_library

خلاصة: نموذج ٢ب
النزعة الجمهورية التنموية

مبادئ التسويغ

لابد للمواطنين من أن يتمتعوا بالمساواة السياسية والاقتصادية كي لا يستطيع أحد أن يتسيد على آخر ويكون الجميع قادرين على التنعم بقدر متكافئ من الحرية وعلى التطور في عملية تقرير المصير لمصلحة الخير العام.

سمات أساسية

- فصل الوظائف التنفيذية عن نظيرتها القضائية
- مشاركة المواطنين المباشرة في الاجتماعات العامة لتأسيس المجلس التشريعي
- الإجماع حول القضايا العامة مرغوب، غير أن التصويت بالأكثرية هو الحل عند الاختلاف
- المناصب التنفيذية بأيدي «قضاة» أو «مدراء»
- الهيئة التنفيذية معينة إما بالانتخاب المباشر أو بالقرعة

شروط عامة

- جماعة صغيرة، غير صناعية
- توزع الملكية على كثيرين؛ مواطنية متوقفة على التملك، أي مجتمع منتخبين مستقلين
- حدمة نساء منزلية لتمكين الرجال من التفرغ للأعمال (غير المنزلية) والسياسة

أما إصرار روسو على الطبيعة الديمقراطية لإدارة أي جماعة فنجده متنافراً مع عدد من القيود التي قام هو نفسه بفرضها على هذا النوع من الكيان السياسي. أقدم هو الآخر على إقصاء النساء من «الشعب» أي كتلة المواطنين، جنباً إلى جنب، على ما يبدو، مع الفقراء. والنساء جرى استبعادهن لأن قدرتهن على المحاكمة، خلافاً لحال الرجال، مشوشة بـ «العواطف غير المعتدلة» و«يفتقرن»، بالتالي، إلى حماية الذكور وإرشادهم في مواجهة تحدي السياسة (انظر روسو، اميل، خصوصاً الكتاب الخامس؛ بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٩٨٥). يبدو أن الفقراء منبوذون لأن المواطنية مشروطة بقدر ولو صغير من الملكية (الأرض) و/أو غياب الاعتماد على آخر من (انظر كونوليّ، ١٩٨١، الفصل السابع).

ثمة صعوبات بارزة أخرى. وقد صُوِّر روسو مؤيداً لنموذج ديمقراطي ينطوي، في النهاية، على مضاعفات استبدادية (انظر، مثلاً، برلين، ١٩٦٩، ص: ١٦٢ - ١٦٤). وفي جذر هذه التهمة ثمة قلق من أن تكون «سيادة الشعب» قادرة، بسهولة على تدمير «سيادة الأفراد»، لأن الأكثرية كلية الجبروت في مواجهة أهداف الأفراد ورغباتهم (برلين، ١٩٦٩، ص: ١٦٣). تكمن المشكلة في أن روسو لم يكتف بافتراض وجوب موافقة الأقليات على قرارات الأكثريات بل وقد امتنع عن وضع قيود على مدى نفاذ [62] قرارات أي أكثرية ديمقراطية. كان يعتقد، في الحقيقة، أن على التعليم المدني أن يجسر الهوة القائمة بين إرادة الفرد والخير العام في حين أن المعتقدات العامة ينبغي أن تُفرض من خلال «دين مدني» (العقد الاجتماعي، الكتاب الرابع، الفصل الثامن، خصوصاً ص: ١٨٥ -

twitter @baghdad_library

١٨٧). ومع أن الأسئلة التي تطرحها مثل هذه المواقف لا تثير اعتراضات مصيرية قاتلة لجميع مناحي رؤية روسو (انظر بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٥٩ - ١٦٢)، فإن من الصعب استبعاد الاستنتاج القائل بأنه أخفق في عملية التأمل الملائم لمسألة «التهديدات التي توجهها «السلطة العامة» إلى سائر نواحي «الحياة الخاصة» (انظر هاريسون، ١٩٩٣، الفصل الرابع). (ستتم العودة إلى هذه القضية في الفقرة التالية من هذا الفصل كما في فصول لاحقة.)

كان هاجس روسو الطاغي منصباً على ما يمكن التفكير به فيما يخص مستقبل الديمقراطية في مجتمع غير صناعي، أي مجتمع شبيه بمجتمعه هو المتمثل بـ «جمهورية جنيف» التي كان يحتضنها بقدر كبير من الإعجاب. رؤيته للديمقراطية كانت مثيرة ومتحدية؛ إلا أنها لم تكن مقرونة منهجياً بأي خطاب للسياسة في عالم يواجه دولاً قومية مترسخة بسرعة وتغيراً من نوعية شديدة الاختلاف، ثورة صناعية، كانت دائبة على مراكمة الزخم في نهاية القرن الثامن عشر وبادئة بتقويض حياة الجماعة التقليدية. أما التفكير عبر طبيعة الديمقراطية نسبة إلى هذه التطورات فقد تُرك لآخرين. ولدى القيام بذلك راح كثيرون يرون فكر روسو طوباوياً حالماً و/أو غير ذي علاقة بـ «الظروف الحديثة». غير أن هذا ليس ـ ولم يكن ـ بأي حال من الأحوال، حكم جميع منظري الديمقراطية. ثمة كان، كما سيتبين عبر الفصول التالية، بعض المفكرين السياسيين الذين عادوا إلى عنصر «الأخلاق» المركزي في التراث الجمهوري، أي أن على المواطنين «ألا يثقوا مطلقاً بالأمراء» وأنه «إذا أردنا ضمان تصرف الحكومات بما يتفق مع مصالح الشعب، فإن علينا أن نضمن، بطريقة ما، أننا،

نحن الشعب، نتصرف بوصفنا حكومتنا الخاصة» (سكنر، ١٩٩٢، ص: ٦٩). أما إلى أي مدى كان هذا العنصر الأخلاقي دائماً فقد جرى كشفه عبر نوع من التقويم النقدي من جانب المثال السائد للديمقراطية في السياسة الحديثة: الديمقراطية الليبرالية. غير أن معنى الفكر الجمهوري بحاجة، قبول التحول إلى هذه الديمقراطية، إلى مزيد من التفسير والشرح نسبة إلى أحد العناصر الأساسية لإطاره النظري المفهومي الذي حظي إلى الآن بما يكفي من الاستكشاف: تصوره الجنسي للمواطنية.

العام والخاص

أصاب أحد النقاد كبد الحقيقة حين قال إن تاريخ الفكر الجمهوري «شائن الاستبعاد للنسوية والنساء» (فيليبس، ١٩٩١، ص: ٤١). [63] غير أن واحدة من الشخصيات تبقى استثنائية البروز على خلفية «التيار الذكوري»، ألا وهي شخصية ماري وولستونكرافت (١٧٥٩ - ١٧٩٧)، التي تتم مناقشة تناولها الرائد لطبيعة جملة الترابطات بين المجالين العام والخاص فيما يلي. لم يتمخض عمل وولستونكرافت عن نموذج جديد لأي جماعة ذاتية الحكم أو حكومة ديمقراطية، إلا أنه مفهومٌ جيداً بوصفه مساهمة مركزية في تحليل شروط إمكانية الديمقراطية. وبهذا الوصف، يلقي ضوءاً جديداً على نقاط قوة ومواطن ضعف جملة التقاليد الفكرية التي نوقشت إلى الآن.

عاكفة على تأمل أهمية الثورة الفرنسية وانتشار النزعة الثورية عبر أوروبا أواخر القرن الثامن عشر، وجدت وولستونكرافت جزءاً كبيراً من عمل روسو مثيراً للإعجاب. مستلهمة جزئياً تلك الأحداث وجملة

twitter @baghdad_library

القضايا التي أثارها روسو، أقدمت وولستونكرافت على كتابة أحد أشهر المنشورات في النظرية الاجتماعية والسياسية: دفاعاً عن حقوق المرأة (كُتب في ١٧٩١ ونُشر في ١٧٩٢). ومع أن النص استُقبل بقدر غير قليل من الحماسة في الأوساط الثورية التي كانت الكاتبة تنتمي إليها، (وهي أوساط ضمت فيمن ضمت كلاً من وليم غودوين وتوماس بين)، فقد تعاملت معه أوساط أخرى بقدر مفرط واستثنائي من الاحتقار والاستهزاء (انظر كرامنيك، ١٩٨٢؛ تيلور، ١٩٨٣؛ تومالين، ١٩٨٥). وفي الحقيقة، ظل رد الفعل الثاني، الاحتقار والاستهزاء، مميزاً، إلى حد كبير، لاستقبال «دفاعاً عن حقوق المرأة» منذ بدايته. إن الأسباب تكمن في صلب حجته بالذات، وهي حجة بقيت مهملة إهمالاً شبه كامل في الفكر السياسي إلى أن ظهرت كتابات جون ستوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣)، وحينئذ، جنباً إلى جنب مع كتابه عن إخضاع النساء الذي تعرض لقدر كبير من الإغفال بعد ذلك التاريخ. قلما عُدت ماري وولستونكرافت أحد فرسان التنظير الرئيسيين للديمقراطية، غير أن من الضروري أن تحتل موقعها بينهم.

كانت وولستونكرافت تسلّم بالرأي القائل إن الحرية والمساواة متشابكتان. ومثل روسو كانت تؤمن بأن جميع أولئك «المضطرين إلى تفحُّص عواقب كل فلس ينفقونه» لا يستطيعون الاستمتاع بنعمة حرية «القلب والعقل» (دفاعاً، ص: ٢٥٥). ومثل روسو جادلت أن فيضاً من «الشرور والرذائل» يتدفق من الاحترام المفرط للملكية والمالكين. إن إمكانية بناء مواطنية فعالة، مطلعة، متحلية بالعرفان تتوقف على التحرر من الفقر جنباً إلى جنب مع التحرر من أي نظام مورّث

للثروة، نظام يضفي على الطبقات الحاكمة شعوراً بالمرجعية لا علاقة له بأي اختبار للحكمة والفضيلة. كانت وولستونكرافت راسخة الإيمان بأن الفقر يوحِّش العقل، في حين يتمخض العيش على ثروة خلقها آخرون عن تشجيع الغطرسة والكسل المزمن (دفاعاً، ص: ٢٥٢ - ٢٥٣، ٢٥٥). فمَلَكات الإنسان لا يمكن أن تتطور إلا إذا استُخدمت، ونادراً ما تُستخدم «ما لم تبادر ضرورة ما إلى تحريك الدواليب أولاً» (دفاعاً، ص: ٢٥٢). ومثل روسو، مرة أخرى[64]، كانت وولستونكرافت ترى أن مزيداً من المساواة يجب أن يتحقق في المجتمع لتمكين المواطنين من امتلاك فهم متنور لعالمهم، ولإخضاع النظام السياسي لحكم العقل والمحاكمة الحصيفة. وفي فقرة بالغة الجرأة أعلنت وولستونكرافت:

> أن الفروق الطبقية المنافية للعقل التي تقلب الحضارة إلى لعنة إذ تمزق العالم بين طغاة متخمين ورعايا حاسدين ماكرين، تؤدي، على نحو متساو تقريباً، إلى إفساد جميع طبقات الشعب، لأن الاحترام ليس مربوطاً بأداء واجبات الحياة النسبية، بل بالوضع، وحين لا يتم أداء الواجبات فإن العواطف لا تستطيع كسب ما يكفي من القوة لتحصين الفضيلة التي هي مكافأتها الطبيعية. (دفاعاً، ص: ٢٥٦ - ٢٥٧).

غير أن وولستونكرافت لم تستطع، خلافاً لروسو والتراث الجمهوري على نطاق أوسع، أن تسلّم بالتيار القوي في الفكر السياسي القائم على إذابة مصالح النساء والأطفال في بوتقة مصالح «الفرد»، أي المواطن الذكر. اتخذت وولستونكرافت موقفاً نقدياً من

twitter @baghdad_library

أي افتراض لأي مماهاة فيما بين مصالح الرجال، النساء، والأطفال، وموقفاً عميق الانتقاد لصورة روسو عن العلاقة الصحيحة بني الرجال والنساء، تلك العلاقة القائمة على حرمان النساء من أي دور في الحياة العامة (انظر دفاعاً، فصل: ٥). ومع أنها لم تكن الأولى على صعيد إثارة مسألة دواعي عدم تطبيق عقيدة الحرية والمساواة الفرديتين على النساء، فإنها قدمت تحليلاً أبعد مدى وأكثر عمقاً لهذه المسألة مقارنة بأي ممن سبقوها، بل وبأي ممن جاؤوا بعدها على امتداد عدد غير قليل من الأجيال (انظر مارسي آستل، تأملات معينة في الزواج، منشور للمرة الأولى في ١٧٠٠). بنظر وولستونكرافت كان الإخفاق في استكشاف قضية تحرير المرأة بالذات مُفسداً ليس فقط لنوعية حيوات نساء ورجال أفراد، بل ولطبيعة الحكمة والأخلاق نفسها بالذات. فالعلاقات بين الرجال والنساء قامت، كما ترى، على افتراضات غير مبررة إلى حد كبير (افتراضات حول فروق طبيعية بين الرجال والنساء)، ومؤسسات ظالمة (من عقد الزواج إلى الغياب المباشر لتمثيل الإناث في الدولة). وبتعبير وولستونكرافت، فإن وضع الأمور هذا كان «هداماً» بالنسبة إلى محاولات الإنسان الرامية إلى تصويب الطبيعة وإدامة السعادة (دفاعاً، ص: ٨٧، ٩١). إذا كنا نريد العالم الحديث عالماً متحرراً من الطغيان والاستبداد، فلابد ليس فقط من «نقض حق الملوك الإلهي»، بل ويجب أيضاً إبطال «الحق الإلهي للأزواج (الذكور)» (ص: ١٢٧). ومن هذا المنطلق، لا غرابة، إذن، أن يكون كتاب «دفاعاً عن حقوق المرأة» قد أثار مثل هذا الذعر لدى عدد كبير من الناس.

دحضاً لصورة المرأة المسلَّم بها على نطاق واسع بوصفها «أداة

إشباع شهوة» ضعيفة، هشة، «عاجزة عن الوقوف وحدها»، وسلبية «غير ذات شأن»، جادلت وولستونكرافت قائلة إن النساء لسن مخلوقات مثيرة [65] للشفقة إلا نتيجة للطريقة المتبعة في تربيتهن (دفاعاً، ص: ٨١ - ٨٣). فما كان مطروحاً لم يتمثل بقدرات النساء الطبيعية، بل وبجملة عيوب ونواقص فاضحة في تعليمهن وظروفهن. إن قابليات النساء المعزولات في الأعمال المنزلية والمحاصرات بالفرص المقيدة ليصبحن مواطنات كاملات ظلت على الدوام تتعرض للهجوم والتقويض. فالنساء تعلّمن «مَثَلاً أعلى نسوياً» أُجبرن على تبنيه واحتضانه من سائر الجهات؛ جرى تلقينهن أن عليهن أن يكن لطيفات، مهذبات وعديمات الاهتمام بالشؤون الدنيوية. مرتبةُ النساء في الحياة منعتهن من الاضطلاع بوظائف المواطنين، وأدت، بالتالي، إلى الحط من قدرهن على نحو خطير (دفاعاً، ص: ٢٥٧ - ٢٥٨). فمواقع «السيدات» وأنماط تعليمهن، مثلاً، بدت مصمَّمة بما يفضي إلى تطوير مواصفات ضرورية لعملية «الاحتجاز في الأقفاص»: «مثلهن مثل ذوات الريش» ليس لديهن ما يفعلنه سوى إمتاع أنفسهن، والقفز، بجلال باعث على السخرية، من مجثم إلى آخر. صحيح أنهن يزوَّدن بالمأكل والملبس اللذين لا يكدحن ولا يغزلن من أجل الحصول عليهما؛ غير أن الثمن المدفوع هو الصحة، الحرية والفضيلة، (ص: ١٤٦). باختصار، يبقى وضع النساء وما يمكنه أن يصبح نتاج ترتيبات إنسانية وتاريخية، لا قضية فروق طبيعية.

من الضروري، إذن، أصرت وولستونكرافت، أن تتم إعادة التفكير بالعلاقات السياسية من منطلق «بضعة مبادئ بسيطة»، مقبولة لدى أكثرية المفكرين الذين حاولوا تحدي السلطات المتعسفة

twitter @baghdad_library

والاستبدادية (دفاعاً، ص: ٩٠). فتفوق الكائنات الإنسانية على «المخلوقات الوحشية» يقوم على أهليتهم للمحاكمة، لمراكمة المعرفة عبر التجربة وللعيش حياة فاضلة. يستطيع البشر - ويحق لهم - أن يرتبوا وجودهم وفقاً لإملاءات العقل والأخلاق. وهم قادرون على فهم العالم والسعي إلى إيصال طبيعتهم إلى مستوى الكمال (دفاعاً، ص: ٩١). أما ما يميز تذكير وولستونكرافت بهذه المبادئ الكلاسيكية العائدة إلى التنوير عن عمل جُل أسلافه، فهو أنها نجحت في توجيهها ضد الفرضيات «الذكورية» لدى المفكرين الثوريين (الراديكاليين) والليبراليين على حد سواء. إن الرجال والنساء مولودون بقدرة ممنوحة من الله على التفكير، قدرة كثيراً جداً ما يتم إنكارها «عبر أقوال الرجال أو أفعالهم» (دفاعاً، ص: ٩١). لقد أقسمت وولستونكرافت على أنه «لو أمكن إخضاع الحقوق المجردة للرجال للمناقشة والتفسير، من منطلق القدرة على المحاكمة، لما كانت النساء أقل نجاحاً في الاختبار» (دفاعاً، ص: ٨٧). ثم خلصت إلى أن تحلي النساء بالفعالية في الحياة العامة والخاصة (بوصفهن مواطنات، أزواجاً وأمهات) مشروط، أولاً وقبل كل شيء، بأن يضطلعن بواجباتهن تجاه أنفسهن بوصفهن كائنات عقلانية (ص: ٢٥٩).

حتى تكون النساء في وضع يمكنهن من الاضطلاع بواجباتهن بأفضل صيغة ممكنة، لا يكفي مجرد إصلاح وضعهن، عن طريق تغيير طبيعة تعليمهن، مثلاً، كما سبق لبعض أعلام القرنين السابع عشر والثامن عشر أن اعتقدوا. فالسلطة المتعسفة دائبة على خنق [66] العقل وحكمه. إن «الملكية الأرجوانية الوبائية»، خصوصاً، «هي التي تجعل» كما تقول وولستونكرافت في عبارة ذائعة الصيت «تقدم الحضارة

لعنة، وتُشَوِّش الفهم» (ص: ٩٩). ثم توجه وولستونكرافت أكثر سهام نقدها إلى جميع أولئك الذين يستمدون سلطتهم ونفوذهم من الملكية الموروثة و/ أو أحد أنظمة العناوين أو الألقاب. يجري التركيز استثنائياً على ثلاث مجموعات مؤسساتية لاستهدافها بتعليقات بالغة القسوة: طبقة النبلاء، الكنيسة والجيش. فامتيازات هذه المؤسسات، حيواتها المتبطلة الكسلى و/ أو مشروعاتها الغبية الخائبة. جملة علاقات الفساد التي تفرزها «الثروة» الخمول والطيش، . تضطهد ليس فقط النساء بل و«طبقة وافرة العدد» من العمال الكادحين (ص: ٢٦٠، ٣١٧). لذا فإن مجمل المنظومة السياسية - «إذا كانت جديرة بأن تحمل اسم المنظومة» وهي المؤلفة من أعداد متزايدة من الطفيليين الذين هم عالة على المجتمع، والقائمة على استجرار الضرائب والرسوم الساحقة للفقراء لإشباع نهم الأغنياء» . هي التي يجب أن تتغير إذا ما كانت سيادة العقل ستترسخ بقوة. (ص: ٢٥٦). أعلنت وولستونكرافت أن «احتلال الجنسين لمكانيهما المناسبين.... مشروط بتحرير المجتمع من جميع أشكال القسر الراسخة» (ص: ٨٨).

يتطلب تمتع النساء والرجال بالحرية أن يكونوا متمتعين بشروط وفرص السعي إلى أهداف مختارة ذاتياً جنباً إلى جنب مع الاضطلاع بواجبات اجتماعية، سياسية ودينية محتضنة طوعاً. لعل ما ينطوي على أهمية استثنائية في بيان وولستونكرافت عن هذا الوضع هو، كما ينبغي التأكيد، حشد الروابط ذات الجذور العميقة التي يطلقها فيما بين مجالي «العام» و«الخاص»: فيما بين إمكانية المواطنة والمشاركة في الحكم، من ناحية، والعراقيل القائمة في وجه مثل هذه الإمكانية والكامنة في عمق العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، من الناحية

twitter @baghdad_library

الأخرى. فبرأيها لن يكون ثمة أي تغيير سياسي تقدمي ذي شأن دون إعادة هيكلة مجال العلاقات الخاصة، ولن تكون ثمة أي إعادة هيكلة مقنعة لما هو «خاص» دون تحقيق تحولات رئيسية في طبيعة مؤسسات الحكم. يضاف إلى ذلك أنها حاولت أن تبين حقيقة أن الواجبات الخاصة (تجاه الأقرب إلى المرء، سواء أكانوا راشدين أم أطفالاً) «لا يتم الوفاء بها على نحو صحيح بالمطلق ما لم يبادر العقل المتفهم إلى توسيع القلب» وأن الفضيلة العامة لا يمكن تطويرها على نحو سليم إلى أن يتم وضع حد لـ «استبداد الإنسان»؛ فـ «الفضيلة العامة ليست إلا كتلة [فضيلة] خاصة» (دفاعاً، ص: ٣١٦، ٣١٨). يبقى تحرير النساء، إذن، شرطاً حاسماً من شروط الحرية في أي نظام عقلاني وأخلاقي.

بعض التغييرات التي ناضلت وولستونكرافت في سبيلها تمثلت في نظام قومي للتعليم، فرص عمل جديدة للنساء («بوسع النساء.... أن يكن طبيبات وممرضات») و«حصة مباشرة» للنساء في «مداولات الحكومة»، وإن كنت «سأثير الضحك» (ص: ٢٥٢ وما بعدها). [67] بمثل هذه التغييرات قد تصبح أي امرأة متمتعة بفرصة تقديم مساهمة رئيسية في أمور المجتمع: ينبغي ألا تكون، فردياً، بحاجة إلى حماية القوانين المدنية إذا أرادت أن تمارس واجباتها المدنية؛ يجب ألا تكون، تابعة ومعتمدة على سخاء زوجها لتأمين أسباب بقائها في حياته أو على دعمه بعد موته؛ ومن قال إن من لا يملك شيئاً يمكن أن يكون كريماً؟ أو من ليس حراً أن يكون فاضلاً؟» (دفاعاً، ص: ٢٥٩). من شأن النساء، بعد توفرهن على الأسباب المالية اللازمة لإعالة أنفسهن وللمساهمة في رخاء الآخرين، أن يصبحن أخيراً في

وضع يؤهلهن للعضوية النديّة في الكيان السياسي. من شأن النظام الاجتماعي والسياسي أن يتحول بما يخدم مصلحة النساء والرجال على حد سواء: من شأن النظام، عندئذ، ألا يقوم إلا على مرجعية العقل نفسه.

يشكل كتاب وولستونكرافت مساهمة ذات شأن في عملية تسليط الأضواء على العلاقة المتبادلة بين جملة السيرورات الاجتماعية والسياسية، وصولاً إلى تفهم واستيعاب جديدين لشروط الديمقراطية. حتى القرن العشرين لم يكن هناك، إذا كان بالمطلق، إلا القليل من الكتاب الذين تتبعوا العلاقة بين المجالين العام والخاص وطرق تقاطع العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين معهما لغير مصلحة نوعية الحياة في كليهما بالمستوى الذي فعلته وولستونكرافت من الوعي والإدراك. لقد نجح الاختراق الثوري لخطابها في إثارة مسائل جديدة حول الظروف المعقدة التي تستطيع الديمقراطية المنفتحة على إشراك النساء والرجال على حد سواء أن تتطور في ظلها. فبعد وولستونكرافت بات من الصعب تصور مخاطرة منظري السياسية بإهمال دراسة الشروط المختلفة لإمكانية انخراط الذكور والإناث في السياسة الديمقراطية. ومع ذلك، فإن قليلين نسبياً هم الذين أقدموا، بالفعل، على اعتماد مثل هذا الخط في البحث (انظر بيتمان، ١٩٨٨). لا شك أن الأسباب تكمن، جزئياً، كما سبق لماري وولستونكرافت أن تفهمت، في هيمنة الرجال على المؤسسات السياسية والأكاديمية؛ غير أن عاملاً مساهماً كان يكمن في ضبابيات فكرها بالذات.

بادئ ذي بدء، لم يتمخض عمل وولستونكرافت عن أي نموذج ديمقراطي بديل واضح، كما فعل عمل روسو قبلها أو عمل جون

twitter @baghdad_library

ستوارت مل بعدها، مثلاً. فآراء وولستونكرافت ظلت تتأرجح مترددة بين مبادئ ليبرالية مألوفة منذ «الأطروحة الثانية» للوك (مناقشة في الفصل التالي) والمبادئ الأكثر ثورية لديمقراطية قائمة على المشاركة. ففي كتاب «دفاعاً عن حقوق المرأة» ألمحت إلى أن مجلداً إضافياً كان سيُكتب قريباً لاستئناف متابعة المضاعفات السياسية لتحليلها، غير أن من المحزن أن مثل هذا المجلد لم يظهر قط (دفاعاً، ص: ٩٠). وعلى الرغم من أنها تكثر من الكلام عن ضرورة مد مشاركة النساء (والعمال الرجال) في الحكم وتدعو بوضوح إلى توسيع دائرة حق الاقتراع، فإن مضاعفات هذه الآراء بالنسبة إلى صيغ الحكم وحدوده ليست [68] مبنية بأي قدر من التفصيل. وبمقدار ما تكون المضاعفات مرسومة، فإنها تشير إلى جهتين مختلفتين بل ومتضاربتين أحياناً: إلى نموذج ديمقراطية ليبرالية من ناحية، وإلى جملة آراء ديمقراطية ثورية تماماً من الناحية الأخرى (انظر تيلور، ١٩٨٣، ص: ١ - ٧).

إن الصعوبات التي تحيط بعملية الكشف عن موقف وولستونكرافت تتجلى عبر جملة الحدود غير المفهومة تقريباً التي فرضتها هي نفسها على الجمهور المعني بكتابها؛ فهي تقول: «حين أخاطب جنسي.... أولي اهتماماً خاصاً لمن هن من الطبقة الوسطى، لأنهن يظهرن كما لو كن في أكثر الحالات طبيعية» (دفاعاً، ص: ٨١). ومع إزاحة الأسئلة حول ما عنته بعبارة نساء في «أكثر الحالات طبيعية»، (وهي عبارة متنافرة بعض الشيء مع تأكيدها في مكان آخر للطبيعة التاريخية للعلاقات الاجتماعية) جانباً، تبرز القضية المتمثلة بمسألة ما إذا كانت مدافعة عن حقوق نساء الطبقة الوسطى وحدهن. ربما كان اتخاذ مثل هذا الموقف في ذلك الوقت ثورياً تماماً بحد ذاته (فأكثرية

الكتاب السابقين الذين اهتموا بوضع النساء، كما أشارت وولستونكرافت نفسها، كانت قد حصرت اهتمامها عموماً بـ «سيدات الطبقة العليا)، غير أن من الغريب أنها فكرت بحصر تطبيق عقيدتها بالطبقات الوسطى. وقد زادت رغبتها في الحصر وضوحاً عندما كتبت تقول إن امرأة محررة كان من شأنها أن تتوفر على «خادمة وصيفة تعفيها من الجزء العبودي من الخدمات المنزلية» (دفاعاً، ص: ٢٥٤ - ٢٥٥). وبصرف النظر عن انطواء عدد غير قليل من آرائها على أهمية كبيرة فيما يخص أحوال جميع النساء، فإن وولستونكرافت لا تبدو موفقة في تطبيقها على سائر النساء: فالمرأة المتحررة تبدو بحاجة إلى خادمات. ثمة أدلة إضافية على وجهة النظر هذه في مناقشة وولستونكرافت موضوع النساء (والرجال) في «صفوف الفقراء»، ممن يكونون. محكومين بالخدمة المنزلية أو الأعمال اليدوية. يظلون بحاجة، حتى في مجتمعات جرى إصلاحها، إلى الرعاية الإنسانية. الخيرية والتعليم المتخصص لتمكينهم من الحصول على قدر يسير من التنوير (انظر كرامنيك، ١٩٨٢، ص: ٤٠ - ٤٤؛ دفاعاً، ص: ٢٧٣ وما بعدها).

إلا أن وولستونكرافت أطلقت مسائل مركزية كان لابد لأي كلام عن الديمقراطية حريص على عدم افتراض أن «الأفراد» هم الرجال فقط من أن يتناولها في المستقبل. ولعل أحد القليلين الذين تناولوا هذه المسائل هو، كما لوحظ من قبل، جون ستوارت مل، الذي حاول إدخال الهواجس ذات العلاقة بالجنس في صيغة جديدة من صيغ خطابات الديمقراطية الليبرالية (انظر ص: ١١١ - ١١٥). ففكر مِلْ السياسي ذو أهمية كبيرة بالطبع. غير أن ما ينبغي عدم نسيانه هو أن مِلْ نفسه حتى لم يحرص على متابعة جملة مضاعفات إثارة أسئلة

twitter @baghdad_library

حول الجنس بالنسبة إلى الديمقراطية كما يجب: فأهمية عدد كبير من آراء وولستونكرافت ومضاعفاتها لم يتم الشروع في تقويمها تقويماً كاملاً إلا بعد ظهور الحركة النسوية المعاصرة (انظر الفصلين السابع والتاسع). [69]

النزعة الجمهورية: تأملات ختامية

كان لانتعاش نوع من الاهتمام بجوانب من «الحكم الذاتي» في إيطاليا النهضة أصداء لافتة في بريطانيا، أمريكا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فمشكلة أسلوب هيكلة الحياة المدنية، وإدامة الحياة العامة، كانت واحدة من المشكلات التي واجهها عدد متنوع من المفكرين وممارسي السياسة (انظر بوكوك، ١٩٧٥؛ بول، ١٩٨٨، الفصل الثالث؛ راهه، ١٩٩٤). غير أن السياقات المختلفة تمخضت عن نتائج متباينة تماماً. ففي بريطانيا ثمة تيارات من الفكر الجمهوري ظلت تمارس قدراً من التأثير، على الرغم من أنها بقيت أكثر الأحيان مطعَّمة بخطوط فكرية قوية، دارجة محلياً، خاضعة لهيمنة مفاهيم ملكية ودينية. فالعلاقة بين العاهل والرعايا كانت الشغل الشاغل الرئيسي (انظر بوكوك، ١٩٧٥، الجزء الثالث؛ ووتون، ١٩٩٢). أما في أمريكا فإن المفاهيم الجمهورية ظلت موضوع جدل ونزاع، إلا أن مدلولاتها تحولت تحولاً مثيراً، كما شهد معنى المثل الأعلى للمواطن الفعال تغييراً. وفي النقاش الذي دار حول الدستور الأمريكي تبرأ بعض «آباء» أمريكا «المؤسسين» من النزعة الجمهورية القديمة والنهضوية وحاولوا استحداث نظام جمهوري جديد لبلد متمتع بكتلة سكانية كبيرة، مساحات واسعة وشبكات تجارية معقدة (انظر بول، ١٩٨٨، الفصل الثالث؛ راهه، ١٩٩٤، ص: ٣ - ١٨). وفي

فرنسا الثورة بقيت الأفكار الجمهورية سائدة وما لبثت أن أصبحت جزءاً من التحدي التاريخي الهائل للنظام الملكي القديم؛ غير أن الأفكار الجمهورية تعرضت، حتى في فرنسا، لسلسلة طويلة من التحولات والتعديلات، ولاسيما في أعقاب فهم مسيرة الثورة. المنقلبة من حركة تمرد شعبية إلى حركة إرهابية. على نطاق أوسع.

عبر طيف من الخلفيات المتباينة، دأب الفكر على مقاومة اعتماد المواطنين الفاضلين والضوابط المدنية أساساً للمجتمع السياسي وأقدم على التحول نحو قدر أكبر من التأكيد لضرورة تعيين وتحديد مجال السياسية بعناية، من إطلاق الطاقات الفردية في المجتمع المدني، ومن توفير توازن جديد بين المواطن والحكومة، توازن يضمنه القانون والمؤسسات. ومع مرور الزمن شهد المعنى الأساسي للحرية، حسب تفسير التراث الجمهوري لها، تغيراً؛ وباتت هذه الحرية، تدريجياً، تستحضر قدراً أقل من الحرية العامة أو السياسية، «من حق الشعب في المشاركة بالحكم»، وقدراً أكثر من الحرية الشخصية أو الخاصة، «من حماية الحقوق ضد جميع التجاوزات الحكومية، ولاسيما من قبل السلطة التشريعية» (وود، ١٩٦٩، ص: ٦٠٨ - ٦٠٩؛ وللاطلاع على مناقشة، بول، ١٩٨٨، ص: ٥٤ وما بعدها). ثمة كلمات قديمة اكتسبت معاني جديدة وجرت مفصلتها بخيوط أخرى على صعيد اللغة والتراث السياسيين. وجملة نقاط قوة هذه التيارات السياسية ومواطن ضعفها يتم استكشافها في الفصل الذي يلي.

twitter @baghdad_library

الفصل الثالث

تطور الديمقراطية الليبرالية: مع الدولة وضدها

[70] كانت التعقيدات التي ساهمت في ظهور الفكر الليبرالي والديمقراطي الليبرالي الحديث بالغة التعقيد. فالصراعات بين الملوك والأمراء على مدى السلطة الشرعية؛ حركات التمرد الفلاحية ضد عبء الضرائب المفرطة والإلزام الاجتماعي؛ انتشار علاقات التجارة، الأعمال والسوق؛ تغييرات التكنولوجيا، ولاسيما التكنولوجيا العسكرية؛ ترسخ أنظمة حكم ملكية قومية معينة (ولاسيما في إنجلترا، فرنسا، واسبانيا)؛ التأثير المتزايد لثقافة النهضة؛ الصراع الديني وتحدي الادعاءات الكونية للمذهب الكاثوليكي؛ الصراع بين الكنيسة والدولة - جميعاً اضطلعت بدور. وفيما يلي سيتم التوقف عند عدد من هذه التطورات، غير أن من المفيد أولاً إلقاء الضوء على

twitter @baghdad_library

مفهوم الدولة «الاستبدادية».

من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ظل شكلان مختلفان من أشكال النظم الاجتماعية سائدين في أوروبا: سلسلة الملكيات «الاستبدادية» في فرنسا، بروسيا، النمسا، اسبانيا وروسيا، بين أمكنة أخرى، من ناحية، ومجموعة الملكيات «الدستورية» والجمهوريات في كل من إنجلترا وهولندا، من ناحية ثانية (انظر مان، ١٩٨٦، فصل: ١٤). كانت هناك فروق نظرية ومؤسسية لافتة بين نمطي النظام هذين، على الرغم من أن بعض الفروق، على صعيد تاريخ العلاقات بين الدولة والمجتمع، كانت وهماً أكثر منها واقعاً. ومع أن الدول الدستورية ستناقش عما قريب، فإن التركيز، أول الأمر، سيكون على النزعة الاستبدادية.

فالنزعة الاستبدادية طبعت بروز صيغة دولة قائمة على: ذوبان وحدات سياسية أصغر وأضعف في بنى سياسية أكبر وأقوى (بداية القرن السادس عشر [71] كانت توجد نحو ٥٠٠ وحدة سياسية، مستقلة إلى هذا الحد أو ذاك، في أوروبا)؛ قدرة معززة على حكم مساحة جغرافية موحدة؛ تغير الإدارة المالية وتوسعها؛ شبكة محكمة للنظام والقانون مفروضة عبر مساحة جغرافية (مرتبطة بمركزة متنامية للقوة المسلحة)؛ وتطبيق حكم «مستمر، قابل للحساب، وفعال» لرئيس واحد، سيد (بوغي، ١٩٧٨، ص: ٦٠ - ٦١). ومع أن السلطة الفعلية للحكام المستبدين كثيراً ما بولغ بها، فإن هذه التغييرات أشارت إلى زيادة جوهرية في «السلطة العامة» من الأعلى (انظر بي. أندرسون، ١٩٧٤ ب). من المؤكد أن الحكام المستبدين كانوا يعلنون أنهم متمتعون، وحدهم، بالحق الشرعي في اتخاذ القرار حول شؤون

الدولة. لعل أحد أشهر البيانات المعبرة عن وجهة النظر هذه هو ذلك المنسوب إلى لويس الخامس عشر الذي قال:

> سلطة السيادة كامنة في شخصي أنا؛ ومني، أنا، وحدي، تستمد المحاكم وجودها ومرجعيتها. تلك.... المرجعية لا تمكن ممارستها إلا باسمي... لأنني، وحدي، صاحب سلطة التشريع... فالنظام العام كله ينبع مني لأني حاميه الأعلى... وحقوق الأمة ومصالحها تبقى... بالضرورة، ذائبة في بوتقة حقوقي ومصالحي أنا ويتعذر أن تكون إلا بيدي أنا. (مقتبس في شاما، ١٩٨٩، ص: ١٠٤).

أصر الملك المستبد على ادعاء امتلاك السلطة المطلقة على سائر الأمور ذات العلاقة بالقانون الإنساني، وإن كان من المهم ملاحظة أن الإطار الواسع بدا مستمداً من قانون الله. فشرعية الملك مستندة إلى «حق السماء».

كان العاهل المستبد على رأس نظام حكم تمركز تدريجياً وبات مستنداً إلى ادعاء سلطة عليا وغير مرئية: سلطة سيادية أو سيادة. تجلى هذا النظام في شعائر حياة البلاط وطقوسها. غير أن جهازاً إدارياً جديداً منطوياً على بدايات بيروقراطية وجيش دائمين مرتبطين بالبلاط (مان، ١٩٨٦، ص: ٤٧٦). هذه النماذج البدائية كانت تزيد من انخراط الدولة في عمليات دعم وضبط سلسلة غير مسبوقة من الفعاليات المتنوعة. ساهم الاستبداد في إطلاق سيرورة بناء الدولة التي راحت تختزل التنوع الاجتماعي، الثقافي والحقوقي داخل الدول وتوسع هذا التنوع فيما بينها (تيلي، ١٩٧٥، ص: ١٩).

تبعاً لأحد تفسيرات هذه التغيرات أصبح توسيع دائرة السلطة

twitter @baghdad_library

الإدارية للدولة إلى [72] مدى ملحوظ عبر مضاعفة قدرة الدولة على جمع وتخزين المعلومات عن أعضاء المجتمع، وقابليتها، بالتالي، لمراقبة الكتل السكانية التابعة (غدنز، ١٩٨٥، ص: ١٤ - ١٥، ١٩٨ وما بعدها؛ أيضاً بي. أندرسون، ١٩٧٤ ب، ص: ١٥ - ٤٢). ولم يكن اتساع سلطة الدولة السيادية وازدياد نفوذ مراكزها الإدارية، على أي حال، مجرد نوع من مركزة السلطة على القمة. فالزيادة في السلطة الإدارية ما لبثت أن زادت من اعتماد الدولة على صيغ تعاونية من العلاقات الاجتماعية؛ لم يعد ممكناً بالنسبة للدولة أن تتولى إدارة شؤونها وإدامة وظائفها وفعالياتها بالقسر وحده، وهو ما تمخض عن قدر أكبر من التبادلية بين الحاكمين والمحكومين، وكلما زادت التبادلية تضاعفت، بالمثل فرص تمكين الجماعات التابعة من التأثير في حكامهم. ما لبث الاستبداد، باختصار، أن أفرز من داخله زخماً دافعاً نحو صيغ جديدة من، وقيود جديدة على، سلطة الدولة - النزعة الدستورية وصولاً مع الزمن إلى مشاركة جماعات قوية في عملية الحكم بالذات.

تمثّل منبعا الدولة الحديثة بالنزعة الاستبدادية من جهة وبالمنظومة العابرة للدول التي أفرزتها هذه النزعة من جهة ثانية. فمن خلال تكثيف وتركيز السلطة السياسية بأيديها، وعبر التماس إيجاد نظام مركزي للحكم، نجحت النزعة الاستبدادية في تمهيد الطريق أمام نظام قومي وعلماني للسلطة. غير أن الإصلاح الديني البروتستانتي، من بين سائر التطورات التي ساهمت في إطلاق طرق تفكير جديدة حول الشكل الصحيح للدولة، ربما كان الأكثر أهمية. فحركة الإصلاح هذه أنجزت الالتزام والطاعة السياسيين بلهجة شديدة الوضوح. فموضوع اتجاه الولاء - الكنيسة الكاثوليكية، حاكم

بروتستانتي، طوائف مذهبية معنية. كان قضية لم يكن حلها ميسراً. وجراء الصراعات المريرة بين الطوائف المذهبية الدينية التي انتشرت عبر أوروبا خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، وبلغت أكثر تجلياتها حدة وضراوة في أثناء حرب الأعوام الثلاثين بألمانيا، بات واضحاً أن الدين راح يتحول إلى قوة حاسمة إلى حد كبير (انظر سِغْلر، ١٩٨٣). على نحو بالغ التدرج بات جلياً أن من الضروري فصل سلطات الدولة عن واجب الحكام الذي يلزمهم بالدفاع عن عقيدة معينة (سكنر، ١٩٧٨، ص: ٣٥٢). ووحده هذا الاستنتاج شكل نوعاً من التقدم على طريق تجاوز مآزق الحكم التي خلقتها الأديان المتنافسة الساعية، جميعاً، إلى وضع اليد على جملة أنواع الامتيازات التي دأبت الكنيسة القروسطية على احتكارها.

إلا أن الصراع الذي أفرزته حركة الإصلاح الديني لم يكن العامل الوحيد الذي مارس تأثيراً باقياً في الفكر السياسي. فتعاليم لوثر وكالفن تضمنت في العمق والجوهر تصوراً مقلقاً للشخص بوصفه «فرداً» [73]. في العقيدة الجديدة، جرى تصور الفرد وحيداً أمام الله، بوصفه القاضي صاحب السيادة فيما يخص سائر أنواع السلوك والمسؤول المباشر عن تفسير إرادة الله وتفعيلها. كان هذا مفهوماً ذا عواقب بالغة العمق والديناميكية. أدى، أولاً، إلى تحرير الفرد من «الدعم المؤسسي» المباشر للكنيسة وساهم، بالتالي، في حفز مفهوم كون العنصر الفردي «سيد مصيره»، جوهر جزء كبير من التأملات السياسية اللاحقة. يضاف إلى ذلك أنه أفضى إلى تكريس استقلال النشاط العلماني في سائر الميادين غير المتضاربة تضارباً مباشراً مع الممارسة الأخلاقية والدينية (انظر فصل: ٥، وفيبر، الأخلاق

twitter @baghdad_library

البروتستانتية وروح النظام الرأسمالي). وما لبث هذا التطور، حين اقترن بزخم التغيير السياسي الذي أطلقه الصراع بين القوى الدينية ونظيرتها الدنيوية (العلمانية)، أن شكل حافزاً رئيسياً جديداً على إعادة معاينة طبيعة الدولة والمجتمع.

ثم اكتسب الحافز قوة إضافية جراء وعي متنام في أوروبا لحشد متنوع من الترتيبات الاجتماعية والسياسية الممكنة، وهو وعي تحقق غداة اكتشاف العالم غير الأوروبي (سغلر، ١٩٨٣، ص: ٥٣ - ٦٢). فالعلاقة بين أوروبا و«العالم الجديد»، وطبيعة حقوق (إذا كانت ثمة أي حقوق) غير الأوربيين، صارتا بؤرتي نقاش رئيسيتين؛ زادتا من حدة الإحساس بنوع التعددية لجملة التفسيرات الممكنة لطبيعة السياسة (انظر اس. هول وغيبن، ١٩٩٢، فصل: ٦). أما الاتجاه الذي أخذته هذه التفسيرات عملياً، فقد كانت، بالطبع، ذات علاقة مباشرة بسياق وتقاليد بلدان أوروبية معينة. فالطبيعة المتغيرة للسياسة مورست بأشكال متباينة في طول أوروبا وعرضها. غير أن من الصعب المبالغة في تقدير مدى أهمية جملة السيرورات والأحداث التي دشنت حقبة جديدة من تاريخ التأمل السياسي.

* * *

كثيراً ما تقترن فكرة الدولة في الفكر السياسي الغربي بمفهوم نظام قانوني أو دستوري لاشخصي ومميز قادر على إدارة منطقة معينة والتحكم بها. وفي حين أن هذا المفهوم اهتدى إلى أقدم تعبيراته في العالم القديم (خصوصاً في روما)، فإنه لم يغدُ موضوع اهتمام رئيسي إلا أواخر القرن السادس عشر. لم يكن أحد عناصر الفكر السياسي القروسطي. ففكرة نظام سياسي لاشخصي وسيادي، أي هيكلية

سلطة مقيدة مستقلة عن الحاكم والمحكوم ذات صلاحيات عليا على مساحة جغرافية معينة، لم تستطع أن تسود طوال مدة بقاء الحقوق، الواجبات والالتزامات السياسية وثيقة الارتباط بالتراث الديني، بالقوى الملكية وبالنظام الإقطاعي لحقوق الملكية. وبالمثل فإن فكرة كون البشر «أفراداً» أو «أناساً»، يحق [74] لهم أن يكونوا مواطنين في دولتهم لم تستطع أن تنتشر على نطاق واسع إلا بعد إضعاف النفوذ اللاجم لمثل هذه المؤسسات.

من المدارس الفكرية السياسية التي انبثقت في هذه الأزمان كانت اثنتان مرشحتان لاحتلال مركز الصدارة: المدرسة الجمهورية وقد نوقشت في الفصل السابق، والمدرسة الليبرالية التي كان كل من توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) من أوائل مروّجيها. يمثل هوبز محطة انتقالية مهمة بين نوع الالتزام بالنزعة الاستبدادية ونضال النزعة الليبرالية ضد الطغيان. أما لوك فيشير، بالمقابل، إلى بدايات المدرسة الدستورية الليبرالية الواضحة التي غدت خيطاً طاغياً في النسيج المتغير للسياسة الأوروبية والأمريكية من القرن الثامن عشر.

من المهم التحلي بالوضوح حول معنى «الليبرالية». مع أنها فكرة ملتبسة، مثيرة للجدل، ومعناها شهد تحولاً تاريخياً، فإنها مستخدمة هنا للدلالة على المحاولة الرامية إلى الدفاع عن قيم حرية الاختيار، العقل والتسامح في مواجهة الطغيان، نظام الاستبداد والتعصب الديني (انظر ماكفرسون، ١٩٦٦؛ دان، ١٩٧٩؛ بيتمان، ١٩٨٥؛ راهه، ١٩٩٤، خصوصاً الخاتمة). متحدية سلطة الاكليروس والكنيسة، من ناحية، وجملة صلاحيات «الأنظمة الملكية الاستبدادية»

twitter @baghdad_library

من الناحية الأخرى، سعت الليبرالية إلى تقييد سلطات الطرفين وتحديد دائرة فريدة بخصوصيتها مستقلة عن كل من الكنيسة والدولة. وفي مركز هذا المشروع كان هدف تحرير الكيان السياسي من قبضة الدين وتحرير المجتمع المدني (الحياة الشخصية، العائلية والعملية) من تدخلات السياسة. تدريجياً ما لبثت الليبرالية أن اقترنت بالعقيدة التي تقول بوجوب تمتع الأفراد بحرية اتباع ما يفضلونه في سائر الشؤون الدينية، الاقتصادية والسياسية. في معظم المسائل المؤثرة في الحياة اليومية في الحقيقة. في حين أن «بدائل» مختلفة من الليبرالية فسرت هذه الغاية بأساليب متباينة، فإنها كانت جميعاً موحدة في الدفاع عن الدولة الدستورية. الملكية الخاصة واقتصاد السوق القائم على المنافسة بوصفها الآليات المركزية للتنسيق فيما بين مصالح الأفراد. من المهم التأكيد أن الأفراد كان يجري تصورهم، في أقدم المذاهب الليبرالية (وأوسعها نفوذاً)، بوصفهم «أحراراً ومتساوين» ذوي «حقوق طبيعية»؛ أي أصحاب حقوق ثابتة نزلت عليهم من السماء عند الولادة. غير أن من الضروري أيضاً أن يشار من البداية إلى أن هؤلاء «الأفراد» كانوا يُعدُّون، مرة أخرى، رجالاً (انظر بيتمان، ١٩٨٨). عموماً كان الذكور المتوفرون على الملكية من الأفراد هم مركز هذا القدر الكبير من الاهتمام؛ كما أن الحريات الجديدة كانت أولاً وقبل كل شيء للرجال من أبناء الطبقات الوسطى الجديدة أو البرجوازيين (المستفيدين مباشرة من نمو اقتصاد السوق). فسيطرة الرجال على الحياة العامة والخاصة بقيت من المسلمات إلى حد كبير بنظر مفكرين مرموقين.

تمثلت المشكلة المركزية المنتصبة في وجه النظرية الليبرالية في

السياسة بكيفية مصالحة مفهوم الدولة بوصفها هيكلية سلطة لاشخصية، مقيدة قانونياً مع نظرة جدية إلى حقوق الرعايا، التزاماتهم ووجباتهم. كان السؤال المطروح هو التالي: كيف كان سيتم [75] ربط «الدولة ذات السيادة» بـ «الشعب صاحب السيادة» المعترف به على أنه المنبع الشرعي لسلطات الدولة؟ ظلت أكثرية النظريات الليبرالية والليبرالية الديمقراطية تواجه معضلة الاهتداء إلى تحقيق التوازن بين القوة والحق، بين السلطة والقانون، بين الواجبات والحقوق. فمع أن على الدولة أن تحتكر سلطة الإكراه لتوفير أساس آمن يمكّن «التجارة الحرة»، الأعمال والحياة العائلية من الازدهار، ظل من الضروري إبقاء قدرتها على الإكراه والضبط محتواة ومقيدة كي لا يبادر وكلاؤها إلى التدخل في الحريات السياسية والاجتماعية للمواطنين الأفراد، في سعيهم لتأمين مصالحهم الخاصة عبر علاقات تنافسية فيما بينهم.

لفهم طبيعة النزعة الليبرالية بقدر أكبر من العمق، من المهم معاينة تطورها بشيء من التفصيل. وحده فهم انبثاق التقليد الليبرالي. وجملة الأسئلة التي طرحها حول طبيعة السيادة، سلطة الدولة، الحقوق الفردية وآليات التمثيل. من شأنه أن يوفر إمكانية الإمساك بأسس جملة النماذج الديمقراطية الليبرالية التي بدأت تظهر على الساحة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. اثنان من هذه النماذج ستتم معاينتهما في هذا الفصل: الديمقراطية «الحمائية» ونظيرتها «التنموية»، نموذجا ٣ أ و٣ ب على التوالي. ولهذين النموذجين أوجه شبه واضحة مع جوانب للنماذج الجمهورية التي جرى التعريف بها في الفصل السابق. فالديمقراطية الحمائية ترى أن الطريقة الوحيدة للحيلولة دون سيطرة الآخرين، نظراً لطغيان السعي إلى المصلحة الذاتية والخيارات

twitter @baghdad_library

ذات الدوافع الفردية في شؤون البشر، هي المبادرة إلى إيجاد مؤسسات خاضعة للمحاسبة؛ أما الديمقراطية الحمائية فتجزم أن المشاركة السياسية غاية مرجوة بحد ذاتها وهي آلية (إن لم تكن الآلية) المركزية الضرورية لتطوير كتلة سكانية فعالة، مطلعة ومنخرطة. في التيارين الفكريين كليهما يمكن تحري عناصر تشي بتأثيرات جمهورية، غير أن أياً منهما لا يمكن فهمه على نحو صحيح إذا لم يتم التقاط جذوره الخاصة في الفكر الليبرالي المبكر. وهذا الفكر بالذات هو الذي يتوقف عنده، إذن، هذا الفصل الآن، متركزاً بشكلٍ خاص على الجدل الحديث المبكر حول طبيعة وآفاق سلطات الملوك ورجال الدين. وفي هذا الجدل يحتل هوبز موقعاً حاسماً (وإن غامضاً بعض الشيء).

السلطة والسيادة

في كتابه العظيم «اللوياثان» (١٦٥١)، قام هوبز بتصوير البشر على أنهم شديدو الأنانية، دائمو البحث عن «قدر أكثر كثافة من المتعة» ومواقع قوية [76] تمكنهم، كما كان ماكيافيلي قد رأى، من بلوغ غاياتهم. فالشرط الإنساني يتحدد بتضارب المصالح والصراع على النفوذ. أكد هوبز وجود «نزوع عام لدى جميع البشر، رغبة دائمة في السلطة والسعي إليها لا تتوقف إلا مع الموت» (اللوياثان، ص: ١٦١). ومن وجهة النظر هذه فإن فكرة احتمال احترام الناس وثقتهم بعضهم بالبعض الآخر، التزامهم بالعقود وتعاونهم سياسياً، تبدو بعيدة حقاً. غير أن هوبز، الذي كتب متأثراً بأجواء الحرب الأهلية الإنجليزية، أراد أن يبين أن الاهتمام المطرد بالمصلحة الذاتية لا يتعين عليه، كما لا يستطيع، أن يفضي إلى الصراع والحرب اللانهائيين. ولإثبات هذا وصولاً إلى إقرار الصيغة الملائمة للدولة أقدم هوبز على

طرح «تجربة فكرية». لعل من المفيد هنا تقديم بيان موجز عن هذه «التجربة» لأنها تكشف بأكثر الصور سطوعاً بعض القضايا التي تبرز لدى معاينة العلاقة بين الفرد والدولة.

تصور هوبز وضعاً يكون فيه الأفراد في حالة طبيعية. أي وضع بلا «سلطة عامة» أو دولة تفرض القواعد وتقيد السلوك. متمتعين بـ «حقوق طبيعية» في استخدام جميع الوسائل لحماية حيواتهم وللقيام بما يحلو لهم، ضد كل من يشاؤون، ولـ «امتلاك» توظيف والتنعم بكل ما يحصلون، أو يمكنهم الحصول، عليه، (اللوياثان، جزء: ١، فصول: ١٣ - ١٥). تكون النتيجة صراعاً متواصلاً من أجل البقاء: «حرباً للكل على الكل» حسب تعبير هوبز الشهير. وفي الحالة الطبيعية هذه يكتشف الناس أن الحياة موحشة، فقيرة، مقيتة، حيوانية، وقصيرة، مما يجعل مراعاة سلسلة معينة من القوانين أو القواعد أمراً ضرورياً، لتجنب الأذى وخطر أي موت مبكر، بله تأمين شروط قدر أكبر من الراحة (جزء: ١، فصل: ١٣). وما القوانين الطبيعية إلا قواعد ينبغي للأفراد أن يراعوها في تعاملاتهم مع الآخرين إذا كان ثمة أساس كافٍ للاعتقاد بأن هؤلاء الآخرين سيردون بالمثل (انظر بلامناتز، ١٩٦٣، ص: ١٢٢ - ١٣٢). وعن هذه القوانين يقول هوبز «إنها مقلصة إلى خلاصة واحدة سهلة مفهومة حتى بالنسبة إلى أحط القدرات؛ وتلك الخلاصة هي: لا تفعل لغيرك ما لن تكون مستعداً لأن تفعله لنفسك» (انظر اللوياثان، الفصلان ١٤ و١٥). ثمة أشياء كثيرة غامضة في ما يقوله عن القوانين الطبيعية (علاقتها بـ «إرادة الله» قبل كل شيء)، إلا أن هذه الصعوبات يجب ألا تثير اهتمامنا المباشر هنا. فالمشكلة المحورية، بنظر هوبز، هي: في ظل أي ظروف

twitter @baghdad_library

سيتوفر لدى الأفراد ما يكفي من الثقة ببعضهم البعض لـ «التخلي عن حقوقهم في كل الأشياء» بما يوفر إمكانية الدفاع عن مصلحتهم طويلة الأمد في الأمن والسلام؟ كيف يستطيع الأفراد أن يعقدوا صفقات مع بعضهم البعض حين يكون من مصلحة البعض، في ظروف معينة، انتهاك هذه الصفقات؟ صحيح أن اتفاقاً بين الناس لضمان تنظيم حيواتهم أمر ضروري، غير أن ذلك يبدو هدفاً مستحيلاً.

[77] يبقى رأي هوبز متمثلاً، باختصار، بما يلي: على الأفراد أن يتنازلوا طوعاً عن حقوقهم في حكم الذات لسلطة قوية موحدة. مخولة بالتصرف نيابة عنهم. لأن من شأن إقدام جميع الأفراد بالتزامن على فعل هذا أن يفضي إلى خلق الشرط المطلوب للحكم السياسي الفعال، كما لكل من الأمن والسلام على المدى الطويل. من شأن علاقة سلطة فريدة أن تنشأ ـ علاقة صاحب السيادة بالتابع ـ وسلطة سياسية فريدة أن تتأسس: سلطة ذات سيادة أو سيادة. الاستخدام المفوض، الشرعي بالتالي، لصلاحيات الدولة من جانب الشخص أو الجمعية المؤسسة بوصفها صاحبة سيادة. من شأن أتباع صاحب السيادة أن يكونوا ملزمين بواجب إطاعة صاحب السيادة؛ فوظيفة «صاحب السيادة» هي نتاج اتفاقهم، وما «السيادة» إلا إحدى ميزات هذا الموقع المتفق عليه لا الشخص الذي يشغله (انظر بن، ١٩٥٥؛ بيترز، ١٩٥٦؛ سكنر، ١٩٨٩، ص: ١١٢ وما بعدها).

من المهم تأكيد أن موقع صاحب السيادة هو، بنظر هوبز، رغم ضرورة بقائه مؤبّداً لذاته، غير مجزأ ومطلقاً آخر المطاف، من تأسيس السلطة المستمدة من الشعب (اللوياثان، ص: ٢٢٧ - ٢٢٨). فحق

الدولة في إصدار الأوامر وواجب طاعة الرعايا إن هما إلا من نتائج «الموافقة»، نتائج الظروف التي كان من شأن الأفراد أن يوافقوا عليها لو كان ثمة نوع من العقد الاجتماعي. ومع أنه ليس هناك إلا القليل مما نميل اليوم إلى عدها دولة تمثيلية في تصور هوبز للدولة، فإن هوبز يجادل في الحقيقة مؤكداً أن الشعب يحكم عبر صاحب السيادة. فالأخير هو ممثل الشعب: أي حشد من الرجال يتحول إلى شخص واحد حين يكون ممثلاً برجل واحد، أو بشخص واحد، (اللوياثان، ص: ٢٢٠). من شأن جمع من الأصوات والمصالح أن يصبح «إرادة واحدة»، وأي كلام عن دولة سيادية يفترض، بقناعة هوبز، وحدة كهذه. لذا فإن موقفه . موقف هوبز . متطابق مع مواقف جميع أولئك الذين يصرون على تأكيد أهمية الحكم بالموافقة ورفض ادعاءات «حق الملوك الإلهي» ومرجعية التقاليد، على نحوٍ أعم. ومع ذلك فإن استنتاجاته تتضارب تماماً مع جملة استنباطات أولئك الذين يكثرون من تضمين مثل هذا الرأي ضرورة نوع من أنواع السيادة الشعبية أو الحكم الديمقراطي التمثيلي (للاطلاع على مناقشة أشمل للموضوع، انظر هيلد، ١٩٩٥، فصل: ٢).

يأتي موقف هوبز في بداية الهواجس الليبرالية الحديثة المنصبة على الحاجة إلى التأسيس لكل من الحرية من ناحية والسلطة الفردية الكافية من ناحية ثانية، من أجل تمكين الدولة من ضمان النظام الاجتماعي والسياسي. إنها مساهمة حاسمة في بناء صرح النزعة الليبرالية، غير أنها تبقى مساهمة قائمة، مثل فكر ماكيافيلي، على الجمع بين عناصر ليبرالية بعمق وأخرى لاليبرالية بالمطلق. هي ليبرالية لأن هوبز كان حريصاً على الكشف عن أفضل ظروف تجلي الطبيعة الإنسانية؛ على

twitter @baghdad_library

تفسير [78] أو اشتقاق أنسب صيغ المجتمع والدولة بالاستناد إلى عالم مأهول بأفراد «أحرار متساوين»؛ وعلى اعتماد طريقة جديدة في تأكيد أهمية الموافقة على صعيد اجتراح أي عقد أو صفقة، ليس فقط لتنظيم الشؤون الإنسانية وتأمين قدر معين من الاستقلال وحرية الاختيار في المجتمع، بل ولإضفاء الشرعية على مثل هذا التنظيم، أي تسويغه أيضاً. ومع ذلك، فإن موقف هوبز يبقى أيضاً بعيداً تماماً عن الليبرالية: فاستنتاجاته السياسية تؤكد ضرورة وجود صاحب سيادة كلي النفوذ والسلطة افتراضياً قادراً على اجتراح القوانين وتأمين شروط الحياة الاجتماعية والسياسية. لم يكن هوبز، في الحقيقة، يطالب إخوته في الوطن بإبرام نوع من العقد؛ كان يطلب منهم أن يسلموا بالطبيعة المعقولة لجملة الالتزامات المترتبة على المرء إذا افترض أن عقداً كهذا سبق له أن أُبرم (اللوياثان، ص: ٧٢٨؛ انظر ماكفرسون، ١٩٦٨، ص: ٤٥). إن تصوره لهذه الالتزامات قد أدى إلى إحداث اختلال خطير وكبير في التوازن بين دعاوى الفرد من ناحية، وقوة الدولة وسلطتها من الناحية المقابلة، لمصلحة الأخيرة. صحيح أن سلطة سيادة الدولة الحديثة قد تأسست، ولكن قدرة المواطنين على التحرك المستقل. وإن كانوا مواطنين ذكوراً «رفيعي المستوى» متوفرين على كمية ذات شأن من الممتلكات، كما ينبغي التأكيد) جرت المساومة عليها والانتقاص منها جذرياً. حاول هوبز أن يدافع عن دائرة متحررة من تدخل الدولة تمكّن التجارة، الأعمال والعائلة الأبوية من الازدهار: دائرة المجتمع المدني. غير أن محاولته باءت بالفشل، آخر المطاف، إذ أخفق في صياغة أي من المفاهيم أو المؤسسات الضرورية لتقييد حركة الدولة وقبضتها على نحو مرض.

كان اعتراض جون لوك الشهير على الرأي الهوبزي القائل بأن الأفراد لا يستطيعون الاهتداء إلى أي حياة «مسالمة ومريحة»، بعضهم مع بعضهم الآخر، ما لم يكونوا محكومين بإملاءات سلطة غير قابلة للقسمة، استباقاً لتقييد الديمقراطية الحمائية كله. فقد قال عن مثل هذا الرأي: «هذا يعني الاعتقاد بأن الناس حمقى إلى درجة أنهم يحرصون على تجنب ما قد يلحق بهم من أذى من فئران الخيل والثعالب، ولكنهم راضون، بل مطمئنون، أن تلتهمهم الأسود» (لوك، دراستان عن الحكم، ص: ٣٧٢، فقرة: ٩٣). بعبارة أخرى، يكاد لا يصدق أن يكون الناس الذين لا يثقون تماماً ببعضهم مستعدين لأن يضعوا ثقتهم في سلطان كلي السلطة يتولى رعاية مصالحهم. كان لوك مؤيداً لثورة ١٦٨٨ الإنجليزية وتسويتها، التي فرضت قيوداً دستورية معينة على سلطة الملك، رافضاً الفكرة القائلة بضرورة وجود سلطة طاغية في سائر الميادين. فمؤسسة «الحكم»، برأيه، يمكن ويجب أن يُنظر إليها [79] بوصفها «أداة» للدفاع عن «حياة، حرية وملكية، مواطنيها»؛ بمعنى أن علة وجود الحكومة هي حماية حقوق الأفراد التي رسمتها إرادة الله وكرسها القانون (انظر دَنْ، ١٩٦٩، جزء: ٣).

اعتقد لوك، كما سبق لهوبز أن فعل، أن قيام العالم السياسي ترتَّبَ على الوجود المسبق لأفراد متمتعين بحقوق طبيعية. ومثله، كان مشغولاً بالشكل الذي ينبغي للحكم الشرعي أن يتخذه وبشروط الأمن، السلام والحرية. غير أن الطريقة التي اعتمدها في تصور هذه الأمور كانت مختلفة جذرياً. ففي الثانية من دراستيه عن الحكم (التي

twitter @baghdad_library

نُشرت في ١٦٩٠) ينطلق لوك من أطروحة أن الأفراد كانوا، أساساً في حالة طبيعية: «حالة حرية كاملة في تنظيم أفعالهم، والتصرف بمقتنياتهم وأشخاصهم كما يرون مناسباً، ضمن حدود قانون الطبيعة، دون استئذان أي إنسان آخر أو الاعتماد على إرادته» (دراستان، ص: ٣٠٩، فقرة: ٤)[1] وحالة الطبيعة هذه، الصيغة الأساس لاجتماع البشر، هي حالة حرية ولكنها ليست «حالة إعفاء من الالتزام». فالأفراد ملزمون بواجب تجاه الله وبالحكم وفقاً لقانون الطبيعة. وقانون الطبيعة هذا (الذين يصعب التقاط معناه الدقيق في الدراستين) يحدد مبادئ أساسية للأخلاق: على الأفراد ألا يجهزوا على حيواتهم، كما عليهم أن يحاولوا الحفاظ على بعضهم البعض وعدم تجاوز حرية بعضهم البعض. والقانون يمكن إدراكه بالعقل البشري إلا أنه من صنع الله «الخالق الذي لا حدود لحكمته» (دراستان، ص: ٣١١، فقرة: ٦).

في إطار حالة الطبيعة يكون البشر أحراراً ومتساوين لأن العقل يمكّنهم من التحلي بالعقلانية، من اتباع قانون الطبيعة، إضافة إلى تمتعهم بحقوق طبيعية. فحق المرء في إدارة شؤونه وفرض قانون الطبيعة على المنتهكين يفترض مسبقاً واجب احترام حقوق الآخرين. فالأفراد يحق لهم أن يتدبروا أعمالهم وأن يملكوا. وحق التملك إن هو إلا حق «الحياة، الحرية والملكية» (دراستان، ص: ٣٩٥، فقرة: ١٢٣)، وإن كان لوك يستخدم أيضاً كلمة «ملكية» بالمعنى الأضيق للدلالة على الاستعمال الحصري للأشياء (انظر ماكفرسون، ١٩٦٢؛

(١) بمثل هذا الجدل كان لوك يؤسس لسوابق مهمة ما لبث آخرون أن اتبعوها لاحقاً. انظر مثلاً، ص: ٥٦ - ٥٧.

بلاميناتز، ١٩٦٣؛ دَنْ، ١٩٦٩).

من شأن الالتزام بقانون الطبيعة، حسب ما يرى لوك، أن يضمن ألا تكون حالةُ الطبيعة حالةَ حرب. غير أن حقوق الأفراد الطبيعية ليست على الدوام محمية في حالة الطبيعة، لوجود «منغصات» معينة: ليس الأفراد جميعاً حريصين على احترام حقوق الآخرين؛ وحين يُترك أمر تطبيق قانون الطبيعة لكل فرد فإن هناك عدداً مفرطاً من الضخامة من القضاة وبالتالي التفسيرات المتضاربة لمعنى القانون [80]؛ وحين يكون تنظيم الناس فضفاضاً فإنهم يكونون عرضة للتجاوز من الخارج (دراستان، ص: ٣١٦ - ٣١٧، فقرة: ١٣). من الممكن تلخيص «المنغص» المحوري العبء بوصفه التنظيم غير الموفق للملكية بمعناها الأوسع: حق «الحياة، الحرية والملكية» (ص: ٣٠٨، فقرة: ٣، وص: ٣٩٥ - ٣٩٦، فقرة ١٢٤). إن الملكية سابقة لكل من المجتمع والحكم؛ وصعوبة تنظيمها هي السبب الحاسم لجعل وجود «بشر أحرار متساوين» أمراً ضرورياً لإقامة الاثنين: المجتمع والحكم. وهكذا فإن علاج منغصات حالة الطبيعة إن هو إلا نوع من الاتفاق أو التعاقد على السعي لإيجاد مجتمع مستقل أولاً، و«رابطة مدنية» أو حكم، ثانياً (دراستان، ص: ٣٧٢ - ٣٧٦، فقرات ٩٤ - ٩٧؛ انظر لاسلت، ١٩٦٣). إن التمييز بين هذين الاتفاقين مهم لأنه يوضح أن السلطة يضفيها الأفراد في المجتمع على الحكم لتمكينه من العمل على تحقيق أهداف المحكومين، وما إن يظهر أي إخفاق في حسن تمثيل هذه الأهداف حتى يبادر الشعب. المواطنون. أصحاب القول الفصل إلى الاستغناء عن مندوبيهم بل وحتى عن شكل الحكم القائم نفسه إذا دعت الضرورة.

twitter @baghdad_library

يجب تأكيد أن تشكيل أي جهاز حكم لا يشير، بنظر لوك، إلى انتقال حقوق جميع الرعايا إلى المجال السياسي (دراستان، ص: ٤٠٢ - ٤٠٣، فقرة: ١٣٥، وص: ٤١٢ - ٤١٣، فقرة: ١٤٩). صحيح أن حَقَّيْ وضع القوانين وتطبيقها (حَقَّيْ التشريع والتنفيذ) ينتقلان إلا أن العملية كلها مشروطة بالتزام الحكم بغايته الجوهرية: الحفاظ على «الحياة، الحرية والملكية». فالسلطة السيادية، أي القدرة على تحديد الاستعمال المناسب للسلطة السياسية، تبقى للشعب آخر المطاف. فالهيئة التشريعية تفعّل قواعد بوصفها وكيلة الشعب وفقاً لقانون الطبيعة، والهيئة التنفيذية (التي قام لوك بإقحام القضاء أيضاً فيها) تطبق النظام القانوني. وقد كان هذا الفصل بين السلطتين مهماً لأن:

> من شأن هشاشة الإنسان أن تبقى أضعف من الإغراءات الكبيرة الكامنة في إمساك المتمتعين بسلطة وضع القوانين أنفسهم بصلاحية تطبيقها، بما قد يمكنهم من إعفاء أنفسهم من واجب الامتثال للقوانين التي يضعونها، ومن جعل القانون، وضعاً وتنفيذاً، ملبياً لمصلحتهم الخاصة، وصولاً إلى بقائهم ذوي مصلحة مميزة عن مصلحة الجماعة، في تناقض صارخ مع غاية المجتمع والحكم. (دراستان، ص: ٤١٠، فقرة: ١٤٣).

إذن، لابد لتماسك المجتمع وغاياته النهائية من حكم دستوري تكون فيه «السلطة العامة» مقيدة ومقسمة. فلوك كان يؤمن بأفضلية ملكية دستورية ممسكة بالسلطة التنفيذية وجمعية برلمانية متمتعة بحقوق التشريع، على الرغم من أنه لم يكن يعتقد [81] بأن هذا هو الشكل الوحيد الذي يمكن للحكم أن يتخذه مع بقاء آرائه متوافقة مع عدد

من التصورات الأخرى للمؤسسات السياسية.

تتم إدامة قواعد الحكم ومشروعيته بـ «موافقة» الأفراد. و«الموافقة» فكرة حاسمة وصعبة في كتابات لوك. يمكن تفسيرها على أنها تعني أن لا شيء سوى الموافقة الشخصية الفعالة باستمرار للأفراد قابلة لأن تكفي لضمان واجب الطاعة، أي سلطة الحكم ومشروعيته (بلامنياتز، ١٩٦٣، ص: ٢٢٨). غير أن لوك كان، على ما يبدو، يرى الموافقة الفعالة للأفراد حاسمة فقط في التنصيب الأولي لأي حكم مدني شرعي. أما بعد ذلك فإن الموافقة ينبغي أن تترتب على قرارات أكثرية ممثلي «الشعب»، طوال بقائهم، وهم رعاة المحكومين، محافظين على العقد الأصلي ومواثيقه القائمة على ضمان «الحياة، الحرية والملكية». (انظر لوكس، ١٩٧٣، ص: ٨٠ - ٨١؛ ودن، ١٩٨٠، ص: ٣٦ - ٣٧، للاطلاع على مناقشة شاملة للقضايا ذات العلاقة). وإذا فعلوا فإن هناك واجب الامتثال للقانون. أما إذا أخلَّ أولئك الذين يحكمون بشروط العقد عبر سلسلة من المظالم السياسية، فإن التمرد سعياً إلى تشكيل حكم جديد قد يصبح، بزعم لوك، ليس محتوماً وحسب بل ومسوَّغاً.

لا يكون النشاط السياسي، برأي لوك، إلا غائياً؛ أي إنه يؤمن إطار الحرية أو شروطها بما يوفر إمكانية تلبية الحاجات الخاصة للأفراد في المجتمع المدني. فإيجاد مجتمع سياسي أو حكومة إن هو إلا عبء يتعين على الأفراد حمله وصولاً إلى غاياتهم. ومن ثم فإن عضوية أي مجتمع سياسي، بمعنى مواطنة، تضفي على الفرد مسؤوليات وحقوقاً، واجبات وصلاحيات، قيوداً وحريات (لاسلت، ١٩٦٣، ص: ١٣٤ - ١٣٥). بالنسبة إلى أفكار هوبز كان هذا رأياً بالغ الأهمية والجذرية،

twitter @baghdad_library

لأنه ساهم في تدشين أحد أكثر مبادئ الليبرالية الأوربية الحديثة محورية؛ مبدأ أن الحكم موجود لحماية حقوق وحريات المواطنين الذين هم أفضل قضاة مصالحهم الخاصة آخر المطاف؛ ومبدأ أن على الحكم، إذن، أن يبقى مقيداً مدى ومنضبطاً ممارسة لضمان الحد الأقصى الممكن من حرية كل مواطن. من أكثر النواحي كانت آراء لوك، لا آراء هوبز، هي التي ساعدت على إرساء الأساس الضروري لتطور الليبرالية ومهدت الطريق لتقليد حكم الشعب التمثيلي. ومقارنة بهوبز، كان تأثير لوك في عالم السياسة العملية ذا شأن (انظر راهه، ١٩٩٤، ص: ٢٩١ - ٣١١).

[82] تشير كتابات لوك إلى عدد الاتجاهات دفعة واحدة. إنها تشي بأهمية تأمين حقوق الأفراد، سيادة الشعب، حكم الأكثرية، نوع من تقسيم السلطات في إطار الدولة، الملكية الدستورية ونظام تمثيلي لحكم برلماني: مشاركة مباشرة لنواحي أساسية في الحكم الديمقراطي كما تطور في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وللمبادئ المركزية للدولة التمثيلية الحديثة. إلا أن أكثرية هذه الأفكار ليست، في أفضل الأحوال، إلا صيغة أولية، ومن المؤكد أن لوك لم يتكهن بالعديد من المكوّنات الحيوية للحكم الديمقراطي التمثيلي؛ مثل الأحزاب المتنافسة، حكم الأحزاب وصيانة الحريات السياسية بقطع النظر عن عوامل الطبقة، الجنس، اللون والعقيدة (انظر لاسلت، ١٩٦٣، ص: ١٢٣). ففي رواية لوك، ليس شرطاً من شروط الحكم الشرعي أو الحكم بالموافقة، أن تكون ثمة انتخابات دورية منتظمة لمجلس تشريعي، بله حق الانتخاب العام والشامل. (من شبه المؤكد أن لوك لم يكن مستعداً للاعتراض على حق انتخاب متوقف بدقة على

مقادير ملكية الراشدين الذكور. انظر بالميناتز، ١٩٦٣، ص: ٢٣١، ٢٥١ - ٢٥٢؛ دن، ١٩٦٩، فصل: ١٠). علاوة، لم يقدم لوك رواية مفصلة عن الحدود التي قد توضع للتدخل السياسي في حيوات الناس وعن الشروط التي يمكن في ظلها تسويغ العصيان المدني. كان يرى أن السلطة السياسية قائمة على الثقة من الشعب وفي سبيله، غير أنه أخفق في تقديم التحديد الصحيح لمن يمكن عدهم «الشعب» وفي ظل أي ظروف ينبغي منح «الثقة». ومع أن لوك كان، دون جدال، واحداً من رواد الليبرالية الكبار. وعلى الرغم من أن مؤلفاته ساهمت بوضوح في حفز مسيرة تطور الحكم الليبرالي والليبرالي الديمقراطي. فإن من غير الممكن عده، مثل عدد كبير من «أسلافه»، ديمقراطياً دون توصيف دقيق (انظر دن، ١٩٨٠، ص: ٧٣ - ٧٧).

فصل السلطات

يقال أحياناً إنه إذا كان لوك قد دعا إلى النظر في مبادئ الحكم التمثيلي، فإن الفيلسوف والمنظر السياسي الفرنسي شارل لوي دو سكوندا، البارون دو مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥)، هو الذي كان أفضل فهماً لجملة الابتكارات المؤسسية الضرورية لبلوغ أي حكم تمثيلي تم إصلاحه. ثمة بعض الحقيقة في هذا. لم يسبق لمونتسكيو أن أطال في تسويغ تفضيله للحكم المقيد. من حيث الخطوط العريضة، كان تلميذاً للوك ومؤيداً لما عدها مفاهيم «إنجليزية» مميزة لكل من الحرية، التسامح والاعتدال التي تولى التعبير عنها، حسب زعمه، بطريقة تثير الإعجاب (بعد ١٦٨٨) الدستور الإنجليزي نفسه: «مرآة الحرية». ومن منطلق الاستياء الواضح من الحكم المطلق (حكم لويس الرابع عشر خصوصاً)، بات شديد الانشغال بكيفية تأمين نظام

twitter @baghdad_library

مكرس للحرية [83] وقادر على اختزال الفساد وأشكال احتكار الامتيازات المرفوضة إلى الحدود الدنيا. ومع أن لوك لم يكتب إلا القليل عن المواصفات المرغوبة للسلطة العامة، أو عن الطرق التي يجب اعتمادها في تنظيم السلطة العامة، فإن مونتسكيو كرس قدراً كبيراً من الجهد لهذه المسألة. قام بتحليل أنواع من شروط الحرية، غير أن الشرط الأبرز متعلق بكيفية تمكين الدساتير من وضع حدود متعذرة الانتهاك لفعل الدولة (انظر بيلامي، ١٩٩٦).

تولى مونتسكيو رفع راية الحكم الدستوري بوصفه الآلية المحورية لضمان حقوق الفرد (الراشد، الذكر، صاحب الملك). ومع أنه كان مؤمناً بقانون طبيعي مسلم به، غير قابل للتغيير، فإن كتاباته تبدي قدراً موازياً، إن يكن أكبر، من الاهتمام بتطوير شبكة قوانين موضوعية: هيكلية حقوقية رسمية مصممة بوضوح من أجل ضبط الحياة العامة والخاصة. دأبَ وبإلحاح على الدفاع عن فكرة مجتمع يقوم على إطلاق قدرات «الأفراد» وطاقاتهم من منطلق معرفة أن من شأن المبادرات الخاصة أن تحظى بالحماية. كان مونتسكيو يسلم بوجود دائم لأشخاص مميزين نسباً، ثروة أو شرفاً، متمتعين بـ «بأنواع من الحق في لجم نزوع الشعب إلى التسيب» (روح الشرائع، ص: ٧١ ، منشورة للمرة الأولى في ١٧٤٨)؛ كما يسلم بأن هناك كثيرين (منهم عمال ومن ليس لديهم أي ثروة ذات شأن) ممن هم «في وضع بالغ الوضاعة يبقيهم بلا إرادة تخصهم». ومع ذلك، فإن كتاباته طرحت بحسم فكرة دولة دستورية تحافظ على القانون والنظام في الداخل وتوفر الحماية ضد العدوان من الخارج. لم يعمد إلى استخدام تعبير «الدولة الدستورية» على نحو مباشر، غير أن جملة الأطروحات التي طورها

كانت ترمي، جزئياً، إلى تجريد بنية سلطة الدولة من «أي صفة شخصية» لتصبح أقل عرضة لسوء استعمال الأفراد والجماعات.

كان مونتسكيو شديد الإعجاب بالبوليس (دولة المدينة) الكلاسيكية (انظر إن. أو. كيوهين، ١٩٧٢). كان عالي التقدير لنموذج المواطنية الفعالة، الإخلاص لحياة الجماعة السياسية والإحساس العميق بالواجب المدني، الذي كان ينفخ الروح في العالم القديم. غير أن جملة الظروف العامة التي كانت قد أفضت إلى ازدهار دولة المدينة في العالم القديم وإيطاليا النهضة كانت، حسب زعمه، قد اختفت إلى غير رجعة:

> بما أن كل إنسان يفترض فيه أنه حاكم نفسه في أي بلد ينعم بالحرية، فإن على السلطة التشريعية أن تبقى محصورة بمجموع الشعب. غير أن استحالة الأمر في الدول الكبيرة وتعرضه لعدد كبير من المصاعب في الدول الصغيرة يجعلان من المناسب قيام الناس بممارسة أدوارهم التي لا يستطيعون الاضطلاع بها بأنفسهم عبر ممثليهم. (روح الشرائع، ص: ٧١).

[84] إن ظهور دول مسيطرة على مساحات واسعة وانتشار التجارة الحرة واقتصاد السوق كانا قد تمخضا عن نزوع يتعذر قلبه إلى التنوع على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. قارن بين اليونان القديمة واليونان المعاصرة: لم يكن اليونانيون المسيسون الذين كانوا يعيشون في ظل نوع من الحكم الشعبي يعرفون سنداً آخر غير الفضيلة. أما السكان الحديثون لذلك البلد فمشغولون كلياً بالصناعة، التجارة، الأموال، الثراء والترف؛ (روح الشرائع، ص: ٢١). إن المقارنة بين

twitter @baghdad_library

ما هو قديم وما هو حديث هي، برأي مونتسكيو، مقارنة بين أمكنة خاصة، جماعات وثيقة الترابط، اقتصاد كفاف، اهتمام بالفضيلة والانضباط الأهلي دعامتين للمواطنية الفعالة، من ناحية، ودول قومية كبرى، بُنى هرمية بيروقراطية ممركزة، مجتمعات تجارية واهية الروابط، عدم مساواة في الثروات وسعي حر وراء المصالح الخاصة، من الناحية الأخرى (روح الشرائع، ص: ١٥ - ٢١، ٤٤ وما بعدها؛ كراوس، ١٩٨٣، ص: ٥٩ - ٦٠؛ أيضاً، بانغل، ١٩٧٣). في ظل ظروف الحياة الحديثة كانت صيغة الحكم المفضلة لدى مونتسكيو متمثلة بنظام دولة على غرار نظام الحكم الملكي الدستوري في إنجلترا. وبهذا فإنه كان يريد أن يربط مفاهيم الحكم الملكي المتجذر في ادعاءات الاستقرار، الشرف والمجد بشبكة أوسع من القيود والضوابط. ومكرراً صياغة الهواجس الجمهورية ونظيرتها الليبرالية حول مشكلة توحيد المصلحة الخاصة والخير العام على حد سواء، حاول الاهتداء عبر الوسائل المؤسسية إلى طريقة تمكنه من أخذ مصالح المجموعات المختلفة في الحياة العامة بنظر الاعتبار دون التضحية، في الوقت نفسه، بحرية الجماعة بمجملها.

جرى إخضاع تفسير مونتسكيو للدستور الإنجليزي لقدر كبير من النقد؛ كثيراً ما يعد مفتقراً ليس إلى الدقة الخاصة وحسب بل وإلى الأصالة أيضاً. غير أن ما كان لديه من رد على ذلك كان مؤثراً، ولاسيما في مؤسسي جماعات سياسية جديدة، خصوصاً في أمريكا الشمالية (انظر بول، ١٩٨٨، ص: ٥٢ - ٥٤؛ مانين، ١٩٩٤).(٢)

(٢) يبدو أن ليس هناك أي مبالغة في الإيحاء بأن «جمهوريي أمريكا كانوا يعدون =

في حين أن فلاسفة اليونان الكلاسيكيين، جنباً إلى جنب مع أعلام مثل ماكيافيلي ولوك، كانوا قد التقطوا أهمية «الدولة المختلطة» أو «فصل السلطات» بالنسبة إلى صيانة الحرية، فإن مونتسكيو سارع إلى جعل الأمر ركناً محورياً لمجمل تعاليمه. لابد للدولة من أن تنظم تمثيل مصالح «جماعات» قوية مختلفة؛ أي عليها أن تكون «دولة مختلطة» قائمة على الموازنة بين أوضاع الملك، الأرستقراطية و«الشعب». وقد جادل بان القانون سيبقى على الدوام محكوماً بالانحراف نحو مصالح معينة، والحكومات محكومة بالاستنقاع والنظام السياسي محكوماً بالهشاشة وسرعة العطب على المدى الطويل، في غياب مثل هذا التمثيل [85]. كانت الأرستقراطية، برأيه، عنصراً جوهرياً في عملية الصيانة الفعالة لنوع من التوازن بين النظام الملكي والشعب، الميالين، كليهما، إذا ما تُركا وشأنهما إلى الاستبداد. أما حرية الفرد والحكم المعتدل فكانا متوقفين، قبل كل شيء، على ضمانات خاصة ضد الاضطهاد والظلم:

> فالتجارب المطردة تبين لنا أن كل إنسان متمتع بسلطة خليق بإساءة استعمالها، وبإيصال مرجعيته إلى حدودها القصوى... وللحيلولة دون سوء الاستعمال هذا، لابد، من منطلق طبيعة الأشياء بالذات، من أن تكون ثمة سلطة تتولى مهمة لجم السلطة. ينبغي أن يتم تأسيس أي حكومة بما لا

= عقائد منتقاة من كتابات مونتسكيو كما لو كانت بمستوى الكتاب المقدس»، حيث كانوا مستعدين لتلاوة نقاطها المركزية «كما لو كانت نصوصاً تعليمية» (ماكدونالد، ١٩٨٦، ص: ٨٠ - ٨١؛ وانظر المناقشة حول ماديسون لاحقاً، ص: ١٦٠ ـ ١٦٨ من هذا الكتاب.

twitter @baghdad_library

يوفر إمكانية إجبار أي إنسان على القيام بأشياء لا يلزمه القانون بها، أو على الامتناع عن أشياء يسمح بها القانون. (روح الشرائع، ص: ٦٩).

كان مونتسكيو أكثر دقة من لوك في التمييز بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية. وكان راسخ القناعة بأن «قيام الشخص نفسه أو الهيئة ذاتها، سواء من الأرستقراطية أم من الشعب، بممارسة هذه السلطات الثلاث، سلطات وضع القوانين، تنفيذ القرارات العامة والنظر في دعاوى الأفراد، يتنافى مع وجود أي حرية جديرة باسمها (روح الشرائع، ص: ٧٠). ففي فصل شهير من فصول روح الشرائع (الكتاب: ١١، الفصل: ٦، ص: ٦٩ - ٧٥) جادل مونتسكيو قائلاً إن الحرية لا يمكن أن تستند، في ظل الظروف الحديثة، إلا على أساس الاجتراح المتأني والمدروس لنوع مؤسساتي من الفصل والموازنة بين السلطات في إطار الدولة. من قبل، كانت فكرة الحكم المختلط قد مالت إلى أن تعني «مشاركة» محدودة لكيانات متباينة داخل الدولة. غير أن مونتسكيو، الذي رفع راية اعتماد دستور قائم على ثلاثة أجهزة متمايزة ذات سلطات قانونية منفصلة، نجح في إعادة صياغة هذه الفكرة مؤسساً لطرح بديل كان مرشحاً لأن يكون حاسماً في مسيرة المحاولات المبذولة في سبيل لجم السلطة المفرطة في مركزيتها، من جهة، ومن أجل ضمان استناد «الحكم الفاضل» إلى أفراد أبطال أو انضباط أهلي بدرجة أقل، وإلى شبكة قيود وضوابط بدرجة أكبر، من جهة ثانية.

يتعين على السلطة التنفيذية أن تكون بيد الملك؛ «من الأفضل» برأي مونتسكيو «أن يدير فرع الحكم هذا، لحاجته إلى التنفيذ، واحد

لا كثيرون» (روح الشرائع، ص: ٧٢). فالقيادة الحاسمة، وضع الخطط، الإدارة الكفؤة للقوانين والقدرة على إدامة جملة من الأولويات السياسية سمات لأي جهاز «تنفيذي مجيد». لذا فإن على الفرع التنفيذي أن يبقى متمتعاً بسلطة نقض التشريعات غير المقبولة (التشريعات التي يتبين أنها تنتهك صلاحيته)، تنظيم اجتماعات الهيئة التشريعية (توقيتها موعداً ومدى) والتحكم بالجيش، لأن مهمته، بسبب طبيعة الشيء بالذات، تقوم على الفعل أكثر من استنادها إلى التأمل (ص: ٧٠ - ٧٤). [86] ومن جهة أخرى لابد لسلطات الملك من أن تُقيد بالقانون. ولتحقيق ذلك ينبغي للسلطة التشريعية أن تكون متمتعة ليس فقط بحق تأمل الخطة ودراستها وتعديل القوانين وتغييرها، بل وبحق محاسبة الجهاز التنفيذي على الأفعال غير القانونية، تقييد مدى هذا الجهاز عن طريق مواصلة مراقبة الأساس المالي للدولة والمبادرة، عند الضرورة، إلى حل الجيش أو التحكم به من خلال توفير المال سنوياً (ص: ٧٤). وقد زعم مونتسكيو أنه التقط هذا كله من الدستور الإنجليزي النافذ في أيامه. كذلك اهتدى في هذا الدستور إلى أساس يسند الموافقة على تقسيم الهيئة التشريعية إلى مجلسين: واحد للنبلاء الوراثيين والآخر لممثلي «الشعب»، أي لأفراد مميزين منتخبين دورياً يكونون أوصياء على مصالح الناخبين (متجاوبين معهم دون أن يكونوا خاضعين لمحاسبتهم المباشرة). وبين المجلسين ستكون وجهات نظر ومصالح جميع الآراء «الكريمة» محترمة. فالنبلاء سيبقون متمتعين بحق رفض التشريعات في حين سيكون «العوام» ممسكين بصلاحية المبادرة القانونية. أما القضاء فيجب أن يبقى مفصولاً عن هاتين الهيئتين، التنفيذية والتشريعية، كلتيهما. كان لوك قد رأى

twitter @baghdad_library

القضاء ذراعاً للجهاز التنفيذي، أما مونتسكيو فآمن بضرورة بقائه مستقلاً صوناً لحقوق الأفراد. فبدون قضاء مستقل، قد يتعين على الناس مواجهة السلطة المرعبة لجلاد مزدوج: يجمع بين القاضي وهيئة المحلفين في شخصه. وهو ما قد يفضي بالتأكيد إلى عدم ضمان حقوقهم.

لم يكن تحليل مونتسكيو لعملية فصل السلطات متصفاً لا بالمنهجية ولا بالاطراد التام (انظر بانغل، ١٩٧٣؛ بول، ١٩٨٨، ص: ٥٢ - ٥٣؛ بيلامي، ١٩٩٦). تم، مثلاً، ترك جملة الصلاحيات المحددة بدقة لكل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية غامضة تماماً. غير أن تفسيره لهذه القضايا كان أكثر عمقاً من تفسيرات جميع أسلافه. يضاف إلى ذلك أن رؤاه مكنته من تقديم أسباب واضحة لإمكانية التغلب على المخاطر المرتبطة بالحكم في مساحات موسعة. أي مخاطر الإذعان للاستبداد أو الخنوع أمام مراكز القوة. بقي مونتسكيو منتبهاً إلى أن هناك «في أي جمهورية مترامية الأطراف أناساً ذوي ثروات طائلة، وقدرٍ أقل من الاعتدال والتواضع بالتالي» وإلى أن «الخير العام» يمكن أن تتم «التضحية به على مذبح ألف من وجهات النظر الخاصة» (روح الشرائع، ص: ١٢٠). غير أنه كان يرى أن من شأن فصل السلطات أن يشكل عرقلة أساسية لـ «للثروة المفرطة»؛ ومن شأنه إذا ما ترسخ في «جمهورية اتحادية». جمهورية قائمة على وحدات حكومية أصغر. أن يوفر إمكانية التمتع ببضع الحريات المصاحبة لحكم الجمهورية المدينية مع الاحتفاظ بما يكفي من الكفاءة الحقوقية والسياسية لمقاومة كل من «الفساد الداخلي» و«الأعداء الخارجيين» (روح اشرائع، ص: ١٢٦ وما بعدها).

[87] تكمن الأهمية الكبيرة لكتابات مونتسكيو السياسية في أطروحته التي تقول أن من الواجب، في عالم مأهول بأفراد طموحين ويضعون مصالحهم الخاصة فوق جميع الأشياء الأخرى، إيجاد مؤسسات كفيلة بقلب مثل هذا الطموح إلى حكم جيد وفعال (انظر كراوس، ١٩٨٣، ص: ٦١ - ٦٢). فمونتسكيو كان يرى أنه، إذا قال بمأسسة نوع من فصل السلطات، وبتوفير منبر داخل الدولة لتصادم الجماعات والطوائف، اكتشف ترتيباً سياسياً بالغ العملية والقيمة للعامل الحديث: عالم مقسوم قسمة صحيحة إلى «المجال العام» لسياسة الدولة الذي يديره الرجال، من ناحية، و«المجال الخاص» للاقتصاد، الحياة العائلية، النساء والأطفال من الناحية المقابلة. وبالنسبة إليه، وكما لوحظ صواباً، فإن الحرية «لا تزدهر لأن الناس متوفرون على حقوق طبيعية أو لأنهم يثورون حين يبالغ حكامهم في الضغط عليهم؛ إنها تزدهر لأن السلطة موزعة ومنظمة بما يضع عقبات قانونية في طريق كل من ينجذب إلى إغراء إساءة استخدامها» (بلاميناتز، ١٩٦٣، ص: ٢٩٢ - ٢٩٣).

غير أن مونتسكيو أخفق آخر المطاف، على صعيد استكشاف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، في التأسيس لسلسلة مناسبة من الآراء والآليات الكفيلة بحماية مجال المبادرة الخاصة. لقد بذل جهوداً هائلة ساعياً إلى إلقاء الضوء على تنوعات البنى السياسية عبر الإشارة إلى الظروف الجغرافية، المناخية والتاريخية، التي كانت، حسب روايته، تحدد الطابع المحدد لجملة قوانين الأقوام والدول وأعرافها وممارساتها. فالاحتمالات السياسية مشروطة بالعوامل الجغرافية كما بأسلوب تنظيم السلطة. من المؤكد أن مثل هذا الزعم قابل للتصديق،

twitter @baghdad_library

غير أنه ما لبث أن تمخض عن عدد من الصعوبات حول التوفيق بين الرأي القائل بوجود مدى ذي شأن للتغيير الدستوري، من جهة، ووجهة النظر الزاعمة أن الحياة السياسية محددة بفعل ظروف طبيعية وتاريخية خارج تحكم أي وكلاء معينين، من الجهة المقابلة. وثمة، ثانياً، كانت صعوبة أساسية كامنة في صلب تصوره للحرية بالذات. كتب يقول إن الحرية «هي حق فعل ما يسمح به القانون». فالناس أحرار في متابعة نشاطاتهم داخل إطار القانون. غير أنه ليس هناك أي إمكانية للقول باطراد إن من شأن الحرية أن تتوقف على تغيير القانون، أو إن من شأن القانون نفسه أن يشكل، في ظل ظروف معينة، إطاراً للاستبداد والطغيان، إذا تحددت الحرية بعلاقة مباشرة مع القانون. ورغم دفاع مونتسكيو عن سلسلة من الابتكارات المؤسساتية المهمة، قام رسمياً بحل معضلة تحقيق التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصلحة الأولى؛ أي في مصلحة واضعي القانون. على الصعيد الديمقراطي كان من شأن الوضع أن يبقى مقبولاً أكثر لو عُد واضعو القانون مسؤولين أمام الشعب. إلا أن مونتسكيو كان يرى أن قليلين ناخبون محتملون [88]؛ لم يتصور المشرعين أو الممثلين عرضة للمحاسبة من قبل الناخبين، وأضفى على الملك سلطة واسعة، بما فيها صلاحية حل المجلس التشريعي. يضاف إلى ذلك أنه أغفل قضايا مهمة كانت مركزية لدى لوك: حق المواطنين في التصرف بـ «أمنائهم» أو تغيير شكل حكمهم عند الحاجة. في فكر مونتسكيو، بقي المحكومون، في النهاية، مسؤولين أمام الحكام.

فكرة الديمقراطية الحمائية: إيجاز وتوضيح

منذ هوبز، تمثلت إحدى المسائل الهامة - إن لم تكن المسألة

المركزية، على صعيد نظرية الليبرالية السياسية، بكيفية إدامة الحكم، والشكل الذي ينبغي للحكم أن يأخذه، في عالم مطبوع بالسعي المشروع والمعقول إلى المصلحة الذاتية. كان هوبز المنظِّر بامتياز الذي خرج منهجياً من دائرة جملة افتراضات دولة المدينة (البوليس) الكلاسيكية؛ ما من شيء سوى دولة حمائية قوية كان قادراً على إتقان اختزال الأخطار التي يواجهها المواطنون حين يُتركون لوسائلهم الخاصة. كان تعديل لوك لهذا الرأي حاسماً: لم يكن ثمة ما يدعو إلى افتراض أن الحكام سيبادرون طوعاً إلى توفير إطار ملائم يمكّن المواطنين من السعي إلى مصالحهم بحرية. بأسلوبين مختلفين ولكنهما متكاملان، رأى كل من لوك ومونتسكيو أن من الواجب فرض قيود على السلطة السياسية المكرسة شرعاً. إلا أن أياً من هؤلاء المفكرين لم يطور آراءه إلى ما يبدو اليوم، أقله، النتيجة المنطقية. فحماية الحرية تتطلب صيغة من صيغ المساواة السياسية فيما بين جميع الأفراد الناضجين: قدرة متساوية رسمياً على حماية مصالحهم من التصرفات المتعسفة الصادرة إما عن الدولة أو عن شركائهم في الوطن. وإلى أن تم تطوير هذه الرؤيا على نحو منهجي لم يجر التعبير الكامل عن نظرية الديمقراطية الحمائية، رغم الزعم هنا أن أعداداً كبيرة من عناصر هذه النظرية المركزية تنتمي، في الأصل والتحليل الأكثر إيجازاً، إلى الكتابات السياسية العائدة إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

سيتم التركيز الآن على إعلانين كلاسيكيين لنظرية الديمقراطية الحمائية: الفلسفة السياسية لأحد مهندسي الدستور الأمريكي الرئيسيين، جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦)؛ وآراء اثنين من الناطقين الأساسيين باسم «الليبرالية الإنجليزية» في القرن التاسع

twitter @baghdad_library

عشر، جيرمي بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢) وجيمس مِلْ (١٧٧٣ - ١٨٣٦). يمكن القول إن النظرية الحمائية للديمقراطية الليبرالية حظيت، على أيدي هؤلاء، بالتطوير الأهم: لابد للحكام من أن يكونوا مسؤولين أمام المحكومين عبر آليات سياسية (الاقتراع السري، الانتخابات الدورية المنتظمة، والتنافس بين الممثلين المحتملين، بين آليات أخرى) [89] توفر للمواطنين وسائل مقنعة لاختيار القرارات السياسية، تفعيلها والتحكم بها. وقد قيل إن توازناً بين القوة والحق، بين السلطة والحرية، يمكن بلوغه من خلال هذه الآليات. غير أن الهوية المحددة للمؤهلين بأن يكونوا «أفراداً» والطبيعة الدقيقة لمشاركتهم الملحوظة، بقيتا إما غامضتين أو معلقتين في العالم الأنجلو-أمريكي.

مشكلة الطوائف والتكتلات

في سلسلة من المقالات غير العادية في الاتحادي "The Federalist" (منشورة في ١٧٨٨)، قام ماديسون بترجمة بعض أبرز أفكار كل من هوبز، لوك ومونتسكيو إلى نظرية واستراتيجية سياسية متماسكة. حاذياً حذو هوبز، سلّم بأن السياسة قائمة على أساس المصلحة الذاتية. ومقتفياً أثر لوك، أقر بالأهمية المركزية لحماية الحرية الفردية عبر تأسيس سلطة عامة مقيدة قانونياً ومسؤولة، آخر المطاف، أمام المحكومين. ومتعقباً مونتسكيو، عَدَّ مبدأ فصل السلطات أمراً محورياً على صعيد تشكيل دولة شرعية. غير أن موقفه الخاص ربما يمكن التقاطه علة أفضل بالارتباط مع تقويمه للديمقراطية الكلاسيكية. فهذه الديمقراطية الكلاسيكية تتعرض، في فكر ماديسون، لقدر عميق من النقد، إن لم يكن لدحض شامل، وما يتبقى من خيوط من مجمل

التراث الجمهوري . خصوصاً اهتمامه بفساد الحياة العامة بتأثير المصالح الخاصة، تركيزه على معاداة النظام الملكي ودعوته إلى الحكم المختلط . يشهد إعادة للصياغة ودمجاً بتأكيدات ليبرالية.

خلافاً لمونتسكيو الذي كان معجباً بالجمهوريات القديمة غير أنه رأى أن قوى «التحديث» قامت بنسف «روحها»، كان ماديسون عنيف الانتقاد لكل من الجمهوريات وروحها. وحكمه شبيه بحكم أفلاطون (انظر ص: ٢٨ - ٣٣)، بل ويبدو أحياناً أكثر قسوة، مدعماً، كما هو الحال، بافتراضات هوبزية عن الطبيعة الإنسانية. ففي رواية ماديسون ظلت «الديمقراطيات الخالصة» (ويعني بها مجتمعات «مؤلفة من عدد صغير من المواطنين الذين يتجمعون ويديرون الحكم بأنفسهم») على الدوام متعصبة، ظالمة وغير مستقرة. في سياسة هذه الدولة ثمة حماسة أو مصلحة عامة، معتملة في صدور أكثرية المواطنين تقوم، عموماً، بصياغة الأحكام، الخطط والأفعال السياسية. يضاف إلى ذلك أن الطبيعة المباشرة لكل «الاتصالات وعمليات التنسيق» تعني، دون أي لبس، «أن ليس هناك ما يلجم إغراءات التضحية بالطرف الأضعف أو بأي فرد بغيض» (ماديسون، the federalist papers، أوراق الفيدرالية رقم: ١٠، ص: ٢٠). [90] ونتيجة لذلك فإن الديمقراطيات النقية «ظلت مسارح للاضطربات والنزعات» كما بقيت على الدوام «متنافرة مع الأمن الشخصي أو حقوق الملكية.» لا غرابة أنها «كانت عموماً قصيرة الأعمار بقدر ما كانت عنيفة حالات الموت». يصب ماديسون جام غضبه على «الساسة النظريين» الذين دأبوا على «الترويج لهذا الصنف من الحكم وتوهموا بأنهم قادرون، عبر اختزال البشرية إلى مساواة كاملة في حقوقهم السياسية،

twitter @baghdad_library

على تحويل البشر، في الوقت نفسه، إلى أفراد متساوين تماماً وذائبين في بوتقة واحدة من حيث حيازاتهم، آراؤهم وعواطفهم» (أوراق الفيدرالية، رقم: ١٠، ص: ٢٠). يشهد التاريخ من الأزمان الكلاسيكية وحتى النهضة على أن مثل هذه الافتراضات بعيدة عن الحقيقة.

تبقى ظاهرة المعارضة، الجدل، تصادم الأحكام، تصارع المصالح والتشكل المطرد للتكتلات المتنافسة أموراً حتمية. إنها حتمية لأن أسبابها»كامنة في طبيعة البشر» (أوراق الفيدرالية، رقم: ١٠، ص: ١٨). إن مظاهر التنوع في القابليات والمواهب، احتمال الخطأ في التقدير والمحاكمة، الحماسة لفكرة رائجة، الانبهار بقادة مختلفين، جنباً إلى جنب مع نوع من الرغبة في اقتناء طائفة واسعة من الأشياء. إن جميع هذه المظاهر تشكل «عقبات يتعذر تجاوزها» أمام التماثل في تفسير جملة الأولويات والمصالح. يبقى العقل وحب الذات وثيقي الترابط محدثين تأثيراً متبادلاً بين التعقل والحماسة. ما من مرة تم فيها رفع راية الفضيلة المدنية، إلا وكان الأمر، عموماً، قناعاً لحركة أنانية لا تعرف معنى التوقف. فالسعي إلى الشهرة، النفوذ والربح عنصر ملازم للحالة الإنسانية، عنصر ظل دائباً:

> على شق صفوف البشر... على إيقاد نار العداء المتبادل في قلوبهم، على جعلهم أكثر نزوعاً إلى الغضب وإلى ظلم بعضهم بعضاً بدلاً من التعاون لخيرهم العام. وهذا الميل لدى البشر إلى الوقوع في حبائل العداوات المتبادلة قوي جداً إلى درجة أن أبسط وأتفه التمايزات الوهمية كانت، رغم عدم وجود أي سبب جوهري، كافية لإشعال نيران الحقد

وإثارة أكثر الصراعات عنفاً. (أوراق الفيدرالية، رقم: ١٠، ص: ١٨)

إلا أن أكثر أسباب العداء والطائفية شيوعاً ودواماً كان على الدوام، كما جادل ماديسون، متمثلاً بـ «التوزيع المتنوع وغير المتكافئ للملكية». فمن يتوفرون على الملكية ومن ليسوا كذلك ظلوا باطراد يشكلون «مصالح متمايزة في المجتمع». وهذا التأكيد على دور الملكية تقاسمه عدد كبير من أبرز المنظرين السياسيين من أفلاطون وصاعداً. (محيّر، مع ذلك، أنه كثيراً ما أصر ليبراليو القرن العشرين وديمقراطيوه الليبراليون على إنكار ه ورفضه). أما بين يدي ماديسون فقد تمخض الأمر عن نوع من الإدراك بأن سائر الأمم مقسمة إلى طبقات مستندة إلى الملكية، «مفعّلة بعواطف ووجهات نظر متباينة». [91] وخلافاً لكل من ماركس، انجلز ولينين، الذين حاولوا لاحقاً حل المشكلات السياسية المترتبة على الصراع الطبقي عن طريق التوصية بإزالة سببها (أي إلغاء الملكية الإنتاجية الخاصة)، زعم ماديسون أن أي طموح من هذا النوع كان شديد البعد عن الواقع على نحو باعث على اليأس. حتى إذا استطاع «ساسة متنورون» اختزال حيازة الملكية وتوزيعها غير المتكافئين جذرياً. وهو أمر مشكوك حصوله لأن البشر دائبون باستمرار على إعادة خلق أنماط من اللامساواة. فإن تجانساً في المصالح لن يحصل. وهكذا فقد استنتج ماديسون أن الخلاصة التي نتوصل إلى استخلاصها، هي أن الخلاص من علة النزاعات الطائفية «لا يتم إلا عبر الاهتداء إلى وسائل التحكم بمفاعليها» (رقم: ١٠، ص: ١٩). لا مهرب من نشوء التكتلات والطوائف؛ وما مشكلة السياسة إلا قضية احتواء التكتلات والطوائف.

twitter @baghdad_library

بعبارة طائفة أو تكتل، كان ماديسون يعني «عدداً من المواطنين، أكثرية كانوا أو أقلية في المجموع، الموحَّدين والمفعَّلين بدافع أو بعاطفة مشتركة، أو بمصلحة معينة، متعارضة مع حقوق مواطنين آخرين أو مع جملة المصالح الدائمة والإجمالية للجماعة» (رقم: ١٠، ص: ١٧). تمثلت المهمة التي حددها لنفسه بالاهتداء إلى طرق ضبط «المصالح المختلفة المتداخلة، بما يوفر إمكانية إشراك أصحابها في عمليات الحكم الضرورية والعادية.» بقي ماديسون داعياً إلى دولة أمريكية قوية بوصفها حماية ضد الطغيان ووسيلة للتحكم بـ «الانقسامات العنيفة»، ولكن شرط تنظيمها وفق «المبادئ التمثيلية»، حيث الحكم يكون عرضة لمحاسبة جميع المواطنين دورياً، أي خاضعاً لقوة المواطنين الانتخابية القادرة على تغيير القيادات. آراء ماديسون توحي أحياناً بأنه كان يرى المواطنية مقولة شاملة، منطبقة على جميع الراشدين دون النظر إلى الجنس، اللون، والتوفر على الملكية. ومع أنه كان يعد حق الانتخاب ممتداً إلى عدد أكبر من الناس مقارنة بما قد يكون أي من لوك ومونتسكيو قد سبق لهما أو وجداه مقبولاً، فإن من غير المحتمل حقاً، نظراً إلى الزمن الذي كان يكتب فيه، أن يكون قد أيّد توسيع دائرة حق الانتخاب لتشمل النساء، العمال المعدمين من البيض والعبيد الزنوج. من المؤكد أن وجهة نظر أضيق لدائرة السكان الناخبين مطروحة بخطوطها العريضة في بعض كتاباته (انظر ماديسون، في ميرز، ١٩٧٣؛ مين، ١٩٧٣). ومع ذلك، فإنه رأى بوضوح أن من شأن شكل «حكم شعبي» ذي بنية اتحادية وفصل للسلطات أن يؤدي ليس فقط إلى التخفيف من أسوأ عواقب التكتلات، بل وإلى إشراك المواطنين في العملية السياسية القائمة على حماية مصالحهم الخاصة أيضاً.

من الممكن التغلب على الصعوبات التي تتسبب بها أقليات المصالح بصندوق الاقتراع، «الذي يمكّن الأكثرية من إلحاق الهزيمة بآرائهما الخبيثة عبر الانتخاب الدوري» (أوراق الفيدرالية، رقم: ١٠، ص: ١٩). أما المصاعب الرئيسية التي تطرحها التكتلات فتنشأ عندما ينجح أحد هذه التكتلات في تشكيل أكثرية. [92] ثمة من ذلك المنعطف خطر أن يقوم شكل الحكم الشعبي نفسه بالذات بتمكين مثل هذه الجماعة من «التضحية بكل من الصالح العام وحقوق المواطنين الآخرين على مذبح عواطفها أو مصالحها السلطوية». و«طغيان الأكثرية»، حسب ما تكررت تسميته كثيراً، هذا لا يمكن درء شره وقطع الطريق عليه إلا باعتماد ترتيبات دستورية خاصة. لعل من أكثر هذه الترتيبات الدستورية جوهرية نظام للتمثيل السياسي وكتلة انتخابية كبيرة. ينطوي التمثيل السياسي على النقل الدائم للحكم إلى «عدد قليل من المواطنين المنتخبين من قبل باقي المواطنين» (رقم: ١٠، ص: ٢١). ينطوي على ممثلين يعملون أمناء للناخبين، يتخذون قراراتهم الخاصة ويصدرون أحكامهم الخاصة بشأن مصالح ناخبيهم وبأفضل سبل خدمتها (انظر بول، ١٩٨٨، ص: ٦١ - ٦٧)(٣). مثل هذا النظام مهم، برأي ماديسون، لأن الآراء العامة يمكن «تصفيتها وتوسيعها» حين «يجري تمريرها بأداة من اختيار المواطنين».

---

(٣) فكرة التمثيل هذه يُشار إليها أحياناً على أنها نظرية «الاستقلال»، لأنها تميل إلى تأكيد أن أفضل أشكال تمثيل المواطنين هو حين يكون الممثلون قادرين على التصرف بقدر ملحوظ من الاستقلالية عمن يمثلونهم. إنها متناقضة مع التمثيل القائم على «التفويض» التي تحظى، عموماً، بتأييد المدرسة الماركسية، حيث يكون واجب الممثلين محصوراً بتقديم وجهات نظر ومصالح دوائرهم المباشرة بأمانة (انظر بتكن، ١٩٦٧، فصل: ٧).

twitter @baghdad_library

والحكم التمثيلي يتغلب على مبالغات «الديمقراطية الخالصة» لأن الانتخابات نفسها تفرض أيضاَح القضايا العامة، والقلة المنتخبة، القادرة على التصدي للعملية السياسية، تكون مرشحة لأن تبقى كفوءة وقادرة على «تفهم مصلحة بلدها الحقيقية»، أي مصالح المواطنين. إلا أن الحكم التمثيلي وحده ليس شرطاً كافياً لحماية المواطنين: فهو لا يستطيع وحده منع المنتخبين من التقهقر إلى كتلة (طغمة) استغلالية قوية. عند هذا المنعطف، طرح ماديسون رأياً جديداً، مناقضاً لمجمل روح «الديمقراطيات الخالصة»، عن فضل المدى في الشؤون العامة. إن «جمهورية موسعة»، تغطي مساحة واسعة وتحتضن كتلة سكانية ذات شأن، تشكل شرطاً جوهرياً لنشوء حكم عادل. يجري إيراد عدد من الأسباب. في المقام الأول، لابد من رفع عدد الممثلين إلى مستوى معين «اتقاء لدسائس القلة» (مع عدم التحول إلى كثرة تخاطر بالوقوع في «فوضى الحشد»، كما أضاف ماديسون بسرعة) (رقم: ١٠، ص: ٢١). وما هو أهم أن نسبة «الشخصيات المناسبة» إذا بقيت ثابتة في كل من الجمهوريتين الصغيرة والكبيرة، فإن الأخيرة ستتوفر على عدد أكبر بما لا يقاس ممن يستطيع الناخبون أن يختاروا. يضاف إلى ذلك أن الممثلين في أي ولاية كبيرة سيجري اختيارهم من قبل هيئة ناخبة موسعة، أكثر قدرة على اكتشاف «المرشحين غير الجديرين». وفي ولاية كبيرة ذات اقتصاد قائم على متابعة الحاجات الخاصة، ثمة، بالضرورة، تنوع اجتماعي هائل، ومجال أضيق، بالتالي، لتشكل أكثرية مستبدة بين أي من كتلتي الناخبين والمنتَخَبين. فالتنوع [93] الاجتماعي يساعد على إيجاد تفتت اجتماعي يحول دون المراكمة المفرطة

للسلطة[٤]. ومع أن الممثلين قد يصبحون تدريجياً أبعد وأكثر موضوعية في أي ولاية كبيرة، فإن دستوراً اتحادياً. لاحم لجماعات متداخلة. يستطيع التعويض عن الأمر: «تحال المصالح الكبرى والجماعية على المجلس التشريعي القومي، في حين تحال المصالح المحلية والخاصة إلى مجلس الولاية» (رقم: ١٠، ص: ٢٢). إذا جرى، أخيراً، فصل السلطات القانونية المعنية للهيئات التنفيذية، التشريعية والقضائية على المستويين القومي والمحلي كليهما، فإن الحرية تنعم بأفضل أشكال الحماية.

كان اهتمام ماديسون بالسياسة القائمة على التكتلات وحله لمشكلة الجمع بين المصلحة الخاصة والصالح العام مستلهمين جزئياً من التصور الماكيافيلي للنزعة الجمهورية، المؤكد لضرورة صياغة نوع من الالتزام بالمجال العام على الصعيدين السياسي والمؤسساتي (انظر ص: ٥٠ - ٥٥؛ بيلامي، ١٩٩٦). في هذا الإطار، قام بتفسير دور الممثلين وولاية اتحادية قوية ليس سلبياً فقط بوصفها أدوات معتمدة في ضوء العزوف عن الديمقراطية المباشرة، بل وإيجابياً بوصفها وسائل مؤسساتية لتأسيس صيغة سياسية متوفرة على أفضل فرص خلق تأمل جدي وصنع قرارات فعالة في الحياة العامة. غير أن هذا الكلام عن الجمهورية الموسعة ينبغي عدم خلطه مع تفسيرات كلاسيكية أبكر للحياة المدنية والمجال العام. فالتركيز النظري لم يعد منصباً على الموقع الصحيح للمواطن الفعال في حياة المجتمع السياسي؛ إنه منصب، بدلاً من ذلك، على رعاية الأفراد المشروع

---

(٤) كان لهذا الخطاب تأثير عميق في المدرسة «التعددية» بعد الحرب العالمية الثانية (انظر فصل: ٦).

twitter @baghdad_library

لمصالحهم، وعلى الحكم بوصفه إحدى سوائل خدمة هذه المصالح، في المقام الأول. وعلى الرغم من أن ماديسون حاول الاهتداء إلى طرق ممهدة تفضي إلى التوفيق بين المصالح الخاصة و«الجمهور العام»، فإن موقفه يشير بالترابط الصريح بين جملة الهواجس الحمائية الجمهورية منها والليبرالية (انظر وود، ١٩٦٩؛ بوكوك، ١٩٧٥، ص: ٥٥٢ - ٥٤٥). وهكذا، فقد تصور الولاية التمثيلية الاتحادية على أنها الآلية الأساسية لحشد مصالح الأفراد وحماية حقوقهم. وفي مثل هذه الولاية تتوفر، حسب قناعته، إمكانية إدامة أمن الشخص وملكيته، مع إمكانية جعل السياسة متناسبة مع متطلبات الدول القومية الحديثة الكبيرة ذوات الأنماط المعقدة من العلاقات التجارية، العملية والدولية. فيما يلي تلخيص لآرائه بكلمات أحد المعلقين:

لا شيء... سوى حكم قومي ذي سيادة بمدى قاري حقاً يستطيع ضمان إدارة شعبية عادلة. إن تنيناً جمهورياً يبقى ضرورياً لصون الحياة، الحرية والملكية من طغيان الأكثريات المحلية [94]. والجمهورية الموسعة ليست مجرد وسيلة تكييف الإدارة الشعبية بما يتفق مع وقائع سياسية جديدة، بل هي في الأساس أداة مطلوبة لتصويب جملة من العيوب الأصلية العميقة في سياسة النظام الشعبي الصغير. (كراوس، ١٩٨٣، ص: ٦٦).

كان انشغال ماديسون بهاجس التكتلات ورغبته في حماية الأفراد من الجماعات القوية مشروعاً غامضاً من نواح معينة. فمن ناحية، كان الأمر يطرح أسئلة مهمة حول مبادئ الحكم الشعبي، إجراءاته ومؤسساته، وحول ضرورة الدفاع عنها ضد التحركات الغريزية، غير الحصيفة، مهما كان مصدرها. ومنتقدو الديمقراطية دأبوا على إثارة

هذه القضايا مرة بعد أخرى: كيف تبقى الأنظمة «الشعبية» مستقرة؟ كيف يتم إخضاع الممثلين للمحاسبة؟ كيف يفهم المواطنون «قواعد اللعبة السياسية»؟ كيف تكون جميع أساليب متابعتهم لها اعتبارات مشروعة؟ ومن جهة ثانية، إذا تمت متابعة هذه المسائل على حساب جميع المسائل الأخرى، فإن من شأنها بالفعل أن تقترن برغبة محافظة غير مسوَّغة في الاهتداء إلى طريقة توفر، قبل كل شيء، حماية «الملكية» (الأقلية) من «المعدَمين» (البقية). بقي ماديسون، مثل غيره من سائر منتقدي الديمقراطية وجُل منظّري الديمقراطية الحمائية، مصراً على نوع من الحق الطبيعي في الملكية الخاصة. وأساس هذا الحق يبقى ملغزاً وهذا اللغز بالتحديد (كما سنرى) هو الذي حاول ماركس وانجلز تفكيكه. كان ماديسون مؤيداً للحكم الشعبي طوال بقائه بعيداً عن خطر تمكين الأكثرية من توجيه أدوات تخطيط الدولة ضد امتيازات الأقلية. وعلى الرغم من الجدّة والأهمية اللافتتين في مجل آرائه، فإن ماديسون كان، دون أدنى شك، ديمقراطياً متردداً أو بالإكراه. وقد تقاسم هذه الصفة مع كل من جيرمي بنتام وجيمس مل اللذين يمكن، لأغراضي هنا، مناقشتهما معاً.

المحاسبة والأسواق

كان بنتام ومل شديدي التأثر بتقدم العلوم الطبيعية ومناهجها وصارمي العلمانية في توجهاتهما. وقد رأيا مفاهيم مثل الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي أوهاماً فلسفية مضلِّلة أخفقت في تفسير الأساس الفعلي لمصالح المواطنين، التزاماتهم بالدولة وواجبهم تجاهها. وقد قالا بإمكانية الكشف عن هذا الأساس عبر التقاط العناصر الأولية وغير القابلة للاختزال لسلوك الإنسان الفعلي. ومفتاح فهمهما للبشر يكمن

twitter @baghdad_library

في أطروحة أن الإنسان لا يتحرك إلا إشباعاً للرغبة ودرءاً للألم. إن رأيهم، بإيجاز، هو التالي: يبقى المحرك الطاغي لبني البشر متمثلاً بإشباع رغباتهم، برفع درجة إشباعهم أو نفعهم إلى الحدود القصوى وتقليص معاناتهم إلى الحدود الدنيا؛ المجتمع مؤلف من أفراد يسعون إلى أكبر قدر ممكن من المنافع؛ [95] مصالح الأفراد دائمة التضارب فيما بينها لأن «قانوناً حاكماً عظيماً للطبيعة الإنسانية» موجود، كما رأى هوبز، لإخضاع «أشخاص البشر وأملاكهم لأهوائنا» (انظر بنتام، شذرة عن الحكم). ونظراً لأن الحاكمين سيتصرفون طبيعياً مثل المحكومين، فلابد للحكم، إذا أردنا تجنب سوء استعماله المنهجي، من أن يكون مسؤولاً على نحو مباشر أمام هيئة انتخابية تتكرر دعوتها لإقرار ما إذا كانت أهدافها قد تحققت.

بهذه الآراء، حصلت نظرية الديمقراطية الحمائية على أوضح تفسيراتها (انظر ماكفرسون، ١٩٧٧، فصل: ٢؛ انظر أيضاً هاريسون، ١٩٩٣، فصل: ٦). بالنسبة إلى بنتام ومل، كانت الديمقراطية الليبرالية مقرونة بأداة سياسية من شأنها أن تضمن إخضاع الحاكمين لمحاسبة المحكومين. فقط عبر الحكم الديمقراطي ثمة وسيلة مقنعة لاجتراح قرارات سياسية متناسبة مع المصلحة العامة، أي مصالح كتلة الأفراد. كتب بنتام يقول: «ليس الغرض والأثر المميزين... لأي ديمقراطية.. سوى وقاية أعضائها من ظلم ونهب أولئك الموظفين الذين يستخدمونهم للدفاع عنها» (بنتام، شرعة دستورية، الكتاب: ١، ص: ٤٧). إن الحكم الديمقراطي مطالب بحماية المواطنين من الاستخدام الاستبدادي للسلطة السياسية بصرف النظر عما إذا كانت بيد أحد الملوك، الطبقة الأرستقراطية أو أي جماعة أخرى. فإغراء

إساءة استخدام السلطة في المجال العام. الفساد. عام وشامل مثل قوة الجاذبية. فقط عبر التصويت، الاقتراع السري، التنافس بين ممثلين سياسيين محتملين، فصل للسلطات، وحرية الصحافة، الكلام والتجمع العام يمكن لـ «مصلحة الجماعة عموماً» أن تدوم (انظر بنتام، شذرة عن الحكم، وجيمس. مل، مقال عن الحكم).

نجح بنتام، مل، والنفعيون عموماً (أي جميع الذين دافعوا عن مبدأ المنفعة) في تقديم التسويغ الأوضح للدولة الديمقراطية الليبرالية التي توفر الشروط الضرورية اللازمة لتمكين الأفراد من متابعة مصالحهم دون التعرض لخطر التدخل السياسي المتعسف، من المشاركة الحرة في التعاملات الاقتصادية، من تبادل العمالة والسلع في السوق ومن حيازة الموارد ملكاً خاصاً. هذه الآراء كانت في صلب «الليبرالية الإنجليزية» في القرن التاسع عشر: كان من شأن الدولة أن تضطلع بدور الحَكَم فيما يبادر الأفراد في المجتمع المدني، وفقاً لقواعد المنافسة الاقتصادية والتبادل الحر، إلى متابعة مصالحهم الخاصة. وكان من شأن الانتخابات الدورية، إلغاء سلطات الملك، فصل السلطات داخل الدولة، إضافة إلى السوق الحرة، أن تفضي إلى الحدود القصوى من المنافع لجميع المواطنين. كان الانتخاب الحر والسوق الحرة شرطين لازمين. فإحدى الفرضيات الأساسية أكدت أن حُسْنَ تحقيق مصلحة الجماعة في العديد من مناحي الحياة مشروط بقدرة الأفراد على التفاعل في مبادلات تنافسية سعياً وراء منافعهم مع حدود دنيا من تدخل الدولة.

[96] من اللافت، على أي حال، أن هذا الرأي كان له وجه آخر. مقرونة بالدعوة إلى دولة «الحد الأدنى»، التي كان لابد من تقييد

twitter @baghdad_library

مدى نفوذها بصراحة، ثمة كان، في الحقيقة، التزام قوي بأنماط معينة من التدخل، مثل كبح سلوك العصاة، أفراداً، جماعات أو طبقات (انظر ج. مل، «السجون ونظامها»). أولئك الذين تحدوا أمن الملكية أو مجتمع السوق كانوا يهددون مسيرة تحقيق المصلحة العامة أو الخير العام. وباسم هذه المصلحة راح النفعيون يدعون إلى اعتماد نظام جديد للسلطة الإدارية على صعيد «إدارة الأشخاص» (انظر فوكو، ١٩٧٧، جزء: ٣؛ إغناتيف، ١٩٧٨، فصل: ٦). كانت أنظمة السجون إحدى علامات هذا العصر. يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية مبدأ «دعه يعمل» لتأمين أفضل الحصائل الممكنة كان يسوّغ تدخل الدولة لإعادة تنظيم العلاقات والمؤسسات الاجتماعية. فتفعيل القانون وفرضه، واجتراح خطط ومؤسسات، كانت مشروعة بمقدار ما كانت جميعاً داعمة لمبدأ النفعية؛ أي بمقدار ما كانت تساهم مباشرة، عبر حسابات دقيقة، في تحقيق القدر الأكبر من السعادة لأكبر عدد من الناس. وهو المعيار الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه علمياً، حسب زعم بنتام ومل، للمصلحة العامة. في هذا الإطار الشامل ينبغي للحكم أن يسعى إلى أربعة أهداف إضافية: المساعدة على توفير المعاش عبر حماية العمال وجعلهم آمنين عبر الاطمئنان إلى أنهم سيجنون ثمار عملهم؛ المساعدة على إنتاج الوفرة عبر ضمان عدم قيام أي عوائق سياسية أمام «الحوافز الطبيعية» لتلبية الحاجات من خلال العمل؛ الوقوف في صف المساواة، لأن التراكمات المفرطة للخيرات المادية لا تتدرج صعوداً في جلب السعادة لأولئك المتوفرين عليها (قانون النفع المتضائل)؛ والحفاظ على الخيرات والثروات الفردية (انظر بنتام، مبادئ القانون المدني). ومن هذه الأهداف الأربعة يبقى الرابع هو الأكثر حسماً بما لا يقاس؛ فبدون

أمن السلع والأملاك لن يكون ثمة أي حافز يدفع الأفراد إلى العمل وإنتاج الثروة: سيبقى العمل ناقص الإنتاجية والتجارة عاجزة عن الازدهار. ونظراً لضرورة الاختيار بين «المساواة» و«الأمن» في التخطيط العام والقانون، فإن على الأولى أن تذعن للثاني (مبادئ القانون المدني، جزء: ١، فصل: ١١). وحسب زعم بنتام، سيكون الامتثال لسعي الدولة إلى توفير الأمن (جنباً إلى جنباً مع أهداف أخرى بمقدار ما هي مناسبة) من مصلحة المواطن الذاتية.

كانت النفعية، وحصيلتها التركيبية الناتجة عن تزاوجها مع مبادئ «دعه يعمل» الاقتصادية لدى آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)، متمتعة بقدر متطرف من التفوق. كانت، أولاً، تمثل تحدياً حاسماً للسلطة السياسية المفرطة في مركزيتها، وخصوصاً لجملة القيود المفروضة على المجتمع المدني التي لم يسبق لها أن تعرضت لأي مساءلة. وتحدي [97] الليبرالية المطرد لسلطة الدولة ظل، على هذا الصعيد، منطوياً على أهمية دائمة. ساهمت الليبرالية، ثانياً، في توليد تصور جديد لطبيعة السياسة ودورها؛ وَفَّرَت نوعاً من الدفاع لتدخل انتقائي مضبوط انتخابياً من جانب الدولة لتعظيم المصلحة العامة. أصبح بنتام، مثلاً، أحد مؤيدي وضع خطة للتعليم المجاني، لحد أدنى للأجور ولتعويضات المرض. كان للتراث النفعي تأثير قوي في صياغة سياسة دولة الرفاه (انظر فصل: ٦). لابد من التأكيد، في الجهة المقابلة، أن لتصور بنتام ومل للمشاركين الشرعيين في السياسة الديمقراطية ومداها نقاطاً مشتركة كثيرة مع الآراء التقييدية النموذجية لدى المدرسة الليبرالية عموماً: فـ «السياسة»، «المجال العام» و«الشؤون العامة» بقيت مرادفة لدنيا الناس، من أصحاب الملكية خصوصاً. فمن هوبز

twitter @baghdad_library

إلى بنتام ومل، ظل الهيكل الأبوي للحياة العامة (والخاصة) مع ارتباطه بتوزيع الملكية يؤخذ بإصرار على أنه من المسلمات. عند النظر في مدى حق الانتخاب، مثلاً، اهتدى بنتام ومل، في أحد الأوقات، إلى أساس يسوّغ استبعاد الكتلة السكانية النسوية مع قطاعات واسعة من الطبقات العاملة، بين آخرين، رغم أن كثيراً من آرائهما بدت مشيرة بوضوح إلى حق الانتخاب العام والشامل. غير أن من الضروري القول إن بنتام ما لبث أن أصبح أكثر ثورية من مل بكثير في قضية حق الانتخاب، ثم أقدم، في مرحلة لاحقة من العمر، على التخلي عن التحفظات السابقة على حق انتخاب الرجال الشامل، مع أنه استبقى بعض التحفظات على المدى المناسب لانخراط المرأة في السياسة.

من المناسب أن يشار إلى أفكار بنتام ومل بوصفها «نموذجاً» مؤسّساً لديمقراطية مجتمع صناعي حديث، (ماكفرسون، ١٩٧٧، ص: ٤٢ - ٤٣). فكلامهما عن الديمقراطية يؤسس لها بوصفها شرطاً منطقياً من شروط حكم أي مجتمع، متحرر من السلطة المطلقة والتقاليد، حيث الأفراد يتمتعون برغبات غير محدودة، يشكلون كتلة مستهلكين ويكرسون كل جهودهم لتعظيم الإشباع الخاص. وهكذا فإن الديمقراطية تغدو وسيلة لخدمة هذه الغايات، لا غاية بذاتها، ربما، لرعاية وتطوير جميع الناس. لذا فإن آراء بنتام ومل، جنباً إلى جنب مع مجمل تراث الديمقراطية الحمائية، لا تمثل في أفضل الأحوال سوى صيغة جزئية أو أحادية الجانب من صيغ نظرية الديمقراطية (انظر بيتمان، ١٩٧٠، فصل: ١).

***

ما معنى سياسة ديمقراطية؟ في حين أن أفق السياسة في الديمقراطية الأثينية وفي تراث النهضة الجمهورية كان يمتد إلى جميع الشؤون المشتركة لجمهورية المدينة، فإن التراث الليبرالي للديمقراطية الحمائية (ملخصة في نموذج: ٣ أ) كان رائداً لنظرة [98] أضيق: فما هو سياسي يتساوى مع عالم الحكومة أو الحكومات ومع نشاطات أفراد، فئات أو جماعات مصالح يضغطون ليفرضوا ادعاءاتهم عليها. تعد السياسة دائرة مميزة ومنفصلة في المجتمع، دائرة معزولة عن الاقتصاد، الثقافة والحياة العائلية. ففي التراث الليبرالي تعني السياسة، قبل كل شيء، الفعاليات والمؤسسات الحكومية. ومن النتائج الصارخة لذلك أن قضايا ذات علاقة، مثلاً، بتنظيم الاقتصاد أو العنف ضد المرأة في الزواج (الاغتصاب)، تعد نموذجياً أموراً لا علاقة لها بالسياسة، أموراً مترتبة على عقود خاصة «حرة» في المجتمع المدني، لا مسائل عامة أو مشكلات تواجه الدولة (انظر بيتمان، ١٩٨٣؛ ١٩٨٨)(٥). إنها لنظرة شديدة الضيق، نظرة لن تلبث أن تتعرض للنبذ لاحقاً. غير أن من المهم، بعد أن تمت الإشارة إليها، أن يجري تأكيد حقيقة أن فكرة الديمقراطية الحمائية كانت ذات تأثيرات بالغة العمق.

قامت فكرة التحرر من السلطة السياسية الطاغية («الحرية السلبية» كما باتت تعرف) بتحديد شكل الهجوم منذ أواخر القرن السابع عشر

(٥) على الرغم من التصور الأوسع للسياسة في الفكر الإغريقي، ليس واضحاً على الإطلاق عما إذا كان اليونانيون أنفسهم قد انشغلوا بهذه المسائل (انظر اس. ام. أوكين، ١٩٩١؛ ساكسونهاوس، ١٩٩١). عن النزعة الجمهورية النهضوية. انظر بتكن (١٩٨٤)؛ فيليبس (١٩٩١).

twitter @baghdad_library

على الأنظمة القديمة للدولة في أوروبا وشكلت التكملة النموذجية لمجتمع السوق النامي؛ فحرية السوق كانت تعني في الممارسة العملية ترك ظروف حيوات الناس تتحدد بفعل المبادرات الخاصة في الإنتاج، التوزيع والتبادل. إلا أن التصور الليبرالي للحرية السلبية مرتبطة بفكرة أخرى، فكرة الاختيار بين بدائل. ثمة عنصر جوهري من عناصر الحرية يخرج من رحم القدرة الفعلية على اتباع خيارات مختلفة ومسارات فعل متباينة («الحرية الإيجابية»). لم تقم المدرسة الليبرالية التي عايناها بتطوير هذه الفكرة منهجياً، على الرغم من أن بعض القضايا ذات العلاقة تابعها ابن جيمس مل، جون ستوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) الذي ستتم مناقشة عمله بعد قليل. ومهما يكن فإن فكرة المساواة السياسية الليبرالية بوصفها شرطاً ضرورياً للحرية . القدرة المتكافئة رسمياً لدى المواطنين على حماية مصالحهم الخاصة . تتضمن نوعاً مضمراً من المثل الأعلى التسووي مع عواقب باعثة على الاضطراب بالنسبة إلى النظام الليبرالي (انظر مانسبرج، ١٩٨٣، ص: ١٧ - ١٨). إذا كان توفير الحماية المتكافئة لمصالح الأفراد واجباً لأن الأفراد وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحددوا ما يريدونه، ولأن لمصالحهم، بالتالي، أوزاناً متكافئة، فإن سؤالين اثنين يبرزان: ألا ينبغي أن يتوفر جميع الأفراد الراشدين (دون النظر إلى الجنس، اللون، العقيدة والثروة) على أسلوب ذي وزن مكافئ لحماية مصالحهم، أي على صوت وحق مواطنة مساوي بعبارة أعم؟ ألا يجب على المرء أن يعاين ما إذا كانت المصالح الفردية قابلة للحماية على نحو متكافئ بآليات الديمقراطية الليبرالية السياسية، أي ما إذا كانت الأخيرة توفر توزيعاً متكافئاً للسلطة السياسية؟

خلاصة: نموذج ٣أ
الديمقراطية الحمائية

مبادئ التسويغ

المواطنون بحاجة إلى الحماية من الحكام، كما من بعضهم البعض، لضمان اتباع الحاكمين خططاً متوافقة مع مصالح المواطنين ككل

سمات أساسية

- تكمن السيادة آخر المطاف في الشعب، غير أنها مضفاة على ممثلين يستطيعون شرعاً ممارسة وظائف الدولة
- تشكل الانتخابات الدورية المنتظمة، الاقتراع السري، التنافس بين الكتل، القادة المحتملين والأحزاب وحكم الأكثرية قواعد تأسيسية لترسيخ مبدأ محاسبة الحاكمين
- ينبغي لسلطات الدولة أن تكون موضوعية، أي مقيدة بالقوانين، موزعة بين الأجهزة التنفيذية، التشريعية والقضائية
- مركزية النزعة الدستورية لضمان التحرر من المعاملة المتعسفة والمساواة أمام القانون على شكل حقوق أو حريات سياسية أو مدنية، الحقوق المرتبطة بحرية الكلام، التعبير، الاجتماع، الانتخاب والاعتقاد قبل كل شيء
- فصل الدولة عن المجتمع المدني، بمعنى أن مجال فعل الدولة يكون عموماً محصوراً على نحو محكم بإيجاد الإطار الذي يتيح للمواطنين فرصة متابعة حيواتهم الخاصة بعيداً عن أخطار العنف، السلوك الاجتماعي غير المقبول والتدخل السياسي غير المرغوب فيه

twitter @baghdad_library

ملاحظة: يقدم النموذج، مثل نماذج أخرى كثيرة في الكتاب، خلاصة عامة لإحدى المدارس؛ ليس الهدف، ولا يمكن أن يكون، تقديم صورة دقيقة للمواقف الخاصة والتباينات المهمة الكثيرة بين المنظرين السياسيين الذين تمت معاينتهم.

[100] أول هذه الاعتبارات كان في قلب النضال من أجل توسيع دائرة حق الانتخاب أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين. كثرة من حجج الديمقراطيين الليبراليين كانت قابلة للتوجيه ضد الأمر الواقع لكشف النقاب عن مدى بقاء المبادئ الديمقراطية غير مطبقة في الممارسة العملية. أما الاعتبار الثاني فما لبث أن أصبح ركناً محورياً لدى الماركسية، الحركة النسوية ومدارس ثورية أخرى. مع أن كل خطوة نحو المساواة السياسية الشكلية خطوة متقدمة، فإن «الحرية الفعلية» تعاني من فيض من أشكال اللامساواة المتجذرة في تربة العلاقات الاجتماعية لكل من الإنتاج الخاص وعملية إعادة الإنتاج. والقضايا التي يطرحها مثل هذا الوضع تتطلب معاينة متأنية، غير أنها ليست مواجهة على نحوٍ مباشر في نموذج ٣ أ. قد لا يكون هذا

مفاجئاً نظراً لانشغال النموذج، آخر المطاف، بإضفاء الشرعية على سياسة المصلحة الذاتية واقتصادها.

الحرية وتطور الديمقراطية

إذا كان بنتام وجيمس مل ديمقراطيين رغماً عنهما ولكنهما مستعدان لتطوير حجج مُعينة تسويغاً لمؤسسات ديمقراطية، فإن جون ستوارت مل كان مؤيداً صريحاً للديمقراطية، شديد الاهتمام بمدى الحرية الفردية في سائر ميادين النشاط الإنساني. صحيح أن الحكم الديمقراطي الليبرالي أو التمثيلي كان ذا أهمية بالنسبة إليه، ليس فقط لأنه أقام حدود متابعة تلبية الحاجات الفردية، بل لأنه كان وجهاً مهماً من وجوه التطور الحر للفردية. كانت المشاركة في الحياة السياسية ـ التصويت، الانخراط في الإدارة المحلية والخدمة القضائية ـ حيوية، برأيه، من أجل خلق اهتمام مباشر بالحكم، وصولاً إلى إيجاد قاعدة لكتلة مواطنين مطّلعة ودائبة على التطور، كتلة مؤلفة من الذكور والإناث، كما لـ «كيان سياسي تنموي» مفعم بالحركية. مثل روسو ووولستونكرافت قبله، تصور مل السياسة الديمقراطية آلية ممتازة للتنمية الذاتية الأخلاقية (انظر ماكفرسون، ١٩٧٧، فصل: ٣؛ دن، ١٩٧٩، ص: ٥١ - ٥٣). بقي التوسيع «الأعلى والمتناغم» للقدرات الفردية هاجساً محورياً[٦] غير أن هذا الهاجس لم يقده إلى ريادة أي صيغة من صيغ الحكم الديمقراطي المباشر أو الديمقراطية اللاتمثيلية؛

(٦) كان مل يشبّه التصويت الدوري بعملية قيام «محلفين» بإصدار «حكم»؛ بأنه حصيلة مدروسة لعملية تأمل نشطة حول وقائع الشؤون العامة، لا مجرد تعبير عن مصلحة شخصية.

twitter @baghdad_library

لقد ظل شديد الارتياب متطرف الشك، كما سنرى، إزاء جميع مثل هذه التصورات.

إلى حد كبير، نجح جون ستوارت مل في رسم مسار الفكر الليبرالي الديمقراطي الحديث. عاكفاً على الكتابة في فترة مثقلة بفيض من النقاشات الحادة حول إصلاح الحكم البريطاني، [101] حاول مل أن يدافع عن تصور للحياة السياسية مطبوع بالحرية الفردية المعززة، بحكم أكثر خضوعاً للمحاسبة وبإدارة حكومية كفؤة غير معطلة بالممارسات الفاسدة والضوابط مفرطة التعقيد. والأخطار المهددة لهذه التطلعات كانت صادرة، برأيه، عن أمكنة كثيرة، منها «المؤسسة» الدائبة على مقاومة التغيير، مطالب طبقات وفئات اجتماعية متشكلة حديثاً شاعرة بخطر إجبار وتيرة التغيير على تجاوز مستوى تدريبها واستعدادها العام، والجهاز الحكومي نفسه الذي كان، في سياق الضغوط الكثيرة الناشئة عن دولة صناعية متنامية، في مواجهة خطر توسيع دوره الإداري إلى ما بعد الحدود المرغوبة. من شأن إماطة اللثام عن رأي مل حول هذه القضايا أن يلقي كثيراً من الضوء على العديد من المسائل التي باتت محورية بالنسبة إلى الفكر الديمقراطي المعاصر.

تتجلى مقاربة مل المميزة لحرية الفرد بقدر كبير من الوضوح في دراسته الشهيرة والنافذة: بحث في الحرية (١٨٥٩). يهدف هذا النص إلى صوغ وصيانة المبدأ الذي سيؤسس لـ «طبيعة وحدود السلطة التي يمكن ممارستها المشروعة من قبل المجتمع على الفرد»، وهي قضية نادراً ما استكشفها دعاة الأشكال المباشرة للديمقراطية (بحث في الحرية، ص: ٥٩؛ وص: ٦١ - ٦٢، ١٥١ - ١٥٤ من هذا الكتاب). أقر مل بأن بعض الضبط والتدخل في حيوات الأفراد

ضروري ولكنه حاول إيجاد عقبة للتدخل المتعسف والأناني. حدد النقطة الحاسمة على النحو التالي:

يتمثل الهدف... بتأكيد مبدأ بسيط جداً، بوصفه مؤهلاً للتحكم المطلق بتعاملات المجتمع مع الفرد على أصعدة الإلزام والرقابة، سواء أكانت الوسيلة المستخدمة قوة مادية على شكل عقوبات قانونية أم قسراً معنوياً بقوة الرأي العام. إن المبدأ هو أن الغاية الوحيدة المبرِّرة للبشرية، فردياً وجماعياً، التدخل في حرية تحرك أي من أفرادها هي الكمال الذاتي. فالغرض الوحيد الذي من أجله يمكن استخدام القوة شرعياً ضد أي عضو من أعضاء الأسرة المتمدنة، رغم إرادته، هو الحيلولة دون أذى الآخرين. (بحث في الحرية، ص: ٦٨).

من غير الممكن تسويغ التدخل الاجتماعي أو السياسي في الحرية الفردية إلا حين يكون تصرف ما (أو إخفاق في التصرف)، مقصوداً كان أم بلا قصد، «ذا علاقة بآخرين» ومنطوياً على «الأذى» بالنسبة إلى هؤلاء الآخرين. ينبغي للغاية الوحيدة للتدخل في الحرية أن تتمثل بالكمال الذاتي. أما في النشاطات القائمة على مجرد «اعتبار الذات»، أي الاهتمام بالفرد، فإن « حق الاستقلال المطلق»؛ لأن «الفرد صاحب سيادة على نفسه، على جسده وعقله» (بحث في الحرية، ص: ٦٩).

[102] يبقى مبدأ مل بعيداً كل البعد، في الحقيقة، عن أن يكون «بالغ البساطة»: فمعانيه ومضاعفاته تظل بعيدة عن الوضوح. ما المعنى الدقيق لعبارة «إيذاء الآخرين» مثلاً؟ هل يحدث التعليم غير المناسب أذى؟ هل يؤدي وجود أشكال اللامساواة الهائلة في الثروة إلى الأذى؟ هل يتمخض نشر الأدبيات الحسية عن التسبب بأي أذى؟ غير أن علينا أن نلاحظ، واضعين مثل هذه الأسئلة جانباً للحظة، أن المبدأ ساهم،

twitter @baghdad_library

بين يديه، في توليد نوع من الدفاع عن العديد من الحريات الأساسية ذات العلاقة بالحكم الليبرالي الديمقراطي. وهذه الحريات هي: حرية التفكير، الشعور، النقاش والنشر (تحرير «العمق الداخلي للوجدان»)، أولاً؛ حرية الأذواق والمشاغل («تشكيل خطة حياتنا بما يتوافق مع شخصيتنا») ثانياً؛ وحرية الاجتماع أو الاختلاط شرط عدم إيذاء الآخرين بالطبع، ثالثاً (بحث في الحرية، ص: ٧١ - ٧٢). لعل الحرية الوحيدة الجديرة باسمها هي تلك التي تخص متابعة مصلحتنا الخاصة بطريقتنا الخاصة شرط ألا نحاول حرمان الآخرين من حرياتهم أو عرقلة جهودهم الرامية إلى امتلاكها، (بحث في الحرية، ص: ٧٢). بالنسبة إلى مل، وفر مبدأ الحرية حداً فاصلاً بين الشعب وسلطة الحكم؛ وعبر تحديده في عناقيد من الحريات المتمايزة استطاع أن يرسم إطار «المنطقة المناسبة» لحرية الإنسان وصولاً إلى مجالات الفعل الضرورية اللازمة للمواطنين كي يتمكنوا من التحكم بحيواتهم الخاصة. وكما قال فإن المواطنين يستطيعون بفضل هذه الحرية ومن خلالها تطوير وتحديد مدى واتجاه كيانهم السياسي الخاص. وقد زعم، أيضاً، أن الممارسة الراهنة لكل من الحكام والمواطنين مناقضة عموماً لعقيدته، وأن انتهاكات متنامية لحرية المواطنين يمكن توقعها مع توسع الدولة لمواكبة ضغوط العصر الحديث، ما لم تتم إقامة «حاجز قوي من الإيمان الأخلاقي» ضد مثل هذه العادات الشنيعة (بحث في الحرية، فصل: ٥).

مخاطر السلطة الاستبدادية والدولة المتضخمة

تغدو فرادة موقف مل شديدة الوضوح إذا وضعناها، كما فعل هو، على خلفية ما عده الطابع غير المقبول لـ «سلطة الاستبداد»، التي كانت، وراء أقنعة مختلفة، لا تزال تحظى بمناصرة بعض الشخصيات

المتنفذة في عصره، أولاً، وخطر الانتهاكات المتزايدة والمتعاظمة باطراد لحرية المواطنين إذا ما بالغت الدولة في سرعة تطورها سعياً إلى التحكم بجملة المشكلات القومية والدولية المعقدة، ثانياً. [103] ثمة كانت وفرة من الأدلة الموحية، كما زعم مل، بأن «الدولة المورَّمة» كانت احتمالاً واقعياً(٧).

في «ملاحظات على الحكم التمثيلي» (١٨٦١) انتقد مل الدولة الاستبدادية (التي أطلق عليها اسم «الملكية المطلقة»)، والاستخدام الاستبدادي للسلطة السياسية على نحو أعم، لأسباب عدم الكفاءة وغياب الحياد على المدى الطويل أولاً، ومن منطلق أنه غير مرغوب، لا أكثر ولا أقل، ثانياً. معارضاً أولئك الذين أيدوا هذا الشكل أو ذاك من أشكال السلطة الاستبدادية، جادل مل قائلاً إن من شأن ذلك ألا يفضي إلى أداء «فاضل وحصيف» لمهام الحكم ما لم تتوفر جملة الشروط التالية غير العادية وغير القابلة للتحقيق: أن يكون الملك أو المستبد المطلق ليس «طيباً» وحسب، بل و«كلي الاطلاع»؛ أن تكون المعلومات التفصيلية متوفرة في جميع الأوقات عن سلوك وعمل كل من فروع الحكم في سائر أقاليم البلاد؛ وأن تكون القدرة على نوع من «الاختيار الحصيف» لدى جميع العاملين الضروريين في الإدارة العامة، متوفرة (مل، «ملاحظات»، ص: ٢٠٢ - ٢٠٣) يقول مل إن «الملكات والطاقات» المفترضة للحفاظ على مثل هذا الترتيب ليست في متناول البشر الفانين العاديين مما يُبْقي سائر صيغ السلطة المطلقة غير قابلة

(٧) من اللافت ملاحظة أن حجج مل ضد الاستبداد تتوازن مع حجج معاصرة ضد إمكانية التخطيط المركزي، في حين أن حججه ضد الدولة الكبيرة غير الكفؤة تتقاطع مع جوانب كثيرة من حوارات اليوم حول الموضوع نفسه.

twitter @baghdad_library

للتطبيق على المدى الطويل. ولكن حتى لو تمكّنا، جدلاً، من الاهتداء إلى أناس هم فوق البشر جديرين بتولي السلطة المطلقة، فهل نكون مستعدين للتسليم بما ينبغي علينا أن نسلم به: «إنسان واحد ذو نشاط ذهني فوق إنساني يتولى إدارة مجمل شؤون أناس كسإلى سلبيين ذهنياً؟» (ملاحظات، ص: ٢٠٣). يأتي جواب مل سلبياً دون لبس؛ فأي نظام سياسي يحرم أفراده من «أي صوت محتمل في مصيرهم الخاص» يقوّض أساس الكرامة الإنسانية، يهدد العدالة الاجتماعية وينكر أفضل الظروف على الناس من حيث التنعم بـ «أكبر قدر من النتائج الإيجابية المترتبة على فعالياتهم». (٨)

من المؤكد أن من شأن كرامة الإنسان أن تتهدد بالسلطة المطلقة لأن من الصعب على المرء أن يكتشف حاجاته ومطالبه، أن يتوصل إلى أحكام مدروسة ومجربة وأن يطور امتيازاً ذهنياً، **[104]** على مختلف الأصعدة الفكرية، العملية والأخلاقية. المعنوية، في غياب فرصة المشاركة في عملية تنظيم الشؤون التي تهمه. لعل الانخراط الفعال في تحدي شروط الوجود هو الآلية الأساسية لرعاية عقل الإنسان وتطوره الأخلاقي. من شأن العدالة الاجتماعية أن تتعرض للانتهاك لأن الناس أفضل من أي «ممثلين» غير منتجين في مجال الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. ولعل أفضل وقاية من إغفال حقوق أي فرد هي قدرته

---

(٨) توسع مل في نقد الكثير من فرضيات عقائد بنتام النفعية، التي قدمها له مباشرة أبوه وبنتام بالذات (الذي عمل أميناً للسر لديه، لبعض الوقت)، غير أنه أكد مبدأ المنفعة العام بوصفه المعيار الأساسي لتحديد الغايات العادلة، أو الحق والصحيح. غير أن دفاعه عن هذا المبدأ لم يؤد، على الإطلاق، إلى جعله يطبقه دون لبس (انظر ريان، ١٩٧٤، فصل: ٤؛ هاريسون، ١٩٩٣، ص: ١٠٥ - ١١٢).

(ها) على المشاركة المنتظمة في صياغتها والتعبير عنها. أخيراً، حين يكون الناس منخرطين في حل المشكلات التي تؤثر فيهم أو في الجماعة كلها، ثمة طاقات، معزِّزة لاحتمالات اجتراح حلول إبداعية واستراتيجيات ناجحة، يتم إطلاقها. وباختصار، تؤدي المشاركة في الحياة الاجتماعية والعامة إلى اختزال السلبية وتعزيز الازدهار العام «نسبة إلى مقدار تنوع الطاقات الشخصية المستنفرة من أجل دفع عجلة هذا الازدهار» (ملاحظات، ص: ٢٠٧ - ٢٠٨، ٢٧٧ - ٢٧٩).

أما النتيجة التي يستخلصها مل من هذه الأطروحات فهي أن أي حكم تمثيلي، يكون أفقه وسلطته محدودين بمبدأ الحرية، ومبدأ «دعه يعمل»، المبدأ الذي يجب أن يحكم العلاقات الاقتصادية عموماً، هو حكم متوفر على الشروط الأساسية اللازمة لنشوء «المجتمعات الحرة» وحصول «الازدهار المبهر». (ملاحظات، ص: ٢٠١)[٩] قبل إيراد المزيد من التعليقات على رواية مل لقصة «أكثر أشكال الكيانات السياسية نموذجية» و«أكثر صيغ الاقتصادات نموذجية»، من المفيد التركيز على ما عده تهديداً حديثاً رئيسياً لهما: «طغيان الأكثرية» وتنامي السلطة الحكومية.

من الحكم الشعبي إلى التهديد البيروقراطي

لقد سبق للأسئلة التي يطرحها احتمال بروز أكثرية طاغية أن أُثيرت في عدد من السياقات المختلفة: بوصفها قضايا ذات علاقة

---

(٩) لن أهتم بالعديد من التعارضات الواضحة في خطاب مل. لقد كان، مثلاً، مستعداً تماماً لتسويغ الحكم الاستبدادي لأقاليم «تابعة». للإطلاع على تعليق لافت حديث انظر ريان (١٩٨٣) وللاطلاع على دراسة شاملة انظر دنكان (١٩٧١).

twitter @baghdad_library

مباشرة بمنتقدي الديمقراطية الكلاسيكية والنزعة الجمهورية، وعلى أنها مشكلة قاربها مباشرة رافعو راية الديمقراطية الحمائية (ماديسون). غير أن المنظر والمؤرخ الفرنسي الكسي دو توكفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) هو الأقوى تأثيراً في مِلْ حول هذه المسألة. ففي دراسته الرئيسية «عن الديمقراطية في أمريكا» كان توكفيل قد جادل أن التمكين التدريجي للكتلة السكانية الراشدة [105] من ممارسة حق الانتخاب، وتوسيع دائرة الديمقراطية عموماً، تمخضا عن سيرورة تسووية في الأوضاع الاجتماعية العريضة لسائر الأفراد. فباسم الشعب (الديموس)، كان يتم بالضرورة توجيه الحكم ضد امتيازات الدرجات والمراتب القديمة؛ ضد جميع الصيغ لتقليدية للموقع والتراتب. وهذه التطورات شكلت، برأي توكفيل، تهديداً جذرياً لإمكانية الحرية السياسية والاستقلال الشخصي. ومن الظواهر الكثيرة التي توقف عندها كانت ظاهرة الحضور المتزايد للحكم في الحياة اليومية بوصفه أداة ضبط متطفلة. وفي زحمة «الثورة الديمقراطية»، كانت الدولة قد أصبحت بؤرة كل الصراعات: ساحة خوض جُل مناحي المعارك السياسية. من منطلق أنها أداة «رحيمة» أساساً، كانت الدولة قد أصبحت تُعد ضامنة الرخاء العام والتغيير التقدمي. وقد رأى توكفيل أن مثل هذا الافتراض كان خطأً فادحاً، ومن شأنه، إذا لم تتم مجابهته على الصعيدين النظري والعملي، أن يصبح وصفةً للإذعان والاستسلام لـ «إملاءات» الإداري العام(١٠).

هذا الهاجس الأخير كان بين عدد من القضايا التي تناولها مل

(١٠) أوصى دو توكفيل بسلسلة من القوى التعويضية، بما فيها إشاعة اللامركزية في مناحي الحكم، إيجاد روابط وتنظيمات مستقلة قوية في الحياة السياسية، =

بالبحث. من الممكن إيجاز آرائه على النحو التالي:

١- أداة الحكم الحديثة دائبة على التوسع مع كل إضافة وظيفية (النقل، التعليم، الصيرفة، إدارة الاقتصاد).

٢- مع توسع الحكم، تبدي أعداد متزايدة باطراد من الناس «النشيطين والطموحين» ميلاً إلى أن يصبحوا مرتبطين بالحكم و/ أو معتمدين عليه (أو بأحد الأحزاب الساعية للسيطرة عن الجهاز الحكومي و/ أو عليه).

٣- كلما زاد عدد الناس (على نحو مطلق ونسبياً) المعينين والحاصلين على المرتبات من الحكومة، وكلما زاد التحكم المركزي بالوظائف والعاملين، تعاظمت الأخطار المهددة للحرية؛ من شأن العزوف عن لجم هذه التوجهات أن يفضي إلى أن يغدو كل ما يقال عن حرية الصحافة والتأسيس الشعبي للتشريع كلاماً فارغاً لا معنى له في هذا البلد كما في غيره من البلدان التي تدعي أنها حرة». (بحث في الحرية، ص: ١٨٢).

٤- يضاف إلى ذلك، أن تعرض الحرية للتهديد يتزايد مع تزايد كفاءة وعلمية الجهاز الإداري.

= الاجتماعية والاقتصادية تقف بين الفرد والدولة، والعمل على رعاية ثقافة قائمة عل احترام روح الحرية، للمساهمة في إقامة حواجز أمام ممارسة السلطة المركزة المفرطة (انظر كراوس، ١٩٨٣؛ دال، ١٩٨٥، فصل: ١). كانت «رؤية» دو توكفيل «التعددية» الواسعة «للمجتمع» تحظى، عموماً، بتأييد مل، رغم انتقاد الأخير لعدد غير قليل من جوانب مقاربة دو توكفيل (انظر جي. اس. مل، «السيد دو توكفيل عن الديمقراطية في أمريكا»).

twitter @baghdad_library

[106] ثم يقدم مِلْ إيجازاً بليغاً لجملة هذه النقاط قائلاً:

لو كان كل جزء من آلية المجتمع المتطلب لجوقة منظمة، أو باقة آراء كبيرة وشاملة، بأيدي الحكم وكانت مكاتب الحكم مشغولة جميعاً بأذكى الرجال، لأصبحت الثقافة الموسعة كلها والذكاء الممارس في البلاد، باستثناء التأمليات الخالصة، متمركزة في الجهاز البيروقراطي المؤلف من أعداد كبيرة، الجهاز الوحيد الذي من شأن باقي أفراد المجتمع أن يتطلعوا إليه التماساً لكل الأشياء. بمن فيهم الجمهور الحاشد المتطلع إليه انتظاراً للتوجيه واستصداراً للإملاءات حول ما ينبغي القيام به؛ بمن فيهم المؤهل والطامح إلى الارتقاء الشخصي. من شأن الالتحاق بركب هذا الجهاز البيروقراطي وصعود سلّمه بعد الالتحاق أن يصبحا هَدَفَيْ الطموح الوحيدين. (بحث في الحرية، ص: ١٨٢ - ١٨٣).

غير أن خطابه ليس مستكملاً، بأي حال من الأحوال، بهذه النقاط، لأن هناك اعتبارات مهمة أخرى ذات علاقة بالتأثير الخاص لأي جهاز حكومي مفرط النمو في «الحشد أو الجمهور» (الجماهير بلغة العصر الدارجة هذه الأيام - المترجم):

٥- إذا توسعت السلطة الإدارية دون توقف، فإن من شأن المواطنين. وهم مفتقرون إلى الخبرة العملية والمعلومات. أن يصبحوا ضحايا المزيد من التضليل المطرد وعاجزين أكثر عن لجم هذه السلطة ومراقبتها.

٦- ما من مبادرات في أمور التخطيط السياسي، حتى ولو صدرت عن ضغوط عامة، سيتم أخذها مأخذ الجد ما لم تكن متناسبة مع

«مصالح الجهاز البيروقراطي».

٧- من شأن «إذعان» الجميع لبيروقراطية الدولة أن يصبح أكثر كمالاً بل وأن يتسع ليشمل أعضاء الجهاز البيروقراطي أنفسهم، «لأن الحاكمين ليسو أقل عبودية لتنظيمهم وانضباطهم من المحكومين» (بحث في الحرية، ص: ١٨٤). ف «روتين» الحياة التنظيمية يحل محل «السلطة والفعاليات» لدى الأفراد أنفسهم؛ في ظل هذه الشروط يتعرض النشاط الذهني الخلاق والنزوع التقدمي المحتمل لدى الهيئة الحاكمة للخنق.

وبعد ذلك أورد مِلْ النقطة الأخيرة على النحو التالي:

متعاضدة كما هي. مشغلة جهازاً دائباً بالضرورة، مثل سائر الأجهزة، على الدوران وفق قواعد ثابتة إلى حد كبير - تكون هيئة الموظفين الرسميين عرضة للإغراء المتواصل بالغوص في مستنقع «الروتين» الكسول، أو، إذا ما بادرت بين الحين والآخر إلى هجران ذلك الدوران الرتيب الشبيه بدوران جواد المطحنة، باقتحام فجاجة نصف مدروسة عالقة في خيال أحد قادة الفصيل، والضابط الوحيد لجملة هذه النزعات شديدة التحالف وإن بدت متناقضة، الدافع الوحيد [107] الذي يستطيع أن يُبقي قدرة الهيئة نفسها على مستوى معين، هو احتمال الانكشاف أمام النقد المتيقظ لقدرة مكافئة خارج الهيئة. من الضروري، إذن، أن يتم، وعلى نحو مستقل عن الحكم، إيجاد الوسيلة اللازمة لتشكيل مثل هذه القدرة وتجهيزها بجملة الفرص والخبرات الضرورية لإصدار أحكام صحيحة على قضايا

twitter @baghdad_library

عـمـلية عـظـيـمـة. (بـحـث فـي الحـريـة، ص: ١٨٤ - ١٨٥)»[(١١)].

الحكم التمثيلي

ما الذي عدَّه مِلْ، إذن، «الكيان السياسي الأكثر نموذجية»؟ عموماً، جادل مِلْ داعياً إلى ديمقراطية حيوية مؤهلة لقطع الطريق على أخطار دولة متورمة، مبالغة في التدخل. بدا واضعاً الديمقراطية والبيروقراطية على طرفي نقيض: الديمقراطية قادرة على التصدي للبيروقراطية. غير أن جملة من الأسئلة خرجت من رحم هذه الصياغة العامة، أسئلة أوقعت مِلْ في مآزق مثلما تفعل بالنسبة إلى جميع الليبراليين والديمقراطيين الليبراليين. أولاً، ما المقدار المطلوب من الديمقراطية؟ كم من الحياة الاجتماعية والاقتصادية يجب تنظيمه ديمقراطياً؟ ثانياً، كيف يمكن التوفيق بين متطلبات المشاركة في الحياة العامة، التي توجد أساس التحكم الديمقراطي بالحكام، مع متطلبات الإدارة الماهرة لمجتمع جماهيري معقد ومركب؟ هل الديمقراطية متناسبة مع الحكم الاحترافي، الماهر؟ ثالثاً، ما هي الحدود الشرعية لفعل الدولة؟ ما المدى الملائم لفعل الفرد مقارنة بفعل الجماعة؟ من الجدير النظر بإيجاز إلى رد مل على كل من هذه الأسئلة.

بنظر مِلْ، بات الحفاظ على فكرة دولة المدينة (البوليس) اليونانية

(١١) بين النماذج التي يوردها مل عن هيمنة الموظفين على المجتمع، لعل الأبرز هو نموذج «حالة الكآبة (الميلانخوليا) الروسية». فالقيصر نفسه «عاجز أمام الجهاز البيروقراطي» للدولة: صحيح أنه يستطيع «إرسال أي واحد منهم إلى سيبيريا غير أنه لا يستطيع أن يحكم دونهم أو رغم إرادتهم» (بحث في الحرية، ص: ١٨٣).

القديمة في المجتمع الحديث متعذراً. فمفهوم حكم الذات أو الحكم عن طريق الاجتماع المفتوح ليس، برأيه (المتفق مع التراث الليبرالي ككل)، إلا حماقة بالنسبة إلى أي جماعة يتجاوز حجمها بلدة صغيرة واحدة. فيما عدا أعداد ضئيلة، لا يستطيع الناس الانخراط «في أكثر من أجزاء ثانوية جداً من الشؤون العامة». (ملاحظات عن الحكم التمثيلي، ص: ٢١٧ - ٢١٨). إضافة إلى المشكلات الواسعة التي تطرحها الأعداد المجردة، ثمة حدود جغرافية واضحة للزمان والمكان اللذين يستطيع الناس أن يجتمعوا فيهما: هذه الحدود صعبة التجاوز في أي مجتمع صغير؛ غير أنها متعذرة التجاوز في أي مجتمع كبير. أما المشكلات التي يطرحها التنسيق والتنظيم في أي بلد كثيف السكان فهي مشكلات معقدة يتعذر التغلب عليها بالنسبة إلى أي نظام من أنظمة الديمقراطية المباشرة الكلاسيكية (ملاحظات، ص: ١٧٥ - ١٧٦، ١٧٩ - ١٨٠). علاوة على ذلك، حين يكون الحكم حكماً [108] من قبل جميع المواطنين ثمة الخطر الدائم المتمثل باحتمال تعرض الأكثر حكمة والأوفر حصافة ودهاء للبقاء في الظل جراء افتقار الأكثرية إلى المعرفة، المهارة والخبرة. من شأن هذا الخطر أن يتم التصدي له ببطء عبر الممارسة في الشؤون العامة (الانتخاب، الخدمة القضائية، الانخراط الواسع في الحكم المحلي)، ولكن ضمن حدود معينة. لذا فإن «الكيان السياسي الأكثر نموذجية» في الظروف الحديثة إن هو إلا نظام ديمقراطي تمثيلي، يبادر فيه الناس إلى «ممارسة سلطة الرقابة النهائية من خلال مندوبين منتخبين من قبلهم بالذات» (ملاحظات، ص: ٢٢٨).

ينطوي أي نظام تمثيلي، جنباً إلى جنب مع حرية الكلام،

twitter @baghdad_library

الصحافة والاجتماع، على إيجابيات مميزة: يوفر الآلية التي تمكن من مراقبة السلطات المركزية والتحكم بها؛ يُوجد منبراً (برلماناً) يضطلع بدور حراسة الحرية ومركز العقل والحوار؛ ويُصقل، عبر المنافسة الانتخابية، الصفات القيادية ويدعمها بالعقل لفائدة الجميع القصوى (ملاحظات، ص: ١٩٥، ٢٣٩ - ٢٤٠). كان مل يقول بعدم وجود أي بديل مرغوب فيه للديمقراطية التمثيلية، على الرغم من بقائه متنبهاً إلى بعض تكاليفها. وقد كتب يقول إن الديمقراطية التمثيلية والصحافة هما اليوم «الموازي الفعلي» وإن لم يكن موازياً ملائماً من جميع النواحي لكل من البنيكس (Pnyx) والمنتدى(ص: ١٧٦ وما بعدها). من المحزن ولكن من المحتوم أن المشاركة في الحياة السياسية محصورة بمجتمع واسع النطاق، مركب، كثيف السكان. غير أن مل كان آخر المطاف استثنائياً من حيث ضآلة ثقته بحكم الناخبين والمنتَخبين. فمع تأكيده لجوهرية حق الانتخاب العام والشامل، أبدى حرصاً شديداً على صعيد التوصية باعتماد نظام مركب قائم على انتخاب تعددي يحرم الجماهير، الطبقات العاملة، «الديمقراطية»، من امتلاك فرصة إخضاع النظام السياسي لما أطلق عليه اسم «الجهل» ببساطة (ص: ٣٢٤). وبما أن الأفراد مؤهلون لأنواع مختلفة من الأشياء ونجحت قلة منهم فقط في تطوير قدراتهم الكاملة، أليس من المناسب أن يتمتع بعض المواطنين بنفوذ أكبر من بعضهم الآخر على الحكم؟ من المؤسف أن تكون حصافة بعض آراء مل قد دفعته إلى التفكير على هذا النحو وتأييد نظام انتخاب تعددي؛ لابد لجميع الراشدين من التمتع بحق الانتخاب ولكن الأكثر حكمة والأوفر موهبة متوفرون على عدد أكبر من الأصوات مقارنة بالجهلة والأقل موهبة كما قال:

من المهم أن يكون، بالضرورة، لكل من المحكومين صوت في الحكم... فالشخص المستبعد من جميع أشكال المشاركة في العملية السياسية ليس مواطناً... ولكن هل يتعين أن يتمتع كل فرد بصوت مكافئ؟ هذه أطروحة مختلفة كلياً؛ من الواضح... حسب ما أرى... أنها على خطأ... ليس ثمة أي فرد لا يكون، في أي أمر يخصه بالذات، مستعداً لوضع إدارة شؤونه بيد شخص متوفر على قدر أكبر من المعرفة والذكاء، بدلاً من آخر متوفر على قدر أقل منهما. وليس ثمة من لن يرغب، إذا اضطر إلى إيداع مصلحته لدى الاثنين، في منح الصوت الأقوى للأكثر تعليماً [109] والأوفر ثقافة بين الاثنين («أفكار حول الإصلاح البرلماني»، ص: ١٧ - ١٨، ٢٠ - ٢٢).

اتخذ مل الوضع الوظيفي دليلاً تقريبياً لتخصيص الأصوات وعدّل تصوره للديمقراطية تبعاً لذلك: أولئك المتوفرون على القدر الأكبر من المعرفة والمهارة (من كانوا في المناصب الأفضل مكافأة والأوفر امتيازات) يجب ألا يُهزموا انتخابياً أمام من هم أقل معرفة ومهارة، أي أمام الطبقات العاملة(١٢) ولكن الهروب من «الطبقات المتنفذة» وبالتالي، من الحكم الأناني للطبقات المالكة. من الجهل

(١٢) في «ملاحظات حول الحكم التمثيلي» ما يشي بأن مل كان يرى التصويت الجماعي تدبيراً تعليمياً انتقالياً لن يلبث، مع الزمن، (بعد بلوغ الجماهير مستويات أخلاقية وفكرية أعلى) أن يستعاض عنه بنظام صوت واحد لكل ناخب. غير أن الأسباب التي من شأنها أن تقنع أصحاب الأصوات الكثيرة بالتخلي عن هذه الميزة لاحقاً ليست مفسَّرة.

twitter @baghdad_library

السياسي بأخطر تجلياته والتشريع الطبقي بأضيق تعبيراته، كان كامناً ليس فقط في نظام تصويت يحول بالمطلق دون انبثاق مثل هذا الوضع للأمور؛ بل كان كامناً أيضاً في نوع من أنواع ضمان الخبرة في الحكم (ملاحظات، ص: ٣٢٤). وما السبيل إلى تأمين ذلك؟

ثمة، برأي مل، «فرق جذري بين التحكم بعملية الحكم وممارستها بالفعل» (ص: ٢٢٩ - ٢٣٠). فعنصر التحكم والكفاءة يزيدان إذا لم يحاول الناس أن يفعلوا شيئاً. وعملية الحكم تتطلب استخداماً ماهراً (ص: ٣٣٥). كلما زاد الناخبون من تدخلهم في هذه العملية، وكلما زاد النواب والهيئات الممثلة من التدخل في الإدارة اليومية، تنامى خطر تقويض الكفاءة، بعثرة حظوظ المسؤولية عن الفعل واختزال المنافع الإجمالية بالنسبة إلى الجميع. فمنافع الرقابة الشعبية والكفاءة لا يمكن الحصول عليها إلا عبر الاعتراف بأن لها أسساً مختلفة تماماً:

> ليس ثمة أي وسيلة لدمج هذه المنافع إلا عبر فصل الوظائف التي تضمن إحداها عن تلك الضامنة للأخرى؛ عن طريق فصل وظيفة الرقابة والنقد عن الإدارة الفعلية للشؤون، وإحالة الأولى على ممثلي الأكثرية، مع تزويد الثانية، في ظل المسؤولية الصارمة أمام الأمة، بالمعرفة المحصَّلة والذكاء المجرب لقلة خبيرة ومدربة تدريباً خاصاً. (ملاحظات، ص: ٢٤١).

يتعين على البرلمانات أن تعين أفراداً في مناصب تنفيذية؛ يتعين عليها أن توفر المنبر أو المنتدى المركزي لصياغة الحاجات والمطالب ومتابعة النقاش والنقد؛ لابد لها من أن تتصرف بوصفها الخاتم

النهائي على الموافقة أو الإقرار القوميين [109]. غير أن عليها ألا تدير أو ترسم تفاصيل التشريعات؛ فهي غير ذات كفاءة على هذا الصعيد(١٣).

تستطيع الديمقراطية التمثيلية، شرط فهمها على هذا النحو، أن تجمع المحاسبة إلى الحرفية والخبرة. تستطيع أن تجمع إيجابيات الحكم البيروقراطي دون السلبيات (شكل: ٣/ ١) فالأخيرة يجري إطفاؤها بفعل الحيوية التي يتم حقنها في شرايين الحكم بالديمقراطية (ملاحظات، ص: ٢٤٦ - ٢٤٧). كان مل يثمّن كلاً من الديمقراطية والحكم الماهر عالياً ويؤمن إيماناً راسخاً بأن كلاً منهما شرط للآخر:

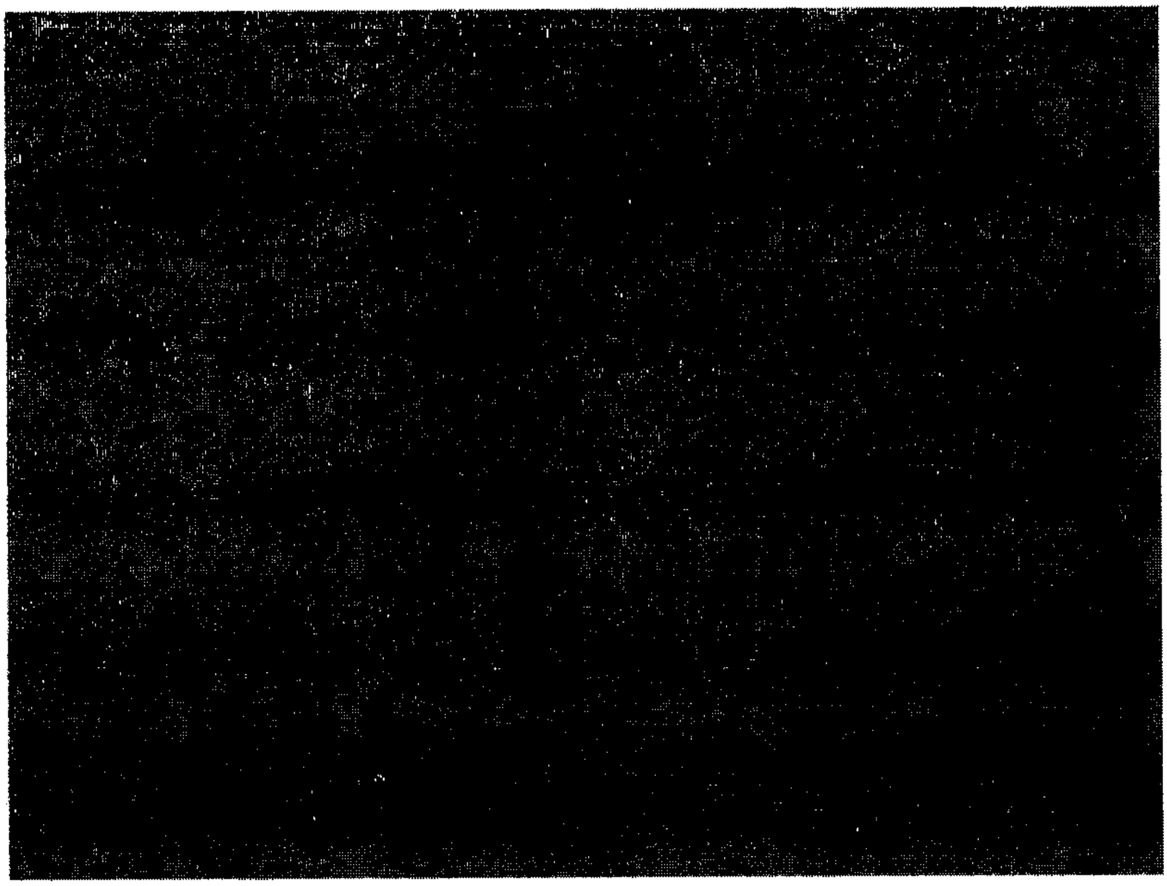

(١٣) في الحقيقة، وصل مل إلى حد التوصية بضرورة إبقاء حق نقض البرلمان محصوراً بالتشريعات المقترحة أو المرسومة من قبل لجنة خبراء غير منتخبة.

twitter @baghdad_library

ليس أي منهما قابلاً للتحقيق وحده. وبلوغ نوع من التوازن بينهما ظل، برأيه، أحد المسائل الأكثر صعوبة، تعقيداً ومركزية «في فن الحكم» (بحث في الحرية، ص: ١٦٨).

ويبقى السؤال: في أي مجالات حياتية يمكن أو يجب أن تتدخل الدولة الديمقراطية؟ ما هي الحدود المناسبة لفعل الدولة؟ حاول مِلْ أن يحدد هاتين المسألتين بوضوح عبر مبدأ الحرية الفردية: الكمال الذاتي. الحؤول دون إلحاق «الأذى» بأي مواطن. هو الهدف الوحيد الذي يسوغ التدخل في حرية الفعل. ينبغي لنشاط الدولة أن يبقى مقيداً من حيث المدى وملجوماً في الممارسة العملية ضماناً للحد الأعلى الممكن من الحرية لكل مواطن. وهذه الأخيرة يمكن تأمينها عبر الديمقراطية التمثيلية مقرونة باقتصاد سياسي قائم على حرية السوق. ففي كتاب بحث في الحرية تحدث مِلْ عن مبدأ «دعه يعمل» بوصفه مستنداً إلى أساس ليس أقل متانة ورسوخاً من أساس مبدأ الحرية. وقد عدَّ جميع القيود المفروضة على التجارة كارثية. قيوداً زائفة. وغير فعالة لعجزها عن إنتاج النتيجة المرجوة، أي تعظيم الخير الاقتصادي: المنفعة الاقتصادية القصوى لمصلحة الجميع (بحث في الحرية، ص: ١٦٤ - ١٦٥). وعلى الرغم من أن هناك [111] التباسات ذات شأن في خطاب مل (حول تدخل الدولة لحماية عمال في أوضاع خطرة، مثلاً)، فإن التركيز في بحث في الحرية هو على أن متابعة التبادل الاقتصادي في السوق والحدود الدنيا من تدخل الدولة هما الاستراتيجيتان الأفضل لحماية حقوق الفرد وتعظيم النتائج الإيجابية بما فيها، وهذا مهم، إمكانية التنمية الذاتية. في مؤلفات أخرى (ولاسيما في مبادئ الاقتصاد السياسي، المنشور أولاً في ١٨٤٨ ولكنه مراجَع مراجعة ذات شأن في

طبعته الثالثة في ١٨٥٢)، نجد دفاع مِلْ عن «دعه يعمل» أكثر تردداً؛ ثمة فيض من الآراء والحجج المطروحة دفاعاً عن تدخل الحكومة لحل «مشكلات التنسيق» ولتوفير مصالح عامة مثل التعليم.

مهما يكن، يتوصل مل إلى رؤية تقول بالاختزال إلى أدنى حد ممكن لكلٍ من سلطة الإكراه وصلاحية التنظيم لدى الدولة. إنها رؤية يمكن عدُّها تصوراً ليبرالياً ديمقراطياً لـ «توازن متناغم ديناميكي»: نعم ديناميكي (فعال) يوفر فرص التنمية الذاتية للأفراد؛ توازن متناغم، لأن العلاقات التنافسية في السياسة والاقتصاد، القائمة على التبادل المتكافئ، تجعل التحكم بالمجتمع، على ما يبدو، سطحياً في كثير من النواحي. فالصيغ المتعسفة والاستبدادية للسلطة تواجَه بالتحدي لا بوصف الأمر قضية مبدأ فقط، بل على أنه، حسب كلام أحد المعلقين «التنظيم الطبيعي والعادل والوحيد للمجتمع: التنظيم وفقاً للجدارة... كل واحد يشغل المكان الذي يستحقه» (فايدا، ١٩٧٨، ص: ٨٥٦). فـ «اليد الخفية» للسوق تتمخض عن الكفاءة الاقتصادية والتوازن الاقتصادي على المدى الطويل، في حين يتولى مبدأ التمثيل مهمة توفير الأساس السياسي لحماية الحرية.

إخضاع النساء

إذا كان مل يسلّم بمساواة السياسة، قبل كل شيء، مع مجال الحكم والنشاط الحكومي، وضرورة رسم خط فاصل حاسم بين الدولة والمجتمع، فإنه لافت للأنظار على صعيد خروجه على جملة الافتراضات الذكورية السائدة في التراث الليبرالي بِعَدِّ النساء «راشدات ناضجات» متمتعات بحق أن يكنّ أفراداً «أحراراً متساوين». من المهم

twitter @baghdad_library

التوقف عند موقفه من هذه القضايا للحظة؛ فهو يثير، جنباً إلى جنب مع تأملات ماكفرسون، أسئلة حيوية حول شروط إشراك النساء والرجال في أي ديمقراطية. عموماً، دأبت المدرسة الليبرالية على التسليم بأن «العالم الخاص» المبرأ من تدخل الدولة عالم لاسياسي وبأن النساء يجدن أنفسهن، طبيعياً، في هذا العالم [112] لذا، فإن النساء موضوعات في موقع هامشي كلياً نسبة إلى ما هو سياسي وعام. ومع محافظته على تصور صارم لما ينبغي أن يكون وألا يكون مسألة عامة، لم يبادر مل إلى إقحام خارطة القسمة «الجنسية» (رجل. امرأة) في خانة ثنائية السياسي. اللاسياسي (انظر سيلتانين وستانوورث، ١٩٨٤، ص: ١٨٥ - ٢٠٨).

في كتاب «إخضاع النساء» (١٨٦٩) الذي تعرض (إلى وقت قريب) لكثير من الإهمال، وجَّه مِلْ، حاذياً حذو ماكفرسون قبله، انتقاداً مباشراً إلى تصورات عن طبيعة المرأة مستندة حصراً إلى أدوار منزلية، علاقات عاطفية والتزامات بالبيت وحياة العائلة. وإذا جرى تقليدياً تحديد المرأة من منطلق هذه التصورات من قبل الرجال، كما من قبل أنفسهن أيضاً، أحياناً، فإن السبب كامن في أنها بقيت خلال الجزء الأكبر من التاريخ الإنساني محصورة في دائرة حياتها ونشاطها. فإخضاع النساء للرجال. في البيت، في حياة العمل وفي السياسية. إن هو إلا «موروث وحيد عن عالم قديم في الفكر والممارسة (إخضاع... ص: ١٩). ورغم مبادرة كثيرين إلى إعلان تحقيق المساواة في الحقوق، فإن هناك، كما يؤكد مل، «حالة عبودية بدائية» مازالت تتجرجر، حالة لم تتحرر بعد من «وصمة عار جذورها الوحشية» (إخضاع... ص: ٥ - ٦). كانت العلاقة بين الرجال والنساء «مستندة

إلى القوة» وعلى الرغم من أن بعض «سماتها الفظيعة» الأكثر شناعة قد تحسنت مع الزمن فإن «قانون الأقوى» ظل مكرساً في «قانون الأرض» (انظر إخضاع.... ص: ١ - ٢٨). حتى منذ قيام لوك برفض فكرة توفر بعض الرجال على حق فطري وطبيعي في أن يحكموا، ظل الليبراليون يصرون على إعطاء مكانة مرموقة لتحقيق موافقة المحكومين بوصفه الوسيلة الصحيحة لتأمين نوع من التوازن بين القوة والحق. ومع ذلك فإن مفهوم أن الرجال هم الأسياد «الطبيعيون» للنساء تُرك، عموماً، دون مساءلة. وقد توصل مل إلى استنتاج يقول إن وضع النساء استثناء غير مبرر كلياً من مبادئ الحرية الفردية، العدالة المتكافئة والمساواة في الفرص. عالم ينبغي للسلطة والامتياز فيه أن يرتبط مباشرة بالجدارة، لا بالقوة الممأسسة.

من المؤكد أن «إخضاع النساء» كان دعوة إلى منح النساء حق الانتخاب، غير أنه لم يكن مقتصراً على ذلك وحده. ولم يكن أيضاً مجرد توسيع للأطروحات التي أثارها مل في بحث في الحرية وملاحظات حول الحكم التمثيلي، مع أنه كان ذلك أيضاً من نواحٍ كثيرة (مانسفيلد، ١٩٨٠، ص: xix - ix) فموقف مل كان جديداً بين أولئك الديمقراطيين الليبراليين في إصراره على استحالة تحقيق سعادة البشر، حريتهم وديمقراطيتهم مع اطراد اللامساواة بين الجنسين [113]. أنزل إخضاع النساء «ضربات» موجعة «بعملية تحسين أوضاع الإنسان» (إخضاع ...، ص: ١). أفضى الأمر، أولاً، إلى الاستهانة بأهمية النساء في التاريخ والمبالغة في تقدير أهمية الرجال. كانت النتيجة حصيلة مشوهة حول ما يعتقده الرجال والنساء بشأن قابلياتهم: ظلت قدرات الرجال تُورَّم على نحو شبه دائم، في حين بقيت إمكانيات النساء

twitter @baghdad_library

خاضعة للاستخفاف في كل الأمكنة. أضف إلى ذلك أن تقسيم العمل حسب الجنس أدى إلى التطور المنحاز وأحادي الجانب لشخصيتي المرأة والرجل. عانت النساء من «كبت قسري في بعض الاتجاهات»، متحولات، مثلاً، إلى متطرفات في نكران الذات، و«عوامل إثارة غير طبيعية لدى الآخرين»، ساعيات، مثلاً، إلى استحسان (ذكوري) دائم (إخضاع....، ص: ٢١ وما بعدها). أما الرجال فقد أصبحوا، بالمقابل، أنانيين، عدوانيين، عابثين وعبيداً لإراداتهم الخاصة قبل كل شيء. تعرضت قابلية الجنسين لاحترام الجدارة والحكمة للتآكل. كثيراً، وكثيراً جداً، ما يرى الرجال أنفسهم فوق النقد وتذعن النسا إلى حكمهم على حساب مصلحة الحكم والمجتمع عموماً.

تَصَوَّرْ ما يعنيه لأي صبي أن يبلغ سن الرجولة مؤمناً بأنه، دون أي جدارة أو إنجاز يخصه، مع احتمال كونه الأكثر طيشاً وخواء أو الأشد جهلاً وغباء بين بني البشر، لا لشيء إلا لأنه وُلد ذكراً، متفوق على كل وأي فرد من مجمل نصف البشرية: بمن في ذلك، ربما، بعض أولئك الذين يعايش هو نفسه تفوقهن الفعلي عليه يوماً بيوم أو ساعة بساعة؛ ومع ذلك يبقى، حتى حين يكون مدمناً على الامتثال لتوجيهات إحدى النساء، مؤمناً، إذا كان أحمق، بأنها ليست، ولا يكمن أن تكون، مساوية له على أصعدة القابلية والحصافة؛ وإذا لم يكن أحمق، يفعل ما هو أسوأ. يرى أنها متفوقة عليه، أفضل منه، ويؤمن بأنه، بصرف النظر عن تفوقها، صاحب حق في إصدار الأوامر وهي ملزمة بأن تطيع. فما النتيجة التي يجب أن تترتب... على مثل

هذا الدرس؟ (إخضاع....، ص: ٨٠).

تمخضت ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين عن حرمان المجتمع من بحر من المواهب. لو توفرت النساء على «حرية توظيف مواهبهن» مع «المكافآت والتشجيعات ذاتها» مثل الرجال، لتضاعفت «كتلة المواهب والملكات الذهنية المتوفرة لخدمة مصلحة البشرية العليا» (إخضاع... ص: ٨٣).

إن الظلم الذي جرى تأبيده ضد النساء أدى إلى نضوب الحالة الإنسانية:

> ما من قيد يُفرض على حرية تصرف أي من بني البشر (باستثناء تحميله مسؤولية أي ضرر ناجم عن مثل هذا التصرف فعلياً) إلا ويجفف، كلياً، منبع سعادة الإنسان الرئيسي، ويُبْقي الجنس البشري أفقر، إلى درجة يتعذر تقديرها، في سائر الأشياء التي تجعل الحياة ثمينة بالنسبة إلى الإنسان الفرد. (إخضاع....، ص: ١٠١)

بالنسبة إلى مل، [114] لا شيء سوى «المساواة التامة» بين الرجال والنساء في جميع الترتيبات الحقوقية، السياسية والاجتماعية، يستطيع إيجاد الظروف المناسبة لحرية الإنسان وطريقة حياة ديمقراطية. وفي توجيهه لعدد كبير من المبادئ الليبرالية الأساسية ضد البنية الأبوية للدولة والمجتمع، كان مل يجادل قائلاً إن تحرير البشرية أمر لا يمكن تصوره دون تحرير المرأة.

مع أن وولستونكرافت كانت قد توصلت إلى هذا الاستنتاج قبل مل، كما فعلت دون شك أعداد لا تحصى من النساء قبل ذلك، فقد

twitter @baghdad_library

كان استنتاجاً مثيراً أن يتولى ريادته شخص في موقع مل[١٤] لعل هجوم «إخضاع النساء» العنيف، الذي لا يعرف معنى المساومة، على الهيمنة الذكورية هو السبب المحوري لغموضه النسبي لدى مقارنته بكتابه (المقبول أكاديمياً) «بحث في الحرية» مثلاً (بيتمان، ١٩٨٣، ص: ٢٠٨). غير أن الهجوم، على جذريته المؤكدة، لم يكن خالياً من الالتباسات. لابد من التركيز على اثنين. أولاً، يستند الخطاب كله، ولو بشيء من القلق، إلى تصور مل الضيق لما هو سياسي. فمبدأ الحرية يمكن اعتماده لتسويغ طائفة واسعة من مبادرات الدولة الهادفة، مثلاً، إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والرعاية الطبية بما يفضي إلى تحسين حماية النساء من «الأذى» الناجم عن اللامساواة وتمكينهن من امتلاك فرص متابعة مصالحهن. إلا أن مل لا يبدو ميالاً إلى تفسير المبدأ بهذه الطريقة. فالخطط الجديدة التي دأب على الدفاع عنها كانت، على أهميتها القصوى، محدودة؛ شملت حق النساء في الانتخاب، إصلاح قوانين الزواج بما يعزز استقلال النساء في العائلة، واقتراحات تدعو إلى المساهمة في إيجاد فرص تعليمية متكافئة (انظر مانسفيلد، ١٩٨٠، ص: xxiii - xxii). والحدود التي فرضها مل على فعل الدولة المشروع ينبغي تفسيرها جزئياً بإيمانه بأن من شأن النساء، بعد حصولهن على حق التصويت، أن يكُنَّ في موقع متفوق يمكنهنَّ من مضاعفة تحديد شروط حريتهن بالذات. ومن شأن الموقع أن يكون

---

(١٤) ثمة باحثون جادلوا بأن موقف مل مدين بأشياء كثيرة لهارييت تيلور، وهي صديقته لسنوات عديدة وزوجته من عام ١٨٥١ إلى موتها في ١٨٥٨)، (انظر إيزنشتاين، ١٩٨٠)، في حين زعم آخرون أنه مدين بالشيء الكثير لكتاب نداء نصف البشر تأليف وليم ثومبسون، المنشور في ١٨٢٥ (انظر بيتمان، ١٩٨٣، ص: ٢١١).

متفوقاً لأن «تحرير» النساء، إذا ما تُرك للأجهزة السياسية القائمة، من شأنه أن يتعرض للتشويه جراء المصالح الأبوية التقليدية: لابد من تمتع النساء بحقوق متساوية ليستطعن استكشاف قدراتهن وحاجاتهن. بالمقابل، ربما لم يفكر مل من خلال استراتيجيات أكثر تدخلية لأن من شأنها أن تنتهك حرية الأفراد في تقرير الأفضل بالنسبة إليهم. فالأفراد يجب أن يكونوا متحررين من العوائق السياسية والاجتماعية في اختيار أسلوب ترتيب حيواتهم. شرط ألا تتسبب خياراتهم، بطبيعة الحال، في إلحاق «الأذى» بآخرين **[115]**. غير أن هذا الشرط يؤدي جذرياً إلى إضعاف المندرجات السياسية لتحليل مل، إذ يترك الأقوياء (الرجال) في موقع قوي يمكّنهم من مقاومة التغيير باسم التحرر وحرية الفعل.

ثانياً، لا يقدم مل أي تحليل تفصيلي لتقسيم العمل المنزلي. وبدون تقاسم الواجبات المنزلية تتعرض قدرة النساء على المتابعة الفعالة لمسارات عملية من اختيارهن لقدر كبير من الإضعاف. يقوم مل بإماطة اللثام عن نظرته النهائية إلى دور النساء بافتراض أن من شأن أكثريتهن أن يُقدمن حقاً، حتى في جال وجود «وضع عادل للأمور» على اختيار الزواج، تربية الأطفال وإدارة المنازل حصراً. بوصفها «أولى الدعوات التي يجدن أنفسهن في مواجهتها» (انظر إخضاع... ص: ٤٧ - ٤٨؛ اس. إم. أوكين، ١٩٧٩؛ بيتمان، ١٩٨٣). وبدون متابعة خطابات عن الالتزامات التي يتعين على الرجال أن يقبلوا بها باحترام على صعيد رعاية الأطفال والأسر، وبشأن فقدان الامتيازات غير المبررة التي ينبغي أن يتكيفوا معها (قضايا ستتم العودة إليها لاحقاً)، فإن شروط حرية الإنسان والمشاركة الديمقراطية لا يمكن تحليلها

twitter @baghdad_library

بشكل صحيح. غير أن من الصعب، رغم إخفاق مل في هذا المجال (وهو إخفاق يتقاسمه إلى حدود معينة مع وولستونكرافت، التي قادها احترامها للأمومة، أحياناً، إلى تبني وجهة نظر غير نقدية إلى حد كبير عن واجبات الآباء)، المبالغة في تقويم أهمية مساهمة في إخضاع النساء ونتائجها المقلقة بالنسبة إلى المدرسة الديمقراطية الليبرالية ككل. بل وبالنسبة إلى الفكر السياسي على نحوٍ أعم.

تصورات متنافسة لـ «غايات الحكم»

برأي مل، تقوم الحرية والديمقراطية بتوفير إمكانية «تميز الإنسان». فحرية الفكر، المناقشة والفعل شروط ضرورية لتطوير استقلال العقل والمحاكمة المستقلة؛ إنها حيوية لتشكيل عقل الإنسان أو عقلانيته. وبدورها فإن رعاية العقل تحفز الحرية وتديمها. يبقى الحكم التمثيلي عنصراً أساسياً من عناصر حماية وتعزيز كل من الحرية والعقل. فأي نظام قائم على الديمقراطية التمثيلية يجعل الحكم مسؤولاً أمام المواطنين ويوجد مواطنين أكثر حكمة قادرين على متابعة المصلحة العامة. هو، إذن، وسيلة لتطوير الهوية الذاتية، الفردية والتمايز الاجتماعي. مجتمع تعددي.، من ناحية، وغاية بحد ذاته، نظام ديمقراطي جوهري، من ناحية ثانية. يضاف إلى ذلك أن من شأن إزالة جميع عوائق انخراط المرأة في السياسية ألا تُبقي إلا القليل من «الموانع على طريق تحسين البشرية». ونموذج: ٣ ب يلخص موقف مل بخطوطه العريضة.

[116] خلاصة: نموذج: ٣ ب
الديمقراطية التنموية

مبادئ التسويغ

يبقى الانخراط في الحياة السياسية أمراً ضرورياً ليس لحماية مصالح الأفراد وحسب، بل ولإيجاد كتلة مواطنين مطلعة، ملتزمة ومتطورة أو نامية. والمشاركة السياسية جوهرية بالنسبة إلى التوسيع «الأعلى والمتناغم» للقدرات الفردية

سمات أساسية

- سيادة شعبية مع حق انتخاب عام (جنباً إلى جنب مع نظام «نسبي» لتخفيض الأصوات)
- حكم تمثيلي (قيادة منتخبة، انتخابات دورية منتظمة، اقتراع سري، إلخ)
- ضوابط دستورية لضمان فرض حدود على، وتقسيمات في، سلطة الدولة وتأمين ترسيخ الحقوق الفردية، ولاسيما تلك المتعلقة بحرية الفكر، الشعور، الذوق، النقاش، النشر، الدمج ومتابعة «خطط حياتية» منتقاة فردياً
- رسم حدود واضحة بين المجلس البرلماني والجهاز البيروقراطي العام، أي فصل وظائف المنتخبين عن مهمات الإداريين المتخصصين (الخبراء)
- إشراك المواطنين في مختلف فروع الحكم عبر الانتخاب، الانخراط الواسع في الحكم المحلي، الحوارات العامة والخدمة العصائية

twitter @baghdad_library

شروط عامة

- مجتمع مدني مستقل مع حد أدنى من تدخل الدولة
- اقتصاد سوق قائم على المنافسة
- تملك وتحكم خاصان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج جنباً إلى جنب مع تجارب أشكال ملكية «جماعية» أو تعاونية
- تحرير سياسي للمرأة، ولكن مع احتفاظ، عموماً، بتقسيم تقليدي للعمل المنزلي
- منظومة دول قومية ذات علاقات متطورة بين الدول

ملاحظة: من المهم أن نتذكر أن مل يبني على، ويطور عدداً من مناحي التراث الليبرالي، مما يجعل العديد من سمات وشروط الديمقراطية التنموية شبيهة بنظائرها في نموذج: ٣ أ (انظر ص: ١٧٧).

[117] قبيل إنهاء ملاحظات حول الحكم التمثيلي، أوجز مل «غايات الحكم» على النحو التالي: أمن الشخص والملكية والعدالة المتكافئة بين الأفراد هي حاجات المجتمع الأولى وغايات الحكم الرئيسية: وإذا كان ترك هذه الأمور لأي مسؤولية دون الأسمى والأعلى ممكناً، فليس ثمة أي شيء، سوى الحرب والمعاهدات، يتطلب حكماً عاماً على الإطلاق، (ص: ٣٥٥). عند هذا المنعطف يرى المرء نفسه بحاجة إلى الاستفهام عما إذا كان مل يحاول «التوفيق بين أضداد لا يمكن التوفيق بينها» (جمع الحمل والذئب في حظيرة واحدة ـ المترجم) (ماركس، رأس المال، جزء: ١، ص: ١٢٦). فعمل مل يستوجب المحاولة الرامية إلى إذابة أمن الشخص والملكية، العدالة المتكافئة، ودولة ذات قوة كافية لمنع الحروب أو خوضها والحفاظ على المعاهدات، في بوتقة واحدة، في طبخة متجانسة. يبقى

عمل مل، في الحقيقة، عرضة لتفسيرات مختلفة ذات علاقة ليس فقط بقضايا التأكيد بل بزخم الليبرالية السياسية والديمقراطية الليبرالية بالذات. ثمة، أقله، ثلاثة تفسيرات جديرة بالتأكيد.

أولاً، حاول مل نسج حجج مؤيدة للديمقراطية مع أخرى داعية إلى «حماية» العالم السياسي الحديث من «الديمقراطية». ففي حين أنه كان شديد الانتقاد لأشكال اللامساواة الكبيرة في الدخل، الثروة والسلطة (كان يقر، خصوصاً في كتاباته المتأخرة، بأنها كانت تعيق التطور الكامل لأكثرية الناس ولاسيما الطبقات الكادحة)، بقي بعيداً عن الالتزام بالمساواة السياسية والاجتماعية. من الممكن، في الحقيقة، النظر إلى وجهات نظر مل على أنها صيغة من صيغ «النخبوية التعليمية»، لأنها تحاول بوضوح تسويغ موقع مميز لأصحاب المعرفة، المهارة والحكمة: لطبعة حديثة من الملوك ـ الفلاسفة، باختصار. فالدور السياسي القيادي في المجتمع مخصص لطبقة من المثقفين الذين يشكلون، في نظام مل لتخصيص الأصوات، قوة انتخابية ذات شأن. وهو يصل إلى هذا الرأي عبر تأكيده لأهمية التعليم بوصفه قوة أساسية على صعيد الحرية والتحرير. إنه موقف كلي الالتزام بالتنمية الأخلاقية والمعنوية لجميع الأفراد ولكنه يسوغ، في الوقت نفسه، قدراً ذا شأن من اللامساواة لتمكين أساتذة التثقيف من احتلال موقع يتيح لهم فرص تعليم الجهلاء. وهكذا فإن مل يقدم بعض أهم الحجج نيابة عن الدولة الديمقراطية الليبرالية، جنباً إلى جنب مع حجج من شأنها، في الممارسة العملية، شل عملية تحقيقها.

ثانياً، تقوم خطابات مل المتعلقة بالاقتصاد السياسي القائم على حرية السوق والحد الأدنى من تدخل الدولة على استباق خطابات

twitter @baghdad_library

«ليبرالية ـ جديدة» (نيوليبرالية) لاحقة (انظر نموذج: ٧/ ديمقراطية قانونية، في فصل: ٧ في الجزء الثاني من الكتاب). وتبعاً لهذا الموقف، يتعين على النظام القانوني أن يعظِّم حرية المواطنين. يؤمن أملاكهم مع دوران دواليب الاقتصاد قبل كل شيء ـ ليكونوا قادرين على متابعة غاياتهم المختارة دون عوائق. [118] فالحماية الفعالة للحرية الفردية تمكّن «الأنسب» (الأكثر قابلية) من الازدهار وتؤمن مستوى من الحرية الاقتصادية المفيدة للجميع على المدى الطويل.

ثالثاً، في حين أن مل بقي خلال الجزء الأكبر من حياته راسخ الاعتقاد بأن على الدولة الليبرالية أن تكون محايدة بين أهداف وأساليب حياة أفراد متنافسين (وجوب ترك الأفراد متمتعين بأكبر قدر ممكن من الحرية)، فإن من الممكن توظيف بعض أفكاره لتسويغ وجهة نظر «إصلاحية» أو «تدخلية» في السياسية (انظر فصل: ٦). فدولة مل الديمقراطية الليبرالية مكلفة بدور فعال في عملية تأمين حقوق الأفراد عبر تعزيز قوانين مصممة لحماية جماعات معينة مثل الأقليات العرقية ولدعم موقع النساء. يضاف إلى ذلك أننا نتوفر، إذا ما أخذنا مبدأ الحرية عند مل مأخذ الجد، أي، بادرنا إلى استكشاف جملة الحالات التي يكون فيها التدخل سياسياً لمنع «الأذى» عن الآخرين مبرراً، أقله، على خطاب يدعو إلى تصور «ديمقراطي اجتماعي» كامل الأوصاف للسياسة. من شأن الصحة والأمن المهنيين، الحفاظ على الصحة العامة والحماية من الفرد (جميع المجالات ذات العلاقة بدولة الرفاه العائدة إلى أوائل القرن العشرين، في الحقيقة) شملها بوصفها جزءاً من دائرة عمل الدولة الشرعية الساعية إلى الحيلولة دون حصول

الأذى. ففي مبادئ الاقتصاد السياسي (الطبعة الثالثة)، تبنى مل خطأ للمحاكمة وجادل قائلاً ليس بوجوب اعتماد استثناءات كثيرة من مبدأ «دعه يعمل» لدى المذاهب الاقتصادية وحسب بل وبأن على جميع العمال أيضاً أن يعيشوا التأثيرات التعليمية أو التثقيفية لملكية وسائل الإنتاج والتحكم بها. وفي حين أنه كان بالتأكيد مؤمناً بأن مبدأ الملكية الخاصة الفردية سيكون، وينبغي له أن يكون الصيغة المهيمنة للملكية حتى المستقبل المنظور، أيد تجارب عملية قائمة على اعتماد أنماط مختلفة من الملكية مساهمة منه في الاهتداء إلى أفضل الصيغ بالنسبة إلى «تحسين أحوال البشرية» (انظر مبادئ الاقتصاد السياسي ومقالات مل عن الاشتراكية، منشورة أساساً في عام ١٨٧٩، في جي. إل. وليمز، ١٩٧٦، ص: ٣٣٥ - ٣٥٨). من الممكن قراءة وجهات النظر هذه، مجتمعة، بوصفها أحد أبكر البيانات المعلنة لفكرة دولة الرفاه الديمقراطية القائمة على التدخل والاقتصاد المختلطة (غرين، ١٩٨٨)[١٥].

ملاحظة تلخيصية

من العصور القديمة الكلاسيكية إلى القرن السابع عشر، ظلت الديمقراطية مقترنة، إلى حد كبير بجمع المواطنين في جمعيات أو أمكنة اجتماعات عامة. ومع حلول أواخر القرن الثامن عشر كان التفكير بها، بوصفها حق المواطنين [119] في المشاركة بتقرير مصير الإرادة الجماعية عن طريق ممثلين منتخبين، بادئاً (بوبيو، ١٩٨٩، ص:

---

(١٥) صار مل، أواخر حياته، يعدُّ نفسه، في الحقيقة ديمقراطياً اشتراكياً أكثر منه ديمقراطياً ليبرالياً (انظر سيرته الذاتية).

twitter @baghdad_library

١٤٤). ونظرية الديمقراطية التمثيلية أحدثت انقلاباً جذرياً في منطلقات الفكر الديمقراطية المرجعية: الحدود العملية التي تفرضها أي كتلة مواطنين كبيرة على الديمقراطية، الأمر الذي كان بؤرة الكثير من الاهتمام النقدي (المعادي للديمقراطية)، أُزيلت عملياً. بات من الممكن الآن التهليل للديمقراطية التمثيلية بوصفها حكماً مسؤولاً وقابلاً للمحاسبة من ناحية وعملياً قابلاً للحياة من ناحية ثانية، حكماً مرشحاً للاستقرار على مساحات شاسعة وعبر امتدادات زمنية طويلة (انظر دال، ١٩٨٩، ص: ٢٨ - ٣٠). وكما قال أحد كبار مؤيدي «النظام التمثيلي»، فإن نظام حكم قادر على احتضان «جميع المصالح المختلفة وكل المدى الجغرافي والسكاني» يتم خلقه «عبر تطعيم الديمقراطية بالتمثيل» (بين، حقوق الإنسان، في بين، ١٩٨٧، ص: ٢٨١). يمكن أيضاً حتى التبشير بالديمقراطية التمثيلية، كما كتب جيمس مل، بوصفها «الاكتشاف الأعظم للأزمان الحديثة» حيث «الحل لجميع الصعوبات، التأملية منها والعملية» (مقتبس في سابين، ١٩٦٣، ص: ٦٩٥). وتبعاً لذلك فإن نظرية الحكم الشعبي وممارستها خرجتا من دائرة اقترانهما التقليدي بالدول (الولايات) والمدن الصغيرة منفتحتين على احتمال صيرورتهما العقيدة المشرعنة لعالم الدول القومية الناشئ. غير أن الهوية المحددة لمن سيُعد طرفاً شرعياً، أو «مواطناً» أو «فرداً»، وماهية دوره(ها) الدقيق المحتمل في النظام الجديد، بقيتا إما غامضتين أو غير محسومتين في إطار كبرى نظريات الديمقراطية الحمائية والتنموية المدروسة في هذا الفصل.

أما مسألة إقرار حق انتخاب عام وشامل حقاً في بعض البلدان فقد تُركت عموماً لجملة النضالات الموسعة والمقموعة بعنف أكثر

الأحيان لناشطي وحركيي الطبقة العاملة والحركة النسوية في القرنين التاسع عشر والعشرين. غير أن إنجاز هؤلاء كان سيبقى هشاً سريع العطب في أمكنة مثل ألمانيا، إيطاليا واسبانيا، كما جرى، عملياً، إنكاره على جماعات معينة، مثل الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية في الولايات المتحدة قبل حركة الحقوق المدنية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن فكرة وجوب تطبيق حقوق المواطنة على جميع الراشدين بالتساوي ما لبثت، ببطء، عبر هذه النضالات، أن أصبحت راسخة؛ كثرة من حجج الديمقراطيين الليبراليين باتت قابلة للتوجيه ضد مؤسسات قائمة للكشف عن مدى بقاء مبادئ وتطلعات المشاركة السياسية المتساوية والتمثيل المتكافئ دون تحقيق. فالديمقراطية الليبرالية لم تكتسب صيغتها لمعاصرة بامتياز: باقة من القواعد والمؤسسات التي توفر إمكانية المشاركة الأوسع لأكثرية المواطنين في اختيار الممثلين الذين، وحدهم، يستطيعون اتخاذ القرارات السياسية (أي القرارات المؤثرة في الجماعة كلها)، إلا مع حصول جميع الراشدين من الرجال والنساء، فعلياً، على حق المواطنة.

[120] وهذه الباقة تشمل حكماً منتخباً؛ انتخابات حرة نزيهة لكل مواطن فيها صوت مكافئ؛ حق انتخاب محتضن لسائر المواطنين دون النظر إلى فروق العرق، الدين، الطبقة، الجنس وما إليها؛ حرية ضمير، إعلام وتعبير فيما يخص جميع القضايا العامة في إطارها العريض؛ حق جميع الراشدين في معارضة حكومتهم وفي الترشح لشغل المناصب؛ واستقلال ذاتي في تأليف الجمعيات والروابط. حق تشكيل روابط مستقلة بما فيها حركات اجتماعية، جماعات مصالح وأحزاب سياسية (انظر بوبيو، ١٩٨٧، ص: ٦٦؛ دال، ١٩٨٩،

twitter @baghdad_library

ص: ٢٢١، ٢٣٣). إن تعزيز الديمقراطية التمثيلية، المفهومة على هذا النحو، كان ظاهرة تخص القرن العشرين؛ وقد يتعين على المرء حتى أن يقول إنها ظاهرة عائدة إلى أواخر القرن العشرين (انظر فصل: ٨). فالديمقراطية الليبرالية التمثيلية لم تترسخ ترسخاً مضموناً في الغرب ولم يتم تبنيها مبدئياً على أنها نموذج مناسب من نماذج الحكم خارج حدود الغرب، إلا خلال العقود الختامية لهذا القرن (العشرين) (انظر هيلد، ١٩٩٣ د، خصوصاً جزء: ٤).

الفصل الرابع

الديمقراطية المباشرة ونهاية السياسة

[121] ظل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وفريدريك انجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) يهاجمان، بلا هوادة، فكرة الدولة الليبرالية «المحايدة» واقتصاد السوق «الحر». ففي أي عالم رأسمالي صناعي يستحيل، بالمطلق، على الدولة أن تكون محايدة أو على الاقتصاد أن يكون حراً. صحيح أن دولة جون ستوارت مل الديمقراطية الليبرالية قد تدّعي أنها تعمل لخدمة مصلحة المواطنين؛ قد تدافع عن مشروعيتها من خلال الوعد بإدامة «أمن الشخص وملكيته» مع الحرص، في الوقت نفسه، على ترسيخ «العدالة المتكافئة» بين الأفراد. غير أن هذا الوعد يتعذر تحقيقه على صعيد الممارسة العملية، كما جادل ماركس وانجلز مؤكدين. فـ «أمن الشخص»، متناقض مع واقع المجتمع الطبقي حيث تتحدد أكثرية مناحي الحياة الفردية . طبيعة الفرص، العمل، الصحة، مدى العمر . وفقاً لوضعه (ها) في البنية الطبقية. وأي ثقة يمكن أن توضع في وعد ضمان «أمن الشخص. بعد

twitter @baghdad_library

عقد نوع من المقارنة بين وضع العاطل عن العمل أو العامل في مصنع مضطلع بمهمات بليدة غير مجدية روتينياً في ظروف خطرة من جهة، ووضع حفنة أغنياء صغيرة محتكرة للملكية المنتجة ومتحكمة بها تعيش في ظروف مترعة بقدر أكبر أو أقل من آيات البذخ والترف من جهة ثانية؟ وأي معنى يمكن أن يُضفى على وعد الدولة الليبرالية بـ «عدالة متكافئة»، بين الأفراد في ظل وجود فيض من ألوان اللامساواة الصارخة على مختلف الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية؟

أصر ماركس وانجلز ـ اللذان عاشا حياتهما العملية في إنجلترا رغم ولادتهما في ألمانيا ـ على رفض مرجعيات الفكر الليبرالي والليبرالي الديمقراطي رفضاً قاطعاً. ومع أنه سيتم هنا التركيز على مؤلفات ماركس، للوقوف على أسلوب تصور الرجلين للسياسة، الديمقراطية والدولة، فإن من الضروري الإحاطة بتقويمهما الإجمالي لموقع الفرد في المجتمع ـ لدور علاقات الملكية ولطبيعة النظام الرأسمالي. [122] ما من شيء سوى تفكيك تحليلهما للأخيرة ـ طبيعة النظام الرأسمالي ـ يمكّن المرء من تقدير مدى أهمية كلامهما عن مصائر الديمقراطية الليبرالية وتأييدهما الراسخ لنموذج مختلف كلياً.

الطبقات والصراع الطبقي

الكائنات البشرية بوصفهم «أفراداً»؛ الأفراد في حالة تنافس بعضهم مع البعض الآخر؛ حرية الاختيار؛ السياسة بوصفها ساحة حماية المصالح الفردية، الدفاع عن «الحياة، الحرية والملكية»؛ الدولة الديمقراطية بوصفها الآلية الدستورية لمفصلة الإطار الحقوقي اللازم لمتابعة المبادرات الخاصة في المجتمع والهموم العامة في «عملية

الحكم»: هذه، جميعاً، هواجس ثابتة لدى المدرسة الديمقراطية الليبرالية. ومع أن ماركس وانجلز لم ينكرا توفر الناس على ما هو فريد من القدرات، الرغبات والمصلحة في امتلاك حرية الاختيار، فقد تركز هجومهما على فكرة إمكانية جعل نقطة انطلاق تحليل الحياة السياسية وأكثر صيغها التنظيمية تمتعاً بالترحيب متمثلة بالفرد، وعلاقته (ها) بالدولة. فكما قال ماركس، «ليس الإنسان كائناً مجرداً متربعاً خارج العالم. إنه العالم الإنساني، الدولة، المجتمع» (نقد فلسفة الحق عند هيغل، ص: ١٣١، ترجمة معدلة). لا يوجد الأفراد إلا في حالة تفاعل وترابط مع آخرين؛ تتعذر الإحاطة بطبيعتهم إذا لم يُنظر إليهم على أنهم نتاج اجتماعي وتاريخي. ليس الفرد الوحيد، المنعزل، بل، بالأحرى، الكائنات البشرية ذات العلاقات المحددة مع آخرين والتي تتحدد طبيعتهم عبر هذه العلاقات هو الطرف. فأي فرد، أو نشاط اجتماعي، أو مؤسسة (أي جانب من جوانب حياة الإنسان، في الحقيقة) لا يمكن تفسيره تفسيراً صحيحاً إلا من منطلق تفاعله المتطور تاريخياً مع ظواهر اجتماعية أخرى، مع سيرورة ديناميكية ومتغيرة لعناصر مترابطة ترابطاً يتعذر فصله.

لعل مفتاح فهم العلاقات بين الناس هو، بنظر ماركس وانجلز، البنية الطبقية (انظر غدنز وهيلد، ١٩٨٢، ص: ١٢ - ٣٩، للاطلاع على نظرة إجمالية). زعما أن الانقسامات الطبقية ليست موجودة في سائر أشكال المجتمعات: فالطبقات هي من صنع التاريخ ومحكومة بالزوال في المستقبل. فالأنماط البكر للمجتمع «القبلي» كانت بلا طبقات. وذلك يعود إلى أن أنماط المجتمع تلك كانت مفتقرة إلى فائض الإنتاج والملكية الخاصة: كان الإنتاج قائماً على أساس الموارد

twitter @baghdad_library

المشاعية وكانت ثمار النشاط الإنتاجي توزع على الجماعة كلها. والانقسامات الطبقية لا تظهر إلا عند التمخض عن فائض يوفر إمكانية عيش طبقة من غير المنتجين عالة على نشاط آخرين. وأولئك الذين يتوفرون على قابلية التحكم بوسائل الإنتاج يؤلفون طبقة مهيمنة أو حاكمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. لذا، فإن العلاقات الطبقية هي، بنظر ماركس وانجلز، علاقات استغلالية بالضرورة وتنطوي على تمايزات مصلحية بين طبقات حاكمة وأخرى محكومة أو خاضعة. [123] يضاف إلى ذلك أن الانقسامات الطبقية تناقضية أساساً مع تكرر تمخضها عن صراعات طبقية فعالة.

من المثير، والجدير بالتأكيد من البداية، أن ماركس لم يكتب شيئاً ذا شأن عن التقاطعات الممكنة بين الاستغلال الطبقي واستغلال النساء. غير أن انجلز بذل بالفعل محاولة من هذا النوع في أصل العائلة، الملكية الخاصة، والدولة. فقد حاول في هذا الكتاب، من حيث الجوهر، ربط جذور الهيمنة الجنسية بظهور الملكية الخاصة، ولاسيما ملكية وسائل الإنتاج الخاصة، التي عُدت، بدورها، شرط تطور الدولة. برأي انجلز كانت أبكر أشكال المجتمع قائمة على سيادة الأمهات: كانت النساء أقوى من الرجال. غير أن هذه العلاقة بين الجنسين ما لبثت أن انقلبت رأساً على عقب مع تشكّل الملكية الخاصة. ومع أن نظرة انجلز إلى كيفية حصول هذه العملية ليست واضحة إجمالاً، فإنه قرنها مباشرة بظهور الملكية الخاصة والطبقات، بالتالي، لأن الرجال سارعوا إلى التفوق سعياً إلى حماية الإرث أو التركة. وتبعاً لذلك، فإن الاستغلال الجنسي في تحليل انجلز يُفسَّر على أنه أحد إفرازات الاستغلال الطبقي.

تقوم العائلة الفردية الحديثة على الاستعباد المنزلي الصريح والمقنع للنساء... في الأكثرية الساحقة من الحالات، يتعين على الرجل، اليوم، أن يكون الكاسب، محصِّل خبز العائلة... مما يمنحه موقعاً مهيمناً دونما حاجة إلى امتيازات حقوقية خاصة. إنه البرجوازي في العائلة؛ أما المرأة فتمثل البروليتاريا. (انجلز، أصل العائلة، ص: ٥١٠).

لم يحجم انجلز عن استخلاص معاني هذا الموقف: مع تجاوز النظام الرأسمالي، ووضع حد للانقسامات الطبقية، بالتالي، سيختفي الاستغلال الجنسي هو الآخر. فتطور النظام الرأسمالي يؤدي، باعتقاده، إلى تمهيد الطريق للإجهاز على الاستغلال الجنسي لأن الشكل الرئيسي للحرمان الذي تعاني منه النساء في المجتمع الرأسمالي. الإقصاء من المشاركة المتكافئة في قوة العمالة. يتم التغلب عليه، إلى حد معين عبر زيادة إشراك النساء في العمل المأجور. وفي أي مجتمع مستقبلي، ستشكل الندية في المشاركة بالإنتاج أساس المساواة في ميادين أخرى[١]. [124] وقد تبنى ماركس وانجلز موقفاً مشابهاً فيما

(١) على الرغم من أن هناك بعض التباين في الآراء حول المسألة، فإن أكثر المعلقين متفقون على أن ليس هناك إلا القليل مما يمكن الدفاع عنه اليوم في رواية انجلز. فالمصادر التي اعتمد عليها انجلز في الاهتداء إلى البراهين المؤكدة لوجود مرحلة سيادة أمهات في المجتمع تعرضت لقدر جوهري من الدحض. والأنثروبولوجيا المعاصرة أخفقت على ما يبدو في الإتيان ولو بنموذج واحد مؤكد لمجتمع كانت فيه النساء مهيمنات كلياً على الرجال، على الرغم من وجود تباينات وتنوعات ذات شأن في علاقات السلطة بين الجنسين في مجتمعات مختلفة. كذلك يبدو الربط الذي أقامه انجلز بين الملكية الخاصة والهيمنة الذكورية خائباً؛ ليس ثمة أي علاقة مباشرة من هذا النوع، على ما يبدو (انظر هارتمان، ١٩٧٦؛ كوارد، ١٩٨٣؛ اتش. مور، ١٩٨٧).

twitter @baghdad_library

يخص أشكال اللامساواة العنصرية. فالطبقات والصراع الطبقي يشكلان، بنظرهما، الآلية الرئيسية «المحرك» الرئيسي للتطور التاريخي.

التاريخ بوصفه تطوراً، وتطور الرأسمالية

من الضروري، لفهم التطور التاريخي فهماً سليماً، تحليل كيفية «قيام الناس بصنع التاريخ» ولكن ليس دائماً «في ظل ظروف من اختيارهم الخاص»، لأن الأخيرة «موروثة أو منقولة من الماضي» (ماركس، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، ص: ١٥) فالتقاط «أساس التاريخ كله، يعني، كما قال ماركس التقاط أساليب لجم أفعال البشر الخلاقة وتمكينها بفعل الموارد التي يستطيع الناس التحكم بها، بفعل جملة التقنيات الإنتاجية المتاحة لهم وبفعل شكل المجتمع الموجود نتيجة جهود الأجيال السابقة. وما إغفال هذه المجموعة من السيرورات إلا إغفالاً لأسس الوجود الإنساني بالذات. أما تفسير الأمر عبر عقد المقارنات فليس إلا إقراراً بشروط أشكال أخرى من الاجتماع الإنساني، كما بإمكانيات السياسة في كل حقبة.

مفهومان عامان. «التشكيلة الاجتماعية» و«نمط الإنتاج». يساعدان على حل لغز العملية التاريخية (مع أن ماركس وانجلز لم يستعملا المفهوم الثاني إلا على نحو مضمر). فعبارة التشكيلة الاجتماعية تشير إلى شبكة علاقات ومؤسسات تؤسس لمجتمع معين. وتتألف الشبكة من خليط من الظواهر الاقتصادية، السياسية والثقافية بما فيها نمط اقتصادي معين، نظام سلطة، جهاز دولة وحياة ثقافية، لجميعها ترابطات محددة فيما بينها. وجملة هذه الترابطات يمكن الكشف عنها، بزعم ماركس، عن طريق تحليل «نمط الإنتاج». فأي

نمط إنتاج يحدد البنية الأساسية لمجتمع معين: علاقات الإنتاج الاجتماعية. هذه العلاقات تعين الطريقة الطاغية لاستخراج فائض الإنتاج وحيازته. فالمجتمعات أو التشكيلات الغربية الحديثة إن هي، برأي ماركس وانجلز، إلا مجتمعات وتشكيلات رأسمالية لأنها متميزة باستخراج فائض الإنتاج على شكل «قيمة زائدة»، القيمة التي يولدها العمال في العملية الإنتاجية إضافة إلى أجورهم ويحصل عليها مالكو رأس المال (انظر، خصوصاً، ماركس، «القيمة، السعر والربح»). إن التقسيم بين أولئك المتوفرين على رأس المال من جهة وألئك الذين لا يملكون سوى قدرتهم على العمل لبيعها من جهة ثانية يعيّن القاعدة الأساسية للاستغلال والصراع في العصر الحديث ويرسخ جملة العلاقات الاجتماعية والسياسية، أي الطبقية الأساسية [125]. ف «الرأسماليون» يملكون المصانع والتكنولوجيات، في حين يكون العاملون بالأجرة، أو «عمال الأجور» معدمين. ومع تطور النظام الرأسمالي لا تلبث أكثرية السكان الساحقة أن تصبح عمالاً مأجورين، مضطرين إلى بيع قوة عملهم في السوق تأميناً للمعاش.

غير أن أنماط الإنتاج تبقى خلائط معقدة لعلاقات وقوى إنتاجية. وما عناه ماركس بالأمر مبين بإيجاز في جدول: ٤/ ١. ففي حين أن علاقات الإنتاج الاجتماعية محورية، ثمة جملة متنوعة من العلاقات والتنظيمات المترابطة (١ (ب) و (ج) في جدول: ٤/ ١). أما الصيغة الدقيقة التي تتخذها هذه (بنية النقابات، مثلاً) فتتوقف على الظروف التاريخية وميزان الصراع بين الطبقات الاجتماعية. فقوى الإنتاج تتألف من تلك الأشياء المستخدمة مباشرة في عملية الإنتاج بالذات.

twitter @baghdad_library

جدول: ٤/١ عناصر نمط الإنتاج

١- علاقات الإنتاج

(أ) علاقات الإنتاج الاجتماعية، علاقة العمل المأجور برأس المال مثلاً

(ب) علاقة إنتاج ثانوية (أو غير مباشرة)، منظمات العمل ورأس المال، أنماط الحياة العائلية، مثلاً

(ج) علاقات مشتقة سياسياً، مؤسسات رسمية أو تعليمية، مثلاً، أي مجمع علاقات ومؤسسات موظفة لخدمة (أ) و(ب)

٢- قوى الإنتاج

(أ) وسائل الإنتاج، أي مجموعة وسائل وأدوات الإنتاج المادية

(ب) المناهج التقنية (التكنولوجيا)

(ج) الموارد الطبيعية والبشرية الموظفة في الإنتاج

(د) تنظيم العمل، المتحدد إلى درجة كبيرة بـ (أ) و(ب) و(ج)

في بعض أشهر كتاباتهما يقوم ماركس وانجلز بتطوير مفهوم للتاريخ مستند إلى فكرة مراحل التطور المتعاقبة. وهذه المراحل تميزت بأنماط إنتاج متباينة وكان التغيير يتحرك بفعل «القاعدة» الاقتصادية، ولاسيما التفاعل بين قوى الإنتاج المتنامية باطراد، من جهة، وصراع الطبقات حول اقتسام الثروة الاجتماعية، من الجهة الثانية. وكيف كان تصور ماركس وانجلز الدقيق لهذا التفاعل أو الآلية ليس ذا أهمية قصوى هنا. فالأمر الجوهري هو التنبه إلى أنه كان يشير بتصور للتاريخ

بوصفه عملية تطورية مميزة بفترات من التغيير الثوري (انظر، مثلاً، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) [126]. وهذا التفسير لتطور التاريخ سمة عامة من سمات الماركسية الأرثوذكسية (من انجلز إلى بخارين وستالين، بين آخرين) وينطوي على فكرة مرور المجتمع الإنساني بخمس مراحل تطورية من نمط الإنتاج المشاعي البدائي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي وما بعد الرأسمالي (لاحقاً)، عبر نمطي الإنتاج القديم والإقطاعي.

كان ماركس يؤمن بأن نمط الإنتاج البرجوازي أو الرأسمالي كان المحطة الكبرى الأخيرة قبل انبثاق نظام سياسي واقتصادي جديد جذرياً، نظام تتحقق فيه تدريجياً مُثُل الحرية والمساواة العليا هو النظام الشيوعي. وقبل تحليل الدولة والحياة الديمقراطية كما تصورهما، من المفيد إيجاز الأسباب التي دعته إلى الاعتقاد بأن الرأسمالية كانت المرحلة الأخيرة القائمة على الاستغلال و«اللاحرية». فروايته لقصة النظام الرأسمالي تلقي أضواء مباشرة على جملة الأسباب التي دفعته إلى الاقتناع بأن صيغة جديدة من صيغ التنظيم الاجتماعي لم تكن مرغوبة وحسب بل ممكنة. من الممكن إيراد النقاط -وإن على نحو مبسط حتماً- في عدد من الأطروحات:

١- المجتمع المعاصر خاضع لهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي. إنه مجتمع قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى التبادل، التبادل غير المتكافئ بين رأس المال والعمل. والمنتجات مصنعة في المقام الأول سعياً إلى تحقيق القيمة الزائدة والربح وليس لقدرتها، في المدى الطويل، على إشباع حاجات ورغبات إنسانية.

٢- ليست الرأسمالية نظاماً اجتماعياً متناغماً. فهي قائمة على

twitter @baghdad_library

التناقضات في مجال الإنتاج والأيديولوجيا (منظومة المعتقدات، القيم والممارسات التي تخدم مصالح الجماعات والطبقات المهيمنة). وعلاقات الإنتاج الرأسمالية تعيق التطور الكامل لقوى الإنتاج وتفرز سلسلة من التناقضات والأزمات.

٣- تتعرض أسس النظام الرأسمالي للتقويض التدريجي «من الداخل»، أي نتيجة تطور الرأسمالية نفسها. فالاقتصاد عرضة لدورات أعمال سياسية منطوية على طفرات متبوعة بانهيارات حادة في النشاط الاقتصادي. تنشأ الطفرات جراء نمو الطلب الذي يدفع أرباب التصنيع إلى زيادة الإنتاج. ومع اتساع الإنتاج يتزايد عدد المستخدمين ويتناقص عدد العاطلين عن العمل. ومع تضاؤل حجم البطالة، يشتد الصراع الطبقي حول توزيع الدخل، إذ يغدو العمال ذخراً «أغلى» ثمناً وقادرين على الإفادة من ظروف سوق العمالة المتوترة. وحفاظاً على القدرة التنافسية مع إبقاء تكاليف الإنتاج منخفضة (فالتكاليف تنمو مع تزايد معدلات الأجور واتساع الطلب على المواد الخام) يسارع أرباب العمل إلى إحلال رأس المال (على شكل تكنولوجيا جديدة) محل العمل. تنمو القدرة الإنتاجية بسرعة. ولأن جميع وحدات الإنتاج تعمل تنافسياً ومعزولة إحداها عن الأخرى، فإن الحصيلة هي فيض لاحق لكل من الإنتاج والقدرة عليها. [127] ثمة أزمة تقع (تدهور في النشاط الاقتصادي أو انحسار أو كساد)؛ تقليص الإنتاج، يوقف العمال عن العمل، يزيد حجم البطالة، تتدهور معدلات الأجور إلى أن يعود «العرض» و«الطلب» إلى التوازن فتنطلق الدورة من جديد.

٤- يضاف إلى ذلك أن المؤسسات الصغيرة و/أو الضعيفة تميل، خلال فترات التدهور، إلى التعرض للإقصاء من السوق من قبل

مشروعات أكبر وأقدر على «تحمل» الشروط الاقتصادية القاسية. وبهذه الطريقة لا تلبث السوق «الحرة» للمؤسسات المتنافسة أن تُستبدل تدريجياً بالإنتاج الموسع الطغموي والاحتكاري للسلع: ثمة، بعبارة أخرى، ميل حتمي إلى «المركزة» المتنامية للملكية في الحياة الاقتصادية. ومثل هذه المركزة تميل إلى مواكبة ما أطلق عليه ماركس اسم «التمركز» المتزايد للاقتصاد؛ وهذا يشير في المقام الأول إلى اتساع نشاطات المصارف وغيرها من المنظمات المالية وينطوي على التنسيق المعزز للاقتصاد ككل. وعمليتا المركزة والتمركز هاتان لا تلبثان أن تؤديا، تدريجياً، إلى إماطة اللثام، على نحو حتمي، عن الطبيعة الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي، التي تقوض آليات المنافسة الفردية القائمة على المبادرة. يضاف إلى ذلك أن التبعية المتبادلة المتعاظمة بين المشروعات التجارية ونظيرتها المالية لا تضمن، في أفضل الأحوال، سوى نوع من التوازن الاقتصادي الحساس، بما يبقي النظام كله عرضه لاحتمال التأثر بأي اضطراب أو انقطاع كبير. فإفلاس مشروع أو مصرف عملاق، مثلاً، ينطوي على تبعات ومضاعفات بالنسبة إلى حشد من المؤسسات السليمة ظاهرياً، بالنسبة إلى جماعات كاملة وبالنسبة إلى الاستقرار السياسي، بالتالي، شكل ١/٤ يبين نظرية الأزمة عند ماركس بإيجاز(٢).

٥- كجزء من هذه التطورات يشتد الصراع الطبقي على نحو متقطع سمة من سمات النزعات الدورية للاقتصاد من ناحية، وعلى

(٢) هناك، في الحقيقة، عدد غير قليل من التفسيرات المختلفة، المتوفرة في الأدبيات الثانوية، عن نظرية الأزمة لدى ماركس (انظر سويزي، ١٩٤٢؛ ماتيك ١٩٦٩؛ ماندل، ١٩٧٢؛ فاين وهاريس، ١٩٧٩).

twitter @baghdad_library

نحو أعم في المدى الأطول، من ناحية ثانية. فوضع العامل المعزول أضعف بما لا يقاس من وضع رب عمله (ها)، القادر ليس على طرد العامل وحسب، بل وعلى اللجوء إلى موارد هائلة عند التعرض لأي نزاع متواصل. يكتشف العمال أن المتابعة الفردية للمصالح غير فعالة بل وحتى مهزومة ذاتياً، مما يجعل اعتماد استراتيجية تحرك جماعي الأساس الوحيد لمتابعة مطالب وحاجات أساسية معينة (مثل زيادة المكاسب المادية، التحكم بالحياة اليومية، العمل المقنع). لا شيء سوى التحرك الجماعي يمكّن الأفراد من توفير الظروف اللازمة لحياة ذات معنى. يدرك العمال، آخر المطاف، أن إلغاء علاقات الإنتاج الرأسمالية هو السبيل الوحيد الذي يمكّنهم من أن يكونوا أحراراً. فالنضال الجماعي في سبيل تحقيق الحرية والسعادة جزء من الحياة اليومية للعمال. لابد من استئناف هذا النضال، متابعته وتطويره إذا كانت مصالحهم ستتعزز؛ أي إذا كان تطور حر للأفراد، تخصيص عادل للموارد ومساواة في المجتمع، سيترسخ.

شكل ١/٤

نظرية الأزمة عند ماركس

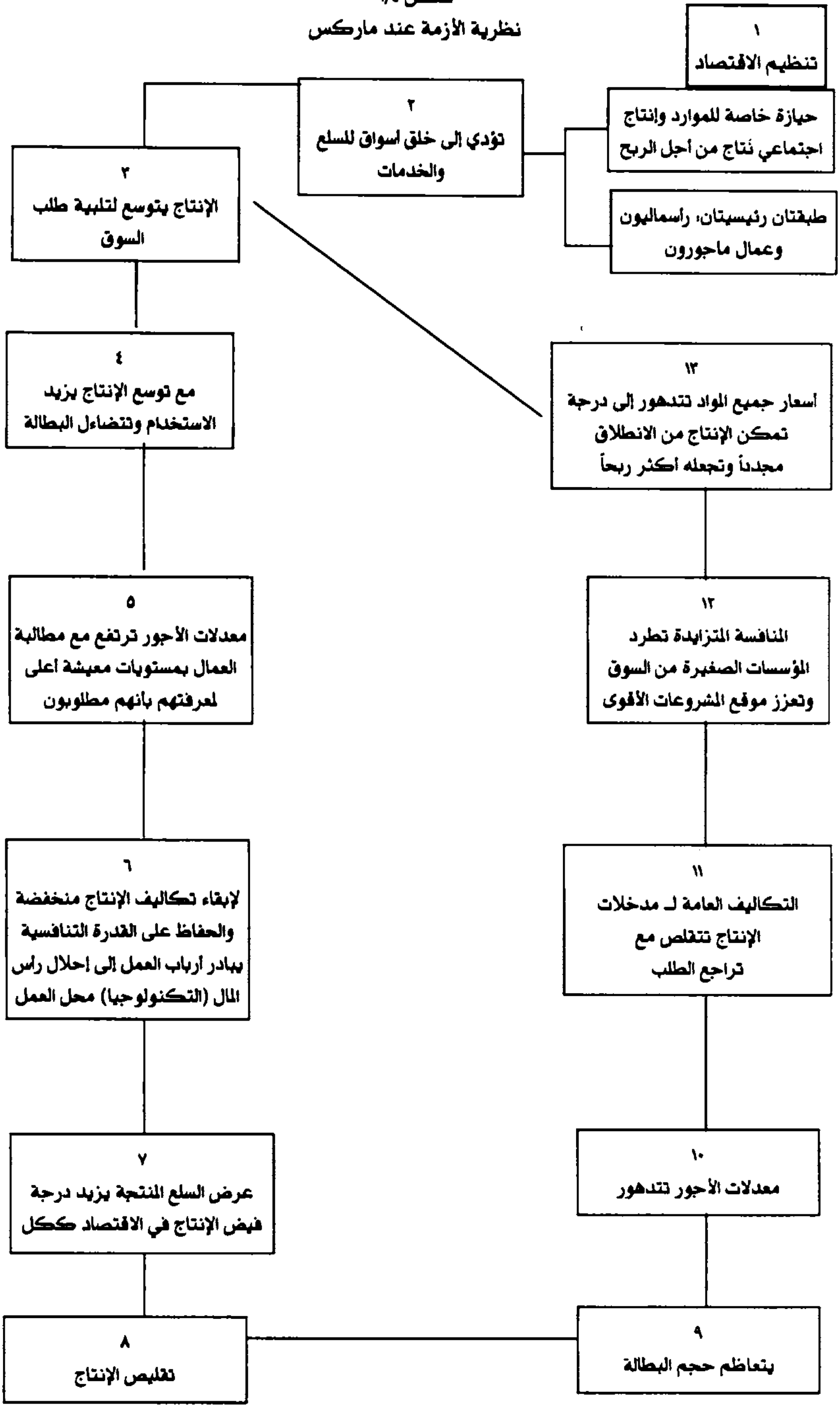

twitter @baghdad_library

حاولت نظرية ماركس إثبات ما يلي: (أ) الأزمات سمات دورية للتطور الرأسمالي؛ (ب) الأزمات هي أزمات إنتاج مفرط؛ (ج) ثمة نزوع ملحوظ للتمركز والمركزة المتزايدين للاقتصاد بما يفضي إلى «توازن» اقتصادي شديد الحساسية؛ (د) انقسام المجتمع إلى طبقات يخلق استعداداً لحدوث الأزمات، والنضال هو «الآلية» الأساسية للتطور الاقتصادي مع تأرجح النفوذ بين أرباب العمل والعمال تبعاً لظروف سوق العمل.

[129]

٦- تطور الحركة العمالية هو السبيل المفضي إلى بلوغ الثورة. فالدروس التي يتعلمها العمال في الورشة ومن خلال الاتحادات تصبح أساس توسيع دائرة نشاطاتهم إلى مجال الدولة. والحق الرسمي في تنظيم الأحزاب السياسية، في جهاز «الديمقراطية التمثيلية» يسمح بتشكيل منظمات اشتراكية قادرة على تحدي النظام المهيمن. ومن خلال مثل هذه التحديات، تتوفر إمكانية إنجاز الثورة، إنجاز عملية يبدو أن ماركس كان مؤمناً بإمكانية بقائها عملية انتقال سلمية في بلدان معينة ذات تقاليد ديمقراطية قوية (مثل بريطانيا)، غير أن من شأنها أن تنطوي على مجابهات عنيفة في أمكنة أخرى.

٧- للشيوعية، بوصفها عقيدة سياسية، مصادر عديدة ذات علاقة إضافة إلى التراث المكتوب الموروثة عن عدد من «الاشتراكيين الطوباويين» من أنموذج سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥)، فورييه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) وأوين (١٧٧١ - ١٨٥٨). تنبثق، مثلاً، من نضال العمال اليومي للفوز بالكرامة والتحكم بحيواتهم. تخرج من رحم التناقض بين وَعْد النظام الرأسمالي بإنتاج نمو اقتصادي مستقر

وواقعه الفعلي المثقل بالاضطرابات. تنشأ من إخفاق النظام الديمقراطي الليبرالي في خلق ظروف الحرية، المساواة والعدالة. وتتولد من التناقض المتمثل بكون النظام الرأسمالي، رغم استناده إلى أساس «الحيازة الخاصة». حصول الرأسماليين على الربح. هو شكل النظام الأكثر «اجتماعية» بين سائر أشكال الأنظمة التي سبق للبشرية أن أوجدتها. فأي اقتصاد رأسمالي ينطوي على تعاون الجميع وتبعيتهم المتبادلة على نطاق غير مسبوق في أشكال المجتمعات السابقة. ليست الشيوعية إلا امتداداً منطقياً لهذا المبدأ إلى نمط اجتماعي جديد.

نظريتا الدولة

كان ماركس يؤمن بان الحكم الديمقراطي لم يكن قابلاً للتطبيق، من حيث الجوهر، في ظل أي نظام رأسمالي؛ فالتنظيم الديمقراطي للحياة متعذر التحقيق تحت وطأة القيود التي تفرضها علاقات الإنتاج الرأسمالية. كان يرى ضرورة تحويل أساس المجتمع بالذات لخلق الإمكانية التي تتيح فرصة اعتماد «سياسة ديمقراطية». ولفهم سبب تبني ماركس لوجهة النظر هذه بقدر أكبر من الدقة، من المهم أن نعاين تصوره لوضع الدولة. دورها، وظيفتها وحدودها. في إطار النظام الرأسمالي.

[130] إن فكرة قدرة الدولة على الزعم بأنها تمثل المجتمع أو الجمهور كله، على النقيض من أهداف الأفراد وهواجسهم الخاصة، فكرة محورية في المدارس الليبرالية والديمقراطية الليبرالية. غير أن هذا الزعم يبقى، كما يرى ماركس وانجلز، وهماً، إلى حد كبير (انظر ماغواير، ١٩٧٨، فصل: ١). فالدولة تدافع عن «الجمهور» أو

twitter @baghdad_library

«الجماعة» كما لو أن: الطبقات غير موجودة؛ العلاقات بين الطبقات ليست استغلالية؛ ليست ثمة اختلافات مصلحة جذرية بين الطبقات؛ وتباينات المصلحة هذه ليست محدّدة إلى حد كبير الحياة الاقتصادية والسياسية. لدى التعامل الرسمي مع الجميع بالطريقة نفسها، وفقاً للمبادئ التي تحمي حرية الأفراد وتدافع عن حقهم في الملكية، قد تتصرف الدولة (التي عنى بها ماركس مجمل جهاز الحكم من الهيئتين التنفيذية والتشريعية إلى الشرطة والجيش) «بحياد» غير أنها ستفرز آثاراً تكون منحازة؛ بمعنى أنها ستديم، حتماً، امتيازات الذين يملكون. فبدفاعها عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، باتت الدولة، سلفاً، منحازة إلى أحد الطرفين. إنها تتوغل في قلب نسيج الحياة الاقتصادية وعلاقات الملكية إذ تعزز وتقنن - عبر التشريع، الإدارة والإشراف - بنيتها وممارستها. وهكذا فإن الدولة تضطلع بدور مركزي في توحيد المجتمعات الممزقة إلى طبقات والتحكم بها؛ وفي المجتمعات الرأسمالية هذا يعني دوراً محورياً في إعادة إنتاج استغلال رأس المال للعمل المأجور. والمفهوم الليبرالي لدولة «حد أدنى» مختزلة، مرتبط، في الحقيقة، ارتباطاً مباشراً بالالتزام القوي بأنماط تدخل معينة للجم تصرفات أولئك الذين يتحدون أشكال اللامساواة الناجمة عما يعرف باسم السوق: تبقى الدولة الليبرالية أو الديمقراطية الليبرالية، بالضرورة، في الممارسة العملية، دولة قوية أو قائمة على القسر. فصيانة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تتناقض مع المُثُل العليا لأي نظام سياسي أو اقتصادي قائم على مواطنين «أحرار متساوين». صحيح أن التقدم باتجاه حق الانتخاب العام والمساواة السياسية، عموماً، كان باعتراف ماركس، خطوة تاريخية كبيرة إلى الأمام، غير أن طاقته

التحريرية تعرضت لقدر بالغ القسوة من الاختزال جراء أشكال اللامساواة الطبقية والقيود المترتبة عليها المفروضة على أفق خيارات العديد من الناس في سائر مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن الزعم الليبرالي القائل بأن هناك تمايزاً واضحاً بين ما هو خاص وما هو عام، بين عالم المجتمع المدني وعالم ما هو سياسي، إن هو، برأي ماركس، إلا زعم يلفه ضباب كثيف من الشك. ثمة زعم بأن المصدر الأساسي للسلطة المعاصرة - الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج - غير مسيّس أو مجرد من السياسية؛ أي يجري التعامل معه عشوائياً كما لو كان مفعولاً مناسباً من مفاعيل السياسة. يتم النظر إلى الاقتصاد كما لو كان أمراً لا علاقة له بالسياسة، باعتبار أن الهوة الهائلة بين أولئك الذين يمسكون بدفة التحكم بوسائل الإنتاج، وأولئك المضطرين إلى العيش بالاعتماد على العمل المأجور، هي محصلة سلسلة من [131] العقود الخاصة الحرة، لا مسألة ذات علاقة بالدولة. غير أن الدولة، إذ تدافع عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لا تبقى بعيدة عن علاقات القوة في المجتمع المدني بوصفه مجموعة من مؤسسات مصالح خاصة في المقام الأول، أي «سلطة عامة» تعمل لمصلحة «الجمهور» أو «العموم». إنها، على النقيض من ذلك، متجذرة في علاقات اجتماعية - اقتصادية ومرتبطة بمصالح خاصة. يضاف إلى ذلك أن هذا الارتباط تتم إدامته (لأسباب سيجري استكشافها لاحقاً) بقطع النظر عن الآراء السياسية لـ «ممثلي» الشعب ومدى اتساع دائرة حق الانتخاب.

ثمة، أقله، خطان في كلام ماركس عن العلاقة بين الطبقات

twitter @baghdad_library

والدولة؛ ومع أنهما ليسا متمايزين صراحة وبوضوح، في أي من الأحوال، عند ماركس نفسه، من المفيد فصلهما عن بعضهما خدمة لأغراض التحليل التفسيرية. يقوم الخط الأول. الذي يشار إليه من الآن وصاعداً باسم موقف: ١ . على أن الدولة عموماً، والمؤسسات البيروقراطية خصوصاً، قد تتخذ صيغاً وتؤسس لمصدر سلطة ليست بالضرورة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالطبقة المهيمنة أو خاضعة لتحكمها الصريح الذي لا لبس فيه على المدى القصير. وفقاً لهذه الرواية، تحتفظ الدولة بقدر من السلطة بعيداً عن الطبقة المهيمنة؛ من غير الممكن لصيغها المؤسساتية وآلياتها العملياتية أن تُشتق مباشرةً من تشكيلة القوى الطبقية: إنها «مستقلة نسبياً». أما الخط الثاني، موقف: ٢، فهو الخط الريادي في كتابات ماركس: ليست الدولة وأجهزتها البيروقراطية إلا أدوات ظهرت إلى الوجود من أجل تنسيق وضبط مجتمع ممزق ومقسوم خدمة لمصالح الطبقة الحاكمة. لاشك أن الموقف: ١ تصورٌ أكثر تعقيداً ودهاء. يتم التوقف عند الموقفين كليهما فيما يلي بدءاً بالأول، لأن التعبير الأوضح عنه وارد في كتابات ماركس المبكرة، ولأن من شأن ذلك أن يسلط الضوء على مدى انطواء النظرة الثانية على نوع من تضييق دائرة مرجعيات تحليله للسياسة والدولة.

نشأ انخراط ماركس في المشكلات النظرية التي تطرحها سلطة الدولة من مجابهة مبكرة مع هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣٠)، أحد أعلام الفلسفة النموذجية الألمانية المحوريين وممن كان لهم تأثير فكري حاسم على حياته (حياة ماركس). جادل هيغل في فلسفة الحق أن من شأن الدولة أن تستطيع حل النزاعات الحادة بين الأفراد عبر توفير إطار قومي لتفاعلهم في مجتمع مدني، من ناحية، وفرصة للمشاركة (من

خلال صيغة محدودة من صيغ التمثيل) في تشكيل «الإرادة السياسية العامة»، من الناحية الثانية. فالدولة كانت، مع مرور الزمن، قد باتت مركز القانون، الثقافة والهوية القومية، الأساس الشامل لمجمل عملية التطور. وبالتماهي معها يستطيع المواطنون أن يتغلبوا على الفوضى التنافسية للمجتمع المدني وصولاً إلى اكتشاف قاعدة حقيقية للوحدة. فالمواطنون لا يستطيعون تحقيق «أي وجود عقلاني» إلا بفضل الدولة. (انظر هيغل، مقالات عن فلسفة تاريخ العالم، ألقيت للمرة الأولى في ١٨٣٠، ص: ٩٤ - ٩٧، للاطلاع على بيان موجز لهذه النظرة).

كان هيغل يتصور المجتمع المدني ميداناً لأفعال «احترام الذات» حيث كان السعي لتحقيق [132] المصلحة الذاتية مشروعاً كلياً. ومع أن هامشاً معيناً كان موجوداً دائماً للمصلحة الذاتية، فإن مجالاً مدنياً مميزاً تماماً لم يظهر إلا مع التحرير التدريجي للأفراد من جملة القيود الدينية، الأخلاقية والسياسية القائمة على القسر. في قلب هذه العملية كان توسع السوق الحرة المتبوع بتآكل التقاليد. غير أن معنى السوق الحرة، والمجتمع المدني على نحو أعم، تعذر التقاطهما بشكل صحيح، كما أصر هيغل، بمجرد العودة إلى نظرية السلوك الإنساني بوصفه سلوكاً أنانياً؛ كان خطأ فادحاً تجريد أي نظرية عامة للدافع والسلوك الإنسانيين، كما سبق لعدد كبير من المفكرين الليبراليين أن فعلوا، من أنانية المجتمع المدني. كان هيغل يسلم بالسعي إلى الثروة المادية بوصفه أساساً مركزياً لتحقيق الحاجات الإنسانية إلا انه كان يجادل، كما أفاد أحد شارحيه باقتضاب قائلاً: «ثمة خلف أنانية المجتمع المدني، عرضيته وعشوائيته يكمن عقل متأصل» (افنيري، ١٩٧٢، ص: ١٤٧). فالمجتمع المدني ما هو إلا رابطة مصالح جزئية «متشابكة

twitter @baghdad_library

تبادلياً» مستندة إلى أساس الحاجات المتنافسة من جهة والنظام الحقوقي من ناحية ثانية (هيغل، فلسفة الحق، ص: ١٢٢ وما بعدها). والثاني. النظام الحقوقي. يضمن أمن الشخص والملكية ويوفر، إذن، آلية للجم مبالغات الأفراد (فلسفة الحق، ص: ١٤٩ - ١٥٢). فوجود المجتمع المدني متوقف على الاعتراف بأن «الخير العام» لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطبيق القانون والتوجيه الواعي للدولة (فلسفة الحق، ص: ١٤٧ وما بعدها). وتاريخ الدولة يكشف بوضوح عن رغبة قوية في المتابعة العقلانية (المنطقية) للحياة. وبنظر هيغل، تبقى الدولة الأساس الذي يمكّن المواطنين من تحقيق حريتهم بالارتباط مع آخرين. شرط تحريرها من الطغيان والاستبداد؛ تمثل الدولة احتمال التزاوج بين العقل والحرية.

إن التنظيم المؤسساتي الفعلي للدولة أمر مركزي بمقدار ما يستطيع الأفراد التنعم بالحرية. كان هيغل معجباً (ولو بشروط معينة) بالدولة البروسية التي صورها بوصفها مقسمة بحق إلى ثلاثة أقسام رئيسية. التشريعي، التنفيذي والتاج. تعبر مجتمعة عن «رؤيا وإرادة شاملتين». ومؤسسة الدولة الأهم، بنظره، هي البيروقراطية التي يتم فيها إخضاع جميع المصالح الخاصة إلى نظام قائم على التراتب الهرمي، الاختصاص، الخبرة والتنسيق من ناحية، وعلى ضغوط داخلية وخارجية مطالبة بالكفاءة والحياد من الناحية الأخرى (فلسفة الحق، ص: ١٣٢، ١٧٩، ١٩٠ - ١٩١، ١٩٣). غير أن هيغل، برأي ماركس أخفق في تحدي الصورة الذاتية للدولة، ولاسيما للبيروقراطية (نقد فلسفة الحق عند هيغل، ص: ٤١ - ٥٤).

إن البيروقراطية هي «وعي الدولة». في تناقض واضح مع هيغل

وأعلام مثل [133] جون ستوارت مل، قام ماركس بوصف البيروقراطية، جيش موظفي الدولة، بـ «جمعية خاصة مغلقة داخل الدولة»، تبسط نفوذها وقدرتها عبر السرية والغموض (نقد...، ص: ٤٦). والبيروقراطي الفرد يجري تكريسه عضواً في هذه الجمعية المغلقة عبر «إعلان الإيمان بالعقيدة البيروقراطية». نظام الامتحان. ومزاج الجماعة المهيمنة سياسياً. ثم لا يلبث عمل البيروقراطي أن يصبح كلي الأهمية، الإطاعة السلبية لمن هم في مناصب أعلى ضرورة، و«مصلحة الدولة هدفاً خاصاً محدداً.» أما أهداف الدولة فلا يتم بلوغها، كما يتم ضمان الكفاءة (نقد...، ص: ٤٨، ٥١). فقد كتب ماركس يقول:

> تؤكد البيروقراطية أنها غاية الدولة النهائية... فأهداف الدولة تتحول إلى أهداف مكاتب، أو أهداف المكاتب إلى أهداف للدولة. تبقى البيروقراطية حلقة لا يستطيع أحد الإفلات من براثنها. تراتبها ترابت معرفة. النقطة العليا تودع فهم الخصوصيات لدى الشرائح الدنيا، في حين يبادر هؤلاء، بالمقابل، إلى تسليف الجهات الأعلى بفهم ذي علاقة بما هو شامل [المصلحة «العامة»]؛ وهكذا فإن كلاً من الطرفين يخدع الآخر. (نقد... ،ص: ٤٦ - ٤٧)

ينطوي نقد ماركس لهيغل على عدد من النقاط، غير أن واحدة منها حاسمة. ففي المجال الذي أشار إليه هيغل على أنه «المصلحة الشاملة بالمطلق للدولة بالذات» ثمة، برأي ماركس، لا شيء سوى «الجهاز الرسمي البيروقراطي» مع «نزاع ينتظر حلاً» (نقد...، ص: ٥٤). وتأكيد ماركس لبنية الأجهزة البيروقراطية وطبيعتها التعاونية مهم لأنه يبرز «الاستقلال النسبي» لهذه المنظمات ويلقي بظلاله على

twitter @baghdad_library

الحجج المطورة في ما يمكن عده أهم مؤلفاته عن الدولة، «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت».

إن كتاب «الثامن عشر من برومير» تحليل بليغ لصعود لويس نابليون بونابرت بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٢ إلى السلطة والطريقة التي تراكمت بها السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي على حساب كل من المجتمع المدني والممثلين السياسيين للطبقة الرأسمالية، البرجوازية، في المقام الأول. تقوم الدراسة بتسليط الضوء على مدى بُعد ماركس عن أي نظرة إلى الدولة بوصفها «أداة بصيرة شاملة»، «تآلفاً أخلاقياً» أو «قاضياً» في مواجهة الفوضى. لقد أكد ماركس أن جهاز الدولة هو «هيئة متطفلة» على المجتمع المدني ومصدر مستقل للفعل السياسي في الوقت نفسه. وهكذا فإنه كتب في وصف بونابرت ما يلي: «هذه السلطة التنفيذية، بتنظيمها البيروقراطي والعسكري الهائل، بآلتها الدولتية الحاذقة، المحتضنة شرائح عريضة،[134] مع جيش من الموظفين يصل تعداده إلى نصف مليون، إضافة إلى جيش مؤلف من نصف مليون آخر، هذه الهيئة الطفيلية المرعبة تكبل جسد المجتمع الفرنسي مثل شبكة وتخنق جميع مساماته». (الثامن عشر من برومير، ص: ١٢١). يجري تصوير الدولة على أنها مجموعة هائلة من المؤسسات، قادرة على صياغة المجتمع المدني بل وحتى على لجم قدرة البرجوازية على التحكم بالدولة (انظر ماغواير، ١٩٧٨؛ سبنسر، ١٩٧٩). كان ماركس يضفي على الدولة قدراً معيناً من الاستقلالية عن المجتمع: ليست الحصائل السياسية إلا نتاج التشابك بين تحالفات مركبة وترتيبات تأسيسية (دستورية).

يشي التحليل الوارد في «الثامن عشر من برومير، مثل نظيره

الوارد في النقد.... بأن عناصر الدولة لا يكتفون بمجرد تنسيق الحياة السياسية بما يخدم مصالح الطبقة المهيمنة في المجتمع المدني. فالهيئة التنفيذية تكون، في ظروف معينة (حين يكون ثمة نوع من التوازن النسبي بين القوى الاجتماعية مثلاً)، متمتعة بقابلية إطلاق مبادرات سياسية كما تنسيق التغيير. غير أن تركيز ماركس بقي، حتى لدى مناقشة هذه الفكرة، من حيث الجوهر، على الدولة بوصفها قوة محافظة. ظل يؤكد على أهمية شبكة استعلاماتها بوصفها آلية مراقبة، والطريقة التي يكون فيها استقلال الدولة مرتبطاً بقدرتها على تقويض الحركات الاجتماعية المهدِّدة للأمر الواقع. يضاف إلى ذلك أن البعد القمعي للدولة يتم استكماله بقدرتها على إدامة الإيمان باستحالة المساس بالترتيبات القائمة. بعيداً، إذن، عن كونها قاعدة لمفصلة المصلحة العامة، تتولى الدولة، كما جادل ماركس، مهمة قلب «الأهداف الشاملة إلى صيغة أخرى من صيغ المصلحة الخاصة». أي مصلحة الأوصياء والقادة.

كانت هناك، على أي حال، كوابح أخيرة على المبادرات التي كان بوسع بونابرت الإقدام عليها دون إقحام المجتمع في أزمة كبيرة، كما بالنسبة إلى كل من الفرعين التشريعي والتنفيذي للدولة. فالدولة في أي مجتمع رأسمالي لا تستطيع، كما استنتج ماركس (استنتاجاً ما لبث أن أصبح ركناً من أركان تعاليمه كلها)، أن تفلت من اعتمادها على ذلك المجتمع، ولاسيما على أولئك الذين يمسكون بمفاتيح التحكم بالعملية الإنتاجية، قبل كل شيء. ويتكشف اعتمادها هذا كلما تعرض الاقتصاد للأزمات؛ لأن المنظمات الاقتصادية هي التي تخلق الموارد المادية التي تعيل جهاز الدولة وتمكنه من البقاء على قيد

twitter @baghdad_library

الحياة. لابد لخطط الدولة الشاملة من أن تكون متناسبة، على المدى الطويل، مع أهداف أرباب التصنيع والتجارة، وإلا فإن المجتمع المدني واستقرار الدولة بالذات يتعرضان للخطر. لذا فإن بونابرت، رغم اغتصابه سلطة ممثلي البرجوازية السياسية، بقي حريصاً على حماية «السلطة المادية» للبرجوازية نفسها، أحد المصادر الحيوية للقروض والإيرادات. [135] وهكذا فإن بونابرت لم يستطع إلا أن يديم. وهو لم يختلف في هذا عن أي سياسي آخر في المجتمع الرأسمالي. المصالح الاقتصادية طويلة المدى للبرجوازية، وأن يرسي القاعدة اللازمة لإعادة توليد سلطتها السياسية المباشرة في المستقبل، مهما كانت الأشياء الأخرى التي اختار القيام بها في أثناء شغله للمنصب (الثامن عشر من برومير، ص: ١١٨ وما بعدها)

هاجم ماركس الزعم القائل ببقاء مسألة توزيع الملكية خارج هيكلية السلطة السياسية. وهذا الهجوم يشكل، بالطبع، وجهاً مركزياً من وجوه تركة ماركس مما أطلقت عليه اسم موقف ٢. فعبر مقالاته السياسية، وفي كراساته الأكثر سجالية مثل «البيان الشيوعي»، على نحو خاص، أصر ماركس (ومعه انجلز بالفعل) على اعتماد الدولة المباشر على القوة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للطبقة المهيمنة. فالدولة ليست إلا «بنية فوقية» تتطور على «أساس» علاقات اقتصادية واجتماعية (انظر «البيان الشيوعي» ومقدمة لـ «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»). في هذه الصياغة تتولى الدولة مهمة الخدمة المباشرة للطبقة المسيطرة اقتصادياً: ثمة تأكيد للقوة الطبقية، تأكيد يتجلى في شعار البيان الشيوعي الشهير: «ليست الهيئة التنفيذية للدولة الحديثة إلا لجنة لإدارة الشؤون العامة للبرجوازية كلها»، يحل محل مفهوم الدولة

بوصفها ساحة فعل سياسي مستقل. هذه الصيغة لا تعني أن الدولة خاضعة لهيمنة البرجوازية ككل: من شأنها أن تكون مستقلة عن قطاعات معينة من الطبقة البرجوازية (انظر ميلياند، ١٩٦٥). غير أن الدولة متميزة بوصفها معتمدة أساساً على المجتمع وعلى أولئك الذين يمسكون بمفاتيح الاقتصاد: أما «الاستقلال» فلا يمارس إلا بمقدار ما يتوجب حل النزاعات فيما بين قطاعات راس المال المختلفة (بين أرباب الصناعة وأرباب المال، مثلاً) وفيما بين «الرأسمال المحلي (الوطني) والضغوط التي تمارسها الأسواق الرأسمالية الدولية. تتولى الدولة صيانة المصالح الإجمالية للبرجوازية باسم مصلحة الجمهور أو المصلحة العامة.

هناك، إذن، خطان (مترابطان غالباً) في رواية ماركس لحكاية العلاقة بين الطبقات والدولة: يرى الأول الدولة متمتعة بقدر من السلطة المستقلة عن القوى الطبقية، ويتبنى الثاني وجهة النظر التي تقول إن الدولة ليست إلا «بنية فوقية» خادمة لمصالح الطبقة المهيمنة. جرى تأكيد الموقف الأول لأنه الأكثر تبصراً بين الكلامين (انظر دريبر، ١٩٧٧؛ ماغواير، ١٩٧٨؛ بيريز - دياز، ١٩٧٨). ومع ذلك، لابد من تأكيد بقاء حتى هذا الموقف بعيداً عن الاكتمال؛ لقد ترك عدداً من الأسئلة المهمة دون قدر كاف من الاستكشاف. ما أساس سلطة الدولة؟ هل السيادة مجرد سراب؟ ما المصالح المحددة التي يطورها الموظفون السياسيون؟ ما مدى الهامش المتروك للساسة كي يبادروا؟ هل قدرة السياسيين على الفعل المستقل غير ذات شأن سياسياً في المدى الطويل؟ هل تنطوي الدولة - حتى في إطار [136] الترتيبات الديمقراطية الليبرالية - على أي أهمية عامة باستثناء علاقاتها بالقوى الطبقية؟ لعل الموقف الثاني حتى أكثر إشكالية: يقوم على التسليم

twitter @baghdad_library

بوجود تنظيم رأسمالي ـ محدد (أو «منطق رأسمالي» كما بات يقال مؤخراً) للدولة ويقر دون نقاش بوجود علاقة سببية بسيطة بين حقائق السيطرة الطبقية وتقلبات الحياة السياسية. لقد ترك عمل ماركس حول الدولة والسياسة الطبقية قضايا أساسية إما غير محلولة أو غير مطروحة.

إلا أن كتابات ماركس الإجمالية تشير بالفعل إلى مدى مركزية الدولة فيما يخص التحكم بالمجتمعات المقسمة طبقياً، حسب رأيه. يضاف إلى ذلك أن كتاباته تشي بوجود حدود مهمة لفعل الدولة داخل المجتمعات الرأسمالية. إذا كان تدخل الدولة يقوض عملية التراكم الرأسمالي، فإنه يقوض، في الوقت نفسه، القاعدة المادية للدولة؛ يتعين على خطط الدولة، إذن، أن تكون متناغمة مع علاقات الإنتاج الرأسمالية. أو، طرح النقطة بطريقة أخرى: ثمة قيود في الديمقراطيات الليبرالية ـ قيود تفرضها متطلبات تراكم رأس المال الخاص ـ تؤدي، منهجياً، إلى تقليص الخيارات على صعيد التخطيط السياسي. فنظام الملكية والاستثمار الخاصين يخلق ضرورات موضوعية لابد من التصدي لها لضمان دوام التنمية الاقتصادية. فتعرض هذا النظام للتهديد (من جانب حزب فاز في الانتخابات وهو عازم على اعتماد قدر أكبر من المساواة مثلاً)، من شأنه أن يفضي، بسرعة، إلى فوضى اقتصادية (مع هروب الاستثمارات إلى ما وراء البحار، مثلاً) وأن يؤدي إلى قدر جذري من تقويض ترحيب الحكومات به(٣).

---

(٣) يتبع، كما كتب أحد المعلقين، أن للسياسة الليبرالية «طابعاً سلبياً» استثنائياً. تصبح ميالة إلى تجنب المخاطر واستئصال الأخطار المهددة للنظام: «لا» بعبارة أخرى، إلى تحقيق الأهداف العملية [أي خيارات قيمية خاصة] بل إلى حل مشكلات تقنية، (هابرماس، ١٩٧١، ص: ١٠٢ - ١٠٣).

تستطيع أي طبقة اقتصادية مهيمنة، إذن، أن تحكم دون أن تدير على نحو مباشر، أي تستطيع أن تمارس نفوذاً سياسياً حاسماً دون أن يكون لها حتى ممثلون في الحكومة. تحتفظ هذه الفكرة بمكانة حيوية في النقاشات الدائرة بين الماركسيين، منظري الديمقراطية الليبرالية وآخرين (انظر فصل: ٥ و٦). إنها ركيزة أساسية من الركائز التي يستند إليها الماركسيون حين يجادلون قائلين إن الحرية في أي نظام ديمقراطي رأسمالي شكلية خالصة؛ فاللامساواة تنسف الحرية من أساسها ولا يبقي للمواطنين من هذه الحرية سوى اسمها. الحكم لرأس المال.

نهاية السياسة

بعيداً عن الاضطلاع بدور المحرر، فارس الحماية أو الحَكَم في مواجهة جملة المصالح المتضاربة تبقى الدولة أسيرة المجتمع المدني. كتب ماركس يقول: ليست الدولة هي قاعدة النظام الاجتماعي بل الأخير هو أساس الدولة. [137] لم ينكر ماركس حقيقة أن الحرية مرغوبة. العكس هو الصحيح. لقد أقر بأن نضال الليبرالية ضد الاستبداد والطغيان، ونضال الديمقراطيين الليبراليين في سبيل المساواة السياسية، مثلاً خطوة كبيرة إلى الأمام في معركة التحرر والتحرير. إلا أنه بقي مقتنعاً باستحالة الحرية في ظل استمرار استغلال الإنسان (إحدى نتائج آليات الاقتصاد الرأسمالي بالذات)، مدعوماً ومعززاً من قبل الدولة. يتعذر تحقيق الحرية إذا كانت تعني أولاً وقبل كل شيء التحرر من رأس المال. فمثل هذه الحرية لا تعني، عملياً، سوى ترك ظروف حيوات الناس عرضة للتحديد من قبل ضغوط الاستثمارات الرأسمالية الخاصة. لا تعني سوى الإذعان لنتائج وتبعات القرارات

twitter @baghdad_library

الاقتصادية التي تتخذها حفنة صغيرة من «الأغنياء» حيث يتم اتخاذ تلك القرارات دون أي حساب للخسارة والربح العامين. لا تعني سوى اختزال الحرية إلى المنافسة الرأسمالية المنفلتة، وإخضاع الكتلة السكانية الكبيرة لقوى خارج سيطرتها كلياً.

ظل ماركس يشير إلى هذه الحالة للأمور (خلال حياته العملية، كما أعتقد، على الرغم من أن المسألة خلافية) بوصفها حالة «اغتراب» أو «غربة»؛ أي حالة تكون فيها جماهير الشعب مستبعدة ومغرَّبة عن منتجات عملها، عن سيرورة هذا العمل، عن الناس الآخرين وعن قدراتهم الأساسية. ما أطلق عليه اسم «كيانهم النوعي» (انظر ماركس، المخطوطات الاقتصادية والفلسفية، ص: ١٢٠ - ١٣١؛ أولمان، ١٩٧١). فالظروف تقضي بحصول رب العمل على ثمار العمل التي يبيعها في السوق؛ في حين لا يتوفر العامل، إذا توفر، إلا على القليل من التحكم بسيرورة العمل وبشروط حياته (ها)؛ الأفراد ممزقون ضد بعضهم البعض جراء التنافس والتملك؛ الرجال والنساء مهددون بخطر فقدان قدرتهم على أن يبقوا أطرافاً فعالة مبدعة. أناساً قادرين على «صنع تاريخهم» بإرادة ووعي. جاءت نظرية ماركس عن الطبيعة الإنسانية مختلفة جذرياً عن فكرة الشخص العقلاني، الاستراتيجي، الأناني التي تشكل محور جزء كبير من الفكر الليبرالي، على الرغم من أن هناك بعض نقاط التزاوج اللافتة مع آراء جون ستوارت مِل. فبالنسبة إلى ماركس، ليس الكائن الإنساني الفرد هو الفعال في العملية التاريخية؛ لعله، بالأحرى، ذلك التفاعل الخلاق بين الجماعات في سياق المجتمع: إن الطبيعة الإنسانية اجتماعية قبل كل شيء. وبعبارة «كيان نوعي» كان ماركس يشير إلى السمات المميزة للبشر، مقارنة

بحيوانات أخرى. ولأنهم ليسوا مدفوعين بالغرائز وحدها فإن البشر لا يتكيفون سلبياً مع بيئاتهم، كما تفعل أكثرية الحيوانات. فالكائنات الإنسانية تستطيع، ويتعين عليها أن، تسعى بنشاط، تصميم وإبداع إلى التحكم ببيئتها نشداناً للبقاء؛ ويبقى الإبداع و[138] التحكم بظروف المرء شرطاً، إذن، من شروط كون الإنسان «إنساناً». وأي شخص مكلف بمهمات روتينية بليدة وغير مجدية في سياق الحد الأدنى من التحكم بالظروف الاقتصادية والسياسية، يتعرض للاختزال إلى مجرد التكيف الامتثالي المذعن من بيئته(ها): حيث «الحيوان يصبح إنساناً والإنسان يصبح حيواناً» حسب تعبير ماركس.

على الصعيد العملي، تقوم المذاهب السياسية الليبرالية بحصر الحرية في نطاق أقلية سكانية حين ترسخ موقعاً محورياً لعلاقات الإنتاج الرأسمالية والسوق «الحرة»؛ إنها تشرعن نظاماً اقتصادياً وسياسياً يستغل طاقات الناس ويهد «كيانهم النوعي». لا شيء سوى تصور للحرية يضع المساواة في قلبه (كما حاولتْ رؤيةُ روسو للحرية أن تفعل)، ويهتم، قبل كل شيء، بتوفير حرية متكافئة للجميع (الأمر الذي أخفقت رؤية روسو في تحقيقه)، يستطيع أن يعيد إلى الناس السلطة الضرورية التي تمكّنهم من «صنع تاريخهم الخاص» (البيان الشيوعي، ص: ١٢٧). فالحرية تستلزم، برأي ماركس الإشاعة الكاملة للديمقراطية في كل من المجتمع والدولة؛ وهذا الأمر يتعذر تحقيقه ما لم يتم الإجهاز على الطبقات الاجتماعية وصولاً، آخر المطاف، إلى إلغاء السلطة الطبقية بجميع أشكالها.

كيف تصور ماركس المستقبل بعد الثورة؟ كيف رأى، خصوصاً، مستقبل الديمقراطية والدولة، كيف ينبغي تنظيم السلطة السياسية بعد

twitter @baghdad_library

الإجهاز على علاقات الإنتاج الرأسمالية؟ ما إن يتم طرح هذه الأسئلة حتى تبرز صعوبة معينة. نادراً ما كتب ماركس، بأي قدر من التفصيل، عما يجب أن تكونه الاشتراكية أو الشيوعية. كان ضد صياغة المشاريع والمسوّدات على الورق، الأمر الذي شبّهه بقولبة الخيال السياسي وإلباسه «سترة مخططة» (كتلك التي يرتديها المجانين في المصحات العقلية). فـ «موسيقا المستقبل» لا يمكن ولا يجوز تأليفها سلفاً؛ يجب، بالأحرى، أن تنبثق في أثناء النضال من أجل إلغاء تناقضات النظام القائم. وأولئك المنخرطون في معارك هذا النضال يجب أن يضطلعوا بأدوار متكافئة في عملية تحديد معالم المستقبل. غير أن ماركس كرر، رغم هذا الموقف العام، التلميح إلى ما قد يكونه أي مجتمع ينعم بـ «الحرية والمساواة»(٤).

وضع ماركس موقفه في إطار سأطلق عليه اسم «نهاية السياسية». ونهاية السياسية (أو نهاية حقبة الدولة) تعني قلب الحياة السياسية كما ظلت معروفة في المجتمعات البرجوازية؛ أي تفكيك السياسة بوصفها ميداناً مميزاً في المجتمع موظفاً لتأبيد الحكم الطبقي. وتحرير الطبقات الكادحة ينطوي، بالضرورة، على خلق صيغة حكم جديدة. ففي بؤس الفلسفة، كتب ماركس يقول: «ستتولى الطبقة العاملة» خلال [139] مسيرة تطورها، مهمة إبدال المجتمع المدني القديم برابطة قائمة على استبعاد الطبقات وخصوماتها ولن يعود أي وجود لما يُعرف باسم

(٤) هذه التلميحات موجودة في فقرات مبعثرة كما في عدد قليل من البيانات الأطول، ولاسيما في «نقد فلسفة الحق» عند هيغل (١٨٤٣)؛ «الأيديولوجية الألمانية» (١٨٤٥ - ١٨٤٦)؛ «بؤس الفلسفة» (١٨٤٧)؛ البيان الشيوعي (١٨٤٧)؛ «الحرب الأهلية في فرنسا» (١٨٧١)؛ و«نقد برنامج غوتا» (١٨٧٥).

السلطة السياسية، لأن مثل هذه السلطة ليست، بالتحديد الدقيق، سوى التعبير الرسمي عن العداء الكامن في المجتمع المدني» (ص: ١٨٢). ولدى مناقشة الطريقة التي «ستعتمدها البروليتاريا في توظيف تفوقها السياسي»، في البيان الشيوعي، كتب يقول:

وما إن تختفي الفوارق الطبقية وتزول خلال سير التطور، ويصبح كل الإنتاج متمركزاً في أيدي جمعية واسعة تشمل الأمة بأسرها، حتى تفقد السلطة العامة صبغتها السياسية. إذ إن السلطة السياسية بالمعنى الصحيح هي السلطة المنظمة لطبقة من أجل اضطهاد طبقة أخرى. فإذا كانت البروليتاريا، في نضالها ضد البرجوازية، تبني نفسها حتماً في طبقة، وإذا كانت تجعل نفسها بواسطة الثورة طبقة حاكمة، ثم بصفتها طبقة حاكمة، تهدم بالعنف والشدة علاقات الإنتاج القديمة، فإنها بهدمها علاقات الإنتاج القديمة تهدم في الوقت نفسه ظروف وجود التناقض والتناحر بين الطبقات وتهدم الطبقات بصورة عامة، وبذلك تهدم أيضاً سيادتها ذاتها من حيث هي طبقة.

وعلى أنقاض المجتمع البرجوازي القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقية يبرز مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم لكل عضو فيه شرطاً لحرية التطور والتقدم لجميع أعضائه.

ومع الإجهاز على الطبقة البرجوازية، ستكف الحاجة إلى «سلطة سياسية منظمة» عن الوجود.

وجوهر هذا الموقف يمكن إيراده على النحو التالي:

twitter @baghdad_library

١- لأن الدولة تتطور على أساس علاقات اجتماعية واقتصادية؛

٢- لأن الدولة تؤمن وتعبر عن بنية علاقات الإنتاج ولا تستطيع تغيير طبيعة هذه العلاقات وشكلها؛

٣- لأنها، بوصفها أداة وإطاراً، تضبط المجتمع على إيقاع المصالح طويلة الأمد للطبقة المهيمنة؛

٤- لأن علاقات الإنتاج تحدد الأبعاد الأساسية للسلطة ومحاور النزاع في الدولة والمجتمع؛

٥- فإن القوة السياسية كلها ستبقى، بعد أن يتم تجاوز الطبقات أخيراً، محرومة من ركيزتها ولن يعود للدولة. والسياسة بوصفها فعالية مميزة. أي دور.

الطبقات «منقوشة» نحتاً في جسم الدولة. وتحديداً لأن فيضاً هائلاً من أجهزة الدولة الحديثة توابع للهيمنة الطبقية (بنى حقوقية لحماية الملكية، قوى لاحتواء النزاعات، جيوش لدعم الطموحات الإمبريالية، مؤسسات وأجهزة مكافأة لأولئك الذين يحترفون السياسة، وما إلى ذلك) فإن الطبقات الكادحة لا تستطيع الاستيلاء على الدولة ببساطة وتحويلها إلى أداة لمصلحتها في الثورة وبعدها. ف «أداة استعبادها السياسية يتعذر أن تعمل أداة سياسية لتحريرها» (انظر «الحرب الأهلية في فرنسا»، ص: ١٦٢ - ١٦٨). **[140]** إن «سيد المجتمع» لن يصبح «خادماً» امتثالاً لطلب. والنضال في سبيل «إلغاء» الدولة ووضع «حد للسياسة» هو، إذن نضال في سبيل «تمكين المجتمع من إعادة إذابة الدولة في بوتقته» (الحرب الأهلية، ص: ١٦٨).

قام ماركس بربط «نهاية السياسة» ليس بالانتصار السياسي لطبقة عاملة اشتراكية وحسب بل، وهذا مهم، وبالإلغاء اللاحق للندرة المادية. إلى حد ملحوظ كان يؤمن بان احتمال التحرر والحرية ذو علاقة مباشرة بالندرة. فالأمن من كوارث الطبيعة، التخفيف من ضغوط الحاجات المادية وغير الملباة والوقت اللازم لمتابعة نشاطات اختيار المرء هي من الشروط الأساسية للحرية الحقيقة. إن «السيطرة على الطبيعة» عبر تطوير قوى الإنتاج ضروري لفتح الطريق أمام الاشتراكية والشيوعية.

من الممكن تفسير انتصار النظام الرأسمالي بالإشارة إلى كل من أولئك الذين فرضوه بوصفه نظاماً سياسياً واقتصادياً من جهة وإلى جملة إنجازاته الإنتاجية الخارقة من جهة ثانية. فماركس رأى النمو السريع لقوى الإنتاج والزيادة اللاحقة للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية ظاهرة متطرفة التقدمية بحد ذاتها. كان الوجه الآخر لهذا التقدم متمثلاً، بالطبع، بالنظام الاستغلالي لعلاقات الإنتاج. ومن المفارقات أن الأخيرة كانت شرط نجاح الرأسمالية وسقوطها المحتوم. فالطابع المثقل بالأزمات للنمو الاقتصادي، النزوع إلى الاستنقاع والعمل، قبل كل شيء، على الخلق المطرد لظروف المعاناة والبؤس والانحطاط بالنسبة إلى كتلة المواطنين، تضافرت جميعاً على تقويض طبيعة إنجاز النظام الرأسمالي على المدى الطويل. وهكذا فإن الرأسمالية، برأي ماركس، ساهمت في فتح آفاق الحرية. عبر المساعدة على توليد متطلباتها المادية عن طريق تحديث وسائل الإنتاج. من جهة، وحالت، في الوقت نفسه، دون ترجمتها إلى لغة الواقع، من جهة ثانية.

twitter @baghdad_library

إن النضال ضد رأس المال من أجل وضع «حد للسياسة» يتيح لإنجاز الرأسمالية التاريخي فرصة التقدم جذرياً. فما إن يتم الإجهاز على علاقات الإنتاج الرأسمالية حتى تنتفي جملة العقبات الأساسية الواقفة في طريق تطور الإنسان. وقد تصور ماركس معركة النضال من أجل وضع «حد للسياسة» من منطلق «مرحلتين شيوعيتين». وفي كتاب «الدولة والثورة»، (١٩١٧) أشار لينين إليهما بوصفهما «الاشتراكية» و«الشيوعية» على التوالي[٥]. ونظراً لأن التعبير الاصطلاحي الثاني متناسب مع مراحل ماركس، فسيجري اعتماده هنا تيسيراً للأمر (انظر اس. مور، ١٩٨٠). ف «الاشتراكية» و«الشيوعية» كانتا، بالنسبة إلى ماركس، اثنتين من مراحل الانعتاق السياسي. والجدول ٤/ ٢ يبين [141] مميزاتهما العامة[٦]. أما الآن فسوف أركز على طبيعة تصور ماركس لمستقبل سلطة الدولة والديمقراطية، غير أن من المهم والضروري وضع هذا التصور، كما يفعل الجدول ٤/ ٢، في سياق رؤيته العامة والشاملة لعملية التحول الاجتماعي.

لعل أحد الأهداف المباشرة لحقبة ما بعد الثورة، حسب رأي ماركس، هو تأسيس سلطة الدولة غير المقيدة من أجل توفير إمكانية التغلب على جملة الكوابح التي فرضتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على عملية التنمية البشرية. فالدولة، بعد أن باتت بأيدي الطبقات

(٥) كان ماركس ميالاً إلى استخدام هاتين الكلمتين تبادلياً إلى هذا الحد أو ذاك.

(٦) في وضع جدول ٤/ ٢ اعتمدت على عدد من المصادر لعل أهمها «البيان الشيوعي»، «الحرب الأهلية في فرنسا» و«نقد برنامج غوتا»، لماركس، جنباً إلى جنب مع ثلاث دراسات ثانوية ممتازة: دريبر (١٩٧٧)، أولمان (١٩٧٧) وإس. مور (١٩٨٠).

الكادحة وحلفائها، يتعين عليها أن تحوّل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع مواصلة الدفاع عن الثورة ضد بقايا النظام البرجوازي. غير أن بسط سلطة الدولة على الاقتصاد والمجتمع (على المصانع الكبيرة وصناديق الاستثمار، مثلاً) يجب أن يترافق مع التأسيس لقابلية المحاسبة اللامحدودة لـ «الدولة ذات السيادة» من قبل «الشعب السيد». ينبغي للدولة الاشتراكية، مثل الدولة «الليبرالية» أن تكون صاحبة الحق المطلق في إعلان القانون وتطبيقه فوق بقعة جغرافية معينة، غير أن عليها، خلافاً للدولة «الليبرالية» أن تكون مسؤولة مسؤولية كاملة في كل عملياتها أمام مواطنيها. عليها، علاوة، أن ترمي إلى أن تصبح، بأقصى سرعة ممكنة، دولة «حد أدنى»: جهازاً لتنسيق الحياة الاجتماعية وتوجيهها دون اللجوء إلى الإكراه والقسر.

كان ماركس يشير، عموماً، إلى المرحلة الانتقالية في النضال من أجل الشيوعية بوصفها «دكتاتورية البروليتاريا الثورية» (انظر، مثلاً، نقد برنامج غوتا). وهذه «الدكتاتورية» تتأسس خلال الثورة ولن تلبث أن تتلاشيمع تدشين النظام الشيوعي. ما الذي كان ماركس يعنيه بكلمة «دكتاتورية»؟ لم يكن يعني ما يتكرر إضفاؤه عليها من معنى: التحكم الضروري لجماعة ثورية صغيرة أو لحزب ثوري صغير بعملية إعادة بناء مجتمع وفقاً لتصورها الحصري لمصالح الجماهير. فهذه النظرة اللينينية قلباً وقالباً وفي العمق (انظر ص: ١٤٧ - ١٥٠) يجب تمييزها عن موقف ماركس العام. كان الأخير يعني بعبارة «دكتاتورية البروليتاريا» إخضاع المجتمع والدولة للرقابة الديمقراطية من قبل أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ولا يتحكمون بها. أكثرية

twitter @baghdad_library

الراشدين الساحقة. بالطبع يبقى السؤال متمثلاً بـ: كيف كان ماركس يتصور إخضاع الدولة والمجتمع لرقابة الطبقات الكادحة وحلفائها؟

حين أشار ماركس إلى «إلغاء الدولة» و«دكتاتورية البروليتاريا» كان يتصور، غداة ١٨٧١، باعتقادي (رغم عدم استعداد جميع الباحثين على الاتفاق مع هذا الاعتقاد)، نموذج كومونة باريس(٧) فسنة ١٨٧١ شهدت انتفاضة كبرى في باريس

جدول ٤/ ٢ المميزات العامة للاشتراكية والشيوعية

السمات المميزة	الاشتراكية (أو «دكتاتورية البروليتاريا»)	الشيوعية
الأهداف العامة	١- وضع اليد على جميع الرساميل الخاصة الكبيرة	١- إنهاء استغلال العمل بكل أشكاله؛ الملكية الاجتماعية
	٢- إخضاع الإنتاج لرقابة الدولة المركزية	٢- الإجماع على جميع المسائل العامة، بما يؤدي إلى إلغاء القوانين، الانضباط، القسر
	٣- الزيادة السريعة لقوى الإنتاج	٣- تلبية جميع الحاجات المادية

(٧) من المؤكد أن انجلز كان مقتنعاً بوجهة النظر هذه: انظر، مثلاً، رسالته إلى بيبل، في آذار/مارس ١٨٧٥. أما للاطلاع على رواية بديلة، فانظر آرندت (١٩٦٣) وآنوايلر (١٩٧٤).تقول آرندت إن ماركس لم يتصور الكومونة إلا بوصفها تدبيراً موقتاً على طريق «النضال في سبيل دفع عجلة الثورة إلى الأمام» (ص: ٢٥٩). وحسب ما أرى فإن الكومونة تقدم نموذجاً محدداً، أقله، لـ «المرحلة الأولى من الشيوعية».

	٤- التفكيك التدريجي للدولة البرجوازية	٤- الواجبات والأعمال المشتركة جماعياً
	٥- الدفاع عن الدولة ضد بقايا النظام القديم	٥- الحكم الذاتي (حتى الديمقراطية تصبح فائضة)
الدولة	١- دمج الوظائف التنفيذية والتشريعية	١- إلغاء الوظائف التنفيذية والتشريعية (لم تعد ضرورية)
	٢- إخضاع جميع العاملين في الحكومة لانتخابات، وعمليات تخويل متكررة من قبل دوائرهم ولاحتمال العزل	٢- توزيع المهمات الإدارية عن طريق التناوب والانتخاب
	٣- انتخاب وعزل الحكام والقضاة، مثلهم مثل جميع الموظفين التنفيذيين	٣- حل جميع القوات المسلحة والمضطلعة بمهام الإكراه
	٤- إحلال الميليشيا الشعبية محل قوة الجيش والشرطة	٥- الاستقلال الذاتي الكامل في إطار المجالس (هيكلية هرمية)
الاقتصاد	١- توسيع دائرة ملكية الدولة للمصانع	١- إلغاء الأسواق، التبادل ودور النقد
	٢- إخضاع التسليف للدولة	٢- وضع حد لتقسيم العمل، دوران سائر المهمات
	٣- إخضاع النقل والاتصالات للدولة	٣- تمتع الشعب بأنماط مختلفة من العمل وأوقات الفراغ

twitter @baghdad_library

	٤- الإلغاء التدريجي للملكية الخاصة في الأرض، وزراعة كل المساحات	٤- اختزال وقت العمل إلى الحد الأدنى
	٥- مسؤولية المواطنين المتكافئة عن العمل؛ الإدارة العامة للاستخدام	٥- مع إلغاء الندرة، تتم تلبية جميع الحاجات وفكرة الملكية الخاصة تصبح غير ذات معنى
المجتمع	١- ضرائب تصاعدية كبيرة	١- توسيع مبدأ التعاون ليشمل جميع الشؤون العامة
	٢- إلغاء الوراثة	٢- اختفاء الفروق الاجتماعية، الثقافية، الإقليمية والعنصرية بوصفها أسباباً للنزاع
	٣- توفير التعليم المجاني لجمع الأطفال	٣- مبادرة الناس إلى استكشاف قدراتهم الكاملة مع بقاء حرية الآخرين القيد الوحيد
	٤- إعادة توحيد المدينة والريف عبر رفع مستوى عدالة التوزيع للسكان على مناطق البلاد ودمج بيئات العمل بالبيئات البعيدة عن العمل	٤- العائلات مستندة إلى ترتيبات فئوية، ضمان استمرار أحادية الأزواج، وإن لم تكن التزاماً يدوم العمر كله

الأهداف الإجمالية للمرحلتين	١- التوسع المخطط في الإنتاج والقضاء على الندرة المادية
	٢- إحلال «إدارة الأشياء» محل «إدارة الأشخاص»، أي «تلاشي الدولة»
	٣- التأسيس التدريجي لمبدأ العدالة المتمثل بشعار: «من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته»

[144] نزل فيها آلاف الباريسيين إلى الشوارع للإطاحة بما كانوا يرونه هيكلية حكومية عتيقة، بالية وفاسدة. وعلى الرغم من أن الحركة ما لبثت أن سُحقت آخر المطاف بقوة الجيش الفرنسي، فإن ماركس عد هذه الانتفاضة «تبشيراً مجيداً بمجتمع جديد» (الحرب الأهلية، ص: ٩٩). دامت حركة التمرد فترة كانت كافية لرسم سلسلة لافتة من الابتكارات والتخطيط لصيغة حكم جديدة: الكومونة. ووصْفُ ماركس للكومونة غني بالتفاصيل وجدير بالاقتباس المطول بعض الشيء:

> كانت الكومونة مؤلفة من أعضاء مجالس البلدية المنتخبين بالاقتراع العام في سائر أحياء المدينة، مسؤولين وقابلين للعزل خلال فترات زمنية قصيرة. وأكثرية أعضاء الكومونة كانوا، بالطبع، عمالاً، أو ممثلين متمتعين بالاعتراف للطبقة العاملة. كان المطلوب من الكومونة أن تكون هيئة، لا برلمانية، بل عاملة، تنفيذية وتشريعية في الوقت نفسه. وبدلاً من أن تبقى أداة بيد الحكومة المركزية، جرى على الفور تجريد الشرطة من ميزاتها السياسية، وتحويلها إلى أداة

twitter @baghdad_library

الكومونة المسؤولة والقابلة للعزل في جميع الأوقات. تم التعامل بالطريقة ذاتها مع موظفي سائر فروع الإدارة الأخرى. فمن عضوية الكومونة ونازلاً كان يتعين على الخدمة العامة أن تتم مقابل مرتبات موازية لأجور العمال. أما الامتيازات الثابتة ومكافآت التمثيل لكبار موظفي الدولة فقد اختفت جنباً إلى جنب مع كبار الموظفين أنفسهم. لقد كفّت الوظائف العامة عن أن تكون الملكية الخاصة لأدوات الحكومة المركزية. باتت المبادرة التي كانت تمارسها الدولة إلى الآن، لا الإدارة البلدية وحسب، بأيدي الكومونة.

وبعد أن تخلصت من الجيش الدائم والشرطة، عناصر القوة المادية للحكومة القديمة، أصبحت الكومونة تواقة إلى تحطيم القوة الروحية للاضطهاد «سلطة الرهبان»، عبر تفكيك ومصادرة أوقاف جميع الكنائس بوصفها هيئات مالكة. تمت إعادة الخوارنة إلى زوايا الحياة الخاصة ليعيشوا على صدقات المؤمنين حاذين حذو أسلافهم، الحواريين أو المبشرين. جرى فتح جميع المؤسسات التعليمية أمام الشعب مجاناً، مع العمل في الوقت نفسه على تطهيرها من سائر أشكال التدخل من جانب أي من الكنيسة أو الدولة. وهكذا فإن الأمر لم يقف عند تمكين الجميع من الإفادة من فرص التعليم بل تجاوزه إلى تحرير العلم نفسه من الأصفاد التي كانت الأهواء الطبقية والسطوة الحكومية تكبله بها.

كان من المفروض تحرير موظفي القضاء من الاستقلال الزائف الذي لم يفد إلا في حجب خنوعهم الذليل لجميع

الحكومات المتعاقبة التي كانوا يقسمون أمامها أيمان الولاء ويحنثون بها الواحدة بعد الأخرى. ومثل باقي موظفي الخدمة العامة كان القضاة والحكام سيجري تعيينهم بالانتخابات وسيكونون مسؤولين وقابلين للعزل.

كانت كومونة باريس ستشكل، بالطبع نموذجاً بالنسبة إلى جميع المراكز الصناعية في فرنسا. فما إن يتم تأسيس النظام الكوموني في باريس والمراكز الثانوية، حتى يصبح من شأن الحكم المركزي القديم في الأقاليم مضطرة هي أيضاً إلى الإفساح [145] في المجال أمام الحكم الذاتي للمنتجين. في مخطط أولي للتنظيم القومي لم يتوفر لها الوقت اللازم لتطويره، تقول الكومونة بوضوح إنها كانت الصيغة السياسية حتى بالنسبة إلى أصغر مزرعة ريفية، وإن الجيش العامل في المناطق الريفية كان سيتم إبداله بالميليشيا القومية لفترات خدمة قصيرة جداً. والكومونات الريفية لكل منطقة كانت ستتولى إدارة الشؤون العامة عن طريق جمعية مندوبين في البلدة المركزية، وهذه الجمعيات المنطقية كانت ستوفد، بدورها، مندوبين إلى المجلس القومي في باريس، حيث يكون كل وفد قابلاً في أي وقت للعزل وملزماً بالتوجيهات الرسمية الصادرة عن دوائره. أما الوظائف القليلة ولكن المهمة التي كانت ستبقى لحكومة مركزية ما فلم تكن ستتعرض للإلغاء كما سبق أن قيل بخطأ متعمد، بل ستدار من قبل وكلاء كومونيين، ومسؤولين مسؤولية صارمة بالتالي. لم تكن وحدة الأمة ستتعرض لأي تفتيت، بل على

twitter @baghdad_library

النقيض من ذلك، كان سيجري تنظيمها بالدستور الكوموني، وستصبح واقعاً بعد تهديم سلطة الدولة التي كانت تزعم بأنها تجسيد تلك الوحدة المنفصلة عن الأمة ذاتها والمتعالية عليها، والتي لم تكن سوى ورم طفيلي. وفي حين أن الأجهزة القمعية الخالصة للسلطة الحكومية القديمة كانت ستُقلَّم، فإن وظائفها المشروعة كانت ستُنتزع من براثن سلطة دائبة على التحكم بالمجتمع نفسه لإعادتها إلى وكلاء المجتمع المسؤولين. وبدلاً من اتخاذ القرار مرة كل ثلاث أو ست سنوات بشأن عضو الطبقة الحاكمة الذي كان سيمثل الشعب في البرلمان، فإن حق الاقتراع العام كان سيخدم الشعب، المنظم في كومونات، مثلما يخدم حق الاقتراع الفردي كل رب عمل في البحث عن العاملين والمدراء لمشروعه. ومن المعروف جيداً أن الشركات، مثل الأفراد، تعرف، في قضايا الأعمال الفعلية، عموماً، كيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب وكيف تسارع إلى التصحيح إذا ما أخطأت. ومن ناحية أخرى، لا شيء من شأنه أن يكون أبعد عن روح الكومونة سوى اعتماد التفويض التراتبي الهرمي بدلاً من الاقتراع العام. (الحرب الأهلية، ص: ٦٧ - ٧٠ ترجمة جديدة. المترجم)

إن النقاط الخمس في الجدول ٤/ ٢ الواردة بوصفها السمات المميزة للدولة في ظل النظام الاشتراكي يلخص القضايا المحورية في الاقتباس. من شأن «جهاز» الدولة الليبرالية أن يُستبدل بهيكلية الكومونة. من شأن جميع مناحي «الحكم» أن تغدو، عندئذ، برأي

ماركس، مسؤولة أمام الأكثرية: من شأن «الإرادة العامة» للشعب أن تسود. من شأن أصغر الجماعات أن تتولى إدارة شؤونها الخاصة وانتخاب مندوبين إلى وحدات إدارية أكبر (مناطق، بلدات)، تقوم، بدورها، بانتخاب مرشحين إلى دوائر إدارية أوسع (الوفد القومي). وهذا الترتيب معروف باسم البنية «الهرمية» للديمقراطية المباشرة (أو الانتدابية). جميع المندوبين قابلون للعزل، ملزمون بتوجيهات دوائرهم ومنظمون في إطار [146] «هرم» لجان منتخبة مباشرة.

لن تكون دولة ما بعد الرأسمالية، إذن، شبيهة في أي شيء بأي نظام برلماني. فالبرلمانات تخلق حواجز غير مقبولة بين المحكومين وممثليهم؛ والتصويت مرة كل فترة زمنية أساس غير كاف، على الإطلاق، برأي ماركس، لتأمين التمثيل الصحيح لآراء الشعب. وأي نظام قائم على الانتداب المباشر يتغلب على هذه الصعوبة، كما يتغلب على الغياب الأساسي للمحاسبة المستحدثة في سلطة الدولة عن طريق مبدأ فصل السلطات. فهذا المبدأ يبقي فروعاً من الدولة خارج دائرة المراقبة المباشرة للناخبين. لابد لجميع أجهزة الدولة من أن تُقحَم في دائرة مجموعة واحدة من المؤسسات المسؤولة مسؤولية مباشرة (انظر بولان، ١٩٨٤، ص: ١٣ - ٢٠). فقط عندما يحصل هذا، ستتم، بالتدريج، استعادة «تلك الثقة بالنفس، تلك الحرية، التي اختفت من الأرض مع الإغريق، وتلاشت في سديم السماء الزرقاء مع المسيحية» (ماركس، الرسالة الثانية من الحوليات الألمانية ـ الفرنسية، ١٨٤٣، في ترجمة معدلة). ومع أن مثال الديمقراطية المباشرة لدى ماركس يختلف من نواح كثيرة عن مثال أثينا القديمة، كما عن تصور روسو لنظام الحكم الذاتي ذي العلاقة، فإن من الصعب أن نرى فيه، أقله جزئياً،

twitter @baghdad_library

أي محاولة لاستعادة التراث الجذري لهذين الموقفين في مواجهة موجة التقليد الليبرالي بصورة مباشرة (انظر فصل: ١ و٢)[٨].

ظل ماركس يؤكد دائماً أن من شأن تحويل المجتمع والدولة أن يبقى عملية بطيئة؛ و«سوف يتعين» على المنخرطين «أن يمروا عبر نضالات طويلة، عبر سلسلة من العمليات التاريخية، دائبين على تغيير الظروف والبشر» (الحرب الأهلية، ص: ٧٣). إلا أن النضال كان ضرورياً ومبرراً؛ فالهدف كان متمثلاً بالشيوعية: بنظام حياة يذوب فيه المجتمع والدولة في بوتقة واحدة، يتولى فيه الناس إدارة شؤونهم المشتركة جماعياً، تتم فيه تلبية جميع الحاجات يكون فيه «التطور الحر لكل فرد» متناغماً مع «التطور الحر للجميع». وفي عالم الوفرة المادية والتنظيم الذاتي هذا لابد للدولة، آخر المطاف، من أن «تذوي وتتلاشى» تماماً. فالحكومات، الهيئات التشريعية والمحاكم لن تعود ضرورية. فبوصفها مؤسسات هي قائمة على فرضية احتمال نشوب صراعات مصالح في المجتمع ولابد لها من الضبط والربط. غير

(٨) كان من الممكن القول إن نظام الكومونة قد يوصف على نحو أفضل بوصفه شكلاً شديد المداورة (اللامباشرة) من أشكال الديمقراطية، إذا نظر المرء إلى المشكلات التي ينطوي عليها إخضاع المندوبين على المستوى القومي للمحاسبة الدقيقة والصارمة. ثمة قدر غير قليل من الوجاهة في هذا الاعتراض وسوف أناقش بعض القضايا التي يثيرها في فقرات لاحقة من الفصل. غير أنني أجد عبارة «ديمقراطية مباشرة» عبارة مفيدة على صعيد توصيف صيغة حكومية راغبة في الجمع بين الاستقلال المحلي ونظام ممثلين يكونون من حيث المبدأ مندوبين قابلين للعزل المباشر. أما مسألة ما إذا كانت «الديمقراطية المباشرة» نموذجاً ديمقراطياً أكثر تمتعاً بالقبول مقارنة بنماذج أخرى مدروسة في هذا المجلد، فمسألة أخرى (انظر الفصلين ٩ و١٠).

[147] أن جميع مخلفات الطبقات ستكون قد اختفت ومعها أساس سائر النزاعات في ظل النظام الشيوعي. ونظراً لأن حاجات الناس المادية ستكون مشبعة ولن تكون ثمة أي ملكية خاصة، فإن علة وجود raison dètre قوى «القانون والنظام» ستكون قد اختفت. صحيح أن قدراً معيناً من تنسيق المهمات سيكون ضرورياً في حياة الجماعة كما في العمل عموماً على حد سواء، غير أن هذا سيتحقق دون خلق شريحة من موظفي الامتيازات. إن برتل أولمان، الذي أعاد بناء رؤية ماركس للنظام الشيوعي بشيء من التفصيل يشبّه تصور ماركس لمهمة الإداري الشيوعي بـ «توجيه حركة المرور»، «مساعدة الناس في الوصول إلى حيث يريدون الذهاب» (أولمان، ١٩٧٧، ص: ٣٣). وهذا الإداري أو المنسّق سيتم «تعيينه» بعملية انتخابية يصفها ماركس بأنها «مسألة عملية» أي شأن لا علاقة له بالسياسة. يضاف إلى ذلك أن من شأن الانتخابات، لأن الجميع موافقون على قضايا التخطيط العام الأساسية، أن تبقى بعيدة عن المنافسة والصراع وتتحول إلى مجرد آليات ضامنة لدوران المهمات الإدارية. تلك، إذن، هي الطريقة يكون بها، حسب قناعة ماركس، تحقيق هدف «إنهاء السياسة» قد تم بلوغه.

صيغ متنافسة لفهم الماركسية

تمخضت ماركسية القرن العشرين، أقله، عن ثلاثة معسكرات ستتم الإشارة إليها هنا على أنها معسكرات «الليبراليين» (انظر ماتيك، ١٩٦٩، مثلاً)، «التعدديين» (انظر بولانتزاس، ١٩٨٠، مثلاً) و«القويمين الأرثوذكس » (الماركسيين ـ اللينينيين، مثلاً). كل من هذه الجماعات (أو المدارس الماركسية) ظلت تدعي امتلاك، ولو جزء، من

twitter @baghdad_library

تركة ماركس[٩]. وسوف أجادل مؤيداً أنها جميعاً مؤهلة لإطلاق مثل هذا الادعاء، لأن ماركس نفسه ربما يحاول، كما قال عن جون ستوارت مل، أن «يوفق بين ما لا يمكن التوفيق بينها». فقد تصور المستقبل ما بعد الرأسمالي من منطلق جمعية لسائر العاملين، جمعية يتم فيها الجمع بين الحرية والمساواة من خلال (١) التنظيم الديمقراطي للمجتمع؛ (٢) «إنهاء السياسة»؛ (٣) الاستخدام المخطط للموارد؛ (٤) الإنتاج الكفؤ؛ و(٥) توفير قدر أكبر من أوقات الفراغ. ولكن هل التنظيم الديمقراطي للمجتمع متناسب مع التخطيط؟ هل نموذج الديمقراطية المباشرة في الكومونة متناسبة مع سيرورة صنع قرارات تتمخض عن عدد كاف من القرارات [148] اللازمة لضبط وتنسيق شؤون مجتمع مركب، معقد ومترامي الأطراف؟ هل الإنتاج الكفؤ متناسب مع الإلغاء التدريجي لتقسيم العمل؟ توقع ماركس الانخراط الكامل لجميع العمال «الأحرار والمتساوين» في مؤسسات الديمقراطية المباشرة. ولكن كيف يمكن بالتحديد لمثل هذه الرابطة أن تؤدي وظائفها؟ وكيف يمكن تأمينها بدقة؟ ما الذي يحصل إذا ما أقدم بعضهم على الاعتراض، بشدة ومرارة، على قرار صادر عن الكومونة المركزية؟ إذا افترضنا أن المعارضين أقلية، فهل يتمتعون بأي حقوق، مثلاً، لحماية موقفهم؟ ما الذي يحصل إذا بادر الناس ببساطة إلى عدم

(٩) مع أن هذه الجماعات مهمة، فإنها عاجزة عن الاحتضان الكامل والشامل لتنوع آراء الكتاب والنشطاء المنتسبين إلى مختلف الحركات الثورية، الأحزاب الشيوعية، الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية [الاشتراكية] (خصوصاً قبل الحرب العالمية الأولى) والعديد من المجموعات والتنظيمات السياسية الأصغر نسبياً التي ظلت تدعي أنها وريثة ماركس. لعل هذا التنوع هو الشاهد الواضح على حقيقة أن تاريخ الماركسية أقل أحادية وأكثر تشظياً مما يُظن في الغالب.

الموافقة على أفضل خطوط العمل؟ ماذا يحصل إذا أصرت فروق المصالح بين الأعمار، الأقاليم أو الأديان المتباينة على الاستمرار؟ ما الذي يحصل إذا ما أخفقت صيغ الاجتماع الجديدة في العمل مباشرة، أو في الأداء المناسب المطلق على المدى الطويل (انظر فايدا، ١٩٧٨)؟ ليست تصدعات الماركسية، في جزء منها، سوى إحدى نتائج تأمل ماركس غير الكافي لقضايا كهذه (انظر مناقشة روسو السابقة، ص: ١٠٣ - ١١٤).

يجب التأكيد أن ماركس لم يكن فوضوياً؛ ومن هنا فإنه كان يتصور فترة انتقالية مطولة مفضية إلى الشيوعية القائمة على توظيف موارد الدولة، ولو دولة معدلة، مقلوبة رأساً على عقب. غير أن فرسان ماركسية التحرر والتحرير يزعمون أن من المتعذر تفسير هذا الموقف تفسيراً صحيحاً ما لم ننظر إليه بوصفه نقداً ثابتاً ومطرداً لجميع صيغ تقسيم العمل، بيروقراطية الدولة والقيادة التسلطية («يمينية» كانت أم «يسارية»). وهم يجادلون أن ماركس كان دائباً على إقحام مُثُل المساواة والحرية العليا في صلب تصوره للنضال في سبيل الاشتراكية (ونموذج الكومونة) مما جعله يؤكد على وجوب تجسيد أهداف نظام لا قمعي في الوسائل المستخدمة لإقامة ذلك النظام. وإذا لم يتم تنظيم النضال ديمقراطياً، بالإفادة من الكومونة أو هيكلية المجالس، فإن من شأنه أن يبقى هشاً في التصدي لأنماط صنع القرار التي يمكن استغلالها من قبل أشكال من السلطة الاستبدادية. فالغاية ـ وهي حياة ديمقراطية تماماً ـ توجب وجود حركة منظمة ديمقراطياً في ساحة النضال ضد رأس المال والدولة. والتحرريون الماركسيون يؤكدون، باختصار، أن ماركس كان احد رواد التحويل الديمقراطي للمجتمع

twitter @baghdad_library

والدولة وأحد النقاد الثابتين والمطردين للتراتب الهرمي، للسلطة المركزة ولسائر أنماط التخطيط التفصيلي. لابد للنضال في سبيل الاشتراكية والشيوعية من أن ينطوي على خلق حركة جماهيرية، مستقلة عن التأثير المفسِد لجهاز الدولة البرجوازية، لتحدي جميع أشكال السلطة القائمة. والماركسيون التحرريون هؤلاء يوضحون بجلاء أن ليس هناك، حسب رأيهم، أي مجال لأشكال التآلف أو المساومة مع الدولة التي تبقى على الدوام وفي كل مكان «السلطة المكثفة» و«الأداة النافذة» لدى جملة المصالح الاقتصادية المهيمنة (انظر هيلد، ١٩٨٩، فصل: ٥).

بالمقابل، يؤكد الماركسيون التعدديون أن ماركس رأى عملية الانتقال إلى الاشتراكية والشيوعية جارية بأشكال متباينة في بلدان مختلفة. انطلاقاً من تصوره لمؤسسات الدولة متمتعة بقدر ملحوظ من الاستقلال (أو «الاستقلال الذاتي [149] النسبي) عن الطبقة المهيمنة، يركز ماركسيو التعددية على أهمية توظيف هذه المؤسسات ضد مصالح رأس المال. ففي البلاد التي تكون فيها التقاليد الديمقراطية الليبرالية راسخة الجذور، يتعين على عملية «الانتقال إلى الاشتراكية» أن تستفيد من إيجابيات تلك التقاليد ـ صندوق الاقتراع، نظام التنافس الحزبي ـ من أجل التحكم بالدولة أولاً، ومن أجل استخدام هذه الدولة لإعادة بناء المجتمع ثانياً. لا يجوز إبطال مبدأ «صندوق الاقتراع»؛ فالمرء لا يستطيع توقع خلق نظام ديمقراطي جديد إذا ما أقدم على مراوغة إنجازات ومكاسب النضالات السابقة في سبيل الانعتاق السياسي. خلافاً لماركسيي التحرر والتحرير ذوي الموقف المعادي لكل من الدولة والأحزاب باطراد، يرى ماركسيو التعددية أن مضاعفات نقد ماركس

للدولة الرأسمالية تشير إلى أن حزب الطبقة العاملة وحلفاءه يستطيعون، ويجب عليهم، أن يفوزوا بموقع مشروع وآمن في الدولة كي يتمكنوا من إعادة بناء العامل السياسي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، يزعم أنصار التعددية من الماركسيين (ومنهم بعض ماركسيي التحرر والتحرير) أنَّ حرص ماركس على اختزال السلطة اللاقسرية إلى الحدود الدنيا ينبغي ألا يُفسر (كما كان ماركس نفسه يميل إلى أن يفعل في الكثير من الأحيان) من منطلق قضايا ذات علاقة بالطبقات حصرياً (انظر ماكلينان، ١٩٩٥). فتحكم الرجال بالنساء، عرق بآخر، إداريين أو بيروقراطيين «محايدين»، مزعومين بالكتل السكانية من المواطنين، يجب التصدي له ومطاردة تبعاته بما فيها، على نحوٍ حاسم، تبعة أن جميع الفروق في المصالح يمكن تفسيرها طبقياً. يضاف إلى ذلك أن ماركسيي التعددية يقولون بحتمية بقاء فروق كبيرة في المواقف إزاء تخصيص الموارد، نظراً لأن «نهاية الندرة» مازالت رهن المستقبل. إذا أمكن تصورها بالمطلق. فمن غير القابل للتصور أن يبادر الناس إلى تبني وجهات نظر متطابقة بشأن الأولويات السياسية؛ بشأن أغراض الإنفاق العام (الاستثمار في الإنتاج بدلاً من الاستهلاك الراهن، في الإسكان بدلاً من برامج التعليم) مثلاً، أو بشأن الموقع الصحيح لمثل هذا الإنفاق (نظراً للحاجات المختلفة لدى الأقاليم المتباينة والشرائح السكانية المعينة، صغار السن، المسنين، المرضى، إلخ...). ذلك هو السبب الكامن وراء احتمال كون بناء أي كيان سياسي اشتراكي، من جميع النواحي وعلى سائر المستويات، متطلباً قطع طريق ديمقراطية طويلة ينبغي في أثنائها أن تضطلع الانتخابات الدورية المنتظمة وعمليات استنفار

twitter @baghdad_library

المصالح الحزبية المتنافسة ـ لمجمل الأسباب التي أوردها الديمقراطيون الليبراليون ـ بدور محوري. فخلق مجال الأفكار والبرامج البديلة، ومنع الممسكين بزمام السلطة من «التحول إلى بيروقراطية متكلسة، غير قابلة للتحريك»، لابد من أن تتوفر، على الدوام، إمكانية الإزاحة عن المنصب. (كثيراً ما يجري التعبير عن هذا الموقف من منطلق نموذج ديمقراطية «المشاركة»: انظر نموذج: ٨ في فصل: ٧ في الجزء الثاني من الكتاب).

[150] أما الماركسيون القويمون (الأرثوذكس)، فيؤكدون، أخيراً، (بالاشتراك مع ماركسيي التحرير والتحرر) أن الدولة التمثيلية الحديثة ليست إلا «قوة قمع خاصة» لتنظيم المجتمع بما يخدم مصالح الطبقة الاقتصادية المهيمنة. فالدولة الديمقراطية الليبرالية قد تخلق وهم أن المجتمع منظم ديمقراطياً، ولكن الأمر لا يعدو كونه مجرد وهم؛ فاستغلال العمل المأجور من جانب رأس المال مضمون في إطار الديمقراطية الليبرالية. والانتخابات التي تُجرى بين الحين والآخر لا تغير هذه العملية على الإطلاق (انظر كالينيكوس، ١٩٩١). لذا فإن من غير الممكن الاستيلاء على الدولة واحتواؤها ببساطة من قبل أي حركة ديمقراطية؛ لابد من إلحاق الهزيمة ببنيتها القمعية وسحقها. ومهووسين بمشكلات الاستيلاء على السلطة والتحكم بها، ظل الماركسيون القويمون (من لينين إلى ماو) يصرون باطراد على أن عملية الانتقال إلى الاشتراكية والشيوعية توجب، بالضرورة، وجود قيادة «محترفة» لملاك (كادر) منضبط من الثوريين. فقط قيادة كهذه تتوفر على قابلية تنظيم الثورة على قوى الثورة المضادة والدفاع عنها، قابلية تخطيط قوة الإنتاج وتوسيعها وقابلية الإشراف على عملية إعادة بناء

المجتمع. ونظراً لأن جميع فروق المصالح الأساسية هي مصالح طبقية، ولأن مصلحة الطبقة الأخيرة خلال الثورة هي المصلحة التقدمية في المجتمع، ولأن من الضروري التعبير عن هذه المصلحة الأخيرة خلال الثورة وبعدها بوضوح وحسم، فإن وجود حزب ثوري أمر جوهري. فالحزب هو الأداة القادرة على إيجاد الإطار اللازم للشيوعية والاشتراكية. موقف مازال بعض الماركسيين يتبنونه إلى اليوم، على الرغم من سلسلة ثورات ١٩٨٩ - ١٩٩٠ في الأوروبتين الوسطى والشرقية (انظر فصل: ٨ في الجزء الثاني).

يستطيع المرء، إذن، أن يقول إن آراء ماركس تنطوي، رغم أن الرجل قدم أحد أعمق التحديات للفكرة الليبرالية والديمقراطية الليبرالية الحديثة عن الدولة وإحدى أقوى الرؤى لمجتمع حر، «بلا دولة» آخر المطاف (ملخص في نموذج: ٤)، على سلسلة من النقاط الغامضة التي تتيح فرصة اجتراح جملة تفسيرات أو اجتهادات متنوعة. ترك ماركس تراثاً غامضاً. غير أنه تراث بحاجة إلى دراسة ومعاينة، وهذا أمر ستتم العودة إليه لاحقاً بقدر أكبر من التوسع؛ ولابد من استكشاف ما إذا كانت هذه النقاط الغامضة ذات جذور ممتدة في تربة صعوبات أكثر عمقاً. وعلى الرغم من أن النقد الماركسي لليبرالية ينطوي على قدر كبير من الأهمية. إذ يبين استحالة النظر إلى تنظيم الاقتصاد على أنه أمر لا علاقة له بالسياسة، مع ضرورة النظر إلى علاقات الإنتاج على أنها محورية بالنسبة إلى طبيعة توزيع السلطة. فإن قيمته تبقى، آخر المطاف، محدودة بسبب الارتباط المباشر القائم (حتى حين يجري تصور الدولة بوصفها هيئة«مستقلة نسبياً») بين الحياة السياسية ونظيرتها الاقتصادية. ومن خلال اختزالها للسلطة السياسية

twitter @baghdad_library

إلى سلطة اقتصادية وطبقية. وعبر الدعوة إلى «وضع حد للسياسة». بدت الماركسية نفسها ميالة إلى تهميش أو استبعاد أنماط معينة من القضايا من البحث والدراسة في الخطاب العلني العام و[151] من السياسة بالذات. يصح هذا بالنسبة إلى جميع تلك القضايا (وهي ستُناقش أكثر في فصول لاحقة) التي لا يمكن، في التحليل الأخير، اختزالها إلى قضايا ذات علاقة بالطبقات. ومن النماذج التقليدية للأمر سيطرة الرجال على النساء، جماعات عنصرية وعرقية معينة على أخرى، والصناعة على الطبيعة مع أشكال معينة من الاستهلاك واستخدام الطاقة (الذي يتسبب بمشكلات بيئية). ومن أسباب القلق المركزية الأخرى تحكم البيروقراطية أو الإداريين في الإدارة العامة بـ «زبائنهم» ودور «الموارد التسلطية» (قابلية تنسيق نشاطات البشر ومراقبتها) التي تتراكم في معظم المنظمات الاجتماعية.

غير أن المشكلة ليست كامنة في مجرد تهميش قضايا مهمة؛ فمعنى السياسة بالذات وأساس المشاركة السياسية الشرعية مطروحان للمساءلة. وموقف الماركسيين التعدديين يطرح عدداً من النقاط ذات الشأن، بما فيها جوهرية خلق الفضاء المؤسساتي لاستنباط استراتيجيات وبرامج سياسية بديلة، ومناقشتها، إذا تعذرت إحالة جميع التباينات على الفروق الطبقية، وإذا بقيت خلافات الرأي حول تخصيص الموارد حتمية من جميع النواحي العملية. فلجم المسكين بزمام السلطة. لنقل أولئك الذين هم على قمة هرم الكومونة. لمنعهم من التحول إلى قيادات سياسية تتعذر إزاحتهم، لابد من التوفير الدائم لإمكانية عزل هذه القيادات مع إبطال مفاعيل خططها وسياساتها. تنطوي السياسة على مناقشة وبحث التخطيط العام. مناقشة وبحثاً لا

يمكن أن يتما وفق «معايير موضوعية» محايدة كلياً، لأن ما قد يشكل أساس هذه المعايير وكيفية تطبيقها يبقيان من المسائل المثيرة للخلافات شديدة. (حتى فلسفة العلوم مشهورة بالسجالات حول المعايير المناسبة لحل النزاعات فيما بين مواقف ومقاربات نظرية متنافسة). علاوة، إذا كانت تباينات المصالح تؤدي في الكثير من الأحيان إلى إبراز الخلافات في المعتقدات السياسية، فإن سلسلة من الإجراءات والآليات المؤسساتية الخاصة بمناقشة القرارات ذات العلاقة بالشأن العام واتخاذها تبقى أساسية. كان ماركس، بالطبع، يدافع عن دور الانتخابات في اختيار مندوبين مخولين بالتعبير عن مواقف محددة ومعرضين للعزل عند الإخفاق على هذا الصعيد من بين أولئك الذين يمثلون جملة الآراء والمصالح المحلية. كان متنبهاً إلى الأهمية العملية لامتلاك القدرة على إزاحة المندوبين عن مناصبهم. غير أن مثل هذا الموقف ليس كافياً بأي من الأحوال.

لعل المشكلة الأساسية في فكرة «وضع حد للسياسة» لدى ماركس هي أنها لا تستطيع قبول أي وصف لأي اختلاف سياسي جدي على أنه «حقيقي» و«مبرر»؛ أي بوصفه رأياً يمكن لأي فرد أو جماعة امتلاك حق تبنيه ومناقشته بوصفه عضواً مكافئاً في كيان سياسي معين (بولان، ١٩٨٤، ص: ٧٧)[١٠].

(١٠) شكّلت مناقشة بولان الممتازة لكلام لينين عن «نهاية السياسة» إغناء لتقويمي الخاص لبيان ماركس الأصلي عن هذه الأطروحة. (انظر بولان، ١٩٨٤، خصوصاً ص: ٧٧ - ٧٩، ١٢٥ - ١٣٠، ١٧٦).

twitter @baghdad_library

خلاصة: نموذج ٤
الديمقراطية المباشرة ونهاية السياسة

المبادئ المسوغة

يتعذر تحقيق «التطور الحر للجميع» ما لم يتم تحقيق «التطور الحر لكل فرد». والحرية تتطلب وضع حد للاستغلال والوصول، آخر المطاف، إلى مساواة سياسية واقتصادية كاملة؛ لا شيء غير الحرية يستطيع تأمين جملة الشروط اللازمة لترجمة طاقات جميع البشر الكامنة ليصبح الجميع قادرين على «أن يعطوا» حسب طاقاتهم، ويحصلوا على «ما هم بحاجة إليه».

سمات أساسية

الاشتراكية	الشيوعية
ضبط الشؤون العامة من خلال كومونات أو مجالس منظمة هرمياً	«الحكم» و«السياسة» بجميع أشكالهما يتركان مكانهما للانضباط الذاتي
موظفو الحكومة، ضباط القانون، الإداريون خاضعون لانتخابات متكررة، توكيلات وعمليات عزل	جميع الشؤون العامة مدارة جماعياً
رواتب الموظفين لا تزيد على أجور العمال	الإجماع مبدأ في اتخاذ القرارات حول سائر القضايا العامة
ميليشيا شعبية حافظة للنظام السياسي الجديد خاضعة لرقابة المجتمع	توزيع المهمات الإدارية الباقية بالمداورة أو الانتخابات

	استبدال جميع القوى المسلحة والقمعية بالرقابة الذاتية
شروط عامة	
وحدة الطبقات الكادحة	اختفاء جميع مخلفات الطبقات
هزيمة البرجوازية	إلغاء الندرة وملكية وسائل الإنتاج الخاصة
وضع حد لجميع الامتيازات الطبقية	استئصال الأسواق، التبادلات والنقد
تطوير جوهري لقوى الإنتاج بما يوفر إمكانية توفير جميع الحاجات ويتيح للناس وقتاً كافياً لمتابعة نشاطات غير عملية	وضع حد لتقسيم العمل الاجتماعي
ذوبان تدريجي للدولة والمجتمع في بوتقة واحدة	

يقضي تصور ماركس لنهاية السياسة، في الحقيقة، بتجريد السياسة في إطار كتلة المواطنين تجريداً كاملاً من الشرعية. فبعد الثورة ثمة خطر ماثل بألا يكون هناك سوى صيغة صحيحة واحدة من صيغ «السياسة»؛ لم يعد ثمة أي أساس مسوغ لأي اختلاف عميق. فنهاية الطبقات تعني نهاية أي أساس مشروع للنزاع: الطبقات فقط لها مصالح يتعذر التوفيق بينها. من الصعب مقاومة الرأي القائل بأن مثل هذا الموقف يضمر نزوعاً نحو شكل تسلطي من أشكال السياسة. لم يعد ثمة أي مكان لتشجيع الاختلاف والحوار حول القضايا العامة وتحملهما على نحو منهجي. لم يعد هناك أي مجال للترويج، عبر

twitter @baghdad_library

تشكيل سلسلة من الجماعات والأحزاب، لمقاربات متنافرة. لم يعد ثمة أي أفق لاستنفار وجهات نظر سياسية متنافسة.

في غياب الهامش المؤسساتي للخطاب العام، وجملة التدابير الكفيلة بحماية استقلالية هذا الهامش، من شأن بنية الكومونة أن تُمنح سلطة شبه مطلقة، بلا حدود. وفي مثل هذه الظروف لن يكون هناك أي ضمانات تجعل المنتخبين لشغل أرفع المناصب مستعدين لإخضاع أفعالهم للمعاينة وسلوكهم للمساءلة والضبط. لا حاجة للتسليم بأن الأفراد ليسوا إلا أنانيين كي نتذكر النقاط الغنية بالمعاني الواردة في نقد لوك لنظرة هوبز إلى الدولة، أو دفاع جون ستوارت مِل عن الحرية ضد خطر أي نظام حكم متورم أو متضخم. من هنا يبدو أن ماركس استخف بالانشغال الليبرالي والديمقراطي الليبرالي المهووس بكيفية تأمين حرية الانتقاد والفعل، أي الاختيار والتنوع، في مواجهة سلطة الدولة المركزة، على الرغم أن هذا لا يعني بأي من الأحوال، أن الصياغات الليبرالية التقليدية للمسألة وحلها هي صياغات مقنعة مئة بالمئة (انظر آرندت، ١٩٦٣). سيقال لاحقاً إن ميادين الحياة الاجتماعية [154] التي توفر فرصة مناقشة القضايا التي تهم العامة، فرصة تسوية الخلافات في الرأي من خلال الحوار الدائم و/أو إجراءات محددة واضحة المعالم لحل النزاعات، تبقى سمة مؤسساتية جوهرية من سمات الحياة العامة (انظر هابرماس، ١٩٦٢)، ولكن الديمقراطيين الكلاسيكيين، الجمهوريين، الليبراليين والماركسيين أخفقوا جميعاً في الإحاطة الكاملة بمقدماتها أو شروطها المسبقة.

لم ينتج ماركس نظرية سياسية مناسبة للنظامين الاشتراكي والشيوعي، ونظرية مناسبة، قبل كل شيء، لبنيتهما المؤسساتيتين.

وإذا ما تم اختزال المؤسسات السياسية إلى نمط واحد عديم التمايز، إلى حشد مركب من المنظمات غير المنفصلة بوضوح، فإن من شأن السلطة أن تتكلس في قالب تراتبي هرمي. كان ماركس ميالاً إلى افتراض أن من شأن الجهاز السياسي الجديد أن يصبح في متناول الجميع، شفافاً تماماً ومنفتحاً على التغيير في المستقبل. وكما قال أحد النقاد:

> إنها ... مقامرة كبيرة؛ ذلك الرهان على إمكانية الشروع ببناء الدولة «في أفضل العوالم الممكنة». العقبات ضد الرهان فلكية. لا يتطلب الأمر مجرد غياب الاستثنائية غير المساعدة لروسيا ما بعد ١٩١٧ [ظروف التخلف الاقتصادي، عزل الثورة عن الحركات الاشتراكية الأخرى، ضغوط الحصار المفروض من القوى المعادية، الافتقار إلى الموارد نتيجة للحرب، الحرب الأهلية، إلخ.] على الرغم من أن تلك الظروف نفسها دأبت طويلاً على التآمر لتشي ببراءة المثال أو النموذج من حيث الجوهر. إنه يتطلب أيضاً وضعاً خالياً من سائر النزاعات السياسية، من جميع المشكلات الاقتصادية، من مجمل التناقضات الاجتماعية، من مختلف العواطف والدوافع الشاذة، الأنانية أو الإنسانية ببساطة، من كل تفرد، من كل سلبية. يتطلب الأمر، باختصار..... غياباً للسياسة. (بولان، ١٩٨٤، ص: ١٢٩ - ١٣٠).

إن تاريخ الماركسية نفسه. وهو زاخر بصراعات عميقة حول كيفية تحديد الأهداف السياسية الصحيحة وحول كيفية تطوير استراتيجية سياسية في ظروف تاريخية غالباً ما تكون مغايرة تماماً لتلك

twitter @baghdad_library

التي تصورها ماركس. يشهد ضد من يدعون إلى الإقدام على مثل هذه المقامرة (انظر فصل: ٨ في الجزء الثاني من الكتاب حيث يتم التوسع في هذا الموضوع). غير أن ذلك لا يعني، بأي من الأحوال، أن رهانات أخرى، مستلهمة جزئياً من ماركس ومحددة بشكل صحيح، غير جديرة. العكس هو الصحيح.

الفهرس

تمهيد ٥

المقدمة ١١

الفصل الأول: الديمقراطية الكلاسيكية: أثينا ٢٧

الفصل الثاني: النزعة الجمهورية: الحرية، الحكم الذاتي والمواطن الفعال ٦٩

الفصل الثالث: تطور الديمقراطية الليبرالية: مع الدولة وضدها ١٢٩

الفصل الرابع: الديمقراطية المباشرة ونهاية السياسة ٢١٣

twitter @baghdad_library

القسم الثاني

بدائل القرن العشرين

twitter @baghdad_library

الفصل الخامس

النخبوية التنافسية والرؤية التكنوقراطية

[157] ثمة نظرة متفائلة وتقدمية إلى تاريخ البشر كانت مصدر إلهام فكر جون ستورات مِلْ وكارل ماركس وكثيرين آخرين من ليبراليي وثوريي القرن التاسع عشر. مسترشدين بالعلم، والعقل والفلسفة، كان بنو البشر قادرين على خلق حياة مطبوعة بالتوسيع «الأسمى والمتناغم» لطاقاتهم، وبأشكال تعاونية من الضبط الذاتي، على الرغم من أن كيفية تفسير الأخيرة كانت عرضة، بالطبع، لأعمق صيغ الاختلاف. بالمقابل، كثيرون ممن عاينوا آفاق الديمقراطية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت لديهم نظرة أكثر حصافة وتعقلاً إلى المستقبل، نظرة صاغتها الحساسية ليس إزاء بعض السمات السلبية للعيش في حضارة متطورة تكنولوجياً وحسب، بل وتجاه جملة العواقب غير القابلة للتوقع حتى لأكثر الأفعال السياسية تحلياً بحسن النية أيضاً.

كان ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) وجوزف شومبتر (١٨٨٣ ـ

twitter @baghdad_library

١٩٥٠)، اللذان يتركز هذا الفصل على مؤلفاتهما، يتقاسمان تصوراً للحياة السياسية لم يكن فيه إلا القليل من الأفق للمشاركة الديمقراطية والتنمية الفردية أو الجماعية، وحيثما توفر أي أفق كان ذلك عرضة للتهديد بالاهتراء الدائم بفعل قوى اجتماعية مقتدرة. كان المفكران، كلاهما، يريان أن للعيش في مجتمع صناعي حديث، ثمناً باهظاً بالضرورة. وكانت مؤلفاتهما تقدم فهماً ضيقاً للديمقراطية، متصوراً إياها، في أفضل الأحوال، وسيلة لاختيار صانعي القرارات ولجم مبالغاتهم. ولمثل هذا المفهوم نقاط كثيرة مشتركة مع جوانب النظرية الديمقراطية [158] الحمائية (انظر فصل: ٣)، غير أنه طُور بطريقة مختلفة تماماً.

ثمة نموذج جديد للديمقراطية، سأطلق عليه عموماً اسم النخبوية التنافسية، تم التعبير عنه في فكر ماكس فيبر بأكثر الأشكال عمقاً. صحيح أن الأخير لم يكتب إلا الشيء القليل نسبياً عن هذا النموذج على نحو مباشر، غير أن لجزء كبير من أعماله، عن طبيعة المجتمع الحديث وبنيته، علاقة بإمكانية الديمقراطية. لُقب فيبر بـ«ليبرالي يائس» (مومسَن، ١٩٧٤، ص: ٩٥ وما بعدها). كان مهووساً بالحرية الفردية في عصر بدا زاخراً بحشد من التطورات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية الناسفة لجوهر أي ثقافة سياسية ليبرالية: حرية الاختبار وحرية اتباع مسارات فعل مختلفة. اقترب فيبر من التسليم بأن مبادئ الليبرالية ذاتها لم تعد تملك قابلية الدفاع عنها في العصر الحديث. ومع أنه كان شديد الالتزام بمثل الفردية والاختلاف الاجتماعي، فإنه كان يخشى على بقائها في حقبة مثقلة بمنظمات مطردة الاتساع سواء أكانت شركات، نقابات، أحزاباً جماهيرية، أم دولاً قومية. كان

استثنائي القلق إزاء مصير القيم الليبرالية في وطنه الألماني.

خلافاً لحال منظري سياسة ليبراليين كثيرين قبله، كانوا ميالين إلى الكلام عن أمور كثيرة من اعتبارات الصيغة الأكثر تمتعاً بالقبول من صيغ التنظيم السياسي إلى أشكال توصيف منظمات سياسة فعلية، بقي فيبر، مثل ماركس، ميالاً إلى الحديث وفق خطوط معاكسة: من روايات وصفية. تفسيرية عن ظواهر فعلية إلى تقويمات لجدوى خيارات سياسية متنافسة مختلفة (انظر مقاله «السياسة رسالة»). غير أن فيبر كان يؤمن، خلافاً لماركس، بأن دراسات «الجدوى» هذه كانت مجردة من القيمة بمعنى أنها لم تحاول، ولم تكن لتستطيع، أن تحدد ما يتعين على الناس فعله. غير أن من الواضح تماماً من كتاباته أن فعلي «يكون» و«يتعين» يتفاعلان بطرائق أكثر تعقيداً مما تم الإيحاء به. لم يكن فيبر يؤمن بأن العلم، في أي صيغة، سواء أكان فيزياء أم مدرسة السوسيولوجيا الجديدة التي كان شديد الالتزام بها، قادر على الإجابة عن سؤال: «ما الذي سنفعله وكيف سنعيش؟ («العلم رسالة»، ص: ١٤٣). غير أن من الواضح أنه أقدم، مثل آخرين قبله، على تحويل «ضرورات تاريخية جلية إلى فضائل نظرية إيجابية» (كراوس، ١٩٨٣، ص: ٧٦ ـ ٧٧). وهو، إذ فعل هذا، نجح في إحداث انقلاب عميق في النظرية الديمقراطية. فتوصيفه لسيرورات الحداثة ما لبث أن قاده إلى تصور شديد الخصوصية للصيغة الصحيحة للسياسة والديمقراطية.

حاول فيبر إعادة صياغة المأزق الليبرالي المتمثل بالاهتداء إلى نوع من التوازن بين القوة والحق، بين السلطة والقانون، بين حكم أهل الخبرة وسيادة الشعب. كان يرى أن المشكلات التي يطرحها السعي إلى هذا الهدف كانت جوانب حتمية للحياة الحديثة، [159] ولا

twitter @baghdad_library

يمكن فهمها على نحو صحيح إلا في ضوء تيارات اجتماعية مهيمنة بما فيها تلك التي أطلقتها الليبرالية نفسها وبديلتها الرئيسية: الماركسية (انظر بيتام، ١٩٨٥). إن تأملات فيبر حول هذه المشكلات تشي بمراجعات عميقة لعقائد ليبرالية: مراجعات كان من شأنها أن تؤثر كثيراً في تطور النظرية السياسية والاجتماعية في العالم الأنجلو ـ أمريكي، ولا سيما في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وهي تشكل، في الوقت نفسه، أحد أكثر التحديات تماسكاً وإقناعاً للماركسية. وما يجعل التحدي بمثل هذه الأهمية، رغم أنه ليس صحيحاً على الإطلاق في كل جوانبه، هو انخراطه في، وتقويمه لجملة الظروف الاجتماعية والسياسية التي تفرض بقاء القيم الليبرالية والماركسية. ليس ما يضفي على فيبر قوته، آخر المطاف، إلا خليطاً مميزاً جامعاً للسوسيولوجيا، السياسة والفلسفة، خليطاً كان مستعداً، أقله رسمياً، لتأييده بقوة.

الطبقات، السلطة والصراع

«أي معنى يمكن إضفاؤه على الحرية في عالم يتزايد خضوعه لهيمنة المنافسة بين الرأسمالية والاشتراكية باطراد، عالم زاخر، بصرف النظر عن نمط النظام السياسي، بفيض من المنظمات العملاقة التي تفرض قيوداً صارمة على أدوار الأفراد؟» سأل فيبر. ومع أن فيبر هذا سلّم بالكثير مما قاله ماركس عن طبيعة الرأسمالية، فإنه بقي رافضاً بحزم أي محاولة للقول بأن من شأن ذلك أن ينطوي على تصويب أفكار ماركس السياسية. إذا كانت الرأسمالية، من نواح معينة، نظاماً اجتماعياً ـ اقتصادياً إشكاليا لدى محاكمتها من منطلق الحرص على المساواة والحرية، فإن النظام الاشتراكي (بثوبيه الديمقراطي الاجتماعي

والبلشفي) كان، برأي فيبر، أقل جدارة بالتوصية على هذا الصعيد. وللإحاطة بموقفه الإجمالي، من المفيد تسليط الضوء على بعض الفروق المهمة بين آرائه وآراء ماركس.

أولاً، سلّم فيبر بأن صراعات طبقية حادة جرت في مراحل تاريخية وبأن العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور علاقة ذات أهمية كبيرة في تفسير العديد من سمات الرأسمالية الصناعية. وافق فيبر على أن الطبقة ليست، أولاً وقبل كل شيء، إلا سمة «موضوعية» من سمات العلاقات الاقتصادية، متجذرة في علاقات الملكية، وأن انبثاق الرأسمالية الحديثة جاء منطوياً على تشكيل كتلة جماهيرية من عمال الأجرة المعدمين، المضطرين إلى بيع عملهم لأرباب رأس المال كي يكسبوا قوت يومهم. غير أنه لم يقر بصحة نظرية القيمة الزائدة أو فضل القيمة، معوّلاً، بدلاً من ذلك على الاقتصاد «الهامشي» وصولاً إلى بناء مفهوم الطبقة على أساس غير استغلالي [160]. فبرأي فيبر تتألف الطبقات من حشود أفراد يتقاسمون باقات متشابهة من «فرص الحياة» في سوقي السلع والعمالة. ليست الطبقات جماعات، مع أن فعل الجماعة يمكن إسناده إلى قاعدة مصالح طبقية مشتركة، أي إلى قاعدة مصالح اقتصادية ناشئة عن وضع مشترك في السوق.

لم يكن فيبر مؤمناً باحتمال أو ترجيح الثورة البرولتيارية، وقدم وجهة نظر أكثر تنوعاً عن الصراعات المتمادية في المجتمعات الرأسمالية. اعترض بقوة على مفهوم إمكانية اختزال تحليل الصراع إلى تحليل الطبقات. فالطبقات لا تشكل، برأيه، سوى جانب واحد من جوانب توزيع السلطة والصراع عليها. إن ما أطلق عليها اسم

twitter @baghdad_library

«جماعات المقام»[1]، الأحزاب السياسية والدول القومية، ليست أقل، إن لم تكن أكثر، أهمية من الطبقات. والحماسة الناجمة عن التضامن الجماعي، الألفة العرقية، امتياز السلطة أو النزعة القومية، تبقى عنصراً بالغ الحيوية المطلقة من عناصر خلق السلطة والصراع وتعبئتهما في العصر الحديث (انظر «الطبقة، المقام والحزب» و«جماعات المقام والطبقات»، في غدنز وهلد، ١٩٨٢، ص: ٦٠ وما بعدها). ومع أن الطبقات والصراع الطبقي مهمان، فإنهما ليسا «المحرك» الرئيسي للتطور التاريخي.

ثانياً، رأى فيبر الرأسمالية الصناعية ظاهرة غربية الجذور مميزة، مشتملة على قيم وأنماط نشاط مميزة مغايرة لتلك التي تفرزها الحضارات الأخرى (الأخلاق البروتستانتية وروح النظام الرأسمالي، وص: ٧٢ و٧٣ من هذا الكتاب). لعل السمة الأهم لهذا «الغربية» هي ما أطلق عليه اسم الطابع «المعقلن» للإنتاج الرأسمالي، وهو أمر يتجاوز المشروع الاقتصادي نفسه بأشواط. فالعقلنة ظاهرة تطغى على كلٍّ من مؤسسات المجتمع الرأسمالي الرئيسية. ليست «العقلنة» مفهوماً صيغ دون لبس في كتابات فيبر. غير أن معناها يشير إلى مدى اتساع المواقف القائمة على الحساب ذات الطابع التقني من أعداد متزايدة من مجالات الحياة، ملخصة بتدابير علمية ومعبراً عنها جوهرياً في الدور

(١) تتأسس فئات المقام على قاعدة علاقات الاستهلاك وتأخذ شكل سنمط الحياةط الذي يفصل هذه الفئة عن تلك. وقد زعم فيبر أن فئات المقام (على شكل أسر اقطاعية أو كاستات في الهند) كانت بارزة في سائر مجتمعات ما قبل الرأسمالية. ومع أنها تميل إلى الاختفاء وراء العلاقات الطبقية في الرأسمالية الحديثة، فإن انتماءات فئات المقام لا تفقد أهميتها بأي من الأشكال.

المتنامي الذي تضطلع به الخبرة، والعلوم والتكنولوجيا في الحياة الحديثة (غدنز، ١٩٧٢، ص: ٤٤ وما بعدها).

إن لعقلنة العالم الحديث نتائج بالغة العمق، بما فيها اهتراء صدقية المنظومات الإيمانية التي تحاول أن تقدم تفسيراً واضح المعالم لـ «معنى الحياة» [161] فالعقائد الدينية تترك مكانها، مثلها مثل سلسلة من المذاهب السياسية والفلسفية المؤكدة لأنماط جامدة من الترتيب لجملة الشؤون الطبيعية أو البشرية، لنظرة أكثر مرونة إلى الأمور. وفكرة أن الأرض إن هي إلا «حديقة مسحورة» ـ مكان تضطلع فيه قوى غريبة، ملغزة، غير قابلة للحساب بأدوار فعالة ـ تتعرض للتقويض الكامل بفعل مزاج غائي، إيمان راسخ بأن الإنسان قادر على «التحكم بالحياة عن طريق الحساب» («العلم»، ص: ١٣٩). كان موقف فيبر من هذه العلمية ملتبساً. من جهة، تتم «عقلنة» العالم تدريجياً، بما يحرر الناس من أعباء الأوهام اللاهوتية والميتافيزيقية. ومن الجهة المقابلة، تشي العقلنة أيضاً بنوع من الخسارة التي عدّها فيبر «انعداماً للثقة» («العلم»، ص: ١٣٨ وما بعدها). ففي عالم متزايد الخضوع التدريجي لهيمنة المنطق العلمي والتقني، لم يعد ثمة أي «نظرات عالمية» قادرة على كسب الموافقة الجماعية على نحو مشروع، والأسس التقليدية لحل عقدة الصراع، بين الحشد الهائل من المواقف المحتملة من الحياة، التي باتت شديدة الضعف والهزال. وقد جادل فيبر أن ليس هناك اليوم أي تسويغ نهائي بعد الخيار الفردي فيما يخص «هوية الإله الذي يتعين علينا عبادته بين الآلهة المتحاربة» («العلم»، ص: ١٥٢ ـ ١٥٣). فمحاكمة وتحديد أصلح القيم التي ينبغي اعتمادها هما من مسؤوليات كل فرد. ومما

twitter @baghdad_library

يُذكر أنه كتب يقول: «إنه قَدَرُ حقبة أكلت من شجرة المعرفة».

فيما كان موقف فيبر تجسيداً، برأي البعض، لـ «تأليه النزعة الفردية» عده آخرون خروجاً جذرياً على التقاليد الليبرالية الكلاسيكية التي كانت بداية، كما سبق لنا أن رأينا، تتصور أساس النزعة الفردية كامناً في القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية (انظر فصل: ٣ وبيتام، ١٩٨٥، ص: ٤ وما بعدها). ففي عصر قيم متنافسة، حيث لا يمكن عد أي شيء صالحاً موضوعياً، يتعذر الدفاع عن فكرة أن الحياة قائمة على أساس أخلاقي معين يحظى باستحسان الجميع. وفي هذه الظروف لا يمكن الدفاع عن الكيان السياسي الليبرالي، برأي فيبر، إلا من منطلقات إجرائية ـ منطلقات تؤكد أهميتها بوضعها آلية تعزيز لـ «تنافس القيم» و «حرية الاختيار» في عالم معقلن (انظر روث وشلوختر، ١٩٧٩). تبقى الديمقراطية عنصراً حيوياً من عناصر الترتيبات المؤسساتية الضرورية لبلوغ هذه الغاية، أي غاية صيانة ثقافة سياسية ليبرالية.

ثالثاً، كان فيبر يؤمن بأن العقلنة مصحوبة حتماً بانتشار الديمقراطية وشيوعها. وفي حين أن ماركس وإنجلز كانا يفكران بالخدمة المدنية، بالجهاز البيروقراطي للدولة، لدى كتابتهما عن «البيروقراطية»، فإن فيبر طبق المفهوم على نطاق أوسع بكثير، بوصفه طابعاً لسائر أشكال التنظيمات ذوات الأمداء الواسعة: الدولة ، دون شك، ولكن جملة المشروعات الصناعية، الاتحادات، الأحزاب السياسية، الجامعات والمشافي أيضاً. اتفق مع [162] ماركس على أن البيروقراطية لا ديمقراطية من حيث الجوهر لأن البيروقراطيين ليسوا مسؤولين أمام الجماهير السكانية المتأثرة بقراراتهم. غير أنه بقي مصراً

على أن (١) مشكلة الهيمنة البيروقراطية أكثر شيوعاً بما لا يقاس مما ظنها ماركس، و(٢) ليس ثمة أي سبيل لتجاوز الهيمنة البيروقراطية سوى العمل على الحد من انتشار البيروقراطية نفسها. خصوصاً أنه لا يمكن التفكير بـ «تجاوز الدولة». فتحقيق أي مجتمع اشتراكي كان من شأنه، بنظر فيبر، أن يتمخض، دائماً، عن نتائج معاكسة تماماً لتلك التي تنبأ بها المفكرون الاشتراكيون، لأن من شأن ذلك أن ينطوي على توسيع دائرة الهيمنة البيروقراطية. وبالهيمنة كان فيبر يعني (هيكلية إدارة فوقية وإدارة تحتية قائمة على سلسلة متنوعة من الدوافع ووسائل الفرض والتطبيق)، التي يمكن أن تأخذ أشكالاً عديدة لعل أقواها وأكثرها جبروتاً هي الإدارة البيروقراطية (فيبر، الاقتصاد والمجتمع، جزء: ١، ص: XC؛ جزء ٢، ص: ٩٤١ وما بعدها). ومع أنه لم ير الهيمنة الاستبدادية للبيروقراطية أمراً لا مفر منه، فإنه كان يقول بأن على السياسة الحديثة أن تهتدي إلى استراتيجيات تمكنها من احتوائها والحد من تطورها. بقي فيبر راسخ الاقتناع المطلق بشيء واحد: إذا كانت الاشتراكية والشيوعية تعنيان الضبط المباشر والمتكافئ لسائر الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من قبل جميع المواطني،ن فإنهما عقيدتان مفرطتا السذاجة وخطرتا التضليل.

البيروقراطية، البرلمانات والدول القومية

إن الرأي الذي يقول بأن الدولة، والتنظيم البيروقراطي خصوصاً، يشكلان كيانين «طفيليين» ثقيلين على كاهل المجتمع، كان موقفاً تبناه ماركس وعدد كبير من الماركسيين الآخرين (خصوصاً لينين). غير أن من شأن الإدارة المركزة أن يكون أمراً لا مهرب منه. وقد توصل فيبر إلى هذه النظرة جزئياً عبر نوع من

twitter @baghdad_library

حيث تنمو الجماعة متجاوزة حجماً معيناً أو حيث الوظيفة الإدارية أصعب من أن يتولى رعايتها المقْنِعة أي شخص يمكن أن يتم تعيينه بالمناوبة، أو بالقرعة، أو الانتخاب. فشروط إدارة البنى الجماهيرية الكبيرة مختلفة جذرياً عن تلك اللازمة بالنسبة إلى الروابط الصغيرة القائمة على علاقات الجيرة أو العلاقات الشخصية... إن التعقيد المتنامي للمهمة الإدارية والاتساع المجرد لمداها يتزايد تمخضهما عن التفوق التقني للحاصلين على التدريب والخبرة، مما يفضي بالضرورة إلى ترجيح كفة استمرار، أقله، بعض الموظفين في مناصبهم. وبالتالي، ثمة على الدوام احتمال صعود هيكلية خاصة، دائمة لأغراض الإدارة، أي لأغراض ممارسة الحكم، بالضرورة. (الاقتصاد والمجتمع جزء: ٢، ص: ٩٥١ ـ ٩٥٢) [163]

لم يكن فيبر يرى استحالة الديمقراطية المباشرة(٢) في جميع الظروف؛ بل كان يؤمن بأنها لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها إلا في منظمات تتوفر فيها الشروط التالية:

١) يجب أن تكون المنظمة إما محلية أو محدودة عدد الأعضاء؛ ٢) يتعين على المقامات الاجتماعية للأعضاء ألا

(٢) كان فيبر يعني بعبارة سديمقراطية مباشرةط نظام صنع قرار حول سشؤون عامةط يشارك فيه المواطنون على نحوٍ مباشر. (وعلى صعيد هذا المجلد، فإن الديمقراطية المباشرة المفهومة على هذا النحو ستحتضن الأمثلة: ١، ٢ب، ٤ وعناصر من ٨).

تكون شديدة التباين؛ ٣) ينبغي للوظائف الإدارية أن تكون بسيطة نسبياً ومستقرة أو ثابتة؛ ٤) ... لا بد من توفر حد أدنى من التطور على صعيد التدريب في التحديد الموضوعي للأساليب والوسائل. (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ٩٤٩).

تتطلب الديمقراطية المباشرة مساواة نسبية بين جميع المشاركين، يتمثل أحد شروطها المفتاحية بحد أدنى من التمايز الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي فإن نماذج لمثل هذه الصيغ من الحكم، يمكن العثور عليها بين الكيانات الأرستقراطية في جمهوريات مدن إيطاليا أواخر القرون الوسطى، بين مجالس بلدان معينة في الولايات المتحدة وبين تجمعات مهنية شديدة النخبوية مثل أساتذة الجامعات. غير أن حجم المجتمعات الحديثة، وتعقيدها وتنوعها التام يجعل الديمقراطية المباشرة غير ملائمة ببساطة بوصفها نموذجاً عاماً للتنظيم والتحكم السياسيين.

كان فيبر يثمن كون هدف الديمقراطية المباشرة متمثلاً باختزال الهيمنة إلى حدودها الدنيا الممكنة، غير أن مثل هذه الديمقراطية المباشرة كان من شأنها أن تفضي، في أي مجتمع قائم على التنوع، إلى إدارة غير فعالة، ونقص غير مستحب في الكفاءة، واضطراب سياسي وزيادة كبيرة، آخر المطاف، في احتمالات حكم أقلية قائم على الاضطهاد (كما سبق لأفلاطون ومنتقدين آخرين أن أشاروا بالنسبة إلى الديمقراطية الكلاسيكية). فمثل هذا الحكم كان محتملاً تحديداً جراء الفراغ في التنسيق الناجم عن غياب إدارة فعالة تقنياً. يضاف إلى ذلك أن للديمقراطية المباشرة سمة بارزة أخرى تجعلها

twitter @baghdad_library

عديمة التناسب مع السياسة الحديثة: نموذج تمثيلها السياسي يعطل إمكانية المفاوضة والمساومة السياسيتين. وهذا يتجلى بوضوح خاص حين تكون الديمقراطية المباشرة على هيئة تراتبية مؤلفة من مندوبين مفوضين أو «موجهين» (انظر نموذج: ٤ في فصل: ٤). فالتفويضات المباشرة تقوض الأفق الذي يجب أن يتوفر للنموذجين إذا كانوا سيحلون المشكلات، سيحققون التوازن بين مصالح متضاربة وسيجترحون خططاً تتحلى بما يكفي من المرونة اللازمة لتلبية مستلزمات ظروف متبدلة (انظر الاقتصاد والمجتمع، جزء: ١، ص: ٢٨٩ ـ ٢٩٠، ٢٩٢ ـ ٢٩٣؛ جزء: ٢، ص٩٤٨ ـ ٩٥٢، ٩٨٣ ـ ٩٨٧). فالديمقراطية المباشرة تفتقر إلى الآلية المناسبة للتوسط بين التكتلات المتصارعة.

من شأن الوقوع في خطأ خلط المشكلات المتعلقة بطبيعة [164] الإدارة بالمشكلات ذات العلاقة بتحكم جهاز الدولة أن يكون تضليلاً (انظر آلبرو، ١٩٧٠، ص: ٣٧ ـ ٤٩). وبرأي فيبر فإن ماركس وأنجلز ولينين قاموا بخلط هذه الأمور إذ قرنوا مسألة الطبيعة الطبقية للدولة بقضية ما إذا كانت إدارة بيروقراطية ممركزة سمة ضرورية للتنظيم السياسي والاجتماعي. ولعل التزام لينين بـ «سحق» الدولة هو البرهان الأوضح على الإخفاق في رؤية هاتين المسألتين بوصفهما قضيتين متمايزتين. علاوة، بقي فيبر مصراً على رفض جميع الآراء القائلة بإمكانية تفسير تنظيم الدولة الحديثة مباشرة من منطلق نشاطات الطبقات. ولفهم موقفه، من المفيد تناول تصوره للدولة.

قام فيبر باجتراح أحد أهم تعريفات الدولة الحديثة، مؤكداً عنصرين متمايزين من عناصر تاريخها: الأرض والعنف. فالدولة

الحديثة، خلافاً لسالفتها التي ظلت تعاني من تكتلات متحاربة على نحو دائم، متمتعة بقابلية احتكار استخدام العنف في بقعة جغرافية معينة؛ إنها دولة قومية في علاقات محصنة مع دول قومية أخرى بدلاً من قطاعات مسلحة من سكانها هي. وقد أكد فيبر «أن القوة ليست بالتأكيد، بطبيعة الحال، الوسيلة الطبيعية أو الوحيدة بيد الدولة ـ لا أحد يقول ذلك ـ غير أن القوة وسيلة تخص الدولة دون غيرها... والدولة علاقة رجال يهيمنون على رجال [وعموماً يتعين على المرء أن يضيف علاقة رجال يهيمنون على النساء]، علاقة مدعومة بوسيلة الاستخدام المشروع (المزعوم أنه مشروع) للعنف، («السياسة» ص: ٧٨). تتولى الدولة حفظ الامتثال أو النظام في بقعة جغرافية محددة؛ وفي مجتمعات رأسمالية منفردة ينطوي هذا، على نحو حاسم، على الدفاع عن نظام الملكية، وخدمة المصالح الاقتصادية الوطنية فيما وراء البحار، على الرغم من شبه استحالة اختزال جميع مشكلات النظام إلى هذين البندين. فشبكة الدولة من الوكالات والمؤسسات تهتدي إلى تكريسها النهائي في ادعاء احتكار القسر، وما من نظام سياسي إلا ويكو ن عرضة، آخر المطاف، لسلسلة من الأزمات إذا ما تآكل مثل هذا الاحتكار.

ثمة، مع ذلك، عبارة مفتاحية ثالثة في تعريف فيبر للدولة: الشرعية. فالدولة قائمة على أساس نوع من احتكار القسر المادي المشرعن (أي المدعوم) بالإيمان بجواز و/أو قانونية هذا الاحتكار. وقد جادل فيبر أن الناس لم يعودوا اليوم يمتثلون للمرجعية التي تدعيها مراكز القوة جراء العادات والتقاليد وحدها، كما كانوا يفعلون فيما مضى، أو بسبب نوع من الكاريزما والجاذبية الشخصية لقادة

twitter @baghdad_library

أفراد وحسب. هناك، بالأحرى، طاعة عامة نتيجة «الشرعية»، نتيجة الإيمان بنفاذ نظام قانوني و«جدارة» وظيفية مستندين إلى قواعد جرى وضعها عقلانياً («السياسة»، ص: ٧٩). فمشروعية الدولة الحديثة قائمة، في المقام الأول، على «المرجعية الحقوقية»، أي على الالتزام بـ«شرعة ضوابط [165] قانونية». وهكذا فإن فعاليات الدولة الحديثة مقيدة بحكم القانون، بعملية تقييد معقدة. من جهة، ينطوي حكم القانون على أن من واجب وكلاء الدولة أن يديروا شؤونهم وفقاً لمبادئ إجراءات تشريعية صحيحة، في حين ينطوي، من جهة ثانية، على واجب الناس، بوصفهم «مواطنين»، في احترام سلطة الدولة ومرجعيتها حفاظاً على هذه المبادئ. يستطيع موظفو الدولة الحديثة أن يطالبوا بالطاعة، لا لاحتمال امتلاكهم أي جاذبية خاصة، رغم أن من شأن هذا الأمر أن يكون بالغ الأهمية أحياناً في الحقيقة، بل بفضل المرجعية التي يتمتعون بها موقتاً بسبب المناصب التي يشغلونها، والتي يسلّم الناس بها أو أقله يقرونها عموماً.

في طليعة جملة مؤسسات الدولة تأتي الأجهزة الإدارية: شبكة واسعة من المنظمات التي يديرها موظفون معينون. وعلى الرغم من أن مثل هذه المنظمات كانت جوهرية بالنسبة إلى الدول في أمكنة عديدة وأزمان كثيرة في التاريخ، فإن أي جهة غير «الغرب» وحده، لا تعرف، حسب رواية فيبر، «الدولة في مداها الحديث، بإدارتها المحترفة، وموظفيها المتخصصين وقانونها المستند إلى مفهوم المواطنة». صحيح أن هذه المؤسسات كانت لها بدايات في العصور القديمة والشرق، غير أنها لم تتمكن، في أي منهما، من أن تتطور منهجياً (التاريخ الاقتصادي العام، ص: ٢٣٢).

جادل فيبر أن الدولة ليست أحد نتاجات النظام الرأسمالي؛ لقد سبقت التطور الرأسمالي وساهمت في دفع عجلته إلى الأمام (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ١٣٨١ وما بعدها) غير أن الرأسمالية وفرت، في الحياة العامة كما في الخاصة، زخماً هائلاً لعملية توسع الإدارة العقلانية، أي ذلك النمط من البيروقراطية القائمة على المرجعية الحقوقية. ففي العالم المعاصر كانت الإدارة العامة ونظيرتها الخاصة دائبتين، باعتقاد فيبر، على التبقرط المتزايد باطراد (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ١٤٦٥). ثمة، إذن، نمو لجملة البنى التنظيمية التالية: تراتبية مكتبية منظمة في هرم سلطوي، وجود قواعد إجرائية مكتوبة، لا شخصية؛ قيود صارمة على وسائل الإكراه في تصرف كل موظف؛ تعيين الموظفين على أساس تدريبهم الاختصاصي ومواصفاتهم (لا على أساس الاستزلام)؛ مهمات متخصصة واضحة المعالم متطلبة موظفين متفرغين؛ والعمل، وهذا بالغ الأهمية، على فصل الموظفين عن «ملكية وسائل الإدارة» (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ١، ص: ٢٢٠ ـ ٢٢١).

تتطلب النقطة الأخيرة بعض التوسع. قام فيبر بتعميم الفكرة الماركسية القائلة بـ «تجريد العامل من التحكم بوسائل الإنتاج» وتوسيعها إلى ما بعد دائرة الإنتاج نفسها، ناسباً إياها إلى التوسع العام للبيروقراطية في العالم الحديث. كان فيبر يقول إن «تجريد العامل من الملكية» سمة مميزة لسائر التنظيمات البيروقراطية وهي عملية غير قابلة [166] للارتداد. و«تغريب» العمال يجب فهمه بوصفه عنصراً يتعذر تجنبه من عناصر مركزة الإدارة. فالأفراد على المستوى الأدنى من التنظيم البيروقراطي يفقدون، بالضرورة، القدرة على التحكم بالعمل

twitter @baghdad_library

الذي يقومون به، والذي يحدده مَنْ هم في مراتب أعلى. ويضاف إلى ذلك أن الأجهزة البيروقراطية تميل إلى أن تصبح قوى لا شخصية؛ إذ تكتسب قواعدها وإجراءاتها حيوات تخصها مع مواصلتهم احتواء وتقييد جملة فعاليات سائر التابعين لهم، من موظفين وزبائن على حد سواء. علاوة، تبقى عملية صنع القرار البيروقراطية عملية «جامدة» و«غير مرنة»، قائمة تكراراً (وبالضرورة) على إغفال الظروف الخاصة للأفراد. واختصاراً، ليست البيروقراطية، وفقاً لفيبر، إلا «قفصاً فولاذياً» مقدراً لأكثرية السكان الساحقة أن تعيش فيه جزءاً كبيراً من حياتها. ذلك هو الثمن، المشار إليه من قبل، الذي يتعين دفعه مقابل منافع العيش في عالم متقدم على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي.

ليس لدى المواطن الحديث أي أسلوب مقنع يمكّنه من اجتراح إدارة «لابيروقراطية». ففي أي ظرف يمكن تصوره تبقى «البيروقراطية ضرورية، ضرورة شبه كاملة» (الاقتصاد والسياسة، جزء: ١، ص: ٢٢٣). إن الخيار محصور بين البيروقراطية والهواية في ميدان الإدارة؛ شرح فيبر انتشار البيروقراطية بالعبارات التالية:

> ظل السبب الحاسم لتنامي التنظيم البيروقراطي متمثلاً بتفوق التقني الخالص على أي شكل تنظيمي آخر. لعل الجهاز البيروقراطي كامل التطور أشبه بأنماط الإنتاج غير الميكانيكية. في الإدارة البيروقراطية البحتة يجري وضع صفات الدقة، السرعة، غياب اللبس، معرفة الملفات، الاستمرارية، التعقل، الوحدة، الاختزال والإخضاع الصارمين للاحتكاكات وللتكاليف المادية والشخصية للإدارة

في صدر سلم الأولويات. (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص٩٧٣).

مع اكتساب الحياة الاقتصادية والسياسية قدراً أكبر من التعقيد والتمايز، تغدو الإدارة البيروقراطية أكثر حسماً وخطورة.

قام فيبر بربط استحالة الاستغناء عن البيروقراطية بمشكلات التنسيق الناجمة عن الأنظمة الاقتصادية الحديثة والمواطنية الجماهيرية. إن بيئة سياسية وحقوقية يمكن التنبؤ بها ضرورية لتطوير مشروعات اقتصادية؛ ففي غياب هذه البيئة لا تستطيع المشروعات أن تدير شؤونها وعلاقاتها مع المستهلكين بنجاح. فالفعالية والاستقرار التنظيميان، وضمانتهما الوحيدة على المدى الطويل هي البيروقراطية، كانا (وما يزالان) ضروريين لتوسيع التجارة والصناعة (انظر، الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ٩٦٩ ـ ٩٨٠؛ بيتام، ١٩٨٥، فصل: ٣). والمواطنية الجماهيرية نفسها تمخضت عن مطالب متزايدة موجهة إلى الدولة، مطالب نوعية وكيفية على حد سواء. لم تقف الأمور عند مطالبة المتمتعين الجدد بحق المواطنة بالمزيد من الدولة في مجالات معينة مثل التعليم [167] والصحة، بل وتجاوزتها وفق قواعد قابلة للحساب، دون «أي اعتبار لأشخاص استثنائيين» (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ٩٧٥)(٣). وعمليات تنميط المهمات الإدارية وإضفاء صفة الرتابة عليها كانت حاسمة لبلوغ هذا الهدف.

(٣) كتب فيبر يقول إن الديمقراطية تتطور سعلى نحو أكثر كمالاً، كلما جرى «تجريدها من الإنسانية»، كلما كان نجاحها أكمل في تطهير العمل الرسمي من الحب، الكراهية، وسائر العناصر الشخصية، اللاعقلانية والعاطفية التي لا تخضع للحسابط (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ٩٧٥).

twitter @baghdad_library

يضاف إلى ذلك، أن المطالب المتزايدة المنهمرة على الدولة كانت ذات نمط دولي ووطني على حد سواء؛ وزيادة الطلبات تعني زيادة ضرورة وجود إدارة خبيرة قادرة على تفسيرها وإدارتها بعناية:

> من الواضح أن الدولة الحديثة الكبيرة تعتمد، تقنياً، اعتماداً مطلقاً، على قاعدة بيروقراطية. وكلما كانت الدولة أكبر، وأكثر اتصافاً بصفة القوة العظمى، وكان هذا الوضع أكثر خلواً من الشروط... كانت ساحات الاحتكاك مع الخارج أكبر والحاجة إلى الوحدة الإدارية على الصعيد الداخلي أكثر إلحاحاً، وزاد هذا الطابع على نحو محتوم وتدريجياً من إخلاء مكانه رسمياً للبنية البيروقراطية. (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ٩٧١).

مع أن الحكم عن طريق الموظفين ليس حتمياً، فإن قدراً ذا شأن من النفوذ يتراكم لدى البيروقراطيين جراء خبرتهم، ومعلوماتهم واطلاعهم على الأسرار. من شأن هذا النفوذ أن يصبح، برأي فيبر، طاغياً. من شأن السياسيين وسائر العاملين في السياسة على اختلافهم أن يجدوا أنفسهم محكومين بالاعتماد على البيروقراطيين. تمثلت إحدى القضايا المحورية (كي لا نقول أحد وساوس فيبر) بتوفير القدرة على لجم النفوذ البيروقراطي. كان مقتنعاً بأن من شأن التنظيم العام، في غياب الكوابح، أن يقع فريسة موظفين متطرفي الحماسة أو مصالح خاصة قوية (مثل أرباب الرساميل أو كبار ملاك الأراضي المنظمين) ممن لا تكون المصلحة القومية في مقدمة أولوياتهم. يضاف إلى ذلك أن من شأن القيادة أن تكون مشلولة في أوقات الأزمات القومية: فالبيروقراطيون، خلافاً لحال الساسة على نحو أعم، لا يستطيعون

اتخاذ مواقف حاسمة. ليسوا مدربين ـ كما أن الأجهزة البيروقراطية ليست مصممة بما يساعدها ـ على دراسة ومعاينة جملة المعايير السياسية جنباً إلى جنب مع المعايير التقنية والاقتصادية. إلا أن حل فيبر لمسألة البقرطة الطاغية وغير المحدودة لم يكن حلاً قائماً فقط على قدرة ساسة أفراد على الابتكار. وقد كتب عن ألمانيا مؤيداً برلماناً قوياً قادراً على إيجاد مساحة تدريب تنافسية لإعداد قادة أقوياء ويشكل عنصر موازنة بين البيروقراطية العامة ونظيرتها الخاصة (انظر مومسن، ١٩٧٤، فصل: ٥). من الممكن إلقاء المزيد من الضوء على موقف فيبر من خلال معاينة [168] نقده للنظام الاشتراكي. كان يؤمن بأن من «شأن» إلغاء الرأسمالية الخاصة «أن يعني ببساطة... تحول الإدارة العليا للمشروعات المؤممة أو المشرّكة إلى إدارة بيروقراطية» (الاقتصاد والمجتمع، جزء: ٢، ص: ١٤٠٢). من شأن التعويل على أولئك الذين يتحكمون بالموارد أن يتعزز، لأن من شأن إلغاء السوق أن يعني إلغاء القوة المفتاحية المعدِّلة لسلطة الدولة. فالسوق تولّد تغييراً وحركة اجتماعية: إنها المنبع الحقيقي للحركية أو الدينامية الرأسمالية.

> من شأن بيروقراطية الدول أن تحكم وحدها إذا ما تم الإجهاز على الرأسمالية الخاصة. من شأن البيروقراطيتين الخاصة والعامة، اللتين تعملان الآن جنباً إلى جنب، وربما إحداهما ضد الأخرى، فتلجم كل منهما الأخرى إلى حدود معينة، أن تندمجا في تراتبية واحدة. ومن شأن هذا أن يكون شبيهاً بالوضع في مصر القديمة، غير أن من شأنه أن يتم بصيغة أكثر عقلانية بما لا يقاس ـ صيغة يتعذر الإفلات منها بالتالي. (الاقتصاد والمجتمع، الجزء: ١، ص: ١٤٣).

twitter @baghdad_library

مع أن فيبر رأى أن «التقدم» على طريق الدولة البيروقراطية حصل على زخم هائل جراء التطور الرأسمالي، فإنه كان يؤمن بأن هذا التطور نفسه، مصحوباً بالحكم البرلماني والنظام الحزبي، كان يوفر العقبة الأفضل أمام قيام الموظفين بالسطو على سلطة الدولة. وبعيداً عن وضع حد للهيمنة، من شأن النظام الاشتراكي أن يفضي، حتماً، إلى إعادة صبها - صب الهيمنة - في قالب بيروقراطي محكم، وصولاً، آخر المطاف، إلى خنق جميع أشكال التعبير عن المصالح المتضاربة بصورة مشروعة باسم نوع من التضامن الخيالي - من شأن الحكم أن يؤول إلى الدولة البيروقراطية وحدها. من المؤكد أن عناصر من نقد فيبر كانت نبوئية حقاً (انظر الفقرات التالية، وفصل: ٧و٨).

الديمقراطية النخبوية القائمة على التنافس

في دعوته إلى اقتصاد رأسمالي، جنباً إلى جنب مع حكم برلماني ونظام قائم على المنافسة، كان فيبر يعتمد منطلقاً مألوفاً لدى العديد من ليبراليي القرنين التاسع عشر والعشرين. غير أن دفاعه عن هذه السلسلة المؤسساتية كان مستنداً إلى حجج جديدة. وقبل معاينة بعض نواقص أفكاره، من المهم قول المزيد عن نموذجه الديمقراطي، وهو نموذج رآه «غير قابل للتجنب» من ناحية ومرغوباً من ناحية ثانية.

أورد فيبر عدداً من الأسباب التي تجعل الحكم البرلماني حيوياً. أولاً، يضمن البرلمان قدراً من الانفتاح في الحكم. فبوصفه منبراً لمناقشة الخطة العامة، يؤمن البرلمان فرصة للتعبير عن الآراء والمصالح المتنافسة. ثانياً، تؤدي بنية المناقشات البرلمانية، وطبيعة الحوار، وضرورة توفر درجة عالية من الخطابة وصولاً إلى «الإقناع»، إلى جعل

البرلمان ميدان اختبار مهم بالنسبة إلى القادة الطموحين؛ فعلى القادة أن يكونوا قادرين على تعبئة [169] الرأي العام وعلى تقديم برنامج سياسي مقنع. ثالثاً، يوفر البرلمان المكان المناسب للتفاوض حول مواقف متشددة. فالممثلون السياسيون يتخذون القرارات بالاستناد إلى معايير تكون مغايرة لمنطق السيرورات البيروقراطية وآليات السوق. يستطيعون أن يجعلوا الخطط البديلة واضحة أمام أفراد وجماعات ذوي مصالح متضاربة، وصولاً إلى خلق فرص الحلول الوسط المحتملة. إنهم قادرون على العمل بوعي لصياغة أهداف تستجيب لضغوط متحولة وتكون متوافقة مع استراتيجيات النجاح على الصعيدين الانتخابي والوطني. وبهذه الصفة، يشكل البرلمان آلية أساسية من آليات الحفاظ على تنافس القيم.

غير أن من الخطأ إضفاء ثوب رومانسي حالم على البرلمان. ففكرة البرلمان بوصفه مركزاً للحوار والنقاش ـ مكاناً لصياغة برامج سياسية ذات مرجعية ـ تبقى إلى حد كبير، حسب رأي فيبر، نوعاً من تزييف طبيعة الشؤون البرلمانية الحديثة («السياسة»، ص: ١٠٢). وإذا كانت البرلمانات، ذات يوم، «مراكز للعقل»، فإن تأكيد الأمر بثقة لم يعد ممكناً. خلافاً لوجهات نظر أناس مثل جي. اس. مل، جادل فيبر قائلاً إن توسيع دائرة حق الانتخاب وتطور السياسة الحزبية أفضيا إلى تقويض التصور الليبرالي الكلاسيكي للبرلمان بوصفه مكاناً يجري فيه حسم الخطة القومية عبر التأمل والتفكير العقلانيين، اللذين لا يسترشدان إلا بالمصلحة الجماهيرية أو العامة. وفي حين أن البرلمان هو الجهاز الشرعي الوحيد لإقرار القوانين والخطط القومية، فإن السياسة الحزبية هي الطاغية على الصعيد العلمي (انظر مومسن، ١٩٧٤، ص: ٨٩ ـ ٩٠).

twitter @baghdad_library

فتمكين الجماهير يحدث تغييراً جذرياً في آليات الحياة السياسية، إذ يؤدي إلى وضع مؤسسة الحزب في قلب الشأن أو العمل السياسي.

فقط بالتقاط طبيعة الأحزاب السياسية الحديثة يستطيع المرء أن يستكمل استيعاب معنى توسيع دائرة حق الانتخاب في القرنين التاسع عشر والعشرين. بعيداً كل البعد عن تأمين «سيادة الشعب» ـ فكرة عدّها فيبر تبسيطية تماماً ـ جاء توسيع دائرة حق الانتخاب مصحوباً، في المقام الأول، بانبثاق نمط جديد من الساسة المحترفين. ما الذي أدى إلى ذلك؟ مع إشاعة حق الانتخاب بات من الضروري «إيجاد منظومة هائلة من الروابط السياسية». وهذه الروابط أو الأحزاب كانت مكرسة لتنظيم التمثيل. ففي سائر التجمعات التي هي أكبر من البقع الريفية الصغيرة، يبقى التنظيم السياسي، بزعم فيبر «خاضعاً بالضرورة لإدارة أناس مهتمين بإدارة السياسة...، من غير القابل للتصور أن تتمكن الانتخابات من العمل بالمطلق في الروابط الكبيرة دون توفير هذا النمط الإداري. على الصعيد العملي يعني ذلك تقسيم المواطنين المتمتعين بحق الانتخاب إلى عناصر فعالة سياسياً وأخرى سلبية أو منفعلة سياسياً، («السياسة»، ص: ٩٩).

[170] من المؤكد أن توسيع دائرة حق الانتخاب يعني، دون أي لبس، انتشار الروابط السياسية الهادفة إلى تنظيم الناخبين ذوي المصالح المتشظية والموزعة في أكثر الظروف (باستثناء حالات الطوارئ الوطنية والحروب). ثمة كثرة من القوى الاجتماعية تتنافس على النفوذ والتأثير في الشؤون العامة. ولتحقيق مثل هذا النفوذ تكون القوى بحاجة إلى توظيف الموارد، جباية الأموال اللازمة، تجنيد الأتباع والسعي إلى كسب الناس إلى صف قضاياها. غير أنها في أثناء التنظيم

لا تلبث أن تصبح تابعة لأولئك الذين يتولون باستمرار تشغيل الأجهزة السياسية الجديدة التي سرعان ما تصبح بيروقراطية في سعيها إلى أن تكون فعالة. قد ترمي الأحزاب إلى تحقيق برنامج سياسي «مثالي»، ولكنها تبقى، ما لم تكن نشاطاتها قائمة على استراتيجيات منهجية هادفة إلى تحقيق النجاح الانتخابي، محكومة بالتعرض لفقدان الأهمية. وتبعاً لذلك فإن الأحزاب تتحول، قبل كل شيء آخر، إلى وسائل لخوض المعارك الانتخابية وكسبها. وتطور الأحزاب المتنافسة يؤدي إلى تغيير لا رجعة عنه في طبيعة السياسة البرلمانية. فالمكنات الحزبية تقوم بإزاحة سائر الانتماءات التقليدية جانباً وتترسخ بوصفها بؤر الولاء، حالّة محل مراكز أخرى بوصفها القاعدة المفتاحية للسياسة القومية. تتراكم الضغوط حتى على الممثلين المنتخبين لدفعهم إلى تأييد الخط الحزبي؛ لا يلبث الممثلون أن يصبحوا «عادة ما ليس أفضل من رجال «نعم» جيدي الانضباط» («السياسة»، ص: ١٠٦). جرى إيجاز الخطوات المفتاحية في خطاب فيبر في شكل: ٥/١.

على الرغم من أن فيبر كان راسخ الإيمان بأن تنامي عملية إشاعة البيروقراطية كان يعني، إلى هذا الحد أو ذاك، تدهوراً متدرجاً في استقلالية أولئك الموجودين في المراتب الدنيا من التنظيمات السياسية، فقد اتخذ موقفاً نقدياً من كتابات متشلز، الذي كانت صياغته الخاصة لهذا النزوع، «قانون الطغمة الحديدي»، مدينة بأشياء كثيرة له (متشلز، الأحزاب السياسية، انظر روث، ١٩٧٨، ص: xcii, lxxi). كان بيان متشلز «القانون الحديدي» على النحو التالي: «إنه تنظيم يمكّن المنتجين من التحكم بالناخبين، والمفوَّضين بالمفوِّضين والمندوبين بالنادبين. كل من يتحدث عن التنظيم إنما يتحدث عن الطغمة

twitter @baghdad_library

(الأولغاركية)» (الأحزاب السياسية، ص: ٣٦٥). بنظر فيبر كان هذا التصريح يمثل قدراً كبيراً من المبالغة في التبسيط، فإشاعة البيروقراطية لم تكن عملية شديدة التعقيد وحسب، بل كانت أيضاً متناسبة مع درجة من إشاعة الديمقراطية وظهور قادة مؤهلين وقادرين.

تقوم الأحزاب السياسية الحديثة، في الحقيقة، بتعزيز أهمية القيادة. لا بد من فهم القيادة بوصفها قرينة ضرورية لكل من التنظيمات واسعة النطاق التي تتطلب توجيهاً سياسياً صارماً من ناحية، والسلبية الأساسية لجمهور الناخبين من ناحية ثانية. وهذه السلبية ليست، ولو جزئياً، إلا نتاج العالم البيروقراطي الحديث. وعلى الرغم من أن تحليل فيبر بدا على السطح موفراً تفسيراً صحيحاً لسلبية الجماهير الشعبية [171] (حيث لا يتوفر لها سوى القليل من فرص المشاركة الفعلية في الحياة المؤسساتية أي ليست متمتعة بما يكفي من السلطة لجعل مثل هذه المشاركة ذات جدوى)، فإن فيبر نفسه كان ميالاً إلى تضمين تفسيره تقويماً متدنياً لكتلة الناخبين .[172] ففي مقاله الشهير، «السياسة رسالة»، أشار إلى «عاطفية» الجماهير، التي لم تكن ـ العاطفية ـ أساساً صالحاً لفهم الشؤون العامة أو محاكمتها. يبدو أنه كان يرى كتلة الناخبين عاجزة عموماً عن التمييز فيما بين الخطط والسياسات [**تتمة 172**] وقادرة فقط على القيام بنوع من الاختبار بين عدد من القادة المحتملين. لذا فهو يصور الديمقراطية ساحة أو ميدان اختبار لقادة محتملين. والديمقراطية شبيهة بـ «سوق»، بآلية مؤسسية لاقتلاع الأضعف وترسيخ الأكفأ في عملية الصراع التنافسي على الأصوات والنفوذ. وقد كتب يقول ليس ثمة في ظل الظروف الراهنة سوى الاختبار «بين ديمقراطية قيادة قائمة على «جهاز» حزبي

وديمقراطية بلا قيادة، أي حكم ساسة محترفين دون أي رسالة» («السياسة»، ص: ١١٣).

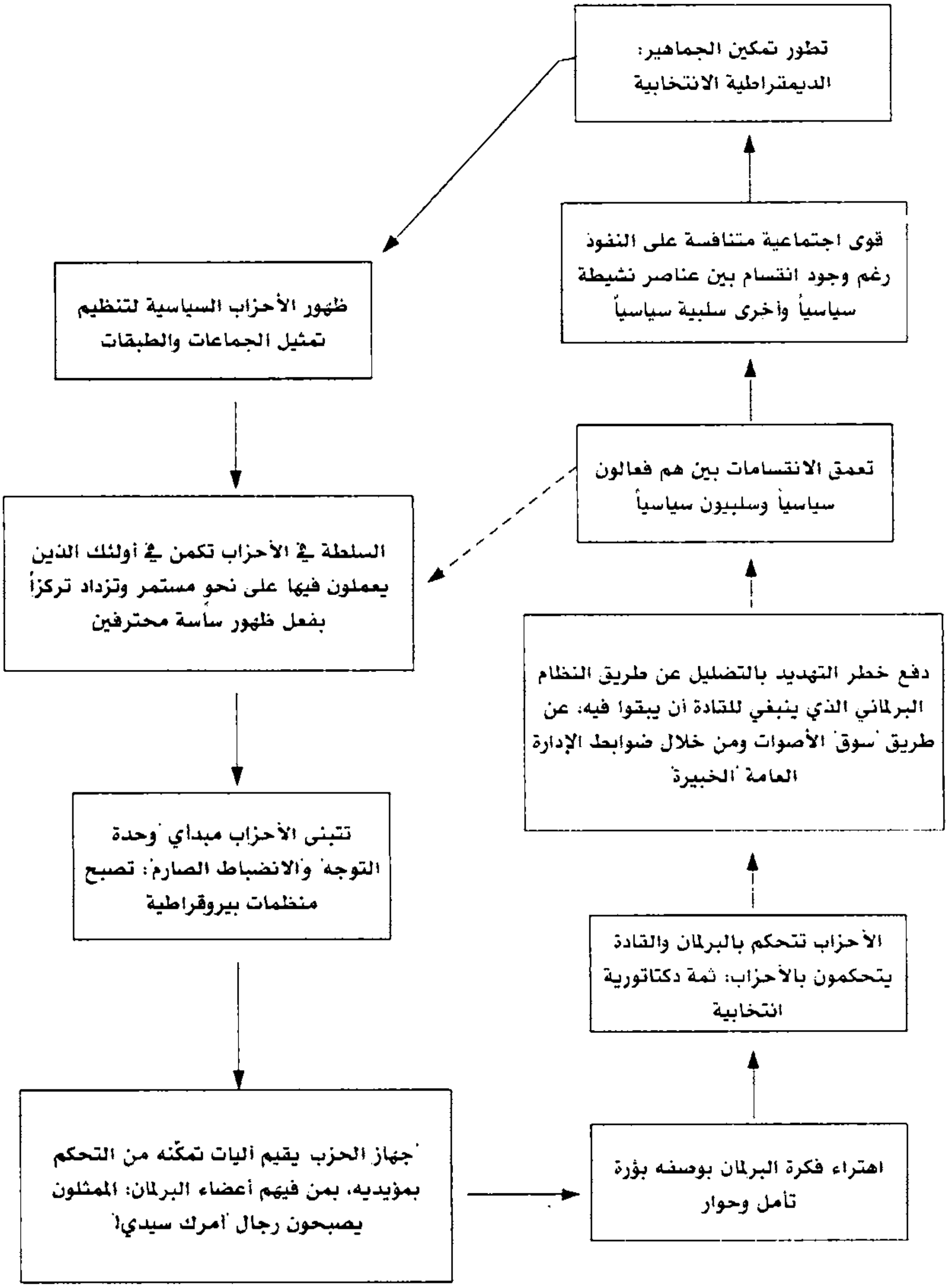

شكل: ١/٥ النظام الحزبي واهتراء النفوذ البرلماني

twitter @baghdad_library

[171] كان فيبر يشير إلى الديمقراطية التمثيلية الحديثة على أنها «ديمقراطية قيادة استفتائية»: نعم «استفتائية» لأن الانتخابات الروتينية (الرتيبة) في البلدان الغربية (بريطانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة) باتت تدريجياً غير قابلة للتمييز عن شكل من أشكال التصويت المباشر بالثقة «أو عدمها» بين الحين والآخر للحكومة؛ نعم «قيادة» لأن الرهان في مثل هذه الانتخابات كان على مدى شعبية وصدقية مجموعات معينة من القادة، أي نخب سياسية. وقد ذهب فيبر بعيداً إذ وصف الديمقراطية المعاصرة بـ «قيصرية». بعيداً عن أن تكون الديمقراطية أساساً لتطور جميع المواطنين المحتمل، فإن أفضل أشكال فهمها يتم إذا نُظر إليها على أنها آلية لتأمين قيادة سياسية ووطنية فعالة. تبقى الديمقراطية أداة لا يمكن الاستغناء عنها إذ تؤدي وظيفة الانتقاء وشرعنة من جرى انتقاؤهم. وقد أصاب أحد المعلقين حين قال إن «فيبر كان مؤيداً للديمقراطية من منطلق أنها توفر، في ظل ظروف المجتمع البيروقراطي الحديث الاجتماعية والسياسية، الحدود القصوى من الحركية (الديناميكية) والقيادة» (مومسن، ١٩٧٤، ص: ٨٧). وقد لاحظ معلق آخر أن «حماسة فيبر للنظام التمثيلي مدينة لاقتناعه بأن عظمة الأمة قائمة على الاهتداء إلى قادة مؤهلين أكثر من اعتمادها على أي من القيم الديمقراطية» (آلبرو، ١٩٧٠، ص: ٤٨). بقي فيبر مركزاً اهتمامه الأول على إيجاد قيادة كفؤة، قادرة على الحفاظ على السلطة والهيبة وراغبة في ذلك.

أما الصراع بين القوة والحق، السلطة والقانون، فقد كان من شأن فيبر أن يحله لمصلحة القوة والسلطة إلى حد بعيد. على الرغم من أنه كان شديد الالتزام بـ «حكم القانون»، فإن ما كان مهماً فيما يخص

العملية الديمقراطية تمثل بأنها رسخت صيغة «دكتاتورية منتخبة». كان فيبر واضحاً في تأكيد هذا التوجه. أكده عبر القول بأن الظروف الاجتماعية التي تتمخض عن ظروف يتعذر إلغاؤها، ومن خلال إبراز جملة حسنات مثل هذا النظام. كان فيبر عميق الإدراك لحقيقة فقدان العصر «البطولي» للنزعة الليبرالية، عصر كان يعد بإطلاق فيض من الاندفاعات [173] والطاقات الفردية. أما في ظل الظروف المعاصرة فكان لا بد، باعتقاده، من تحمل الأثمان والتكاليف ببساطة. لم يعد الحفاظ على حرية الحركة والمبادرة بالنسبة إلى جميع الأفراد بالتساوي أمراً متيسراً. لعل القضية المركزية التي تواجه الليبراليين هي تلك المتمثلة بالحفاظ على أفق للمبادرة على «قمم السلطة».

بقي فيبر حريصاً على فهم، كما على الاهتداء إلى طرق ضامنة لنوع من التوازن الفعال بين المرجعية السياسية، والقيادة الماهرة، والإدارة الكفؤة، وقدر معين من المسؤولية السياسية (قدر معين من قابلية الخضوع للمحاسبة السياسية). لا بد من تأكيد حقيقة أنه لم يحاول، بأي شكل من الأشكال، إنكار أهمية تمكين الناخبين من عزل القادة المفتقرين إلى الكفاءة. غير أن هذا لم يكن سوى الدور الافتراضي الوحيد الذي تصوره للناخبين. كان لا بد من تحقيق نوع من التوازن بين المرجعية والمسؤولية السياسيتين دون المبالغة في إضفاء الكثير من السلطة على الشعب (الديموس). وبمثل هذا الخطاب انحاز فيبر إلى صف المدرسة الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية التي ظلت على الدوام حريصة على الدفاع عن جملة حقوق المواطنين السياسية وتقييدها. غير أن هناك تغييراً مهماً أدخله عليها من حيث المعنى، إذ قام بصياغة نموذج جديد، شديد التقييد

twitter @baghdad_library

للديمقراطية. وهو تقييدي لأنه لم يتصور الديمقراطية إلا أداة إيجاد قادة سياسيين مؤهلين. إنه تقييدي لأن أدوار الناخبين والهوامش المحتملة لتوسيع دائرة المشاركة السياسية يجري التعامل معهما بقدر كبير من الريبة. إنه تقييدي لأن فيبر ظل، رغم إيمانه بأن النظام الانتخابي قادر على توفير ما يشبه الحماية للناخبين، يرى هذه الحماية محصورة فقط بفرصة عزل من ليس كفؤاً من منصبه. وبهذا المعنى، فإن عمل فيبر يقع، كما تأكد صواباً، «عند نقطة بداية، لا محطة ختام» سلسلة من التطورات التي شهدتها الديمقراطية الليبرالية، على الصعيدين النظري والعملي، خلال حقبة السياسة الجماهيرية والمنظمات البيروقراطية؛ ينبغي فهمه على أنه رائد أكثر بكثير من النظر إليه بوصفه «تلميذاً ثانوياً» (بيتام، ١٩٨٥، ص: ٧).

تشكل كتابات فيبر تحدياً لكل من الأفكار الليبرالية التقليدية من ناحية وأولئك الذين يتنبؤون بإمكانية إيجاد مجتمعات ذاتية الحكم مبرأة من البيروقراطية من ناحية ثانية. وعلى الرغم من أن بعض المنظرين السياسيين، ولا سيما أصحاب القناعات الماركسية التقليدية، ميالون إلى التسرع في المبادرة إلى رفض تقويماته المتشائمة للعالم الحديث، فإن هذه التقويمات تطرح بالتأكيد جملة من المشكلات المنطوية على أهمية كبيرة. فعمل فيبر، المكتوب قبل الحقبة الستالينية وانبثاق مجتمعات اشتراكية الدولة في أوربا الشرقية، كان نبوئياً تماماً، كما لوحظ من قبل. فمحاولته الرامية إلى إعادة تقويم الديمقراطية الليبرالية، في عالم زاخر بحشد شديد التعقيد من المؤسسات الوطنية والدولية، تردد أصداء قريبة من آراء العديد ممن لا يؤمنون بأن عملية إعادة تنظيم جذرية للمجتمع ممكنة [174].

كان فيبر يخشى من احتمال وقوع الحياة السياسية غرباً وشرقاً في شباك نظام إداري بيروقراطي معقلن. وتصدياً لمثل هذا الاحتمال تولى زيادة الدفاع عن القوة المقابلة لرأس المال الخاص، للنظام الحزبي التنافسي والقيادة السياسية القوية، التي من شأنها جميعاً أن تحول دون سيطرة موظفي الدولة على السياسة. وعند طرح قضيته على هذا النحو، تتجلى حدود فكره السياسي بوضوح: لقد جرى، على ما يبدو، استبعاد بعض الرؤى والمبادئ لكل من النظريتين السياسيتين الماركسية والليبرالية. جرى الاستخفاف بأهمية الانعدام الهائل للمساواة في النفوذ السياسي والطبقي بسبب أولوية سلطة السياسة ـ أي قوة القيادة والعلاقات بين الدول. وهذه الأولوية تترك التوازن بين القوة والحق في النهاية رهن حكم قادة سياسيين «كاريزميين» أسرى التنافس بين الدولة والبيروقراطيات الاقتصادية، وهو وضع قريب إلى حد الخطر من التسليم بأن من شأن حتى مبادئ مركزية لليبرالية الكلاسيكية باتت غير قابلة للدوام في الزمن المعاصر. يبدو أن ليس هناك أي أفق إلا لأولئك الذين «يصعدون إلى القمة» ليزدهروا بوصفهم أفراداً «أحراراً ومتساوين». يمكن اعتبار هذا تقويماً «واقعياً» لنزعات تجريبية، أو عده قلباً لتطورات اجتماعية وسياسية معينة إلى فضائل نظرية مسوّغة تسويغاً فاسداً. أعتقد أن الموقف الثاني هو الصحيح.

أما افتراض فيبر بأن تطور البيروقراطية يفضي إلى نفوذ زائد لدى من هم في المستويات العليا من الإدارة فيقوده إلى إغفال الأساليب التي يمكن لمن هم في مواقع ثانوية تابعة أن يضاعفوا من نفوذهم. ثمة في الأنظمة البيروقراطية الحديثة، على ما يبدو، «هوامش» أو «ثغرات» لا

twitter @baghdad_library

يستهان بها متاحة لمن هم «في مواقع تابعة رسمياً تمكّنهم من كسب أو استعادة التحكم بمهماتهم التنظيمية» (عن طريق تعطيل أو إعاقة جمع معلومات حيوية لاتخاذ قرارات مركزية، مثلاً) (غدنز، ١٩٧٩، ص: ١٤٧ ـ ١٤٨). من شأن الأجهزة البيروقراطية مضاعفة احتمالات التعطيل من «تحت» وزيادة مجالات التحايل على التحكم التراتبي أو الهرمي. لم يفلح فيبر في توصيف العمليات التنظيمية الداخلية وأهميتها بالنسبة للتطورات في مجالات سياسية أخرى، بدقة(٤).

[175] يضاف إلى ذلك أن استخفافه بنفوذ «المرؤوسين» مرتبط بخلل آخر: بتسليم غير نقدي بـ «سلبية» جماهير المواطنين ـ افتقارهم الواضح إلى المعرفة، الالتزام والانخراط في السياسة. لتفسير فيبر للأمر شقان: ثمة نسبياً عدد قليل من الناس الذين هم قادرون من ناحية ومهتمون من ناحية ثانية على الصعيد السياسي؛ ولا شيء سوى قيادة كفؤة، مدعومة بإدارة بيروقراطية ونظام برلماني، يستطيع إدارة تعقيدات، ومشكلات وقرارات السياسة الحديثة. إن وجهة النظر هذه تعاني من عدد من العيوب التي سيتم استكشافها فيما يلي كما في فصول لاحقة مرة أخرى.

---

(٤) يستطيع المرء، أيضاً، أن يغوص في كتاباته عبثاً بحثاً عن أي تفسير مقنع للطابع الدقيق للعلاقة القائمة بين إشاعة البيروقراطية المتنامية في الدولة والنظام الرأسمالي الحديث (انظر كريغر، ١٩٨٣). ففي روايته التاريخية لقصة أنماط إشاعة البيروقراطية في مجتمعات مختلفة، لم يعزل المدى الذي يمكن لعمليات بيروقراطية معينة أن تكون خاصة بالتطور الرأسمالي بحد ذاته ومتأثرة به. أخفق في الفصل بين تأثيرات القوى الثقافية، الاقتصادية والتكنولوجية في نمو البيروقراطية، وبيان مدى استقلال هذه القوى عن التطور الرأسمالي. في النهاية، يجري ترك الارتباط المحدد بين الدولة، إشاعة البيروقراطية والرأسمالية ضبابياً.

أولاً، يستند موقف فيبر جزئياً إلى زعم يلفه الشك حول قدرة الناخبين على التمييز بين مجموعات بديلة من القادة وعجزهم عن اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من منطلق الجدوى والجدارة. على أي أساس يمكن الدفاع عن مثل هذا الزعم على نحو مقنع؟ إذا سلم المرء بأن الناخبين عاجزون عن إتقان معاينة قضايا ذات أهمية سياسية، فما الذي يجبره على تصديق حكم هؤلاء الناخبين حين يكون الأمر متعلقاً عقائدياً باختيار قادة سياسيين يدّعون امتلاك الكفاءة والخيال؟ يبدو تناقضاً، بل وجموداً عقائدياً في الحقيقة، أن يرى المرء الناخبين مؤهلين لأداء المهمة الثانية مع الإصرار على نكران ما ينطوي عليه الأمر من معنى بالنسبة إلى تقويم أعم (وأعلى) لمواهبهم الإجمالية.

ثانياً، من شأن رواية فيبر لقصة فصل الناس أو تغريبهم عن «ملكية وسائل الإدارة» أن تُفسر على أنها منطوية على نوع من حلقة المشاركة السياسية المحدودة أو المعدومة المفرغة. والخط المنقط في شكل ٥/١ يكشف المدى الممكن للانقسام بين «الفعّالين» و«السلبيين» سياسياً جراء الافتقار إلى فرص ذات شأن للمشاركة في السياسة، لا بسبب «سلبية» طبيعية، أو «نزعة عاطفية». وعملية إخضاع النساء ظلت، نموذجياً، تُربط بالثانية: النزعة العاطفية بطريقة تمكن من حجب وشرعنة جملة الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تحول دون الانخراط النشيط للنساء في العمل السياسي (انظر فصول: ٢، ٣، ٩). ثمة وفرة من الأدلة التي تشي بأن السياسة تعني بالنسبة إلى كثيرين نشاطاً يثير فيهم خليطاً من مشاعر الشك، والارتياب وعدم الثقة (انظر هيلد، ١٩٨٩، فصل: ٤). فشؤون الحكم والسياسة الوطنية ليست أموراً يدعي كثيرون فهمها، كما ليست موضوع اهتمام

twitter @baghdad_library

دائم. من اللافت أن الأكثر قرباً من مراكز القوة والامتيازات (ولا سيما الذكور في الطبقات المسيطرة) هم الأشد تعبيراً عن الاهتمام بالحياة السياسة والأميل إلى الانخراط فيها. غير أن من المحتمل أن يكون أولئك الذين يعبرون عن عدم الاهتمام بالسياسة يفعلون ما يفعلونه لا لشيء إلا لأنهم يمارسون «السياسة» بوصفها مسألة بعيدة، لأنهم يشعرون بأنها لا تمس حيواتهم مساً مباشراً و/أو لأنهم عاجزون عن التأثير في مسارها.

[176] من المهم جداً أن المشاركة في صنع القرار (مهما كان نوعه) أوسع بما لا يقاس حين يكون متعلقاً أكثر بقضايا ذات تأثير مباشر في حيوات الناس، وحين يكون المتأثرون أكثر ثقة بأن من شأن مساهمتهم في صنع القرار أن يكون ذا وزن فعلي؛ أي ستكون متوازنة مع مساهمات الآخرين ولن يتم الالتفاف عليها أو تجاوزها ببساطة من قبل أولئك الذين يتمتعون بقدر أكبر من النفوذ (انظر بيتمان، ١٩٧٠؛ مانسبرج، ١٩٨٣؛ دال، ١٩٨٥؛ ١٩٨٩). لهذا الاستنتاج مغزى خاص بالنسبة إلى أولئك الذين عاينوا نقدياً بعض شروط المشاركة السياسية: مؤيدي الديمقراطية المباشرة (الذين يسلطون الضوء، مثلاً، لا على ضرورة الوقت اللازم للسياسة فقط، بل والموارد الضرورية لتغطية تكاليف الانخراط)؛ حَمَلة راية النزعة الجمهورية (الحمائية منها والتنموية ممن يشددون على إمكانية إفساد المصلحة العامة بسهولة إذا ما جرى استبعاد المواطنين من مشاغل الحكم جراء غياب الفرص)؛ الماركسيين (الذين يشيرون إلى العقبات الهائلة التي تعترض الانخراط المتكافئ في الحياة السياسية بسبب أشكال تمركز السلطة الاقتصادية)؛ ومنتقدي أنظمة الهيمنة الذكورية

(الذين يبينون كيف يؤدي تقسيم العمل الجنسي في الحياة «الخاصة» و«العامة» إلى عرقلة المشاركة الكاملة للأكثرية الساحقة من النساء في السياسة المحلية والوطنية أو القومية) (انظر ص: ٦٢ ـ ٦٨؛ ١١١ ـ ١١٥ من هذا المجلد؛ سِلْتانن وستانوورث، ١٩٨٤؛ بيتمان، ١٩٨٥؛ ١٩٨٨). مما ينطوي على أهمية استثنائية، إذن، أن تتم معاينة ما إذا كان ممكناً كسر الحلقة المفرغة لعدم المشاركة أو تقييدها. وإذ بادر إلى استبعاد هذه الإمكانية، كان فيبر متسرعاً في رفض نماذج بديلة للديمقراطية وشديد التلهف للتسليم بالمنافسة بين المجموعات القيادية المتنافسة بوصفها الطريقة الوحيدة لتوفير إمكانية إبقاء التاريخ منفتحاً على إرادة الإنسان وصراع القيم.

من المؤكد أن من شأن تعقيدات الحياة الحديثة ومداها الخالص أن تجعل التحكم السياسي وصنع القرار المركزين، كما زعم فيبر، من الأمور الحتمية. وحجج فيبر حول هذين الموضوعين قوية. غير أن من غير الجائز، بأي شكل، التسليم بأن صيغة التنظيم السياسي المركز وحدوده يجب أن تكون كما وصفها فيبر. كان فيبر هذا ميالاً إلى افتراض نمط متواصل من التطور البيروقراطي. ومع أن من غير الحكمة رفض جميع جوانب هذا الرأي، فإن الصيغ التنظيمية أثبتت أنها أكثر تنوعاً بما لا يقاس مما كان من شأن «المنطق البيروقراطي» لدى فيبر أن يوحي به (انظر كروزييه، ١٩٦٤؛ آلبرو، ١٩٧٠؛ غدنز، ١٩٧٩). يضاف إلى ذلك، أن ثمة صيغ كثيرة مختلفة للديمقراطية التمثيلية قائمة على أنماط متباينة من الأنظمة الانتخابية التي تتطلب قدراً متأنياً من التحديد والتقويم. لم يقدم فيبر أي رواية مناسبة لقصة جملة أنماط التنظيمات السياسية الممكنة وصيغها، على

twitter @baghdad_library

الصعيدين المركزي والمحلي كليهما (انظر فصل: ٩).

[177] ومهما يكن فإن محاولته لتحليل الآليات الداخلية للتنظيمات العامة (والخاصة) وملاحظاته حول وجود اتجاهات في إشاعة البيروقراطية تشكل مساهمة كبيرة في فهم الحكم والديمقراطية. فعمله يوفر تعديلاً مكافئاً للتأكيد الماركسي، ولا سيما اللينيني، للترابط الوثيق بين نشاطات الدولة، وأشكال التنظيم والعلاقات الطبقية (انظر رايت، ١٩٧٨، فصل: ٤). إن القول بأن الإدارتين الخاصة والعامة متشابهتان هيكلياً ـ على النقيض من القول بأنهما تتحددان سببياً بفعل السلطة الطبقية ـ بالغ الأهمية، مثله مثل قوله، مطوراً أفكاراً في التراث الليبرالي، بأن الإدارة الماهرة، القابلة للتنبؤ شرط ضروري لتحقيق أغراض مهمة أخرى: وضع حد للتعسف، العرضية والوصاية السياسية المفرطة في تنظيم الشؤون العامة؛ توفر إجراءات معروفة للملأ من أجل معالجة المصاعب اليومية (الروتينية) ولدعوة هيئات معينة مثل المجالس أو البرلمانات لإدارة أو حل قضايا معقدة وصعبة؛ واعتماد قواعد عامة واضحة المعالم نسبياً تمكّن الناس من معاينة مدى مشروعية أو عدم مشروعية القرارات وآليات صنعها. فدون إدارة ماهرة، قابلة للتنبؤ، قد تؤول القضايا العامة، كما قال فيبر وهو على صواب، وبسرعة، إلى مستنقع تصارع بين تكتلات، وعاجزة تماماً عن تسوية قضايا جماعية ملحة ـ أشبه بأوجه من الديمقراطية الكلاسيكية، أقله كما تحدث عنها أفلاطون. إن صيغة مثل هذه الإدارة تفسح في المجال، بالطبع، لمزيد من النقاش.

كان لكتابات فيبر تأثير هائل في كل من السوسيولوجيا (علم الاجتماع) والعلوم السياسية في العالم الأنجلو أمريكي. تمخضت هذه

الكتابات عن حفز تنوع غني من التطورات، اثنان منها جديران بالانتباه إليهما: النظرية الديمقراطية التي طورها شومبتر (التي حذت مباشرة حذو جوانب من مفهوم فيبر للقيادة الديمقراطية الاستفتائية) ونظرية الديمقراطية التجريبية أو «التعددية» (التي انطلقت من أفكار فيبر حول تعددية أبعاد السلطة). وهذان التطوران يمثلان معاً، خير تمثيل، جملة التوترات الكامنة في فكر فيبر السياسي، على الرغم من أنهما يؤسسان لتيارين مختلفين تماماً من فكره. تتم مناقشة أعمال شومبتر مباشرة، والتعددية في الفصل: ٦.

أثر الديمقراطية الأخير

حاول شومبتر، النمساوي مولداً والأميركي في المراحل اللاحقة من حياته، أن يطور نموذجاً «واقعياً» للديمقراطية قائماً على أساس تجريبي. ففي تعارض مع التيارات الرئيسية للنظرية السياسية منذ الأزمنة الكلاسيكية، سعى إلى تحرير التفكير بطبيعة الحياة العامة [178] مما عده تأملاً مفرطاً وتفضيلات معيارية متعسفة وعشوائية. كانت مهمته الأولى تفسيرية: بيان أسلوب عمل الديمقراطيات الفعلية. أراد أن ينتج نظرية «أصدق تعبيراً عن الحياة»، حسب كلامه هو، من جملة الأمثلة الموجودة. وعلى الرغم من أن هذا الهدف لم يبرز بوصفه خروجاً ثورياً وجذرياً على التقاليد كما ادعى ـ فكل من بنتام، ماركس

(٥) قام شومبتر بتعريف الاشتراكية بوصفها سنمطاً مؤسسياً يُترك فيه أمر التحكم بوسائل الإنتاج وبالإنتاج نفسه تحت تصرف سلطة مركزية. أو. . . حيث تكون الشؤون الاقتصادية عائدة، من حيث المبدأ، إلى الميدان العام بدلاً من الخاصط (الرأسمالية، ص: ١٦٧).

twitter @baghdad_library

وفيبر، مثلاً، كانوا يتقاسمونه معه إلى حد كبير ـ فإن عمله ساهم كثيراً في عملية مرجعية سلسلة من المسلمات حول الديمقراطية. وقد كان لكتابه الكلاسيكي، الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية (صدرت طبعته الأولى في ١٩٤٢)، تأثير غير عادي في تطور النظرية الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خصوصاً في مدرستي العلوم السياسية والسوسيولوجيا الناشئتين (مع أنه لم يحظ بقدر كبير من الاهتمام في اختصاصه الرئيسي الخاص ـ الاقتصاد). وهكذا فإن عدداً كبيراً من أساتذة العلوم الاجتماعية حاولوا استكشاف وتفصيل أطروحات شومبتر الرئيسية ذات العلاقة بأسلوب سلوك القادة السياسيين والناخبين وتأثير كل من الطرفين في الآخر (انظر، مثلاً، برلسون وآخرون، ١٩٥٤؛ دال، ١٩٥٦؛ ١٩٦١؛ آلموند وفيربا، ١٩٦٣؛ سارتوري، ١٩٨٧).

لا يجوز قبول اهتمام شومبتر بما هو تجريبي دون نقد. وكما هي الحال مع ماكس فيبر فإن لعمله أبعاداً معيارية واضحة. كجزء من مشروع ضخم يعاين القمع التدريجي للرأسمالية من قبل الاشتراكية في الغرب[٥]، قامت نظرية الديمقراطية لدى شومبتر على التركيز على طيف شديد التحديد من المسائل من ناحية وزيادة مجموعة خاصة جداً من المبادئ عن الصيغة السليمة للحكم «الشعبي» من ناحية ثانية. والتناظر الواضح بين هذين المبدأين والبنية الفعلية للنظامين الديمقراطيين الليبراليين الأبرز فيما بعد الحرب (بريطانيا والولايات المتحدة) قد يساعد على تفسير السبب الكامن وراء قدرة شومبتر وأتباعه على تطويبهما بوصفهما وجهة النظر الأكثر «واقعية» عن الأنظمة الديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن رواية شومبتر ذات النبرة

الانتقادية العالية لقصة مخططات ديمقراطية أكثر انفتاحاً على المشاركة، وهي موجودة في كتابات شخصيات وأعلام مثل روسو وماركس، رددت، بأمانة، أصداء آراء عدد كبير من المعلقين والساسة الغربيين في ذلك العصر ممن شعروا بأن من شأن المشاركة «المفرطة» أن تتمخض عن تعبئة الشعب (الديموس) واستنفاره مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب بالغة الخطورة: بين أبرز التجارب التي كانت شاغلة لعقولهم كانت، دون شك، تجربة الثورة البلشفية وتجربة المظاهرات الجماهيرية التي دشنت انبثاق ألمانيا النازية. ينبغي، مع ذلك، أن يشار إلى حقيقة أن مفهوم شومبتر للديمقراطية لم يكن أصيلاً على الإطلاق. ثمة باحثون زعموا أن [179] هناك نوعاً من التناظر الحرفي بين العديد من أفكار شومبتر عن الديمقراطية، والتنظيم الحزبي والبيروقراطية وأفكار فيبر في الاقتصاد والمجتمع (روث، ص: xcii). ومع أن هذا يبالغ في إبراز الوضع، فإن دين شومبتر لماكس فيبر كان، كما سيُرى، ذا شأن. مما لا شك فيه أن شومبتر قام بإشاعة بعض أفكار فيبر، غير أنه نجح أيضاً في تطويرها من عدد من النواحي المثيرة.

بكلمة الديمقراطية كان شومبتر يعني منهجاً سياسياً، أي ترتيباً مؤسسياً للتوصل إلى قرارات سياسية ـ تشريعية وإدارية ـ عبر تخويل أفراد معينين سلطة تحديد مصائر جميع الأمور نتيجة متابعتهم الناجحة لصوت الشعب (الرأسمالية، ص: ٢٦٩). وما الحياة الديمقراطية إلا الصراع بين قادة سياسيين متنافسين، محتشدين في أحزاب، على التفويض بالحكم. وبعيداً عن أن تكون الديمقراطية شكلاً من أشكال الحياة مطبوعاً بوعد المساواة وأفضل شروط تطور الإنسان في سياق غني من المشاركة، فإن نصيب المواطنين الديمقراطي تمثل، على نحو

twitter @baghdad_library

مباشر تماماً، بحق اختيار الحكومات وتخويلها التصرف نيابة عنهم بين الحين والآخر. كان من شأن الديمقراطية أن تخدم غايات مختلفة مثل متابعة قضية العدل الاجتماعي. غير أن من المهم، كما قال شومبتر، عدم خلط هذه الغايات بالديمقراطية نفسها. فطبيعة القرارات السياسية المتخذة مسألة مستقلة عن الشكل الصحيح لاتخاذها: أي شروط شرعية الأمر الواقع للقرارات وصانعيها نتيجة الانتخاب الدوري لنخب سياسية متنافسة.

كان جوهر الديمقراطية متمثلاً، كما أكد منظرو الحماية للديمقراطية الليبرالية عن صواب، بقدرة المواطنين على استبدال حكومة بأخرى، وبالتالي، على حماية أنفسهم من خطر قيام صانعي القرار السياسي من تحويل أنفسهم إلى قوة غير قابلة للإزاحة. فطوال بقاء الحكومات قابلة للتغيير وطوال بقاء الناخبين متمتعين بحق الاختبار بين (أقله اثنين من) المنابر الحزبية المختلفة اختلافاً واسعاً، يظل خطر الطغيان أو الاستبداد قابلاً للّجم. تبقى الديمقراطية آلية تتيح فرصة التسجيل لرغبات الناس العاديين العريضة، مع ترك التخطيط العام الفعلي للقلة المتمتعة بما يكفي من الخبرة والأهلية اللازمتين لاجتراحه. ونظراً لتنوع الرغبات الفردية والحزمة الكبيرة (المتشظية) حتماً للطلبات المقدمة إلى الحكومة، وهي محللة بإطناب في عمل فيبر، فإن آلية لانتقاء أولئك القادرين على إنتاج قرارات كثيرة التناغم، أو قليلة التنافر، مع المجموع الإجمالي للطلبات الفردية المتنوعة تكون مطلوبة، (ماكفرسون، ١٩٧٧، ص: ٧٨ ـ ٨٠). لعل الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ولو من بعيد.

إذا كانت الديمقراطية تدبيراً مؤسسياً يفرز القيادات ويشرعنها،

فإنها، إذن، على علاقة بالغة الهزال والضعف، في أفضل الحالات، مع [180] المعنى الكلاسيكي للديمقراطية «الحكم من قبل الشعب». وقد كان شومبتر نفسه سريعاً في إبراز هذه النقطة قائلاً:

> إن الديمقراطية لا تعني ولا تستطيع أن تعني حكم الشعب بالفعل بأي مدلول واضح لكلمتي «الشعب» و«الحكم». لا تعني الديمقراطية سوى تمتع الشعب بفرصة قبول أو رفض الرجال (كذا) الذين سيحكمونهم... وأحد جوانب هذا الأمر يمكن التعبير عنه الآن بالقول إن الديمقراطية هي حكم السياسي (الرأسمالية، ص: ٢٨٤ ـ ٢٨٥، التشديد مضاف).

إنها مسألة مواجهة الوقائع:

> إذا كنا راغبين في مواجهة الوقائع كما هي، علينا أن نعترف بأن السياسة... في الديمقراطيات الحديثة ستكون بالضرورة مهنة. وهذا بدوره يفرض اعترافاً باهتمام مهني مميز بالسياسي الفرد وباهتمام جماعي مميز بالمهنة السياسية بوصفها مهنة. لا بد من إدخال هذا العنصر في صلب نظريتنا... بين أشياء أخرى نتوقف مباشرة عن التساؤل عن كثرة تكرر إخفاق الساسة في خدمة مصلحة طبقتهم؛ والجماعات التي يرتبطون بها شخصياً. بلغة السياسة، يبقى الإنسان (كذا) الذي لم يستوعب، استيعاباً لا نسيان بعده، الكلام المنسوب إلى أحد أنجح السياسيين الذين سبق لهم أن وُجدوا، قائلاً: «ما لا يفهمه رجال الأعمال هو أنني أتعامل مع الأصوات تماماً كما يتعاملون هم مع النفط» عالقاً في مرحلة الحضانة (الرأسمالية، ص: ٢٨٥).

twitter @baghdad_library

ليست هذه، كما أكد شومبتر، نظرة (طائشة أو كلبية)، إلى السياسية. العكس هو الصحيح؛ فما هو «طائش وكلبي» هو ادعاء أن الديمقراطية قادرة على أن تصبح أسرة منضبطة ذاتياً تسترشد الخير العام، وحده، مع الوقوف الوقتَ كله على حقيقة أن حزمة واحدة من المصالح ستُخدم قبل سائر المصالح الأخرى: مصالح أولئك الممسكين فعلاً بزمام الأمر. والديمقراطية، مفهومة على أنها آلية انتقاء، لا توفر حماية من مثل هذه المزاعم وحسب، بل وتؤمن حدوداً دنيا من الشروط الضرورية لتقييد أولئك الممسكين بالدفة.

مثل فيبر، اكتشف شومبتر أن مفهوم «سيادة الشعب» مفهوم باطل وزاخر بالالتباسات الخطرة. من غير الممكن حكم العالم الحديث المعقد بنجاح ما لم يتم رسم الحدود الواضحة بين «الدولة ذات السيادة» و«الشعب صاحب السيادة» مع تعيين دور الأخير تعييناً محكماً. من الصعب أحياناً فهم السبب الذي دعا شومبتر (نقطة سأعود إليها لاحقاً) إلى الاحتفاظ بأي قدر من الإيمان بما يمكن للمرء أن يطلق عليه اسم الأثر الأخير لفكرة الديمقراطية ـ التصويت الدوري من قبل جميع الراشدين الناضجين. كان مستهيناً بالقدرات السياسية والفكرية للمواطن المتوسط. وتصويره لهذا الأخير يذكرنا أحياناً بالساكن النموذجي لدولة هوبز الطبيعية، إلا أن الأخير، خلافاً لحال شومبتر وأكثر منه اتساقاً مع نفسه، لم يكن [181] ديمقراطياً (انظر الرأسمالية، ص: ٢٥٦ ـ ٢٦٤). عموماً قام شومبتر، متأثراً بعلماء نفس الحشود من أمثال غوستاف لوبون، بوصم كتلة الناخبين بالضعف العام، بالنزوع إلى الانسياق وراء الغرائز العاطفية القوية، وبالعجز الفكري عن القيام بأي عمل حاسم تلقائياً وبالهشاشة أمام

القوى الخارجية. ما كان يهمه على نحو استثنائي هو الطيف الواسع من الظروف العادية، بدءاً باجتماع لجنة وانتهاء بالإصغاء إلى الراديو، المنطوية على حد أدنى من الانخراط، مستوى منخفض من الطاقة والتفكير، وحساسية عظيمة إزاء تأثيرات لا علاقة لها بالمنطق، الظروف التي لا تتمخض فيها أي «محاولة لإطلاق حوار عقلاني إلا عن حفز أرواح حيوانية» (الرأسمالية، ص: ٢٥٧). بالنسبة إلى من هم في مثل هذه الأوضاع اليومية ليست السياسة إلا شيئاً أشبه بـ (عالم من صنع الخيال): «فالمسائل الكبرى تحتل أمكنتها في الاقتصاد النفسي أو الروحي للمواطن النموذجي جنباً إلى جنباً مع نشاطات ساعات الفراغ تلك التي لم تصل بعد إلى مستوى الهوايات، ومع موضوعات المحادثات غير المسؤولة» (الرأسمالية، ص: ٢٦١).

الجهل وغياب المحاكمة السليمة يطبعان تأملات غير المتعلمين، جنباً إلى جنب مع عدد كبير من المتعلمين، حين يكون الأمر متعلقاً بالشؤون العامة. وبزعم شومبتر قلما أحدث التعليم تغييراً ذا شأن: «لا يمكنك أن تحمل الناس وتصعد بهم السلم» (الرأسمالية، ص: ٢٦٢). لماذا؟ أكثرية قضايا الشؤون المحلية والأجنبية شديدة البعد عن حيوات معظم الناس بما يبقيها شبه مجردة من أي «معنى واقعي». خلافاً لعالم الأعمال، حيث الناس مضطرون روتينياً لرَوْز جملة المطبات والمخاطر لمختلف مسارات الفعل، فإن بُعد الناخبين عن عالم السياسة يجعل أي مهمة محاكمة مكافئة بالغة الصعوبة: «المخاطر قد لا تتجسد على الإطلاق وإذا فعلت فقد يتضح أنها ليست بالغة الخطورة» (الرأسمالية، ص: ٢٦١). في غياب الشعور بالمسؤولية المترتب على الانخراط المباشر، يتشبث الجهل بالديمومة. وهكذا فإن المواطن

twitter @baghdad_library

النموذجي يجادل في السياسة ويحللها بـ «طريقة طفولية»: يتحول (تتحول) إلى «إنسان بدائي من جديد» (الرأسمالية، ص: ٢٦٢). ثمة نتيجتان مشؤومتان تتبعان: انحياز ودافع غير عقلانيين يتحكمان بجزء كبير مما يُعد إسهاماً للمواطن المتوسط في السياسة، أولاً؛ يغدو «العقل العام» شديد الهشاشة إزاء المجموعات المتوفرة (على محاور طاحنة): مجموعات الساسة الأنانيين، مصالح الأعمال أو المثالثين من هذا الصنف أو ذاك، ثانياً.

إذا ما انطلق المرء من فلسفة أثينا السياسية، النزعة الجمهورية (ببديليها الحمائي والتنموي) أو الديمقراطية الليبرالية (ببديليها الحمائي والتنموي مرة أخرى)، يتبين أن (نظرية الديمقراطية) أنجزت دورة شبه كاملة: بدءاً بالدفاع عن طائفة من القاسية إلى حد كبير التي من شأنها أن تسوِّغ نوعاً من الالتزام بأحد أشكال الديمقراطية، وانتهاء بخطاب يبدو متخلياً عن كل شيء [182] لخصوم الديمقراطية. فدفاع شومبتر عن الديمقراطية لا يستطيع أن يدعم، في أفضل الأحوال، سوى حد أدنى من المشاركة السياسية: مشاركة من شأنها أن تُعد كافية لشرعنة حق النخب السياسية المتنافسة في أن تحكم.

الديمقراطية، الرأسمالية والاشتراكية

كان تصور شومبتر للمجتمع الصناعي مديناً لكل من ماركس وفيبر (انظر بوتومور، ١٩٨٥، فصل: ٣). مثل ماركس، أكد شومبتر الحركة الدائمة والطبيعة الديناميكية للرأسمالية الصناعية. ومثل ماركس شدد على نوع من النزوع نحو هيمنة شركات متعاظمة الضخامة باطراد في عمليات إنتاج السلع وتوزيعها. ومثل ماركس، كان يؤمن بأن من

شأن تطور الرأسمالية الصناعية أن يفضي، آخر المطاف، إلى تدمير أسس المجتمع الرأسمالي: المجتمع القائم على تناقضات عجز عن حلها (انظر الرأسمالية، جزء: ٢). كان من شأن الرأسمالية الغربية أن تترك مكانها، حسب كل الاحتمالات، لنظام اقتصادي جديد يكون، بصرف النظر عما يحمله من اسم، شكلاً من أشكال الاشتراكية.

غير أن شومبتر كان اشتراكياً بالإكراه، رغماً عنه. كان لا بد من فهم الاشتراكية بوصفها نتيجة سلسلة من التيارات الاجتماعية؛ كانت في الأساس نوعاً من النبوءة، لا مثلاً أعلى أخلاقياً. يضاف إلى ذلك أن الاشتراكية لم تعن ملكية اجتماعية أو ملكية دولة بالضرورة. بل دلت، قبل كل شيء، على نوع من الحل لمشكلة تعظيم الناتج القومي التقنية بطريقة كفؤة في سياق اقتصاد خاضع لسيطرة شركات كبرى. رفض شومبتر الدور المركزي الذي أضفاه ماركس على الطبقات والصراع الطبقي. كان يرى مجال التحليل الطبقي بمجمله «بؤرة تحامل» وأن «خطاب الثورة» كان على ضلال تام (الرأسمالية، ص: ١٤، وانظر ص: ٥٧ ـ ٥٨، ٣٤٦). تمثَّل العنصر المحدد للاشتراكية بتخطيط الموارد: نمط مؤسسي يتيح تحكم سلطة مركزية بنظام الإنتاج (الرأسمالية، ص: ١٦٧). ولدى تفسيرها على هذا النحو لم تكن الاشتراكية متنافرة بالضرورة، كما كان فيبر قد قال، مع الديمقراطية. ففي خطاب كان له تأثير خاص في منظرين لاحقين للاقتصاد المختلط ودولة الرفاه (انظر فصل: ٦)، زعم شومبتر أن من شأن الديمقراطية طالما بقيت محدده من منطلقات «الانتخابات العامة، الأحزاب، البرلمانات، مجالس الوزراء ورؤساء الوزارات، ـ أي من منطلقات نظام يرمي إلى إيجاد قيادة شرعية ـ أن تثبت بأنها الأنسب والأكثر إقناعاً

twitter @baghdad_library

للتعامل مع جدول الأعمال السياسي لأي نظام رأسمالي أو اشتراكي» (الرأسمالية، ص: ٣٠١).

[183] رأى شومبتر، كما فعل فيبر، أن من شأن اتخاذ موقف عقلاني قائم على الحساب من عدد متزايد باطراد من قطاعات الحياة أن ينطوي على نتائج كبيرة بالنسبة إلى طبيعة المجتمع الحديث. وعلى غرار فيبر، شدد على أن الرأسمالية كانت قد أضفت زخماً هائلاً على «عملية العقلنة» (الرأسمالية، ص: ١٢١ ـ ١٢٢؛ انظر بوتومور، ص: ٣٩ ـ ٤٠). علاوة، اتفق مع فيبر على أن العقلنة عنصر ضروري من عناصر عالم معقد يتطلب تنظيماً وظيفياً، محايداً؛ على أن «حكومات خبراء» فقط قادرة على توجيه أجهزة إدارة الدولة في مهام الضبط والرقابة؛ وعلى أن نموذجاً ديمقراطياً بالغ التحديد فقط كان قابلاً للاستمرار في الظروف المعاصرة. غير أنه اختلف مع فيبر بعمق إذ رأى أن من شأن الرأسمالية نفسها أن تتعرض للاهتراء التدريجي جراء التقدم المطرد للسيرورات (التقنية)، بعيداً كل البعد عن قيام الرأسمالية المتزاوجة مع الديمقراطية بوضع حد ذي شأن لتوسع عملية العقلنة.

يأتي نمو المشروعات الكبيرة مصحوباً بتوسيع صيغة معقلنة، بيروقراطية من صيغ الإدارة في القطاعين الخاص والعام. تتم مضاعفة الرقابة المركزية على حشد من الظواهر كانت قبل الآن خاضعة لضبط السوق المباشر: الابتكار، المخرجات، الأسعار والاستثمارات. وبالتالي فإن الرأسمالية الصناعية القائمة على السوق تتم إزاحتها، شيئاً فشيئاً، بفعل تقدم اقتصادي منظم أو مخطط. توفر الإدارة البيروقراطية مساهمة إيجابية لا لبس فيها لهذا التطور؛ إنها أساسية بالنسبة إلى الحجم المتنامي للنزعة الصناعية الحديثة من جهة، وبالنسبة إلى أي تنظيم

اشتراكي مستقبلي من جهة ثانية. كتب شومبتر يقول:

شخصياً، لا أستطيع، في ظل شروط المجتمع الحديث، أن أتصور أي تنظيم اشتراكي في أي صيغة سوى صيغة جهاز بيروقراطي عملاق حاضن للجميع. أي احتمال آخر قد أتصوره من شأنه أن يجلب الإخفاق والإفلاس... ينبغي لهذا ألا يرعب أحداً ممن يدركون مدى طغيان البيروقراطية على الحياة الاقتصادية ـ بل الحياة عموماً (الرأسمالية، ص: ٢٠٦).

ليست البيروقراطية خطراً لا على الاشتراكية ولا على الديمقراطية؛ العكس هو الصحيح، إذ تشكل البيروقراطية جزءاً مكملاً حتمياً لكل منهما (الرأسمالية، ص: ٢٠٦، وانظر ص: ٢٩٣ ـ ٢٩٤). لن تكون الاشتراكية صيغة ناجحة من صيغ التنظيم الاقتصادي إلا بمقدار ما تنجح في توظيف «خدمات بيروقراطية جيدة التدريب ذات مواقف وتقاليد جيدة». وإشاعة البيروقراطية هي أساس الإدارة الحديثة والحكم الديمقراطي، بصرف النظر عما إذا كان الاقتصاد رأسمالياً أو اشتراكياً. خلافاً لفيبر كان شومبتر يرى البيروقراطية متناغمة كلياً مع الديمقراطية، والأخيرة متوافقة تماماً من حيث المبدأ، مع التنظيم الاشتراكي .[184]

إن تفاصيل نظرية شومبتر للرأسمالية والاشتراكية ليست الهاجس الأول هنا، على الرغم من أن تصوره لتطورها ملخص في شكل ٥/ ٢. لعل النقاط المفتاحية التي ينبغي تأكيدها لالتقاط سياق الديمقراطية الحديثة، كما فهمها هو، هي: أولاً، تآكل قوى السوق جراء التصاعد التدريجي لمستوى تركز وسائل الإنتاج؛ ثانياً، نزوع متزايد نحو [185] عقلنة الإدارة وبقرطتها؛ ثالثاً، الضرورة المتنامية لتخطيط

twitter @baghdad_library

الموارد في الحياة الاقتصادية والسياسية؛ ورابعاً، أهمية كل من البيروقراطية والديمقراطية لضبط شروط أي اقتصاد «مركزي».

[184] بدائل القرن العشرين

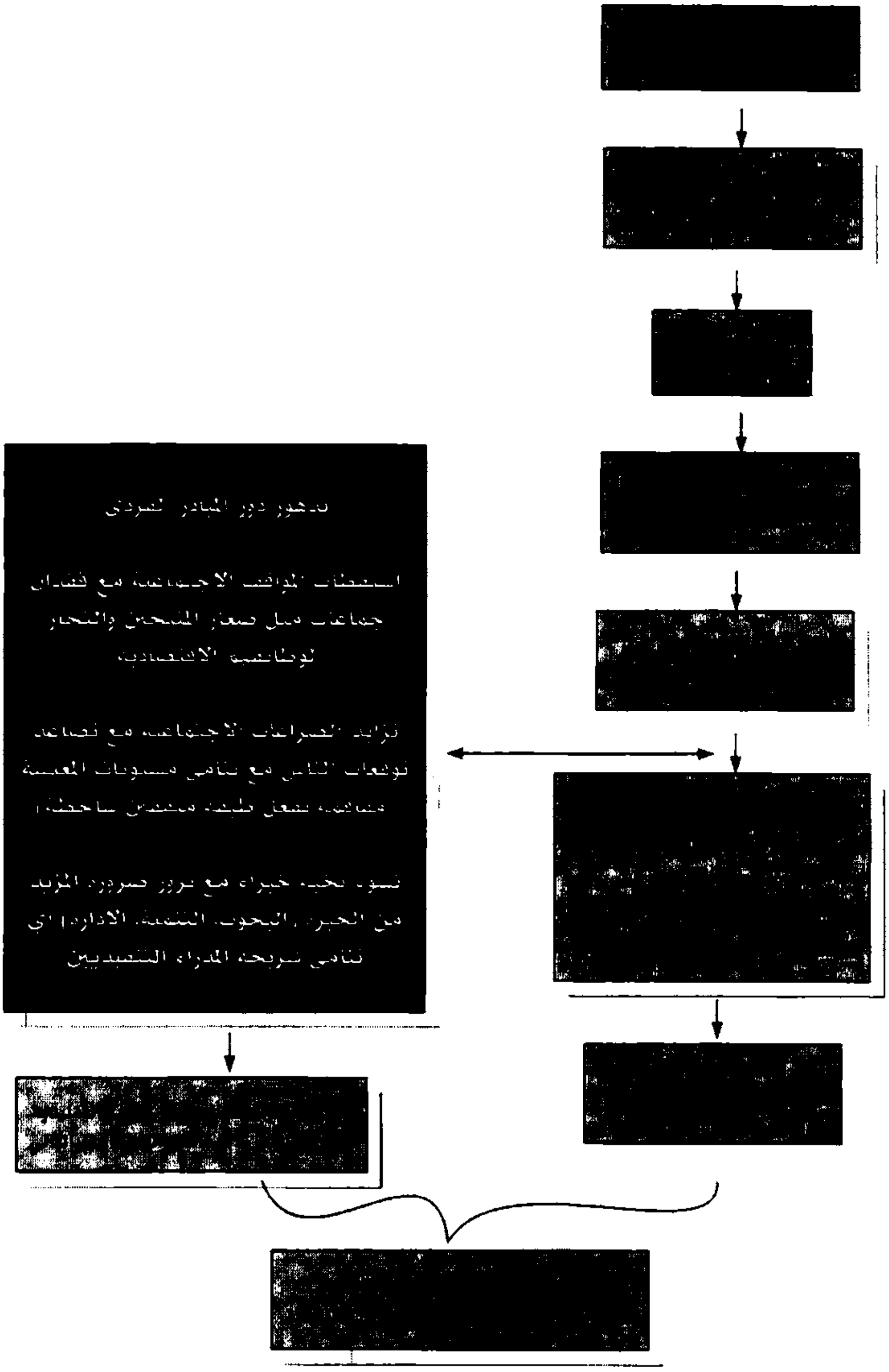

شكل: ٢/٥ من الراسمالية إلى الاشتراكية: العناصر المحورية في نظرية شومبتر

جاء تأييد شومبتر لـ «ديمقراطية القيادة» أو «النخبوية التنافسية» مستنداً إلى الرفض الصريح لـ «عقيدة الديمقراطية الكلاسيكية». وبهذا كان يعني «ذلك الترتيب المؤسسي الهادف إلى اتخاذ قرارات سياسية تحقق الصالح العام عبر تمكين الشعب نفسه من أن يقرر القضايا من خلال انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته» (الرأسمالية، ص: ٢٥٠). والعقيدة المطروحة بهذه الصيغة تمثل خليطاً عجيباً من النظريات الجامعة لعناصر متنوعة ذات نماذج متباينة؛ يتم التلميح إلى أفكار روسوية ونفعية، إضافة، على ما أعتقد، إلى مفاهيم ماركسية معينة حول ذوبان الدولة والمجتمع في بوتقة واحدة. وفكرة أن هناك «عقيدة كلاسيكية» ما، كما أسماها، لا تنطوي على أي معنى ذي شأن وينبغي نبذها؛ ثمة، كما حاولت أن أبين، طيف من الأمثلة «الكلاسيكية». تعرض شومبتر للانتقاد المنصف جراء بنائه تمثالاً من القش، (شاهدزور) (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١٧). ومع ذلك فإن نقده يبرز بوضوح عدداً من الأسباب الأساسية لتفضيل «النخبوية التنافسية» على غيرها من الأمثلة. وهي، بهذه الصفة، جديرة بالدارسة (انظر دي. ملر، ١٩٨٣، ص: ١٣٧ ـ ١٤١).

بدأ شومبتر نقده بمهاجمة فكرة «الصالح العام» التي «يمكن لجميع الناس أن يوافقوا، أو يدفعون إلى الموافقة، بقوة الحوار العقلاني» (الرأسمالية، ص: ٢٥١). وقد زعم أن هذه الفكرة مضللة من ناحية وخطرة من ناحية أخرى. هي مضللة ليس لأن الناس لديهم حاجات مختلفة فقط، بل ويتبنون قيماً متباينة. نادراً ما يتقاسم الناس، أفراداً وجماعات، الغايات نفسها، وهم، حتى حين يفعلون، فاختلافاتهم

twitter @baghdad_library

عميقة بشأن أفضل وسائل بلوغ هدف معين. وفي المجتمعات الحديثة، المتمايزة اقتصادياً والمتنوعة ثقافياً، لا بد من وجود تفسيرات متباينة للصالح العام. ثمة انقسامات حول مسائل المبدأ والخطة التي يتعذر تسويتها بمجرد مناشدة «إرادة عامة حاضنة للجميع». يضاف إلى ذلك أن هذه الانقسامات لا يمكن جسرها بالحوار العقلاني. فـ «القيمة النهائية تبقى»، كما قال شومبتر حاذياً حذو فيبر «بعيدة عن متناول المنطق الخالص». هناك اختلافات غير قابلة للاختزال بين التصورات المتنافسة لماهية الحياة والمجتمع وكيف ينبغي أن يكونوا (الرأسمالية، ص: ٢٥١ ـ ٢٥٢) .[186] يضاف إلى ذلك أن الاستخفاف بالفروق خطر سياسياً. إذا افترض المرء وجود مصلحة عامة وأكد أنها نتاج العقلانية، فإنه يكون قد قطع شوطاً كبيراً على طريق رفض كل المعارضة بوصفها فئوية ولا عقلانية. والمعارضون الذين ليسوا إلا «فئويين ولا عقلانيين» يمكن تهميشهم وتجاهلهم شرعاً؛ بل ويمكن تقييدهم لـ «مصلحتهم الخاصة» إذا ما تمادوا في احتجاجهم. تبقى فكرة المصلحة العامة عنصراً غير مقبول من عناصر النظرية الديمقراطية (الرأسمالية، ص: ٢٥٢ وما بعدها).

ليس جزءاً ضرورياً من تصور كل من روسو وماركس للديمقراطية أن يتوجب استناد القانون أو الخطة إلى «إرادة الجميع» (أنظر المثالين: ٢ب و٤). ومع تسليمنا بأن «إرادة الجميع» هي «إرادة الأكثرية»، فإن من غير المضمون بأي من الأشكال أن تتمكن «الديمقراطية الكلاسيكية» من تحقيق «ما يريده الناس» (الرأسمالية، ص: ٢٥٤). أما حجة شومبتر الثانية ضد «العقيدة الكلاسيكية» فهي أن قرارات صادرة عن هيئات غير ديمقراطية قد تكون أحياناً مقبولة

أكثر لدى الناس مقارنة بـ «قرارات ديمقراطية»، لأن مثل هذه الهيئات تستطيع استخدام موقعها الفريد لإنتاج خطط من شأن الأطراف المعنية المختلفة، في المقام الأول، إما أن تكون قد أخفقت في الاتفاق بشأنها، أو بادرت إلى رفضها من منطلق انطوائها على مستويات غير مقبولة من التضحية. أورد نموذج تسوية دينية فرضها نابليون بونابرت في فرنسا بداية القرن التاسع عشر بوصفه نموذجاً كلاسيكياً لخطة مقنعة أُقرت بأسلوب دكتاتوري؛ وقد زعم شومبتر أن الخطة تمخضت، دون أدنى شك، عن نتائج مفيدة بالنسبة إلى جميع الأطراف في المدى الطويل. وبرأيه، ليس هذا المثال معزولاً على الإطلاق وبالتالي: «فإن النتائج إذا أثبتت، على المدى الطويل، أنها مرضية للناس عموماً ونجحت في اختبار الحكم من أجل الشعب، فإن حكم الشعب، كما تتصوره العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية، من شأنه أن يخفق غالباً في مثل هذا الاختبار» (الرأسمالية، ص: ٢٥٦).

لعل حجة شومبتر الأخيرة ضد التراث الكلاسيكي هي الأكثر مراوغة والأشهر: إنها تشن هجوماً مباشراً على طبيعة «الإرادة الشعبية». بالإفادة من نظريات علماء نفسية الحشود، المذكورة من قبل، كما من سلسلة ملاحظات حول نجاح الإعلان في تشكيل تفضيلات المستهلكين، أعلن بقوة أن «الإرادة الشعبية» (أو «إرادة الشعب» أو «إرادة الناخبين») بنية اجتماعية مفتقرة، جزئياً أو كلياً، إلى أي قاعدة مستقلة أو عقلانية (انظر الرأسمالية، ص: ٢٥٦ ـ ٢٦٨). قضية الإعلان ذات معنى. فالقدرة الواضحة لدى المعلنين على خلق «حاجات» لمنتجات جديدة ولإعادة إثارة الاهتمام بحاجات قديمة تؤكد هشاشة الرغبات والخيارات «الفردية» وعرضتها للتلاعب.

twitter @baghdad_library

من الواضح أن جذور الأخيرة اجتماعية من وجهة نظر الفرد، «عقلاني ـ زائد» (الرأسمالية [187]، ص: ٢٥٦). لا يعني هذا أن أرباب الإعلانات يستطيعون أن يبيعوا كل شيء أو أي شيء؛ لا بد للمنتجات من أن تنطوي على نوع من «القيمة الاستعمالية» في المدى الطويل إذا كانت ستبقى ذات جاذبية. غير أن ذلك يعني أن المستهلكين قابلون للتأثر بالمعلنين الذين يستطيعون، عبر استخدام قوة التكرار أو من خلال العزف على أوتار اللاوعي (سعياً إلى استثارة ذكريات ذات عقلانية زائدة، جنسية متكررة، طبيعة) أن يتركوا أعمق الآثار (الرأسمالية، ص: ٢٥٨).

قد يقدم عالم الاستهلاك، أسلوباً رتيباً لاختبار الوعد على محك الواقع (هل يلبي المنتج التوقعات؟). لسوء الحظ، ليس الأمر كذلك في السياسة. إن بعد عالم الشؤون القومية والدولية عن حيوات معظم الناس يتركهم في وضع ضعيف جداً على صعيد إصدار أحكام سليمة بشأن أيديولوجيات وخطط متنافسة. يضاف إلى ذلك أن الانكشاف العام للأفراد، وهشاشتهم إزاء ضغوط جماعات المصالح، يؤديان إلى تقليص أي أساس مستقل للتفكير السياسي. علاوة، يفضي استخدام الساسة المتزايد باطراد لتقنيات أرباب الإعلان أنفسهم إلى المزيد من تآكل ما قد يكون باقياً من الإيمان بالأفكار الليبرالية أو الثورية القائمة على أساس أن «الشعب صاحب السيادة» هو، أو يجب أن يكون، مصدر سلطات «الدولة ذات السيادة» أو كابحاً لها (انظر جي. بي. تومبسون، ١٩٩٥). برأي شومبتر، ما يواجهه المرء في السياسة، عموماً، هو إرادة شعبية «مصنعة» وليست «أصلية». فالإرادة العامة volonté générale لدى «الديمقراطية الكلاسيكية» إن هي، في واقع

اليوم، سوى «نتاج العملية السياسية لا قوتها المحركة» (الرأسمالية، ص: ٢٦٣).

ثمة عدد كبير من النتائج المقلقة لمثل هذا الوضع للأمور: من الممكن إيجاد قضايا، خيارات و«علاجات» سياسية عبر أشكال منتقاة من الضغوط، حِيَل التنزيلات والخدع البصرية؛ تستطيع الأزياء والصرعات أن تسيطر على عقل الجمهور؛ من شأن عدم الاستقراء السياسي أن يصبح هو القاعدة بسهولة. ومخاطر الوقوع ضحية «محترفي بيع» أنانيين، وهي مقلصة إلى حدود معينة في عالم التجارة تحت وقع العملية اليومية للاستهلاك الفعلي، كثيرة جداً في الحياة العامة. ومع أن شومبتر لا يريد دحض مقولة لنكولن عن استحالة «خداع كل الناس كل الوقت»، كلياً، فإنه بقي مصراً على أن:

> التاريخ... قائم على سلسلة متعاقبة من الأوضاع قصيرة الأجل القادرة على تغيير مسار الأحداث إلى غير رجعة. إذا كان «خداع» كل الشعب على المدى القصير، خطوة خطوة ودفعه إلى تبني شيء لا يريده فعلاً، ممكناً، وإذا لم يكن هذا وضعاً استثنائياً نستطيع تغيير حقيقة أنه في الواقع لا يقوم لا بإثارة القضايا ولا بحلها، بل إن القضايا التي تتولى تحديد مصيره مثارة ومقررة نيابة عنه (الرأسمالية، ص: ٢٦٤)
> **[188]**

أما النتيجة التي يستخلصها شومبتر من هذه الآراء فهي أن على «عشاق الديمقراطية»، درءاً لبعض أسوأ متاعب ومخاطر السياسة المعاصرة، أن يطهّروا عقيدة الافتراضات والأطروحات «الإيمانية» العائدة إلى «العقيدة الكلاسيكية» للديمقراطية لديهم. يتعين عليهم،

twitter @baghdad_library

قبل كل شيء، استبعاد الأفكار القائلة إن «الشعب» متمتع بخيارات محددة وعقلانية حول جميع المسائل السياسية؛ إن الناخبين لا يستطيعون الإقدام على مثل هذه الخيارات إلا عبر التعامل المباشر أو اختيار «ممثلين» يتولون تنفيذ إرادتهم؛ وإن قوة القرار هي حلقة الديمقراطية الرئيسية. إذا لم يكن تصور «الشعب» بوصفه «مقرراً» و«حاكماً» أمراً ممكناً، فأي دور يمكن، إذا أمكن بالمطلق، إضفاؤه عليه؟ ليس «الشعب»، ولا يمكن أن يكون، برأي شومبتر، إلا مجموعة «منتخبين وحكومات»، آلية لاختيار «الرجال القادرين على اتخاذ القرار» (الرأسمالية، ص: ٢٦٩). ومن هنا، فإن الديمقراطية يجب فهمها على أنها منهج سياسي يعتمده الشعب كناخبين للقيام دورياً بالاختيار بين مجموعات قيادية ممكنة. لذا، فإن «النخبوية التنافسية» هي المثال الأنسب، والأكثر عملية والأسلم للديمقراطية.

كان شومبتر يشبّه سلوك السياسيين بفعاليات المبادرين المتنافسين على كسب الزبائن. فدفة الحكم هي، في الحقيقة، بأيدي أولئك الذين يتحكمون بـ «السوق» (الرأسمالية، ص: ٢٨٢). تماماً مثلما لا يقوم الناخبون بحسم مسائل اليوم السياسية المركزية، يكون «اختيارهم» للمرشحين شديد التقييد. تتوقف هوية من يختارونه على القواعد لشغل المنصب على مبادرات المرشحين الذين يتقدمون فعلاً، وعلى جملة القوى الداعمة لكل من المتقدمين. كذلك تشكل الأحزاب السياسية قيداً إضافياً على الخيار المتاح. مع أن من المغري التفكير بالأحزاب بوصفها متشكلة «على أساس المبادئ التي يتوافق عليها جميع أعضائها» فإن هذا بزعم شومبتر (المتوازي مع فيبر)، ليس إلا نوعاً من العقلنة الخطرة: نوعاً من الاستسلام لصور الأحزاب الذاتية. صحيح أن

لجميع الأحزاب التزامات بمبادئ وخطابات معينة، غير أن من المتعذر فهمها من هذه المنطلقات. أما كشف الأسباب الكامنة وراء كون سجلات الأحزاب في الحكم متشابهة، في الحقيقة، وإقدامها على اعتماد حزم خطط متماثلة في الممارسة العملية، فيتطلب الغوص في عمق وظيفتها بوصفها «آلات» تم ابتكارها لغرض كسب الصراع التنافسي على السلطة. وكان لا بد من ابتكارها بسبب عجز المواطنين العاديين عن تنسيق نشاطاتهم السياسية الخاصة:

> إن ساسة الأحزاب والمكنات ليسوا سوى رد على حقيقة أن الكتلة الناخبة تجيد الاندفاع أو الهروب الجماعيين ليس إلاّ، وهم يؤسسون لمحاولة ترمي إلى ضبط المنافسة السياسية على نحو مشابه تماماً بضبط الممارسات الموازية لأي رابطة تجارية. فالتقنيات النفسية لإدارة الأحزاب وإعلاناتها، وللشعارات و«مارشاتها» العسكرية، ليست «شراشيب خُرج» إنها من صلب السياسة، وكذلك الزعيم السياسي (الرأسمالية، ص: ٢٨٣) [189].

يبقى دور الناخب محصوراً بقبول أو رفض هذا «الزعيم» أو ذاك. أما «الزعيم» فيوفر النظام وقُدرة على إدارة التعقيد في السياسة؛ في حين تتولى أصوات الناخبين مهمة شرعنة الفعل السياسي اللاحق.

إن تقسيماً واضحاً للعمل بين الممثلين والناخبين لهو أمر مرغوب جداً: «على الناخبين خارج البرلمان أن يحترموا تقسيم العمل بينهم وبين السياسيين الذين ينتخبونهم. عليهم ألا يبالغوا في استسهال سحب الثقة فيما بين الانتخابات كما يجب أن يفهموا أن الفعل السياسي هو شُغل الفرد ما إن يكونوا قد انتخبوه» (الرأسمالية، ص:

twitter @baghdad_library

٢٩٥). لا يكفي أن يحجم الناخبون عن السعي إلى توجيه ممثليهم حول ما ينبغي عليهم فعله، بل ويتعين عليهم أيضاً أن يمتنعوا عن بذل أي محاولة للتأثير في حكمهم: «ممارسة قصفهم بوابل من الرسائل والبرقيات مثلاً... يجب أن تخضع للحظر نفسه» (ص: ٢٩٥)؛ لعل وسيلة المشاركة السياسية الوحيدة المتاحة للمواطنين في نظرية شومبتر هي النقاش والتصويت بين الحين والآخر. وحسب رأيه، لا تبلغ الديمقراطية أوج نجاحها وفعاليتها إلا حين يكون القادة قادرين على وضع بنود الخطة العامة دونما إعاقة جراء تطفل «الجالسين في المقاعد الخلفية» أو المتفرجين.

تنطوي الديمقراطية، على اختلاف صيغها، على خطر التحول إلى بؤرة خلل أو عجز إداري. حتى بوصفها أداة مؤسسية لاعتماد القيادة، من شأن الديمقراطية أن تعطل الإدارة الناجحة نتيجة الصراع المحتوم على المكاسب السياسية وفي سبيل تعديل الخطة العامة بما يخدم مصلحة السياسيين طويلة الأمد (إدارة الاقتصاد بما يعزز فرص إعادة الانتخاب، مثلاً)، بين أمور أخرى. إنها مخاطر واقعية، مثلها مثل حشد الصعوبات المحتملة الأخرى (انظر الرأسمالية، ص: ٢٨٤ ـ ٢٨٩). غير أن المشكلات يمكن اختزالها إلى الحدود الدنيا إذا فُهمت شروط العمل المرضي للديمقراطية. وهذه الشروط، بنظر شومبتر هي التالية:

١ ـ نوعية السياسيين يجب أن تكون عالية.

٢ ـ يجب أن تتم المنافسة بين القيادات (والأحزاب) المتنافسة في إطار طيف محدود من المسائل السياسية، طيف يحدده نوع من الإجماع على التوجه الإجمالي للسياسة القومية، حول

ما يشكل برنامجاً برلمانيا معقولاً وحول جملة القضايا الدستورية العامة.

٣ ـ لا بد من وجود جهاز بيروقراطي مستقل جيد التدريب، جهاز «ذي مستوى وصاحب تقاليد» ليساعد السياسيين في سائر مناحي صياغة الخطط والسياسات والإدارة .

٤ ـ ينبغي توفر «رقابة ذاتية ديمقراطية»، أي اتفاق عريض على نبذ قيام الناخبين والساسة، مثلاً، بخلط أدوارهم المحددة، والانتقاد الشديد للحكومات في جميع القضايا، والسلوك العنيف غير القابل للتكهن .[190]

٥ ـ من الضروري وجود ثقافة قادرة على تحمل الاختلافات في الرأي.

يستطيع المنهج الديمقراطي أن يؤدي وظيفته بنجاح لدى توفر هذه الشروط الخمسة، غير أنه «يعاني» كما أكد شومبتر «في الأزمان المضطربة» (الرأسمالية، ص: ٢٩٦). قد تتعرض الديمقراطية للانهيار إذا ما جرى التمسك بالمصالح والإيديولوجيات بعناد إلى درجة لا يكون معها الناس مستعدين للمساومة. من شأن مثل هذا الوضع أن يضع حداً للسياسة الديمقراطية.

كان شومبتر يقول إن روايته لقصة الديمقراطية فيها الكثير من الحسنات التي تميزها عن النظريات الأخرى: فهي توفر معياراً كفؤاً لتمييز الحكومات الديمقراطية عن غيرها؛ وهي تسلّم، مئة بالمئة، بمركزية القيادة؛ وهي، كذلك تؤكد أهمية المنافسة في السياسة ـ وإن

twitter @baghdad_library

بقيت دون الكمال وتبين الطريقة التي يمكن اعتمادها في تنصيب الحكومات وإزاحتها. علاوة، تقوم النظرية بتسليط الضوء على طبيعة التمنيات الشعبية دون المبالغة في أهميتها. كذلك كان شومبتر يشعر بأن نظريته توضح العلاقة بين الديمقراطية والحرية. إذا كانت الأخيرة تعني «وجود هامش لحكم ذاتي فردي»، فإن المنهج الديمقراطي يتطلب أن يكون الجميع، من حيث المبدأ، أحراراً في التنافس على القيادة السياسية. ومن أجل تلبية هذا الشرط لا بد من وجود «قدر ذي شأن من حرية المناقشة بالنسبة إلى الجميع»، بما في ذلك حرية الكلام وحرية الصحافة (الرأسمالية، ص: ٢٧٠ ـ ٢٧١).

يضاف إلى ذلك أن إظهار حقيقة تناغم الديمقراطية والحرية مع كل من التنظيمين الرأسمالي والاشتراكي للاقتصاد، طوال بقاء مفهوم السياسة محصوراً في حدود معقولة ومقبولة، كان عنصراً مهماً من عناصر نظرية شومبتر. في أي اقتصاد رأسمالي ليس عكس هذا الاحتمال وارداً لأن الاقتصاد يُعد خارج الدائرة المباشرة لما هو سياسي، لعالم النشاط الحكومي وللمؤسسات. وهذا «المخطط البرجوازي للأمور» أساساً، والليبرالي، يقابل بالرفض، بالطبع، من قبل الاشتراكيين الذين يرون علاقات القوة الاقتصادية جزءاً محورياً مما يؤسس «لما هو سياسي». ومع أن المفهوم الاشتراكي يتمتع بميزات توضيحية، فإنه ينطوي أيضاً، كما أشار شومبتر، على صعوبات قاسية: يفتقر إلى أي تحديد قاطع وحاسم لآفاق السياسة وحدودها، فتبقى سائر مجالات النشاط مفتوحة، بالتالي، أمام التدخل والتحكم السياسيين المباشرين. وقد شدد شومبتر على أن «الديمقراطية» هي الحل لهذه المشكلة. علاوة، تقوم فكرة «إشاعة الديمقراطية» في الدولة

والمجتمع، مع وضع كل السلطة السياسية بأيدي المواطنين، على سائر أوهام «عقيدة الديمقراطية الكلاسيكية»؛ إنها فكرة خطرة التضليل في العالم الحديث. لذا فإن الديمقراطية والاشتراكية لا تتناغمان إلا إذا فُهمت الديمقراطية بوصفها «نزعة نخبوية تنافسية»[191] وتم توفير الشروط الخمسة لعملها الناجح. وأي ديمقراطية اشتراكية ستتطلب، من ضمن ما تتطلب، جهازاً بيروقراطياً موسعاً جنباً إلى جنب مع فصل واضح وصريح للسياسة عن سائر القضايا التقنية ـ الإدارية. ورغم أن تصور شومبتر للسياسة يفتقر إلى الوضوح، فإن ما يبدو، بنظره، هو أن السياسة يجب مساواتها بسيرورات التنافس الحزبي وصنع القرارات التشريعية والسياسية التي تؤسس «البنية التحتية» للدولة والمجتمع المدني. أما إذا كانت أي ديمقراطية اشتراكية ستعمل بشكل سليم على المدى الطويل، فذلك ليس قابلاً للحسم سلفاً، حسب زعم شومبتر. غير أنه كان مطلق الثقة بأمر واحد: تعذر تحقيق الأفكار الواردة في «عقيدة الديمقراطية الكلاسيكية»؛ أيُّ اشتراكية مستقبلية، مهما كانت حصيلتها، لن تكون على أي علاقة بتلك الأفكار.

رؤية تكنوقراطية

إن نظرية شومبتر عن الديمقراطية تسلط الضوء على عدد كبير من السمات القابلة للتعرف عليها لدى الديمقراطيات الليبرالية الغربية الحديثة: الصراع التنافسي بين الأحزاب على السلطة السياسية؛ الدور المهم للبيروقراطيات العامة؛ أهمية القيادة السياسية؛ الطريقة التي تعتمدها السياسة الحديثة في توظيف العديد من تقنيات الإعلان؛ كيفية تعريض الناخبين لسيل دائم من المعلومات، المواد المكتوبة والرسائل؛ وكيفية بقاء العديد من الناخبين، رغم هذا السيل، ضعيفي

twitter @baghdad_library

الاطلاع على القضايا السياسية المعاصرة وتعبيرهم عن قدر ملحوظ من الريبة بشأنها. كثرة من هذه الأفكار أصبحت بنوداً محورية بالنسبة إلى العلوم السياسية والاجتماعية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين وجرى إخضاعها للمزيد من المعاينة والتمحيص (انظر دنكان ولوكس، ١٩٦٣، للحصول على عرض نقدي). بقيت نتائج هذه الدراسات متواضعة على هذا الصعيد، رغم أن من الجدير بالإشارة أن كثيرين زعموا تأكيد التوجيه الأساسي لصورة الديمقراطية عند شومبتر. غير أن ما يهم هنا هو السعي إلى التناول المباشر لعدد من مواقف شومبتر المفتاحية على الصعيدين النظري والتجريبي.

ثمة زعمان، يلفهما قدر كبير من الشك، يخترقان رواية شومبتر لقصة الديمقراطية من أولها إلى آخرها: القول بأن هناك «نظرية ديمقراطية كلاسيكية» قول لا يستند إلى أي أساس لأنه غير واقعي؛ والزعم بأن هذه النظرية لا يمكن الاستعاضة عنها إلا بمثال «نخبوي قائمٍ على التنافس». وهذان الزعمان يثيران الشك لعدد من الأسباب. أولاً، ليس ثمة، كما سبق لي أن أشرت، أي شيء من قبيل «نظرية ديمقراطية كلاسيكية»؛ هناك نماذج «كلاسيكية» كثيرة. ومفهوم شومبتر للتراث الكلاسيكي ليس إلا أسطورة (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١٧). ثانياً، زعم شومبتر القائل باستبدال نموذج «غير واقعي» ببديل عميق الجذور، مجرب الأساس يفترض [192] قدرة الأخير على توفير متطلبات جميع عناصر الديمقراطية المعاصرة المفتاحية. لا بد لجميع ادعاءات الشمول من استثارة نزعة الشك، وجملة الانتقادات الواردة أدناه تبين أن «البديل» لا يستطيع أن يكون مسؤولاً عن سلسلة طويلة من نواحٍ حيوية للحياة الديمقراطية الحديثة. ثالثاً، من المؤكد أن

نموذج القيادة التنافسية لا يغطي، بأي حال، جميع الخيارات التي يمكن الدفاع عنها في إطار النظرية الديمقراطية. ومثل فيبر، لم يبادر شومبتر إلى استكشاف باقة منوعة من الصيغ المختلفة للديمقراطية والتنظيم السياسي. لم يقم، مثلاً، بمعاينة كيفية الجمع بين جوانب من المثال التنافسي مع مخططات أكثر اتصافاً بالمشاركة منطوية على فرض لقاءات مواجهة لحفز وخلق خطط و/أو قرارات عن طريق التصويت بالأكثرية و/أو انتخاب ممثلين يجري تفويضهم بمتابعة مواقف محددة (انظر دي. ملر، ١٩٨٣).

غير أن الأمور لا ينبغي تركها هنا ببساطة؛ فمجمل هجوم شومبتر على «الديمقراطية الكلاسيكية» ينصب على مجرد «خطأ في التصنيف». لقد أخطأ إذ افترض، مثلما لاحظ عدد من النقاد، أن الأدلة التجريبية ذات العلاقة بطبيعة الديمقراطيات المعاصرة قابلة لأن تؤخذ مباشرة بوصفها الأساس المناسب لدحض المثل المعيارية الواردة في الأمثلة الكلاسيكية، على غرار مُثُل المساواة السياسية والمشاركة المتكافئة أو الندية (انظر الفصلين: ١و٢). وقد قال أحد المعلقين إن «إخفاق المجتمعات المعاصرة في تحقيق مثل هذه الأهداف لا يمكن أن يكشف، بحد ذاته، أنها عاجزة فطرياً عن الإنجاز... إذا لم تكن... «الديمقراطية الكلاسيكية»... فإن من المتعذر البرهان، من هذا المنطلق، على أنها مستحيلة» (باري، ١٩٦٩، ص: ١٤٩؛ انظر دنكان ولوكس، ١٩٦٣). كان روسو وماركس، وهما اثنان من أكثر الديمقراطيين جذرية، عميقي الإدراك لكون تصوراتهما المثالية للديمقراطية شديدة التناقض مع أحوال العالم في عصريهما؛ وأهمية جزء كبير من عملهما، دونما حاجة لأي تكرار، كامنة في انتقاد ذلك

twitter @baghdad_library

العالم. يضاف إلى ذلك أنهما كانا أيضاً متنبهين إلى جملة العقبات الكبرى المانعة لقلب الواقع وتوجيهه وجهة أكثر (ديمقراطية). ربما بات بإمكاننا الآن إظهار أن مُثُلاً عليا سياسية معينة غير قابلة للتحقيق بالمطلق عبر الكشف عن استحالة بلوغها إنسانياً، أو من خلال إثبات أن من شأن النضال في سبيل تحقيقها أن ينطوي على انتفاضات هائلة يتعذر حصولها على الصعيد العملي، أو عن طريق إظهار حقيقة تجسيدها لأهداف متناقضة (انظر باري، ١٩٦٩). غير أن هجوم شومبتر ذو طابع مغاير تماماً. فهو لم يورد مثل هذه الحجج. ما فعله يتمثل بتحديد أو تعريف الديمقراطية وطيف جملة الاحتمالات السياسية «الواقعية» من منطلق حزمة من الإجراءات، والممارسات والأهداف التي كانت سائدة في الغرب زمن الكتابة. وإذ فعل هذا، أخفق في تقديم تقويم مناسب لنظريات هي عروض نقدية للواقع ـ رؤى لطبيعة الإنسان والترتيبات الاجتماعية التي ترفض صراحة [193] الأمر الواقع وتحاول الدفاع عن سلسلة من الاحتمالات البديلة أو البدائل الممكنة (دنكان ولوكس، ١٩٦٣).

أضف إلى ذلك أن هجوم شومبتر الشرس ضد «التراث الكلاسيكي» جاء شديد القرب من نوع من الانقضاض المكشوف على فكرة الوكالة البشرية الفردية بالذات، وهي فكرة كانت في صلب الفكر الليبرالي منذ أواخر القرن السادس عشر. فواسطة عقد الموروث الليبرالي كله ظلت متمثلة بفكرة أن البشر، بوصفهم «أفراداً»، قادرون على أن يكونوا مواطنين في أنظمتهم السياسية لا مجرد رعايا لسلطات آخرين. صحيح أن شومبتر أقر بأن الأفراد قادرون على أن يكونوا «فعّالين» في مجالات الاستهلاك والحياة الخاصة، إلا أنه اقترب كثيراً،

وكثيراً جداً، من إنكار وجود مثل هذه القدرة في مجال السياسة. فإصراره على كل من المستوى الذي يمكن بلوغه على صعيد «تصنيع الإرادة الشعبية» من جهة، وعلى هشاشة الأفراد إزاء قوى «فوق عقلانية» من جهة ثانية، ينسف فكرة الوكالة البشرية الفردية إذ ينسف فكرة قدرة البشر على ممارسة السلطة عبر اتخاذ الخيارات.

من الأساسي، بالتأكيد، بالنسبة إلى أي تصور مقنع للوكالة البشرية، أن يبقي الأدوات «قادرين على التصرف على نحو مغاير». ففكرة الوكالة تفترض مسبقاً «قدرة الأدوات أو الوكلاء على المعرفة». أن يكون المرء إنساناً يعني أن يكون أداة ذات هدف، متوفرة على أسباب لنشاطاتها من ناحية، وقادرة، إذا ما سئلت، على التوقف بإطناب عند هذه الأسباب من ناحية ثانية (انظر غدنز، ١٩٨٤؛ هيلد وثومبسون، ١٩٨٩). وتأكيد الطريقة التي يكون بها البشر قادرين على التصرف العارف لا يعني بأي شكل، بالطبع، أن مثل هذه المعرفة بلا حدود. من الواضح أنها محدودة بأمور كثيرة منها ظروف التصرف التي قد تكون ملتبسة أو مجهولة تماماً. صحيح أن الوقوف على حقيقة تشكل الفردية بفعل قوى اجتماعية أمر حيوي الأهمية، غير أن من المهم أيضاً عدم المبالغة في الاستهانة بفكرة الوكالة. إذا ما أقدم المرء على إسقاط فكرة أن البشر أدوات عارفة قادرة على اعتماد خيارات سياسية، فإنه يصبح شديد القرب من الاعتقاد بأن كل من يحتاج إليهم «الشعب» بوصفهم «حكاماً» ليسوا إلا مهندسين قادرين اتخاذ القرارات التقنية الصحيحة بشأن تنظيم شؤون البشر. و«النخب التنافسية» لدى شومبتر شديدة القرب من هذه الرؤية التكنوقراطية. وهي رؤية معادية لكل من الليبرالية والديمقراطية على حد سواء.

twitter @baghdad_library

إن رواية شومبتر الإشكالية لقصة طبيعة الوكالة وتقويمه المتدني لقدرات الناس بالذات ما لبثت أن تمخضت عن سلسلة من المشكلات الأخرى الموازية لنظيرتها الموجودة في فكر فيبر. إذا كان الناخبون يُعدون عاجزين عن التوصل إلى أحكام معقولة بشأن قضايا سياسية ملحة، فما الذي يسوغ عَدُّهم قادرين على التمييز بين مجموعات قيادية بديلة؟ على أي أساس يمكن لأي حكم انتخابي أن يؤخذ على أنه سليم؟ إذا كان الناخبون [194] قادرين على رَوْز قيادات متنافسة، فهم قادرون، بالتأكيد، على فهم قضايا مفتاحية وعلى التمييز بين منابر وخطابات متنافسة. يضاف إلى ذلك أن شومبتر افترض وجود فريق قادة سياسيين يتحلون بكفاءة صنع القرارات السياسية. غير أن ما يتم إيراده تبريراً للأمر قليل جداً إذا استثنينا التأكيدات غير المدعمة لوجود بعض الموهوبين والأشداء المنخرطين في السياسة، ولحقيقة امتلاك هؤلاء درجة عالية من العقلانية، ولواقع أنهم على قدر كاف من التأثر بالمشكلات «الواقعية» للحياة العامة بما يمكّنهم من اعتماد أحكام سياسية سليمة. لن ننسى أن شومبتر كان يرى أن الكتلة السكانية الكبرى غير مشاركة، غير مهتمة، وبالتالي، غير قادرة على التفكير بمادة السياسة لأسباب كثيرة منها أن مادة السياسة بعيدة عن حيوات أكثرية الناس. غير أن المرء، إذا ما حاول تحديد معنى عبارة «مادة السياسة»، ومن الغريب أن هذا أمر تركه شومبتر سائباً، فإنه سيجدها منطوية دون أي لبس (حسب فهم أكثر البشر) على قضايا مثل الصحة والتعليم، العمالة والبطالة، اللامساواة والصراع الاجتماعي، الحرب والسلم (انظر هيلد ولفتوتيس، ١٩٨٤). من الصعب وصف هذه الأمور بأنها «بعيدة» عن الحياة اليومية: إن وصفها الأدقّ يؤكد أنها بين

تلك المشكلات المتجذرة عميقاً التي تواجه الناس يومياً بوصفهم مواطنين. علاوة، هي مشكلات قد يكون لدى الناس بشأنها قناعات راسخة وقوية. وما الإخفاق في استكشاف مدى أهمية هذه القناعات إلا تعزيز لتسويغ النظر إلى السياسة على أنها «منهج»، وبتر قبل الأوان لعملية الغوص في مساءلة أنسب وأسلم صيغ الديمقراطية.

إن المشكلات آنفة الذكر مرتبطة بمسألة إشكالية أخرى: نزوع شومبتر إلى المبالغة في مدى تصنيع «الإرادة الشعبية». على الرغم من أن هناك حشداً متنوعاً من الأدلة التي تشي بأن تأثير وسائل الإعلام، والمؤسسات السياسية، ووكالات تدجين رسمية أخرى، عظيم حقاً في العلوم الاجتماعية، ثمة أيضاً ما يشير إلى عدم جواز المبالغة بقوتها. من الواضح أن قيم الناس، ومعتقداتهم وجملة الأطر المحددة التي يفكرون من خلالها بالذات، لا تكتفي بمجرد عكس طابع مؤسسات قوية. وهذا القطاع من البحث شديد التعقيد. غير أن من المؤكد، في الحدود الدنيا، أن تعديلات رئيسية يجب أن تُعتمد فيما يخص خطاب شومبتر. ليس ثمة إلا القليل مما يدعم وجهة النظر القائلة بأن مواقف الناس السياسية متشكلة بأكثريتها الساحقة بفعل الرسائل التي تهبط عليهم «من فوق». عموماً نجد أن الأدلة تسلط الأضواء على كل من القبول الأخلاقي العام لمؤسسات مهيمنة من قبل الأقوياء والمعبئين سياسياً من ناحية، وشيوع عدم التوافق القيمي وانقسامات الرأي الصارخة بين العاملين من ناحية ثانية؛ إن كومة متشظية من المواقف تبقى لقية أكثر شيوعاً من موقف «مصنع» متناغم. فالآراء [195] «المطروحة» في السياسة والإعلام تتقاطع بأساليب بالغة التعقيد مع التجارب اليومية، التقاليد المحلية والبنية الاجتماعية (انظر جي. بي.

twitter @baghdad_library

تومبسون، ١٩٨٤؛ ١٩٩٥).

ليست الديمقراطية مهمة بالنسبة إلى شومبتر إلا أنها تشرعن وضع من هم في السلطة. ولكن بأي طرق محددة يمكن إطلاق مثل هذا الزعم؟ هل نستطيع عد الانصياع لنظام ديمقراطي تنافسي تعبيراً عن الشرعية؟ هل يؤدي الانتخاب الدوري إلى شرعنة هذا النظام أو ذاك؟ ثمة عدد من النقاط المهمة التي يتعين إيرادها. افترض شومبتر أن التصويت ينطوي على نوع من الإيمان بأن الكيان السياسي، أو المؤسسات السياسية، مقبول، أي شرعي. غير أن الصعوبة مع هذا التصور للشرعية هي أنه يخفق في التمييز بين الأسس المختلفة لقبول شيء أو الامتثال له، للتسليم به أو الموافقة عليه (انظر مان، ١٩٧٠؛ هابرماس، ١٩٧٦). يمكننا القبول أو الامتثال لأحد الأسباب التالية:

١ ـ ليس ثمة أي خيار في الأمر (امتثالاً لأوامر أو خضوعاً لقسر).

٢ ـ نتصرف كما نفعل لأن أحداً لم يسبق له أن فكر بالظروف السياسية القائمة جزئياً أو كلياً (تبني التقليد).

٣ ـ لا نبالي مهما حصل (اعتماد العزوف).

٤ ـ رغم عدم ارتياحنا إلى الوضع (هو غير مُرْضٍ وبعيد عن أن يكون نموذجياً)، لا نستطيع تصور حصول تغيير فعلي في الأشياء فنسلم بما يبدو كما لو كان قَدَراً (إذعان براغماتي).

٥ ـ نحن غير راضين عن الأمور كما هي ولكننا نتعايش معها لبلوغ غاية أخرى؛ نذعن لأن الإذعان في مصلحتنا

على المدى الطويل (قبول غائي أو موافقة مشروطة).

٦ ـ في الظروف التي نحن بصددها، وبالمعلومات المتوفرة لنا في اللحظة، نتوصل إلى استنتاج أنه (صحيح)، (دقيق)، (مناسب) بالنسبة إلى كل منا بوصفه فرداً أو عضواً في جماعة: أنه الشيء الذي ينبغي لنا أن نفعله (موافقة معيارية) بصدق.

٧ ـ إنه ما كنا سنتفق على فعله في ظروف نموذجية ـ مع توفر كل ما نرغب في توفره من معلومات، من فرص لاكتشاف ظروف الآخرين ومتطلباتهم، مثلاً (موافقة معيارية نموذجية).

هذه الفروق تحليلية: في الحياة الواقعية كثيراً ما يجري دمج العديد من أنماط الموافقة المختلفة معاً؛ وما أطلق عليه اسم «موافقة معيارية نموذجية» ليس موقفاً يمكن لكائن من كان أن يحققه. غير أن فكرة «موافقة معيارية نموذجية» تبقى مثيرة لأنها توفر منطلقاً يساعدنا على تقويم ما إذا كان من شأن أولئك الذين يكون قبولهم بالقواعد، والقوانين والأنظمة السياسية قبولاً براغماتياً (ذرائعياً) مثلاً، أن يفعلوا ما قد فعلوه [196] لو توفرت لهم معرفة، ومعلومات، إلخ، أفضل وأغزر عند لحظة الفعل (انظر هيلد، ١٩٩٥، فصل: ٧ ـ ٩).

لم يخفق تحليل شومبتر في التمييز بين المعاني الممكنة المختلفة للقبول المتضمنة في فعل معين مثل التصويت وحسب، بل وقد قدم بالفعل أسباباً وجيهة حقاً للشك بمدى وجوب وضع إشارة المساواة بين المشاركة السياسية بالتصويت من ناحية و»المشروعية» من الناحية

twitter @baghdad_library

المقابلة. فأي نظام ديمقراطي تنافسي دائب، روتينياً، حسب رواية شومبتر الخاصة، على تمكين شاغلي المواقع السياسية القوية من التلاعب بإرادة المواطنين السياسية وتشويهها. أفلا يبادر نظام سياسي كهذا إلى خلق شروط مشروعيته الخاصة؟ لم يعكف عمل شومبتر على القيام بمعاينة نقدية للظروف التي قد تمكّن المواطنين من إضفاء الشرعية؛ أي الظروف التي في ظلها يستطيع المواطنون أن يفعلوا أشياء اعتقدوا صحتها، وأنها، سليمة، مبررة ـ جديرة[٦]. فالسلطة والشرعية تختلطان بطرق أكثر تعقيداً من تلك المتاحة في تحليل شومبتر.

كان شومبتر مؤمناً بأن نظريته عن الديمقراطية تلقي ضوءاً على العلاقة بين الديمقراطية والحرية. فالديمقراطية، في نظره، تتطلب دولة يكون فيها الجميع، من حيث المبدأ، أحراراً في التنافس على القيادة السياسية. وشروط مثل هذه المشاركة هي حرية المناقشة والكلام (الرأسمالية، ص: ٢٧٠ ـ ٢٧١). غير أن هذه المشاركة المطروحة بهذه الطريقة وجهة نظر تعاني من خلل واضح. بادئ ذي بدء، ثمة كثيرون لا يستطيعون الترشح لشغل أي منصب سياسي، لا لعدم تمتعهم بحرية المناقشة بل لأنهم ليسوا، في الحقيقة، متوفرين على الموارد الضرورية (من وقت، ومهارات تنظيمية، وأموال أو رساميل). من الواضح افتراضياً أن هناك طيفاً واسعاً من الجماعات المتنوعة التي لا تملك، ببساطة، الوسائل التي تمكّنها من التنافس في الحلبة الوطنية مع أولئك الذين يحتكرون كتلة الموارد الاقتصادية، أو يديرون أجهزة سياسية قوية. بعضهم لا يستطيع الوصول إلى الحدود الدنيا من المرافق

(٦) ستتم العودة إلى هذه القضية في الفصلين التاليين، كما في الجزء الأخير من الكتاب، ص: ٣٣٣ أ . ٣٣٥.

اللازمة لأي نوع من أنواع التعبئة السياسية. فشروط ما سبق أن أُطلق عليه اسم (مشاركة محدودة) أو «معدومة» يجب أن تُحلل، ولم يقم شومبتر بتحليلها. ومثل فيبر، لم يبادر شومبتر إلى معاينة حلقات اللامشاركة المفرغة، على الرغم من أنه، هو نفسه، أقر بأن الناس مرشحون، في غياب آفاق المبادرة السياسية، لأن يصبحوا لا مبالين حتى إزاء فيض المعلومات اللازمة للانخراط الفعال (الرأسمالية، ص: ٢٦٢). فالمشاركة الفعالة تعتمد على الإرادة السياسية من جهة، وعلى امتلاك القدرة الفعلية (الموارد والمهارات) اللازمة لمتابعة مسارات الفعل المختلفة من جهة ثانية.

أخيراً، ثمة ما يدعو إلى التعليق على زعم شومبتر أن نموذجه الديمقراطي [197] يمثل نظاماً «تنافسياً» على نحو جذري عميق. لعل الوصف الأنسب للمثال، كما لاحظ أحد النقاد، وهو على صواب، هو أنه «احتكاري» يخص القلة، بمعنى:

ليس هناك سوى عدد قليل من الباعة، عدد قليل من عارضي السلع السياسية... وحيث لا يوجد سوى قلة من الباعة فإنهم لا يكونون بحاجة ولا يبادرون إلى الاستجابة لمطالب الزبائن كما يتعين عليهم أن يفعلوا في أي نظام تنافسي مئة بالمئة. [198] يستطيعون أن يفرضوا الأسعار وقائمة السلع المرشحة للعرض. يضاف إلى ذلك أنهم يتمتعون بقدر معين من القدرة على خلق... الطلب [عليهم هم أنفسهم] (ماكفرسون، ١٩٧٧، ص: ٨٩).

في نظام شومبتر الديمقراطي يبقى المشاركون الكاملون الوحيدون محصورين بأعضاء النخب السياسية في الأحزاب والإدارات العامة. أما دَوْر المواطنين العاديين فليس شديد التقييد وحسب، بل ويتكرر

twitter @baghdad_library

تصويره على أنه تطفل غير مرغوب على العمل الميسّر لآلية صنع القرار «العام». وهذا كله يلقي عبئاً ثقيلاً على الزعم القائل بأن «النخبوية التنافسية» ديمقراطية. لا يبقى شيء ذو شأن من قضية الديمقراطية سوى خطاب «الحماية ضد الطغيان»، لا أكثر ولا أقل (ماكفرسون، ١٩٧٧، ص: ٩٠ ـ ٩١). وكما حاولت الفصول الأربعة الأخيرة أن تبين، فإن هذا أمر ليس بذي أهمية؛ لو كانت المسألة مجرد اختيار بين الطغيان والنخبوية التنافسية (الاحتكار أو حكم الطغمة في السياسة)، لكان من شأن الثانية، بالطبع، أن تكون مرغوبة. غير أن التراث الغني للفكر الديمقراطي يشي بأن هاتين ليستا، على الإطلاق، الطريقين الوحيدتين المفتوحتين. فجنباً إلى جنب مع فيبر، تسرَّع شومبتر في إغلاق باب استكشاف نماذج ممكنة أخرى للديمقراطية، على الصعيدين النظري والعملي، إضافة إلى تلك التي يطرحها تولي جميع المواطنين أو النخب المتنافسة رقابة الشؤون العامة. حاذياً حذو فيبر، قام شومبتر بتسجيل تيارات ذات شأن في خانة السياسة الحديثة ـ تطوير نظام الأحزاب المتنافسة، قابلية من هم في السلطة لوضع جداول الأعمال، هيمنة النخب على السياسة القومية ـ وصبها، دون تمحيصها نقدياً، في قوالب جامدة: أساس للزعم بأن نموذجاً معيناً واحداً فقط للديمقراطية صالح ومتناسب مع الزمن المعاصر. لعل آراءهما، مجتمعة، وهي ملخصة في نموذج ٥، هي بين المساهمات الأكثر مراوغة والأوفر إشكالية في السياسة الحديثة.

[197] خلاصة: نموذج ٥

الديمقراطية النخبوية القائمة على التعددية

مبادئ التسويغ

منهج لانتقاء نخبة سياسية تتحلى بالمهارة والخيال قادرة على اجتراح قرارات تشريعية وإدارية ضرورية تقف عقبة أمام تطرفات القيادة السياسية

سمات مفتاحية

حكم برلماني مع جهاز تنفيذي قوي
تنافس بين نخب وأحزاب سياسية متنافسة
هيمنة الأحزاب السياسية على البرلمان
مركزية القيادة السياسية
الجهاز البيروقراطي: إدارة مستقلة جيدة التدريب
حدود دستورية وعملية مفروضة على «المدى النافذ للقرار السياسي»

شروط عامة

مجتمع صناعي
نمط متشظٍّ من الصراع الاجتماعي والسياسي
كتلة ناخبين ضعيفة الاطلاع و/أو عاطفية
ثقافة سياسية يتسع صدرها لاختلافات الرأي
انبثاق شريحة ماهرة من الخبراء والمدراء المدربين تقنيا
تنافس بين دول على النفوذ والمكاسب في نظام دولي

ملاحظة: ينطوي هذا المثال على عناصر محورية من آراء كل من فيبر وشومبتر كليهما.

twitter @baghdad_library

الفصل السادس

التعددية، الرأسمالية التعاونية والدولة

[199] في نظرية شومبتر ليس ثمة إلا القليل مما يقف بين المواطن الفرد وبين القيادة المنتخبة. فالمواطن يجري تصويره معزولاً وسريع العطب في عالم مطبوع بصدام النخب المتنافسة. وفي هذه الرواية قلما يتم التنبه إلى الجماعات «الوسيطة» مثل الروابط الاجتماعية، الهيئات الدينية، النقابات ومنظمات الأعمال التي تخترق حيوات الناس وتشكلها بفيض متنوع من أنماط المؤسسات. إذا حوكمت من هذا المنطلق وحده، فإن نظرية شومبتر تبدو جزئية وناقصة.

هناك مدرسة تحليل سياسي، معروفة، على نطاق واسع، على أنها ديمقراطية تجريبية أو «تعددية»، حاولت سد هذه الثغرة بالمبادرة إلى معاينة آليات «السياسة الجماعية» على نحو مباشر. مستكشفين جملة الترابطات القائمة بين المنافسة الانتخابية ونشاطات جماعات المصالح المنظمة، جادل التعدديون قائلين إن السياسة الديمقراطية الحديثة هي بالفعل أكثر تنافساً، وحصائل التخطيط أكثر إقناعاً لجميع الأطراف،

twitter @baghdad_library

مما أوحى به نموذج شومبتر. فالهيكلية المرنة والمنتفخة للديمقراطيات الليبرالية تساعد، حسب زعمهم، على تفسير الدرجة العالية من الامتثال لمؤسسات سياسية مهيمنة في الغرب. نجح فرسان التعددية في كسب مواقع قيادية في ميدان الدراسات السياسية الأمريكية خلال عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ومع أن نفوذهم ليس الآن، بأي من الأحوال، بمستوى الاتساع الذي كان يتمتع به آنذاك، فإن لكتاباتهم آثاراً باقية في الفكر السياسي المعاصر. كثيرون، ولا سيما ماركسيون، دأبوا على شطب التعددية بوصفها نوعاً من التهليل الساذج و/أو الأيديولوجي الضيق للديمقراطيات الغربية، غير أن لهذه المدرسة عدداً من المساهمات الرؤيوية.

لم يتم تعقب النسب الفكري للتعددية بعمق وشمول، [200] رغم أن عدداً من التيارات المؤثرة يمكن تحريها. فنقد شومبتر لـ «عدم واقعية» كل من المُثُل العليا الديمقراطية الكلاسيكية وتصور الحكم التمثيلي في كتابات ليبراليين من القرن التاسع عشر، مثل جون ستورات مل، كان له تأثير حاسم. سلّم التعدديون بوجهة نظر شومبتر العريضة القائلة بأن ما يميز الديمقراطيات عن اللاديمقراطيات هو الطرق (المناهج) المعتمدة في انتقاء القادة السياسيين. يضاف إلى ذلك أنهم أكدوا المزاعم القائلة بأن الناخبين أكثر لا مبالاة وأقل حسن اطلاع مما كان قد سبق للمنظرين الديمقراطيين أن أقروا عموماً، بأن ليس للمواطنين أي تأثير ذي شأن، إذا كان لهم بالمطلق مثل هذا التأثير في العملية السياسية، وبأن الممثلين ليسوا أكثر الأحيان إلا «صناع رأي»، على أنها مزاعم صحيحة ودقيقة تجريبياً. غير أنهم لم يروا تمركز السلطة بأيدي عدد من النخب السياسية المتنافسة أمراً

محتوماً. وعلى خطى فيبر انطلقوا من وجود عدد غير قليل من عوامل تحديد توزيع السلطة، وبالتالي عدد غير قليل من مراكز القوة، قاموا باستنفار الآراء الفيبرية لتحدي مذاهب قائمة على الإيحاء بالمركزية الطاغية لجماعات نخبوية ثابتة (أو طبقات) في الحياة السياسية.

في حين كانت كتابات شومبتر وفيبر هي المصادر للتعددية، فإن مرجعياتها الفكرية تحددت باثنين من التيارات الفكرية قبل غيرهما: التراث الماديسوني في النظرية الديمقراطية الأمريكية وتصورات نفعية لاستحالة الهروب من السعي التنافسي إلى تلبية المصالح. قام ماديسون، حسب ما يرى روبرت دال (أحد أشهر مروجي التعددية وأحد روادها)[1]، بتوفير «منطق أساسي للنظام السياسي الأمريكي» (دال، ١٩٥٦، ص: ٥). خلافاً لعدد كبير من الليبراليين الذين أكدوا أهمية علاقة أي مواطن فرد بالدولة في السياسة الديمقراطية، دأب التعدديون، مقتفين أثر ماديسون، على الانشغال بـ «مشكلة التكتلات» (انظر ص: ٨٩ ـ ٩٤). فالتعدديون علقوا أهمية خاصة على السيرورات المفضية إلى، والمتمخضة عن، أفراد يدمجون جهودهم في جماعات في التنافس على السلطة. ومثل ماديسون، شددوا على أن التكتلات ـ أو «جماعات المصالح» أو «مجموعات الضغط»، حسب التعبير الحديث ـ هي «النظير الطبيعي للاجتماع الحر» في عالم تتسم فيه السلع الأشد إثارة للرغبة بالندرة وحيث يقوم نظام صناعي معقد بتمزيق المصالح الاجتماعية ويخلق حشداً من المطالب. ومثل ماديسون، أقروا بأن الهدف الأساسي للحكم هو حماية التكتلات في

(١) أقله من بعض النواحي، ما لبث دال، مع مرور الزمن، أن أصبح مفكراً أكثر ثورية (انظر ١٩٨٥؛ ١٩٨٩؛ وانظر لاحقاً).

twitter @baghdad_library

خدمة مصالحها السياسية مع الحرص على منع أي تكتل منفرد من تقويض حرية التكتلات الأخرى .[201] على أن التعدديين قالوا، خلافاً لماديسون، (رغم وجود خلافات معينة بين صفوفها) إن التكتلات، بمعزل عن تشكيلها تهديداً للتجمعات الديمقراطية، هي مصدر بنيوي من مصادر الاستقرار وهي التعبير المركزي عن الديمقراطية. فوجود مصالح متنافسة متنوعة، بالنسبة إلى التعدديين، هو أساس التوازن الديمقراطي والتطور الإيجابي للتخطيط السياسي العام (انظر هيلد وكريغر، ١٩٨٤). كان التعدديون ميالين إلى التسليم بأن السياسة مهتمة بقيام مجموعات أفراد بتعظيم مصالحها المشتركة تماماً مثلما الاقتصاد مهتم بقيام الأفراد بتعظيم مصالحهم الشخصية. وبالتالي فإن تصوراً نفعياً شديد الخصوصية للأفراد بوصفهم معظِّمي إشباع، منخرطين في مبادلات تنافسية مع آخرين في السوق والسياسة، مفترض أيضاً (انظر إلستر، ١٩٧٦).

في العالم الحديث القائم على المنافسة، المطبوع بحشد من المصالح المعقدة المتضاربة، يتعذر على الحياة السياسية، باعتراف التعدديين، الاقتراب من نماذج الديمقراطية في أثينا، في جمهوريات النهضة أو ذلك النوع من الديمقراطية التي كان روسو وماركس يحلمان بها. من المؤكد أن العالم «مفتقر إلى الكمال» إذا ما حوكم بهذه المعايير. غير أن مثل هذه المحاكمة غير واجبة. بل ولعل من الأفضل تحليله بـ «منهج وصفي» يقوم على معاينة السمات المميزة والأداء الفعلي لجميع تلك الدول القومية والمنظمات الاجتماعية التي يراها أساتذة العلوم الاجتماعية، مجتمعة، دولاً ومنظمات ديمقراطية (دال، ١٩٥٦، ص: ٦٣). فالتعدديون استهدفوا وصف الآليات الفعلية للديمقراطية

وتقويم مدى مساهمتها في تطور المجتمع المعاصر. ذلك هو ما دعاهم إلى إطلاق اسم «نظرية الديمقراطية التجريبية» على طبعتهم الخاصة من النظرية الديمقراطية، معتمدين رواية وصفية ـ تفسيرية لفعلية السياسة الديمقراطية. ومثل فيبر وشومبتر كان هدفهم أن يبقوا «واقعيين» و«موضوعيين» في مواجهة جميع أولئك المفكرين المصرين على تأكيد مُثُل معينة دون الاهتمام الواجب بالظروف المحيطة بهم. ونظراً لأن نقد التعدديين لأمثال هؤلاء المفكرين شبيه من نواح كثيرة بالمعالجة النقدية التي قدمها كل من مونتسكيو، ماديسون، مل، فيبر وشومبتر، فإن التركيز فيما يلي سيكون على فهم التعدديين الإيجابي للديمقراطية (رواية مقتضبة لنقد دال لـ «الديمقراطية الشعبوية»، كما يسميها، يمكن الاهتداء إليها في كتاب دال، ١٩٥٦، فصل، ٢).

سياسة الجماعات، الحكومات والسلطة

لقد جرى نشر عدد كبير من النظريات التعددية، إلا أنني سأبادر أولاً إلى معاينة ما يمكن عدها «الطبعة الكلاسيكية» الواردة في كتابات كثيرين، منهم ترومان ودال (انظر، مثلاً، ترومان ١٩٥١؛ دال، ١٩٥٦؛ ١٩٦١؛ ١٩٧١). وقد كان لهذه الطبعة نفوذ [202] كاسح، رغم أن عدداً قليلاً نسبياً من أساتذة العلوم السياسية والاجتماعية كانوا سيقبلونها اليوم بصيغة غير معدلة «مع أن ساسة، وصحفيين وآخرين كُثراً في وسائل الإعلام الجماهيري مازالوا يتبنونها على ما يبدو». لقد جرى تطوير التعددية على يد بعض مروجيها الأصليين. وثمة نسخة جديدة، تتكرر تسميتها «تعددية جديدة» أو «تعددية نقدية»، تم التأسيس لها؛ هذا المثال الأخير ستجري مناقشته على الصفحات التالية.

twitter @baghdad_library

ينبع جوهر الموقف التعددي الكلاسيكي من الغوص في عمق توزيع السلطة في الديمقراطيات الغربية. وبعبارة السلطة، ظل التعدديون عموماً يعنون القدرة على بلوغ الأهداف في مواجهة المعارضة. وقد قال دال: «بكلمة «سلطة» إنما نريد وصف... علاقة واقعية» مثل قدرة (أ) على التصرف بما يمكّنه من التحكم باستجابات (ب) (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣)[٢]. وقدرة (أ) على التصرف تتوقف على الوسائل المتاحة له، وخصوصاً، على توازن الموارد بين (أ) و(ب). أكد التعدديون أن من شأن الموارد أن تنتمي إلى أنماط متنوعة؛ والوسائل المالية ليست إلا نوعاً واحداً من أنواع الموارد، ويمكن التعويض عنها، بسهولة، بمعارضة ذات قاعدة شعبية مهمة. من الواضح أن هناك ألواناً كثيرة من اللامساواة في المجتمع (على أصعدة التعليم ، الصحة، الدخل، الثروة، إلخ). كما أن سائر الجماعات ليست متكافئة في القدرة على الوصول إلى جميع صنوف الموارد بله التمتع بموارد متساوية. غير أن كل جماعة، تقريباً، تكون متفوقة في ناحية معينة يمكن توظيفها في العملية الديمقراطية لترك نوع من الأثر. وبما أن الجماعات المختلفة قادرة على الوصول إلى أنواع متباينة من

(٢) ثمة صياغات أخرى للسلطة في الكتابات التعددية. ودال نفسه أشار أيضاً إلى السلطة بوصفها منطوية على «محاولة ناجحة من جانب (أ)» لجعل (ب) يقوم بشيء «ما كان هو ليقوم به طوعاً» (دال، ١٩٧٥؛ ناغل، ١٩٧٥، ص: ٩ ـ ١٥). وسواء أقام المرء بتأكيد حصائل سلوك فعلية لممارسة السلطة، كما يشي تعريف دال الأخير، أو قدرات معينة، كما حدد تعريفه الأصلي، فإن التعريف التعددي للسلطة يميل إلى الاستناد إلى ممارسة التحكم بحوادث مباشرة: جوهر القضية هو التغلب على مقاومة (ب) المباشرة لإرادة (أ) أو غايته (انظر لوكس، ١٩٧٤، فصل: ٣).

الموارد، فإن نفوذ أي جماعة محددة سيكون متغيراً، عموماً، من قضية إلى أخرى.

في الرواية التعددية تكون السلطة مرتبة تنافسياً، بعيداً عن التراتبية الهرمية. إنها جزء لا يتجزأ من «عملية مساومة لا نهائية» بين العديد من الجماعات الممثلة لمصالح متباينة، بما فيها، على سبيل المثال، منظمات الأعمال، النقابات، الأحزاب السياسية، الجماعات العرقية، الطلاب، ضباط السجون، الاتحادات النسائية، والجماعات الدينية. قد تكون جماعات المصالح هذه متشكلة حول «صدوع» اقتصادية أو ثقافية معينة، مثل الطبقة الاجتماعية، الدين أو الانتماء العرقي. غير أن القوى الاجتماعية تميل، على المدى الطويل، إلى تغيير تركيبتها، وتعديل هواجسها وتحويل مواقفها. ذلك هو السبب الكامن وراء [203] عدم كون حسم القرارات السياسية على أي من المستويين القومي والمحلي عاكساً (وغير قادر على عكس) لـ «مسيرة مهيبة» يبادر إليها «الجمهور» الموحد حول قضايا التخطيط الأساسية، كما تصورها، وإن بطرق مختلفة، كل من لوك وبنتام وروسو. حتى حين يكون ثمة نوع من الأكثرية العددية في انتخاب معين، نادراً ما يفيد، كما أكد دال، «فهم تلك الأكثرية على أنها أكثر من نوع من التعبير الحسابي... فالأكثرية العددية عاجزة عن الإتيان بأي فعل منسق: فالمكوِّنات المختلفة للأكثرية العددية هي المتوفرة على وسيلة الفعل» (دال، ١٩٥٦، ص: ١٤٦). ليست الحصائل السياسية إلا نتيجة عمل الحكومة، والهيئة التنفيذية الساعية، آخر المطاف، إلى التقريب والتوفيق بين جملة مطالب الجماعات المتنافسة. وفي هذه السيرورة يصبح النظام السياسي أو الدولة أشبه بمد المساومة وجزرها، بحركة

twitter @baghdad_library

الضغوط المتنافسة للمصالح. وبالفعل فإن دوائر حكومية منفردة تبدو أحياناً كما لو كانت نوعاً آخر من جماعات الضغط لتنافسها فيما بينها على موارد نادرة. وهكذا فإن اتخاذ قرارات حكومية ديمقراطية ينطوي على المقايضة الثابتة والمطردة بين مطالب جماعات صغيرة نسبياً، كما على تهدئة مثل هذه المطالب، رغم أن الإرضاء الكامل لجميع المصالح ليس وارداً بأي من الأشكال.

ليس ثمة أي مركز صنع قرار قوي، أوحد، في المثال التعددي الكلاسيكي. وبما أن السلطة موزعة أساساً على قطاعات المجتمع، ونظراً لوجود نوع من التعددية على صعيد نقاط الضغط، فإن حشداً متنوعاً من مراكز رسم الخطط وتنفيذ القرارات المتنافسة لا بد من أن ينشأ. كيف، إذن، يمكن تحقيق أي توازن أو استقرار في مجتمع ديمقراطي مثل مجتمع الولايات المتحدة؟ برأي رائد آخر من رواد سياسة الجماعات يدعى ديفد ترومان:

فقط جملة النشاطات الحكومية شديدة الرقابة تبدي قدراً من الاستقرار... ومن السهل إخضاع مثل هذه النشاطات لعناصر في الجهاز التشريعي كما للهيئة التنفيذية الرئيسية... من شأن جماعات المصالح المنظمة... أن تبادر إلى استخدام قطاع من الهيكل ضد آخر وفقاً لما تسمح به الظروف والاعتبارات الاستراتيجية. وهكذا فإن القالب الإجمالي للحكم، على امتداد فترة زمنية، يقدم مجمعاً دسماً من العلاقات المتشابكة التي تتغير قوة وتوجهاً مع التعديلات الطارئة على نفوذ وموقع المصالح، المنظمة منها وغير المنظمة (ترومان، ١٩٥١، ص: ٥٠٨).

أما السبب الذي يمكّن الديمقراطية من تحقيق الاستقرار فيكمن،

كما قال تورمان، في وجود «مجمع دسم» لحشد من العلاقات، بالذات. منطلقاً من افتراض ماديسون القائل بأن تنوع المصالح في المجتمع بالذات من شأنه أن يحمي أي كيان سياسي ديمقراطي من «طغيان أكثرية متكتلة» «عبر تقسيمه إلى كتل» رأى ترومان أن «العضوية المتداخلة» بين الكتل متحول تفسيري آخر ذو أهمية .[204] نظراً لأن جميع من يمكن «تحملهم على أنهم طبيعيون» يتمتعون، حسب تعبير ترومان، بعضويات متنوعة بين جماعات ذات مصالح متباينة ـ بل ومتضاربة، فإن من شأن كل جماعة مصالح أن تبقى شديدة الضعف وممزقة داخلياً عاجزة عن تأمين نصيب من السلطة غير متناسب مع حجمها وأهدافها. فالتوجيه الإجمالي للتخطيط العام إن هو إلا نتاج سلسلة من التأثيرات غير المنسقة نسبياً في الحكومة، تأثيرات صادرة عن قوى متنافسة متوزعة على سائر الأطراف والجهات، دون أن تتمكن قوة واحدة من احتكار قدر مفرط من النفوذ. لا تخرج الخطة، إذن، ـ وعلى نحو شبه مستقل عن جهود ساسة معينين ـ إلا من رحم صراع المصالح في «القالب الديمقراطي» (ترومان، ١٩٥١، ص: ٥٠٣ ـ ٥١٦).

لا شيء من هذا يعني أن الانتخابات والنظام الحزبي التنافسي من الأمور ضئيلة الأهمية في حسم أمر التخطيط. لعلها حاسمة لضمان بقاء الممثلين السياسيين «متجاوبين بعض الشيء مع تفضيلات المواطنين العاديين» (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣١). غير أن الانتخابات والأحزاب لا تقوم، وحدها، بتأمين توازن الدول الديمقراطية. إن وجود جماعات فعالة من أنماط وأحجام مختلفة أمر حاسم إذا كانت العملية الديمقراطية ستدوم مع تمكين المواطنين من خدمة أهدافهم.

twitter @baghdad_library

بعض المواطنين ليسوا، بالطبع، نشيطين ولا شديدي الاهتمام بالسياسة. سلسلة من الدراسات الموسعة لعمليات التصويت، تمت في أمريكا الشمالية، في الإطار التعددي، اكتشفت أن الناخبين كثيراً ما كانوا معادين للسياسة، لا مبالين بالقضايا العامة وغير مطلعين عليها (انظر، مثلاً، برلسون وآخرون، ١٩٥٤؛ كامبل وآخرون، ١٩٦٠). أظهرت البيانات أن «شديدي الاهتمام» بالسياسة كانوا أقل من ثلث الناخبين. غير أن أياً من هذا لم يُعدّ دليلاً داحضاً لصفة الديمقراطيات الليبرالية، وفي طليعتها ديمقراطية الولايات المتحدة، التعددية. فالتعدديون الكلاسيكيون زعموا أن هذه الاكتشافات لا يمكن الحكم عليها على أنها مؤسفة إلا من وجهة نظر النماذج المجردة لـ«الديمقراطية الكلاسيكية». في العالم المعاصر، يتمتع الناس بحرية التنظيم، بفرص الضغط من أجل الحصول على مطالب جماعات المصالح، وبحق الإطاحة بالحكومات التي يجدونها غير مرضية. وقرارات الناس بشأن الاشتراك في السيرورات والمؤسسات السياسية عائدة لهم وحدهم. يضاف إلى ذلك أن قدراً من اللافعل أو اللامبالاة قد يكون ذا وظيفة لمصلحة الاستمرارية المستقرة للنظام السياسي. من شأن المشاركة الموسعة أن تفضي، بسهولة، إلى صراعات اجتماعية متزايدة، وتفجرات لا لزوم لها وأشكال من التعصب، كما سبق أن حصل وبشكل صارخ في ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية واتحاد ستالين السوفيتي (انظر برلسون، ١٩٥٢؛ برلسون وآخرون، ١٩٥٤؛ بارسونز، ١٩٦٠). علاوة، يمكن لغياب المشاركة السياسية أن يجد تفسيراً بالغ الإيجابية: يمكن إسناده إلى عنصر الثقة بمن هم في الحكم (انظر آلموند وفيربا، ١٩٦٣). قال أحد الكتاب: «قد تكون اللامبالاة

السياسية عاكسة لعافية نظام ديمقراطي معين» (ليبست، ١٩٦٣، ص: ٣٢، [205] م: ٢٠) ولدى إطلاق مثل هذا الزعم يكون الخلط بين ما هو معياري من جهة وما هو تجريبي من جهة أخرى (وهو خلط كثير التكرر ولكنه يتعرض للإنكار أغلب الأحيان في الكتابات عن الديمقراطية) واضحاً وضوح الشمس. وقد ظل منظرو الديمقراطية التجريبية يزعمون أن الديمقراطية التعددية إنجاز عظيم، بصرف النظر عن مدى مشاركة المواطنين الفعلية. حقاً، يبدو أن الديمقراطية لا تتطلب مستوى عالياً من انخراط جميع المواطنين الفعال؛ يمكنها أن تعمل بنجاح تام دون مثل هذا الانخراط.

كان دال، ربما أكثر من أي شخص آخر، هو الذي حاول تحديد الطبيعة الدقيقة للديمقراطيات التعددية. خلافاً لترومان، وآخرين كثيرين ممن كتبوا عن المدرسة التعددية، أصر دال على أهمية الفصل بين زعمين. رأى أنه (١) إذا تميزت الأنظمة الانتخابية التنافسية بتعدد الجماعات أو الأقليات التي تشعر بما يكفي من الحدة بقضايا متنوعة، فإن الحقوق الديمقراطية سوف تصان والفروق السياسية الكبيرة سوف يجري تجنبها بيقين يتجاوز ذلك الذي يتم ضمانه بالترتيبات القانونية أو الدستورية المجردة؛ و(٢) ثمة ما يشير، تجريبياً، إلى أن كيانات سياسية معينة على الأقل، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، تلبي هذه الشروط، مشغولاً بها حس اكتشاف هوية المتحكم بمختلف الموارد (ومنه عنوان دراسته الشهيرة لسياسة المدن في أمريكا: من يحكم؟)، اكتشف دال أن السلطة مبعثرة عملياً وهي لا تراكمية؛ أعداد كبيرة من الجماعات في المجتمع ممثلة لمصالح متنوعة تتقاسمها وتقايض عليها (دال، ١٩٦١)، ودراسة من يحكم؟ أماطت اللثام عن كثرة من

twitter @baghdad_library

التحالفات الساعية إلى التأثير في التخطيط العام. من المؤكد أن صراعات بالغة الحدة نشبت حول حصائل التخطيط، لمبادرة المصالح المختلفة إلى الضغط من أجل فرض مزاعمها الانتخابية، ولكن عملية مقايضة المصالح عبر الدوائر الحكومية أوجدت نوعاً من النزوع نحو «التوازن التنافسي» مع باقة من الخطط كانت إيجابية بالنسبة إلى مجمل المواطنين على المدى الطويل.

«تهتم النظرية الديمقراطية»، في الحد الأدنى، حسب رأي دال «بجملة سيرورات تمكن المواطنين التجريبية من فرض درجة عالية نسبياً من الرقابة على القادة» (دال، ١٩٥٦، ص: ٣). فالدراسة التجريبية توضح، كما يرى، أن الرقابة يمكن إدامتها إذا ما تم تقييد أفق نشاط السياسيين بآليتين مفتاحيتين: آلية الانتخابات الدورية المنتظمة وآلية المنافسة السياسية بين الأحزاب، والجماعات والأفراد. وقد أكد أن الانتخابات والمنافسة السياسية لا تُغْنيان عن حكم الأكثريات بأي شكل ذي شأن، «فإنهما تحدثان زيادة كبيرة في حجم، وعدد، وتنوع الأقليات التي لا بد من أخذ تفضيلاتها بنظر الاعتبار من قبل القادة لدى الإقدام على اعتماد خيارات سياسية» (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣٢). يضاف إلى ذلك أنه زُعم أن من شأن أوجه التباين بين الطغيان والديمقراطية، هاجس جزء كبير من النظرية السياسية، أن تصبح، آخر المطاف، قابلة للانكشاف.

ما إن حققت الليبرالية الانتصار على «السلطة المطلقة» القديمة للدولة، [206] حتى بدأ عدد كبير من المفكرين الليبراليين، كما يتذكر الجميع، يعبرون عن القلق والخوف إزاء القوة الصاعدة للشعب (الديموس). فكل من ماديسون، دوتوكفيل وجي. اس. مل، بين

آخرين، كانوا، جميعاً، متوجسين من مخاطر الحرية الجديدة القائمة على حكم الأكثرية: من شأن وعد الديمقراطية أن يتعرض للاختزال من قبل «الشعب» نفسه عبر تصرفه المنسق ضد الأقليات. برأي دال لم يكن هذا الهاجس مبرراً في جانب كبير منه. فأي أكثرية استبدادية غير محتملة لأن الانتخابات تعبر عن تفضيلات جماعات تنافسية كثيرة، بدلاً من تمنيات وأهواء أكثرية ثابتة. يتعين على مؤيدي الديمقراطية ألا يخافوا أي «تكتل متطرف القوة». لعل ما يطلق عليه دال اسم «حكم الكثرة» (البولياركي) ـ وهو وضع صراع مكشوف على التأييد الانتخابي بين جزء كبير من الكتلة السكانية الراشدة ـ يؤمن التنافس بين مصالح الجماعات: ضمانة الديمقراطية. وقد كتب يقول:

> تبين أن قضية العالم الفعلية لم تكن متمثلة بسؤال ما إذا كانت الأكثرية، بله الأقلية، ستتصرف تصرفاً استبدادياً عبر طرق ديمقراطية لفرض إرادتها على أقلية ما أو الأقلية. فالمسألة الأكثر أهمية تتعلق بمدى تسبب أقليات مختلفة في المجتمع بإحباط تطلعات بعضها البعض عبر الانصياع السلبي أو اللامبالاة من جانب أكثرية راشدين أو ناخبين...

> .... إذا كان ثمة ما يمكن أن يقال دفاعاً عن السيرورات التي تميز الديمقراطية (أو حكم الكثرة) (البولياركي)، بالفعل عن الدكتاتورية.... يقترب الفرق كثيراً [وكثيراً جداً]... من أن يكون فرقاً بين حكم أقلية وحكم أقليات. ومقارنة بالسيرورات السياسية لأي دكتاتورية، نرى أن ميزات حكم الكثرة تحدث زيادة كبيرة في عدد، وحجم، وتنوع الأقليات التي ستمارس تفضيلاتها تأثيراً في محصلة

twitter @baghdad_library

القرارات الحكومية (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣٣).

تتأمن الطبيعة الديمقراطية لأي نظام جراء وجود كثرة من الجماعات أو كثرة من الأقليات. وبالفعل فإن دال قال إن الديمقراطية يمكن تعريفها بـ «حكم أقليات». فقيمة العملية الديمقراطية تكمن في الحكم عبر «معارضات أقلية كثيرة»، بدلاً من التأسيس لـ «سيادة الأكثرية». ونزعة الشك لدى فيبر وشومبتر إزاء مفهوم سيادة الشعب كانت مبررة، وإن لأسباب مختلفة عن تلك التي أوردها شخصياً.

قام دال بتعزيز فكرة أن التنافس بين جماعات مصالح منظمة يشكل حصائل التخطيط ويؤسس للطابع الديمقراطي لأي نظام. ومهما كانت الفروق بينهم، فإن جل منظري الديمقراطية التجريبية يدافعون عن تفسير للديمقراطية بوصفها حزمة من الترتيبات المؤسسية التي تتمخض عن نسيج غني من سياسة جماعات المصالح وتفسح في المجال، عبر التنافس على التأثير في القادة السياسيين وانتقائهم، لحكم كثرة من الأقليات. وفي تقويم دال، يشكل هذا وضعاً مرغوباً [207] للأمور من ناحية، وحالة تقترب منها فعلاً أكثرية الديمقراطيات الليبرالية من ناحية أخرى.

مع أن الأكثريات نادراً ما تحكم، إذا ما فعلت بالمطلق، ثمة مغزى بالغ الأهمية في أنها تقوم، رغم ذلك، بممارسة «الإدارة»؛ بمعنى أنها تحدد الإطار الذي تتم فيه صياغة الخطط وتدبيرها. فالسياسة الديمقراطية تؤدي وظيفتها، بمقدار ما تدوم عبر الزمن، في حدود نوع من الإجماع المفروض من جملة قيم الأعضاء الفعالين سياسياً في المجتمع، الذين يؤلف الناخبون منهم الجسم الرئيسي (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣٢). إذا انحرف الساسة عن هذا الإجماع أو عكفوا

بنشاط على متابعة أغراضهم دون اعتبار لتوقعات الناخبين، فإنهم سيخفقون على نحو شبه مؤكد في أي محاولة جديدة لشغل المنصب:

> ليس ما نطلق عليه عادة اسم «سياسة» ديمقراطية إلا القشور. إنه المظهر السطحي الذي يمثل الصراعات السطحية. قبل السياسة، وتحتها، مغلفاً إياها، مقيداً إياها، محدداً شروطها، ثمة ذلك الإجماع الكامن في العمق حول الخطة السياسية الموجود عادة في المجتمع... دون إجماع كهذا ما من نظام ديمقراطي يمكن أن يبقى طويلاً على قيد الحياة ناجياً من سيل المنغصات الدائمة والإحباطات المتواصلة المصاحبة للانتخابات والتنافس الحزبي. أما بوجود إجماع كهذا فإن النزاعات حول بدائل الخطط السياسية تكون على نحو شبه دائم نزاعات حول حزمة من البدائل التي جرى تلخيصها وتكثيفها داخل دائرة واسعة من التوافق الأساسي (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣٢ ـ ١٣٣).

على النقيض من وجهة نظر شومبتر القائلة بأن السياسة الديمقراطية خاضعة، آخر المطاف، لقيادة وتوجيه نخب متنافسة، فإن دال (بالاشتراك مع العديد من التعدديين الآخرين) أصر على أنها مستندة إلى إجماع قيمي يضع معايير الحياة السياسية. صحيح أنه كان هناك، على الدوام، ساسة أو نخب سياسية مارسوا تأثيراً كبيراً في توجيه هذه الأمة أو تلك؛ غير أن تأثيرهم هذا يتعذر فهمه على نحو سليم ما لم يُنظر إليه بالارتباط مع ثقافة الأمة السياسية التي كانوا «متناغمين» معها.

لعل الشروط المسبقة الاجتماعية لأي حكم كثرة (بولياركي)

twitter @baghdad_library

ناجح ـ الإجماع على القواعد الإجرائية؛ الإجماع على طيف الخيارات السياسية؛ الإجماع على المدى المشروع للنشاط السياسي ـ هي العوائق الأكبر أمام سائر أشكال الحكم القائم على الاضطهاد. كلما كان نطاق الإجماع أوسع، كانت الديمقراطية مضمونة أكثر. وبمقدار ما يكون أي مجتمع متمتعاً بالحماية من الطغيان، يتوفر الإجماع قبل كل شيء في عوامل غير دستورية (دال، ١٩٥٦، ص: ١٤٣ ـ ١٣٥). لم يقدم دال، مثلاً، على إنكار أهمية فصل السلطات ـ نظام قائم على معايير وضوابط فيما بين الأجهزة البيروقراطية التشريعية، التنفيذية، القضائية والإدارة ـ العكس هو الصحيح. فالقواعد الدستورية حاسمة في تحديد وزن الإيجابيات والسلبيات التي تواجهها الجماعات في أي نظام سياسي؛ ذلك هو السبب الكامن وراء الصراع المرير بشأنها. غير أن [208] أهمية القواعد الدستورية بالنسبة إلى التطور الناجح للديمقراطية تبقى، كما قال دال، «تافهة» إذا ما قورنت بجملة القواعد والممارسات اللادستورية (دال، ١٩٥٦، ص: ١٣٥).

لا يستدعي موقف دال أن تكون الرقابة على القرارات السياسية موزعة بالتساوي؛ كما لا يستدعي أن يتمتع جميع الأفراد والجماعات بـ «وزن» سياسي متكافئ (دال، ١٩٥٦، ص: ١٤٥ ـ ١٤٦). علاوة، اعترف دال بوضوح بقدرة التنظيمات والمؤسسات على اكتساب «حياة تخصها»، مما قد يفضي بها، كما تنبأ فيبر، إلى الافتراق عن تمنيات أعضائها ومصالحهم. ثمة «نزعات طغموية (أوليغاركية)»: من شأن البنى البيروقراطية أن تتكلس ومن شأن القادة أن يصبحوا نخباً صماء لا تعرف معنى الاستجابة في القطاعين العام أو الخاص. وهكذا فإن من شأن التخطيط السياسي العام أن ينحرف مائلاً لمصلحة

جماعات مصالح معينة متمتعة بأفضل أشكال التنظيم وبأوفر الموارد؛ من شأنه أن يميل لمصلحة إدارات رسمية قوية سياسياً؛ ومن شأنه أن ينحرف جراء منافسات حادة بين قطاعات مختلفة من الحكومة نفسها. ستبقى عملية صنع القرار بوصفها عملية دائمة التأثر والتقييد بعدد من العوامل، بما فيها المنافسة السياسية الحادة؛ الاستراتيجيات الانتخابية؛ الموارد النادرة أو الشحيحة؛ والمعرفة والكفاءة المحدودتين. من المحتوم أن تكون عملية صنع القرارات الديمقراطية تراكمية وغير مترابطة في الغالب. غير أن الموقف التعددي الكلاسيكي لا يسير إلى نهاية الشوط في استكشاف هذه القضايا القابلة لأن تكون منطوية على أهمية بالغة؛ لا تتم متابعة مضاعفاتها. فالمقدمات أو المنطلقات المركزية لهذا الموقف ـ وجود مراكز قوة كثيرة، مصالح متنوعة ومتشظية، النزوع الملحوظ لإحدى الجماعات إلى تعطيل قوة جماعة أخرى، إجماع «متعالٍ» يلزم كلاً من الدولة والمجتمع، اضطلاع الدولة بدور القاضي والحَكَم بين الكتل ـ لا تستطيع، آخر المطاف، أن تسلط الضوء على عالم قد يكون مُبتَلىً بأشكال نظامية (منهجية) من الخلل في توزيع السلطة، والنفوذ والموارد، وتفسره. إن الدراسة المتعمقة لمثل هذه القضايا غير متناسبة مع فرضيات التعددية الكلاسيكية ومرجعياتها.

السياسة، الإجماع وفصل السلطات

شكلت رواية سياسة جماعات المصالح التي أوردها التعدديون الكلاسيكيون عامل تصويب مهمّاً لتأكيد «سياسة النخبة» أحادية الجانب، وللتأكيد المفرط لقدرة الساسة على صياغة الحياة المعاصرة، الواردين في كتابات نخبويي المنافسة .[209] دأب التعدديون، وهم على صواب، على التشديد على الطرق العديدة التي يتم من خلالها

twitter @baghdad_library

«نقش» أي إقحام، أي أنماط معينة من التفاعل، والتنافس والنزاع، في صلب تنظيم الدولة الحديثة، وإدارتها ومخططاتها السياسية. فالقيود الانتخابية وسياسة جماعات المصالح تعنيان أن قابلية القادة السياسيين للتحرك على نحو مستقل عن المطالب والضغوط المجتمعية ستبقى على نحو شبه دائم خاضعة للمساومة، مع احتمال استثناء أوقات الحرب وغيرها من حالات الطوارئ القومية. من المتعذر فهم الديمقراطية بوصفها حزمة مؤسسات على نحو صحيح دون الرجوع التفصيلي إلى هذا السياق المركب والمعقد.

إلا أن التأكيد التعددي للطابع «التجريبي» للديمقراطية يؤدي إلى مضاعفة إحدى صعوبات الفكر الديمقراطي، وهي صعوبة أوجدها جزئياً كل من فيبر وشومبتر. عبر تحديد الديمقراطية من منطلق ما يُعرف تقليدياً باسم «الديمقراطية» في الغرب ـ جملة ممارسات الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها ـ ومن خلال التركيز، حصراً، على تلك الآليات التي قيل إن المواطنين يستطيعون توظيفها للتحكم بالقادة السياسيين (آليات الانتخابات الدورية وسياسة جماعات الضغط)، أخفق التعدديون في القيام بالمعاينة والمقارنة المنهجيين لمسوغات جملة النماذج الديمقراطية المتنافسة، سماتها وشروطها العامة. فكتابات مؤلفين تعدديين مفتاحيين بدت ميالة إلى الانزلاق من رواية وصفية ـ تفسيرية لقصة الديمقراطية إلى نظرية معيارية جديدة (انظر دنكن ولوكس، ١٩٦٣، ص: ٤٠ ـ ٤٧). جاءت «واقعيتـ»ـهم منطوية على إدراك الديمقراطية من منطلق السمات الفعلية للكيانات السياسية الغربية. وهم، إذ نظروا إلى الديمقراطية من هذه الزاوية، إنما أعادوا قولبة معناها، وأخضعوا، بالتالي، تاريخ فكرة الديمقراطية الغني لما هو

موجود. أما المسائل المتعلقة بالمدى الصحيح لمشاركة المواطنين، الأفق المناسب لحكم السياسة وأكثر المجالات ملاءمة للتنظيم الديمقراطي - وهي أسئلة ظلت جزءاً من النظرية الديمقراطية بدءاً بأثينا وانتهاء بإنجلترا القرن التاسع عشر - فيتم استبعادها، أو يجري، بالأحرى، الرد عليها بمجرد الإشارة إلى الممارسة الراهنة. لا تلبث نماذج الديمقراطية ومناهجها أن تصبح، وبالشفعة الخالصة، نماذج ومناهج للأنظمة الديمقراطية الموجودة. ونظراً لأن المعيار الحاسم للحكم على نظريات الديمقراطية والتمييز بينها هو مستوى «واقعيتها»، فإن النماذج المفارقة للممارسة الديمقراطية الراهنة أو المتنافرة معها بحدة، يمكن شطبها على أنها خاطئة تجريبياً، «غير واقعية»، وغير مرغوبة.

من غير الممكن إتقان استكشاف جملة المقترحات حول الأساليب التي يمكن اعتمادها لإغناء الحياة العامة في إطار مرجعيات التعددية الكلاسيكية. وقد تجلى هذا بوضوح بالغ في ضوء استخدام الاستنتاجات حول مدى جهل المواطنين بالسياسة و/أو لا مبالاتهم إزاءها. بأكثريتهم، يرى التعدديون الكلاسيكيون مثل هذه الاستنتاجات مجرد دليل على مدى ضآلة [210] ضرورة المشاركة السياسية لأداء الديمقراطية الناجح. فالمشاركة المحدودة أو المعدومة لدى قطاعات واسعة من المواطنين - من غير البيض، مثلاً - ليست مشكلة مقلقة بالنسبة إليهم، لأن إطارهم النظري لا يشجع على مناقشة المدى الذي يمكن إيصال مثل هذه الظاهرة إليه وصولاً إلى دحض وصف السياسة الغربية بأنها ديمقراطية. مرة أخرى، لا تلبث الاكتشافات التجريبية أن تصبح فضائل نظرية مسوَّغة خطأ.

يبقى السؤال التالي، بالطبع: ما مدى قدرة التعددية على الإقناع

twitter @baghdad_library

بوصفها رواية لقصة الواقع؟ لعل السير قدماً في معاينة إجماع القيمة الكامن الذي يؤدي آخر المطاف، بزعم دال، إلى إذابة الدولة والمجتمع في بوتقة واحدة، هو التدبير المراوغ الذي يمكن الانطلاق منه لإجراء نوع من التقويم لهذه القضية. في حين كان شومبتر يعتقد بأن من شأن الإذعان لنظام انتخاب تنافسي أن ينطوي على نوع من الإيمان بمشروعية النظام، فإن دال زعم أن التأييد لأي نظام سياسي لا يخرج إلا من أعماق الثقافة السياسية. فأحد أشهر الدراسات في التراث التعددي، أعني الثقافة المدنية (١٩٦٣) تأليف آلمونر وفيربا، بادر، عبر مسح عينة قومية مقارنة للمواقف السياسية، إلى الاستكشاف المباشر حول ما إذا كانت الثقافة السياسية الغربية الحديثة مصدراً لمثل هذا التأييد. لعل من المفيد تأمل جملة الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة للحظة.

برأي آلموند وفيربا «لا بد» لأي نظام سياسي، إذا أراد أن يبقى على قيد الحياة في المدى الطويل، «من أن يكون متمتعاً بقبول المواطنين بوصفه شكل الحكم الصحيح، من حيث الجوهر» (آلموند وفيربا، ١٩٦٣، ص: ٢٣٠). والديمقراطية مقبولة فعلاً، برأيهما، بهذا المعنى «لدى النخب وغير النخب» (ص: ١٨٠). وقد توصلا إلى هذا الاستنتاج عبر اعتماد مدى اعتزاز الأفراد ببلدهم وبمؤسساته السياسية معياراً مناسباً لمدى القبول أو المشروعية (ص: ١٠٢ ـ ١٠٣، ٢٤٦). إلا أن عدداً من الأمور يجب أخذها بعين الاعتبار. أولاً، فقط أقلية، ٤٦ بالمئة، من المشاركين البريطانيين (ثانية أعلى النسب بعد الولايات المتحدة) عبرت عن الاعتزاز بنظام حكمها، وهذا رغم حقيقة أن بريطانيا تُعد قلعة الديمقراطية (ص: ١٢٠). ثانياً، كان

مقياس آلموند وفيربا للشرعية، مثله مثل المعالجة التعددية العامة لهذا المفهوم، بالغ الفجاجة، إذ أخفق في التمييز بين المعاني المختلفة الممكنة للاعتزاز وعلاقتها الغامضة جداً بالمشروعية. يستطيع المرء، مثلاً، أن يعبر عن الاعتزاز أو السعادة بالديمقراطية البرلمانية دون أن يعني، بأي من الأشكال، أن هذه الديمقراطية تؤدي وظيفتها الآن كما ينبغي لها أن تفعل، أو أنها سليمة، أو هي الصيغة الأفضل والأكثر تمتعاً بالترحيب من صيغ الحكم. يستطيع المرء أن يعتز بشيء ويتمنى في الوقت نفسه تغييره جذرياً. لم يقم آلموند وفيربا بالغوص في دراسة مثل هذه الاحتمالات، غير أن دراستهما تبقى، مع ذلك، الدراسة التعددية المفتاحية للمواقف السياسية. ثالثاً، وقع آلموند وفيربا، على ما يبدو، [211] في خطأ تفسير بياناتهما الخاصة. من الممكن إظهار أن أي قراءة متأنية ومعمقة للأدلة الواردة في الثقافة المدنية تكشف لا عن أن مستوى التزام القيمة المشترك في بلد ديمقراطي مثل بريطانيا هو في الحد الأدنى حقاً وحسب، بل وعن نمط التعليم الرسمي للمشارك في الاستطلاع - حيث يتكرر تعبير العمال عن آراء يعتقد آلموند وفيربا أنها تعكس «مشاعر عدم الثقة والاغتراب الأكثر تطرفاً» (آلموند وفيربا، ١٩٦٣، ص: ٢٦٨؛ انظر مان، ١٩٧٠؛ بيتمان، ١٩٨٠). أخفق آلموند وفيربا في تفسير الفروق النظامية والمنهجية في التوجه السياسي لدى الطبقات الاجتماعية، كما لدى الرجال والنساء عبرها، التي نجحت بياناتهما بالذات في الكشف عنها.

تأكد افتقار بريطانيا والولايات المتحدة الملحوظ إلى الإجماع القيمي من استعراض فيض من المواد التجريبية المتنوعة المستندة إلى بحوث ودراسات تمت أواخر خمسينيات القرن العشرين وأوائل ستينيات القرن

twitter @baghdad_library

نفسه (مان، ١٩٧٠). نجح الاستعراض في إماطة اللثام عن حقيقة أن أبناء الطبقة الوسطى (عمال الياقات البيضاء والمهن)، عموماً، بدوا ميالين إلى إظهار قدر أكبر من اطراد الإيمان والاتفاق حول القيم مقارنة بأبناء الطبقة العاملة (العمال اليدويين). وبمقدار ما كانت هناك قيم مشتركة متبناة من قبل الطبقة العاملة، فإن منتسبي هذه الطبقة بدوا ميالين إلى معاداة النظام بدلاً من تأييده ودعمه. «اللا إجماع» بين الطبقات كان أكثر من «الإجماع». يضاف إلى ذلك أنه، إذا ما حاول المرء معاينة «الفعالية السياسية»، أي تقويم الناس لمدى قدرتهم على التأثير في الحكم، فإن فروقاً جديرة بالملاحظة يمكن تسجيلها فيما بين الطبقات: بدت الطبقة الوسطى ميالة إلى تأكيد قدر أكبر من الثقة مقارنة بالطبقة العاملة. أظهر منتسبو الطبقة العاملة بُعداً ذا شأن عن المؤسسات السياسية المسيطرة وانعداماً للثقة بها (انظر بيتمان، ١٩٧١؛ ١٩٨٠). أما الولاء القوي للنظام الديمقراطي الليبرالي ولجملة «المبادئ الديمقراطية» فبدت، إجمالاً، متناسبة تناسباً مباشراً، كما لوحظ في فصل: ٥، مع المقام الاجتماعي ـ الاقتصادي.

ينبغي التشديد على أن جزءاً كبيراً من البحوث والدراسات حول الإجماع القيمي ملتبس وصعب التفسير. ما يهم وما يمكن أن يقال بثقة هو أن أي ادعاء لوجود التزام واسع النطاق بنوع من النظام القيمي المشترك يجب التعامل معه بقدر مفرط من الشك. علاوة، يمكن لدعم وجهة النظر هذه أن يُستمد من تاريخ المجتمعات التي أنبتت التعددية بالذات. عبر عقدي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كان ثمة تصعيد للتوتر والصراع داخل الولايات المتحدة وأوربا الغربية يصعب فهمه في نطاق الإطار التعددي. ففي سياق نزوع طاغ نحو معدلات

نمو اقتصادي متباطئة، وبطالة متنامية، وصعوبات قاسية في المالية العامة، ومستويات صاعدة من الصراعات الصناعية، وتأزم [212] في مراكز المدن وصراعات عنصرية، تنامت التحديات المنتصبة في وجه «سيادة القانون» والمؤسسات العامة.

أما فترة عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ فتمثل نوعاً من العتبة أو المحطة (إس. هول وآخرون، ١٩٧٨). نجحت حركة مناهضة الحرب الفيتنامية، والحركة الطالبية وحشد من الجماعات السياسية الأخرى المتضافرة مع اليسار الجديد في تغيير النبض السياسي: كان زمن استقطاب سياسي ملحوظ. لم تكن المطالبة بالسلم، وبتوسيع دائرة الحقوق الديمقراطية لتشمل العمال والتجمعات المحلية، وبتحرير النساء ومقاومة العنصرية، سوى بعض القضايا التي تمخضت عن مشاهد غير مسبوقة للاحتجاج في لندن وواشنطن (ما بعد الحرب) وجَرَّتْ فرنسا إلى حافة الثورة في أيار/ مايو ١٩٦٨. بدت الحركات الجديدة مرتدية ثوب العداء لجل الأشياء التي دأبت السياسة التقليدية على الدفاع عنها. نظرت إلى النظام على أنه جامد، مقولب، تسلطي ومفرَّغ من أي مضمون أخلاقي، وروحي أو شخصي. ومع أن من السهل المبالغة في تجانس هذه الحركات وفي مدى التأثير الذي كانت تتمتع به، فإن من غير اليسير المبالغة في المدى الذي بلغته على صعيد تهشيم مقدمات التعددية الكلاسيكية ومنطلقاتها من المنظور التعددي. لم تكن أحداث أواخر الستينيات وظروفها متوقعة بالمطلق، كما لم يكن أحد قد تنبأ بها بكل تأكيد. يضاف إلى ذلك أن شبكة الفساد والخداع التي اكتشفت في مراكز الديمقراطية الأمريكية خلال فضيحة ووترغيت في عهد نكسون

twitter @baghdad_library

تمخضت عن المزيد من تشويه سمعة فكرة حكم «منفتح وموثوق» (ماكلينان، ١٩٨٤، ص: ٨٤).

يكمن أحد أهم الأسباب القابعة وراء إخفاق التعددية الكلاسيكية في توصيف السياسة الغربية على نحو صحيح في وجود عيوب أساسية في أسلوب تصور السلطة وعلاقات السلطة. ففي نقد ذي شأن لمفهوم السلطة التعددي، قام باكراخ وباراتز (١٩٦٢) بلفت الأنظار إلى ممارسات للسلطة كانت قد حددت نماذج تحكم (أ) بـ (ب) [المنظورة] الذي يؤسس لسلطة في النظرة التعددية (باكراخ وباراتز، ١٩٦٢، ص: ٩٤٧ ـ ٩٥٢). وقد أصابا إذ أشارا ـ متبنيين مفهوم شاتشنايدر لـ «استنفار الانحياز» ـ إلى أن الناس، أفراداً أو جماعات، قد يمارسون السلطة عن طريق «خلق أو تعزيز موانع تنفيس الصراعات على صعيد التخطيط السياسي» (انظر شاتشنايدر، ١٩٦٠). بعبارة أخرى، قد يكون (أ) قادراً على التحكم بسلوك (ب) عبر المشاركة في عملية امتناع عن صنع القرارات:

> تتم ممارسة السلطة، بالطبع، عندما يشارك (أ) في صنع القرارات التي تؤثر في (ب). غير أن السلطة تكون ممارسة أيضاً حين يبادر (أ) إلى تكريس طاقاته لخلق أو تعزيز قيم اجتماعية وسياسية وممارسات مؤسسية تحصر أفق العملية السياسية بالنظر العام فقط في تلك القضايا الحميدة بالنسبة إلى (أ). وبمقدار ما ينجح الأخير في فعل ذلك، يكون (ب) ممنوعاً، على سائر الأصعدة العملية، من طرح أي [213] قضايا من شأن حلها أن يكون منطوياً على أضرار جدية بالنسبة إلى حزمة تفضيلات (أ). (باكراخ وباراتز،

١٩٦٢، ص: ٩٤٩).

ينطوي نقد باكراخ وباراتز على أهمية معتبرة، إذ يلفت الأنظار إلى أسلوب توظيف السلطة ليس حين تحدث الأشياء وحسب (صنع القرارات) بل وحين لا تبدو حاصلة أيضاً (الامتناع عن صنع القرارات). غير أن السلطة لا يمكن تصورها من منطلق ما يفعله الأفراد وما لا يفعلونه فقط، وهو موقف تبناه باكراخ وباراتز نفسيهما على ما يبدو. فـ«انحياز نظام معين لا يدوم بفعل سلسلة من التحركات المختارة فردياً وحسب، بل، وهذا عظيم الأهمية، من خلال سلوك جماعات مهيكل اجتماعياً ومنمط ثقافياً، وممارسات مؤسسات أيضاً»، كما لاحظ لوكس في تحليل غني بالمعاني لمفهوم السلطة (لوكس، ١٩٧٤، ص: ٢٢). إذا تم تعريف السلطة من منطلق قدرة الأفراد على تحقيق إراداتهم رغم المقاومة، فإن القوى الجماعية والترتيبات الاجتماعية ستتعرض للإغفال. لا غرابة، إذن، أن يكون التعدديون الكلاسيكيون قد أخفقوا في الشروع بالتقاط تباينات السلطة تلك - بين الطبقات، الأعراق، الرجال والنساء، الساسة والمواطنين العاديين - التي كانت كامنة، إلى حد كبير، وراء انحطاط ما أطلقوا عليه اسم «سياسة الإجماع».

ثمة سلسلة مشكلات أخرى مع الموقف التعددي الكلاسيكي، مشكلات نابعة جميعاً من نوع من الإدراك الشائه لطبيعة توزيع السلطة. قلما يؤدي وجود العديد من مراكز القوة إلى ضمان بقاء الحكومة مستعدة: (١) للإصغاء إليها بالتساوي؛ (٢) لفعل أي شيء سوى التواصل مع قادة مثل هذه المراكز؛ (٣) للتأثر بأي شخص آخر غير من يشغلون مواقع قوية؛ (٤) لفعل أي شيء بشأن القضايا

twitter @baghdad_library

المطروحة، وما إلى ذلك (لايفلي، ١٩٧٥، ص: ٢٠ ـ ٢٤، ٥٤ ـ ٥٦، ٧١ ـ ٧٢، ١٤١ ـ ١٤٥). ومع أن التعدديين الكلاسيكيين أقروا ببعض هذه النقاط، فإنهم لم يتابعوا مضاعفاتها وصولاً إلى نوع من التحليل لتوزيع السلطة والمسؤولية أو قابلية المحاسبة السياسية. يضاف إلى ذلك أنه واضح وضوح الشمس، كما تمت الإشارة في أثناء مناقشة تحليل شومبتر لشروط المشاركة السياسية، أن جماعات كثيرة لا تتوفر على الموارد اللازمة للانخراط في عملية التنافس في حلبة السياسية القومية مع سطوة لوبي منظمات أو شركات ذي جبروت، مثلاً. كثيرون لا يملكون الحدود الدنيا من الموارد المطلوبة للتعبئة السياسية. استعادياً، كان تحليل التعدديين لشروط الانخراط السياسي استثنائي السذاجة. من الصعب تجنب الرأي القائل، جزئياً، إن عدداً كبيراً من المفكرين التعدديين أخفقوا في تقدير أهمية سلسلة طويلة من الاعتراضات المحتملة لا لشيء إلا لفرط حرصهم على تأكيد إنجازات الديمقراطية الغربية في حقبة ما بعد الحرب.

بعض كبار «التعدديين»، ومنهم دال (١٩٧٨؛ ١٩٨٥؛ ١٩٨٩)، باتوا اليوم مستعدين [214] للتسليم ببعض هذه الاعتراضات. وفي الحقيقة فإن التعددية الكلاسيكية ما لبثت، نتيجة عدد من المدارس والتيارات المتنافسة؟ رغم أن الخطوط العريضة لموقف «نيو ـ تعددي» جديد قد تبلورت (انظر ماكلينان، ١٩٨٤؛ ١٩٩٥). إنه تطور نظري جدير بالملاحظة، يتجلى بوضوح خاص في كتابات دال.

الديمقراطية، الرأسمالية المؤسسية والدولة

في كتاب مدخل إلى الديمقراطية الاقتصادية (١٩٨٥)، رأى دال

أن الأخطار الرئيسية التي تتهدد الحرية في العالم المعاصر لم تتكشف عن أنها ذات علاقة بأشكال المطالبة بالمساواة ـ خطر مبادرة أكثرية ما إلى تسوية الفروق الاجتماعية واستئصال التنوع السياسي ـ كما تنبأ دو توكفيل وآخرون (دال، ١٩٨٥، ص: ٤٤ وما بعدها، ٥٠ وما بعدها، ١٦١ ـ ١٦٣). ربما هناك توترات بين المساواة والحرية، غير أن الأولى ليست، عموماً، معادية للثانية. فالتحدي الأكبر للحرية نابع في الحقيقة من اللامساواة، أو من نوع معين من الحرية: «حرية مراكمة موارد اقتصادية غير محدودة وتنظيم النشاط الاقتصادي في مشروعات مدارة تراتبياً» (دال ١٩٨٥، ص: ٥٠). فالنظام الحديث للملكية الشركات والتحكم بها عميق الانخراط في عملية خلق سلسلة متنوعة من أشكال اللامساوة، المهدِّدة، جميعها لمدى الحرية السياسية. كتب دال يقول:

تساهم الملكية والرقابة في خلق فروق كبيرة بين المواطنين على أصعدة الثروة، الدخل، المقام، المهارة، المعلومات، التحكم بالمعلومات والدعاية، إمكانية الوصول إلى القيادات السياسية، وفي المتوسط فرص حياة قابلة للتنبؤ، ليس للراشدين الناضجين وحسب، بل وللأجنة، والرضّع والأطفال أيضاً. وبعد إيراد جميع المواصفات اللازمة، فإن الفروق الشبيهة بهذه تساعد بالتناوب على توليد أشكال ذات شأن من اللامساواة بين المواطنين في قدراتهم على، وفرصهم في، المشاركة بوصفهم أنداداً سياسيين في إدارة الدولة (دال، ١٩٨٥، ص: ٥٥).

في تناقض صارخ مع مدخل إلى النظرية الديمقراطية (١٩٥٦)، أكد دال، في تنازل كبير أمام نظريات ماركس عن الدولة (رغم عدم

twitter @baghdad_library

اعترافه الصريح بالأمر)، جازماً أن «الرأسمالية المؤسسية [رأسمالية الشركات]» الحديثة تميل إلى «إنتاج أشكال من اللامساواة في الموارد الاجتماعية والاقتصادية تكون على درجة من الضخامة تجعلها سبباً لحدوث انتهاكات قاسية للمساواة السياسية، والعملية الديمقراطية، بالتالي» (دال، ١٩٨٥، ص: ٦٠)[٣]. [215]

إلا أن طبيعة هذه الانتهاكات تتجاوز خلق أشكال اللامساواة الاقتصادية والتأثير المباشر فيها. فالحكومات بالذات قادرة على التحرك بما يؤدي إلى احتمال تقييد رغبات جماعات المصالح، كما سبق لعدد كبير من الماركسيين أن قالوا وكما يمكن لتعدديين من أمثال تشارلز لندبلوم أن يسلموا أيضاً اليوم (لندبلوم، ١٩٧٧؛ أيضاً دال، ١٩٨٥، ص: ١٠٢). وقيود الحكومات والمؤسسات الحكومية الغربية ـ وهي قيود تفرضها متطلبات التراكم الخاص ـ تؤدي منهجياً إلى الحد من الخيارات السياسية. فنظام الاستثمار الخاص، الملكية الخاصة، إلخ... يخلق ضرورات موضوعية لا بد من الاستجابة لها لضمان دوام النمو الاقتصادي والتطور المستقر. أما إذا تعرضت هذه الترتيبات للخطر، فإن الفوضى الاقتصادية سرعان ما تحل مع صيرورة مشروعية الحكومات قابلة للنسف. على الحكومات، بعبارة أخرى، أن تبادر إلى العمل على ضمان ربحية القطاع الخاص وازدهاره، إذا أرادت أن تبقى في السلطة في نظام ليبرالي قائم على الانتخابات الحرة: إن هذه الحكومات معتمدة على عملية تراكم رأس المال التي يتعين عليها أن تصونها لمصلحتها الخاصة. وقد أجاد لندبلوم في شرح هذه النقطة قائلاً:

---

(٣) عبر دال عن الفكرة ذاتها بشأن «الاشتراكية البيروقراطية» ولو دون تطويرها والتوسع فيها ولو قليلاً (دال، ١٩٨٥، ص: ٦٠).

لأن الوظائف العامة في نظام السوق هي بأيدي رجال الأعمال، فإن فرص العمل، الأسعار، الإنتاج، النمو، مستوى المعيشة والأمن الاقتصادي بالنسبة إلى الجميع هي بأيديهم. لذا فإن موظفي الحكومة لا يسعهم أن يكونوا لا مبالين إزاء مدى حسن أداء الأعمال لوظائفها. فظواهر الكساد، التضخم، أو الكوارث الأخرى من شأنها أن تسقط أي حكومة. لعل إحدى وظائف الحكومة الرئيسية، إذن، هي تمكين رجال الأعمال من أداء مهماتهم (لندبلوم، ١٩٧٧، ص: ١٢٢ ـ ١٢٣).

لا بد لخطط أي حكومة من أن تتبع برنامجاً سياسياً يكون، أقله، ميالاً أي منحازاً إلى صف تنمية نظام المشروع الخاص وسلطة الشركات.

تكون النظرية الديمقراطية، إذن، في مواجهة تحدّ كبير، تحدّ أكبر بكثير من ذلك الذي سبق لدو توكفيل وجي. إس. مل أن تصوراه، وأكثر تعقيداً بما لا يقاس مما خطر ببال منظري التعددية الكلاسيكية. من شأن الممثلين السياسيين أن يجدوا تنفيذ رغبات أي كتلة انتخابية ملتزمة باختزال الآثار السلبية لرأسمالية الشركات أو الرأسمالية المؤسسية في الديمقراطية والمساواة السياسية أمراً استثنائي الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. فالديمقراطية متجذرة في نظام اجتماعي ـ اقتصادي يحرص، منهجياً، على منح «موقع ممتاز» لمصالح الأعمال (البزنس). ينبغي للأمر، برأي دال، أن يشكل هاجساً لجميع المهتمين بالعلاقة بين الحريات الموجودة من حيث المبدأ بالنسبة إلى جميع المواطنين في نظام ديمقراطي معين من جهة وبين نظيرتها المتوفرة على

twitter @baghdad_library

صعيد الممارسة العملية من الجهة المقابلة. ما من التزام بالديمقراطية يمكن أن يدوم في الزمن المعاصر، حسب زعمه، إلا إذا أقر المرء باستحالة التحقيق الكامل للحكم الذاتي ما لم يحصل [216] تحول كبير في سلطة الشركات. وهذا، بدوره، يستوجب اعترافاً بتفوق حق حكم الذات على حق الملكية المنتجة (دال، ١٩٨٥، ص: ١٦٢). إن الوفاء بوعد الحرية السياسية يتطلب إيجاد نظام واسع الانتشار لأشكال ملكية وتحكم تعاونية في المؤسسات؛ بمعنى مد المبادئ الديمقراطية إلى مكان العمل والاقتصاد عموماً (انظر دال، ١٩٨٩، فصل: ٢٢ ـ ٢٣). ستتم العودة إلى مقترحات دال بشأن التغلب على العقبات الاقتصادية لاحقاً (انظر فصل: ٩). أما النقطة الواجب تأكيدها هنا فهي أن جماعات المصالح لا يمكن التعامل معها، برأي تعدديين جدد (نيو ـ تعدديين) مثل دال ولندبلوم، على أنها متكافئة بالضرورة، كما لا يمكن عد الدولة حَكَماً محايداً بين جميع المصالح: فشركات الأعمال تتمتع بنفوذ مفرط يتجاوز الحدود في الدولة، وفي طبيعة الحصائل الديمقراطية، بالتالي.

تشي جملة الاعتبارات آنفة الذكر بالحاجة إلى زيادة دقة معاينة الأداء الفعلي لمؤسسات الدولة. لا غرابة أن تبقى قطاعات رسمية معينة ـ القطاعات الأقل خضوعاً للمحاسبة مثل الدفاع، في المقدمة ـ محصورة داخل البنية المصلحية لعدد من كبار الصناعيين (انظر دوفرغر، ١٩٧٤). غير أن من الخطأ الفادح الإيحاء، كما أكد نيو ـ تعدديون، بأن المؤسسات الديمقراطية مدارة مباشرة من قبل جماعات مصالح اقتصادية مختلفة تتعامل معها. في سعيهم إلى تحقيق مصالحهم (مثل هيبة المناصب واستقرارها، نفوذ دوائرهم)، يكون «مدراء

الدولة» أميل إلى تطوير أهدافهم وأغراضهم الخاصة. فالممثلون السياسيون وموظفو الدولة يستطيعون أن يشكلوا جماعة مصالح قوية، أو فريقاً قوياً من جماعات مصالح متنافسة، حريصة على تعزيز (توسيع) الدولة نفسها و/أو تأمين حصائل انتخابية معينة. والساسة الديمقراطيون مشغولون ليس بتلبية مطالب جماعات معينة في المجتمع المدني وحسب، بل ومنخرطون في متابعة استراتيجيات سياسية تطرح على جدول الأعمال قضايا معينة على حساب قضايا أخرى؛ في تفعيل أو تعطيل قطاعات محددة من المجتمع؛ في إشباع أو إغفال مطالب خاصة؛ في حفز أو إبطاء المسائل الانتخابية (انظر نورد لنغر، ١٩٨١). في سياق هذه العمليات، اعترف النيو ـ تعدديون (التعدديون الجدد) بجملة المضاعفات والمخاطر المعقدة المحتملة لتطور مصالح سياسية متجذرة وبنى بيروقراطية مترسخة، الأمر الذي يجعل، وعلى الدوام، تحليل «من يحصل، بالفعل، على ماذا، متى وكيف؟» أمراً ضرورياً (انظر بوليت، ١٩٨٤). رغم الشهرة التي يتم إضفاؤها على مصالح الأعمال (البزنس)، بقي التعدديون الجدد حريصين على عدم تقديم صورة ناجزة أو ثابتة لجملة القوى والعلاقات الداعمة للسياسة الديمقراطية المعاصرة. ظلوا محافظين على بعض مبادئ التعددية الكلاسيكية الأساسية، بما فيها رواية قصة كيفية قيام [217] الديمقراطية الليبرالية بتوليد جماعات ضغط مختلفة، حزمة دائمة التغير من المطالب وحشد غير محسوم آخر المطاف من الاحتمالات السياسية. علاوة، واصلوا تأكيد كون الديمقراطية الليبرالية عقبة حاسمة على طريق نشوء أي دولة أحادية، عديمة الاستجابة: يزعمون أن أحزاباً سياسية متنافسة، بيئة انتخابية مفتوحة وجماعات ضغط ناشطة تستطيع

twitter @baghdad_library

أن تحقق درجة من قابلية المحاسبة السياسية لا يمكن لأي نموذج سلطة دولة آخر أن يضاهيها. والمثال ٦ يقدم خلاصة للموقفين التعددي الكلاسيكي والتعددي الجديد (النيو ـ تعددي).

خلاصة: نموذج ٦

التعددية

التعددية الكلاسيكية	التعددية الجديدة (النيو ـ تعددية)

مبادئ التسويغ

ضمان الحكم عن طريق الأقليات، فالحرية السياسية، بالتالي عقبة أساسية في طريق نشوء تكتلات مفرطة القوة ودولة عديمة الاستجابة

سمات مفتاحية

حقوق مواطنة، بما فيها صوت واحد لكل شخص، حرية التعبير، حرية التنظيم

شبكة قيود وضوابط بين الهيئات البيروقراطية التشريعية، التنفيذية، القضائية والإدارية

نظام انتخابي تنافسي قائم على ما لا يقل عن حزبين

طيف متنوع من جماعات الضغط (المتداخلة) الساعية إلى النفوذ السياسي	حشد جماعات ضغط، ولكن برنامج سياسي منحاز لصالح سلطة الشركات
حكومات مضطلعة بدور الوساطة والتوفيق بين المطالب	الدولة، وإداراتها، تجترح مصالحها القطاعية الخاصة

قواعد دستورية متجذرة في ثقافة سياسية داعمة	قواعد دستورية نافذة في سياق ثقافة سياسية متنوعة وموارد اقتصادية شديدة التباين

[218] شروط عامة

جماعات كثيرة في المجتمع تتقاسم السلطة وتقايض عليها	جماعات كثيرة تتصارع على السلطة
قاعدة موارد عريضة من أنماط مختلفة مبعثرة عبر الكتل السكانية	قاعدة موارد شحيحة لجماعات كثيرة تحول دون المشاركة السياسية الكاملة
إجماع قيمي على التدابير السياسية، مدى البدائل السياسية والأفق المشروع للسياسة	توزيع السلطة الاجتماعية الاقتصادية يوفر فرصاً لخيارات سياسية وحدوداً لها
توازن بين مواطنين فعالين وآخرين سلبيين يكفي لتحقيق استقرار سياسي	انخراط غير متكافئ في السياسة: حكم ناقص الانفتاح
إطار دولي داعم لقواعد مجتمعات تعددية ومستندة إلى حرية السوق	نظام دولي قائم على التوافق بين مصالح اقتصادية قوية عابرة للحدود القومية ودول مهيمنة

تبقى ماهية الديمقراطيات بدقة وما ينبغي أن تكونه تحديداً من القضايا التي زادت تعقيداً مع مرور الزمن. ومسار تطور التعددية يُلْقي قدراً جيداً من الضوء على هذه المسألة؛ فالنظريات حول طابع الديمقراطية وطبيعتها المرجوة ظلت دائبة على التغير. وفي إطار التعددية ثمة اليوم عدد كبير من المسائل المفتاحية حول مبادئ الديمقراطية،

twitter @baghdad_library

سماتها المحورية وشروطها العامة باتت أكثر انفتاحاً على النقاش من أي وقت مضى. لعل من المهم ملاحظة أن الشيء نفسه يمكن قوله عن تطورات حاصلة في مدارس نظرية منافسة، الماركسية الجديدة خصوصاً.

التراكم، الشرعنة والمجال المحدود لما هو سياسي

ثمة تياران نظريان مرموقان في الدراسات السياسية أقدما على طرح نقد التعددية: تيار التطورات الماركسية الجديدة في نظرية الدولة وتيار تقويمات وضعها أساتذة علوم اجتماعية عن أهمية التوجهات «التعاونية» في المؤسسات السياسية الحديثة[٤]. [219] وفي استعراضي لهذه التطورات بخطوطها العريضة على صفحات لاحقة، لن أكتفي بمعاينة مساهماتها في مناقشة التعددية والنظرية الديمقراطية، بل وسأقوم بتسليط الضوء على السجالات الجارية بين مؤلفين كبار. سيكون التركيز الرئيسي على الخطاب الماركسي الجديد عن الدولة، لأنه، حسب ما أرى، أكثر أهمية من المساهمة التعاونية. غير أن هناك مناقشة لهذه الأخيرة ـ المساهمة التعاونيةـ أواخر الفصل، قبل التوقف عند بعض القضايا البارزة التي تطرحها التعددية ونقادها.

شهد عقدا ستينيات وسبعينيات القرن العشرين انتعاشاً ملحوظاً للاهتمام بتحليل الديمقراطية وسلطة الدولة في صفوف كتاب ماركسيين (انظر جيسوب، ١٩٧٧؛ ١٩٩٠، للاطلاع على نوع من

(٤) عبارة الاتجاهات «التعاونية» تعني هنا الانبثاق التدريجي لترتيبات رسمية و/أو غير رسمية، من خارج البرلمانات، بين قادة منظمات عمالية، تجارية وحكومية، لحل قضايا سياسية كبرى مقابل تعزيز مصالحهم التعاونية (انظر شومبتر، ١٩٧٤؛ بانيتش، ١٩٧٦؛ أوفه، ١٩٨٠، ١٩٩٦ أ).

الاستعراض). وكما حاول الفصل: ٤ أن يبين، فإن ماركس ترك تراثاً ملتبساً، دون أي توفيق كامل بين فهمه للدولة بوصفها أداة هيمنة طبقية وإقراره بأن من شأن الدولة أيضاً أن تكون متمتعة بقدر ذي شأن من الاستقلال السياسي. من المؤكد أن تأكيد لينين للطبيعة القمعية لسائر مؤسسات الدولة الرأسمالية لم يلغ هذا اللبس، بل وتبدو كتاباته أقل إقناعاً بعد عمليات ستالين التطهيرية وصعود الدولة السوفيتية (وسقوطها) (انظر فصل: ٨). منذ رحيل ماركس وإنجلز عن العالم، كانت للعديد من الكتاب الماركسيين مساهمات ذات شأن في تحليل السياسة (أقدم لوكاش، وكورش، وغرامشي، مثلاً، على استكشاف الطرق المعقدة والماكرة الكثيرة التي تلوذ بها الطبقات للحفاظ على السلطة)، غير أن العلاقة بين الدولة والمجتمع لم تتم إعادة معاينتها على نحو معمق وشامل في أي دوائر ماركسية حتى عقد ستينيات القرن العشرين. انبثق أبكر ثمار هذا العمل بوصفه هجوماً على نظرية الديمقراطية التجريبية. مفيد، إذن، البدء بهذا الهجوم. أما «البديل» الماركسي الجديد للديمقراطية الليبرالية، بمقدار ما جرى تطوير بديل كهذا على نحو مكشوف، فستتم معاينته لاحقاً، ولا سيما في الفصل التالي.

قام رالف ميليباند بإضفاء حافز رئيسي على الفكر الماركسي الجديد حين نشر كتاب «الدولة والمجتمع الرأسمالي» (١٩٦٩). متنبهاً إلى الموقع متزايد المركزية للدولة في المجتمعات الغربية، حاول ميليباند إعادة تقويم العلاقة التي افترضها ماركس فيما بين الطبقات والدولة، من جهة، وسعى، من الجهة الثانية، إلى روز المثال التعددي الكلاسيكي للعلاقات بين الدولة والمجتمع الذي كان النموذج

twitter @baghdad_library

الأرثوذكسي السائد في ذلك الوقت. معارضاً القائلين بأن الدولة حَكَمٌ محايد بين المصالح الاجتماعية جادل ميليباند قائلاً: (١) إن هناك في المجتمعات الغربية المعاصرة طبقة مهيمنة أو حاكمة تملك وسائل الإنتاج وتتحكم بها؛ [220] (٢) إن لها ارتباطات قوية ووثيقة مع مؤسسات قوية، منها الأحزاب السياسية، الجيش، الجامعات ووسائل الإعلام؛ و(٣) إن لها تمثيلاً يفوق حجمها على جميع مستويات جهاز الدولة، وخصوصاً في «مواقع التحكم والقيادة». فالخلفية الاجتماعية للمستخدمين والموظفين (وهم بأكثريتهم الساحقة من عالم الأعمال والأملاك، أو من الطبقات الوسطى المهنية)، مصالحهم الخاصة (حياة وظيفية ميسرة)، مواقفهم الأيديولوجية كلها تعمل بوصفها «عنصراً حاسم الأهمية والالتزام على صعيد صيانة بنية النفوذ والامتياز الكامنين في... النظام الرأسمالي والدفاع عنها» (ميليباند، ١٩٦٩، ص: ١٢٨ ـ ١٢٩). بقي ميليباند مصراً على أن الطبقة الرأسمالية شديدة التجانس وتشكل عبئاً هائلاً على الحكومات ومؤسسات الدولة الغربية، ضامنة بقاءها «أدوات هيمنة على المجتمع». غير أنه زعم (مدافعاً عما سبق عده موقف ماركس: ١) أن على الدولة، إذا أرادت أن تبقى فعالة سياسياً، أن تكون قادرة على فصل نفسها روتينياً عن فصائل الطبقة الحاكمة. بل ومن الممكن حتى توجيه خطة الحكومة ضد المصلحة قصيرة الأجل للطبقة الرأسمالية. وقد سارع أيضاً إلى الإشارة إلى أن الدولة تستطيع، في ظل ظروف استثنائية، أن تحقق مستوى عالياً من الاستقلال عن المصالح الطبقية، في أثناء الأزمات القومية، مثلاً.

من خلال طرحه لهذه الآراء، أراد ميليباند تسجيل عدد من النقاط ـ عن المركزية السياسية لأولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج

ويتحكمون بها، في المقام الأول ـ التي كانت ستُعد بعد بضع سنوات مقنعة، كما سبق لنا أن رأينا، من قبل التعدديين الجدد. غير أن هذا التأكيد الصارم والعنيد للطبقة بوصفها العنصر المحدد الهيكلي المركزي للسياسة الديمقراطية وفعل الدولة يميز موقفه عن المساهمات اللاحقة لمفكرين مثل دال: فتأكيد الطبقة الرأسمالية يشي بنوع من «التقارب» لا «التماهي» بين المنظورين، لأن التعدديين الجدد يحافظون على تشديد فيبر على الآليات (الديناميكيات) المترابطة ولكن المستقلة إلى حدود ملحوظة للعلاقات الطبقية والسيرورات السياسية (انظر ماكلينان، ١٩٨٤، ص: ٨٥ ـ ٨٦). وقد نجح نيكوس بولانتزاس، ناقد ميليباند الرئيسي، في تطوير عدد من الحجج التي تسلط الضوء، وبقدر أكبر من السطوع، على الهوة الفاصلة بين هذين المنظورين.

حاول بولانتزاس أن يزيد موقف ماركس: ١ وضوحاً (مع تأكيده لوجود هامش لفعل مستقل للدولة). وقد رفض ما عدها مقاربة ميليباند «الذاتوية»: محاولته استكشاف العلاقات بين الطبقات والدولة عبر «علاقات شخصية ـ بينية». كتب بولانتزاس يقول: «ليست المشاركة المباشرة لأعضاء من الطبقة الرأسمالية في جهاز الدولة و[221] الحكومة، حتى حيث تكون موجودة، هي الناحية المهمة من المسألة» (١٩٧٢، ص: ٢٤٥). فما ينطوي على قدر أكبر بما لا يقاس من الأهمية هو «المكوِّنات البنيوية» للدولة الرأسمالية التي تقودها إلى حماية الإطار طويل الأمد للإنتاج الرأسمالي وإلى إغفال قضايا المحاسبة والمسؤولية الأوسع.

لالتقاط هذه المكوِّنات البنيوية، من الضروري، برأي بولانتزاس، فهم حقيقة أن الدولة هي العنصر الموحِّد في النظام

twitter @baghdad_library

الرأسمالي. وبقدر أكبر من التحديد، يتعين على الدولة أن تعمل لتأمين: (١) «التنظيم السياسي» للطبقات المهيمنة المعرَّضة التي تكون، بسبب ضغوط المنافسة وتباينات المصالح المباشرة، مقسمة باستمرار إلى «كتل طبقية»؛ (٢) «التنظيم السياسي» للطبقات الكادحة التي تستطيع، بسبب تمركز الإنتاج، بين أسباب أخرى، أن تهدد هيمنة الطبقات المسيطرة؛ و(٣) «إعادة التجميع» السياسية لطبقات موروثة عن أنماط إنتاج غير سائدة تكون، لأنها هامشية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، قادرة على التحرك ضد الدولة (بولانتزاس، ١٩٧٣، ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

بما أن الطبقات المهيمنة معرضة للتشظي فإن مصالحها طويلة الأمد تتطلب حماية سلطة سياسية ممركزة. والدولة لا تستطيع أداء هذه الوظيفة إلا إذا كانت «مستقلة نسبياً» عن المصالح الخاصة للكتل المختلفة. غير أن طابع الاستقلال المحدد الذي يمكن أن يتوفر لأي دولة أمر معقد. فالدولة ليست، كما أكد بولانتزاس، كياناً أحادياً قابلاً للتوجيه المباشر؛ إنها ساحة صراع وشقاق، بؤرة «تكثيف القوى الطبقية» (بولانتزاس، ١٩٧٥). ومستوى الاستقلال الذي تتطلبه الدول يتوقف على العلاقات القائمة بين الطبقات والكتل الطبقية وعلى مدى حدة الصراعات الاجتماعية. مصراً، أقله في كتاباته الأولى، على أن السلطة هي «القدرة على تحقيق المصالح الطبقية»، ظل بولانتزاس يزعم أن مؤسسات الدولة هي «مراكز قوة»، غير أن الطبقات «ممسكة بالسلطة». فالاستقلال النسبي «يؤول» إلى الدولة «في ثوب علاقات القوة للصراع الطبقي» (بولانتزاس، ١٩٧٣، ص: ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

تبقى الدولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة، إذن، نتيجة ضرورية

للمنافسة الفوضوية في المجتمع المدني من ناحية وقوة في إعادة إنتاج مثل هذه المنافسة والانقسام من ناحية ثانية. فجهازها البيروقراطي التراتبي، جنباً إلى جنب مع قيادتها المنتخبة، يسعيان، بالتزامن، إلى بناء الوحدة القومية ـ «دولة الشعب» وتمثيلها، كما إلى تشظية وتمزيق الجسم السياسي (أقله ذلك الجزء من «الجسم» الذي يُحتمل أن يهدد وجود النظام) (بولانتزاس، ١٩٨٠). لا تكتفي الدولة بمجرد تسجيل الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي، بل وتخترق صلب بنيتها عبر تقنين شكلها وتعزيز قواها.

غير أن هناك مشكلات معينة في صياغة بولانتزاس للعلاقة بين الطبقات، السلطة السياسية والدولة. [222] فقد أصر، في الوقت نفسه ودفعة واحدة، على إضفاء قدر معين من الاستقلالية على الدولة من جهة، وعلى القول بأن السلطة كلها سلطة طبقية من جهة ثانية(٥). وإضافة إلى مثل هذه المفارقات، تشدَّدَ في الاستخفاف بقدرة الدولة الخاصة على التأثير في جملة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتجاوب معها. مكتفياً بالنظر إلى الدولة من زاوية «سلبية» ـ أي من وجهة نظر مدى نجاح الدولة في توفير الاستقرار للمشروع الاقتصادي الرأسمالي، أو في الحؤول دون تطور أي تأثيرات ثورية محتملة ـ تورط بولانتزاس في اعتماد نوع عجيب من الاستخفاف بقدرة الطبقات الكادحة، مع جماعات وقوى اجتماعية أخرى، على التأثير في الدولة

(٥) في كتابه الأخير قطع بولانتزاس خطوات على طريق حل هذه المشكلات: فكتاب الدولة، السلطة، الاشتراكية (١٩٨٠) كان أنجح كتبه. غير أنني لا اعتقد أن الكتاب أنجز مهمة التغلب على المشكلات مئة بالمئة، على الرغم من مساهمته في القضية ببعض الرؤى المهمة.

twitter @baghdad_library

وتنظيمها (انظر فرانكل، ١٩٧٩). فالدولة لا تستطيع أن تبقى أداة مجردة لـ «الدفاع عن الأمر الواقع» إلا بمقدار ما تنخرط فعلاً في زحمة «تناقضات العلاقات الطبقية». يضاف إلى ذلك أن تأكيد بولانتزاس للدولة بوصفها «تكثيفاً للقوى الطبقية» كان يعني أن روايته لقصة الدولة موضوعة دون اعتماد ما يكفي من التحديد الداخلي أو التمييز المؤسسي. جرى إغفال أسلوب عمل المؤسسات والطريقة التي تتكشف بها العلاقة القائمة بين النخب، وموظفي الحكومة وأعضاء البرلمان.

مجدِّداً شباب الحوار في الدوائر الماركسية الجديدة حول الديمقراطية، الدولة وسلطة الدولة، بادر كلاوس أوفه إلى تحدي - ومحاولة إعادة قولبة - مرجعيتي كل من ميليباند وبولانتزاس على حد سواء (انظر فرانكل، ١٩٧٩؛ كين، ١٩٨٤ ب). فالدولة، بالنسبة إلى أوفه، ليست «دولة رأسمالية» مجردة كما زعم بولانتزاس (دولة محددة بفعل القوة الطبقية)، ولا هي «دولة في مجتمع رأسمالي» كما رأى ميليباند (دولة محافظة على قدر من السلطة السياسية متحرر من قبضة المصالح الطبقية المباشرة). منطلقاً من تصور للرأسمالية المعاصرة يؤكد تمايزها الداخلي إلى عدد من القطاعات، ادعى أوفه أن السمة الأبرز والأهم للدولة هي الطريقة التي تذوب بها في بوتقة تناقضات النظام الرأسمالي. وفي روايته ثمة ملامح محددة لهذا الوضع.

أولاً، رأس المال الخاص هو الأساس الرئيسي للمشروع الاقتصادي؛ غير أن الملكية الاقتصادية لا تترجم إلى سلطة سياسية مباشرة. ثانياً، ليس رأس المال الناجم عن التراكم الخاص إلا القاعدة المادية التي تستند إليها مالية الدولة، هذه المالية المستمدة في جملة الأنماط المختلفة من الرسوم والضرائب المفروضة على الثروة والدخل.

ثالثاً، تبقى الدولة معتمدة على مصدر دخل لا تتولى هي نفسها تنظيمه، فيما عدا الصناعات المؤممة. وبالتالي، فإن للدولة «مصلحة» عامة في تيسير عمليات تراكم رأس المال. [223] هذه المصلحة ليست مستمدة من أي تحالف بين الدولة ورأس المال بوصفه رأسمالاً، بل من حرص الدولة الصادق والحقيقي على إدامة شروط تأبيدها بالذات. رابعاً، في الدول الديمقراطية الليبرالية، ينبغي للسلطة السياسية أن تكون نتيجة الفوز بدعم انتخابي كبير. ومن شأن هذا النظام السياسي أن يساعد على حجب حقيقة أن موارد الدولة مأخوذة من الثروة الخاصة المراكمة التي تستند إليها الدولة قبل كل شيء.

أما نتيجة جملة ملامح الدولة الرأسمالية هذه فهي أن مثل هذه الدولة تجد نفسها في وضع متناقض هيكلياً. يتعين على الدولة، من ناحية، إدامة عملية التراكم والحيازة الخاصة للموارد؛ ومن الناحية الأخرى، لا بد للدولة من المحافظة على الإيمان بأنها الحَكَم المحايد بين المصالح الطبقية، مما يشرعن سلطتها (أوفه، ١٩٨٤). فالفصل المؤسسي بين الدولة والاقتصاد يعني أن الدولة معتمدة على تدفق الموارد من تنظيم إنتاج رابح. وبما أن الموارد المترتبة على عملية التراكم هي «دون قدرتها على التنظيم»، ثمة «مصلحة ذاتية مؤسسية للدولة»، ومصلحة لجميع من يمسكون بزمام سلطة الدولة، في حماية حيوية الاقتصاد الرأسمالي. بهذا الخطاب قام أوفه بتمييز موقفه عن موقفي كل من ميليباند وبولانتزاس (واقترب من وجهة النظر التعددية الجديدة). وكما قال، فإن المصلحة الذاتية للدولة «لا تنشأ من التحالف بين أي حكومة معينة وطبقات محددة مهتمة أيضاً بالتراكم، ولا من أي سلطة سياسية للطبقة الرأسمالية التي «تمارس ضغطاً» على من يمسكون بزمام

twitter @baghdad_library

سلطة الدولة من أجل خدمة مصلحتها الطبقية» (أوفه وورونج، ١٩٧٥، ص: ١٤٠). تبقى الدولة، من منطلقاتها الذاتية تحديداً، حريصة على إدامة التراكم.

تتحدد طبيعة السلطة السياسية بطريقة مزدوجة: بالقواعد الرسمية للحكم الديمقراطي والتمثيلي التي تحدد الصيغة المؤسسية للوصول إلى السلطة السياسية، ومن خلال المضمون المادي لعملية التراكم التي ترسم حدود الخطط والسياسات الناجحة. وبما أن الحكومات تتطلب انتصاراً انتخابياً مع الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط، فإنها متزايدة الاضطرار للتدخل بغية إدارة المشكلات الاقتصادية. غير أن الضغط المتصاعد للتدخل يعارضه حرص الرأسماليين على حرية الاستثمار ومقاومتهم العنيدة لمحاولات الدولة الرامية إلى التحكم بسيرورات الإنتاج (المتجلية، مثلاً، في مساعي الأعمال لتجنب «الضبط المفرط»).

تواجه الدولة الحديثة، إذن، ضرورتين متناقضتين: لا بد لها من الحفاظ على عملية التراكم دون تقويض أي من التراكم الخاص أو الإيمان بالسوق بوصفها موزِّعة عادلة للموارد الشحيحة. فالتدخل في الاقتصاد أمر [224] محتوم غير أن ممارسة الرقابة السياسية على الاقتصاد تخاطر، مع ذلك، بتحدي الأساس التقليدي لمشروعية مجمل النظام الاجتماعي: الاعتقاد الليبرالي بأن الخير الجماعي كامن في تمكين الأفراد من السعي إلى تحقيق أهدافهم بالحدود الدنيا من التدخل من جانب دولة «منصفة». ثم يتعين على الدولة أن تتدخل ولكن عبر إخفاء انشغالها المهووس بالحرص على صحة رأس المال وعافيتها. وهكذا فإن أوفه حدد معالم الدولة الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية

بكونها: (أ) مستبعدة من التراكم، (ب) ضرورية لنفاذ وظيفة التراكم، (ج) معتمدة على التراكم، و(د) مضطلعة بوظيفة إخفاء وإنكار (أ)، (ب) و(ج) (أوفه، ١٩٧٥، ص: ١٤٤).

مربك حقاً ألا يقلق التعدديون الجدد إزاء القضايا المثارة بالنقطة (د) من تعريف أوفه مع استعداد كثيرين من المفكرين التعدديين الجدد، في الوقت نفسه، للتسليم، دون نقاش، بالنقاط من (أ) إلى (ج). لقد تضافرت مواقف لندبلوم ودال وأوفه، إزاء عدد من القضايا الأساسية: استناد الكيانات السياسية الديمقراطية الغربية إلى موارد ناتجة عن نشاط القطاع الخاص؛ مستوى دعم الدول الديمقراطية الليبرالية (وهي منحازة بالضرورة) لـ «جدول أعمال الشركات»؛ والمدى الذي تصل إليه الحيازة لوسائل الإنتاج في تقييد أو كبح آليات عمل الديمقراطية. وعلى الرغم من أن أوفه قام بإسناد دور مركزي إلى الدولة بوصفها وسيطاً في الخصومات الطبقية وكان أكثر من لندبلوم أو دال تشديداً على العامل الطبقي، فإن الجميع ـ أوفه، ولندبلوم ودال ـ أكدوا أيضاً وجهة النظر القائلة بأن من شأن «مدراء الدولة» أن يتمتعوا بقدر من الاستقلال عن جملة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المباشرة؛ بمعنى استحالة فهم الدولة عبر علاقاتها الحصرية بالعوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية، أو من خلال اختزالها إلى هذه العوامل.

إلا أن التأكيد الرئيسي لجزء كبير من كتابات أوفه خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كان للدولة بوصفها «آلية منفعلة». فما دام يرى أن تعريفه للدولة الحديثة صحيح فمعنى ذلك «أن من الصعب تصور قدرة أي دولة في المجتمع الرأسمالي على النجاح في أداء الوظائف التي هي جزء لا يتجزأ من

twitter @baghdad_library

هذا التعريف، على نحو متزامن وناجح على امتداد أي فترة زمنية» (أوفه، ١٩٧٥، ص: ١٤٤). ولمعاينة هذه الأطروحة عكف أوفه على دراسة طبيعة إدارة الدولة، ولا سيما قدرتها على الفعل الإداري الناجح. وقد رأى أوفه أن مشكلات الإدارة استثنائية الصعوبة لأن عدداً كبيراً من الخطط والسياسات المعتمدة من قبل الحكومات المعاصرة لا تتكامل ببساطة مع نشاطات السوق بل تحل محلها على الصعيد العملي. وبالتالي فإن الدولة كثيراً ما تبادر، برأي أوفه، بتوازٍ لافت مع النظرة التعاونية، إلى التفضيل الانتقائي لأولئك الذين يكون إذعانهم ودعمهم حاسمين بالنسبة إلى ضمان الاستمرارية الهادئة للنظام القائم: جملة مجموعات الشركات الكبرى والحركة العمالية المنظمة. زعم، أيضاً، أن ممثلي [225] هذه «القوى الاستراتيجية» يضاعفون من تكرار تدخلهم لدرء أخطار يتعرض لها الاستقرار السياسي عبر آلية تفاوض شديدة البعد عن الرسمية من خارج البرلمان (١٩٧٩، ص: ٩). وهكذا فإن الدولة الديمقراطية الليبرالية سوف تميل، سعياً منها إلى الحفاظ على استمرار الترتيبات المؤسسية القائمة، نحو تفضيل نوع من الحل الوسط التوفيقي بين المصالح الراسخة القوية: مساومة لا تكون، على أي حال، وفي أكثر الأحيان، إلا على حساب الجماعات الهشة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، على حساب صغار السن، المسنين، المرضى، غير المنتسبين إلى النقابات، الملونين، مثلاً (انظر أوفه؛ ١٩٨٥، للاستزادة). أما شروط ما سبق لي أن أطلقت عليه اسم المشاركة المحدودة أو المعدومة لطَيْفٍ واسع من الناس فتتم إعادة إنتاجها منهجياً، برأي أوفه، نتيجة حرص الدولة على إدامة مجمل النظام المؤسسي الذي تحتل فيه الآليات الرأسمالية مكاناً مرموقاً.

ثمة عدد كبير من المضاعفات اللافتة في تحليل أوفه بما فيها نظرته القائلة بأن المشكلات السياسية المفتاحية لا تُحل، في الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة إلا بقمعها أو تحويلها إلى ميادين أخرى. وبعض هذه المضاعفات ستتم معاينتها في الفصل التالي الذي يتركز على نظريات «ديمقراطية الأزمات». أما ما يحتاج إلى تأكيد خاص هنا فهو جملة أفضليات عمل أوفه مقارنة بكتابات ميليباند وبولانتزاس بوصفه إحدى المساهمات في تحليل الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة. فتأكيد أوفه لأسلوب ذوبان الدولة في بوتقة الخصومات الطبقية يتغلب على بعض عيوب نظرة ميليباند وبولانتزاس «السلبية» إلى الدولة بوصفها متشابكة وظيفياً مع حاجات رأس المال أو الطبقة الرأسمالية. فعمل أوفه يسلط الضوء على الطريقة التي يتم بها دفع الدولة وجرها من قبل مختلف القوى إلى مواقع اعتماد وتوفير سلسلة من الخطط والخدمات التي تفيد لا رأس المال وحسب بل وبعض القطاعات الأفضل تنظيماً من الطبقة العاملة. وتاريخ الحركة العمالية ليس إلا تاريخ محاولات مطردة لقلب بعض سلبيات اختلال ميزان القوة بين العاملين وأرباب العمل. ورداً منها على ذلك، قامت الدولة باستحداث سلسلة من الخطط المختلفة التي تزيد الأجرة الاجتماعية، توسع دائرة الخير العام، تعزز الحقوق الديمقراطية وتغير التوازن بين القطاعين العام والخاص. فعمل أوفه يقر بوضوح أن الصراع الاجتماعي «منقوش» في صلب طبيعة الدولة وحصائل التخطيط. وإذا كانت الدولة معتمدة على عملية التراكم الرأسمالي، فإن الشبكة المزدحمة من القيود الاقتصادية والاجتماعية والانتخابية، على التخطيط تعني، كما أشار أوفه، عن صواب، أن الدولة ليست، بأي حال،

twitter @baghdad_library

أداة غير ملتبسة من أدوات إعادة إنتاج النظام الرأسمالي. فانحياز الدولة الديمقراطية واعتمادها يمكن تعديلهما، كليهما، إلى حدود معينة، وحجبهما من خلال محاولات حكومية متلاحقة للمناورة في إطار هذه الضغوط المتضاربة. علاوة، يبقى تأكيد أوفه لتكرار تحميل الأضعف والأكثر هشاشة في المجتمع تكاليف هذه المناورة منطوياً، [226] حسب ما أرى، على قدر غير قليل من الأهمية. وبمقدار ما تتوفر إمكانية إدراج هذه القضايا في صلب «نظرية ديمقراطية تجريبية»، يتم إيجاد أساس صلب لرواية أكثر إقناعاً لقصة عمليات الديمقراطيات الموجودة.

غير أن أوفه انحرف بفهمه للديمقراطية والدولة حين استخف بقدرة الممثلين السياسيين والإداريين على أن يكونوا وكلاء فعالين للإستراتيجية السياسية. ومع أنه أقر رسمياً بهذه القدرة، فإنه لم يولها ما يكفي من الاهتمام. إن نزوعه إلى تفسير تطور خطة الدولة وعيوبها عبر الإشارة إلى الضرورات الوظيفية (ضرورة إرضاء رأس المال والعمل، تلبية متطلبات التراكم والشرعنة) ما لبث أن أدى إلى تشجيعه على الاستهانة بـ «الذكاء الإستراتيجي» الذي تبديه أجهزة الحكومة والدولة، والمتجلي بوضوح استثنائي في أي تقويم تاريخي ومقارن للأنماط المختلفة لنشاط الدولة في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية (انظر بورنشتاين وآخرون، ١٩٨٤؛ بي. هول، ١٩٨٦). ثمة عيب إضافي، ذو علاقة بهذه الاستهانة، يخص إهماله لصيغ الترتيب المؤسسي المختلفة التي تؤلف «الديمقراطيات» في بلدان مختلفة[٦].

---

(٦) عدد كبير من هذه العيوب عالجها أوفه نفسه في كتاباته الأحدث (انظر مثلاً، ١٩٩٦ أ، ١٩٩٦ ب). فهذان العملان يعاينان تطور الكيانات السياسية =

تبقى أساليب إعادة إنتاج هذه الترتيبات مع مرور الزمن، وكيفية وأسباب تباينها من بلد إلى آخر، وبأي نتائج، اعتبارات بالغة الأهمية بالنسبة إلى أي تقويم صحيح لجملة النماذج الديمقراطية (انظر بوتر وآخرون، ١٩٧٧).

الصيغة المتغيرة للمؤسسات التمثيلية

حاولت مجموعة محللين سياسيين أن تسد بعض هذه الثغرات في النظرية الديمقراطية عن طريق دراسة انبثاق النزعة التعاونية (انظر شْمِتَّر، ١٩٧٤؛ بانيتش، ١٩٧٦؛ ميدلماس، ١٩٧٩؛ جيسوب، ١٩٩٠؛ بيرسون، ١٩٩١). مع أن جل المفكرين «التعاونيين» بالغوا في تعميم أهمية استنتاجاتهم، فإن من المفيد تسليط الضوء على الأخيرة بإيجاز، لأنها تشي بعدد من النزعات الجديدة بالملاحظة. أولاً، أفرزت التغييرات الحاصلة في الاقتصاد في القرن العشرين تزايداً مطرداً لتمركز السلطة السياسية، الأمر الذي كثيراً ما تمخض عن تمكين رأس المال الخاص من أن يصبح صاحب اليد العليا في صراعه مع العمل. ففي مواجهة قوة العمل المتمردة، يستطيع رأس المال على الدوام أن ينقل مراكز استثماره، جاعلاً فرص العمل أكثر ندرة ومقلِّصاً قدرة العمل على فرض الطلبات. رداً على قوة رأس المال من ناحية، ونتيجة لمجرد تعقد أي اقتصاد حديث من ناحية ثانية، باتت [227] الحركة العمالية، هي نفسها، أشد تمركزاً وأكثر اتصافاً بالبيروقراطية وأعمق احترافاً. برزت على الساحة منظمات قوية لكل من رأس المال والعمل

= الديمقراطية الأوربية، غرباً وشرقاً، مسلطاً أضواء جديدة على طبيعة السياسة الديمقراطية وآفاقها.

twitter @baghdad_library

في مواجهة بعضها البعض في السوق، وكل من الطرفين راغب في تقويض مخططات الطرف الآخر وقادر على ذلك. وقبل هذه التطورات كانت ثمة زحمة من المجموعات الاقتصادية والاجتماعية المتنافسة على النفوذ السياسي، كما تصورت التعددية الكلاسيكية، غير أن تلك الظاهرة لم تعد موجودة. أيُّ نماذج في النظرية الديمقراطية توحي بمتابعة مصالح متنوعة، كما جاء في كلام أحد رواد النظرية التعاونية، عن طريق عدد من المقولات التعددية، الطوعية، التنافسية، غير المنظمة هرمياً والمحددة ذاتياً، لم تعد نافذة (شمتر، ١٩٧٤، ص: ٩٣؛ انظر هيلد وكريغر، ١٩٨٤، ص: ١٢ ـ ١٤).

في سياق تطلعات ومطالب متصاعدة، لا سيما في العقدين الأولين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، باتت قدرة رأس المال والعمل على تعطيل النمو الاقتصادي ونسف الاستقرار السياسي (عن طريق الإحجام عن الاستثمار أو اللجوء إلى الإضراب عن العمل على التوالي) تطرح قدراً متزايداً من مشكلات الإدارة الجدية على الدولة. غير أن القوى الطبقية لم تتمكن قط من التحكم بحركة الدولة، على الرغم من أنها ظلت تؤثر فيها. فبدلاً من صورة الطبقات المهيمنة على السياسة المعروضة من قبل الماركسيين، راح المنظرون التعاونيون يركزون على القوة المركزة لجماعات المصالح المنظمة، وعلى محاولات الدولة الرامية إلى التغلب على المشكلات الناجمة عن نشاط هذه الجماعات عبر اعتماد استراتيجية خلاقة قائمة على الاندماج السياسي. وهكذا فإن النزعة التعاونية المعاصرة تحددت على النحو التالي:

> نظام تمثيل مصالح تكون فيه الوحدات المؤلفة منظمة في عدد محدود من المقاولات الأحادية، الإلزامية، المنظمة تراتبياً

والمتمايزة وظيفياً، معترف بها أو مجازة (إن لم تكن مخلوقة) من قبل الدولة وممنوحة احتكاراً تمثيلياً مدروساً داخل مقولاتها المعينة مقابل ممارسة رقابات معينة على اختيار قادتها وصياغة مطالبها ودعاماتها (شمتر، ١٩٧٤، ص: ٩٣ ـ ٩٤).

تشير الترتيبات التعاونية، عموماً إلى علاقات «ثلاثية الأطراف» فيما بين منظمات أرباب العمل، والعمال والدولة، خاضعة، آخر المطاف، لتوجيه الأخيرة .

في الرواية التعاونية، تزايدت القدرات التوجيهية للدولة التي باتت متمكنة من إنشاء إطار لجملة القضايا الاقتصادية والسياسية. مقابل قنوات مباشرة للمساومة مع موظفي الدولة ـ نوع «من الاحتكار التمثيلي» ، بات يُنتظر من قادة المصالح المحورية المنظمة (مثل مؤتمر النقابات في بريطانيا) أن يقدموا الدعم لخطط وسياسات متفق عليها وأن يضبطوا أعضاءهم ضبطاً صارماً عند الضرورة. باتت سياسة الحوار ممنهجة وفق مسارات أشد صرامة وأكثر رسمية، **[228]** على الرغم من أن أكثر النقاش بين الأطراف كان يجري على نحو غير رسمي، خلف أبواب مغلقة وبعيداً عن أنظار الجمهور. بضع منظمات محورية شاركت في حل قضايا ملحة مقابل تسويات إيجابية نسبياً بالنسبة إلى أعضائها. لم تكن الترتيبات التعاونية، إذن، إلا استراتيجيات سياسية لتأمين دعم نقابات مهيمنة، وروابط أعمال وقواعد كل من الطرفين على التوالي.

هناك عدد غير قليل من الروايات المختلفة لقصة التطورات آنفة الذكر التي يمكن الاهتداء إليها في متون الأدبيات التعاونية (مثل

twitter @baghdad_library

ونكر، ١٩٧٦؛ شمتر، ١٩٧٩؛ بانيتش، ١٩٨٠). في سياق هذا الفصل، ليست الفروق بين هذه الروايات، على أي حال، بارزة مثل العواقب السياسية العامة التي يقال إنها تترتب على العلاقات الثلاثية: جملة البنى السياسية الجديدة التي تبلورت مع الحقبة «الرأسمالية التعاونية» ما بعد الليبرالية. ثمة ثلاثة مزاعم مطروحة بقوة. يقال، أولاً، إن المؤسسات السياسية التمثيلية التقليدية جرى إبدالها تدريجياً بعملية صنع قرار قائمة على ثلاثة أطراف. فموقع البرلمان بوصفه المركز الأعلى لصياغة الخطط والاتفاق عليها تَعَرَّضَ للتآكل؛ بات مرور أي مشروع قانون بالبرلمان عملية بَصْم مجردة أكثر من أي وقت مضى. يُزعَم، ثانياً، أن التمثيل البرلماني والإقليمي لم يعد الأسلوب الرئيسي للتعبير عن المصالح وحمايتها. فعلى الرغم من بقاء أنماط التمثيل الكلاسيكية (على شكل أعضاء برلمانات وما إلى ذلك)، يظل أهم أعمال الإدارة السياسية والاقتصادية من إنجاز ممثلين وظيفيين، أي مندوبي شركات، ونقابات وفروع للدولة. باطراد ثابت صارت العمليات السياسية الجارية خارج البرلمانات هي البؤر المركزية لصنع القرارات. ويُدَّعى، ثالثاً، أن آفاق انخراط ممثلين إقليميين، بله مواطنين عاديين، في عملية رسم الخطط وتطويرها، قد تقلصت كثيراً. باختصار، تمخضت التغييرات الاقتصادية، والضغوط السياسية والتطورات التنظيمية عن تقويض سيادة البرلمان ونفوذ المواطنين. ثمة مسارات تفاوض جديدة «مرنة» تحل محل آليات صنع القوانين والسلطة العامة الأكثر تعقيداً. قد يبادر أولئك الذين يتعرضون للتهميش جراء هذه السيرورات (مثل مختلف أصناف الحركيين الاجتماعيين العاطلين عن العمل)، مطلقين حركات احتجاج «غير رسمية»، غير أن مجمل

المفكرين التعاونيين ظلوا ميالين إلى افتراض أن الإجراءات المؤسسية الجديدة تؤدي إلى نشوء نوع من الوحدة بين الفئات المجتمعية المفتاحية والخطوات الرئيسية في النظرة التعاونية مبينة في شكل ٦/١.

من المؤكد أن هذه النزعات التي أبرزها المفكرون التعاونيون جديرة بالملاحظة. فانخراط جماعات المصالح المنظمة في عملية الحكم والإدارة ينطوي على مضاعفات كبيرة بالنسبة إلى الديمقراطية في الغرب [229] (انظر مدلماس، ١٩٧٩، ص: ٣٨١). ففي تركيزهم على ظهور أنماط تفاوض حول القضايا العامة من خارج البرلمانات، أحسن التعاونيون صنعاً إذ سلطوا الضوء على حزمة معينة من العوامل التي تساعد على تفسير الفاعلية المحدودة للبنى التمثيلية الرسمية، والأفق المقيّد، الذي يكثر الكلام عنه، للهيئات البرلمانية. إذا حصل نوع من الإضعاف لسيادة الشعب، فإن من الضروري تفسير ذلك، في جزء منه، من خلال الرجوع إلى المفكرين التعاونيين.

بداية، يجب التعامل مع الرأي القائل بأن مجالاً مفتوحاً نسبياً للمناقشة والمبادرة البرلمانيتين كان موجوداً بات اليوم متقلصاً كثيراً بحذر، كما سبق لأكثرية المنظرين السياسيين من ماكس فيبر، ولينين إلى دال أن فعلت. من الواضح أن البرلمانات ظلت على الدوام تعمل في إطار سلسلة ذات شأن من الضوابط والقيود. ربما تعرضت الأخيرة، بالفعل، للتغيير عبر السنوات، غير أن من شأن تسويغ الرأي القائل بأن فاعلية ومرجعية المؤسسات التمثيلية تعرضتا لقدر استثنائي من الإضعاف مؤخراً، أن يكون أمراً بالغ الصعوبة. يضاف إلى ذلك أن مجالات قليلة، بل وقليلة جداً، من خارج دائرة التخطيط الاقتصادي الإجمالي، كانت خاضعة لاتفاقات ثلاثية الأطراف، رغم

twitter @baghdad_library

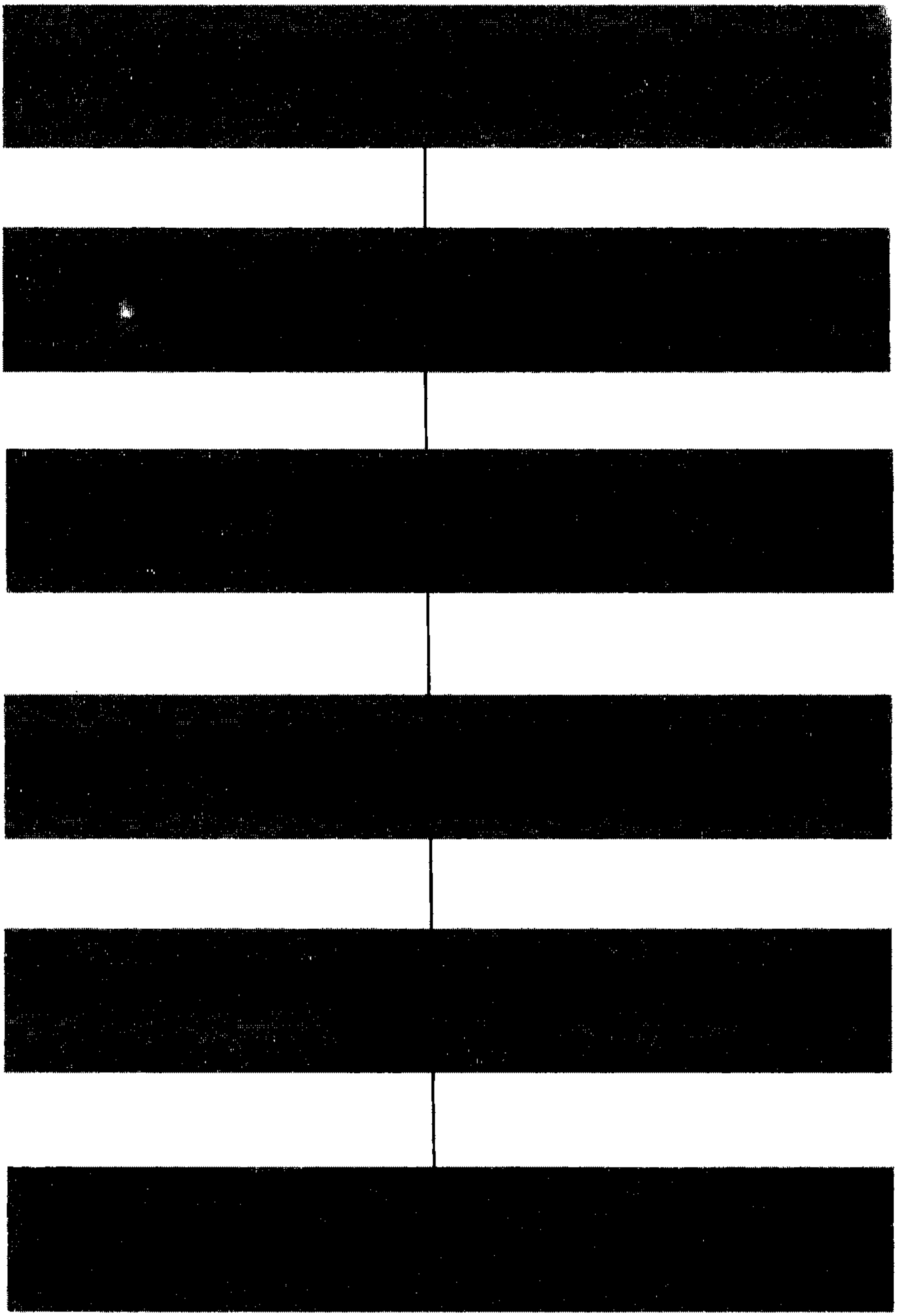

شكل: ٦/١: النزعة التعاونية واهتراء السياسة البرلمانية والحزبية

أن النظرية التعاونية قد أماطت اللثام عن تغييرات ذات شأن حاصلة في آليات [230] عمل حكومات ما بعد الحرب [العالمية الثانية]؛ كما أن قليلاً جداً، حتى على صعيد التخطيط الاقتصادي الإجمالي، عدا عن سياسات الدخل، جاء متناغماً مع الرواية «التعاونية». ثمة بضعة أسباب وجيهة لافتراض أن التمثيل الوظيفي قد حل فعلاً محل الأحزاب والبرلمانات. علاوة، بقيت الترتيبات التعاونية، مهما تطورت، هشة وسريعة العطب لأنها تتطلب وجود حزمة نادرة نسبياً من الشروط الضامنة لإذابة العمل في البوتقة، بما فيها:

١ ـ موقف داخل الحركة العمالية يفضل «الإدارة التعاونية» على اتخاذ تدابير هيكلية أو قائمة على مبدأ إعادة التوزيع في التخطيط الاقتصادي الإجمالي؛

٢ ـ وجود مؤسسات رسمية معنية بمبادرات إدارة ثلاثية الأطراف؛

٣ ـ مأسسة السلطة النقابية داخل حركة منسقة للطبقة العاملة؛

٤ ـ ما يكفي من المركزة لجعل قرارات الاتحادات العمالية ملزمة للنقابات الصناعية المنفردة؛

٥ ـ نفوذ نخبوي مناسب في النقابات لضمان امتثال الأعضاء العاديين للخطط المتفق عليها (مقتبس عن هيلد وكريغر، ١٩٨٤، ص: ١٤).

لم تترسخ الترتيبات التعاونية العريضة إلا في عدد قليل من البلدان، أبرزها النمسا وهولندا والسويد؛ والكثير من الشروط تبقى

twitter @baghdad_library

معلقة في الأمكنة الأخرى، وفي بعض البلدان مثل بريطانيا لم تتوفر إلا شروط قليلة لفترة بالغة القصر من الوقت (انظر ليمبروخ، ١٩٧٩؛ وليمسون، ١٩٨٩).

كانت آفاق تطور العلاقات الثلاثية شديدة الإشراق خلال فترة التوسع الاقتصادي الممتدة من خمسينيات القرن العشرين إلى أوائل سبعينيات القرن نفسه. من المؤكد أن ازدهار هذه السنوات ساعد على تشجيع النظرة القائلة بإمكانية استيعاب جميع المصالح المفتاحية وإذابتها في بوتقة سياسة حقبة ما بعد الحرب. فالموارد المتنامية عنت أن الإدارة والعمل، جنباً إلى جنب مع إداريي الخطة، قد يهتدون إلى هامش للمناورة وأساس لإشباع مباشر أو مستقبلي. أما حشد الصعوبات القاسية التي برزت أواسط السبعينيات وصاعداً فقد أدت، بالمقابل، إلى إبراز الأرضية المشتركة المحدودة بين العمل ورأس المال، والآفاق الضعيفة غير الواعدة بتحقيق مؤسسات مستندة إلى نوع من الرغبة في الحوار والمساومة. وبعد الاعتراف بهذا، لا غرابة في أن يكون الاهتمام الرئيسي لجزء كبير من النظريات الديمقراطية الأخيرة قد شهد تحولاً مسرحياً مثيراً ـ وصولاً إلى نظرية «ديمقراطية الأزمات» (انظر فصل: ٧).

من شأن محاولات اجتراح الترتيبات التعاونية نفسها أن تكون قد ساهمت في بعض الضغوط التي تواجهها [231] الأنظمة الديمقراطية. فنزعة التفضيل لجماعات قوية أو مهيمنة معينة التي عبرت عنها استراتيجيات تعاونية أو صفقات «خاصة» تنزل ضربات موجعة بالدعم الانتخابي ـ البرلماني للجماعات الأكثر هشاشة، الذي يمكن أن يكون شرطاً لبقاء الحكومات. وعبر وضع قضايا معينة في مراتب عليا

على جدول الأعمال السياسي، من شأن نزعة ثلاثية الأطراف أن تفضي، بالضرورة، إلى تهميش أخرى أو استبعادها. وعلى نحو أكثر جذرية، من شأن السعي إلى اعتماد مثل هذه الاستراتيجيات أن يؤدي إلى المزيد من تآكل احترام وجاذبية مؤسسات كانت تقليدياً تتولى ضبط الصراع مثل الأنظمة الحزبية ومواثيق المساومة الجماعية. وبالتالي فإن الترتيبات الجديدة قد تتمخض عن نتائج معكوسة، كما سبق لبعض المنظرين التعاونيين أن أشاروا بالفعل، بما يشجع على تشكل حركات معارضة مستندة إلى أولئك المستبعدين من سيرورات صنع القرار السياسي الراسخة المحورية، مثل العمال العاديين، المهتمين بقضايا البيئة، ناشطي حملات نزع الأسلحة النووية، حركيي الحركة النسوية، والمنتمين إلى الحركات الإقليمية أو القومية (انظر أوفه، ١٩٨٠).

لتكون الترتيبات التعاونية قد أحدثت تغييراً جذرياً في طابع الديمقراطية، ربما توجب عليها أن تؤمّن ليس تناظراً في النفوذ بين جملة المصالح المنظمة المهيمنة ـ تناظراً كان من شأنه أن يسمح بمساومة حقيقية ـ وحسب، بل وأسلوباً معيناً من أساليب إشراك جميع المصالح ووجهات النظر ذات العلاقة بعملية صنع القرار. وهو أمر لم تفعله بالتأكيد. وبمقدار ما تمثل صيغة جديدة من صيغ التمثيل، فإنها تشكل تطوراً مثيراً، ولكنه محدود، في ظاهر الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي على الصعيدين النظري والعملي. غير أن وجود مؤسسات تعاونية هو بالتأكيد عامل آخر لا بد من دراسته، وقوة أخرى بكل تأكيد تؤدي إلى إبعاد المواطن العادي عن أي تحكم ذي معنى بجملة القضايا الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

النظرية الديمقراطية هي في حالة تدفق وانسياب. ثمة بين

twitter @baghdad_library

مفكري التيار الرئيسي الواحد على صعيد التحليل السياسي من نقاط الاختلاف ما لا يقل عن نظيرتها فيما بين جملة المدارس. كثيرون من غير الماركسيين باتوا يقدرون القيود المفروضة على الحياة الديمقراطية جراء عوامل عديدة، منها الأشكال الهائلة من تمركز ملكية وسائل الإنتاج والتحكم بها. وقد بادرت أفضل الكتابات الماركسية الأخيرة إلى نوع من إعادة تقويم المؤسسات التمثيلية الليبرالية وإلى تأكيد وجوب فهم الدولة، جزئياً، بالارتباط مع السيرورات الانتخابية، وأنماط مجمعات المصالح المتغيرة وضغوط الجماعات القائمة على التنافس، غير المنبثقة، جميعاً، من التربة الطبقية. يضاف إلى ذلك أن هناك نقاط اندماج مثيرة في التطلعات المعيارية لكل من التعدديين الجدد والماركسيين الجدد .[232] ومع أن الفريق الأول يؤكد الأهمية المقيمة والثابتة للديمقراطية التمثيلية، فإنه يسلّم بأن الحياة الديمقراطية تتعرض لقدر غير مقبول من الإفساد بفعل القوة الاقتصادية للقطاع الخاص. إلى وقت قريب، لم يكن الماركسيون مستعدين لإعادة النظر بالتزامهم بالسياسة القائمة على رؤية ماركس الكلاسيكية (مثال ٤). غير أن الأمر ما لبث أن تغير، جزئياً، رداً على نمو الدولة في الأوربيتين الغربية والشرقية والتحديات التي واجهها هذا التحدي، غرباً وشرقاً، مرة أخرى، حصل نوع من إعادة التقويم من جانب بعض الماركسيين للتركيز الديمقراطي الليبرالي على أهمية الحريات والحقوق الفردية، جنباً إلى جنب مع جماعات وأجهزة تقوم بتنظيم فعالياتها على نحو مستقل عن رقابة الدولة أو الحزب. أما أهمية عدد من الابتكارات الديمقراطية الليبرالية فقد جرى تقويمها بقدر أعمق وأشمل، كما سيتضح في الفصلين ٧و٨ بقدر أكبر من التفصيل.

جدير بالذكر أن أفضل نماذج نماذج الديمقراطية المعاصرة تتقاسم عدداً من النواقص الناجمة عن تركيزها على العلاقة بين الدولة والاقتصاد في المقام الأول. ومع أن الماركسيين وسّعوا مفهوم السياسة لاحتضان علاقات قوة الإنتاج، فإن أياً من المدارس لم يعكف على إجراء دراسة مناسبة لجملة تلك الحلقات المفرغة الناجمة عن المشاركة المحدودة أو المعدومة في السياسة بالارتباط مع علاقات الهيمنة الجنسية أو العنصرية، أو معاينة مضاعفات كتابات شخصيات معينة مثل وولستونكراف لمصلحة النظرية الديمقراطية (انظر ص: ٦٢ ـ ٦٨). إن هذا الانحياز وأحادية الطرف يعنيان، دون شك، أن رؤى نماذج الديمقراطية المعاصرة تبقى محدودة. فالماركسية، التعددية والمقاربات الأخرى غير الماركسية التي سبقت معاينتها تبدو جميعاً منطلقة من تصور يقول إن ما هو سياسي يتطابق مع مجال الدولة و/أو العلاقات الاقتصادية، وإن الأخيرة هي الساحة الملائمة للنشاط والبحث السياسيين. وهكذا فإن عالم العلاقات «الخاصة»، مع سلسلة مطالبه وفرصه المتفاوتة جذرياً بالنسبة إلى المواطنين، يجري استبعاده من دائرة الرؤية. ومسألة مدى قدرة المرء الفعلية والدقيقة على تجاوز هذا العيب، كما ينبغي، دون التفريط ببعض أهم رؤى المدارس الريادية للنظرية الديمقراطية تبقى قضية مطروحة ومفتوحة على المناقشة.

twitter @baghdad_library

الفصل السابع

من استقرار ما بعد الحرب إلى الأزمة السياسية: استقطاب المُثل السياسية

[233] كثيرون وصفوا العقد ونصف العقد اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية على أنها كانت فترة الموالاة، والإيمان بالسلطة والشرعية. فالحرب الطويلة تمخضت على ما يبدو عن موجة من الوعود والآمال بالنسبة إلى حقبة جديدة مطبوعة بتغيرات تقدمية متدرجة في العلاقة بين الدولة والمجتمع على جانبي الأطلسي. في بريطانيا، أدى تتويج الملكة أليزابيت الثانية في ١٩٥٣ ـ حيث خرج ما لا يقل عن مليوني شخص إلى الشوارع، على مرأى حوالى عشرين مليوناً على شاشات التلفزة، ومسمع نحو اثني عشر مليوناً عبر الراديو ـ إلى تعزيز الانطباع بوجود نوع من الإجماع الاجتماعي، نوع من عقد ما بعد الحرب الاجتماعي (مارويك، ١٩٨٢، ص: ١٠٩ ـ ١١٠). كان النظام الملكي تعبيراً عن التقاليد والاستقرار في حين كان البرلمان رمزاً لقابلية المحاسبة والإصلاح. وفي الولايات المتحدة بدا ولاء جميع المواطنين

twitter @baghdad_library

الوطني راسخاً رسوخاً كاملاً. كتب أحد المعلقين عاكساً جزءاً كبيراً من الرأي الشعبي يقول:

> كانت أمريكا وستستمر إحدى أكثر أمم العالم ديمقراطية. هنا، أكثر بكثير من أي مكان آخر، متاح للجمهور أن يشارك مشاركة واسعة في صياغة الخطط الاجتماعية والسياسية... يعتقد الناس أنهم يعرفون ما يريدونه وليسوا في مزاج من يريدون أن يُقادوا إلى مراعٍ أكثر خُضْرة (هاكر، ١٩٦٧، ص: ٦٨، اقتباس مارغوليس، ص: ١١٧).

خلال سني ما بعد الحرب حَشْد من معلقي اليمين واليسار في الطيف السياسي كتبوا عن التأييد الواسع [234] لمؤسسات المجتمع المركزية. ثمة إيمان بعالم قائم على المشروع الحر، معدَّل ومنظم من قبل دولة تدخلية، عززته التطرفات السياسية لليمين (الفاشية والنازية في الأوربتين الوسطى والجنوبية) واليسار (الشيوعية في أوروبا الشرقية). ويضاف إلى ذلك أن الحرب الباردة مارست ضغطاً هائلاً لحصر السياسة «المحترمة» المزعومة في إطار الوسط الديمقراطي. معلقاً على هذه الفترة في السياسة البريطانية كتب ايه. اتش. هالسي يقول: «تضافرت الحرية، والمساواة والأخوة، جميعاً، على إنجاز التقدم». فالعمالة الكاملة والفرص التعليمية والمهنية المتعاظمة طبعت العصر على أنه عصر «حركة صاعدة صافية ووفرة جماهيرية متعاظمة ببطء. ظل مد الإجماع السياسي متدفقاً بقوة طوال ما يزيد على عشرين سنة» (هالسي، ١٩٨١، ص: ١٥٦ ـ ١٥٧). إن وجود هذا الإجماع كان، كما سبق لنا أن رأينا، مدعوماً بقوة بسلسلة من الدراسات الأكاديمية الشبيهة بكتاب الثقافة المدنية تأليف آلموند وفيربا الذي أوحى بتمتع

الديمقراطيات الغربية الريادية بشعور رفيع التطور بالولاء للنظام والحكومة، وبعزوف قوي عن السلطة السياسية ومواقف مفعمة بالثقة والإيمان (انظر ص: ٢١٠ ـ ٢١١).

تمثلت حدود «الكيانات السياسية الجديدة» بالالتزام بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وباحترام الدولة الدستورية والحكم التمثيلي، وبنوع من الرغبة في تشجيع متابعة الأفراد لمصالحهم مع صيانة خطط المصلحة القومية أو العامة. وتعزيزاً لهذه الهواجس كان ثمة نوع من التصور للدولة بوصفها الأداة الأنسب لخدمة «خير» الفرد والجماعة على حد سواء. وعبر حماية المواطنين من التدخل التعسفي، ومن خلال مساعدة سريعي العطب، كانت الحكومات تستطيع خلق دائرة أوسع من الفرص للجميع. جُلُّ الأحزاب السياسية على امتداد عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين ظلت تؤمن بأن عليها، وهي في السلطة، أن تتدخل لإصلاح وضع المميزين دون حق، ومساعدة المهضومة حقوقهم. ما من شيء سوى سياسة «دولة راعية»، مجسِّدة للحرص والإنصاف، وللتخصص والخبرة، كانت قادرة على خلق الشروط التي تجعل رخاء كل مواطن وخيره متناغمين مع رخاء الجميع وخيرهم.

كانت جذور هذا التصور «الديمقراطي الاجتماعي» أو «الإصلاحي» للسياسة تمتد إلى بعض أفكار ومبادئ الديمقراطية التنموية (انظر فصل: ٣، ص: ١١٥ ـ ١١٨). غير أنه لم يتم الاهتداء إلى أوضح أشكال التعبير عنه إلا في السياسة والخطط الفعلية للدولة التدخلية، الكينزية المتوسعة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. فالنمو الاقتصادي السريع لتلك السنوات ساعد على تمويل

twitter @baghdad_library

برنامج رفاه اجتماعي واضح التعاظم المطرد. غير أن دولة الرفاه [235] ما لبثت، مع التدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي العالمي أواسط سبعينيات القرن العشرين، أن بدأت تفقد جاذبيتها وتتعرض للهجوم من كل من اليسار (لإخفاقها في تحقيق اختراقات ذات شأن في عالم أرباب الامتيازات والأقوياء) واليمين (لكونها باهظة التكاليف وتهديداً للحرية الفردية). أما تحالف المصالح الذي كان داعماً لها، في وقت من الأوقات، بمن فيه ساسة منتمون إلى حشد متنوع من الأحزاب السياسية، والنقابات الملتزمة بالإصلاح الاجتماعي وصناعيين متلهفين لخلق بيئة سياسية مستقرة مناسبة للنمو الاقتصادي، فقد بدأ يتفكك ويتهاوى. ما إذا كان المطلوب هو دحرجة الدولة «إلى الأمام» أم «إلى الخلف» أصبح موضوع نقاش حاد. وفي أثناء العملية بدأت تركيبة الأفكار الداعمة لدولة الرفاه تبدو متزايدة الضعف باطراد. وفي جدالهم دفاعاً عن الحقوق الفردية، مضافة إلى تحرك رسمي جيد التوجيه لتوفير قدر أكبر من الإنصاف والعدل للجميع، قام مؤيدو مجال متعاظم لإدارة الدولة بتمهيد الطريق أمام برنامج بالغ الاتساع لتدخل الدولة في المجتمع المدني. تكمن المشكلة في أن كثيرين من هؤلاء لم يقولوا إلا القليل نسبياً عن الأشكال المرغوبة والحدود المطلوبة لفعل الدولة، فساهموا، بالتالي، في إقحام، أقله كما سيقول البعض، النزعة الأبوية، والبيروقراطية والتراتبية في خطط الدولة وعبرها. ومن المؤكد أن عواقب الأمر بالنسبة إلى طبيعة آليات الديمقراطية كانت وخيمة.

يواصل هذا الفصل معاينة الحوار حول طبيعة الديمقراطيات الليبرالية عبر دراسة حزمتين من الحجج تدور الأولى حول طابع «الإجماع» الاجتماعي لسنوات ما بعد الحرب (أطروحتي «نهاية

الأيديولوجيا» و«مجتمع البعد الواحد»). أما الحزمة الثانية فتتعلق بتآكل الإجماع و«أزمة الديمقراطية» المتنامية بدءاً بأواخر ستينيات القرن العشرين («الحكم المثقل بالأعباء» ونظريات «شرعنة الأزمة»). كل من حزمتي المواقف تلقي الضوء على بعض الثغرات المفتاحية في التوقعات السياسية لما بعد الحرب. وبمعاينة كل حزمة على حدة يتم توفير السياق المناسب لقدر معزز من الفهم للوضع الفعلي للسياسة الديمقراطية إضافة إلى نموذجين إضافيين من نماذج الديمقراطية: نموذج «الديمقراطية القانونية»، وهو نموذج اليمين الجديد؛ ومثال «ديمقراطية المشاركة»، وهو نموذج اليسار الجديد. وشكل: ٧/١ يرسم الخطوط العريضة للعلاقات القائمة بين هذه المواقف ويربطها ببعض الأمثلة ذات العلاقة المبحوثة في فصول سابقة.

لعل الحاجة تدعو إلى عبارة تحذير عن اللغة الاصطلاحية. كثرة من أفكار اليمين الجديد واليسار الجديد ليست جديدة؛ جرى تطوير بعضها قبل أن تصبح ذائعة الصيت بوصفها ذات علاقة باليمين الجديد أو اليسار الجديد (وبعضها سيكون مألوفاً تماماً من المواقف النظرية المبحوثة في فصول سابقة). ومهما يكن فإن الظروف التي انبثق منها اليمين واليسار الجديدان ساعدت على إضفاء قوة جديدة على أفكار «قديمة». وأدت، إضافة، إلى حفز الابتكار في إطار حزمتي الأفكار نفسيهما [236].

twitter @baghdad_library

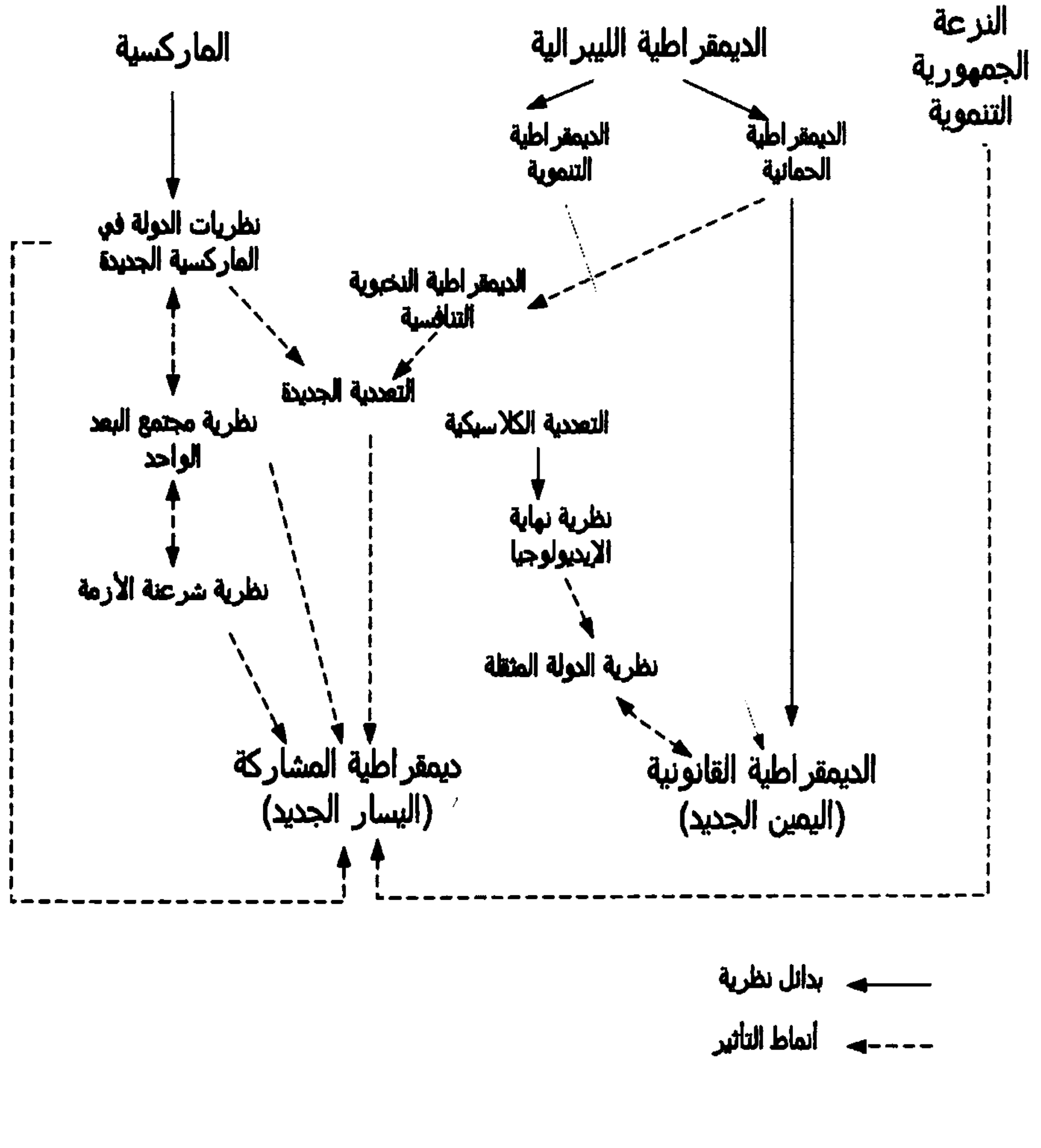

النزعة الجمهورية التنموية
الديمقراطية الليبرالية
الماركسية
الديمقراطية الحمائية
الديمقراطية التنموية
نظريات الدولة في الماركسية الجديدة
الديمقراطية النخبوية التنافسية
التعددية الجديدة
التعددية الكلاسيكية
نظرية مجتمع البعد الواحد
نظرية نهاية الايديولوجيا
نظرية شرعنة الأزمة
نظرية الدولة المثقلة
ديمقراطية المشاركة (اليسار الجديد)
الديمقراطية القانونية (اليمين الجديد)
بدائل نظرية
أنماط التأثير

[237] جدير بالملاحظة أيضاً أن اليمين الجديد ظهر، جزئياً، في معارضة مريرة لبروز حركات اليسار الجديد (عموماً مجموعات اشتراكية متنوعة، الحركة النسوية، حركة أنصار البيئة، حركة السلم) أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين. فمنذ أواخر الستينيات حصل نوع من البعث في النظرية السياسية للديمقراطية، وإن كان بعثاً مطبوعاً بقدر شرس من استقطاب الآراء.

نظام ديمقراطي شرعي أم نظام قمعي؟

عاكفين على تأمل الفوضى غير العادية التي يعيشها عالم القرن العشرين الصناعي الرأسمالي ـ عالم حربين مهولتين، الثورة الروسية، أزمة الثلاثينيات الاقتصادية، صعود الفاشية والنازية ـ تأثر المحللون السياسيون بالتناغم السياسي والاجتماعي الذي حل بعد الحرب العالمية الثانية. وقد حاول علماء السياسة وأساتذة السوسيولوجيا الأمريكيون، والبريطانيون والأوربيون، أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، تطوير التفسيرات لوضع الأمور هذا. قامت جماعة بارزة، انطلاقاً من إطار التعددية الكلاسيكية، بتطوير أطروحة «نهاية الأيديولوجيا»، وهي أطروحة كانت ملحوظة التناغم مع آراء تم التعبير عنها خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات في وسائل الإعلام، في الأحزاب السياسية الرئيسية، في الدوائر السياسية الرسمية وفي العديد من تنظيمات الحركة العمالية. وبادرت جماعة أخرى أصغر بكثير إلى التعبير عن رأي معارض جذرياً: طرحت تفسيراً للأحداث لم يلق، إذا لقي بالمطلق، إلا القليل من التعاطف في المؤسسات الرئيسية للدولة، الاقتصاد والثقافة، على الرغم من أنه كان ذا تأثير كبير في الطلاب وحركات الاحتجاج الجذرية الجديدة في الستينيات.

twitter @baghdad_library

منطلقة من إطار ماركسي معدل دأبت الجماعة الثانية على تحليل «نهاية الأيديولوجيا» المزعومة بوصفها تحقيقاً لنظام شديد القمع: لمجتمع «البعد الواحد»[١].

بعبارة «نهاية الأيديولوجيا» كان لِبْسَتْ، أحد أشهر مروجي هذا الموقف، يعني تدهوراً في تأييد المثقفين، النقابات العمالية والأحزاب السياسية اليسارية لما أطلق عليه اسم «التلويح بالبيارق الحمراء»؛ أي الدعوة إلى المشروع الاشتراكي التي حددتها الماركسية ـ اللينينية (لبست، ١٩٦٣). أما العوامل العامة التي فسرت هذا الوضع فتمثلت بأفول نجم الماركسية ـ اللينينية بوصفها إيديولوجية جذابة في ضوء سجلها نظاماً سياسياً في أوربا الشرقية، وحل المشكلات المفتاحية المنتصبة في وجه [238] المجتمعات الرأسمالية الصناعية الغربية. بقدر أكبر من التحديد، جادل لبست قائلاً إن «القضايا الأيديولوجية الفاصلة بين اليسار واليمين باتت» في الديمقراطيات الغربية «مختزلة إلى ما ليس أكثر أو أقل قليلاً من الملكية الحكومية والتخطيط الاقتصادي»، وإن «هوية الحزب السياسي الذي يتحكم بالخطط المحلية لأمم منفردة لا تنطوي على أي فرق ذي شأن». وهذا كله يعكس، بزعمه، حقيقة أن المشكلات السياسية الأساسية للثورة الصناعية قد حُلت: «فاز العمال بالمواطنية السياسية؛ سلّم المحافظون بدولة الرفاه؛ أقر اليسار الديمقراطي بأن من شأن أي زيادة لسلطة الدولة الإجمالية أن تحمل في طياتها مخاطر بالنسبة إلى الحرية أكثر مما تنطوي عليها من حلول لجملة المشكلات الاقتصادية» (لبست، ١٩٦٣، ص: ٤٤٢ ـ

(١) لاحظ أن الكتاب في الفريقين كانوا يكتبون، ما لم يتم بيان العكس، عن تيارات في مجتمعات صناعية متقدمة عموماً.

٤٤٣). مجادلاً وفقاً لخطوط موازية لمسارات آلموند وفيربا، أكد لبست أن من شأن أي إجماع أساسي حول قيم سياسية عامة ـ لمصلحة المساواة، تحقيق الديمقراطية واعتماد آلياتها ـ أن يشرعن جملة الترتيبات السياسية والاجتماعية الحالية. وبالتالي فإن من شأن الديمقراطيات الغربية أن تنعم بمستقبل مطبوع بالاستقرار التقدمي، وبالاندماج بين آراء الطبقات والأحزاب، وبالتآكل أو الاهتراء المطرد لأسباب الصراع. ثمة باحثون آخرون عاكفون على دراسة ثقافات سياسية معينة، مثل بتلر وستوكس في بريطانيا (١٩٧٤) قاموا بدعم مثل هذه الأحكام.

قام منظرو «نهاية الإيديولوجيا» بتقديم تفسير للحياة السياسية رفضه ماركوز الذي روّج فكرة «مجتمع البعد الواحد» (ماركوز، ١٩٦٤). من الغريب، مع ذلك، أنهم جميعاً، كما سبق أن لوحظ، كانوا يتقاسمون نقطة انطلاق مشتركة: محاولة تفسير ظهور التناغم السياسي في الرأسمالية الغربية في سنوات ما بعد الحرب المباشرة.

انطلق تحليل ماركوز من الإشارة إلى كثرة من القوى التي كانت تتضافر لتيسير إدارة الاقتصاد الحديث والتحكم به. أولاً، لاحظ التطور المدهش لوسائل الإنتاج، وهو نتاج التمركز المتنامي لرأس المال، تغييرات جذرية في العلم والتكنولوجيا، النزوع إلى اعتماد المكننة والأتمتة، والتحويل التدريجي للإدارة إلى بيروقراطيات خاصة متزايدة الاتساع باطراد. ثانياً، ركز على التنظيم المتزايد للتنافس الحر، وهو نتاج تدخل الدولة الذي يحفز الاقتصاد ويدعمه ويفضي إلى توسيع بيروقراطية القطاع العام. ثالثاً، وصف نوعاً من أنواع إعادة ترتيب الأولويات القومية ـ الوطنية جراء أحداث دولية وبسبب خطر

twitter @baghdad_library

الحرب الدائم، الناجم عن الحرب الباردة واحتمال الكارثة النووية دائم الحضور. باختصار، كانت التوجهات السائدة في المجتمع مفضية، بزعم ماركوز، إلى التأسيس لجملة من المنظمات الخاصة والعامة العملاقة المهدِّدة بالتهام الحياة الاجتماعية [239].

ثمة عاقبة حاسمة لحالة الأمور هذه أطلق عليها ماركوز اسم: «التجريد من السياسة»: استئصال المسائل السياسية والأخلاقية من الحياة العامة جراء الانسحاق تحت كابوس التقنية والإنتاجية والكفاءة. فالانشغال الكامل والكلي بمتابعة الإنتاج من أجل الربح من قبل جميع الأعمال الصغيرة منها والكبيرة، ودعم الدولة غير المشروط لهذا الهدف باسم النمو الاقتصادي، أدى إلى وضع جدول أعمال شديد المحدودية. علاوة، ما لبثت هذه القوى أن أوجدت وضعاً باتت فيه الشؤون العامة مهتمة فقط بمناقشة الوسائل المختلفة ـ فالغاية معروفة، إنها المزيد والمزيد من الإنتاج. وعملية التجريد من السياسية كانت نتيجة انتشار «المنطق الغائي»؛ أي انتشار الاهتمام بكفاءة وسائل مختلفة بالنسبة إلى غايات محددة سلفاً.

وبرأي ماركوز فإن وضع الأمور هذا شهد مزيداً من التعزيز جراء الطريقة التي أغرقت بها وسائل الإعلام المنتجة لـ «ثقافة مقولبة» جملة التقاليد الثقافية للطبقات التابعة والأقليات؛ إلى حدود ملحوظة صيغت وسائل الإعلام الجماهيري بهواجس صناعة الإعلانات بسعيها المحموم الذي لا يعرف معنى الرحمة إلى زيادة الاستهلاك. جاءت النتيجة، كما قال، متمثلة بـ «الوعي الزائف»؛ أي حالة وعي لا يعود الناس فيها يدركون أو يعرفون ما يخدم مصالحهم الحقيقة. من المؤكد أن ماركوز حلل تيارات مضادة لوضع الأمور هذا إلا أن تركيزه

العام، أقله في الإنسان ذي البعد الواحد (١٩٦٤)، كان كيفية تمخض عبادة الوفرة والنزعة الاستهلاكية (في المجتمع الرأسمالي الصناعي الحديث) عن أنماط سلوك مطواعة، سلبية وخانعة. مقابل تصوير النظام السياسي ـ من شومبتر إلى لبست ـ بوصفه نظاماً قائماً على الموافقة والمشروعية، أكد ماركوز الطريقة المعتمدة في إدامته عبر استخدام القوى الأيديولوجية والقسرية. أما فكرة «حكم الشعب» فتبقى مجرد حلم.

ليست التفاصيل آنفة الذكر على الدرجة نفسها من الأهمية مثل ادعاءاتها العامة الإجمالية. فسائر منظري نهاية الأيديولوجيا وأحادية البعد، دون استثناء، يؤكدون، رغم اختلافاتهم الكثيرة ـ وهي اختلافات متركزة على ما إذا كانت مشروعية النظام السياسي أصلية أم مصطنعة ـ (١) درجة عالية من الامتثال والاندماج فيما بين سائر جماعات المجتمع وطبقاته، و(٢) أن استقرار النظام السياسي والاجتماعي يتعزز نتيجة لذلك. يشي خطاب الفصلين السابقين بوجوب الشك في هذين الزعمين كليهما. والاستنتاجات البحثية المستعرضة حول المواقف والآراء السياسية تشير إلى أن نظاماً قائماً على «القيم المشتركة» وآخر مستنداً إلى «الهيمنة الأيديولوجية» لم يتمكنا، ببساطة، من إضفاء الشرعية على السياسة الديمقراطية بعد ١٩٤٥. كان الوضع أكثر تعقيداً بما لا يقاس. يضاف إلى ذلك أن التعقيدات تجلت بوضوح شديد جراء الصعوبة الأكبر التي واجهت أدبيات الإجماع، طوعياً كان [240] أم مفبركاً؛ أي التسلسل الفعلي للأحداث التي أعقبت نشرها. شكلت زحمة الأنماط المختلفة من التطورات الاقتصادية، والسياسية والثقافية الحاصلة في ستينيات وسبعينيات

twitter @baghdad_library

القرن العشرين، عبئاً ثقيلاً على الصورة البسيطة للتناغم السياسي والازدهار المستقر في فترة ما بعد الحرب. وما إن تعرض ازدهار اقتصادات السوق الغربية للمساءلة، حتى بات الوهم القائل بأن خنوع الجماهير يعني الشرعية السياسية مطروحاً للنقاش.

لم تكن جملة الصعوبات الاقتصادية المتزايدة: زوال إطار بْرَتون وودز الاقتصادي الدولي، إعادة هيكلية العديد من الاقتصادات الغربية، المشكلات المتصاعدة لتلبية متطلبات دولة الرفاه، المؤشرات المتنامية الدالة على التحرر من أوهام الأحزاب السياسية المهيمنة، نزعة الشك الانتخابية في مواجهة مزاعم الساسة ـ لم تكن هذه الأمور كلها سوى علامات دالة على وجود صعوبات بنيوية عميقة الجذور في صلب النظام السياسي وخلفه (انظر جي. كوهن وروجرز، ١٩٨٣؛ هيلد، ١٩٨٤؛ كريغر، ١٩٨٦). ومع أن الدولة كانت قد أصبحت بالغة التعقيد، فقد بقيت، عموماً، أقل أحادية بكثير وأقل قدرة على فرض توجه واضح بما لا يقاس مما كان ماركوز قد رآه، كما ظلت متمتعة بقدر أقل من المشروعية التي كان مروجو «نهاية الأيديولوجيا» قد فكروا بها. مع حلول نهاية عقد الستينيات لم يعد أحد ينكر تفشي المعارضة: باتت يقينية الوسط وثقته (ومعه سائر الطبقات الوسطى والعليا) متلاشية؛ وقطاعات الموافقة المشروطة أو الغائية من الطبقات الكادحة بدت تاركة مكانها للإحباط والصراع.

ليست نظرية «نهاية الأيديولوجيا» ولا نظرية «أحادية البعد» قادرتين على تقديم التفسير المقنع للعلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، وعدم استقرار الاقتصاد وخطة الحكومة، واطراد التوتر والصراع وتصاعدهما في سنوات ما بعد الحرب. ومع أن هذه الظواهر لم تتكلل

بهجوم ثوري على الدولة (إلا في فرنسا حيث يمكن القول إن الأحداث اقتربت من ذلك) وريادة صريحة وواضحة لمثال ديمقراطي جديد، فإنها شكلت، بالتأكيد، امتحاناً بالغ القسوة لأساس النظام السياسي بالذات. ومع رحيل عقد الستينيات بدا أن أزمة في الدولة الديمقراطية الليبرالية أخذت تتطور. ما طبيعة تلك الأزمة بالتحديد؟ كيف كان سيتم تحليل أبعادها؟ ماجذورها وأسبابها؟

دولة مثقلة بالأعباء أم أزمة مشروعية؟

ما معنى أزمة؟ لا بد من التمييز بين أزمة جزئية (أو فترة عدم استقرار محدود) من ناحية، وأزمة من شأنها أن تفضي إلى تغيير مجتمع معين، من الناحية المقابلة .[241] فالأولى تشير إلى ظواهر مثل دورة السياسة ـ الأعمال المنطوية على حركات مد وجزر في النشاط الاقتصادي، شكلت سمة مزمنة للاقتصادات الحديثة. أما الثانية فتشير إلى تقويض جوهر المبدأ التنظيمي للمجتمع، أيّ مجتمع؛ أي إلى اهتراء أو خراب تلك العلاقات المجتمعية التي تحدد، بين أمور أخرى، أفق النشاط السياسي والاقتصادي وحدود تغير هذا النشاط. وأي أزمة من النمط الثاني، وهي التي سيجري التعبير عنها هنا بوصفها «أزمة ذات طاقة تحويلية»، تنطوي على سلسلة تحديات بالنسبة إلى جوهر النظام السياسي بالذات.

في تناقض واضح مع محللي الخمسينيات وأوائل الستينيات السياسيين الذين كانوا يتحدثون عن «الاندماج» و«الإجماع» و«الاستقرار السياسي»، بدا أولئك العاكفون على التفكير بأواخر الستينيات والسبعينيات مصعوقين بما هو شديد القرب من العكس.

twitter @baghdad_library

فأعمال عدد من أساتذة العلوم السياسية والسوسيولوجيا السياسية خلال هذه الفترة جاءت عاكسة ألواناً مهووسة من الانشغال بـ «نوع من انهيار الإجماع» و«أزمة ديمقراطية» و«انحطاط سياسي واقتصادي». ستتولى هذه الفقرة تقديم عرض موجز لخطابي نظريتي أزمة متناقضتين ـ نظريتين حاولتا إضفاء معنى على أحداث ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين وجملة العواقب التي رتبتها على مجمل نظام الدولة الحديثة، من المؤسسات التمثيلية إلى المكاتب الإدارية. يكون التعارض، مرة أخرى، بين كُتّاب ينطلقون من مقدمات نظرية تعددية في السياسة وآخرين ينطلقون من مقدمات النظرية الماركسية. من الجدير بالتأكيد أن فريقي الكتاب، كليهما، كانا مؤلَّفَيْن من «دعاة مراجعة وإعادة نظر» أشداء؛ لقد نجحا في إدخال تعديلات جوهرية على النظريتين اللتين انطلقا منهما.

يمكن عد الفريق الأول المنطلق من المقدمات التعددية فريقاً مؤلفاً من منظري «الدولة المثقلة بالأعباء»؛ أما الفريق الثاني المنطلق من المقدمات الماركسية، فقد طور نظرية «شرعنة الأزمة». ضم فريق الكتاب الذين ناقشوا موضوع «الدولة المثقلة بالأعباء» كلاً من بريتان (١٩٧٥؛ ١٩٧٧)؛ هنتنغتون (١٩٧٥)، نوردهاوس (١٩٧٥)، كنغ (١٩٧٦) وروز وبيترز (١٩٧٧). أما نظرية «شرعنة الأزمة» فقد طورها، بين آخرين، كل من هابرماس (١٩٧٦) وأوفه (١٩٨٤)، الذي سبق استعراض موقفه (انظر فصل: ٦)[٢]. ولأغراض هذا

(٢) نظريتا العبء الثقيل وشرعنة الأزمة، كلتاهما، طورتا من منطلق مجتمعات رأسمالية ديمقراطية ليبرالية، وكان دعاتهما يؤمنون بقابلية على دول عديدة في هذه المجتمعات، على الرغم من وجوب ملاحظة أن نظرية شرعنة الأزمة قد =

الفصل ليس من الضروري متابعة جميع تفاصيل تحليلات هؤلاء الكتاب، أو أوجه التباين في التأكيد بينهم. سيكون تقديم خلاصتين عامتين، بالخطوط العريضة، للموقفين كافياً.

ينبغي تأكيد أن هاتين الروايتين المتناقضتين [242] لقصة الأزمات التي تواجه الدولة الديمقراطية الحديثة تركزان على إمكانية وجود «أزمة ذات طاقة تغييرية». غير أن منظري «شرعنة الأزمة» رأوا الأمر منطوياً على معضلات سياسية صعبة من ناحية وطاقة تغيير جذري تقدمية من ناحية ثانية، فيما ظل منظرو الأعباء الثقيلة دائبين بوضوح على التحذير منه بوصفه خطراً يتهدد الدولة الديمقراطية الليبرالية (واقترحوا تدابير للاحتواء والتحكم). جدير بالملاحظة أيضاً أن منظري الأعباء الثقيلة كانوا أصحاب نفوذ في الدوائر السياسية الحزبية وجرى تناولهم بالمناقشة العامة في وسائل كثيرة؛ أما منظرو شرعنة الأزمة فقد ظلوا عموماً حوزة عدد قليل من المحللين رغم فوزهم بقدر من النفوذ في بعض الدوائر الأكاديمية.

تيسيراً لفهم الخطابين تم إيراد الخطوات الرئيسية لكل منهما في الشكلين ٧/ ٢ و٧/ ٣. وكل من هذه الخطوات مبحوثة بإيجاز فيما يلي، وبعض النقاط الرئيسية مربوطة بأمثلة وتفسيرات سياسية معينة.

= تلقى قدراً أكبر من الضوء على انهيار الأنظمة الشيوعية مقارنة بالتوترات الحاصلة في الدول الرأسمالية (انظر فصل ٨).

twitter @baghdad_library

الحكومة المثقلة بالأعباء

١ /أ ـ منطلق تعددي: يتكرر وصف الدولة المثقلة بالأعباء علاقات السلطة من منطلق التمزق: يتم تقاسم السلطة والمقايضة عليها من قبل عدد كبير من الجماعات الممثلة لجملة من المصالح المتنوعة والمتنافسة، مما يجعل الحصائل السياسية نتاج عدد كبير من السيرورات والضغوط؛ تحاول الحكومات التوسط والاضطلاع بدور الحَكَم بين المطالب.

١/ب ـ تمخض مجتمع سوق ما بعد الحرب مضافاً إلى النجاحات المبكرة للتخطيط الاقتصادي الكينزي عن وفرة جماهيرية صاعدة وازدهار عام في أعوام ما بعد الحرب، عن سلسلة طفرات في السلع الاستهلاكية، في المشروعات السكنية الجديدة، وفي صناعات تسالي التلفزيون.

٢ ـ وتبعاً لذلك، زادت التوقعات، بالارتباط مع مستويات معيشة أعلى، مع علاوات سنوية في الدخل وأسباب الرفاه، مع توفر التعليم وفرص متابعة الدراسة الجامعية والعليا.

٣ ـ ما لبثت التطلعات أن تعززت بفعل نوع من «الانحدار إلى اللامبالاة» أو من تدهور احترام السلطة والمقام. كان هذا نفسه نتيجة الوفرة المتنامية، الرفاه، الصحة والتعليم المجاني الذي أدى إلى نسف المبادرة والمسؤولية الخاصتين، والإيديولوجيات التسووية والامتيازاتية التي وعدت بما هو أكثر بكثير مما يمكن بلوغه واقعياً في أي وقت من الأوقات.

٤ ـ وفي هذا السياق، أتقنت الجماعات فن ممارسة الضغط على

الساسة والحكومات لإجبارهما على خدمة مصالح وطموحات معينة مثل رفع الأجور (أكثرية الجماعات العاملة بالأجرة)، حماية فرص العمل في قطاعات صناعية متراجعة (بعض النقابات)، معدلات فوائد مرتفعة (المدخرون)، معدلات فوائد متدنية (المقترضون، بما فيهم الصناعات المحلية)، [243] أسعار منخفضة (جماعات المستهلكين)، أسعار أعلى (منظمات الأعمال التجارية).

٥ ـ ولضمان الحد الأقصى من الأصوات، كثيراً، وكثيراً جداً، ما وعد السياسيون بما هو أكثر مما يستطيعون تحقيقه، بل وقدموا أحياناً وعوداً بتلبية حُزم مطالب متناقضة وبالتالي مستحيلة: [244] التنافس بين الأحزاب أدى إلى تعاظم أحجام الوعود باطراد.

٦ ـ وهكذا فإن التطلعات تعززت: صارت الأحزاب السياسية تبدو وسائل متنافسة للغاية نفسها، أي مستويات معيشة أفضل.

٧ ـ في الحكم، بالغت الأحزاب في الإكثار من اتباع استراتيجيات الاسترضاء خشية فقدان الأصوات المستقبلية. نادراً ما كان، إذا كان بالأصل، يتم «الإقدام على اتخاذ خطوات صارمة» لوضع الاقتصاد على الطريق الصحيح، أو التعامل مع «متمردين شباب»، على سبيل المثال.

٨ ـ استراتيجيات الاسترضاء والسعي إلى المصلحة الذاتية من قبل الإداريين تمخضت عن عدد متزايد باطراد من أجهزة الدولة (في الصحة، التعليم، العلاقات الصناعية، حماية البيئة، إلخ) بوتائر متزايدة استحالة قابلية الإخضاع للتحكم. تطور أجهزة بيروقراطية «لا وجه لها» عاجزة في الغالب عن تلبية الأغراض التي صُممت أساساً من أجلها.

twitter @baghdad_library

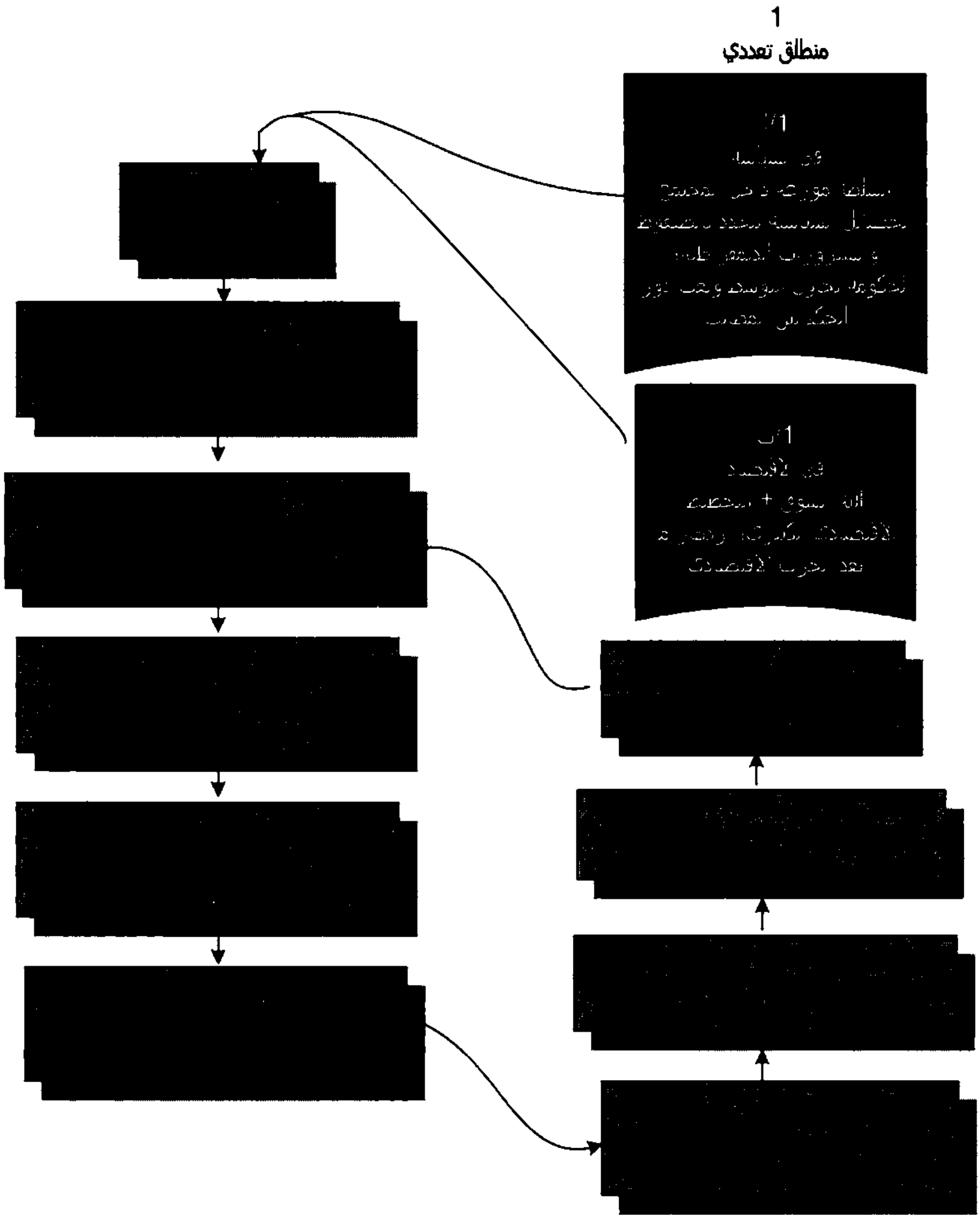

الشكل: 7/ 2 حكومة مثقلة بالأعباء: أزمة نظام الرفاه الديمقراطي الليبرالي

٩ ـ باتت الدولة متضائلة القدرة على توفير إدارة صارمة وفعالة في مواجهة الارتفاع الجنوني لتكاليف البرامج. صار الإنفاق العام متورماً على نحو مفرط، والتضخم واحداً فقط من أعراض المشكلة.

١٠ ـ ومع توسع الدولة، تدرجت في تدمير هامش المبادرة الفردية، المجال المناسب لـ («المشروع الحر» الخاص).

١١ ـ باتت الأمور تدور في حلقة مفرغة (لك أن تعود إلى القطاع ٤ في شكل ٧/٢ وتتابع الدوران) لا يمكن كسرها إلا عن طريق قيادة سياسية «صارمة»، «حازمة» أقل استجابة للضغوط والمطالب الديمقراطية، بين أشياء أخرى.

شرعنة دولة الأزمة

كان منظرو الأعباء الثقيلة يقولون، من حيث الجوهر، إن صيغة عمل المؤسسات الديمقراطية كانت أساساً عاجزة وظيفياً عن الضبط الكفؤ لجملة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في موقف مشترك بخطوطه العريضة مع اليمين الجديد. (فبعض منظري الدولة المثقلة بالأعباء صاروا، بالفعل، مدافعين عن مواقف اليمين الجديد، على الرغم من أن هذا لم يكن، بأي حال، صحيحاً بالنسبة إليهم جميعاً؛ انظر هنتنغتون، ١٩٧٥؛ كنغ، ١٩٧٦). أما منظرو شرعنة الأزمة فكانوا، على النقيض من ذلك، يؤمنون باستحالة إرساء أساس سليم ومناسب لفهم نزعات الأزمة ما لم يتم التركيز على العلاقات الطبقية والقيود التي يفرضها رأس المال على السياسة. والعناصر الرئيسية لنظريتهم يمكن إدراجها على النحو التالي:

twitter @baghdad_library

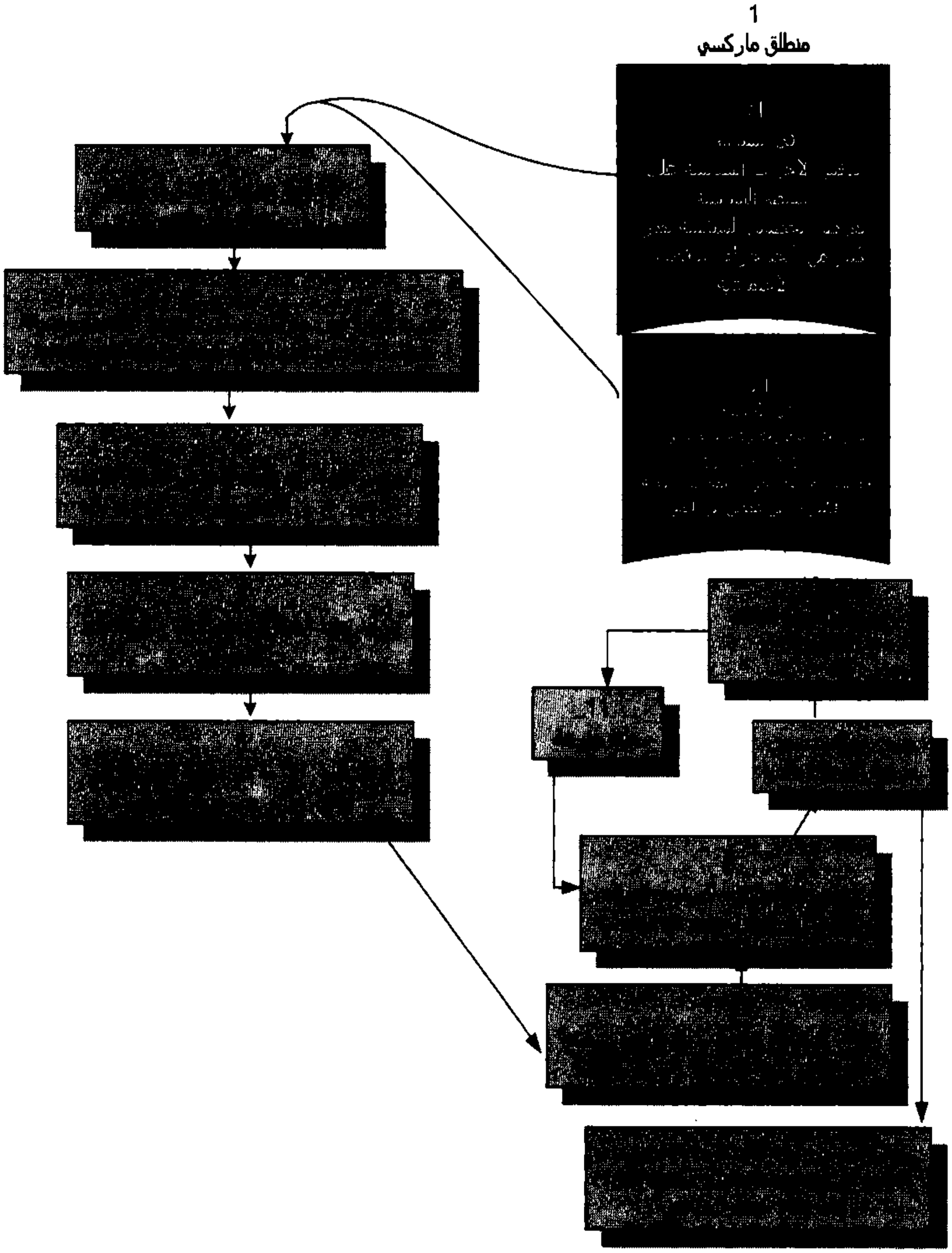

الشكل: 3/7 شرعنة الأزمة: أزمة الدولة الرأسمالية الديمقراطية

١ /أ ـ منطلق ماركسي: مع انخراط الأحزاب السياسية في التنافس على المناصب عبر القواعد الرسمية المعتمدة للسيرورات الديمقراطية والتمثيلة، يتعرض نفوذها لقدر بالغ القسوة من التقييد جراء اعتماد الدولة على موارد ناجمة، إلى حد كبير، عن تراكم رأس المال الخاص [245]. على الدولة أن تتخذ قرارات تكون، على المدى الطويل، متوافقة مع مصالح الأعمال (الرأسماليين)، مع بقائها، في الوقت نفسه، واضحة الحياد بين مصالح سائر الطبقات صوناً للتأييد الانتخابي الجماهيري.

[٢٤٦] ١/ب ـ يكون الاقتصاد منظماً على أساس الحيازة الخاصة للموارد المنتجة اجتماعياً (منتجة عبر شبكة معقدة من التبعية المتبادلة بين الناس). ويكون الإنتاج منظماً بهدف تعظيم الربح. فالدولة الكينزية في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ساعدت على إدامة عقدين اثنين من الازدهار اللافت.

٢ ـ غير أن الاقتصاد مضطرب وغير مستقر بطبيعته: فالأزمات لا تكف عن قطع مسيرة نمو الاقتصاد. لا بد من إخضاع التأثيرات متزايدة الاتساع للتغييرات الحاصلة في إطار النظام (معدلات البطالة والتضخم المرتفعة عند محطات مد وجزر الدورة بين السياسة والأعمال) و/أو تأثير العوامل الخارجية (نقص المواد الخام نتيجة أحداث دولية، مثلاً) لإدارة مدروسة بعناية.

٣ ـ وبالتالي فإن تدخلاً واسعاً من جانب الدولة يكون مطلوباً باستمرار صوناً للنظام الاقتصادي والسياسي في المجتمعات المعاصرة. لا تلبث هواجس الدولة الرئيسية أن تغدو متمثلة بإدامة

twitter @baghdad_library

الاقتصاد الرأسمالي وإدارة الخصومات الطبقية (عبر أجهزة الرفاه، والأمن الاجتماعي والنظام والقانون مثلاً). لا بد للدولة من أن تتحرك لتأمين إذعان وتأييد جماعات قوية، خصوصاً أسر الأعمال ونقابات رئيسية.

٤ ـ تجنباً للأزمات الاقتصادية والسياسية، تبادر الحكومات إلى الاضطلاع بالمسؤولية عن قطاعات متزايدة باطراد من الاقتصاد والمجتمع المدني، مثل إنقاذ صناعات مرتبكة. لماذا؟ لأن إفلاس أي شركة كبيرة أو مصرف عملاق ينطوي على مضاعفات تطال العديد من المشروعات المعافاة ظاهرياً، وتمس جماعات كاملة فتؤثر في الاستقرار السياسي بالتالي.

٥ ـ سعياً إلى الاضطلاع بأدوارها متزايدة التنوع، تلتزم الحكومات والدولة على نحو أعم بتوسيع أجهزتها وبناها الإدارية (زيادة عدد الموظفين المدنيين، مثلاً)، بما يؤدي إلى مضاعفة تعقيداتها الداخلية الخاصة. وهذا التعقيد المتنامي يستجر، بدوره، حاجة متزايدة للتعاون، ويتطلب، وهذا أهم، ميزانية متوسعة للدولة.

٦ ـ يجب على الدولة أن تمول نفسها عن طريق فرض الضرائب والاقتراض من أسواق رأس المال، غير أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بطريقة تؤثر في عملية التراكم وتعرض النمو الاقتصادي للخطر. من شأن هذه الضوابط أن تخلق وضع تضخم وتأزم شبه دائمين في القطاعات المالية العامة.

٧ ـ لا تستطيع الدولة أن تطور استراتيجيات تخطيط مناسبة في

ظل القيود النظامية والمنهجية [247] التي تواجهها؛ فتكون النتيجة متمثلة بنمط مستمر من التغيير والتهديم لسياسة الدولة وتخطيطها (مقاربة «التوقف ـ الإقلاع» للاقتصاد، التوظيف المتأرجح والمتقلب للخطة المالية والنقدية، مثلاً). يشير هابرماس وأوفه إلى المشكلة بوصفها «أزمة عقلانية» أو «أزمة إدارة عقلانية». فالدولة الخاضعة لتحكم حزب يميني لا تستطيع أن تُقْدم على أي تقليص حاد في بنود مصروفاتها وإنفاقها خوفاً من تسبُّب قوة جماعات احتجاج قيادية بتعطيل واسع النطاق؛ والدولة الخاضعة لتحكم حزب يساري لا تستطيع أن تجيد تطبيق خطط وسياسات اشتراكية قوية لأن من شأن ثقة الأعمال أن تتقوض فيصاب الاقتصاد بقدر كبير من الوهن. لذا فإن الحكومات ذوات القناعات المتباينة تأتي وتذهب، والخطة تتحول وتتبدل.

٨ ـ يؤدي تدخل الدولة المتنامي في الاقتصاد والمجالات الأخرى إلى لفت الأنظار إلى قضايا الاختيار والتخطيط والرقابة. فـ «يد الدولة» أكثر ظهوراً وجلاء من «اليد الخفية» للسوق. قطاعات حياتية متزايدة تراها الكتلة السكانية العامة مسيّسة، أي واقعة في دائرة الرقابة المحتملة للدولة (عبر رقابة الحكومة). ومثل هذا التطور يؤدي، بدوره، إلى حفز مطالب متزايدة باطراد داعية الدولة، مثلاً، إلى المشاركة في اتخاذ القرارات وتقديم المشورة بشأنها.

٩ ـ عند تعذر تلبية هذه الطلبات في إطار بدائل متوفرة، قد تواجه الدولة «أزمة شرعنة وحفز». فالصراعات حول سلسلة طويلة من الأمور مثل الدخل، التحكم بمكان العمل، وطبيعة ونوعية

twitter @baghdad_library

بضائع الدولة وخدماتها قد تفيض إلى ما وراء حدود المؤسسات القائمة لإدارة الاقتصاد والتحكم بدفة السياسة.

١٠ ـ في مثل هذا الوضع، من المحتمل أن تطفو على السطح «حكومة قوية»: حكومة تضع «النظام» فوق كل شيء آخر، حكومة قامعة للمعارضة ومبددة للأزمات بالقوة. فالدول التسلطية قامت بسحق أكثر أشكال المعارضة أواخر الثلاثينيات والأربعينيات في الأوربتين الوسطى والجنوبية. لا يستطيع المرء إلغاء أو شطب احتمال حصول محاولات مشابهة مرة أخرى، أو احتمال لجوء حكومات تمثيلية، وهذا أكثر وروداً، إلى استخدام تكتيكات «قبضة قوية» أكثر على نحو متزايد باطراد.

١١ ـ إذا ما حصل أحد الاحتمالين الواردين في الفقرة: ١٠، فإن حلقة مفرغة تكون قد بدأت بالدوران. ثمة رجوع إلى الفقرة: ٨ (شكل: ٧/ ٣) واستئناف للدوران.

١٢ ـ غير أن التحول الجذري للنظام لا يمكن شطبه: من غير المحتمل أن يخرج مثل هذا التحول من رحم حدث بعينه، جراء إطاحة ثورية بسلطة الدولة؛ من الوارد أكثر أن يأتي مطبوعاً بسيرورة، بنوع من التآكل المستمر لإمكانية إعادة إنتاج النظام القائم والانبثاق التدريجي لمؤسسات بديلة، لأجهزة رسمية تضع المزيد من الصناعات تحت الرقابة العامة، لتولي الدولة لعملية تنظيم المزيد من الموارد وفقاً للحاجة بدلاً من الربح، لمد الديمقراطية إلى مكان العمل والجماعة المحلية.

[248] نظريات الأزمة: تقويم

ما السبيل إلى تقويم هاتين النظريتين المتناقضتين للأزمة السياسة المتصاعدة في الديمقراطيات الليبرالية؟ ثمة عدد كبير من نقاط الاختلاف المهمة بين منظري الحكومة المثقلة بالأعباء ومنظري أزمة الشرعنة، التي ستتم مناقشة بعضها فيما يلي. والظاهر أنهم يتقاسمون خيطاً مشتركاً يمكن إبرازه بعدد من النقاط العامة. أولاً، تبقى سلطة الحكومة، أو الدولة على نحو أعم، هي القدرة على الفعل السياسي الناجح. وبالتالي فإن السلطة هي مرفق العناصر العامل داخل المؤسسات والمجمعات، والدائب على تسخير موارد هذه المؤسسات والمجمعات لخدمة غايات مختارة، حتى حين تقوم الترتيبات المؤسساتية بتضييق آفاق فعالياتها. ثانياً، تكون سلطة الدولة الديمقراطية مستندة، آخر المطاف، إلى تمتع مرجعيتها بالقبول (نظريو العبء الثقيل) أو إلى شرعيتها (نظريو أزمة الشرعنة). ثالثاً، تعرضت سلطة الدولة (مقدَّرة بمدى قدرة الدولة على حل جملة المصاعب والمشكلات التي تواجهها) للتآكل التدريجي المطرد. فالدولة الديمقراطية الليبرالية ما لبثت أن أصبحت متزايدة الشلل والعجز (نظريو العبء الثقيل، شكل: ٧/ ٢، البنود ٧ ـ ٩) أو مفتقرة إلى العقلانية (نظريو الشرعنة، شكل: ٧/ ٣، البند ٧). رابعاً، تعرضت قدرة الدولة على التحرك لقدر بالغ القسوة من التقييد لأن مرجعيتها أو مشروعيتها قد تدهورت. برأي منظري العبء الثقيل، من شأن العلاقة «المتوترة والمشدودة» بين الحكومة والكتل الاجتماعية أن تتفسر بمطالب مفرطة ذات علاقة بأمور كثيرة منها التوقعات المتزايدة والاحترام المتضائل. أما منظرو شرعنة الأزمات فيركزون بدورهم على مدى قيام تدخل الدولة الزائد بتقويض جملة

twitter @baghdad_library

القيم والمعايير المتبناة تقليدياً دون نقاش، وبتسييس أعداد متزايدة باطراد من القضايا، أي بجعلها منفتحة على الحوار والصراع السياسيين.

مع أن تأكيد عمل أوفه وهابرماس هو على الشرعنة بقدر أكبر من الصراحة، فإن منظري العبء الثقيل وأزمة الشرعنة، جميعاً، يزعمون أن سلطة الدولة تآكلت في مواجهة مطالب متنامية: في الحالة الأولى تعد هذه المطالب «مفرطة»، وفي الثانية يُنظر إليها كما لو كانت نتيجة حتمية افتراضياً لجملة التناقضات الشابكة للدولة. إلا أن سلطة الدول والاستقرار السياسي، في وجهتي النظر كلتيهما، يتبدلان مع التغيرات الطارئة على نمط القيم والمعايير. ومع أن هذين المنظِّرَيْن ـ أوفه وهابرماس ـ يقدمان عدداً من الرؤى المهمة، فإنهما يطرحان أيضاً بعض الأسئلة الأساسية: هل تعرضت مرجعية أو مشروعية الدولة الديمقراطية الحديثة للتآكل خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات إلى الدرجة التي بات معها الحديث عن أزمة سياسية صاعدة منطوية على طاقة تحويلية مبرراً؟ هل أصبحت الدولة متزايدة الهشاشة وسريعة العطب أمام الفوضى السياسية والاجتماعية؟

[249] هناك ثلاثة اعتراضات أساسية على «الخيط المشترك» الذي يخترق نظرية العبء الثقيل وأزمة الشرعنة. أولاً ليس هناك أي دليل تجريبي واضح مؤيد للزعم بوجود أزمة متزايدة التفاقم المطرد في مرجعية الدولة أو شرعيتها خلال الفترة المعنية. ثانياً، ليس واضحاً ما إذا كانت سلطة الدولة متآكلة. فمنظرو العبء الثقيل وأزمة الشرعنة يميلون إلى التعامل مع الدولة الحديثة كما لو كانت خانة «فارغة» تمر الأشياء عبرها. يؤدي هذا إلى الاستخفاف الشديد بقدرات الدولة

ومواردها المستمدة، مثلاً، من أجهزتها البيروقراطية والإدارية والقمعية. أخيراً، ليست الدولة بحد ذاتها أكثر عرضة للانهيار والتفكك بالضرورة، على الرغم من أن حكومات محددة قد تكون سريعة العطب وهشة حين يخفق المواطنون في إضفاء المشروعية عليها. من الجدير إيراد شيء موجز عن كل من هذه النقاط على التوالي.

لمقاربة مسألة ما إذا كانت مرجعية الدولة الديمقراطية الليبرالية ومشروعيتها دائبتين على التآكل منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، من المفيد استذكار أنماط الأسس المختلفة التي يمكن قبول المؤسسات السياسية بالاستناد إليها، كما وردت في فصل: ٥ (ص: ١٩٥ ـ ١٩٦).

وهذه الأنماط مبينة على المدرج التالي:

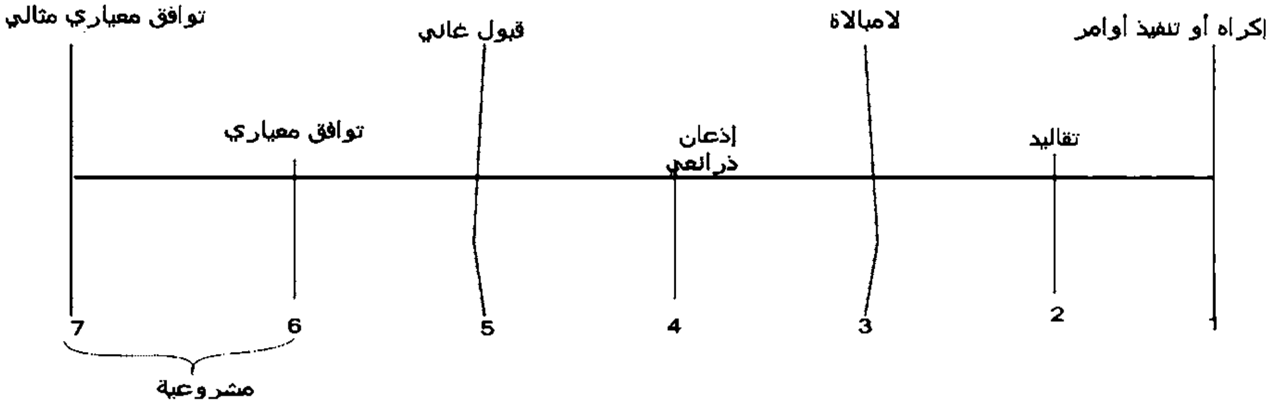

twitter @baghdad_library

برأي بعض المحللين السياسيين والاجتماعيين (مثل شومبتر)، يعني واقع امتثال المواطنين للقواعد أو القوانين بالذات أن الكيان السياسي أو المؤسسات السياسية مقبولة، أي مشرعنة. غير أن المشكلة مع مثل هذا التصور، كما تمت الإشارة في فصل: ٥، هي أنه لا يأخذ في الاعتبار جملة الأسس المختلفة الممكنة للانصياع لأمر بعينه، للامتثال لقاعدة محددة، أو للموافقة على أمر معين أو التسليم به. في النقاش أدناه، سيجري حصر عبارة المشروعية للنمطين ٦ و ٧ على المدرج؛ بمعنى أن المشروعية ستؤخذ بوصفها منطوية على أن الناس يتبعون القواعد والقوانين لأنهم مؤمنون فعلاً بأنها صحيحة وجديرة بالاحترام. فأي نظام سياسي مشروع أو شرعي إن هو إلا نظام كرسه سكانه معيارياً. (وعلى الرغم من أن التمييز بين مقولتي ٦ و٧ مهم، فلن يجري التوقف عنده هنا؛ والاستخدام المباشر لفكرة توافق معياري نموذجي لن يتم إلا في فصل: ٩).

[250] من الجدير بالتأكيد أن المقولة: ٥ على المدرج ملتبسة؛ قد تُفهم على أنها تعني صيغة مشروعية ضعيفة، غير أن ذلك لن يحصل لأن الامتثال أو القبول غائي أو مشروط. فحين يكون القبول غائياً إنما يعني أن الوضع القائم للأمور ليس محتملاً أو الامتثال ليس وارداً إلا من أجل تأمين غاية مرغوبة أخرى. وإذا لم يتم بلوغ الغاية فإن الوضع الأصلي لن يكون أكثر تمتعاً بالقبول؛ بل وسيكون أقل تمتعاً بمثل هذا القبول حسب كل الاحتمالات (انظر بيتام، ١٩٩١).

تأكيداً لنقطة وردت من قبل، مؤلفون كثيرون كانوا نقديين إزاء المزاعم القائلة بنوع من الانتشار الواسع للإجماع القيمي، أو لمنظومة مشتركة من المواقف والمعتقدات السياسية (انظر مان، ١٩٧٣؛

آبركومبي وآخرون، ١٩٨٠؛ كافانا، ١٩٨٠؛ موسى، ١٩٨٢؛ إف. دفين، ١٩٩٣؛ كرمبتون، ١٩٩٣؛ برادلي، ١٩٩٥). تقوم دراساتهم، عموماً، بإماطة اللثام عن موقف إيجابي من المؤسسات السياسية القائمة بين صفوف الطبقات الوسطى والعليا. غير أنها تبين أيضاً أن هذا الموقف «لا يمتد بعيداً جداً إلى الشرائح الدنيا من التراتب الهرمي». فالخصومة والإحباط شائعان بين بعض فئات الطبقة العاملة ومترافقان مع الموافقة الغائية أو المشروطة بدلاً من التأكيد. ومدى اعتبار الدولة، والبرلمان والسياسة مشروعة أو جديرة مرتبط إلى درجة لافتة بالطبقة(٣).

هل هذه الظاهرة جديدة؟ وهل تشكل دليلاً ذا شأن على أزمة متصاعدة في سلطة الدولة (برأي نظريي العبء الثقيل) أو في المشروعية والدفع (برأي منظري أزمة الشرعنة)؟ ليس ثمة أي أدلة ذات شأن مؤيدة لوجهات النظر هذه على ما يبدو. أولاً، من المشكوك فيه، كما قيل في فصل: ٦، أن تكون المشروعية قد أُضفيت على نطاق واسع، كما يعتقد كثيرون، في سنوات ما بعد الحرب. ثانياً ليس واضحاً أن طاقة احتجاج جماهيري قد تنامت مفضية إلى مطالبات متزايدة بالمشاركة في صنع القرار السياسي وتطوير حملات نقد واسعة

(٣) تتركز هذه الأعمال على المواقف السياسية في بريطانيا مع شيء من المقارنة مع بلدان أخرى، خصوصاً الولايات المتحدة. قد يبدو التركيز ضيقاً بعض الشيء، إلا أن بريطانيا تبقى حالة استثنائية الإثارة لأنها كثيراً ما عدها المثال التعددي حالة أنموذجية (انظر، مثلاً، بير ١٩٦٩؛ بير، ١٩٨٢). ينبغي ألا ننسى، مع ذلك، أن بحوث المواقف السياسية من الدولة والنظام البرلماني لم تكن موسعة وكثيراً ما تترك فجوات كثيرة لابد من سدها (انظر هيلد، ١٩٨٩، فصل: ٤؛ قارن مع كرمبتون، ١٩٩٣).

twitter @baghdad_library

ضد النظام الاقتصادي والسياسي القائم، فيما كانت ظاهرتا الخصومة والصراع متفشيتين. ثالثاً، إن نزعات الشك والعزوف واسعة الانتشار بين صفوف العديد من الرجال والنساء في موقفهم من الصيغ التقليدية للسياسة لم تكن قد أفسحت في المجال لأي مطالبات صريحة بأنواع بديلة من التأسيس: كان هناك نوع من الغياب الواضح لصور البدائل، باستثناء تلك الشائعة بين صوف فئات هامشية نسبياً مثل الطلاب. فأشكال اللامساواة، الامتيازات والمظالم كثيراً [251] ما تُرى بوصفها حصائل حصرية للأفعال الفردية والحظوظ التعيسة بدلاً من عدها قوى سياسية واقتصادية محسومة بنيوياً (براون وسكيس، ١٩٩١، ص: ٢١ ـ ٢٢). إن نزعة قَدَرية قوية مقرونة بثقافة قائمة على النزعة الفردية من شأنها أن تدحض وجهة النظر القائلة بوجود بدائل للترتيبات الحالية. يضاف إلى ذلك أن تطلعات يمكن أن تتركز على سلع وخدمات معينة دون أي حساب ذي شأن للمسائل السياسية الأوسع، بمقدار ما تكون الهويات متشكلة بفعل أنماط استهلاكية وأساليب حياتية متبدلة (فذرستون، ١٩٩١؛ باومان، ١٩٩١؛ اس. هال، ١٩٩٢؛ إف. دفين، ١٩٩٣). ولكن ماذا عن علامات الصراع، والتحديات القاسية (مذكورة من قبل) للأسلوب المعتمد في توزيع الموارد والحقوق؟

باختصار شديد، لم تكن نهاية الأيديولوجيا هي التي «قُلبت»، أو العالم أحادي البعد هو الذي انهار، أو سلطة الدولة هي التي بدأت فجأة بالتدهور لأن المطالب باتت مفرطة، أو المشروعية هي التي قُوضت؛ تمثل الأمر، بالأحرى، بحقيقة أن كلبية، وريبة وعزوف عدد كبير من الناس إزاء السياسة التقليدية أخفقت أن تتعدل بفعل

الظروف السياسية السائدة و/أو الأحوال الاقتصادية و/أو وَعْد الحكومات المتعاقبة بمكاسب مستقبلية. فعدم الثقة الذي تم التعبير عنه كثيراً جرت ترجمته (وما زالت هذه الترجمة تتكرر) إلى سلسلة من الأفعال. وخلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كان بعض هذه الأفعال بالغ الحدة مثل النضالات التي أطلقها اليسار الجديد ضد الحرب الفيتنامية، في حين بقي بعضها الآخر أكثر تشتتاً مثل النزاعات حول تقليصات القطاع العام. إمكانيات المواقف العدائية من الدولة - بدليل كره الناس للساسة، احترام ما هو محلي أو حصافة فطرية لدى الناس العاديين، ورفض «الخبراء» - كانت متوفرة، مثلها في الحقيقة مثل بذور سلسلة متنوعة من صنوف الحركة السياسية الساعية إلى إعادة تأكيد سلطة «الدولة». لا غرابة في وجود خصومة ونزاع: فالامتثال المشروط أو القبول الغائي للأمر الواقع يبقى مهدداً باحتمال عدم الاستقرار لأنه مشروط أو غائي.

من شأن جملة الاعتبارات آنفة الذكر أن تطرح، فعلاً، حين ترتبط بصعوبات في النظامين الاقتصاديين القومي والدولي، وبتوترات حول أمور كثيرة منها علاقات مكان العمل، مراكز المدن والبيئة، تطرح عدداً من الأسئلة الأساسية. هل النزاعات السياسية والاجتماعية حتمية؟ كيف يتم الحفاظ على تماسك النظام السياسي في غياب قيم متمتعة بالإجماع الملحوظ؟ من الواضح أن المشروعية ليست، ببساطة، هي التي توفر «الملاط» الذي «يلحم» أو يثبِّت» الكيان السياسي الديمقراطي الليبرالي.

طالما بقيت الحكومات والدول قادرة على تأمين إذعان وتأييد تلك الجماعات التي هي حاسمة بالنسبة إلى استمرارية النظام القائم (مثل

twitter @baghdad_library

المصالح المالية القوية، [252] المنظمات الصناعية الحيوية، النقابات التي تضم عمالاً في مواقع مفتاحية، المجموعات الانتخابية المهيمنة)، تكون صيانة «النظام العام» ممكنة ولا يصبح احتمال انهيار هذا النظام وارداً إلا في مواقع «هامشية» معينة. ما يمكن تعريفها بـ «استراتيجيات الاستبدال» حاسمة هنا؛ بمعنى جملة تلك الاستراتيجيات التي تشتت أسوأ آثار المشكلات الاقتصادية والسياسية عبر توزيعها على جماعات هشة مع استرضاء الجماعات الأخرى على التعبئة بقدر كبير من النجاح (انظر أوفه، ٩٨٤). لا يعني هذا أن الساسة أو الإداريين راغبون في، أو عازمون على، إحالة أسوأ آثار المشكلات الاقتصادية على بعض الأقل نفوذاً والأكثر هشاشة في المجتمع. غير أن الحكومات المنتخبة لن تلبث أن تجد نفسها مضطرة لاسترضاء الأقوى والقادرين على تعبئة مواردهم على نحو فعال، إذا كانت السياسة هي «فن الممكن» وإذا كانت هذه الحكومات (إذا استخدمنا التعبير المستخدم من قبل) ستحاول عموماً تأمين أسلس أشكال الاستمرارية الممكنة للنظام القائم (لضمان الدعم، توسيع الفرص الاقتصادية والآفاق الواعدة لخطط هذا النظام). ثمة حكومات متعاقبة اعتمدت استراتيجيات منطوية على الاسترضاء من ناحية وعلى النشر غير المتكافئ لآثار الأزمة الاقتصادية من ناجية ثانية. فالقدرة السياسية للحكومات والدول على إدامة هذه الاستراتيجيات ـ وهي مستمدة من مَرْكَزَة الموارد ووضعها تحت تصرف فروع الحكم التنفيذية المفتاحية والمكاتب المركزية لإدارة الدولة ـ يجب عدم الاستهانة بها. إن عدداً كبيراً من الأكثر هشاشة، لسبب أو آخر، عانوا، مثلاً، من آثار الأزمة التي عاشها النظام السياسي البريطاني منذ أواخر السبعينيات.

ومنهم: الشباب (الذين تدهورت آفاق استخدامهم جذرياً)؛ الملونون (الذين باتت فرص عملهم وظروف سكنهم وأوضاعهم المعيشية أكثر صعوبة من أي وقت مضى)؛ عائلات الزوج الواحد (التي كثيراً ما وجدت نفسها عالقة في دوامتي الفقر والتبعية)؛ العَجَزة والمرضى (الذين عانوا من تدهور الخدمات نتيجة تقليصات القطاع العام)؛ الفقراء (الذين زادوا كثيراً عددياً)؛ وأولئك المقيمون في مناطق شبه منكوبة فعلاً (انظر برادلي، ١٩٩٥؛ هتون، ١٩٩٥).

ما مساهمات نظرية العبء الثقيل وأزمة الشرعنة، إذن؟ ما السبيل إلى تقويمهما؟ فيما كان منظرو العبء الثقيل على صواب حين أبرزوا العديد من الأنواع المختلفة من الجماعات الضاغطة بطلباتها على الحكومة، فإن خطابي يؤكد لي أن أياً من منطلقاتهم - المقدمات التعددية الكلاسيكية - أو تشخيصهم لمشكلات سلطة الدولة والنزاع لم يكن مقنعاً. فالمثال الذي قدمه بخطوطه العريضة، كل من هابرماس وأوفه، يشي بضرورة اعتماد منطلق مغاير، والمادة المقدمة في الفقرات السابقة تسلط الضوء على أهمية الجماعات المتراصفة (المحددة بالانتماء الطبقي بين مقولات أخرى) بالنسبة إلى آليات الحياة السياسية وعدم استقرارها. عموماً، [253] كان تحليل هابرماس وأوفه لأسلوب تكبيل الدولة رؤيوياً، مثله مثل تحليلهما لبعض الضغوط القادرة على خلق «أزمة إدارة عقلانية» (انظر شكل ٧/ ٣، البنود: ١ - ٧)، غير أن تركيزهما اللاحق على الشرعنة، والانتشار المحتمل لنوع من أزمة الشرعنة، ليس مقنعاً. يصر هابرماس وأوفه، كلاهما، على الاستخفاف بالطابع الطارئ، المتشظي و«السائب» للكثير من الاحتجاجات المعاصرة لدى النظر إليها ككل. ثمة عدد كبير من

twitter @baghdad_library

الحملات ذات القضية المنفردة المحددة جداً، جنباً إلى جنب مع حشد متنوع من الحركات الاجتماعية القوية التي لها أهداف سياسية واضحة المعالم. هناك قدر كبير من الشك حول السياسة الديمقراطية التقليدية. غير أن هناك أيضاً قدراً لا يستهان به من الارتياب بشأن بدائل لمؤسسات قائمة، وهو ارتياب لا يمكن عده ببساطة إحدى التركات الموروثة عن مواقف الحرب الباردة التي كانت دائبة على تشويه سمعة أفكار اشتراكية معينة لدى كثيرين (انظر فصل: ٤). ثمة لا يقين ليس حول أنواع المؤسسات التي ينبغي إيجادها وحسب، بل وحول التوجيهات السياسية العامة التي يجب اعتمادها. وهكذا فإن تحقق إمكانيات بروز مواقف عدائية ضد الدولة، يستتبع، بالضرورة، ظهور بذور أنواع أخرى مختلفة من التحركات السياسية، أي تحركات اليمين الجديد. هذا هو السياق الذي جعل الاهتمام بتوجه الديمقراطية الليبرالية يمهد للمبادرة إلى معاينة جديدة لجوهر الديمقراطية بالذات.

القانون، الحرية والديمقراطية

ظل اليمين الجديد (أو الليبرالية الجديدة أو المحافَظة الجديدة كما يُسمى أحياناً) ملتزماً، عموماً، بوجهة نظر أن الحياة السياسية، مثل الحياة الاقتصادية، هي (أو ينبغي أن تكون) قضية حرية ومبادرة فرديتين (انظر هايك، ١٩٦٠؛ ١٩٦٧؛ ١٩٨٢؛ نوزيك، ١٩٧٤). وبالتالي فإن مجتمع «دعه يعمل!» أو السوق الحرة، جنباً إلى جنب مع «الدولة المقلصة إلى الحدود الدنيا»، خلق دولة مجردة من الانخراط «المفرط» في كل من الاقتصاد وتوفير الفرص؛ اختزال نفوذ جماعات معينة (مثل نقابات العمال) لتقليص قدرتها على فرض أغراضها وأهدافها؛ وبناء

حكومة قوية قادرة على فرض القانون والنظام[٤] [254].

أواخر السبعينيات والثمانينيات، كانت حكومتا مارغريت تاتشر ورونالد ريغان مؤيدتين لفكرة «دحرجة الدولة إلى الخلف» من منطلقات شبيهة بمنطلقات اليمين الجديد وبعض منظري «الحكومة المثقلة بالأعباء». ظلتا تصران على أن الحرية الفردية كانت قد تضاءلت جراء تكاثر أجهزة الدولة البيروقراطية الساعية إلى تلبية مطالب المنخرطين في سياسة الجماعات. وكانتا، بخطابهما هذا، تلزمان نفسيهما بالعقيدة الليبرالية الكلاسيكية القائلة بأن الخير الجماعي (أو خير جميع الأفراد) لا يمكن تحقيقه على نحو صحيح في معظم الحالات، إلا من قبل أفراد خاصين يعملون في عزلة تنافسية ومتابعين أهدافهم القطاعية مع حد أدنى من تدخل الدولة. وهذا الالتزام بالسوق، بوصفها الآلية المفتاحية للضبط والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، كان، بالطبع، وجهاً آخر بالغ الأهمية من وجوه تاريخ الليبرالية: التزام بـ «دولة قوية» عاكفة على توفير أساس راسخ يمكّن، حسب اعتقاد المعتقدين، الأعمال، والتجارة والحياة العائلية من الازدهار (انظر فصل: ٣). بكلمات أخرى، إنها استراتيجية زيادة متزامنة لنواحي سلطة الدولة مع العمل على تقييد مدى أفعال الدولة في الوقت نفسه.

---

(٤) قد يلاحظ أن البند الأخير في هذا البرنامج ربما كان متنافراً مع البندين الأولين. ثمة، حقاً، نوع من التوتر في النزعة المحافظة عموماً، ولدى اليمين الجديد خصوصاً، بين أولئك الذين يؤكدون الحرية الشخصية والسوق بوصفهما الهاجس النهائي، وأولئك الذين يؤمنون بأولوية التقاليد، النظام والسلطة لأنهم يخشون العواقب الاجتماعية لأي خطط قائمة على مبدأ دعه يعمل! (انظر غري، ١٩٩٣). وخطاب اليمين الجديد هنا يتركز على الفريق الأول الذي كان بالغ النفوذ في الساحة السياسية مؤخراً.

twitter @baghdad_library

أساساً، بقي اهتمام اليمين الجديد منصباً على خدمة قضية «الليبرالية» ضد «الديمقراطية» عبر اختزال التوظيف الديمقراطي لسلطة الدولة. والعلاقة المعقدة بين الليبرالية والديمقراطية تتجلى في هذه المجابهة، مجابهة تذكر المرء، بقوة، بأن المكوّن الديمقراطي في الديمقراطية الليبرالية لم يتحقق إلا بعد صراع مديد ويبقى إنجازاً يعاني من بعض الهشاشة. ومن أجل فهم نمط تفكير اليمين الجديد، جدير بنا أن نقدم معاينة موجزة لعمل مؤلفَيْن ساهما في تشكيله: روبرت نوزيك وفريدريك هايك. في حين أن من شأن وصم نوزيك بأنه ناطق باسم اليمين الجديد وحسب، لأن مضاعفات عمله السياسية غامضة بعض الشيء، أن يكون خطأ، فإن هايك ربما كان شخصية اليمين الجديد الأبرز والأكثر نفوذاً (انظر غامبل، ١٩٩٦). ومهما يكن، فإن الرجلين، كليهما، ظلا مهووسين بقضية إعادة تحصين الليبرالية في عصر مطبوع، كما أدركاه، بدولة رفاه متزايدة التدخل باطراد في الغرب وبدولة من نمط «١٩٨٤» (عنوان كتاب جورج أورويل المعروف ـ المترجم) في أوربا الشرقية (إلى أن بدأت تتفكك في التسعينيات: انظر فصل: ٨). ليست الدولة المعاصرة، بنظرهما، إلا تنيناً عملاقاً يهدد أسس الحرية، فلا بد، بالتالي، من «دحرجتها إلى الخلف» (ردعها) جذرياً. أما الأفكار التي تزيد من صلابة هذا الموقف فسيتم استعراضها فيما يلي مباشرة من فقرات؛ وفي القسم الأخير من الفصل سيجري إيرادها جنباً إلى جنب مع أفكار رواد اليسار الجديد(٥).[255]

(٥) مع أن أفكار نوزيك صيغت في أوقات أقرب إلينا مقارنة بأفكار هايك (فجل أعمال الأخير كُتبت قبل بروز اليمين الجديد كحركة بزمن طويل)، فإنني سأبدأ بأفكار نوزيك لأنها توفر خلفية أقرب منالاً لجملة القضايا المركزية التي هي قيد البحث.

في كتاب «الفوضى، الدولة واليوتوبيا» (١٩٧٤) ساق نوزيك سلسلة من الحجج التي تشكل إعادة طرح مراوغة ومربكة للأفكار الليبرالية من لوك إلى جي. إس. مل. بدءاً بافتراض أن ليس ثمة أي كيان اجتماعي أو سياسي عدا الأفراد ـ «ليس هناك سوى أناس أفراد مع حيواتهم الفردية الخاصة» (نوزيك، ١٩٧٤، ص: ٣٣) ـ جادل نوزيك ناكراً وجود أي مبادئ عامة محدَّدة لأولويات أو أنماط توزيع خاصة لمجمل المجتمع يمكن تسويغها. لعل التنظيم (أو نمط الترتيب) الشرعي الوحيد للموارد البشرية والمادية هو ذلك الذي يمكن أن ينشأ عن نشاطات الأفراد غير المعرقلة في تعاملاتهم التنافسية. وبالتالي فإن المؤسسات السياسية الوحيدة التي يمكن تبريرها هي تلك التي تساهم في صون استقلال الفرد وحقوقه. والحقوق تعني «حدوداً مختلفة»، فاصلة لمجالات فعل مشروعة لأي فرد، لا يمكن تجاوزها «دون موافقة الأخر» (نوزيك، ١٩٧٤، ص: ٣٢٥). حاذياً حذو لوك، زعم نوزيك أن الحقوق الوحيدة التي نستطيع الحديث عنها شرعاً هي الحقوق الثابتة (الطبيعية) للفرد التي تكون مستقلة عن المجتمع وتشمل، قبل كل شيء، حق متابعة المرء لأهدافه ما دامت لا تتعارض مع حقوق آخرين. وحق المرء في متابعة أهدافه الخاصة وثيق الارتباط، بزعم نوزيك، بحق تملك الموارد ومراكمتها (حتى إذا كان هذا يعني نظاماً اجتماعياً مطبوعاً بقدر ملحوظ من اللامساواة). فالتملك وحيازة ثمار العمل مبرران تماماً إذا كان ما تم الحصول عليه جرى تحصيله شرعياً في الأساس و/أو نتيجة تعاملات مكشوفة وطوعية بين أفراد ناضجين مطلعين.

قدم نوزيك عدداً من الحجج فيما يخص ما أطلق عليه اسم «دولة

twitter @baghdad_library

الحد الأدنى» أو «إطار يوتوبيا»، الصيغة الأقل تدخلاً من صيغ السلطة السياسية المتناسبة مع الدفاع عن الحقوق الفردية. وحاول أن يقرر أن «دولة أكثر اتساعاً لا يمكن تبريرها أخلاقياً» لأن من شأنها «أن تنتهك حقوق الأفراد» في ألا يتم إجبارهم على فعل أمور معينة. ليس ثمة أي جماعة واحدة تستطيع أن تشكل مثلاً أعلى بالنسبة إلى جميع الناس، لأن هناك طيفاً واسعاً من التصورات عن اليوتوبيا. وقد كتب باستفزاز:

> فيتغنشتاين، اليزابيت تيلور، بيرتراند راسل، توماس ميرتون، يوغي بيرّا، آلن غنسبرغ، هاري وولفسون، ثورو، كيسي ستنغل اللوبا فيتشر ريبي، بيكاسو، موسى، اينشتاين، هيوهفنر، سقراط، هنري فورد، لني بروس، بابا رام داس، غاندي، سيرادموند هيلاري، رايموند لوبيتز، بوذا، فرانك سيناترا، [256] كولومبوس، فرويد، نورمان ملير، آين راند، بارون روتشيلد، تد وليمز، توماس أديسون، اتش. إل. منكن، توماس جفرسون، رالف اليسون، بوبي فيشر، إيما غولودمان، بيتر كروبوتكين، أنت وأبوك وأمك. هل ثمة في الحقيقة نوع واحد من الحياة تكون هي الفضلى بالنسبة إلى كل من هؤلاء الناس؟ (نوزيك، ١٩٧٤، ص: ٣١٠)

يبقى السؤال متمثلاً بـ: كيف يمكن التوفيق بين طموحات متباينة جذرياً؟ كيف يستطيع الأفراد والجماعات أن يتقدموا نحو أهدافهم المختارة؟ برأي نوزيك علينا أن ننبذ فكرة أن اليوتوبيا تمثل تصوراً موحداً للأفضل بين سائر الترتيبات الاجتماعية والسياسية. وعلى أي

مجتمع أو أمة يمكن إجراء اختيار يوتوبي فيه أو فيها يجب التفكير به أو بها على أنه (أنها) هو (هي) نفسه (ها) يوتوبيا. وهذه اليوتوبيا هي إطار ليوتوبيات يكون فيها الناس «أحراراً في أن يجتمعوا طوعاً لمتابعة ومحاولة تحقيق حلمهم الخاص عن الحياة الصالحة في الجماعة المثالية شرط ألا يفرض أحد حلمه اليوتوبي (الطوباوي) الخاص على الآخرين» (نوزيك، ١٩٧٤، ص: ٣١٢). وبعبارة أخرى، ليست اليوتوبيا إلا إطاراً للحرية والتجريب؛ إنها «دولة الحد الأدنى» (نوزيك، ١٩٧٤، ص: ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

ومثل هذا الإطار ما هو، برأي نوزيك، إلا إطار «تحرري وقائم على مبدأ دعه يعمل!». فقط الأفراد يستطيعون أن يقرروا ما يريدونه، وبالتالي فإن القَدْر الأقل من تدخل الدولة في حيواتهم هو الأفضل بالنسبة إليهم. وهكذا فإن «دولة الحد الأدنى» متنافرة مع «التخطيط التفصيلي» ومع إعادة التوزيع الفعالة للموارد، «بإجبار البعض على مساعدة آخرين». تتجاوز الدولة حدودها المشروعة حين تكون أداة تعزيز التكافؤ في الفرص أو النتائج. فما الدور الصحيح، إذن، للدولة الديمقراطية الليبرالية في المستقبل؟ يبدو أن عليها أن تكتفي، برأي نوزيك، بأن تكون «أداة حماية» ضد العنف، السرقة، الاحتيال وانتهاك العقود. يتعين على الدولة إدامة احتكار القوة لتبقى قادرة على حماية حقوق الأفراد في أقاليم جغرافية محددة. وفي إطار اليوتوبيا ترقى هذه المهمة إلى مستوى تشغيل الإطار، وفصل النزاعات بين الجماعات، وحماية حق الفرد في هجر جماعة معينة وفعل كل ما من شأنه أن يكون مطلوباً باسم الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية.

في كتابات نوزيك تُترك الطبيعة الدقيقة للعلاقة بين الحرية

twitter @baghdad_library

الفردية والديمقراطية والدولة، كما هي وكما ينبغي أن تكون، مشوشة، إلا أن هايك يتناولها تناولاً مباشراً. فمع أن هذا الأخير كان مؤيداً للديمقراطية من حيث المبدأ، فقد رأى مخاطر أساسية في آليات «الديمقراطيات الجماهيرية» المعاصرة. وهذه المخاطر هي من نوعين اثنين: أولاً، ثمة نزوع إلى حكم أكثري متعسف وقمعي، وهناك، ثانياً، الإبدال التدريجي لحكم الأكثرية بحكم وكلائها [257] (هايك، ١٩٧٨، ص: ١٥٢ ـ ١٦٢). وهاتان النقطتان، كلتاهما، مألوفتان في النظرية السياسية من أفلاطون إلى شومبتر، إلا أن هايك تابعهما بقوة استثنائية ووظفهما جزءاً من دعوة إلى إحياء نظام ليبرالي، أطلق عليه اسم «ديمقراطية قانونية» (انظر هايك، ١٩٦٠؛ ١٩٧٦؛ ١٩٨٢).

برأي هايك، ليس ثمة أي ضمان لأن تكون أوامر الشعب (الديموس) صائبة وحصيفة، ما لم يتم تقييد هذا الشعب في تحركاته بسلسلة من القواعد والضوابط. بنظر «الديمقراطي المذهبي (الدوغمائي)»، ما تريده الأكثرية «أساس كاف لعده صالحاً... فإرادة الأكثرية تحدد ليس ما هو قانون وحسب بل ما هو قانون صالح» (هايك ١٩٦٠٠، ص: ١٠٣). من شأن «تأليه» الديمقراطية أن يقود إلى الإيحاء الزائف بأن «السلطة لا يمكن أن تكون تعسفية طوال بقائها نتاج سيرورة ديمقراطية» (هايك، ١٩٧٦، ص: ٥٣). ليست الديمقراطية، بأي حال من الأحوال، كما قال هايك، معصومة عن الخطأ أو يقينية. وبالتوازي مع شومبتر أصر على أن علينا ألا ننسى بأنه «كثيراً ما توفرت حريات ثقافية وروحية أرحب في ظل حكم استبدادي (أتوقراطي) منها في ظل بعض الأنظمة الديمقراطية ـ ولعل من الواضح أن من شأن أي حكم ديمقراطي أكثري شديد التجانس

والتزمت المذهبي ألا يكون أقل قمعاً من أسوأ الأنظمة الدكتاتورية»، (هايك، ١٩٧٦، ص: ٥٢). صحيح أن المطلوب هو «أن تكون الرقابة قادرة على منع السلطة من أن تصبح متعسفة، غير أنها لا تغفل ذلك بوجودها المجرد» (هايك، ١٩٧٦، ص: ٥٣). فالشروع في الحؤول دون التعسف السياسي لا يبدأ إلا عبر التمييز بين «الحدود المفروضة على السلطة» من ناحية، و«منابع السلطة» من الناحية المقابلة.

تزداد جملة مشكلات السلطة السياسية التعسفية تعقيداً جراء جميع المحاولات الرامية إلى تنظيم المجتمع، كما يتجلى بوضوح في «نظام دولة الرفاه» الجديد (هايك، ١٩٧٦، ص: ٤٢ وما بعدها). باسم «الهدف المشترك» أو «الخير الاجتماعي»، يحاول وكلاء المجتمع، ممثلين كانوا أم بيرقراطيين، إعادة صياغة العالم الاجتماعي عبر إدارة الدولة الاقتصادية ومن خلال إعادة توزيع الموارد. إلا أن هايك ظل يزعم، مردداً أصداء نقد جي. اس. مل للسلطة الاستبدادية (انظر فصل: ٣)، أن النتيجة هي الحكم القائم على الإكراه والقهر، مهما كانت النوايا الكامنة وراء مثل هذه المحاولات. إنه قسري قائم على الإكراه لأن المعرفة محدودة حتماً وعلى نحو إلزامي لا مهرب منه؛ فنحن لا نعرف ولا نستطيع أن نعرف إلا الشيء اليسير عن حاجات ونواقص أولئك المحيطين بنا مباشرة بله ملايين الناس، وعن الأسلوب الصحيح الذي يمكّن المرء من رَوْز أهدافهم وتفضيلاتهم المختلفة (هايك، ١٩٧٦، ص: ٤٤). ما من محاولة منهجية لتنظيم حيوات الأفراد ونشاطاتهم إلا وتكون، بالضرورة، قمعية ونوعاً من الاعتداء على حريتهم: نوعاً من إنكار حقهم في أن يكونوا أصحاب القول الفصل في غاياتهم الخاصة. وقد أشار هايك إلى أن هذا لا يعني

twitter @baghdad_library

أن ليس هناك أي «غايات اجتماعية»، تلك التي عرّفها على أنها «حالات توافق غايات فردية». لعل المقصود هو حصر مفهوم الأخيرة بمجالات [258] «توافق عام»، وليس ثمة (ولن يكون على الدوام) إلا القليل منها نسبياً. وفي توافق مع نوزيك، رأى أن التوافق بين المواطنين لا يكون ممكناً إلا عبر تحديد «الوسائل القادرة على خدمة أغراض متنوعة» (هايك، ١٩٧٦، ص: ٤٥). ومثل نوزيك، بدت هذه الوسائل له مرادفة عموماً للمنظمات غير المتدخلة، غير التوجيهية التي توفر إطاراً مستقراً قابلاً للتنبؤ من أجل تنسيق نشاطات الأفراد. وفيما يستطيع الأفراد، وحدهم، تحديد حاجاتهم وغاياتهم، فإن المنظمات ـ المنظمات الشبيهة بالدولة في المقدمة ـ تستطيع، من حيث المبدأ، تيسير العمليات التي يتابع الأفراد أهدافهم من خلالها بنجاح. كيف يمكن تأمين هذا؟

إن تمييزاً خاصاً بين الليبرالية والديمقراطية يشكل عنصراً مركزياً من عناصر خطاب هايك. وكما قال فإن «الليبرالية عقيدة عما يجب أن يكونه القانون، والديمقراطية عقيدة عن كيفية تحديد ما سيكونه القانون» (هايك، ١٩٦٠، ص: ١٠٣). في حين أن الليبرالية ترى أن «القانون ينبغي ألا يكون مرغوباً إلا إذا قبلت الأكثرية به في الواقع»، فهدفه هو «إقناع الأكثرية بمراعاة مبادئ معينة» (هايك، ١٩٦٠، ص: ١٠٣ ـ ١٠٤). وطوال بقاء قواعد تضبط تحركات الأكثريات والحكومات، فإن على الفرد ألا يخاف نشوء سلطة قائمة على القهر. أما في غياب مثل تلك الضوابط فإن الديمقراطية ستكون في صراع عميق وأساسي مع الحرية. ومثل عدد كبير من الليبراليين الجدد الآخرين، بادر هايك إلى بيان عدم وجوب عده ديمقراطياً إذا

كانت الديمقراطية تعني «الإرادة السائبة للأكثرية» (هايك، ١٩٨٢، ص: ٣٩).

من الممكن احتواء السلطة السياسية القسرية إذا، فقط إذا، بقيت «سيادة القانون» محترمة. وقد أصر هايك على التمييز النقدي في خطابه بين القانون (جملة القواعد العامة، الثابتة عموماً التي تحدد شروط أفعال الأفراد، بما فيها القواعد الدستورية) والتشريع (التغييرات الدورية الرتيبة [الروتينية] في الهيكلية القانونية أو الحقوقية التي هي من صنع أكثر الحكومات). فالمواطنون لا يمكنهم أن ينعموا بالحرية ما لم تكن سلطة الدولة مقيدة بالقانون؛ بمعنى مقيدة بقواعد تفرض حدوداً على مدى فعل الدولة ـ حدوداً مستندة إلى حقوق الأفراد في تطوير آرائهم وأذواقهم الخاصة، في السعي إلى أهدافهم الخاصة وفي تحقيق مكانهم ومواهبهم الخاصة (هايك، ١٩٧٦، ص: ١١، ٦٣). قام هايك بوضع عبارة لوك المأثورة التي تقول إن «الطغيان يبدأ حيث ينتهي القانون» ومفهوم أن القانون، شرط التأسيس له، على نحو سليم، يلزم الحكومات بضمان «الحياة، والحرية والملكية» في صلب عمله (انظر فصل: ٣). توفر سيادة القانون، حسب هذه الرواية، جملة الشروط التي تمكّن الأفراد من تقرير كيفية توظيف طاقاتهم والموارد التي هي بتصرفهم. إنه، إذن، أداة الضبط الحاسمة لسلطة الإكراه وشرط الحرية الفردية. فقط «الديمقراطية القانونية» تستطيع، على نحو مقنع، أن تضع الحرية في مركزها.

برأي هايك، ليست الديمقراطية غاية بذاتها؛ لعلها، [259] بالأحرى، وسيلة ـ «أداة نفعية» ـ تساعد على حراسة الغاية السياسية الأسمى: الحرية. وبالتالي فإن قيوداً وضوابط يجب فرضها، كما زعم

twitter @baghdad_library

منظرو حماية الديمقراطية عن صواب، على العمليات الديمقراطية؛ لا بد للحكومات الديمقراطية من أن تسلّم بالمدى المشروع لنشاطاتها. إن الآفاق التشريعية للحكومات محددة بسيادة القانون ويجب أن تبقى كذلك. هاكم تفسير هايك:

> تنطوي سيادة القانون... على حدود لأفق التشريع: إنها تحصره بذلك النوع من القواعد العامة المعروفة بالقانون الرسمي، وتستبعد التشريع إما الذي يستهدف أناساً معينين على نحو مباشر، أو الذي يرمي إلى تمكين أي شخص من استخدام سلطة الدولة القسرية بغية تحقيق مثل هذا التمييز. لا تعني أن كل شيء مضبوط بالقانون، بل تعني، على النقيض من ذلك، أن سلطة الدولة القائمة على الإكراه لا يمكن استخدامها إلا في الحالات المحددة سلفاً بالقانون بطريقة تمكّن من التنبؤ بكيفية استخدامها.... وسواء أتم إيراد التطبيقات الرئيسية لسيادة القانون في شرعة حقوق أو وثيقة دستورية، كما في بعض البلدان، أم كان المبدأ راسخ الجذور في التقاليد، فذلك لا يهم كثيراً نسبياً. إلا أنه سيتضح بعد قليل أن أي ضوابط معترف بها لسلطة التشريع، مهما كان الشكل الذي ستتخذه، تنطوي على الاعتراف بالحق الثابت للفرد، بحقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها (هايك، ١٩٧٦، ص: ٦٢ ـ ٦٣).

يتعين على المشرّعين ألا يدسوا أنوفهم في سيادة القانون؛ لأن من شأن مثل هذا التدخل المتطفل أن يفضي عموماً إلى اختزال للحرية.

تقوم «الديمقراطية القانونية» لدى هايك، آخر المطاف، برسم

الخطوط العريضة لمجتمع قائم على حرية السوق في «دولة حد أدنى». وهو لم يشر إلى هذا على أنه مجتمع دعه يعمل! لأن كل دولة تتدخل إلى حد معين في هيكلة المجتمع المدني والحياة الخاصة (هايك، ١٩٦٠، ص: ٢٣١؛ ١٩٧٦، ص: ٦٠ ـ ٦١). كان، في الحقيقة، ينظر إلى هذا التعبير على أنه «وصف شديد الغموض والتضليل للمبادئ التي يستند إليها النظام الليبرالي» (هايك، ١٩٧٦، ص: ٦٠). تبقى المسألة متمثلة بسبب وكيفية تدخل الدول لتحديد شروط الأمور الاقتصادية والاجتماعية. لا بد للتدخل، كي يكون متسقاً مع سيادة القانون، من أن يظل محصوراً بتوفير القواعد التي تمكّن الأفراد من السعي لبلوغ غاياتهم المختلفة. فأي حكومة لا تستطيع أن تتدخل على نحو شرعي في المجتمع المدني إلا لتطبيق قواعد عامة، قواعد تتولى، إجمالاً، حماية «الحياة، والحرية والملكية». كان هايك شديد الوضوح حول هذا: أي نظام حر، ليبرالي، ديمقراطي ليس متناسباً مع تفعيل قواعد تحدد للناس كيف يتعين عليهم استخدام الوسائل التي هي تحت تصرفهم (هايك، ١٩٦٠، ص: ٢٣١ ـ ٢٣٢). فالحكومات لا تلبث أن تصبح قسرية حين تتدخل في قابلية الناس الخاصة لتحديد أهدافهم. لعل الأنموذج الرئيسي الذي قدمه هايك عن مثل هذا القسر هو التشريع الذي يحاول [260] تغيير «الوضع المادي لأناس معينين أو تطبيق عدالة التوزيع «الاجتماعية» (هايك، ١٩٦٠، ص: ٢٣١). وعدالة التوزيع تحاول دائماً فرض تصور شخص معين للأهلية والجدارة على الآخرين. تتطلب تخصيص الموارد من قبل سلطة مركزية تتصرف كما لو كانت تعرف ما ينبغي للناس أن يحصلوا عليه مقابل جهودهم وكيف يتوجب عليهم أن يسلكوا. وقيمة خدمات الأفراد لا

twitter @baghdad_library

يمكن أن تحدد بعدل، على أي حال، إلا من قبل أقرانهم وعبر نظام صنع قرارات لا يتدخل في معرفتهم وخياراتهم، وقراراتهم. وليس ثمة سوى آلية واحدة ذات حساسية كافية لتحديد الخيار «الجماعي» على أساس فردي: إنها آلية السوق. شرط أن يكون محمياً بدولة دستورية، ما من نظام يوفر آلية خيار جماعي ديناميكية، إبداعية وسريعة الاستجابة مثل عمليات السوق الحرة.

صحيح أن السوق الحرة لا تعمل دائماً على نحو نموذجي، غير أن هايك ظل مصراً على أن كفَّةَ حسناتها راجحة وطاغية جذرياً على كفة سيئاتها (١٩٦٠؛ ١٩٧٦؛ انظر روتلاند، ١٩٨٥). يبقى نظام السوق الحرة أساس أي ديمقراطية ليبرالية حقاً. بوسع السوق، خصوصاً، تأمين تنسيق قرارات المنتجين والمستهلكين دون توجيه أي سلطة مركزية؛ متابعة الجميع لغاياتهم الخاصة بالاستناد إلى الموارد المتاحة لهم؛ وتطوير أو اجتراح اقتصاد معقد ومركب دون نخبة تدعي معرفة تفاصيل آليات العمل كلها. فالسياسة، بوصفها منظومة صنع قرارات، ستبقى على الدوام منظومة اختيار ناقصة جذرياً بالمقارنة مع السوق. وهكذا فإن «السياسة» أو «حركة الدولة» يجب إبقاؤها في حدود دنيا، محصورة في دائرة عمل دولة «ليبرالية متطرفة» (هايك، ١٩٧٦، ص: ١٧٢). وأي «حكومة بيرقراطية قمعية» إن هي إلا نتاج شبه حتمي للانحراف عن هذه الوصفة للخروج على نموذج «الديمقراطية القانونية» الملخص في نموذج: ٧.

أما أسباب اتساع دائرة «الحكم البيروقراطي» الحديث فهي، كما حاولت الفصول السابقة أن تبين، أكثر تعقيداً بما لا يقاس مما يسمح به تحليل هايك. هناك عدد غير قليل من الإشكالات مع هذه وغيرها

من نواحي فكر هايك. بادئ ذي بدء نرى أن نموذجه لنظام السوق الحرة الليبرالي (جنباً إلى جنب مع نموذج اليمين الجديد على نحو أعم) مطرد تزايد التناقض مع النظام الرأسمالي التعاوني الحديث (رأسمالية الشركات الحديثة) (انظر هيلد، ١٩٩٥، فصل: ١١). وفكرة أن المجتمع الحديث يقترب، أو يستطيع أن يقترب تدريجياً، من عالم يتقابل فيه المنتجون والمستهلكون على أساس المساواة تبدو، في الحد الأدنى، غير واقعية حين لا تكون أشكال هائلة من التفاوت في السلطة والموارد (كما يقر التعدديون الجدد والماركسيون الجدد على حد سواء) مُعاداً إنتاجها منهجياً من قبل اقتصاد السوق وحسب، بل ومعززة بفعل [261] الحكومات الديمقراطية الليبرالية نفسها. أما «الانحياز»الناتج في جدول الأعمال السياسي فيبدو معترفاً به من قبل جُل مدارس النظرية الديمقراطية المعاصرة باستثناء اليمين الجديد. فالليبرالية عموماً، واليمين الجديد خصوصاً، يعكسان صورة عن الأسواق تشي بأنها آليات تنسيق «ضعيفة»، مغفلة بذلك الطابع المشوه للسلطة الاقتصادية في العلاقة مع الديمقراطية (فايدا، ١٩٩٧٨). إن واقع «السوق الحرة» اليوم مطبوع بأنماط معقدة من تشكل السوق، بُنى تعددية وأحادية، ضرورات نظام السلطة التعاونية والشركات متعددة القوميات، منطق المصارف التجارية مقيد الأجل والتنافس الاقتصادي بين تكتلات إقليمية. ليس هذا عالماً [262] يوفر مسوغات الحفاظ على الزعم القائل بأن الأسواق ليست، ببساطة، إلا آليات اختيار جماعية حرة، سريعة الاستجابة.

twitter @baghdad_library

[261] خلاصة: نموذج ٧

الديمقراطية القانونية

مبدأ التسويغ

يبقى مبدأ الأكثرية أسلوباً فعالاً ومرغوباً لحماية الأفراد من الحكم التعسفي وصون الحرية. غير أن من الضروري تقييد الحكم الأكثري بسيادة القانون لضمان بقاء الحياة السياسية، مثل الحياة الاقتصادية، مسألة حرية ومبادرة فرديتين. فقط في ظل هذه الشروط يستطيع المبدأ الأكثري أن يؤدي وظيفته بحصافة وإنصاف

سمات مفتاحية

دولة دستورية (ذات ملامح شبيهة بالتقاليد السياسية الأنجلو ـ أمريكية، بما في ذلك فصل السلطات)

سيادة القانون

حد أدنى من تدخل الدولة في المجتمع المدني والحياة الخاصة
مجتمع سوق حرة متمتع بأوسع الآفاق الممكنة

شروط عامة

قيادة سياسية فعالة مسترشدة بالمبادئ الليبرالية
تقليص التنظيم المفرط إلى الحد الأدنى
تقييد دور جماعات المصالح، ولا سيما نقابات العمال
نظام تجارة حرة دولي
تقليص خطر النزعة الجماعية إلى الحد الأدنى (استئصاله إن أمكن)

ظلت استراتيجية «دحرجة» الدولة «إلى الخلف» متمتعة، بالطبع، بقدر ذي شأن من التأييد السياسي، خصوصاً في العالم الأنجلو - أمريكي. يعود هذا، في جزء منه، إلى نجاح الاستراتيجية في تعبئة القَدْر الكبير من الكلبية، عدم الثقة والاستياء إزاء عدد كبير من مؤسسات دولة الرفاه التدخلية التي دامت طويلاً. لا يعني هذا أن جل أولئك المستائين من جوانب من دولة الرفاه هم ليبراليون جدد (انظر، مثلاً، وايتلي، ١٩٨١؛ تيلور - غوبي، ١٩٨٣؛ ١٩٨٥؛ ١٩٨٨؛ جوول وآيري، ١٩٨٤؛ بيرسون، ١٩٩١). لعل المقصود، بالأحرى، هو إلقاء الضوء على الشواهد الدالة على استياء ملحوظ، بما في ذلك بين صفوف جماعات المداخيل الدنيا والنساء، من المعاملة التي تلقاها من مؤسسات دولة الرفاه، وعلى نزوع إلى عد توفير المنافع مفرط الجمود، أبوياً وبيروقراطياً (انظر وست وآخرون، ١٩٨٤؛ هايد، ١٩٨٥؛ دومينيلي، ١٩٩١). نجح اليمين الجديد في المراهنة سياسياً على هذا الاستياء، زاعماً إياه نتاجاً طبيعياً لـ «الديمقراطيات الجماهيرية» عموماً والخطط الاشتراكية القائمة على التدخل خصوصاً. ومع أن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية تعرضت لنوع من الهزيمة أمام هذه الهجمة أواخر السبعينيات والثمانينيات، فإن استراتيجية اليمين الجديد ليست مرشحة لأن تبقى نافذة فترة طويلة من الزمن.

هناك أسباب كثيرة لهذا. إطلاق يد السوق لحل مشكلات أساسية ذات علاقة بتوليد الموارد وتخصيصها يقوم على الإغفال الكامل لجذور عميقة لعدد كبير من الصعوبات الاقتصادية والسياسية: مثل أشكال التفاوت الكبيرة داخل الدول القومية وبينها التي هي سبب قدر كبير من النزاع؛ تآكل القطاع الصناعي في بعض البلدان مع بقائه متمتعاً

twitter @baghdad_library

بالحماية والمساعدة المخططة في أخرى؛ ظهور تدفقات مالية كوكبية عملاقة من شأنه نسف استقرار الاقتصادات والخطط القومية؛ وتطور مشكلات عابرة للحدود القومية خطيرة تمس هواجس عامة، بما فيها الاحترار الكوكبي، نضوب الأوزون والانتشار العام للملوّثات السامة (انظر فصل: ١٠). يضاف إلى ذلك أن مدى دحرجة حدود الدولة إلى الخلف يتناسب طرداً مع توسيع آفاق قوى السوق، على المستويين القومي والدولي، وتقليص الخدمات التي دأبت تقليدياً على توفير الحماية لسريعي العطب ما لبث أن تمخض عن مفاقمة الصعوبات التي تواجه القطاعات الأفقر والأضعف ـ بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب ـ أكثر فأكثر. وبروز قضايا «القانون والنظام»، على سطح جدول الأعمال السياسي يعكس، في جزء منه، مدى الحاجة إلى احتواء الحصائل الحتمية التي تستثيرها هذه السياسات والخطط.

يمكن تسليط المزيد من الضوء على طبيعة العلاقة بين المبدأ والممارسة في برنامج اليمين الجديد عبر النظر إلى مناشدته للحرية. فهذه المناشدة، كما صاغتها شخصيات مثل هايك ونوزيك، **[263]** بالغة القوة دون أدنى شك، غير أنها مستندة إلى تصور شديد المحدودية والإشكالية للحرية. عبر عدّ جميع المسائل «التوزيعية» معادية بطبعها لسيادة القانون، يجري التعامل مع المسائل ذات العلاقة بأشكال اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنصرية على أنها أمور غير شرعية بالنسبة إلى التحليل والتدقيق السياسيين، رغم حقيقة أن أشكال اللامساواة هذه مركزية بالضرورة، كما رأينا، بالنسبة إلى أي رواية شاملة لقصة طبيعة الحرية في المجتمع الحديث. علاوة، مع أن التمييز بين «القانون» و«التشريع» مهم من نواح كثيرة ـ لجميع الأسباب التي

أوردها المفكرون من لوك إلى جي. إس. مِلْ - فإنه مثير لقدر كبير من الشك بين يدي هايك، لأنه يساعد على فصل قضايا حساسة معينة عن السياسة، من أجل معالجتها وكأنها ليست موضوعاً مناسباً للفعل السياسي. من شأنه السعي إلى استئصال سلسلة من المسائل من قائمة البحث الديمقراطي، في حال نجاحه، أن يؤدي إلى إحداث تقييد شديد لمجال المناقشة والرقابة الديمقراطيتين. يضاف إلى ذلك أنه في عالم زاخر بما يشير إلى وجود تباينات كبيرة ومتناهية غالباً بين الطبقات، الثقافات، الجنسين والأقاليم، من الصعب رؤية كيفية تحقيق الحرية - حرية المرء في تطوير أذواقه، آرائه، مواهبه وغاياته -، في الواقع، ما لم تتم دراسة طيف أوسع بكثير من الشروط مقارنة بتلك التي يسمح بها تحليل هايك. هنا بالذات بادر الماركسيون الجدد، وأيضاً الحركة النسوية، في وقت أحدث، إلى توجيه أعنف انتقاداتهم إلى العقائد الليبرالية: فالتنعم بالحرية لا يعني التمتع بالمساواة أمام القانون، وحسب، رغم أهمية هذا دون أدنى شك، بل ويعني امتلاك القدرات (الموارد المادية والثقافية) اللازمة لمتابعة مسارات فعل مختلفة (انظر بلانت، ١٩٨٥؛ ١٩٩٢، للاطلاع عل نقد فلسفي أوسع). في حين أن بعض صيغ الليبرالية المعاصرة تقر هذا بوضوح (رغم أنها لا تتابع هذه المسائل بالقدر الواجب)، من المؤكد أن الليبراليين الجدد لا يفعلون (انظر ساندل، ١٩٨٤). ستتم العودة إلى القضية الحاسمة في العلاقة بين أنماط الحرية والديمقراطية فيما يلي، كما في الجزء الأخير من الكتاب.

المشاركة، الحرية والديمقراطية

مفكرون مثل هايك ونوزيك، جنباً إلى جنب مع حركة اليمين

twitter @baghdad_library

الجديد على نحو أعم، ساهموا مساهمة ذات شأن في النقاش حول الصيغة المناسبة لفعل الدولة وحدوده. ساعدوا على جعل العلاقة بين الدولة، والمجتمع المدني والكتل السكانية التابعة، قضية سياسية أولى مرة أخرى. وبالتالي، فإن تصورات عن الطبيعة السليمة لهذه العلاقة بقيت غير محسومة، مثلها مثل معاني مفاهيم الحرية، المساواة والديمقراطية. غير أن اليمين الجديد ليس [264]، بالطبع، التيار الوحيد الذي يدّعي وراثة قاموس مفردات الحرية. فمنذ أواخر ستينيات القرن العشرين وصاعداً أضاف اليسار الجديد دعاوى جديدة تخصه إلى هذا القاموس.

مثله مثل اليمين الجديد، يتألف اليسار الجديد من أكثر من تيار واحد في الفكر السياسي: يتألف، في الحدود الدنيا، من أفكار مستوحاة من جمهوريين (تنمويين) مثل روسو، من فوضويين وممن كانوا سابقاً يعرفون بأصحاب مواقف ماركسية «تحررية» و«تعددية»، (انظر فصل: ٤). عدد كبير من الأعلام ساهموا في إعادة صياغة التصورات اليسارية للديمقراطية والحرية (انظر بيرسون، ١٩٨٦؛ ١٩٩٥)، إلا أن التركيز في الفقرات التالية سيكون على شخصين ساهما، على نحو خاص، في إعادة التفكير بمرجعيات الديمقراطية: كارول بيتمان (١٩٧٠؛ ١٩٨٥) و سي. بي. ماكفرسون (١٩٧٧). على الرغم من أن موقفي الرجلين ليسا، على الإطلاق، متماهيين، فإن لديهما عدداً من المنطلقات والالتزامات المشتركة. معاً يمثلان نموذجاً للديمقراطية سأشير إليه، ببساطة، باسم «ديمقراطية المشاركة». وهذه العبارة يتكرر استعمالها لتغطية نماذج ديمقراطية متنوعة بدءاً بتلك التي عاشتها أثينا الكلاسيكية وانتهاء بمواقف ماركسية معينة. ليس هذا

خطأ، بالضرورة، من جميع النواحي، غير أن العبارة ستنطوي على معنى أضيق هنا لتمييز المدلول عن النماذج الأخرى المبحوثة إلى الآن. لعل نموذج «ديمقراطية المشاركة»، هو النموذج المضاد الرئيسي في صف اليسار لقالب نموذج «الديمقراطية القانونية»، لدى اليمين. (أما الموقف الفوضوي أو اليساري التحرري فلم يكسب، رغم أهميته المؤكدة، إلا عدداً أقل من المؤيدين لأسباب ستتم دراستها بإيجاز فيما يلي). يجدر تأكيد أن نموذج اليسار لم يتطور، من حيث المبدأ، بوصفه هجوماً معاكساً ضد اليمين الجديد. ومع أن حضور اليمين الجديد أدى مؤخراً إلى شحذ آراء اليسار الجديد، فإن الأخير لم ينبثق إلا نتيجة انتفاضات ستينيات القرن العشرين السياسية، حوارات داخلية في صفوف اليسار وتبرم من تراث النظرية السياسية، الليبرالي منه والماركسي.

أقدم أعلام في اليسار الجديد في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة على مساءلة فكرة أن الأفراد «أحرار ومتساوون». وكما قال كارول بيتمان، فإن «الفرد الحر والمتساوي» ليس، عملياً، إلا شخصاً أندر وجوداً بما لا يقاس مما توحي به النظرية الليبرالية» (بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٧١). فالنظرية الليبرالية تفترض عموماً، ما لا بد، في الحقيقة، من معاينته بعناية: تحديداً، ما إذا كانت العلاقات القائمة بين الرجال والنساء، بين السود والبيض، بين الطبقات العاملة، الوسطى والعليا وبين مختلف الجماعات العرقية، تسمح فعلياً بتجسيد الحقوق المعترف بها رسمياً. على أهميته المؤكدة، لا ينطوي الوجود الرسمي أو الشكلي لبعض الحقوق إلا على قدر قليل جداً من القيمة إذا كان التمتع بها فعلياً متعذراً. وأي تقويم للحرية يجب أن ينطلق من أساس حريات ملموسة، وقابلة للتفعيل داخل مجالي [265]

twitter @baghdad_library

كل من الدولة والمجتمع المدني. إذا لم يكن للحرية أي مضمون ملموس ـ على شكل حريات محددة ـ فلا يمكن أن يقال إنها ذات نتائج عميقة بالنسبة إلى الحياة اليومية.

من هوبز إلى هايك، ظل الليبراليون يكثرون من تكرار الإخفاق في معاينة هذه المسائل (انظر بيتمان، ١٩٨٥). ومع أن منظري الديمقراطية التنموية يندرجون في خانة الاستثناءات من هذا التعميم، فإنهم، حتى هم، أخفقوا في القيام بالاستكشاف المنهجي لاعتداءات أشكال عدم التكافؤ في النفوذ والمورد على معنى الحرية والمساواة في العلاقات اليومية (انظر ماكفرسون، ١٩٧٧، ص: ٦٩ ـ ٧٦). لو أخذ الليبراليون مثل هذا البحث مأخذ الجد، لاكتشفوا أن أعداداً هائلة من الأفراد ممنوعون منهجياً ـ نتيجة الافتقار إلى خليط مركب من الموارد والفرص ـ من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والمدنية. ما تمت الإشارة إليها من قبل على أنها حلقات مفرغة أو دوامات مشاركة محدودة أو معدومة تلقي ضوءاً مباشراً على هذه النقطة. فأشكال اللامساواة الطبقية، الجنسية والعنصرية تحد كثيراً من المدى الذي يمكن بلوغه في الزعم، شرعاً، أن الأفراد «أحرار ومتساوون».

يضاف إلى ذلك أن التصور الليبرالي لأي فصل واضح بين «المجتمع المدني» و«الدولة» بالذات يبقى، كما جادل بيتمان، فاسداً، ذا عواقب وخيمة بالنسبة إلى منطلقات ليبرالية مفتاحية (بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٧٢ وما بعدها). إذا كانت الدولة منفصلة عن ارتباطات الحياة اليومية وممارساتها، فإن من المعقول عندئذ النظر إليها بوصفها أداة خاصة ـ «فارس حماية»، «حَكَماً»، أو «قاضياً» ـ يتعين على المواطن أن يحترمها ويطيعها. أما إذا كانت الدولة مشبوكة بهذه

الارتباطات والممارسات فإن الزعم بأن الدولة «سلطة مستقلة»، أو «قوة مقيدة محايدة» يكون محاطاً بضباب كثيف من الشك. تبقى الدولة، بقناعة بيتمان (مثل قناعات عدد غير قليل من الماركسيين والتعدديين الجدد) أسيرة إلزامية لصيانة سلسلة أشكال اللامساواة في الحياة اليومية وإعادة إنتاجها، مما يجعل أساسي ادعائها لنوع من الولاء المميز مثيراً للشك (بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٧٣ وما بعدها).وهذا مقلق بالنسبة إلى مجمل طيف الأمثلة المتعلقة بطبيعة السلطة العامة، بالعلاقة بين «العام» و«الخاص»، المدى الصحيح للسياسة والأفق السليم للحكومات الديمقراطية.

تقليدياً أو«روتينياً» إذا لم تكن الدولة «منفصلة» أو «محايدة»، فيما يخص المجتمع، فإن من الواضح، إذن، أن المواطنين لن يعامَلوا بوصفهم «أحراراً ومتساوين». وإذا كان «العام» و«الخاص» متشابكين بروابط معقدة ومركّبة، فإن الانتخابات ستبقى على الدوام غير كافية كآليات لتأمين قابلية محاسبة قوى منخرطة فعلاً في عملية «الحكم». يضاف إلى ذلك أن مسألة الصيغة الصحيحة للتنظيم الديمقراطي مطروحة بحدة لأن «تشابك» الدولة والمجتمع المدني لا يترك، إذا ترك، إلا القليل من مجالات «الحياة الخاصة» بمنأى عن «السياسة». والصيغة التي يتعين [266] على التحكم الديمقراطي أن يأخذها، والمدى الذي يجب على صنع القرار الديمقراطي أن يبلغه، يصبحان قضيتين ملحتين. غير أن أي رد يساري تقليدي مباشر على هذه القضايا ينبغي التعامل معه بأكبر قدر من الحذر (انظر فصل: ٤). فمفكرو اليسار الجديد، عموماً، يسلّمون بأن هناك صعوبات جدية وأساسية تعاني منها النظرية الماركسية الأرثوذكسية. وانطلاقاً من ذلك،

twitter @baghdad_library

حاولوا تطوير موقف يتجاوز أي مجاورة جامدة بين الماركسية والليبرالية. لا يُفهم، مثلاً، ظهور الستالينية ودولة قمعية في الاتحاد السوفيتي على أنه مجرد نتيجة لخصوصيات أي اقتصاد «متخلف» وحسب (كما زعم عدد كبير من الماركسيين) بل ويتم أيضاً إرجاعه إلى مشكلات كامنة في صلب فكر ماركس ولينين وممارستيهما. فإيمان ماركس ولينين بإمكانية الاكتفاء بتكنيس مؤسسات الديمقراطية التمثيلية عن طريق منظمات الديمقراطية الشعبية، ديمقراطية الناس العادين والعامة، باطل، برأي مفكري اليسار الجديد. ولينين خصوصاً وقع في خطأ فهم طبيعة الديمقراطية التمثيلية حين نعتها بأنها برجوازية ببساطة. فَوَراء هذا الرأي اللينيني النموذجي يكمن ارتياب خاطئ أساساً من فكرة وجود مراكز متنافسة في المجتمع.

لا بد من إعادة النظر بمجمل العلاقة بين الفكر الاشتراكي وحاجات المؤسسات الديمقراطية ليس في ضوء سجل اشتراكية أوربا الشرقية وحسب بل وفي ضوء الإفلاس الأخلاقي لرؤية الإصلاح الديمقراطي الاجتماعي أيضاً. فالسياسة الديمقراطية الاجتماعية أفضت إلى المبالغة في تملق «الهندسة الاجتماعية» متمخضة عن خطط لم تحدث إلا تعديلات ثانوية نسبياً في الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإن الدولة تنامت حجماً ونفوذاً، مقوِّضة النظرة التي ربما كانت السياسة الديمقراطية الاجتماعية تعتمدها ذات يوم. ولكن ماذا بعد؟ ما السبيل إلى السير قُدُماً؟ مؤسسات الديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية لا تستطيع الحلول، ببساطة، محل الدولة؛ وقد تنبأ ماكس فيبر بأنها تترك فراغاً تنسيقياً تسارع البيروقراطية إلى ملئه. كثيراً ما يجري تأكيد حُزْمَتَيْن من التغييرات في الكتابات اليسارية الجديدة بوصفهما حيويتين

بالنسبة إلى مسألة إحداث تغيير في السياسة في الغرب والشرق: لا بد من إضفاء الصفة الديمقراطية على الدولة عبر جعل البرلمان، وأجهزة الدولة البيروقراطية والأحزاب السياسية، أكثر انفتاحاً وقابلية للمحاسبة، فيما يتعين على صيغ جديدة من النضال على المستوى المحلي (من خلال اعتماد سياسة مستندة إلى أساس المصنع، الحركة النسوية، جماعات البيئة) أن تعمل على تأمين إخضاع المجتمع، جنباً إلى جنب مع الدولة، لإجراءات تضمن المحاسبة.

تبقى كتابات سي. بي. ماكفرسون مواكبة في الخطوط العريضة لهذه الحجج العامة على الرغم من أنه ركز خصوصاً على مفهوم ديمقراطية المشاركة بوصفه مفتاح مستقبل أكثر ديمقراطية. وقد استلهم ماكفرسون بعض أفكاره النظرية من نوع من إعادة تقويم جوانب من الموروث الديمقراطي الليبرالي. صحيح أن بعض الآراء التي طرحها جي. إس. مل كانت ذات أهمية استثنائية [267] بالنسبة إليه، غير أن ماكفرسون قام حين زعم أن الحرية وتطور الفرد لا يتحققان على نحو كامل إلا عبر الإشراك المباشر والمستمر للمواطنين في تنظيم المجتمع والدولة، بإلباس أفكار مِلْ ثوباً أكثر ثورية.

لم يَكفّ ماكفرسون قط عن مساءلة مدى إمكانية وقابلية توسيع إطار الديمقراطية من الانخراط الدوري في الانتخابات إلى المشاركة في صنع القرار في سائر ميادين الحياة في مجتمعات معقدة ذات كثافة سكانية عالية. فالمشكلات التي يطرحها التنسيق بين جماعات كبيرة مشكلات كبيرة أيضاً باعترافه. من الصعب ـ إذا لم يكن من المستحيل ـ تصور أي نظام سياسي، كما أشار جي. إس. مل محقاً، أن يوفر إمكانية إشراك جميع المواطنين بمناقشات مباشرة كلما برزت قضية

twitter @baghdad_library

عامة. غير أن مثل هذه الاعتبارات لا تستتبع استحالة تغيير المجتمع ونظام الحكم. وقد دافع ماكفرسون عن تغيير قائم على نظام جامع بين أحزاب سياسية متنافسة من ناحية ومنظمات ديمقراطية مباشرة من ناحية أخرى. وبمقدار ما يستطيع المرء أن يرى، فإن الحياة ستبقى، على الدوام، زاخرة بالمشكلات والتباينات الكبيرة في المصالح التي من شأن الأحزاب أن تتشكل حولها، وما من شيء يضمن حداً أدنى من سرعة الاستجابة من جانب مَنْ هُم في الحكم لمطالب الناس على سائر المستويات الدنيا عدا التنافس بين الأحزاب السياسية. غير أن النظام الحزبي نفسه يجب إعادة تنظيمه وفقاً لمبادئ أقل تراتبية، بما يجعل القادة السياسيين والمدراء أكثر مسؤولية أمام ملاكات المنظمات التي يمثلونها. من شأن أساس راسخ أن يتم إيجاده لديمقراطية المشاركة إذا ما جرت إشاعة الديمقراطية في الأحزاب وفقاً لمبادئ وإجراءات الديمقراطية المباشرة، وإذا ما بادرت هذه «الأحزاب القائمة على المشاركة الفعلية» إلى العمل في إطار بنية برلمانية أو مؤتمرية مستكملة ومضبوطة بمنظمات ذاتية الإدارة مئة بالمئة في مكان العمل والحي. فقط نظام سياسي كهذا من شأنه، برأي ماكفرسون، أن يحقق فعلاً القيمة الديمقراطية الليبرالية ذات الأهمية الأساسية المتمثلة بالحق المتساوي في الحرية والتطور الذاتي.

على الرغم من أن ماكفرسون أقر بأن العقبات التي تعترض تحقيق ديمقراطية المشاركة - وهي عقبات ناشئة عن سائر أنواع المصالح المتجذرة - هائلة، فإن مفهوم «ديمقراطية المشاركة» بقي في كتاباته مفهوماً يلفه شيء من الغموض. غير أن من الحاسم مع ذلك تحديد أسس هذه الديمقراطية وملامحها بعمق، إذا كنا نريد عَدَّها فكرة

ملزمة. وفي بيان أعمق دفاعاً عن قضية توسيع دائرة المشاركة الديمقراطية، رأى بيتمان، مستلهماً مفاهيم مركزية لدى روسو وجي. إس. مل، أن ديمقراطية المشاركة ترعى التنمية البشرية، وتعزز شعوراً بالكفاءة السياسية، تختزل إحساساً بالإقصاء عن مراكز النفوذ، وتغذي نوعاً من الاهتمام بالمشكلات الجماعية وتساهم في [268] تشكيل كتلة مواطنين فعالة ومطّلعة قادرة على إيلاء اهتمام أكثر حدة بشؤون الحكم (بيتمان، ١٩٧٠، فصل ٢، ٦؛ دال، ١٩٨٥، ص: ٩٥ وما بعدها). تقوم الدلائل المستمدة من دراسات عن عمليات تجديد الرقابة الديمقراطية في أمكنة العمل، على عدم خلوها من الغموض من جميع النواحي، بتسليط الضوء، برأي بيتمان، على حقيقة أن «من شأن أي تناسب إيجابي بين اللامبالاة ومشاعر الكفاءة السياسية المتدنية والمقام الاجتماعي ـ الاقتصادي الضعيف»، وهو متوافر نموذجياً في جل الديمقراطيات الليبرالية، أن يتم كَسْره وتجاوزه عبر تمكين الديمقراطية من التأثير في حياة الناس اليومية أي من خلال توسيع دائرة الرقابة الديمقراطية فتصبح شاملة لسائر المؤسسات المفتاحية التي يمارس أكثرية الناس حيواتهم في إطارها (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١٠٤؛ وانظر هيلد وبوليت، ١٩٨٦).

إذا تأكد الناس من وجود فرص مشاركة فعالة في صنع القرارات، فإن من المحتمل أن يبادروا إلى الإيمان بأن المشاركة جديرة، وأن يشاركوا بفعالية ويقتنعوا فوق ذلك بوجوب جعل القرارات الجماعية ملزمة. أما إذا جرى، بالمقابل، تهميش الناس على نحو منهجي و/أو كان تمثيلهم ضعيفاً، فإن من المحتمل أن يؤمنوا ليس فقط بندرة أخذ آرائهم وتفضيلاتهم مأخذ الجد، ووَزْنها بالتساوي مع آراء الآخرين

twitter @baghdad_library

وتفضيلاتهم، أو تقويمها في عملية تكون منصفة وعادلة. وهكذا يكون من المحتمل ألا يجدوا إلا القليل من الأسباب الوجيهة للانخراط في عمليات صنع القرارات ذات التأثير في حيواتهم وعدها ذات مرجعية. على خط متصل من المشاركة الفعالة إلى الضعيفة، تقع الديمقراطيات الليبرالية الحديثة، بالنسبة إلى عدد كبير من المواطنين العمال، النساء والملونين، في الطرف الآخر دون أدنى شك.

طوال بقاء انطباق حقوق تقرير المصير مقصوراً على دائرة الحكم، لن يقف الأمر عند تعرض الديمقراطية للتقييد في المعنى بالتصويت الدوري العارض، كما فهمها شومبتر، بل وسوف يتجاوزه أيضاً إلى عدم تشكيلها لأي وزن ذي شأن على صعيد تقرير نوعية حيوات الكثيرين. فبلوغ هدف تقرير المصير يتطلب توسيع الحقوق الديمقراطية ومدها من الدولة إلى المشروع الاقتصادي ومنظمات المجتمع المركزية الأخرى. وبنية العالم التعاوني الحديث القائم على الشركات تجعل تحقيق تكامل حقوق المواطنين السياسية بحزمة مشابهة من الحقوق في ميدان علاقات العمل والحي.

وعلى غرار ماكفرسون، رفض بيتمان وجهة النظر القائلة بإمكانية مد الديمقراطية المباشرة إلى سائر المجالات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية مع إزاحة مؤسسات الديمقراطية التمثيلية جانباً، وبإمكانية خلق المساواة والحرية الكاملتين عبر إدارة جميع الميادين (أو إدارتها الذاتية). فالديمقراطية في مكان العمل، إذا أُخذت وحدها، سيتعين عليها دائماً أن تتصارع مع مشكلات معقدة ذات علاقة بتوافر أنماط مختلفة من المهارة والعمل، بتنسيق الموارد وبتقلبات السوق - التي يمكن لأي منها أن تفرض قيوداً على الإجراءات والخيارات

الديمقراطية. من شأن أنماط المشكلات التي تواجهها ديمقراطية مكان العمل أن تتضاعف [269] جذرياً جراء مبادرة جميع المنظمات الاجتماعية المفتاحية إلى اعتماد آليات ديمقراطية (انظر بي. دفين، ١٩٨٨). على الدوام سيكون داخل مثل هذه المنظمات وبينها مشكلات تخصيص موارد، صعوبات تنسيق قرارات، ضغوط وقت، اختلافات رأي، صدامات مصلحة ومشكلات توفيق بين متطلبات الديمقراطية وغايات مهمة أخرى: الكفاءة والقيادة مثلاً. يضاف إلى ذلك أن بيتمان سلّم بالآراء الفيبرية والشومبترية القائلة بأن «من غير المؤكد أن يصبح المواطن المتوسط في أي وقت مهتماً بالقرارات المتخذة على المستوى القومي اهتمامه (ها) بتلك المتخذة قريباً من مسقط الرأس» (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١١٠). فالشواهد المتوفرة تبين ـ عدا عن أن الناس يتعلمون فن المشاركة من خلال المشاركة ـ أن الناس شديدو الاهتمام بتلك المشكلات والقضايا. ومع أن أشكال المشاركة المباشرة مهمة في أمكنة مثل المشغل، فإننا لا نستطيع تجنب الاستنتاج القائل، حسب زعم بيتمان، بأن دَوْر المواطن سيبقى على الدوام مكبلاً بالقيود على صعيد السياسة القومية، كما ظل منظرو النزعة النخبوية القائمة على المنافسة يصرون.

في دائرة انتخابية قوامها خمسة وثلاثون مليوناً، مثلاً، ينبغي لدور الفرد أن يتألف على نحو شبه كلي من انتخاب ممثلين حتى حيث يستطيع الإدلاء بصوته في استفتاء يكون فيه تأثير صوته في المحصلة متناهي الصغر. هذا الجزء من الواقع غير قابل للتغيير ما لم يتم اختزال حجم الوحدات السياسية القومية اختزالاً شديداً (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١٠٩).

twitter @baghdad_library

كثرة من مؤسسات الديمقراطية الليبرالية المركزية ـ من الأحزاب التنافسية، الممثلين السياسيين، الانتخابات الدورية ـ ستكون عناصر يتعذر تجنبها في أي مجتمع قائم على المشاركة. من شأن الانخراط والتحكم المباشرين بأمكنة النشاط المباشر، مستكملين بتنافس أحزاب وجماعات مصالح في شؤون الحكم، أن يدعما ويعززا، بأكبر قدر من الواقعية، مبادئ ديمقراطية المشاركة.

أكد بيتمان أن من الضروري عدم إساءة فهم التنازلات المقدمة إلى نخبويي التنافس. في المقام الأول، لا يتوفر للفرد أي مجال لتحقيق التحكم بمسار الحياة اليومية ما لم تتوفر له فرصة المشاركة المباشرة في صنع القرار على المستوى المحلي، في ظل الظروف الحديثة (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١٠٠). ثانياً، وعلى نحو أكثر أهمية، من شأن فرصة المشاركة الموسَّعة في مجالات مثل العمل أن تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في سياق السياسة القومية. سيتم تزويد الأفراد بحشد من إمكانيات التعليم عن قضايا مفتاحية في مجال خلق الموارد والتحكم بها، وسيكونون، بالتالي، أفضل استعداداً بما لا يقاس للفصل في قضايا قومية، لتقويم أداء ممثلين سياسيين وللمشاركة في قرارات ذات أفق قومي [270] حين تتوفر الفرص. وهكذا فإن من شأن الارتباطات بين «العام» و«الخاص» أن تغدو مفهومة أكثر بكثير. ثالثاً، لا بد من إبقاء البنى المحددة لأي مجتمع قائم على المشاركة، على المستويين المحلي والقومي كليهما، منفتحة وسائلة كي يتمكن الناس من اختبار صيغ سياسية جديدة ومن أن يتعلموا منها. وهذا مهم لأن الشواهد المتراكمة إلى اليوم عن إمكانيات المشاركة الموسعة وآثارها ما زالت محدودة. ليس ثمة ما يكفي من المعلومات المؤهَّلة للتوصية بمثال مؤسساتي واحد

دون جميع الأمثلة الأخرى؛ نسبياً لم يتم إطلاق سوى القليل من التجارب ومن شأن أي «مسوَّدة» ثابتة أن تخاطر بأن تصبح وصفة قمعية للتغيير. يتعين على مجتمع المشاركة أن يكون مجتمعاً تجريبياً، مجتمعاً قادراً على الاختبار في أعقاب الإصلاح الجذري للبنى الجامدة المفروضة حتى الآن من قبل رأس المال الخاص، العلاقات الطبقية وأشكال أخرى من التفاوت المنهجي على صعيد النفوذ والسلطة. لقد زعم بيتمان أن «هذا المثل الأعلى، وهو مثل أعلى ذو تاريخ طويل في الفكر السياسي، هو الذي بات غائباً عن الأنظار في النظرية الديمقراطية المعاصرة». من الممكن رفع راية المثل الأعلى الكلاسيكية للحرية بوصفه حُكْماً ذاتياً، حتى وإن تطلبت مضاعفاته المؤسساتية مراجعة عميقة (انظر فصل: ٢). توصل بيتمان إلى استنتاج يقول بأننا ما زلنا قادرين على امتلاك نظرية ديمقراطية حديثة، بعيدة عن الجمود العقائدي (الدوغمائية) «تحفظ مفهوم المشاركة في قلبها» (بيتمان، ١٩٧٠، ص: ١١٠ ـ ١١١؛ باربر، ١٩٨٤). ثمة تلخيص لسمات ديمقراطية المشاركة في نموذج: ٨.

قيل أعلاه إن «الديمقراطية القانونية لدى» اليمين الجديد لا تمثل مستقبلاً مقنعاً، وإن الحكومات التي تعتمدها سوف تواجه صعوبات بالغة القسوة. قيل أيضاً إن نموذج اليمين الجديد يلغي دون مبرر من قائمة البحث الفعال سلسلة من المسائل «التوزيعية» التي لا بد من مقاربتها إذا أردنا أن يكون الأفراد «أحراراً ومتساوين» وإذا أردنا أن تكون الديمقراطية ظاهرة توفر للناس فرصاً متكافئة لتقرير الإطار المناسب لحيواتهم. بادر مفكرو اليمين الجديد إلى تناول العديد من هذه المشكلات على نحو مباشر. ومن المهم

twitter @baghdad_library

لذلك أن نسأل ما إذا كان نموذجهم مقنعاً ويمكن الدفاع عنه. وإذا كانت وجهات نظر اليمين باطلة، فهل وجهات نظر اليسار الجديد ممثلة لمستقبل أكثر إقناعاً؟ من المؤكد أن نموذج اليسار الجديد يمفصل هواجس عميقة، هواجس يتم التعبير عنها، بين وسائل أخرى، عبر حركات اجتماعية متنوعة دأبت على الضغط مطالبة بمجتمع أكثر توفيراً للمشاركة. غير أن هذا النموذج يترك أيضاً عدداً من القضايا الأساسية دون مقاربة، وهذه مشكلة بالغة الحدة في زمن التحرر من وهم «السياسة الرؤيوية».

لقد حاول كل من ماكفرسون وبيتمان جمع رؤى مستمدة من المدرستين الليبرالية والماركسية كلتيهما وإعادة صياغتها من جديد .[271] ومع أن جهودهما تساعد على إبعاد الحوار السياسي عن عملية التقريب بين الليبرالية والماركسية، فإنهما لا يقولان إلا الشيء القليل جداً عن عوامل أساسية مثل كيف يمكن، مثلاً، تنظيم الاقتصاد بالفعل وربطه بالجهاز السياسي، كيف يتم دمج مؤسسات الديمقراطية التمثيلية بمؤسسات الديمقراطية المباشرة،[272] ما السبيل إلى ضبط أفق المنظمات الإدارية ونفوذها، كيف يمكن ربط العائلات ومرافق رعاية الطفل بالعمل، ما السبيل إلى تمكين الراغبين في «النأي بأنفسهم» عن النظام السياسي من تحقيق رغبتهم، أو كيف التعامل مع جملة المشكلات التي يطرحها النظام الدولي الدائب على التغير. علاوة، نرى أن خطاباتهما تتغافل عن كيفية توفير إمكانية تحقيق «نموذج» ما، عن مجمل قضية المراحل العابرة للحدود القومية وعن رد الفعل المحتمل لمن قد يتضررون نتيجة تطبيقه (أولئك الذين توفر لهم ظروفهم الراهنة إمكانية تحديد فرص الآخرين) وكيف ينبغي للمرء أن يكون. يضاف

إلى ذلك أنهما يميلان إلى افتراض أن الناس عموماً يريدون توسيع نطاق الرقابة على حيواتهم. ماذا لو كان العكس هو الصحيح؟ ماذا إذا لم يكونوا فعلاً راغبين في المشاركة بإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية؟ ماذا إذا لم يكونوا متلهفين لأن يصبحوا مخلوقات منطق ديمقراطي؟ أو ماذا إذا أصروا على توظيف النفوذ الديمقراطي توظيفاً «منافياً للديمقراطية» ـ لتقليص الديمقراطية أو إنهائها؟

twitter @baghdad_library

خلاصة: نموذج ٨
ديمقراطية المشاركة

مبدأ التسويغ

لا يمكن تحقيق أي حق مكافئ في الحرية وتطوير الذات إلا في «مجتمع قائم على المشاركة»، مجتمع يرعى شعوراً بالكفاءة السياسية، يغذي اهتماماً بالمشكلات الجماعية ويساهم في تشكيل كتلة مواطنين مطلعة قادرة على الاهتمام الدائم والمدعوم بعملية الحكم

سمات مفتاحية

مشاركة مباشرة للمواطنين في تنظيم مؤسسات المجتمع الرئيسية، بما فيها مكان العمل والحي

إعادة تنظيم النظام الحزبي عبر جعل متفرغي الحزب مسؤولين مباشرة أمام الأعضاء

عمل «أحزاب المشاركة» في هيكلية برلمانية أو مؤتمرية

صيانة نظام مؤسساتي مفتوح لضمان إمكانية اختيار سلسلة من الصيغ السياسية

شروط عامة

تحسين مباشر لقاعدة الموارد الضعيفة للعديد من الجماعات الاجتماعية عبر إعادة توزيع الموارد الماديه

اختزال (استئصال إن أمكن) النفوذ البيروقراطي غير القابل للمحاسبة في الحياة العامة والخاصة إلى الحد الأدنى

نظام إعلامي منفتح لضمان قرارات قائمة على الإطلاع والمعرفة

إعادة معاينة توفير رعاية الطفل لتمكين النساء من امتلاك فرصة المشاركة في الحياة العامة جنباً إلى جنب مع الرجال.

ملاحظة: النموذج مستمد من العناصر المركزية لدى بيتمان وماكفرسون.

إنها أسئلة معقدة وصعبة، ولا يُعقل، بالطبع، أن يتوقع المرء أجوبة كاملة عنها من كل منظِّر. غير أنها تبقى أسئلة مهمة لا بد من طرحها على دعاة «ديمقراطية المشاركة»، تحديداً لأن هذه صيغة نظرية للديمقراطية رافعة لراية ليس حزمة إجراءات وحسب، بل هي على صواب في متابعة مضاعفات مبادئ الديمقراطية بالنسبة إلى البنية التنظيمية للمجتمع كما للدولة. إلا أن هذا يبقيهم عرضة للنقد. يبقيهم، خصوصاً، عرضة لتهمة المبادرة قبل الأوان إلى حل مسألة العلاقات شديدة التعقيد والتركيب بين الحرية الفردية، قضايا التوزيع (مسائل العدالة الاجتماعية) والسيرورات الديمقراطية. بحصر التركيز على أن صنع القرار الجماعي أمر مرغوب، وبالسماح للديمقراطية بالطغيان على سائر الاعتبارات الأخرى، يميلون إلى ترك هذه العلاقات تتحدد في غمرة مد التفاوض الديمقراطي وجَزْره. غير أن مفكري اليمين الجديد يكونون شديدي الإقناع تحديداً في نقدهم لمثل هذا الموقف. هل ينبغي أن تكون ثمة حدود لقدرة الشعب (الديموس) على تغيير الظروف السياسية وقلبها؟ هل يجب ترك طبيعة حرية الأفراد والأقليات ومداها رهن القرار الديمقراطي؟ ما مدى وجوب توفر توجيهات مؤسساتية تفعِّل العمليات الديمقراطية وتضبطها في الوقت نفسه؟ بالرد إيجاباً على مثل هذه الأسئلة، يقر اليمين الجديد بإمكانية حصول توترات حادة بين الحرية الفردية، صنع القرار الجماعي وجملة مؤسسات الديمقراطية وسيروراتها. وبالعزوف المنهجي عن مقاربة هذه الأسئلة بالغ اليسار الجديد، بالمقابل، [273] في المسارعة المتعجلة إلى إزاحة المشكلات جانباً[٦]. في جعل الديمقراطية على جميع المستويات

(٦) لا يعني ذلك أن المشكلات غير محددة (انظر، مثلاً، ماكفرسون، ١٩٧٧، فصل: ٥).

twitter @baghdad_library

الهدف الاجتماعي الأول الذي يتعين بلوغه، كان مفكرو اليسار الجديد يعوّلون على «منطق ديمقراطي» ـ إدارة ديمقراطية حكيمة وخيّرة ـ للوصول إلى نتائج سياسية عادلة وإيجابية. ما مدى إمكانية التعويل على شعب (ديموس) ديمقراطي أساساً؟ هل يستطيع المرء أن يفترض أن «الإدارة الديمقراطية» ستكون حكيمة وخيّرة؟ هل يستطيع المرء أن يفترض أن «المنطق الديمقراطي» سوف يسود؟ ثمة أسباب وجيهة تدعو، أقله، إلى التوقف عند هذه القضية، ظلت تُطرح عبر العصور من أفلاطون إلى هايك (انظر بيلامي، ١٩٩٦).

تحديداً حول هذه القضايا بالذات نجح اليمين الجديد في توليد هذا القدر الكبير من الرأسمال السياسي عن طريق الاعتراف المباشر بالخصائل الملتبسة للسياسة الديمقراطية ـ للنتائج الغامضة المترتبة، مثلاً، على دولة الرفاه الديمقراطية «ذات النوايا الحسنة». عن طريق تسليط الأضواء على احتمال أن تفضي الديمقراطية إلى البيروقراطية، المكتبية المفرطة، الرقابة والتدخل المفرط في الخيارات الفردية ـ وليس في المجتمعات الشيوعية فقط ـ نجح منظرو اليمين الجديد في العزف على الوتر الحساس بالاستناد إلى الخبرة الفعلية لمن هم على اتصال يومي رتيب بفروع معينة للدولة الحديثة، وهي خبرة لا تجعل الناس، بأي حال من الأحوال، متفائلين، بالضرورة، بشأن صنع القرار الجماعي (انظر بيرسون، ١٩٩١، فصل: ٥). لقد ساهم اليمين الجديد، إذن، في نقاش حول الحدود المرغوبة للتنظيم الجماعي الذي يتعين على الآخرين أن ينخرطوا فيه إذا ما كان المطلوب هو الدفاع السليم عن نموذج مجتمع أكثر اتصافاً بالمشاركة. ومن شأن مثل هذا الانخراط، حسب أقوى الاحتمالات، أن يراهن على المدرسة

الليبرالية أكثر مما سمح به مفكرو اليسار حتى الآن. لعل السؤال هو: كيف يستطيع الأفراد أن يكونوا «أحراراً ومتساوين»، أن ينعموا بفرص متكافئة على صعيد المشاركة في تحديد الإطار الذي يحكم حيواتهم، دون التنازل عن قضايا مهمة ذات علاقة بالحرية الفردية ومسائل التوزيع أمام الحصائل الملتبسة للسيرورات الديمقراطية؟ يشكل هذا السؤال موضوع الفصل التاسع الرئيسي. إلا أن من الضروري، قبل مقاربة هذا الموضوع، المبادرة إلى تقويم تأثير انهيار النظام الشيوعي السوفيتي في مسألة الديمقراطية على الصعيدين النظري والعملي.

twitter @baghdad_library

الفصل الثامن

الديمقراطية بعد الانتفاضات في النظام الشيوعي السوفيتي

[274] تمخضت سلسلة الثورات التي اجتاحت الأوربتين الوسطى والشرقية عن أجواء مترعة بالفرح. جرى التهليل للديمقراطية الليبرالية بوصفها أداة التقدم، وللنظام الرأسمالي بوصفه النظام الاقتصادي الوحيد القابل للحياة. بل بادر بعض المعلقين حتى إلى إعلان «نهاية التاريخ» (إذا اقتبسنا عبارة هيغل الأشهر) - انتصار الغرب على سائر البدائل السياسية والاقتصادية. من قبل، كانت الحربان العالميتان، تمزيق أوربا إلى نصفين، عالم مخضوض بفيض من النزاعات الأيديولوجية خلال الحرب الباردة وبحشد من الضغوط السياسية والاقتصادية التي شغلت عقدي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كانت هذه الأمور كلها قد سحقت أسباب الاطمئنان إلى الاستقرار والتقدم في العالم الديمقراطي الليبرالي. أما الآن فقد بات من الممكن استرجاع الإيمان بالمنطق الديمقراطي والتفكير المنسجم مع توجهات السوق استرجاعاً كاملاً.

twitter @baghdad_library

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف المحور الدائر حول معنى التحولات التي اكتسحت الأوربتين الوسطى والشرقية خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، والتي اكتسبت قدراً أكبر من التسارع جراء التطورات الحاصلة في روسيا في آب/ أغسطس ١٩٩١ ـ الحركة الشعبية المضادة للمحاولة الانقلابية بين الثامن عشر والحادي والعشرين من هذا الشهر. هل فازت الديمقراطية الغربية؟ هل نجحت الديمقراطية الليبرالية أخيراً في الحلول محل مشروعية سائر صيغ الحكم الأخرى جميعاً؟ هل وصل الصراع الأيديولوجي إلى نهايته؟ لدى مقاربة جملة هذه الأسئلة سيتضح أن الجدل حول ١٩٨٩ هو أكثر من نقاش حول أحداث جرت في ذلك العام ووقائع لاحقة، على أهمية هذه وتلك. ذلك لأنه جدل أيضاً حول طابع وشكل السيرورات والبُنى التأسيسية للعالم السياسي المعاصر. وبشكلٍ خاص يقدم الفصل صورة مكثفة لجملة القضايا، المشكلات والنقاشات [275] المفتاحية ذات العلاقة بالديمقراطية: ماضيها، حاضرها وتجلياتها المستقبلية المحتملة. لا يجري تقديم نموذج ديمقراطي آخر بهذا الوصف، بل تتم، بالأحرى، رواية قصة السياق المتغير للديمقراطية ـ قصة ستساعد على رسم إطار الجزء الأخير لهذا المجلد ـ السِّفْر، الذي يتناول السؤال التالي: ما الذي يتعين على الديمقراطية أن تعنيه اليوم؟

يتوزع الفصل على ثلاثة أقسام. يقدم القسم الأول معاينة موجزة لخلفية ١٩٨٩ التاريخية ولأحداث ذلك العام. ويتركز القسم الثاني على كتابات فرانسيس فوكوياما التي أصبحت محطة كلاسيكية، إن لم تكن المحطة الكلاسيكية، في الجدل الذي أعقب التحولات الكاسحة لأوربا الشرقية، خصوصاً في العالم الأنجلو ـ أمريكي. لم تكن أطروحة

فوكوياما الرئيسية سوى الإعلان الصريح لحقيقة أن الاشتراكية قد ماتت وأن الليبرالية هي الفلسفة السياسية المقنعة الوحيدة الباقية. أما القسم الثالث فيتناول كتابات تحمل توقيع «ألكس كالينيكوس» الذي ألَّف تحدياً مناسباً لوجهة نظر فوكوياما. يفسر كالينيكوس ثورات أوربا الشرقية على أنها انتصار للرأسمالية ـ انتصار يجعل الماركسية والديمقراطية المباشرة أكثر، أهمية اليوم وليست أقل. ثم يختتم الفصل بتلخيص موجز لتصور هذه المواقف المختلفة للخير السياسي ولدور الديمقراطية ودورها ـ قضية طرحتها سنة ١٩٨٩ وما أعقبتها من أحداث على جدول الأعمال بقوة.

الخلفية التاريخية

كانت التغيرات التي اجتاحت الأوربتين الوسطى والشرقية في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ـ بولونيا، المجر، ألمانيا الشرقية، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا ـ أحداثاً هزت العالم بكل المقاييس. نشأ شعور غير عادي بالبهجة داخل أوربا وخارجها. وقد أجاد كالينيكوس حين كتب يقول:

بعيداً جداً عن البلدان المتأثرة على نحو مباشر، تقاسم الناس إحساساً بإمكانيات متسعة فجأة. أجزاء من أثاث ما بعد الحرب التي بدت غير قابلة للإزاحة، اختفت على حين غرة ـ حرفياً في قصة جدار برلين. وفي غمضة عين تهاوت فرضيات غير قابلة للتغيير من قبل ـ مثل فرضية أن أوربا ستبقى مقسمة بين قوتين عُظْمَيَيْن (١٩٩١، ص: ٨).

هذا الفصل الحاد بين عالمي الدولة الرأسمالية الديمقراطية

twitter @baghdad_library

والاشتراكية، اللذين جرى خلقهما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأ يتلاشى. ونمط التنافس الحاد بين قوتين عظميين، لعله الواقع الطاغي على السياسة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، انقلب رأساً على عقب بضربة واحدة تقريباً (انظر لويس، ١٩٩٠ أ). إذا لم يتم عد هذا ثورة (أو سلسلة ثورات) في شؤون الكتلة الشيوعية السابقة [276] وفي إطار النظام الدولي على نحوٍ أعم، فإن من الصعب الاهتداء إلى ما يمكن أن يكون جديراً بأن يوصف بأنه تغيير ثوري.

غير أن الأمور نادراً ما تكون واضحة ومباشرة كما تبدو. فعلى الرغم من أن كلمة «ثورة» تبدو واصفة بدقة تلك التحولات الكاسحة، المسرحية وغير المتوقعة لنظام اشتراكية الدولة، والحركات غير العادية لحشود بشرية صنعت هذه التغييرات في شوارع وارصو، بودابست، براغ، برلين، بخارست ومدن أخرى، فإنها تحرف النظر عن زَخَم التغييرات والعمليات الجارية بفعل ١٩٨٩. ومع أن عبارة «ثورات» ستظل مستخدمة للدلالة على أحداث ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، فإنها ستبقى أيضاً تذكِّرنا بأن لهذه الأحداث جذوراً ممتدة إلى عمق الماضي. بدايةً، كانت تغييرات سياسية ذات شأن قد بدأت في بولونيا أوائل ثمانينيات القرن العشرين، وفي المجر بعد ذلك بقليل. كان الشيوعيون قد هُزموا انتخابياً في بولونيا، وكان مبدأ حكم الحزب الواحد قد نُبذ في المجر قبل وقوع أحداث ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ «المسرحية». يضاف إلى ذلك أن الانتفاضة الطالبية الكبرى في ساحة تياننمن في الصين، تلك التي تعرضت للقمع الوحشي جداً يومي ٣ و٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، كانت تذكرة، إذا كانت مثل هذه التذكرة ضرورية بالمطلق،

بأن من شأن التغيير في أنظمة اشتراكية الدولة ألا يكون محتملاً، في أفضل الأحوال، إلا إذا بقي على وتيرة بطيئة ومدارة.

تمثل ما دَعَم التغييرات البطيئة ولكن المهمة في الأوربتين الوسطى والشرقية أواخر الثمانينيات بعملية الإصلاح التي أطلقها غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي ـ البرويسترويكا. ربما كانت التحولات الطارئة على التفكير الاستراتيجي للكرملين هي الأسباب المباشرة للثورات،(١) جنباً إلى جنب مع التآكل التدريجي للنفوذ الشيوعي في المجتمعات والاقتصادات المدنية في بلدان الكتلة السوفيتية (انظر لويس، ١٩٩٠ أ؛ ١٩٩٠ ب). على نحوٍ خاص انطوى القرار السوفيتي القاضي بإبدال مبدأ بريجنيف (أيِ سياسة حماية «إنجازات النظام الاشتراكي» في أوربا الشرقية بالقوة عند الضرورة)، بـ «مبدأ سيناترا» (أي سياسة تحمل طُرق التقدم والازدهار التي يتم اختيارها وطنياً: «تصرفوا كما يحلو لكم!») على عواقب حاسمة ـ مقصودة وغير مقصودة ـ بالنسبة إلى قدرة أنظمة اشتراكية الدولة على البقاء. عبر إزالة خطر تدخل الجيش الأحمر أو حلف وارصو، ومن خلال رفض مباركة استخدام القوة لسحق المظاهرات الجماهيرية، قام «مبدأ سيناترا» عملياً بسحب البساط من تحت أقدام النظام الشيوعي في أوربا الشرقية. كانت التطورات الجارية في ألمانيا الشرقية ذات مغزى لافت. حين أقدمت المجر على فتح حدودها من النمسا، وأطلقت حركة هجرة جماهيرية واسعة للألمان الشرقيين إلى [277] الغرب، سرعان ما تكثفت الضغوط

(١) كانت هذه التحولات تعكس، جزئياً، نوعاً من وصول جيل سياسي جديد ذي خلفية اجتماعية وثقافية مميزة وتصورات مختلفة للأهداف السوفيتية والحلول الممكنة إلى السلطة (انظر ليفن، ١٩٨٨).

twitter @baghdad_library

داخل ألمانيا الشرقية، وتصاعدت سلسلة من التظاهرات في لايبزيغ ومدن مجاورة. بعيداً عن اللجوء المألوف إلى استخدام القوة، حاولت السلطات الألمانية الشرقية تهدئة مواطنيها المتمردين عبر توفير إمكانية الوصول إلى الغرب عن طريق فتح منافذ جديدة في جدار برلين. النتيجة معروفة للقاضي والداني: فقدت السلطات السيطرة على وضع متطلب أساساً، ثم ما لبثت مشروعيتها وفاعليتها أن تعرضتا، وبسرعة، للتقويض الكامل.

يمكن إرجاع جذور «أزمة مشروعية» مجتمعات اشتراكية الدولة في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ إلى مدى أبعد في الماضي. من الممكن الإتيان المفيد على ثلاث حزم خاصة من الضغوط، لأنها تساعد على إلقاء الضوء ليس على سبب حصول التحول في تفكير الكرملين الاستراتيجي وحسب، بل وعلى سبب سير التغييرات في الاتجاه الذي سارت فيه. أولاً، ظل عدم تكامل الاقتصاد السوفيتي مع النظام الاقتصادي العالمي يحميه على المدى القصير من الضغوط والاضطرابات الملازمة لبلوغ مستويات إنتاجية تنافسية ضرورية للاضطلاع بدور مضمون في تقسيم العمل الدولي؛ غير أن الأمر أدى، على المدى الطويل، إلى إبقائه ضعيفاً وعاجزاً عن المنافسة، ولا سيما فيما يخص التكنولوجيا والابتكار. والاقتصاد متزايد الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ومصادر التمويل والاستثمار الأجنبية، المدار مركزياً، الجامد والمفتقر إلى المرونة النسبية في أحسن الأحوال، لم يجد إلا القليل من الهوامش التي تمكّنه من أداء اقتصادي أفضل. ثانياً، زاد الوضع سوءاً جراء ضغوط جيو ـ سياسية متجددة أعقبت تزايد حدة الحرب الباردة أواخر السبعينيات والثمانينيات، بسبب الزخم الاستثنائي الذي أضفاه

عليها كل من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر. إن سباقاً جديداً للتسلح، باتت منظومات أسلحة متصاعدة تلعب فيه «دوراً متنامياً» صار يشكل عبئاً متعاظماً على الموارد المالية، الفنية والإدارية لدى الاتحاد السوفيتي. تكاليف الحرب الباردة أصبحت أعباء لا تطاق على الجانبين، غير أنها كانت استثنائية الاستنزاف لمجمل المؤسسات والبنى التحتية المتداعية للاقتصاد السوفيتي.

ثالثاً، عدد من النزاعات والصدوع اللافتة كانت قد ظهرت في الكتلة السوفيتية خلال العقود القليلة الماضية مفضية إلى عمليات قمع كبرى لاحتواء المعارضة في المجر (١٩٥٦) وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) وفي بولونيا (١٩٨١). ومع أن هذه التحركات ربما نجحت في احتواء الاحتجاج على المدى القصير، فإنها لم تشكل عقبة دائمة في طريق توالد المعارضة والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة. فالتطورات في بولونيا في الثمانينيات، خصوصاً تشكيل حركة التضامن، لم تكن، بأي حال، نموذجاً لما كان يحدث في أوربا الشرقية بمجملها، مؤطرة كما هي بوحدة عرقية وقومية ملحوظة، بنفوذ الكنيسة الكاثوليكية و[278] بإحساس قوي بوجود عدو خارجي على التراب البولوني دائب على تعطيل نموها وتشويه هويتها. غير أنها كانت تشي بنوع معين من الضغط الديمقراطي المتنامي لـ «دحرجة الدولة إلى الخلف» ولخلق مجتمع مدني يمكّن المواطنين من متابعة نشاطاتهم المختارة ذاتياً بعيداً عن التوجيه السياسي المباشر (انظر فصل: ٧). حاولت حركة التضامن رعاية مجتمع كهذا خلال عقد الثمانينيات من خلال إيجاد شبكات إعلام مستقل، تبادل ثقافي وعلاقات اجتماعية. وعن هذا الطريق أعادت صياغة معنى حركة

twitter @baghdad_library

اجتماعية ديمقراطية وتوسيعه، مع التركيز على إضعاف جاذبية التغيير الخاضع لهيمنة الدولة بشدة.

ليس الكلام أعلاه، بأي حال، تحليلاً شاملاً لمسلسل الأحداث والتطورات المهمة لعام ١٩٨٩ وما بعده. لعل المقصود هو تقديم صورة موجزة تاريخية توفيراً لإطار مناسب لتركيز هذا الفصل: نظرة إلى ما تعنيه الثورات، وما تلقيه من ضوء على الديمقراطية ومستقبلها.

انتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية؟

بعد هزيمة الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية وصعود التحدي الاقتصادي الياباني - وقبل ظهور أي إشارة إلى التغييرات المرشحة لأن تحصل في الاتحاد السوفيتي - ثمة وجوم ساد أجواء صانعي القرار السياسي في واشنطن أواخر السبعينيات. وقد تعزز هذا بسيل من المؤلفات البحثية الرئيسية في الثمانينيات، بما فيها بعد الهيمنة (١٩٨٤ أ) تأليف روبرت كيوهين وصعود القوى العظمى وسقوطها (١٩٨٨) تأليف بول كندي، هذه المؤلفات قدمت الصورة العامة للتدهور (النسبي) لقوة الولايات المتحدة واستعرضت مضاعفات ذلك بالنسبة إلى السياسة العالمية والاقتصاد السياسي. تعالت صيحات الإنذار حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية وحول عواقب التدهور بالنسبة إلى الدفاع عن الغرب واستقراره، مسلّطة الأضواء على اختلال متزايد بين القوة العسكرية والقدرات الإنتاجية المتآكلة في مواجهة القوى الاقتصادية المنافسة. قليلون تكهنوا بأن جملة هذه الاعتبارات كانت ستتعدل بأي تقويم للتدهور المسرحي المثير للشيوعية السوفيتية آخر عقد الثمانينيات.

لم يكتف مقالا فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ؟» (١٩٨٩) و«رداً على منتقدي» (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، وهما محور المناقشة أدناه ـ وصدور كتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير (١٩٩٢) ـ بتوفير نوع من الرد المطمئن على القلق المهووس السابق بشأن فقدان الولايات المتحدة للهيمنة، بل وقطعا، بلهجتهما الواثقة والتأكيدية، شوطاً على طريق استعادة الإيمان بتفوق القيم الغربية. حرص فوكوياما، [279] وهو معاون سابق لمدير هيئة التخطيط السياسي في وزارة خارجية الولايات المتحدة، على الاحتفال ليس بـ «انتصار الغرب» وحسب بل وبـ «نهاية التاريخ كتاريخ؛ أي الوصول إلى المحطة الخيرة في مسيرة التطور الأيديولوجي للبشرية وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الصيغة الأخيرة لحكم الإنسان» (١٩٨٩، ص: ٣)، أيضاً، كما قال. حظيت رسالة فوكوياما بتغطية واسعة في الصحافة وفي وسائل الإعلام الإلكترونية على نحوٍ أعم. وعلى الرغم من أن الرسالة تعرضت لقدر غير قليل من النقد، فإن معظم منتقدي فوكوياما بدوا مسلّمين بأن «فكرته الرئيسية ـ الغياب الراهن لأي مدارس منافسة لليبرالية السياسية والاقتصادية في السوق الأيديولوجية العالمية ـ صعبة الدحض بالتأكيد» (مورتيمر، ١٩٨٩، ص: ٢٩).

تذكر رسالة فوكوياما بالجدل السابق حول «نهاية الأيديولوجيا» في خمسينيات وستينيات القرن العشرين (انظر فصل: ٧، خصوصاً ص: ٢٣٧ ـ ٢٣٨). غير أن الحوار الثاني ركز على أهمية نوع من تراجع التأييد للماركسية في الغرب، وعلى نوع من التضاؤل في أوجه التباين بين الأحزاب السياسية واختزالها إلى قدر أقل قليلاً أو أكثر قليلاً من التدخل والإنفاق الحكوميين، في حين تذهب أطروحة

twitter @baghdad_library

فوكوياما إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وعلى الصعيدين الفلسفي والسياسي كليهما. تقوم الأطروحة على أربعة مكوِّنات. أولاً، ثمة تأكيد واسع للنزاعات بين الأيديولجيات بوصفها محرك التاريخ. مستلهماً هيغل قليلاً، يقول فوكوياما إن التاريخ يمكن فهمه مسلسل مراحل وعي أو إيديولوجيا؛ بمعنى مسلسل منظومات إيمان سياسية مجسِّدة لآراء متميزة عن المبادئ الأساسية الكامنة في النظام الاجتماعي (فوكوياما، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص: ٢٢ ـ ٢٣). والمسلسل يمثل مساراً تقدمياً وغائياً لتطور الإنسان من إيديولوجيات جزئية وخاصة كتلك التي حصنت الأنظمة الملكية والأرستقراطية، إلى إيديولوجيات جاذبية أكثر شمولاً ومناشدة للكون. وفي الفترة الحديثة وصلنا، بقناعة فوكوياما، إلى المرحلة الأخيرة من هذا التطور.

ثانياً، لم يتم الوصول إلى نهاية التاريخ إلا لأن الصراع الأيديولوجي بات منتهياً افتراضياً. والليبرالية هي الأيديولوجية المظفرة الخيرة. وفي صلب الخطاب، كما يلاحظ فوكوياما، «يمكن ملاحظة أن إجماعاً لافتاً قد تطور في العالم بشأن مشروعية وصلاحية الديمقراطية الليبرالية» (١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص: ٢٢). أما المنافستان الرئيسيتان لليبرالية في القرن العشرين، الفاشية والشيوعية، فإما قد أخفقتا أو هما موشكتان على الإخفاق. ومصادر التحدي المعاصرة ـ الحركات الدينية مثل الحركة الإسلامية والحركات القومية مثل تلك الموجودة في أوربا الشرقية اليوم ـ لا تستطيع أن تجترح سوى إيديولوجيات جزئية أو ناقصة؛ بمعنى أنها تدعو إلى عقائد تتعذر ديمومتها دون دعم إيديولوجيات أخرى. فلا منظومات العقائد الدينية ولا نظيرتها القومية توفر بدائل متماسكة من الليبرالية على المدى

الطويل، إضافةً إلى افتقارها إلى أي «أهمية كونية شاملة». فقط الديمقراطية الليبرالية [280]، مصحوبة بمبادئ السوق لتنظيم الاقتصاد، تؤسس لتطورات ذات «مغزى تاريخي عالمي حقاً» (فوكوياما، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص: ٢٣).

ثالثاً، ينبغي عدم النظر إلى نهاية التاريخ على أنها تعني نهاية كل الصراعات. فالأخيرة قد تنشأ، بالفعل، وهي محتملة النشوء حقاً، من أسباب متنوعة، بما فيها جماعات مؤيدة لإيديولوجيات متباينة (أكل الدهر عليها وشرب)؛ جماعات قومية ودينية؛ وأقوام وتجمعات أسيرة للتاريخ أو لما قبل التاريخ، أي تلك الأقوام والتجمعات الباقية «خارج» العالم الليبرالي (بلدان «عالمثالثية» معينة) أو أولئك الذين يقون «غرباء في الداخل» (أفراد وجماعات في العالم الليبرالي لم يتمكنوا بعد من استكمال استيعاب حتميتها). يضاف إلى ذلك خطر متمثل بنوع من الانشطار التدريجي للعالم، ولاسيما بين أولئك الذين يعيشون في مجتمعات ليبرالية «ما بعد تاريخية» والآخرين - أي الذين يعيشون في العالم التقليدي غير المحدَّث. من المؤكد أن من شأن الانشطار أن يتمخض عن صراعات حادة وعنيفة، غير أن أياً منها لن يفضي، بزعم فوكوياما، إلى أفكار منهجية ونظامية جديدة عن العدالة السياسية والاجتماعية يمكنها أن تحل محل الليبرالية أو تتفوق عليها.

رابعاً، ليس فوكوياما خالياً تماماً من علة الازدواجية والتناقض بشأن فكرة «نهاية التاريخ». يشي بأنها ستكون «حقبة بالغة البؤس» (١٩٨٩، ص: ١٨؛ انظر أيضاً، ١٩٩٢، ص: ٣٣١). لن يعود ثمة أي قفزات جريئة لخيال الإنسان وأي نضالات بطولية في سبيل مبادئ عظيمة؛ ستغدو السياسة امتداداً لعمليات تنظيم السوق وضبطها.

twitter @baghdad_library

سيتم إبدال المثالية بالإدارة الاقتصادية وحل المشكلات التقنية في السعي إلى إشباع المستهلكين. وباختصار يؤكد فوكوياما، مذكِّراً ببعض موضوعات ما بعد الحداثة المركزية (ولا سيما أطروحتها عن زوال منظومات العقائد الكونية الشاملة ونقدها لسائر الدعاوى الكونية)، نفاد «الروايات العظيمة» الجريئة بل وحتى البطولية عن تحرير الإنسان، تلك الروايات التي كانت ذات يوم تتصارع فيما بينها من أجل السيطرة على العالم (انظر رواية فيبر لقصة هذه السيرورة، ص: ١٦٠ ـ ١٦١). غير أن نبرة الأسف البادية على ملاحظته تكاد لا تكفي لتسويغ تأكيده التفاؤلي العام لليبرالية. قد لا يكون الإجماع الأيديولوجي اليوم «كلي الشمول أو الآلية»، غير أنه موجود «على درجة أعلى من أي وقت في القرن الماضي» (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، ص: ٢٢). تبقى «الثورة الديمقراطية الليبرالية» و«الثورة الرأسمالية» المحطة الأخيرة لأحد أنماط الثورة التاريخية المحددة بوضوح(٢). **[281]**

جرى الترويج لكتابات فوكوياما على نطاق واسع على أنها بين «نصوص عصرنا المفتاحية» (الغارديان، ٧/ ٩/ ١٩٩٠). بمعنى من المعاني وفرت هذه الكتابات نوعاً من التسويغ المحذلق للعديد من التفاهات المتجلية في حكومات غربية رائدة في ثمانينيات القرن

(٢) يعلن فوكوياما أن من شأن نهاية التاريخ أن تكون «حياة كلب». فقد كتب في فقرة جديرة بالملاحظة يقول: «أي كلب يبقى راضياً بالنوم في الشمس شرط إطعامه، لأنه ليس مستاء من وضعه. لا يهمه ما إذا كانت كلاب أخرى في حال أفضل من حاله هو، أو ما إذا كانت وظيفته ككلب قد استنقعت وتجمدت، أو أن الكلاب تتعرض للاضطهاد في مناطق بعيدة من العالم». إذا ما تواصل تقدم البشر، فإن «الحياة سوف تغدو شبيهة بحياة الكلب» (١٩٩٢، ص: ٣١١). للاطلاع على مناقشة هذه المقارنة، انظر هيلد (١٩٩٣ ب).

العشرين ولا سيما حكومتي تاتشر وريغان (هيرست، ١٩٨٩ أ، ص: ١٤). شكلت تعزيزاً لرسالة اليمين الجديد النيو ـ ليبرالي، الذي أعلن موت الاشتراكية، مؤكداً أن السوق ودولة الحد الأدنى هما المستقبل الوحيد المشروع والقابل للحياة (انظر، مثلاً، فريدمان، ١٩٨٩). إلا أن من شأن الإيحاء بأن خطاب فوكوياما لم يتناغم إلا مع اليمين الجديد ألا يكون صحيحاً. ثمة طيف عريض من الآراء السياسية يرى أن من الصعب إزاحة رسالة الخطاب السياسية العامة جانباً، حتى في حال وجود اختلاف حاد حول معظم تفاصيل هذا الخطاب.

مهما يكن، هناك سلسلة من الأسئلة الجدية التي يتعين طرحها حول خطاب فوكوياما. لا يمكن التعامل مع الليبرالية، بادئ ذي بدء، بوصفها وحدة ببساطة. ثمة، كما سبق لنا أن رأينا، مدارس ليبرالية متمايزة أسسها أعلام كبار مثل جون لوك، جيرمي بنتام وجون ستوارت مل، تقوم على تصورات مختلفة تماماً، فيما بينها، للوكيل الفرد، للاستقلال، لحقوق الأتباع وواجباتهم، وللطابع والشكل السليمين للجماعة السياسية. لا يقوم فوكوياما بأي تحليل منهجي لصيغ الليبرالية المختلفة، كما لا يسوق أي آراء حول كيفية تمكين المرء من الاختيار بين هذه الآراء. إنها ثغرة مثيرة للاستغراب، لأن الليبرالية نفسها ميدان صراع إيديولوجي[٣].

علاوة، لا يبادر فوكوياما إلى استكشاف ما إذا كان هناك أي

---

(٣) يقارب فوكوياما بعض هذه المشكلات على نحوٍ أشمل في نهاية التاريخ والإنسان الأخير، خصوصاً جزء: ٣، حيث يعبر بقدرٍ أكبر من الإطناب عن تصوره الميتافيزيقي للتاريخ، للأنتروبولوجيا الفلسفية ولفهم الحداثة. إلا أنني أجد جملة هذه البيانات بعيدة كلياً عن الإقناع (انظر هيلد، ١٩٩٣ ب).

twitter @baghdad_library

تـواتـرات، أو حـتـى ربـمـا تـنـاقـضـات، بـين المكـوِّنـين «الـلـيبـرالي» و«الديـمـقـراطي» لـلـديـمـقـراطـية الليبرالية؛ أي بين الاهـتـمام الـليـبـرالي بالحقوق الـفـرديـة أو «حـدود الحـريـة» التي «لا يجوز الـسـمـاح لأحـد بعبورها» والحرص الديمقراطي على تنظيم التحرك الفردي والجماعي، مع ضـمـان قابلية المحاسبة الـعـامة (برلين، ١٩٦٩، ص: ١٦٤ وما بعدها). أولـئـك الـذيـن كـتـبـوا مـطـولاً عـن هـذه المسألة كـرروا حـلـهـا باتجاهات مختلفة تماماً (انظر فصل: ٣، ٥، ٦ و٧). إن النقطة التي يقف عندها فوكوياما على خط التوازن بين «الليبرالية» و«الديمقراطية» ليست واضـحـة. يـضـاف إلى ذلك أنه ليس ثـمـة أي صـيـغـة واحـدة لا جدال حولها للديمقراطية ببساطة. حتى الديمقراطيات الليبرالية تبـلـورت في عـدد مـن الأنـمـاط المؤسـسـيـة المختـلـفـة ـ في أنـمـوذجي وستمنستر والاتحادي مثلاً ـ الأمر الذي يجعل [282] أي مناشدة لأي تصور ليبرالي للحياة العامة غامضة في أفضل الأحوال (ليبهارت، ١٩٨٤؛ دال، ١٩٨٩؛ بيتام، ١٩٩٤؛ بوتّر وآخرون، ١٩٩٧). من حيث الجوهر، نرى أن فوكوياما يُبْقي معنى الديمقراطية وبدائلها الممكنة دون تحليل.

كذلك يثير تأكيد فوكوياما لمبادئ الليبرالية الاقتصادية وآليات السوق أسئلة كبيرة. متبعاً أحد افتراضات ليبرالية دعه يعمل! المركزية ـ افتراض أن الأسواق هي في الأساس ذاتية التوازن حيث يتم استئصال «العيوب الواضحة» وإن كانت مختلفة («لُزُوجة» الأجور والأسعار مثلاً) ـ يفسر الأسواق على أنها آليات تنسيق «لا سلطان لها» أساساً. وهكذا فإنه يغفل مساءلة المدى الذي تكون فيه علاقات السوق نفسها علاقات قوة ونفوذ قادرة على تقييد وتحديد العملية الديمقراطية (انظر

مناقشة التعددية الجديدة والماركسية الجديدة في فصل: ٦ ومناقشة اليمين الجديد في فصل: ٧). يخفق فوكوياما في السؤال عما إذا كانت التفاوتات المنهجية على أصعدة الدخل، والثروة والفرصة، نتاجاً محتملاً للصيغة القائمة من علاقات السوق: علاقات السوق الرأسمالية الخاضعة للحدود الدنيا من التنظيم والضبط. ويخفق أيضاً في معاينة ما إذا كانت حرية بعينها ـ حرية مراكمة موارد اقتصادية غير محدودة ـ تشكل تحدياً لمدى قدرة المواطنين على التنعم بالحرية السياسية، أي مدى قدرة المواطنين على التصرف أنداداً متساوين في السيرورة السياسية. والعزوف عن هذه المعاينة إن هو إلا مخاطرة بإغفال أحد الأخطار الرئيسية التي تتهدد الحرية في العالم المعاصر؛ خطر ناشئ لا عن المطالبة بالمساواة، كما توقع مفكرون مثل دو توكفيل وجي. إس. مِلْ، بل عن اللامساواة، نعم اللامساواة المفرطة التي تتمخض عن انتهاكات لكل من الحرية السياسية والسياسة الديمقراطية (دال، ١٩٨٥، ص: ٦٠؛ وانظر ص: ٢١٤ ـ ٢١٧).

يضاف إلى ذلك أن مدى قيام التباينات في الملكية والتحكم، وأشكال التفاوت الضارة في فرص الحياة بخلق فروق في المصالح من شأنها أن تُلْهِب صراعات على أصعدة القيم، المبادئ والمعتقدات (الإيديولوجيات) في الغرب، وبين الغرب و«العالم النامي»، وهو الآخر لا يتم تناوله بالدراسة، رغم ملاحظات فوكوياما عن أخطار عالم كوكبي ممزق ومشطور. إن احتمال الصراعات بين الروايات «الإيديولوجية» المختلفة لقصة طبيعة النظام الاقتصادي وصيغ التنظيم الاقتصادي البديلة المرغوبة على المستويين القومي والدولي، أمر يجري الاستخفاف به. ليس واضحاً ذاتياً، بأي من الأحوال، مثلاً، ما إذا

twitter @baghdad_library

كان النظام الاقتصادي القائم قادراً على التمخض عن الحدود الدنيا من شروط الحياة الضرورية لملايين البشر الذين يواجهون اليوم خطر الموت جوعاً في أفريقيا وأمكنة أخرى ـ قُدر العدد بـ ٢٧ مليوناً في ١٩٩٣ (انظر يو. إن. دي. بي.، ١٩٩٣) ـ أو، بالمناسبة، عن الحدود الدنيا من شروط الحياة لجميع سكان كوكب الأرض الذين يواجهون أخطار الاحترار الكوكبي، ونضوب طبقة الأوزون والتدمير المتواصل [283] للموارد الطبيعية الداعمة للحياة. ومن غير الواضح ذاتياً على الإطلاق ما إذا كان النظام الاقتصادي القائم متناسباً مع الحرص الليبرالي بالذات على التعامل مع سائر الأشخاص على أنهم «أحرار ومتساوون» (انظر دي. ملر، ١٩٨٩). ففي غياب مثل هذا التناسب أو التوافق، يستطيع المرء أن يقدر احتمال تعرض الليبرالية للنقد المستجد، مع استمرار البحث عن نظام اقتصادي «أعدل» و«أكثر أمناً».

يضاف إلى ذلك أن رواية فوكوياما الخاصة لقصة المنابع المحتملة للصراعات الأيديولوجية ضعيفة. إذا تركنا توصيفه للإيديولوجيا الذي هو إشكالي بحد ذاته (انظر جي. بي. تومبسون، ١٩٩٠)، فإن محاولته لتسليط الأضواء على الاستمرار العنيد للنزعة القومية والحركات الدينية، ولا سيما الأصولية الدينية، غير مقنعة. ينكر، مثلاً، حقيقة كون الإسلام إيديولوجيا سياسية من منطلق أنه عاجز عن التمخض عن أي مناشدة كونية شاملة؛ وأن جاذبيته محصورة بالعالم الإسلامي. غير أن مثل هذا الخطاب يبقى ضعيف الحجة؛ فمن شأن المحاكمة نفسها أن تقود المرء، بالتأكيد، إلى استنتاج أن الليبرالية نفسها يجب إسقاطها من قائمة الأيديولوجيات السياسية لأنها، هي الأخرى، عاجزة عن التمخض عن أي مناشدة كونية شاملة؛ إنها، آخر المطاف،

ذات تأثير محدود في العالم الإسلامي، في الصين، وما إليهما. يضاف إلى ذلك أن بعض المنابع المتمادية للجدل السياسي الذي أطلقته في الغرب مؤخراً حركات اجتماعية معينة مثل الحركة النسوية وحركة أنصار البيئة لا يجري إخضاعها للمعاينة.

أخيراً، تبقى مزاعم فوكوياما عن «انتهاء التاريخ» عاجزة عن الإقناع وبعيدة عن العقل. فما تتغافل عنه هذه المزاعم ليس احتمال تواصل الجدل حول الليبرالية والتصور الليبرالي للخير السياسي في إطار دولة الغرب القومية وخارج حدودها فحسب، (انظر فصل: ٩ و١٠)، بل وحقيقة بقائنا عاجزين عن الإدراك العميق لما ستكونها الأسباب الرئيسية للنزاع والصراع الأيديولوجي في عالم من صياغة المسارات الطارئة، غير المتوقعة وغير القابلة للتصور مثلها مثل مسارات سببية كارثية وأنماط تغيير مؤسسي حتمي (انظر هملفارب، ١٩٨٩). ما نعرفه مستند بأكثريته إلى ما سبق أن حدث ـ إلى ما كان، لا إلى ما سيكون. بهذا المعنى المحدد يمكن إيقاف هيغل في مواجهة فوكوياما؛ فهيغل هو الذي ذكّر الفلاسفة بأن «بومة مينرفا لا تنشر جناحيها إلا مع حلول الغسق» (هيغل، فلسفة الحق، ص: ١٣). لا نستطيع أن نلغي احتمال ظهور أصوليات عقائدية متزمتة (أرثوذكسيات) جديدة قادرة على تجييش الجماهير، مؤهلة لإضفاء الشرعية على أنواع جديدة من الأنظمة، معتدلة ومتشددة (انظر بيتام، ١٩٩١). لا بد لإحدى العبر المقيمة والثابتة المستخلصة من القرن العشرين من أن تكون متمثلة، بالضرورة، بحقيقة أن التاريخ ليس مغلقاً وأن التقدم البشري يبقى إنجازاً استثنائي الهشاشة، بصرف النظر عن الأسلوب الذي يعتمده المرء في تحديد معنى هذا التقدم

twitter @baghdad_library

ومقاربته. حسب كل الاحتمالات، سيبقى شكل الديمقراطية وإطارها موضوعَيْ جدل ونقاش لأجيال قادمة .[284]

الضرورة المتجددة للماركسية والديمقراطية من «تحت»

تفترض النظرية الليبرالية ـ بثوبيها الكلاسيكي والمعاصر ـ عموماً، كما قيل في الفصل السابق، ما يتعين فحصه بعناية ألا وهو: ما إذا كانت العلاقات القائمة بين الرجال والنساء، بين الطبقات العاملة، والوسطى والعليا، بين الزنوج والبيض، وبين سائر الجماعات العرقية تفسح في المجال لتحقيق جملة الحريات المعترف بها رسمياً. وإذا كان ليبراليون مثل فوكوياما يريدون معاينة هذه القضايا جدياً، فقد يتعين عليهم أن يتصالحوا على نحوٍ أكثر مباشرة مع العدد الهائل من البشر المحرومين منهجياً، لافتقارهم إلى خليط مركب من الموارد وفرص الحياة، من المشاركة الفعالة في الشؤون السياسية والمدنية.

متعقباً قضايا ذات علاقة، يرى ألكس كالينيكوس، أحد أنشط المدافعين عن الماركسية الكلاسيكية اليوم، أن الديمقراطية الليبرالية لم تفِ بوعودها. حاذياً حذو المنظّر السياسي الإيطالي نوربرتو بوبيو يحدد هذه الوعود على النحو التالي: (١) المشاركة السياسية، (٢) الحكم المسؤول أو القابل للمحاسبة، (٣) حرية الاحتجاج والإصلاح (كالينيكوس، ١٩٩١، ص: ١٠٨ ـ ١٠٩؛ بوبيو، ١٩٨٧، ص: ٤٢ ـ ٤٤). فهو يزعم أن «الديمقراطية الليبرالية الموجودة فعلاً، تخفق على ثلاثة أصعدة: أنها متميزة بوجود كتلة مواطنين سلبية إلى حد كبير (أعداد ذات شأن من المواطنين المؤهلين لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات، مثلاً)؛ تآكل المؤسسات البرلمانية وإبدالها بمراكز قوة غير

منتخبة (يمثلها توسيع دور السلطة البيروقراطية، ودور الممثلين الوظيفيين والأجهزة الأمنية)؛ وقيود بنيوية جدية على تحركات الدولة، وخصوصاً على إمكانية إصلاح النظام الرأسمالي بالتقسيط (هروب الرساميل، مثلاً، يشكل تهديداً دائماً للحكومات المنتخبة ذوات برامج الإصلاح الاجتماعي القوية) (كالينيكوس، ١٩٩١، ص: ١٠٩).

من هذا المنطلق يحاول كالينيكوس أن يدافع عن التراث الماركسي الكلاسيكي ويؤكده، جنباً إلى جنب، على نحوٍ خاص، نموذج الديمقراطية المباشرة (مثال: ٤، ص: ١٥٢ ـ ١٥٣) من خلال الزعم بأن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي إلا من «تحت»، إلا من النشاط الذاتي للطبقة العاملة. يجزم كالينيكوس بإمكانية العثور على بديل ديمقراطي للديمقراطية الليبرالية في نصوص ماركس كما في «تراث القرن العشرين الغني للديمقراطية السوفيتية، لمجالس العمال» (١٩٩١، ص: ١١٠). ومن وجهة النظر هذه فإن الستالينية، التي طغت على تاريخ الاتحاد السوفيتي، يمكن عدها إنكاراً للاشتراكية وارتداداً عنها. يرى كالينيكوس الستالينية ثورة مضادة أوجدت مع انتهاء عشرينيات القرن العشرين نظام رأسمالية دولة، معادياً للديمقراطية؛ نظاماً تولت فيه البيروقراطية استحصال القيمة الفائضة وتنظيم تراكم رأس المال، مضطلعة [285] بالدور الذي كانت الطبقات المالكة تؤديه. أقدمت الستالينية على تدمير إمكانية نشوء ديمقراطية عمالية جذرية، ديمقراطية جرى اعتمادها لفترة وجيزة في الاتحاد السوفيتي في ثورة أكتوبر/تشرين ١٩١٧ في ظل قيادة لينين (انظر لينين، الدولة والثورة). وبالتالي فإن انهيار الستالينية في ١٩٨٩ لا يمكن فهمه، على غرار فوكوياما، على أنه هزيمة للماركسية

twitter @baghdad_library

الكلاسيكية؛ فما هُزم لم يكن، حسب تأكيد كالينيكوس، سوى نوع من التشويه التسلطي الدكتاتوري للماركسية. والانتصار في ١٩٨٩ لم يكن من نصيب «الديمقراطية» بل النظام الرأسمالي. تمثل إنجاز ثورات أوربا الشرقية بإحداث عملية إعادة تنظيم سياسية للطبقات الحاكمة، ممكِّنة نخب أوربا الشرقية التقنية والبيروقراطية من إدماج اقتصاداتها كلياً بالسوق العالمية والمساهمة في الانتقال من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية متكاملة كوكبياً (كالينيكوس، ١٩٩١، ص: ٥٨).

يشن كالينيكوس هجوماً على معادلة: الماركسية = اللينينية = الستالينية. فهو يرى أن هناك «هوة نوعية» تفصل الستالينية عن كل من ماركس ولينين (١٩٩١، ص: ١٦). إن نظاماً تميز ليس بحكم فرد واحد وحسب، بل وبـ «تحكم منظم تراتبياً بسائر مناحي الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية من قبل حفنة طغموية متربعة على قمة جهازي الحزب والدولة» لم يحظ بمباركة وتأييد لا نظرية ماركس ولا ممارسة لينين (١٩٩١، ص: ١٥). ثمة، أيضاً، مصادر في التراث الماركسي الكلاسيكي توفر أساساً لتفهم هلاك الأنظمة الستالينية. أطروحات ثلاث تنطوي، برأي كالينيكوس على أهمية خاصة (١٩٩١، ص: ١٦ ـ ٢٠). أولاً، تُوَفِّر أعمالُ ماركس، وقد اغتنت وتشذبت لاحقاً على أيدي باحثين ماركسيين جدد، روايةً لقصة تحولات تاريخية، مصبوبة بقالب الصراع العميق الدائب على التفاعل بين علاقات الإنتاج وقواها، وبين الطبقات، هذه العلاقات التي تتوسط الصراع وتفاقمه (انظر فصل: ٤). توفر هذه الرواية إطاراً لا غنى عنه لفهم الانهيار التدريجي للنظام الستاليني.

ثانياً، ثمة في التراث التروتسكي أساس لفهم الطبيعة المحددة

للستالينية وتطورها (انظر كليف، ١٩٧٤). إن مفهوم «اشتراكية الدولة»، خصوصاً، يسلط الضوء على جملة التناقضات الكامنة في النظم الستالينية ـ بين طبقة مهيمنة مستغلة تدير جهازاً بيروقراطياً ومعامل عائدة للدولة من جهة، والطبقات الكادحة، المقصاة من التحكم الفعلي عن القوى الإنتاجية من الجهة المقابلة. هذا التناقض بالذات هو الذي أقحم النظم الستالينية في «أزمة كبرى». ومع أن الأزمة حُلت مؤقتاً عبر إلحاق اقتصادات الأوربتين الوسطى والشرقية بالنظام الرأسمالي العالمي، فإن تناقضات هذا الأخير ـ النظام الرأسمالي العالمي ـ مرشحة لأن تتمخض عن المزيد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الأكبر في المستقبل.

أخيراً، على صعيد تحديد مشروع لتحرير الإنسان، يقدم الماركسيون بديلاً للأنظمة المبتلاة بعبء الانقسام الطبقي [286] غرباً وشرقاً. وإذ تدعو إلى تصور للاشتراكية «انعتاقاً ذاتياً للطبقة العاملة»، تؤيد الماركسية الكلاسيكية رؤية لـ «حركة مستقلة واعية ذاتياً للأكثرية الساحقة، لخدمة مصالح الأكثرية الساحقة»كما سبق لماركس أن كتب. إنها رؤية لـ «اشتراكية من تحت»، متنافرة كلياً مع صيغة الإدارة التي سادت في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية من ناحية، ومع الديمقراطيات المخصية لدى الغرب الليبرالي من ناحية ثانية (كالينيكوس، ١٩٩١، ص: ١٨). فلا اشتراكية الدولة ولا الديمقراطية الليبرالية قادرة على توفير برنامج سياسي لتحرير قوى الشعب (الديموس). يمكن قول الشيء نفسه عن برنامج ديمقراطية المشاركة، الذي أخفق، آخر المطاف، في التعامل مع النفوذ الاقتصادي لرأس المال، وبالتالي في معالجة العقبة الأولى والرئيسية

twitter @baghdad_library

أمام تحول السياسة الديمقراطية. وعلى الرغم من أن عدداً من المفكرين مثل ماكفرسون وبيتمان قدموا تنازلات لليبرالية، فإن كالينيكوس مصرّ على تأكيد الأهمية المعاصرة للإطار الماركسي الكلاسيكي في جميع الميادين الأساسية (انظر ص: ٢٦٣ ـ ٢٧٠).

تقوم الحقبة الحالية على أساس نظام اقتصادي واحد موحد متميز بالاستغلال واللامساواة (كالينيكوس، ١٩٩١، ص: ١٣٤). فـ«الرأسمالية الموجودة فعلاً» موصوفة، خلافاً لأسطورة الأسواق العاملة على تحقيق التوازن، بتمركز القوة الاقتصادية وتركزها؛ نشوء شركات تكون خارج نطاق تحكم دول قومية منفردة؛ أزمات دورية منطوية على فرط إنتاج، فوضى وتبديد؛ فقر في قلب الغرب وتباينات كبيرة في فرص الحياة بين الغرب والآخرين؛ وتمخض التراكم الرأسمالي السائب وغير الخاضع للتحكم عن تأثيرات جانبية مهدِّدة للحياة على شكل احترار كوكبي، مثلاً (كالينيكوس، ١٩٩١، ص: ٩٨ ـ ١٠٦). وبرأي كالينيكوس فإن «الرأسمالية مدانة»؛ حان وقت استئناف المشروع الماركسي الكلاسيكي القائم على الديمقراطية المباشرة (ص: ١٠٦، ١٣٤ ـ ١٣٦).

في التراث الليبرالي للقرنين التاسع عشر والعشرين، كثيراً ما جرى وضع إشارة المساواة بين ما هو سياسي، كما قيل في فصل: ٣، وعالم الحكم مع علاقة المواطن به. وحيثما اعتُمدت هذه المعادلة وعُدت السياسة ميداناً منفصلاً عن الاقتصاد أو الثقافة، يميل طيف واسع مما هو مركزي بالنسبة إلى السياسة إلى التعرض للاستبعاد والإغفال. كانت الماركسية في طليعة منتقدي هذا الموقف، بدعوى أن المنبع الأساسي للسلطة المعاصرة ـ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ـ

تجرده الليبرالية، على نحوٍ غير مقبول، من السياسة. وكما يؤكد كالينيكوس عن صواب، فإن هذا النقد يثير أسئلة مهمة؛ حول ما إذا كانت علاقات الإنتاج واقتصادات قابلة، قبل كل شيء، بأن توصف بأنها غير ذات علاقة بالسياسة، وبالتالي حول [287] ما إذا كانت الترابطات بين السلطة الاقتصادية والدولة أحد العناصر المؤسّسة للسياسة. إلا أنها تخلق أيضاً صعوبات معينة بافتراض (ولو بصيغه الأكثر دهاء) علاقة مباشرة بين السياسي والاقتصادي. وعبر السعي إلى فهم ما هو سياسي بمؤشر النفوذ الاقتصادي والطبقي، ومن خلال رفض فكرة أن السياسة نشاط فريد النوع، تميل الماركسية نفسها إلى تهميش أنماط معينة ذات شأن: جميع تلك التي يتعذر اختزالها إلى مسائل ذات علاقة بالطبقات، أو إقصائها من السياسة - نقطة أفاض ديمقراطيو المشاركة في إيضاحها (انظر فصل: ٧).

لذا فإن إحدى المشكلات الرئيسية مع أي موقف شبيه بموقف كالينيكوس تتعلق بجملة المسائل التي تنشأ لدى تقديم النظام الرأسمالي بوصفه كلية حاضنة لجميع الأمور تتموضع في إطارها، من حيث المبدأ، سائر مناحي الحياة الاجتماعية، السياسية والثقافية. ثمة آليات معينة للتنظيم المؤسسي (المنظومة الحديثة للدول، المبدأ التمثيلي، على سبيل المثال) وأنماط معينة من العلاقات الاجتماعية (اللامساواة بين الجنسين والتمييز العنصري، مثلاً) كانت موجودة قبل ظهور الرأسمالية الحديثة، وحافظت على أدوار مميزة في تشكيل السياسة وهيكلتها (انظر هيلد ١٩٩٥، جزء: ٢). لعل أحد معاني هذا هو أن مفهومي نمط الإنتاج والتحليل الطبقي أضيق من أن يفيا بالغرض. لا بد من التخلي عن أطروحة أولوية الإنتاج والعلاقات الطبقية، من أن

twitter @baghdad_library

هذا يجب ألا يعني أن تحليل الطبقات والصراع الطبقي يغدو عديم الأهمية (انظر إس. هال وآخرون، ١٩٩٢).

هناك أسئلة إضافية ينبغي طرحها. إذا لم تكن جميع تباينات المصالح قابلة للاختزال إلى تباينات طبقية، وإذا كانت اختلافات الرأي، حول تخصيص الموارد مثلاً، قابلة لأن تخرج من أرحام تفسيرات ومواقع اجتماعية مختلفة، فإن من المهم إيجاد الفضاء المؤسسي لتوليد استراتيجيات وبرامج سياسية بديلة، ومناقشتها، كما حاولت كَثْرة من الحركات الاجتماعية في الأوربتين الوسطى والشرقية أن تفعل من عام ١٩٨٩ وصاعداً. حقاً، من الصعب، في غياب مثل هذا الفضاء، أن نرى كيف يستطيع المواطنون أن يصبحوا مشاركين فعالين في تحديد شروط تآلفهم الخاص. تقوم السياسة على النقاش والحوار حول التخطيط العام ـ على النقاش والحوار اللذين يتعذر حصولهما وفقاً لمعايير محايدة أو موضوعية مئة بالمئة، لأن مثل هذه المعايير غير موجودة (انظر ص: ١٥١). وبالتالي، فإن صيغة المؤسسات الديمقراطية والتمثيلية وطبيعتها يجب تحديدهما وتطويرهما. وما لم يحصل هذا فإن دائرتي التداول العام وصنع القرار لا يمكن رسم حدودهما على نحوٍ سليم. ظلت الماركسية دائبة على الاستخفاف بأهمية الانشغال الليبرالي الشديد بكيفية تأمين حرية النقد والفعل، أي الاختيار والتنوع في مواجهة [288] السلطة السياسية، على الرغم من أن هذا لا يعني بأي من الأحوال أن الصياغة الليبرالية التقليدية للمشكلة مقنعة مئة بالمئة (انظر أدناه).

لا يعني هذا أن تصور ماركس للشيوعية هو تصور يستجر قمع سائر الفروق الفردية (انظر كالينيكوس، ١٩٩٣). هناك جوانب مثيرة

للإعجاب في تصور ماركس، خصوصاً حرصه على جعل «التطور الحر لكل فرد» متوافقاً مع «التطور الحر للجميع». غير أن نظرية ماركس لا تقدم أساساً ملائماً، ولو من بعيد، للدفاع عن هذا المثل الأعلى. مرة أخرى تنبع المشكلات من الإخفاق في التعامل مع السياسة بوصفها دائرة مستقلة. ليست مصادفة، كما لوحظ من قبل، ألا تكون الماركسية متوفرة على رواية منهجية لقصة طبيعة «السلطة العامة»، ادعاءات المرجعية الشرعية، مخاطر السلطة السياسية الممركزة ومشكلة المحاسبة. هذه المشكلات ـ وهي في قلب الفكر الليبرالي الحديث ـ شطبتها الماركسية ملتمسة قوة المجتمع المحركة في العلاقات الطبقية. ومسألة كيفية فهم «الفروق الفردية»، صياغتها ورعايتها تعرضت لقدر بالغ القسوة من الإهمال. يؤمن كالينيكوس بأن الصراعات الاجتماعية، رغم تواصلها في ظل النظام الشيوعي، سوف تتضاءل من حيث الحدة، لأنها ستغدو، «في غياب الفقر واللامساواة» قابلة للتفاوض والحل. حتى مع السماح لتوصيف كالينيكوس حول غياب التفاوت المادي الحاد في نظام ما بعد رأسمالي بالصمود، لا يبدو هذا الموقف كثير الإقناع. مثل صيغة فوكوياما لـ«نهاية التاريخ»، تعكس هذه الرواية نوعاً من نهاية السياسة ـ نهاية تباينات حادة في المصالح والتفسيرات، تباينات من شانها أن تكون نابعة من النزعة القومية، من الدين، من حركات اجتماعية مثل الحركة النسوية، ومن حشد واسع من الأسباب الأخرى، من التنمية غير المتكافئة والنتائج الطارئة للعواقب غير المقصودة للتحركات. غير أن من غير الكافي التعليق على مجمل هذه التحديات والقضايا مع التطلع إلى حلها بآليات «التنظيم الذاتي الديمقراطي» الثورية، وعبر

twitter @baghdad_library

توسيعها. يبقى السؤال: ماذا، أين، وكيف بالتحديد؟

لعل جوهر هذا الخطاب هو أن من غير الجائز تفسير الستالينية على أنها مجرد انحراف عن المشروع الماركسي، ظاهرة سياسية منفصلة ومختلفة كلياً. إنها، بالأحرى، محصلة ـ وإن لم تكن الوحيدة الممكنة بأي من الأحوال ـ «البنية العميقة» للمقولات الماركسية المؤكّدة لمركزية الطبقة، لموقف البروليتاريا الكوني الشامل، ولتصور للسياسة يحصرها بالإنتاج. أما مساهمات أشكال أخرى من التجليات الاجتماعية بنياناً، تجمعاً، أداة، هوية، مصلحة ومعرفة فيجري الاستخفاف بها بقسوة. لا يعني هذا الكلام أن الستالينية كانت النتيجة الحتمية لثورة ١٩١٧؛ كانت ثمة أعداد كبيرة [289] من الظروف والأحوال المعقدة التي حددت مصير الثورة. غير أنه يعني، بالفعل، أن الماركسية أساءت فهم انشغال الليبرالية والديمقراطية الليبرالية بصيغة سلطة الدولة وحدودها، وإساءة الفهم هذه جزء لا يتجزأ من النظرية السياسية الماركسية الكلاسيكية (انظر هونت، ١٩٩٤). يضاف إلى ذلك أنها إساءة فهم ذات عواقب وتبعات، غنية بالنتائج، فيما يخص كيفية إدراك المرء للسياسة والديمقراطية وطبيعة الأداة السياسية.

يبقى الخطاب القائل بأن ما أخفق في الاتحاد السوفيتي هو النظام الستاليني، أو نظام رأسمالية الدولة، لا أكثر ولا أقل، إشكالياً في العمق. وهذه الفكرة تتعزز حين يقال إن ما أخفق ليس شكلاً من أشكال النظام الرأسمالي، بل هو، بالأحرى، شكل من أشكال ما أطلق عليه اسم «النظام الاشتراكي المدار من قبل الدولة». هناك عدد غير قليل من البدائل المختلفة للاشتراكية المدارة من قبل الدولة، بدءاً بمجتمعات اشتراكية الدولة في الكتلة الشرقية السابقة وانتهاء

بمجتمعات أنظمة الديمقراطية الاجتماعية في الغرب التي اختارت التوجه نحو اعتماد برامج التأميم وملكية الدولة. وعلى الرغم من أن هناك فروقاً كبيرة بين هذه النماذج، وهي فروق لا أريد، على الإطلاق، الاستخفاف بها، فإن لديها أيضاً عناصر مشتركة معينة: يمكن ربطها جميعاً بمؤسسات بيروقراطية خاضعة للتحكم المركزي. إن برنامج الاشتراكية الخاضعة لإدارة الدولة فقد بريقه الثوري تحديداً لأنه أخفق، بين أمور أخرى، في التعرف على صيغة عمل الدولة وحدوده المرغوبة، كما سبق لليبراليين والليبراليين الجدد أن أشاروا (انظر ص: ١٠٠ ـ ١٠٧، ٢٧٠ ـ ٢٧٣).

باختصار، تتجاوز «أزمة الاشتراكية»، في النظرية والممارسة، «أزمة الستالينية» بأشواط طويلة. لا بد من إعادة التفكير بالعلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية. هناك جملة من الأسباب النظرية والعملية الوجيهة الداعية، كما ألمحت، إلى الشك ببعض عناصر المشروع الاشتراكي التقليدي السائدة.

خلاصة: مسألة الخير السياسي

شكلت ثورات أوربا الشرقية منعطفاً تاريخياً، دون أدنى شك. فانهيار الإمبراطورية السوفيتية وانحسار النظام الشيوعي عبر أوربا كانا حدثين كبيرين ليس في القرن العشرين وحسب، بل ربما في التاريخ الحديث أيضاً. سرعان ما بدأت موجات التغيير بالانتشار مخترقة سائر المؤسسات السياسية والمعتقدات التقليدية في طول الكرة الأرضية وعرضها.

والتفسيرات المتنوعة للثورات وتأثيرها في العالم المعاصر، تعكس

twitter @baghdad_library

أقله، أمراً واحداً: لم يصل التاريخ إلى أي نهاية ولم تُمتْ الأيديولوجيا. فالليبرالية والماركسية بجذورهما المتمايزة الممتدة، بعيداً في الماضي [290]، إلى اللحظات التكوينية للحداثة، تبقيان مدرستين نشيطتين. ومع أن الليبرالية صاعدة بوضوح، فإن الماركسية - ببدائلها المتنوعة - ليست مستنزَفة بعد، حقيقة أكدها من جديد الدعم القوي الذي حصل عليه الحزب الشيوعي في انتخاب رئيس الجمهورية الروسي في حزيران/ يونيو ١٩٩٦. ومع ذلك فإن المدرستين، كلتيهما، تشكوان من النقص في عدد من النواحي الأساسية.

ومن هذه النواحي نوع من القلق بشأن كيفية إدراك معنى الخير السياسي، أو كيف يتعين على المرء أن يحدد معنى «الحياة الجيدة أو الصالحة» في غمرة السياسة المعاصرة. إنها لمسألة لدى كل من فوكوياما وكالينيكوس شيء يقولانه عنها (مباشرة أو مداورة)، وتوفر، بالتالي، أساساً يمكن جمع بعض خيوط أقسام هذا الفصل السابقة حوله.

بالنسبة إلى فوكوياما، تترتب الحياة الجيدة أو الصالحة على عملية إعادة الصياغة التدريجية للعالم الحديث وفقاً للمبادئ الليبرالية. فالحياة السياسية، مثل الحياة الاقتصادية، ليست - ولا ينبغي أن تكون - إلا قضية حرية ومبادرة فرديتين، وبمقدار ما تقترب من هذه الحالة للأمور تكون إمكانية الإعلان المبرر عن بلوغ الخير السياسي أكبر. صحيح أن الفرد مقدس، من حيث الجوهر، ولكنه لا يكون حراً ومتساوياً إلا بمقدار ما يستطيع أن يتابع ويحاول تحقيق أهداف مختارة ذاتياً ومصالح شخصية. من الممكن إدامة العدالة المتكافئة بين الأفراد إذا تم، قبل كل شيء، احترام تمتع الأفراد بحقوق أو حريات معينة، وجرت معاملة جميع المواطنين بالتساوي أمام القانون. يتمثل الهاجس بإيجاد عالم يستطيع فيه أفراد

«أحرار ومتساوون» أن يزدهروا بحد أدنى من الإعاقة السياسية، وبحماية هذا العالم، في الغرب والشرق، في الشمال والجنوب.

أما كالينيكوس وماركسيون كلاسيكيون على نحوٍ أعم فيدافعون، بالمقابل، عن أفضلية أهداف ووسائل اجتماعية أو جماعية معينة. فأخذ المساواة والحرية مأخذ الجد يعني، بنظرهم، تحدي الرأي القائل بإمكانية تحقيق هاتين القيمتين من قبل أفراد تُركوا، عملياً، وحدهم مع وسائلهم الخاصة في اقتصاد «سوق حرة» ودولة حد أدنى أو مقيدة. إن المساواة، الحرية والعدالة لا يمكن بلوغها في عالم خاضع لهيمنة نظام الملكية الخاصة والاقتصاد الرأسمالي؛ فهذه المثل العليا لا تتحقق إلا عبر النضال لتأمين جَتْمَعَة وسائل الإنتاج، أي جعلها خاضعة للحيازة الجماعية ولتدابير تضمن الرقابة الاجتماعية. فقط الأخيرة يمكنها، آخر المطاف، ضمان جعل «التطور الحر للفرد» متناغماً مع «التطور الحر للجميع».

على الرغم من أن ثورات الأوربتين الوسطى والشرقية دفعت الديمقراطية إلى مقدمة المسرح السياسي في طول أقاليم الكرة الأرضية وعرضها، فإن جاذبية الديمقراطية وطبيعتها بالذات لم تحظيا بما يكفي من الاهتمام والدراسة من قبل كل من فوكوياما وكالينيكوس(٤).

---

(٤) في ١٩٧٥، ما لا يقل عن نسبة ٦٨ بالمئة من جميع البلدان كان يمكن إدراجها دون تردد في قائمة البلدان الخاضعة لأنظمة حكم تسلطية؛ ومع حلول نهاية عام ١٩٩٥ كانت نسبة ٧٥ بالمئة من البلدان قد اعتمدت إجراءات انتخابات تنافسية وتبينت بعض الضمانات الرسمية للحقوق السياسية والمدنية. أما من المنعطف الراهن فإن عدد الديمقراطيات الليبرالية يبدو متنامياً بسرعة. وعملية التحول هذه بدأت أواسط السبعينيات في أوربا الجنوبية ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية، أجزاء من آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية؛ وما لبثت أن انتشرت في أوربا الشرقية =

twitter @baghdad_library

[291] ففي كتابات فوكوياما السياسية يجري تغييب الديمقراطية، آخر المطاف، بتأكيد المذاهب السياسية، الاقتصادية والأخلاقية الفردانية (انظر فوكوياما، ١٩٩٥). أما مسألة المحاسبة الديمقراطية ومشكلتها فتأتيان في المرتبة الثانية بعد ضرورة الحرية الفردية في مواجهة التنظيم السياسي. وفي أعمال كالينيكوس نجد أن مقولات الطبقة، الصراع الطبقي والإنتاج تزيح جانباً ضرورة إجراء تحليل معمق للديمقراطية. وعلى الرغم من تعزز مواقع الديمقراطية الليبرالية، تزايد تكرر استخدامها العام في الحوارات السياسية واستحضارها العملي الكوني من قبل الأنظمة السياسية نهاية القرن العشرين، فإنها لم تحتل مركز الصدارة في تأملات هؤلاء المفكرين السياسية وتحليلاتهم النظرية. لا يستطيعان لا التهليل للديمقراطية الليبرالية ولا إزاحتها جانباً بوصفها مجرد آلية شكلية أو «قوقعة فارغة» توفر وسيلة مناسبة لتقويم نقاط قوتها ومكامن ضعفها. من المؤكد أن الديمقراطية تضفي «هالة مشروعية» على الحياة السياسية الحديثة. ولكن، في ظل أي شروط يمكن، على نحوٍ معقول ومقنع، عد أنظمة سياسية معينة شرعية؟ ومتى يستطيع المرء أن يرتدي عباءة الديمقراطية بجدارة؟ هل هذا ما يحتاج إلى توضيح. في الجزء الأخير من هذا الكتاب ألتفتُ إلى هذه القضية على نحوٍ أوّلي مقدماً أفكاراً معينة حول السبب الذي يجعل الديمقراطية شديدة المركزية في المرحلة الراهنة وحول ما قد تعنيه اليوم. ستؤدي مقاربة هذه القضايا، كما آمل، إلى إلقاء المزيد من الضوء على معنى «الخير الديمقراطي» في السياسة المعاصرة.

= والاتحاد السوفيتي السابق في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. للاطلاع على دراسة شاملة، مقارنة لهذه العملية، انظر ديفد بوتر وآخرون (١٩٧٧).

القسم الثالث

ما الذي ينبغي للديمقراطية أن تعنيه اليوم؟

twitter @baghdad_library

الفصل التاسع

الاستقلال الديمقراطي

[295] لقد تمخض الجدل حول المعنى المعاصر للديمقراطية عن تنوع غير عادي من الأمثلة الديمقراطية: من رؤى تكنوقراطية للحكم إلى تصورات حياة اجتماعية مطبوعة بقدرٍ واسع من المشاركة. متابعة للأسئلة المطروحة عن الفروق والتناقضات القائمة بين هذه الأمثلة، سيحاول الجزء الثالث، تجريبياً، رسم خارطة تصور آخر للديمقراطية بالخطوط العريضة. هل مثل هذه المحاولة مبررة؟

ثمة أسباب كثيرة تضفي قَدْراً من الأهمية على التقويم النقدي لأمثلة الديمقراطية الموجودة والسعي إلى اجتراح مواقف بديلة. أولاً، لا نستطيع تجنب الانخراط في السياسة، رغم أن كثيرين يحاولون أن يفعلوا ذلك. فسواء اعترف المرء صراحة بموالاة نظرة سياسية معينة أم لم يعترف، تفترض نشاطاتنا وجودَ إطار محدد للدولة والمجتمع يوجهنا فعلاً. وتحركات اللامبالين لا تكون بعيدة عن السياسة؛ تقف الأمور عند مجرد التسليم بالأشياء كما هي. ثانياً، إذا أردنا الانخراط في

twitter @baghdad_library

مشكلات الديمقراطية، فإننا نكون بحاجة إلى تأمل الأسباب الكامنة وراء جعل عدد كبير من الناس يسارعون، لمجرد سماع حقيقة أن أمراً ما «سياسي»، إلى الاعتراض عليه. يتكرر ربط السياسة هذه الأيام بالسلوك الأناني، بالنفاق وبنشاط «علاقات عامة» قائمة على ترويج مخططات معينة. والمشكلة مع هذه النظرة، رغم أنها مفهومة تماماً، هي أن مشكلات العالم الحديث لن تُحل بالاستسلام للسياسة، بل فقط من خلال تطوير «السياسة» وتعديلها بما يجعلها تمكّننا من صياغة الحياة الإنسانية وتنظيمها بقدر أكبر من الفعالية. لا نملك خيار «بلا سياسة!».

ليست نزعتا الشك والكلبية إزاء السياسة، ثالثاً، إلا اثنتين من حقائق الحياة السياسية الحتمية بالضرورة. فمن خلال التأسيس لمصداقية وصلاحية نماذج بديلة لـ «مؤسسات الحكم»، وعبر إثبات إمكانية ربطها بصعوبات تنشأ منهجياً مرة بعد أخرى في العالم الاجتماعي والسياسي، يتم [296] خلق فرصة للتغلب على عدم الثقة بالسياسة. إن توفر خيال سياسي قادر على تصور ترتيبات بديلة أمر ضروري وجوهري إذا ما كانت الرغبة متجهة نحو استئصال الصورة الملطخة للسياسة. رابعاً، لا يسعنا أن نرضى بالأمثلة الموجودة للسياسة الديمقراطية. على امتداد هذا المجلد من بدايته، رأينا أن هناك أسباباً وجيهة لعدم التسليم، ببساطة بأي نموذج، كلاسيكي أو معاصر، كما هو. ثمة أشياء ينبغي تعلمها من مختلف مدارس الفكر السياسي، وأي نزوع إلى استسهال ربط هذا الموقف بذاك، أو توظيف موقف معين ضد موقف آخر، ليس مثمراً.

فيما يلي يجري اجتراح استراتيجية معينة للتقدم إلى ما بعد الجدل

الراهن بين سلسلة وجهات نظر، من المهم تأكيد أن الموقف المطروح أدناه لا يدّعي تمثيل سلسلة نهائية محكمة الترابط من الأفكار؛ لعله، بالأحرى، عدد من الاقتراحات المعروضة التماساً للمزيد من المعاينة. إنها محاولة لتقديم جواب مقنع على سؤال: ما الذي ينبغي للديمقراطية أن تعنيه اليوم؟ تتم متابعة الرد في جزأين. في الأول، يتم استكشاف آراء وحجج من منطلق الاجتماع أو التآلف الاجتماعي السائد لعصرنا: الدولة القومية. فقد كان هذا الاجتماع، بطبيعة الحال، في قلب الخطاب الديمقراطي الحديث منذ ظهور الديمقراطية الليبرالية. أما ما إذا كان ـ هذا الاجتماع أو التآلف: الدولة ـ سيبقى حصرياً في مركز الحياة السياسية في المستقبل فمسألة باتت توضع على جدول الأعمال على نحوٍ متزايد باطراد من قبل سلسلة من العلاقات والقوى الإقليمية والكونية المتكاثفة ـ من التغيير البيئي إلى امتداد الحياة الاقتصادية المتدرج إلى مجموعة من الشبكات الإقليمية والكونية. سيتولى فصل: ٩ متابعة مسألة ما يتعين على الديمقراطية أن تعنيه اليوم في سياق الدولة القومية وتطوير نموذج أطلق عليه «الاستقلال الديمقراطي» (مثال: ٩ أ). أما فصل: ١٠ فسوف يثير جملة من الشكوك حول مدى صلاحية هذا الإطار وحده ويحاول تجريبياً استكشاف مدى وجوب استكمال الديمقراطية في الدول القومية بروابط وتآلفات ديمقراطية على المستويين الإقليمي والكوني. وهذا التصور الثاني أطلق عليه اسم «ديمقراطية أممية "كوزموبوليتية"» (مثال: ٩ ب). من الممكن عد المثالين ٩ أ و ٩ ب وجهين لموقف واحد. غير أن الوجهين، كليهما، سيتطلبان قدراً أكبر، على نحوٍ ملموس، من الدفاع التفصيلي مقارنة بما هو وارد هنا، إذا ما أُريد

twitter @baghdad_library

لهما أن يكونا مقنعين وملزمين آخر المطاف (انظر هيلد، ١٩٩٥، خصوصاً جزء: ٣ و٤، للاطلاع على رواية أكثر تفصيلاً لقصة هذه القضايا).

ينطلق فصل: ٩ من معاينة الجاذبية المستمرة للديمقراطية والأسباب الكامنة وراء الجدل حول هذه الفكرة بهذا القدر من الحدة. على هذه الخلفية يجري استكشاف جملة الدعاوى والدعاوى المضادة الصادرة عن مختلف مدارس نظرية الديمقراطية السياسية بالارتباط مع حزمة من المشكلات التي تتقاسمها. مشكلات متركزة على طبيعة الحرية أو الاستقلال وكيف يقوم المرء بالتوفيق بين هذه القيمة وسلسلة من الهواجس السياسية المهمة الأخرى. يقول الفصل إن هناك مبدأ عاماً - أطلق عليه اسم «مبدأ الاستقلال» - في مركز المشروع الديمقراطي الحديث، مبدأ [297] يستطيع أن يوفر منطلقاً لابتكار رواية جديدة، وأقوى لقصة الديمقراطية من جهة وبنائها من جهة ثانية. إلا أن هذا المبدأ لا بد من ربطه بسلسلة متنوعة من شروط التطبيق والتفعيل، أي بمتطلبات مؤسسية وتنظيمية، إذا ما أردنا ترسيخه في الحياة السياسية. يقال إن أياً من المدارس المرموقة للفكر الديمقراطي الحديث لا يستطيع أن يوفر جميع هذه الشروط مئة بالمئة. وعبر استكشاف ما قد تكونها هذه الشروط، يبادر فصل: ٩ إلى اعتماد تصور جديد للكيان السياسي الديمقراطي الذي يستأنف فصل: ١٠ متابعته أكثر فأكثر في ضوء جملة العلاقات والسيرورات الدولية والعابرة للحدود القومية.

جاذبية الديمقراطية

تكمن جاذبية الديمقراطية، في جزء منها، في رفض التسليم،

من حيث المبدأ، بأي تصور للخير السياسي عدا عن ذلك الصادر عن «الشعب» نفسه. فمن متابعة عناصر سيادة شعبية في جمهوريات ذاتية الحكم مبكرة إلى مختلف النضالات في سبيل بلوغ حقوق انتخابية شاملة حقاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، ظل دعاة القَدْر الأكبر من المسؤولية وقابلية المحاسبة في الحياة العامة دائبين على السعي لتأسيس وسائل مقنعة لتفويض القرارات السياسية ومراقبتها. كان جوهر القضية متمثلاً برفض قدرة الملوك، الأمراء، القادة أو الخبراء، على تحديد الحصائل السياسية والدفاع عن «اختبارات» موافقة في تقرير مصائر هواجس الجمهور ومصالحه. جرى التهليل للديمقراطية بوصفها آلية تضفي مشروعية على قرارات سياسية حين تكون ملتزمة بمبادئ، وقواعد وآليات مشاركة، وتمثيل ومحاسبة صحيحة وسليمة. في ثورات أوربا الشرقية شكل مبدآ تقرير المصير الذاتي والموافقة على فعل الحكومة، مرة أخرى، تحدياً لمبدأ حكم «الشخص ـ الواحد» أو «الحزب الواحد» في هذه الحالات. تم الترحيب بالديمقراطية بوصفها طريقة لاحتواء سلطات الدولة، التوسط بين المشروعات الفردية والجماعية المتنافسة، وجعل قرارات سياسية مفتاحية قابلة للمحاسبة. ففي ظروف سياسية قائمة على نوع من تعددية الهويات، والصيغ الثقافية والمصالح، وكل منها عاكف، ربما، على مفصلة منظومة نظرية مختلفة، تبدو الديمقراطية، أيضاً، عاملة على توفير أساس مناسب لتحمل الاختلاف والتفاوض بشأنه.

في الفصلين التاليين أقول إن الديمقراطية يجب فهمها بوصفها تصوراً ممتازاً للخير السياسي لأنها توفر ـ أقله نظرياً ـ صيغة من صيغ السياسة والحياة تمتلك أساليب منصفة وعادلة لبحث القيم والتفاوض

twitter @baghdad_library

بشأن النزاعات القيمية. تبقى الديمقراطية الرواية «العظمى» أو «الخارقة» الوحيدة التي [298]تستطيع، شرعاً، تأطير «روايات» الزمن المعاصر المتنافسة وتحديدها. ولكن ما الذي يوجب أن يكون الأمر على هذا النحو؟ ما المهم حول الديمقراطية في عصر يعتقد فيه البعض أنها تمثل محطة التاريخ الأخيرة؛ ويرى آخرون أنها لا تمثل، بصيغتها الموجودة، إلا كذبة خادعة؟

تبقى فكرة الديمقراطية ذات أهمية لأنها لا تكتفي بتمثيل واحدة بين قيم كثيرة، مثل الحرية، المساواة أو العدالة، بل هي القيمة التي تستطيع أن تجمع هواجس نظرية متنافسة وتتوسط بينها. إنها توجُّهٌ إرشادي يمكنه أن يساعد على توليد أساس لتحديد علاقات بين هواجس معيارية مختلفة. لا تفترض الديمقراطية أي توافق على قيم متباينة سلفاً؛ توحي، بالأحرى، بطريقة تمكّن من ربط القيم ببعضها ومن ترك حل النزاعات القيمية مفتوحة لمشاركين في عملية عامة، خاضعة فقط لشروط معينة حامية لشكل العملية نفسها وصيغتها. وفي هذه النقطة تكمن عناصر إضافية من جاذبيتها.

ينبغي تأكيد حقيقة أن محاولة تطوير تصور ديمقراطي للخير السياسي ـ «الحياة الصالحة» محددة في ظل شروط «حرة ومتساوية» للانخراط السياسي ـ لا تقدم أي علاج سحري لسائر المظالم، الشرور والأخطار (انظر غدنز، ١٩٩٣). غير أن مثل هذه المحاولة ترسي بالفعل أساساً صلباً للدفاع عن عملية حوار وصنع قرار عامين بشأن قضايا عامة، وتقترح طرقاً مؤسسية لتطور مثل هذه العملية. أنا لا أقول إن «الديمقراطية» هي الجواب على جميع الأسئلة ـ لا بالتأكيد ـ غير أن الديمقراطية، إذا ما فُسرت وشرحت على نحوٍ صحيح،

يمكنها أن تبدو واضعة برنامج تغيير ستجد فيه ومن خلاله قضايا جوهرية ملحة فرصة أفضل للتأمل، المشورة والحوار والحل مقارنة بما يمكنها أن تجده في ظل أنظمة بديلة. كيف ينبغي فهم هذا الموقف؟ بداية، سأقارب هذا السؤال باستعراض بعض المزاعم الرئيسية لليبراليين المعاصرين، ولا سيما مفكري اليمين الجديد، ونقادهم، تلك المزاعم التي تركز عليها الفصلان السابع والثامن. وبعد ذلك سيجري توسيع النقاش ليشمل مدارس أخرى مبحوثة في هذا المجلد. ومن البداية إلى النهاية، ستبقى المقاربة التي أعتمدها منطوية على محاولة إعادة صياغة مفهوم هاجس هو هاجس مشترك بالنسبة إلى عدد من تيارات الفكر السياسي ـ هاجس كيفية التوفيق بين تقرير المصير الذاتي الفردي وبين نظيره الجماعي ـ وإظهار أن جوانب من هذه التيارات يمكن، بل يجب في الحقيقة، أن تذاب في بوتقة موقف بديل وصولاً إلى تحقيق اشتباك أفضل مع هذه القضية الأساسية .[299]

مبدأ الاستقلال

ظل المفكرون الليبراليون المعاصرون، عموماً، يحاولون إقحام هدفي الحرية والمساواة على المذاهب السياسية، الاقتصادية والأخلاقية الفردية. يتعين على الدولة الديمقراطية الحديثة، برأيهم، أن توفر الشروط الضرورية لتمكين المواطنين من متابعة مصالحهم؛ يجب عليها أن تدعم سيادة القانون لحماية حرية الأفراد ودعمها، لتمكين كل شخص من خدمة أغراضه الخاصة دون أن يتمكن أحد من فرض رؤية معينة لـ «الحياة الصالحة» على الآخرين. وقد كان هذا الموقف، بالطبع، واحداً من مبادئ الليبرالية المركزية منذ أيام لوك: فالدولة موجودة لحراسة حقوق وحريات المواطنين الذين هم أفضل حكام

twitter @baghdad_library

مصالحهم الخاصة، في النهاية؛ إنها العبء الذي يتعين على الأفراد حمله لتأمين غاياتهم الخاصة؛ ولا بد للدولة من أن تبقى محدودة المدى ومقيدة في الممارسة لضمان الحد الأقصى الممكن من الحرية لكل مواطن. ظلت الليبرالية وما زالت شديدة الحرص على خلق عالم يستطيع فيه مواطنون «أحرار ومتساوون» أن يزدهروا بحد أدنى من الإعاقة السياسية، وعلى الدفاع عن مثل هذا العالم(١).

أما المفكرون الاشتراكيون، من الماركسيين إلى اليسار الجديد، فظلوا، بالمقابل، يدافعون عن أهمية وسائل وأهداف اجتماعية وجماعية معينة. فالمتابعة الجدية للحرية والمساواة تنطوي، بنظرهم، على رفض فكرة أن هاتين القيمتين يمكن تحقيقهما من قبل أناس متروكين، عملياً، وحدهم مع أسبابهم الخاصة في اقتصاد «سوق حرة» ودولة حد أدنى. فهاتان القيمتان لا يمكن ترسيخهما إلا عبر نضالات هادفة إلى ضمان إشاعة الديمقراطية في المجتمع، كما في الكيان السياسي، أي إخضاعهما لإجراءات تؤمّن الحدود القصوى من المسؤولية وقابلية المحاسبة. ما من شيء، سوى مثل هذه الإجراءات يستطيع، آخر المطاف، ضمان اختزال جميع صيغ السلطة القائمة على القهر وصولاً إلى تمكين البشر من التطور بوصفهم «أحراراً ومتساوين». ومع أن مفكري اليسار الجديد يختلفون، من نواحٍ كثيرة، عن الكُتّاب الماركسيين التقليديين، فإن الفريقين يتقاسمان حرصاً مؤكداً على إماطة اللثام عن الشروط التي تجعل «التطور الحر لكل فرد» متناغماً مع «التطور الحر للجميع». وهذا هدف أساسي مشترك.

(١) ما لم تتم الإشارة إلى العكس، يجري استخدام عبارة «الليبرالية» هنا بالمعنى الواسع للدلالة على كل من الليبرالية منذ لوك والديمقراطية الليبرالية.

من الطبيعي آن آراء اليمين الجديد ونقادهم شديدة التباين. فالعناصر المفتاحية لنظريتيهما متناقضة جذرياً. من المفارقات، إذن، أن نرى الفريقين يتقاسمان نظرة تقول باختزال السلطة المتعسفة والقدرة على الضبط إلى الحدود الدنيا الممكنة. كلاهما يخشى نشر شبكات سلطة متطفلة في قلب المجتمع، «خانقة»، إذا اقتبسنا إحدى عبارات ماركس، «جميع مساماته». ولكل منهما طرقه وأساليبه في انتقاد الطابع البيروقراطي، اللامتكافئ والقمعي في الغالب [300] لجزء كبير من نشاط الدولة. يضاف إلى ذلك أنهما، كليهما، شديدا الاهتمام بالشروط السياسية، الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لتطوير وتنمية جملة قدرات ورغبات واهتمامات الناس. ولدى النظر إلى الأمر بهذه الطريقة العامة والمفرطة في التجريد، يتبين أن هناك تضافراً في تأكيد طبيعة الظروف التي من شأنها أن تمكن الناس من التطور بوصفهم «أحراراً متساوين».

بعبارة أخرى، إن تطلع هاتين المدرستين إلى عالم متميز بعلاقات حرة متكافئة بين راشدين ناضجين يعكس اهتماماً بتأمين ما يلي:

١- خلق أفضل الظروف التي تمكن البشر من تطوير طبيعتهم والتعبير عن ميزاتهم المختلفة (بما في ذلك افتراض احترام قدرات الأفراد المتنوعة، قابليتهم للتعلم وتعزيز طاقاتهم الكامنة)؛

٢- الحماية من الاستخدام التعسفي للسلطة السياسية وقوة الإكراه (بما في ذلك افتراض احترام الخصوصية في سائر الأمور التي ليست هي الأساس لأي «أذى» محتمل وقابل للبيان يمكن إلحاقه بآخرين)؛

twitter @baghdad_library

٣- إشراك المواطنين في تقرير شروط تآلفهم أو اجتماعهم (بما في ذلك افتراض احترام الطابع الأصيل والمعلل لأحكام الأفراد)؛

٤- توسيع الفرص الاقتصادية لتعظيم توافر الموارد (بما في ذلك افتراض أن مدى قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم متناسب طرداً مع مدى تحررهم من أعباء الحاجات المادية غير المشبعة).

ثمة، عبارة أخرى، حزمة من الطموحات العامة التي يتقاسمها منظرو «القانون» و«المشاركة». يضاف إلى ذلك أن هذه الطموحات تقاسمها أيضاً مفكرون مختلفون اختلاف جي. إس. مل وماركس، وجل منظري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (وقد وردت مناقشتهم في هذا السِّفْر) الذين حاولوا تسليط الضوء على العلاقة السليمة بين «الدولة ذات السيادة» و«الشعب صاحب السيادة».

يقوم مفهوم «الاستقلال» أو «اللاتبعية» بربط هذه الطموحات والمساعدة على الكشف عما جعلها مشتركة على نطاق واسع. إن «الاستقلال» يعني قدرة البشر على المحاكمة بوعي ذاتي، على أن يكونوا متحلين بصفة تأمل الذات وعلى أن يكونوا قادرين على تقرير مصائرهم. ينطوي الاستقلال على قابلية التأمل، المحاكمة، الاختيار والتحرك على خطوط تحرك مختلفة ممكنة في الحياة الخاصة والعامة. من الواضح أن فكرة شخص «مستقل» لم تستطع أن تتطور فيما كانت جملة الحقوق، الواجبات والالتزامات السياسية وثيقة الارتباط، كما كان حالها في النظرة القروسطية إلى العالم، بحقوق الملكية والتقاليد الدينية (انظر فصل: ٣). أما بعد التغييرات التي أحدثت تحولاً عميقاً في

المفاهيم القروسطية، [301] فما لبث أن نشأ اهتمام واسع الانتشار في طول أوربا وعرضها بطبيعة وحدود السلطة، القوانين، الحقوق والواجبات السياسية.

أطلقت الليبرالية وجهة النظر المتحدية القائلة بأن الأفراد «أحرار ومتساوون»، قادرون على حسم وتسويغ أفعالهم الخاصة، قادرون على الدخول في التزامات مختارة ذاتياً (بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٧٦؛ غيليغان، ١٩٨٢؛ تشودوروف، ١٩٨٩، غدنز، ١٩٩٢). ما لبث تطور مجالات تحرك مستقلة في مختلف الشؤون الاجتماعية، السياسية والاقتصادية أن أصبح طابعاً مركزياً (إن لم يكن الطابع المركزي) لما يعنيه التنعم بالحرية والمساواة. ومع أن الليبراليين أخفقوا، غير مرة، في استكشاف الظروف الفعلية المحيطة بحيوات الأفراد - مدى ترابط الناس العضوي عبر شبكات معقدة من العلاقات والمؤسسات - فإنهم غرسوا، رغم كل شيء، الإيمان العميق بأن على أي نظام سياسي جدير بالدفاع عنه يجب أن يكون نظاماً يمكّن الناس من تطوير طبيعتهم واهتماماتهم بعيداً على الاستخدام المتعسف للسلطة السياسية والقوة القاهرة. وعلى الرغم من أن ليبراليين كثيرين بقوا بعيدين عن إعلان أن على الأفراد أنفسهم أن يكونوا أصحاب سيادة كي يستطيعوا أن يكونوا «أحراراً متساوين»، فإن عملهم ظل مهتماً بالكشف عن الشروط التي في ظلها يستطيع الأفراد أن يقرروا وينظموا بنية تآلفهم واجتماعهم الخاص، ومؤكِّداً لأهمية مثل هذا الكشف الطاغية - وهو اهتمام تقاسموه مع أعلام مثل ماركس وأنجلز، مع أنهما، كليهما،

---

(٢) انظر بيتام (١٩٨١) وجي. كوهن وروجرز (١٩٨٣)، الذين ساهمت كتاباتهم في الحفز على إطلاق الخطاب التالي.

twitter @baghdad_library

كانا معارضين، بالطبع، للتفسيرات الليبرالية لهذه القضية المركزية (انظر جي. كوهن وروجرز، ١٩٨٣، ص: ١٤٨ - ١٤٩).

إن الطموحات الكبيرة التي تؤلف اهتماماً بالاستقلال في الفكر السياسي الحديث قابلة لإعادة الصب في قالب مبدأ عام ـ «مبدأ الاستقلال»(٢). يمكن بيان الأمر على النحو التالي: **[302]**

لا بد للأفراد من أن ينعموا بحقوق متساوية، وواجبات متساوية، بالتالي، في تحديد الإطار السياسي الذي يتمخض عن الفرص المتاحة لها ويحدها؛ بمعنى أنه لا بد لهم من أن يكونوا أحراراً ومتساوين في تحديد شروط حيواتهم الخاصة، طالما التزموا بعدم توظيف هذا الإطار لإنكار حقوق آخرين(٣).

يبقى مبدأ الاستقلال مبدأ رسم حدود السلطة المشروعة؛ إنه يعبر عن نوع من الحرص على تحديد جملة أسس الموافقة الديمقراطية. إلا أن عدداً من عناصره يحتاج إلى مزيد من الإيضاح لالتقاط معناه كاملاً. وهذه العناصر يمكن أن نصوغها بطريقة أولية على النحو التالي:

١- فكرة أن على الأشخاص أن ينعموا بحقوق وواجبات متساوية في الإطار السياسي الذي يشكل حيواتهم وفرصهم تعني، من حيث المبدأ، أن عليهم أن ينعموا باستقلال متكافئ ـ أي، ببنية مشتركة للفعل السياسي ـ حتى يكونوا قادرين على متابعة مشروعاتهم، الفردية منها والجماعية على حد سواء، بوصفهم وكلاء أحراراً ومتساوين (راولز،

---

(٣) لقد عدّلتُ تصوري السابق لهذا المبدأ الوارد في الطبعة الأولى من كتاب نماذج الديمقراطية (١٩٨٧) وفي هيلد (١٩٩١ أ).

١٩٨٥، ص: ٢٤٥ وما بعدها).

٢- يشير مفهوم «الحقوق» إلى إمكانيات، إمكانيات متابعة الفعل والنشاط دون المخاطرة بأي تدخل متعسف أو ظالم. فالحقوق تحدد مجالات مشروعة للفعل (أو عدم الفعل) المستقل. إنها تمكّن ـ بمعنى تخلف فضاءات فعل ـ وتقيّد ـ أي ترسم حدوداً للفعل المستقل لمنع الأخير من التطاول والاعتداء على حرية الآخرين. ومن هنا فإن للحقوق بعداً هيكلياً يوفر فرصاً وواجبات.

٣- فكرة أن على الناس أن يكونوا أحراراً ومتساوين في تحديد شروط حيواتهم الخاصة تعني أن عليهم أن يكونوا قادرين على المشاركة في عملية حوار وتشاور، مفتوحة للجميع على أساس حر ومتكافئ، حول قضايا ذات أهمية ملحة. وأي قرار مشروع، ضمن هذا الإطار، ليس بالضرورة قراراً نابعاً من «إرادة الجميع»، بل هو، بالأحرى، قرار ناتج عن انخراط الجميع في العملية السياسية (مانين، ١٩٨٧، ص: ٣٥٢). وهكذا فإن العملية الديمقراطية متناسبة مع إجراءات حكم الأكثرية وآلياته.

٤- التوصيف الوارد في المبدأ ـ أن الحقوق الفردية بحاجة إلى حماية ـ يمثل دعوة مألوفة إلى حكم دستوري. ومبدأ الاستقلال يحدد أن على الأفراد أن يكونوا «أحراراً ومتساوين» من ناحية، وأن على «الأكثريات» ألا تكون قادرة على فرض نفسها عنوةً على الآخرين. لا بد من أن تتوفر، على الدوام، ترتيبات مؤسسية لحماية موقف الفرد أو الأقلية، أي قواعد وضمانات دستورية.

twitter @baghdad_library

يعكس الاهتمام بموضوع تطلُّب حقوق الأفراد حماية صريحة موقفاً ليبرالياً تقليدياً متواصلاً من لوك إلى هايك. وتمييز الأخير بين «منابع نفوذ» من ناحية، و«قيود على السلطة» من الناحية المقابلة يعيد طرح وجهة النظر الليبرالية، مثله مثل زعم نوزيك أن الحرية تعني أن على الناس «ألا يكونوا» قادرين على أن يفرضوا أنفسهم على آخرين. وقد ظل الليبراليون، على الدوام، يقولون إن من الضروري لجم «حرية القوي»، مع أنهم لم يكونوا، بالطبع، متفقين، دائماً، على من هو «القوي». فبعض «الأقوياء» كانوا يضمون إلى صفوفهم أولئك المتمتعين بقدرات استثنائية على الوصول إلى أنواع معينة من الموارد (السياسية، المادية والثقافية)، غير أن «الأقوياء» لم يكونوا، بنظر آخرين، سوى عناصر الشعب (الديموس) بالذات. إلا أن الليبراليين ظلوا، مهما كان التصور [303] الدقيق لطبيعة حرية الفرد السليمة ومداها، ملتزمين بتصور للفرد على أنه «حر ومكافئ» وبضرورة خلق ترتيبات مؤسسية لحماية موقفهم، أي ظلوا ملتزمين بإحدى طبعات مبدأ الاستقلال.

هل كان الماركسيون (الأرثوذكس وغير الأرثوذكس) ومنظرو اليسار الجديد قادرين على الانضواء تحت راية مبدأ الاستقلال؟ ثمة معنى عميق، تم استكشافه في فصول: ٤، ٧، ٨، يكون بموجبه جواب هذا السؤال: «لا». لم ير هؤلاء أي ضرورة لاجتراح نظرية معينة لرسم «تخوم الحرية» (الحقوق، الغايات الثقافية، المصالح الموضوعية أو ما يحلو لنا أن نطلقه عليها من أسماء) التي «لا يجوز السماح لأحد بتجاوزها» في نظام سياسي ينتمي إلى ما بعد الرأسمالية (انظر برلين، ١٩٦٩، ص: ١٦٤ وما بعدها). هذا بالضبط هو المعنى

الذي لا توفر بموجبه روايةُ اليسار لقصة السياسة الديمقراطية أيَّ تقويم مناسب للدولة، ولا سيما للحكم الديمقراطي كما هو موجود أو كما قد يكون. فنظرته السائدة إلى المستقبل ظلت على الدوام متمثلة بأن «موسيقا» هذا المستقبل لا تُؤلَّف، ولا يجوز أن يؤلَّف، سلفاً. ومهما تم الانشغال بتطوير نظريات خاصة حول «سيرورات حكم» قائمة أو ممكنة، فإن هذه النظريات ناقصة من نواح كثيرة (انظر لوكاش، ١٩٨٥؛ بيرسون، ١٩٨٦؛ ١٩٩٥). ومع ذلك ينبغي عدم ترك الأمور عند هذه النقطة؛ ثمة ما يشير إلى أن هذا الموقف مضلِّل. فمحاولة ماركس لتفكيك الشروط العريضة لمجتمع بريء من الاستغلال - لنظام مرتب «وفق الحاجة» يعظِّم «الحرية للجميع» - تفترض سلفاً أن مجتمعاً كهذا سيكون قادراً على حماية نفسه بفاعلية من أولئك الذين سيحاولون إخضاع الملكية المنتجة وسلطة صنع القرارات للحيازة الخاصة من جديد. في الرواية التي يقدمها مفكرو اليسار الجديد، يكون افتراض مشابه حاسماً بوضوح أيضاً؛ إنه صريح تماماً، حقاً، في عدد كبير من فقرات مؤلفاتهم (انظر ماكفرسون، ١٩٧٧، فصل: ٥). غير أن الفكرة في هذه الفقرات الحيوية تبقى فجة، مفتقرة إلى التطوير. فديمقراطية المشاركة تتطلب نظرية مفصَّلة عن «تخوم الحرية»، ورواية مفصَّلة لقصة الترتيبات المؤسسية الضرورية لحمايتها. إذا كان المطلوب هو الدفاع عنها على نحوٍ سليم. إن تصوراً لمبدأ الاستقلال يبقى افتراضاً مسبقاً يتعذر تجنبه بالنسبة إلى الأمثلة الديمقراطية الجذرية (الراديكالية - الثورية)، غير أن هذه الأمثلة لم تبادر إلى مقاربة هذا التصور وتطويره.

ما موقع أو مكانة مبدأ الاستقلال؟ ينبغي عد هذا المبدأ مقدمة جوهرية لسائر مدارس الفكر الديمقراطي الحديث. فهو مبدأ يحتل

twitter @baghdad_library

مركز القلب من المشروع السياسي الدائب على الاهتمام المقيم بقابلية الأشخاص للاختيار بحرية، لتقرير أفعالهم الخاصة وتسويغها، للدخول في التزامات طوعية، وللتنعم بالشروط الكامنة للحرية والمساواة السياسيتين. يبقى مبدأ الاستقلال [304] عنصراً أساسياً يتعذر الاستغناء عنه من عناصر جميع تلك الصيغ من السياسة التي أولت، وما زالت تولي، أولوية صريحة لرعاية «الاستقلال» و«اللاتبعية» ودعمهما. (لتفصيل هذا الموقف وتطويره، انظر هيلد، ١٩٩٥، فصل: ٧). غير أن ما يجب التشديد عليه هو أن بيان هذا ـ والعمل على مفصلة معناه في مبدأ أساسي ولكنه مفرط في تجريده ـ لا يعني، بعد، قول أشياء كثيرة. فالمعنى الكامل للمبدأ لا يمكن تحديده بمعزل عن شروط تفعليه. صحيح أن مدارس سياسية مختلفة قد تعطي الأولوية لـ «الاستقلال»، غير أنها تتباين جذرياً حول كيفية تأمينه، وبالتالي، حول كيفية تفسيره، في النهاية.

يبقى تحديد «شروط تفعيل» أي مبدأ مسألة حيوية؛ فمن شأن جعل أي نظرية لأكثر صيغ الديمقراطية تمتعاً بالترحيب، مقبولة بالمطلق، أن تكون مهتمة، بالضرورة، بكل من القضايا النظرية والعملية على حد سواء، بجملة مسائل فلسفية وأخرى تنظيمية ومؤسسية. وفي غياب هذا التركيز المزدوج، من شأن خيارات تعسفية للمبادئ وحوارات مجردة تبدو لانهائية حولها أن تلقى التشجيع. فأي دراسة للمبادئ دون معاينة شروط تحقيقها، قد تحتفظ بقدر معين من معنى الفضيلة، ولكنها ستترك المعنى الفعلي لمثل هذه المبادئ دون أي توضيح أو شرح ذي شأن، بالمطلق. وأي دراسة للمؤسسات الاجتماعية والترتيبات السياسية، دون التفكير المعمق بالمبادئ السليمة لضبطها، من شأنها، بالمقابل، أن تفضي إلى نوع من الفهم لآلية

عملها، غير أنها لن تساعدنا كثيراً على التوصل إلى نوع من الحكم على مدى تمتعها بصفتي الصلاحية والقبول(٤).

آخذاً هذا التركيز المزدوج بنظر الاعتبار، سأبادر إلى الزعم بأن عدداً من بدائل النظرية الديمقراطية يستطيع أن يساهم في تطوير فهم صحيح لشروط تفعيل مبدأ الاستقلال. وأي مزيد من التسويغ للمبدأ وحده لن تتم محاولته هنا: أولاً، لأن أسباب أهميته باتت معلنة بوضوح: لا بد من النظر إليه بوصفه ركناً أساسياً مسلَّماً به لدى تيارات مفتاحية في الفكر الديمقراطي الحديث. وثانياً، لأن تسويغه الإضافي يعتمد على توضيح مقنع لمعناه في ضوء شروط تحقيقه. توخياً للبساطة، سيتركز النقاش أدناه، في المقام الأول، على قضايا كبرى طرحتْها كل من النزعة الجمهورية الكلاسيكية، والليبرالية والماركسية. وعبر التعويل على النزعة الجمهورية، جنباً إلى جنب مع الليبرالية والماركسية في هذا النص، لا أنوي الإيحاء بأن النزعة الجمهورية مدرسة سياسية «حديثة» يمكن ربطها بمبدأ الاستقلال بوصفه مبدأ [305] استقلال. من الأنسب النظر إليها على أنها منتمية إلى العصور الوسطى المتأخرة (أو العصر الحديث المبكر جداً)، وعلى أنها نشأت وتطورت قبل ظهور الانشغال المكثف بالاستقلال، بحقوق السلطة العامة وحدودها (انظر فصل: ٢ و٣). مهما يكن، من الممكن الرجوع المفيد إلى عدد غير قليل من رؤاها في ما يتبع، ولا سيما لدى استعراض جملة الروابط القائمة بين المشاركة، الحرية وصيغة الحكم السليمة. سيكون التركيز فيما يلي على المدرسة الجمهورية التنموية من

---

(٤) من المجدي أن نتذكر أن ذلك هو السبب الكامن وراء كون كل نموذج من نماذج الديمقراطية المعروضة في هذا الكتاب قد تم تطوير الكلام عنه في ضوء الشروط العامة، المعلنة حيناً والمضمرة أكثر الأحيان، للتفعيل أو التطبيق.

twitter @baghdad_library

مارسيليوس البادواوي إلى روسو، التي اجترحت علاقة حميمة بين مفاهيم الاجتماع أو التآلف السياسي، الحكم الذاتي والديمقراطية. أما التعقيدات التي أقحمتها تيارات فكرية أخرى على النظرية الديمقراطية فلا تغير البنية الأساسية للخطاب الوارد هنا، رغم أنها تضفي عليها، بالفعل، رؤى بالغة الأهمية، ستتم العودة إليها أدناه. باختصار، سأجادل فيما يلي زاعماً أن شروط تفعيل مبدأ الاستقلال لا يمكن تحديدها على نحوٍ سليم إلا إذا بقي المرء ملتزماً بـ (١) اعتماد جوانب من النزعة الجمهورية، الليبرالية والماركسية و(٢) تفهم بعض نقاط قوة هذه المواقف الإجمالية ومواطن ضعفها.

تفعيل المبدأ

يوفر جدول: ٩/ ١ الذي يلخص (ولو على نحوٍ فج) بعض المواقف المركزية لكل من النزعة الجمهورية التنموية، الليبرالية والماركسية، التي جرى تسليط الضوء على مدى أهميتها في فصل: ٢ - ٨، منطلقاً للتأمل. ثمة أسباب وجيهة لأخذ بعض الحجج المركزية، وبعض الوصفات المحورية، بالتالي، لجميع هذه المدارس الثلاث. فمبدأ الاستقلال لا يمكن فهمه على نحوٍ صحيح إلا إذا اعتمدنا هذه المقاربة الانتقائية بعض الشيء. من المهم، قبل كل شيء، تفهم تكاملية ارتيابية النزعة الجمهورية حول سلطة الملوك والأمراء، ارتيابية الليبرالية حول السلطة السياسية المركزة بجميع أشكالها وارتيابية الماركسية حول سلطة الاقتصاد. من شأن حصر التركيز على واحدة من هذه أن يعني نفي إمكانية تحقيق مبدأ الاستقلال. غير أن تفهم تكاملية هذه المواقف القائمة على الريبة والشك ليس، بطبيعة الحال، إلا منطلقاً على طريق إعادة تقويم الموروث من الفكر الديمقراطي؛ كل من المدارس تعاني من

عيوب مهمة لا بد من أخذها بعين الاعتبار أيضاً.

فالانشغال الجمهوري المهووس، الذي عبر عنه مارسيليوس وروسو قبل جميع الآخرين، بخلق نظام حكم ذاتي ـ كيان سياسي قائم على المشاركة ـ تكون فيه الجماعة صاحبة سيادة، افترض مسبقاً وجود علاقة أساسية وعميقة بين الحرية [308] والمشاركة. وإذ رأوا أن حريات المواطنين معتمدة مباشرة على الانخراط في العمل السياسي، فإن الجمهوريين طرحوا تصوراً مبتكراً لأنموذج المواطن الفعال المثالي (انظر فصل: ٢). يضاف إلى ذلك أن خطابهم القائل إن الخير السياسي لا يمكن إدراكه إدراكاً كاملاً إلا في التفاعل والتشاور السياسيين وعبرهما ـ مما يجعل فهم الاستقلال مشروطاً بالنظر إليه على أنه إنجاز اجتماعي بدلاً من عدّه مساهمة من جانب الفرد ـ أرسى تراثاً قوياً يؤكد مركزية المشاركة السياسية

[redacted]

twitter @baghdad_library

٣- الحرية والمشاركة مترابطتان ترابطاً لا ينفصم؛ الحكم شأن من شؤون المواطنين	٣- صيغة الدولة المناسبة هي هيكلية سلطة لا شخصية (مقيدة بالقانون)	٣- تعذر بلوغ «لا شخصية» و«حياد» الدولة ما لم يتم وقف قيام رأس المال باغتصاب استقلالها
٤- أكثر القوانين حصافة وأفعلها هي تلك التي يصنعها المواطنون آخذين «الخير العام» بنظر الاعتبار. تبقى سلطة السيادة بيد الشعب والجهاز التنفيذي يجب تصوره «هيئة مكلفة بتفعيل إرادة هذا الشعب	٤- مركزية النزعة الدستورية لضمان المساواة الرسمية (أمام القانون) والحرية الرسمية (من المعاملة التعسفية) على شكل حريات أو حقوق مدنية وسياسية جوهرية بالنسبة إلى الديمقراطية التمثيلية : حرية الكلام، التعبير، الاجتماع، الاعتقاد وصوت واحد للشخص وتعددية حزبية (بالنسة إلى الديمقراطيين الليبراليين)	٤- تحويل التقسيم الاجتماعي والفني الجامد للعمل جوهري إذا أردنا تمكين الناس من تطوير قدراتهم والانخراط الكامل في التنظيم الديمقراطي للحياة السياسية جنباً إلى جنب مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية
٥- العظمة المدنية تعتمد على انخراط المواطنين في «طريقة حياة حرة»	٥- فضاء آمن يحميه القانون يمارس فيه الأفراد استقلالهم ومبادراتهم	٥- مطالبة جميع المواطنين المشروعة والمتكافئة بالاستقلال هي أساس أي حرية جديرة باسمها
٦- أي «تآلف كامل» يعتمد على قيام جميع العاملين الاقتصاديين (على المزارعين، التجار، الحرفيين، إلخ) بتحقيق أهدافهم مع بقاء الأخيرة رهن التوسط والتنظيم السياسيين	٦- للأسواق أهميتها بوصفها آليات تنسيق مختلف فعاليات المنتجين والمستهلكين	٦- في غياب التوجيه العام للاستثمار، لا بد للإنتاج من أن يبقى منصباً، حصرياً، على الربح، بدلاً من الحاجة

في صياغة الحرية (انظر فرار، ١٩٩٢). غير أن المشكلة مع هذه الآراء هي أنها لم تحدد بما يكفي من الجزم مدى إمكانية تأمين سياسة مشاركة كهذه في مواجهة أشكال مركزة سلطة الدولة، هشاشة المواطنين (غياب الفضيلة المدنية أو ضبط النفس) والمؤسسات السياسية الضعيفة. إن السبيل إلى مقاربة هذه القضايا، خصوصاً، في عالم دول قومية ذوات كتل سكانية كبيرة، أعضاؤه شديدو البعد عن بعضهم البعض زماناً ومكاناً، أصبح مسألة ملحة، ولا سيما مع زوال المدن المستقلة. هنا بالذات بدت الآراء الجمهورية ضعيفة أمام الاعتراضات الليبرالية. ولم تثبت الليبرالية بعض أعمق نقاط قوتها إلا في أثناء استكشاف هذه الهشاشات ومواطن الضعف (انظر فصل: ٣).

ومع ذلك فإن اندفاع الليبرالية لإيجاد دولة ديمقراطية، تنوع مراكز قوة وعالم متميز بالانفتاح، السجال والتعددية يصاب بالوهن أمام واقع «السوق الحرة»، بنية نظام التراكم الرأسمالي الخاص ومستلزماته الضرورية. لعل إحدى نقاط ضعف الليبرالية المركزية هي رؤية الأسواق آليات تنسيق «بلا حول ولا قوة»، وصولاً إلى إغفال - كما يشير التعدديون الجدد بين آخرين - الطبيعة المشوّهة للقوة الاقتصادية في العلاقة مع الديمقراطية. أما الرؤى المخترقة لهذه المسألة فتشكل نواة أسباب قوة الماركسية. غير أن موقفها الإجمالي لا يلبث، بدوره، أن يتعرض للإضعاف جراء اختزال القوة السياسية إلى قوة اقتصادية، وصولاً، بالتالي، إلى إغفال - كما يشير ديمقراطيو المشاركة بين آخرين - مخاطر السلطة السياسية المركزة ومشكلات قابلية المحاسبة السياسية، فتجسُّد الماركسية في المجتمعات الأوربية الشرقية كان مطبوعاً بالدولة البيروقراطية المركزة؛ تلوث ادعاؤها بتمثيل قوى

twitter @baghdad_library

السياسة التقدمية جراء علاقة الاشتراكية على الصعيد العملي، في الشرق كما في الغرب، بالبيروقراطية، المراقبة، التراتبية وتحكم الدولة (انظر فصل: ٤ و٨). وبالتالي فإن على الزعم الجمهوري القائل بإمكانية نظام مشاركة أن يخضع للمساءلة، على رواية الليبرالية لقصة طبيعة الأسواق والقوة الاقتصادية، أن يثير الريبة وعلى رواية الماركسية لقصة طبيعة الديمقراطية أن تتعرض للتقويم النقدي.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ بعض العيوب التي تتقاسمها النزعة الجمهورية، والليبرالية والماركسية. عموماً، [309] أخفقت هذه المدارس السياسية الثلاث في استكشاف عوائق المشاركة في الحياة الديمقراطية عدا عن تلك التي تفرضها، على أهميتها، الدولة غير القابلة للمحاسبة والسلطة الاقتصادية. وجذور المشكلة تكمن في التصورات الضيقة لـ«ما هو سياسي». ففي المدرستين الجمهورية والليبرالية يتم وضع إشارة المساواة بين ما هو سياسي من جهة وعمل الإدارة أو عالم الحكم من الجهة المقابلة. وحيثما يجري اعتماد مثل هذه المساواة، فإن مساحة سياسية واسعة تتعرض للاستبعاد: سائر مجالات علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج في الطليعة. وهذا أمر استثنائي الوضوح في المذاهب الليبرالية(٥). يثير التصور الماركسي للسياسة مسائل ذات علاقة. فعلى الرغم من أن النقد الماركسي لليبرالية ينطوي على أهمية لافتة، فإن

(٥) إلى حد كبير تطورت النزعة الجمهورية، بالطبع، في إطار مدن صغيرة، جيوب حرفية وتجارية، واقتصادات ريفية. وبهذه الصفة، ظهرت قبل الثورة الصناعية وانتشار الإنتاج البضاعي الموسع؛ لم تتنبأ بالعديد من المآزق السياسية التي ترتبت على هذين التحولين. غير أن الجمهوريين ظلوا، كما يبين فصل: ٢، يؤكدون فهماً جنسياً (ذكورياً) للسياسة، عن طريق الإسقاط في الغالب، وإن عبر نوع من العداء الصريح للمرأة في الميدان العام.

قيمة هذا النقد تبقى محدودة آخر المطاف بسبب الارتباط المباشر الذي تفترضه بين السياسة والاقتصاد. ثمة عناقيد كاملة من القضايا، من طبيعة السيادة إلى تطور النفوذ في المنظمات، مفهومة فهماً ناقصاً (انظر فصل: ٤ و٨).

ظل التصور الضيق لـ «ما هو سياسي» في هذه المدارس يعني حجب شروط مفتاحية لتحقيق مبدأ الاستقلال عن الأنظار: شروط متعلقة، مثلاً، بالقيود الضرورية على التحكم الخاص بالموارد الإنتاجية للحيلولة دون الانحراف المنهجي للحصائل الديمقراطية نحو خدمة القوي اقتصادياً (لم تُشْبعها الليبرالية درساً)؛ والتغييرات الضرورية في تنظيم العائلة وتربية الأطفال، بين أشياء أخرى، لتمكين النساء من التمتع ببنية مشتركة للفعل السياسي (وقد أخفقت النزعة الجمهورية، الليبرالية والماركسية في إشباعها معاينة). (لا يعني هذا، بطبيعة الحال، أن مفكراً، ولو واحداً، في هذه المدارس الثلاث لم يهتم بهذه المشكلات؛ لعل المقصود هو أن أطر تحليلها لا تستطيع أن تحيط بها على نحوٍ ناجح.) إذا أردنا التقاط جملة الشروط المختلفة الضرورية لمأسسة مبدأ الاستقلال على نحوٍ صحيح، فإن المطلوب هو تصور أرحب لـ «ما هو سياسي» مما هو موجود لدى أي من أنماط التفكير هذه.

تدور السياسة، فيما أرى، حول السلطة؛ أي حول قدرة الأدوات، الوكالات والمؤسسات الاجتماعية على صياغة البيئة، الاجتماعية والمادية، أو تحويلها. إنها حول الموارد التي تدعم هذه القدرة وحول القوى التي [310] تشكل ممارستها وتؤثر فيها (هيلد ولفتوتيش، ١٩٨٤، ص: ١٤٤؛ غدنز، ١٩٧٩). ليست السياسة،

twitter @baghdad_library

إذن، إلا ظاهرة موجودة في وبين سائر الجماعات والمؤسسات والمجتمعات، مخترقة الحياة العامة والخاصة. يتم التعبير عنها في جميع فعاليات التعاون، التفاوض والصراع حول استخدام الموارد وتوزيعها. يجري إقحامها على جميع العلاقات، المؤسسات والبنى المنخرطة في فعاليات الإنتاج وإعادة الإنتاج في حياة المجتمعات. تقوم السياسة بخلق وتكييف سائر مناحي حيواتنا وهي في صلب تطور المشكلات في المجتمع كما في قلب الأنماط الجماعية لحل هذه المشكلات. ومع أن السياسة، مفهومة على هذا النحو، تثير عدداً من القضايا المعقدة ـ حول ما إذا كان أي مفهوم لما هو خاص متناسب معها (مسألة ستتم العودة إليها فيما بعد)، في المقدمة ـ فإنها تلقي أضواء مفيدة على طبيعة السياسة بوصفها أحد الأبعاد الكونية الشاملة لحياة البشر، غير ذات علاقة بأي «موقع» محدد أو مجموعة مؤسسات.

إذا ما فُهمت السياسة على هذا النحو، فإن تحديد شروط تفعيل مبدأ الاستقلال يرقى إلى مستوى تحديد شروط إشراك المواطنين في جميع تلك القرارات ذات العلاقة بالقضايا ذات المساس أو الأهمية بالنسبة إليهم (أي بالنسبة إلينا). وهكذا فإن من الضروري السعي نحو حالة للأمور تكون فيها الحياة السياسية ـ المنظمة ديمقراطياً ـ، من حيث المبدأ جزءاً مركزياً من حيوات جميع الناس. هل يمكن تحديد حالة الأمور هذه بقدر أكبر من الدقة؟ ما السبيل إلى المزاوجة بين «الدولة» و«المجتمع المدني» في سبيل تعزيز مبدأ الاستقلال؟

تراث النظرية الديمقراطية قديماً وفي القرن العشرين

إذا سلّمنا بقوة الخطاب السابق، فإن تحقيق مبدأ الاستقلال سيتطلب إيجاد نظام صنع قرار جماعي يفسح في المجال لقدر واسع من

إشراك المواطنين في صيغ متنوعة من الشؤون السياسية ذات التأثير الملحوظ فيهم. يمكن الزعم بقوة، كما سبق لدال أن فعل (١٩٧٩؛ ١٩٨٥؛ ١٩٨٩) أن احتمال تحلي مثل هذا النظام بالديمقراطية الكاملة مشروط بتوفر المعايير التالية:

١- مشاركة فعالة ـ ينبغي تمكين المواطنين من امتلاك فرص مناسبة ومتكافئة لتشكيل أفضلياتهم، لطرح أسئلة على جدول الأعمال العام، وللتعبير عن أسباب تأكيد محصلة معينة بدلاً من أخرى؛

٢- فهم متنور ـ يجب أن يكون المواطنون متمتعين بفرص وافرة ومتساوية لاكتشاف وتأكيد الخيار الذي من شأنه أن يخدم مصالحهم على صعيد الموضوع المطروح؛ **[311]**

٣- مساواة تصويتية في المنعطف الحاسم ـ لابد من طمأنة كل مواطن إلى أن حُكْمَه سيعد مساوياً في الوزن لأحكام المواطنين الآخرين عند المنعطف الحاسم لصنع القرار الجماعي؛

٤- التحكم بجدول الأعمال ـ ينبغي تمكين الشعب (الديموس) من امتلاك فرصة اتخاذ القرارات بشأن الأمور التي يجب إقرارها أو عدم إقرارها عبر سيرورات تتوفر فيها المعايير الثلاثة الأولى؛

٥- الشمول والاستيعاب ـ تزويد جميع الراشدين المتوفرين على الحق الشرعي في الكيان السياسي بصلاحيات المواطنة (بمعنى إمكانية استثناء العابرين والزوار) (انظر دال، ١٩٨٩، فصل: ٦ - ٩).

twitter @baghdad_library

من الممكن السير قدماً في معاينة هذه المعايير توخياً لرسم حدود الشروط العامة لصنع القرار الديمقراطي.

إذا لم يكن المواطنون قادرين على التمتع بشروط «المشاركة الفعالة» و«الفهم المتنور»، فإن من غير المحتمل التغلب على آفة تهميش فئات واسعة من السكان في العملية الديمقراطية، أو كسر دوامات المشاركة المحدودة أو المعدومة. ففي غياب هذين الشرطين لن يكون المواطنون متوفرين على الوسائل المعرفية أو قنوات المشاركة لمتابعة عملية صنع القرار الجماعية بفعالية. وإذا لم يتم ترسيخ حق «الصوت المكافئ» فلن تكون ثمة أي آلية قادرة على أخذ آراء المواطنين وتفضيلاتهم بنظر الاعتبار المتساوي، ولتوفير الإجراء اللازم لحسم الخلافات بشأن هذه الآراء والتفضيلات إذا أصبح «التحكم النهائي» بـ «جدول الأعمال السياسي» خارج أيدي المواطنين، فإن «الحكم بالشعب» لن يبقى إلا بالاسم، ليغدو احتمال طغيان نظرة شومبتر التكنوقراطية أكثر وروداً. أما إذا لم يكن الشعب (الديموس) شاملاً لجميع الراشدين (باستثناء تلك «الوحدات» السياسية الزائرة، سواء أكانت دولاً قومية أو روابط أضيق نطاقاً، وأولئك المستبعدين من المشاركة جراء الافتقار إلى الشرعية «دون أدنى قدر من الشك» نتيجة الاختلال العقلي و/أو السجل الإجرامي الخطير)، فإنه سيخفق بالتأكيد في خلق الشروط اللازمة لـ «المشاركة النِّدّية». باختصار، لا بد من توفير الشروط آنفة الذكر كي يكون الأشخاص «أحراراً ومتساوين». من الصعب رؤية إمكانية تمتع الأشخاص بالمساواة السياسية إذا ما جرى انتهاك أي من المعايير و«إمكانية عد أي عملية مخفقة في توفير واحد أو أكثر من هذه الشروط عملية ديمقراطية مئة بالمئة» كما قال دال (دال، ١٩٨٥،

ص: ٦٠؛ ١٩٨٩، ص: ١٣٠؛ هيلد، ١٩٩١ ج، لمزيد من المناقشة).

غير أن أسئلة كثيرة تبقى معلقة، بما فيها: في ظل أي ظروف يكون المواطنون في وضعية امتلاك القدرة على التنعم بالمكانة السياسية المتكافئة وفرص المشاركة الفعالة،[312] أي ببنية فعل سياسي عامة؟ إذا ما أردنا تحقيق مبدأ الاستقلال، فما السبيل إلى مأسسته بطريقة من شأنها ضمان صنع القرار الجماعي؟ مما يدعو للأسف أن أجوبة هذه الأسئلة ليست، بأي حال، مباشرة وواضحة. في المقام الأول، ليس من شأن الاعتراف بمركزية الديمقراطية والقول بأهميته الواسعة بالنسبة إلى مجالات اجتماعية كثيرة، أن يستتبع التأكيد البسيط لأي من نماذج الديمقراطية هذه التي تم بحثها في هذا المجلد، والتي تعلن أن الديمقراطية هي الصيغة الشرعية الوحيدة لتنظيم بُنى الحياة العامة. لأسباب وردت من قبل، يتعذر التسليم بأي من حجج هذه الأمثلة وسماتها ببساطة.

من غير الممكن تعديل المثال الأثيني الكلاسيكي، الذي تطور في جماعة محكمة التشابك بما يجعله «يتمدد» عبر المكان والزمان. فظهوره في سياق دول المدن وفي ظروف «الإقصائية الاجتماعية» كان جزءاً عضوياً من تطورها الناجح. أما في ظروف شديدة الاختلاف على الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، فإن من الصعب جداً تصور نجاح ديمقراطية من هذا النمط دون تعديلات جذرية (انظر بذْج، ١٩٩٣). يضاف إلى ذلك أن المرء، حين يحاول التصالح مع المثال الكلاسيكي، يضطر إلى تذكر أن إحدى صيغ السلطة العامة اللاشخصية (المقيدة بالقانون)، مع تنوع مراكز القوة، سمة جوهرية

twitter @baghdad_library

من سمات أي نظام ديمقراطي. لعل السؤال المطروح هو: ما الصيغة الأنسب لهذه «السلطة اللاشخصية» ؟ ما نوع البنية التي ستعتمدها وكيف ينبغي تطويرها؟

تتعزز أهمية هذين السؤالين لدى النظر إلى نماذج الديمقراطية التي دعا إليها مارسيليوس وروسو، من ناحية، وماركس، أنجلز وأتباعهما، من الناحية الأخرى. كان من الممكن القول إن تصورات مارسيليوس وروسو الجذرية للديمقراطية الجمهورية مؤهلة، ربما، لأن تعمل بنجاح في جماعات صغيرة ذات كتلة مواطنين محدودة مقتدرة درجت على إدارة السياسة في منابر مواجهة مباشرة. لا شك أن استبعاد النساء من المشاركة في السياسة كان يساهم في اختزال المشكلات السياسية المترتبة على التمايز الاجتماعي، على حساب تأييد «حق الرجال الإلهي»، بالطبع (انظر خطاب ولفستونكرافت، ص: ٦٢ - ٦٨). غير أن المثال ما كان ليصبح مؤهلاً للاعتماد المباشر، حتى لو أمكن فرض قيود صارمة على الظروف التي تمكن المثال: ٢ ب من العمل. فمشكلة كيفية تقييد صلاحيات «الديمقراطية» بما يخدم أغراض الحفاظ على حرية الأفراد والأقليات؛ وكيفية إيجاد هامش مناسب، وترسيخ إجراءات ملائمة للحوار، واتخاذ القرارات بشأن قضايا كانت للمواطنين حولها آراء ومصالح متباينة .[313] (يمكن قول الشيء نفسه عن المثال: ٢ أ، نموذج النزعة الجمهورية الحمائية، المؤكِّد للحكم الذاتي بوصفه العائق الأساسي أمام سيطرة الآخرين: انظر فصل: ٢). وتقويم فيبر ـ أن أي نظام مشاركة مباشرة حصرية لا يمكن أن ينجح إلا في روابط محدودة العضوية، حيث يكون المنخرطون ذوي آراء، مستويات مهارة ومواقع اجتماعية متشابهة،

وحيث يكونون في مواجهة مهمات إدارية بسيطة وثابتة نسبياً ـ مقنع جداً (انظر فصل: ٥، ص: ١٦٢، ١٦٣).

جزء كبير مما قيل ينطبق أيضاً على تصور ماركس وأنجلز للديمقراطية المباشرة. فملاءمة الأخيرة بوصفها صيغة مؤسساتية تفسح في المجال للتوسط، والتفاوض والتوافق بين الكتل، والجماعات والحركات، لا تصمد أمام النقد. ما لم نكن واثقين من أن الحاجة إلى مثل هذه العمليات السياسية سيتم التغلب عليها سريعاً، بمعنى ما لم نكن مقتنعين بمعقولية عالم لا يقوم على مجرد اتفاق فيتغنشتاين، فرويد، سيدفيكيوس وأعضاء حينا الصغير حول صيغة مشتركة للحياة، بل وعلى استئصال الجذور الاجتماعية لسائر النزاعات الفئوية والطبقية، فإن الديمقراطية المباشرة ليست مقامرة رابحة. إن نظاماً يعمل على تعزيز فرص النقاش، الحوار والتنافس بين وجهات نظر متباينة في الغالب ـ نظاماً حاضناً لتشكيلة جملة حركات، جماعات ضغط و/أو أحزاب سياسية ذات قيادات ترفع رايات قضاياها عالياً ـ يبدو أمراً لا مهرب منه.

ماذا عن ديمقراطية المشاركة؟ مع أن ديمقراطية المشاركة تقر بالكثير من المشكلات التي تقترن بالنماذج الثلاثة آنفة الذكر، فتمثل، دون شك، بالتالي، خطوة متقدمة عليها، فإن هذا النموذج ـ نموذج ديمقراطية المشاركة ـ يترك عدداً من المسائل الأساسية، بما فيها مسألة كيفية تأمين شروط وجوده هو نفسه على نحوٍ سليم، دون حل. يضاف إلى ذلك أن الأدلة، رغم إيحائها بأننا نتعلم فن المشاركة بممارستها، وبأن المشاركة تساعد بالفعل على رعاية كتلة مواطنين مطلعة وعارفة ـ كما زعم روسو، ولفستونكرافت وجي. إس. مل

twitter @baghdad_library

جميعاً ـ، ليست حاسمة ونهائية بأي حال على أن من شأن المشاركة بحد ذاتها أن تحفز نهضة أو صحوة جديدة في تطور الإنسان. من غير الحكمة المراهنة على أن يصبح الناس عموماً أكثر ديمقراطية، تعاوناً وإخلاصاً لـ «لخير العام». لعل من الأكثر حصافة أن ننطلق ـ ولا سيما في مجال تقويم الأهمية المعاصرة لأمثلة ديمقراطية متنافسة ـ من الافتراض المسبق بأن الناس لن يبادروا، كما قال أحد المعلقين وهو على صواب، إلى «أداء أفضل جوهرياً من أدائهم الحالي على أي من الصعيدين الأخلاقي أو الفكري ـ الثقافي «(بورنهايم، ١٩٨٥، ص: ١٣). من المشكوك فيه، أقله، أيضاً، ما إذا كان من شأن المشاركة بحد ذاتها أن تقود إلى حصائل سياسية مطردة ومرغوبة؛ من شأن حشد من التوترات المحتملة أن تنشأ بين الحرية الفردية، مسائل التوزيع (العدالة الاجتماعية) والقرارات الديمقراطية (انظر فصل: ٧ وماكليان، ١٩٨٦؛ ١٩٩١). [314] لا بد للمشاركة السياسية المعززة من أن تتم في إطار قانوني يوفر الحماية ويدعم تفعيل مبدأ الاستقلال. وهذا الأخير يجب أن يتمتع بالأولوية مقارنة بأي غرض آخر لاستحداث مشاركة غير محدودة أو غير مقيدة.

لا يستطيع المرء، إذن، أن يتهرب من ضرورة الاعتراف بأهمية عدد من المبادئ الليبرالية الأساسية: ذات علاقة بمركزية، من حيث المبدأ، «بنية لا شخصية» للسلطة العامة، دستور يساعد على ضمان الحقوق وحمايتها، آليات تشجع المنافسة، وحوار بين منابر سياسية بديلة. وما يعنيه هذا، بين أشياء أخرى، هو تأكيد الفكرة الليبرالية الأساسية القائلة بأن «فصل» الدولة عن المجتمع المدني يجب أن يشكل سمة محورية لأي نظام سياسي ديمقراطي. أما نماذج الديمقراطية التي

تعوّل على افتراض إمكانية حلول «الدولة» محل «المجتمع المدني» أو العكس فينبغي التعامل معها بأكبر قدر من الحذر.

في إطار تاريخ الليبرالية وحده جرى، بالطبع، تفسير مفهوم «المجتمع المدني» بعدد من الطرق المختلفة (انظر بلزينكسي، ١٩٨؛ كين، ١٩٨٨ أ؛ بوبيو، ١٩٨٩). ثمة أيضاً معنى أساسي يقوم على استحالة أن يكون «المجتمع المدني» مفصولاً عن الدولة؛ حيث الأخيرة، إذ توفر الإطار القانوني الإجمالي للمجتمع، تتولى، إلى حدٍّ كبير، مهمة تأسيس الأول ـ المجتمع المدني. ومهما يكن، ليس بعيداً عن العقل الزعم بأن المجتمع المدني يحافظ على طابع مميز بمقدار ما يكون مؤلفاً من مجالات الحياة الاجتماعية ـ العالم الداخلي، المجال الاقتصادي، النشاطات الثقافية والتفاعل السياسي ـ التي تنظمها ترتيبات خاصة أو طوعية بين أفراد وجماعات خارج التحكم المباشر للدولة. هذا هو المعنى الذي يتم إضفاؤه على الفكرة هنا[٦]. وبعد فهمها على هذا النحو يمكن تكرار شروط الخطاب كما يلي: يجب النظر إلى مؤسسات الدولة التمثيلية، المركزة ـ مع شديد الاحترام لمؤيد الأمثلة الجذرية جداً للديمقراطية (أمثلة ١، ٢أ، ٢ب، ٤ و ٨) ـ بوصفها أدوات ضرورية لتفعيل التشريع، فرض الحقوق والواجبات، إصدار الخطط الجديدة واحتواء صراعات المصالح الخاصة الحتمية، بين أشياء أخرى. تبقى المؤسسات التمثيلية المنتخبة، بما فيها البرلمانات

(٦) كثيراً ما يقترن مفهوما العام والخاص على نحوٍ مباشر بالتمييز بين الدولة والمجتمع المدني على تشابههما من حيث المعنى، ليس لثنائيي المفاهيم مدلولان متماهيان (انظر إس. إم. أوكين، ١٩٩١). سوف أعود إلى موضوع «العام» و«الخاص» لاحقاً.

twitter @baghdad_library

وأنظمة الأحزاب المتنافسة، عنصراً يتعذر الاستغناء عنه من عناصر إجازة هذه النشاطات وتنسيقها. [315]

غير أن طرح هذه النقاط لا يعني تأكيد أي نموذج ديمقراطي ليبرالي كما هو. فالتسليم بالخطاب المتعلق بالدولة الديمقراطية الحمائية، العاملة على التوسط لحل النزاعات والعاكفة على أداء الوظائف التوزيعية أمر، في حين أن قبول هذه على أنها وصفات معتمدة في نماذج الديمقراطية الليبرالية من بنتام إلى شومبتر، أمر آخر ومختلف تماماً. وبالمثل فإن القبول بدور مهم للديمقراطية في تطوير كتلة سكانية عارفة ومطلعة شيء، والقول بأن عليها أن تفضي إلى تصور جي. إس. مل لدور الحكم التمثيلي المناسب شيء مغاير تماماً. هناك مشكلات أساسية، نوقشت من قبل، مع كل من الأمثلة الرئيسية للديمقراطية الليبرالية (انظر خصوصاً فصل: ٣، ٥ و٦). لذا فإن صيرورة مؤسسات الدولة أدوات تنظيم فعالة، في متناول الأيدي ومسؤولة للحياة العامة، مشروطة بإعادة النظر فيها، بل بقلبها رأساً على عقب في عدد من النواحي المميزة.

بقي أنصار الديمقراطية الليبرالية ميالين إلى الاهتمام بالمبادئ والإجراءات السليمة للحكم الديمقراطي، قبل كل شيء. وبتركيزهم على «الحكم»، صرفوا النظر عن إجراء معاينة معمقة للعلاقة بين: الحقوق والواجبات الرسمية (الشكلية) والحقوق والواجبات الفعلية؛ الالتزامات بمعاملة المواطنين على أنهم أحرار ومتساوون والممارسات المقصِّرة على الصعيدين؛ تصورات الدولة على أنها سلطة مستقلة من حيث المبدأ، وأشكال تورط الدولة في إعادة إنتاج لجملة أشكال اللامساواة في الحياة اليومية؛ مفاهيم عن الأحزاب السياسية بوصفها

بنى ملائمة لجسر الهوة القائمة بين الدولة والمجتمع وحشد مراكز القوة التي لا تستطيع هذه الأحزاب وقياداتها أن تطالها؛ تصورات للسياسة على أنها شأن حكومي وأنظمة سلطة تدحض هذا المفهوم. ما من واحد من نماذج الديمقراطية الليبرالية هذه قادر على تحديد شروط إمكانية تحقيق بنية عامة للفعل السياسي، من ناحية، وحزمة مؤسسات الحكم القادرة على تنظيم القوى التي تتولى بالفعل صياغة الحياة اليومية، من ناحية ثانية، تحديداً مناسباً. فشروط المشاركة الديمقراطية، شكل التحكم الديمقراطي، مدى صنع القرار الديمقراطي ـ ليست، جميعاً، مبحوثة بما يكفي من العمق في المدرسة الديمقراطية الليبرالية. إن المشكلات ثنائية، باختصار: بُنى المجتمع المدني (بما فيها الأشكال السائدة للملكية الإنتاجية والمالية، أشكال اللامساواة بين الجنسين وبين الأعراق) ـ متعرضة لسوء الفهم أو المباركة من قبل نماذج الديمقراطية الليبرالية ـ لا تتمخض عن أي أصوات متكافئة، مشاركة فعالة، فهم سياسي سليم وتحكم متكافئ بالبرنامج السياسي، في حين أن بنى الدولة الديمقراطية الليبرالية (بما فيها أجهزة بيروقراطية عملاقة، غير قابلة للمحاسبة في الغالب، تبعية مؤسسية[316] لضرورات تراكم رأس المال الخاص، ممثلون سياسيون لا همّ لهم سوى إعادة انتخابهم)، لا تساعد على خلق قوة تنظيمية قادرة على تنظيم مراكز قوة «مدنية» على نحوٍ مناسب.

الديمقراطية: عملية ذات حدين

ملابسات هذه النقاط بالغة العمق: فازدهار الديمقراطية اليوم مشروط بإعادة تصورها بوصفها ظاهرة ذات وجهين اثنين، مهتمة، من ناحية، بإعادة صياغة (إصلاح) سلطة الدولة، ومن الناحية

twitter @baghdad_library

الأخرى، بعملية إعادة بناء المجتمع المدني (هيلد وكين، ١٩٨٤)[٧]. أما مبدأ الاستقلال فلا يمكن تفعليه إلا عبر الاعتراف بضرورة اعتماد سيرورة إشاعة ديمقراطية مزدوجة: التحويل متبادل التبعية لكل من الدولة والمجتمع يجب أن يكون ملمحاً مركزياً من ملامح الحياة الديمقراطية من جهة، ومفهوم أن سلطة اتخاذ القرارات ينبغي أن تكون متحررة من القيود اللاشرعية التي تفرضها التدفقات الخاصة لرأس المال من جهة ثانية. غير أن إقرار أهمية هذين الموقفين كليهما يعني التسليم بضرورة إعادة مدلوليهما التقليديين جوهرياً.

يدعونا تفعيل مبدأ الاستقلال إلى إعادة التفكير بجملة صيغ وحدود فعل الدولة مع صيغ وحدود المجتمع المدني. ثمة سؤالان يبرزان على السطح: كيف، وبأي أساليب، يمكن جعل سياسة الدولة أكثر مسؤولية وقابلية للمحاسبة؟ كيف، وبأي أساليب، يمكن إعادة تنظيم الفعاليات «غير ذات العلاقة بالدولة» ديمقراطياً؟ تبقى مقاربة هاتين المشكلتين بأي قدرٍ من العمق والشمول خارج نطاق هذا المجلد (مع أن تلك المهمة بدأت في هيلد وبوليت، ١٩٨٦، وهو محوري في هيلد، ١٩٩٥؛ انظر هيرست، ١٩٩٤؛ جي. كوهن وروجرز،

---

(٧) يطيب لي أن أقر بأنني مدين لجون كين بصياغة عناصر من هذا الخطاب. فبعض أفكار هذه الفقرة مأخوذة من الفصل في مقالنا المشترك (١٩٨٤)، على الرغم من حقه الكامل في ألا يوافق على جوانب من صياغتها هنا. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي ملاحظة أن السعي إلى إعادة تقويم العلاقة بين «الدولة» و«المجتمع المدني» ظل متأثراً لا بسلسلة متنوعة من كتابات مفكرين في الشرق والغرب فحسب، بل وبفيض من الحركات الاجتماعية، شرقاً وغرباً مرة أخرى، مما جعله عنصراً مركزياً من عناصر جدول أعمالها (انظر، مثلاً جي. إل. كوهن، ١٩٨٢؛ أوفه، ١٩٩٤؛ كين، ١٩٩٨ أ؛ جي. إل. كوهن وآراتو، ١٩٩٢؛ وقارن فصل: ٨).

١٩٩٥). غير أن من المهم بوضوح إضافة بعض التفاصيل المؤسسية للخطاب الوارد إلى الآن، إذا كانت شروط تفعيل مبدأ الاستقلال سيتم تصورها بالمطلق. ما يلي لا يعدو كونه أكثر الخلاصات إيجازاً: جدول أعمال مزيد من التفكير.

بقيت الحاجة إلى إضفاء الديمقراطية على المؤسسات السياسية في الشمال والغرب، [317] محصورة، أكثر الأحيان، بمسائل إصلاح عملية انتقاء قادة الأحزاب وتغيير القواعد الانتخابية. ومن القضايا الأخرى المثارة قضية التمويل العام لجميع الأحزاب التي تتمتع بالحد الأدنى المطلوب من التأييد، مسألة القدرة الفعلية على الوصول إلى وسائل الإعلام والتوزيع المتكافئ للوقت الإعلامي؛ موضوع حرية الإعلام (إلغاء عدد كبير من الضوابط المتعلقة بأسرار الدولة كما في بريطانيا)؛ قضية إشاعة لامركزية الخدمة المدنية في الأقاليم؛ مسألة الدفاع عن سلطات الإدارة المحلية وتفعليها في مواجهة قرارات الدولة أمام «مستهلكيها» (زبائنها) وأسرع تلبية لمطالبهم. من المؤكد أن هذه القضايا، كلها، مهمة، لا بد من تطويرها أكثر إذا كنا نريد الاهتداء إلى استراتيجيات مناسبة لإشاعة الديمقراطية في مؤسسات الدولة (انظر بارنت وآخرون، ١٩٩٣). غير أن أياً منها لن يساهم مساهمةً حاسمة في جعل الكيان السياسي أكثر ديمقراطية، ما لم تتم المبادرة إلى التصدي لمشكلة أساسية أخرى (طُرحت في فصول: ٢، ٣، ٤ و٧): ما السبيل إلى التوفيق بين متطلبات الحياة العامة الديمقراطية (الحوار المفتوح، إمكانية الوصول إلى مراكز القوة، المشاركة السياسية العامة، إلخ) وتلك المؤسسات العائدة للدولة (من الجهاز التنفيذي إلى سائر فروع الإدارة) المكلفة بالدفاع عن سيادة القانون، حل النزاعات

twitter @baghdad_library

والتوسط بين المصالح المتضاربة؟ ما السبيل إلى تأمين مستلزمات «الدولة ذات السيادة» من ناحية، و«الشعب السيد» من ناحية ثانية؟ المطلوب، بعبارة أخرى، هو التأسيس لسيادة المواطنين على الدولة دون التنازل عن حق صنع القانون وتطبيقه ـ عن سلطات الدولة عموماً ـ لسلطة الشعب غير المحدودة بما قد تنطوي عليه من خطر على ترسخ مبدأ الاستقلال وحرية الأفراد والأقليات. صحيح أن الدولة بحاجة إلى إشاعة الديمقراطية، غير أنها بحاجة أيضاً إلى حماية وتطوير بعض صلاحياتها المستقلة والمحايدة إذا أردنا تمكين الديمقراطية من الاحتفاظ بشكل وقالب يقومان، من حيث المبدأ، على احترام حقوق جميع المواطنين والتزاماتهم وتطبيقها. ما السبيل إلى تحقيق هذا؟

في العديد من البلدان، تكون حدود «الحكم» مرسومة بالدساتير وشرائع الحقوق الخاضعة لمعاينة الجمهور، مراجعة البرلمان والعملية القضائية. هذه الفكرة أساسية، ولا سيما بالنسبة إلى مبدأ الاستقلال. غير أن الأخير يستدعي إعادة تقويم هذه القيود على «السلطة العامة» في ضوء طيف من القضايا أوسع بكثير مما جرى افتراضه حتى الآن. إذا أردنا أن يكون الناس أحراراً ومتساوين في تقرير شروط حيواتهم الخاصة، والتمتع بحقوق متساوية، جنباً إلى جنب مع التزامات متكافئة في تحديد الإطار الذي يولد ويحدد جملة الفرص المتاحة لهم، فإن من الضروري أن يكونوا في وضع يمكنهم من التمتع بسلسلة من الحقوق، لا من حيث المبدأ وحسب، بل وعلى صعيد الممارسة العملية أيضاً. [318] وهذا يستدعي وجود «نظام حقوق» مؤهل لضبط النشاطات الجماعية وتمكينها عبر ميدان واسع.

من شأن أي ديمقراطية أن تكون جديرة باسمها إذا امتلك

المواطنون في ظلها قدرة فعلية على أن يكونوا مواطنين فعالين؛ أي إذا كان المواطنون قادرين على التمتع بحزمة من الحقوق التي تتيح لهم فرصة المطالبة بالمشاركة الديمقراطية وعلى التعامل معها بوصفهم أصحابها (انظر سَنْ، ١٩٨١، فصل: ١). ومن المهم تأكيد أن مثل هذه الحزمة من الحقوق ينبغي عدم النظر إليها كما لو كانت مجرد امتداد لدائرة المطالبات الخاصة المتراكمة بالحقوق والامتيازات إزاء الدولة وضدها، كما سبق لعدد كبير من المفكرين الليبراليين أن تصوروا الحقوق (انظر فصل: ٣). كما لا يجوز النظر إليها على أنها مجرد تدابير دولة رفاه قائمة على عملية إعادة التوزيع للتخفيف من وطأة عدم تكافؤ الفرص، كما فسر عدد كبير من منظري دولة الرفاه الحقوق (انظر مارشال، ١٩٧٣). يجب، بدلاً من ذلك، النظر إليها بوصفها منتمية إلى، ومتوحدة مع، مفهوم الحكم الديمقراطي نفسه بالذات. إنها إحدى طرق تحديد شروط معينة ضرورية لاستقلال جميع المواطنين المتكافئ، أي شروط بنية عامة للفعل السياسي. إذا وقع اختبار المرء على الديمقراطية، فإن عليه أن يبادر إلى تفعيل نظام حقوق وواجبات جذري ـ واجبات مترتبة على ضرورة احترام حقوق الآخرين المتكافئة وضمان تمتعهم ببنية نشاط سياسي عامة.

ما الذي سيتضمنه مثل هذا النظام؟ بادئ ذي بدء، ثمة دستور وشرعة حقوق، وهما عاملا ترسيخ لمبدأ الاستقلال، سيتوليان تحديد حقوق متساوية فيما يخص جملة العمليات التي تحسم حصائل الدولة. ومن شأن هذا أن ينطوي لا على حقوق متساوية في الإدلاء بالأصوات فحسب، بل وعلى حقوق متكافئة على صعيد التمتع بشروط المشاركة الفعالة، الفهم المتنور وتحديد جدول الأعمال

twitter @baghdad_library

السياسي. من شأن حقوق «دولة» واسعة كهذه أن تنطوي، بدورها، على حزمة حقوق اجتماعية كبيرة مرتبطة بعمليات إعادة الإنتاج (الإنجاب)، رعاية الأطفال، توفير الصحة والتعليم، جنباً إلى جنب مع حقوق اقتصادية لتأمين الموارد الاقتصادية والمالية اللازمة لضمان الاستقلال الديمقراطي. ففي غياب حقوق اجتماعية واقتصادية راسخة، يتعذر التمتع الكامل بأي حقوق ذات علاقة بالدولة؛ وفي غياب حقوق اجتماعية من شأن أشكال جديدة من اللامساواة على أصعدة النفوذ السياسي والثروة والمقام أن تؤدي، منهجياً، إلى تعطيل ممارسة جملة الحريات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن شأن نظام حقوق من هذا النمط، أيضاً، أن يحدد التزامات معينة يلتزم بها المواطنون تجاه بعضهم البعض، جنباً إلى جنب مع جملة مسؤوليات تضطلع بها الدولة إزاء جماعات من المواطنين، لا تستطيع حكومات محددة (ما لم تُفوض بموجب عملية تعديل دستوري صريحة) تجاوزها. من شأن سلطة الدولة أن تكون، إذن، مقيدة بوضوح، من حيث المبدأ؛ من شأن حرية حركتها أن تكون محددة. من شأن امتلاك النساء لحرية الإنجاب (إعادة الإنتاج)، مثلاً، أن يستجر جعل الأسرة السياسية [319] مسؤولة ليس فقط عن جملة المرافق الطبية والاجتماعية الضرورية لمنع الحمل أو تشجيعه، بل وعن توفير سلسلة الشروط التي من شأنها أن تساعد على جعل خيار إنجاب طفل خياراً حراً، حقاً، وصولاً إلى ضمان شرط حاسم من شروط تمكين النساء من أن يكنّ (حرائر ومتساويات). من شأن أي حق في رعاية الأطفال أن ينطوي على جعل الكيان السياسي مسؤولاً عن توفير مرافق رعاية أطفال مناسبة، وينطوي، إذن، على تقليص خيارات الإنفاق العام أيضاً. إن

الاعتراف بهذه الأولوية يشكل عنصراً حيوياً من عناصر إمكانية توفير فرص متكافئة للنساء في العمل كما في الإطار الأوسع للحياة المدنية والسياسية. من شأن أي حق في موارد اقتصادية بالنسبة إلى نساء ورجال معينين، تمكيناً لهم من الاختيار من بين سلسلة من مسارات الفعل، المحتملة، أن يلزم الدولة بالاهتمام الفعلي بالأساليب التي توفر فرصة ترتيب الثروة والدخل بقدر أكبر من العدالة. ومثل هذه الموارد يمكن توفيرها عن طريق، بين أساليب أخرى، تأمين دخل مضمون لجميع الراشدين بقطع النظر عما إذا كانوا منخرطين في العمل المأجور أم في العمل المنزلي (انظر جوردان، ١٩٨٥). يجب التعامل مع الأنماط الأخيرة من الاستراتيجيات ببعض الحذر؛ فملابساتها بالنسبة إلى خلق وتوزيع الثروة الجماعية والمجتمعية معقدة، وليست واضحة تماماً، بأي من الأحوال. إلا أن كثيرين سيبقون، في غياب قاعدة موارد حدود دنيا من نوع ما، سريعي العطب وشديدي الاعتماد على الآخرين، عاجزين عن الممارسة الكاملة لأي خيار مستقل أو المبادرة إلى طرق أبواب فرص أخرى متاحة لهم رسمياً[٨].

٧ يتعين على «سيادة القانون»، إذن، أن تنطوي على اهتمام مركزي بمسائل التوزيع وقضايا العدالة الاجتماعية: من شأن أي شيء أقل من ذلك أن يفسد عملية تحقيق مبدأ الاستقلال وحكم الديمقراطية (انظر هيلد، ١٩٨٩، فصل: ٧؛ ١٩٩٥، فصل: ٧ - ٩).

---

(٨) أو، كما أعلن غالبريت بكل جرأة: «ثمة، أولاً، الشرط المطلق، الذي لا يمكن الهروب منه الذي يقضي بأن يكون كل شخص في المجتمع... الصالح متمتعاً بمورد دخل أساسي. وإذا لم يكن هذا متوفراً من نظام السوق... فإن عليه أن يأتي من الدولة. لنتذكر على الدوام أن لا شيء يفرض قيداً أقسى على حرية المواطن من الغياب الكلي للمال» (١٩٩٤، ص: ٢).

twitter @baghdad_library

في هذا المخطط للأمور، من شأن حق العضوية في أي جماعة سياسية، ديمقراطية، أي حق المواطنة، إذن، أن يستتبع ليس فقط مسؤولية الدولة عن تأمين المساواة الشكلية أمام القانون، بل وتمكين المواطنين من امتلاك القدرة الفعلية (الثروة، المهارات والموارد) اللازمة للاستفادة من الفرص المتاحة. ومن شأن دستور وشرعة حقوق كهذين أن يحدثا ثورة في قابلية المواطنين للمبادرة إلى التحرك ضد الدولة في سبيل دفع العدوان اللامعقول على الحريات. من شأنهما أن يرجّحا كفة البرلمان على كفة الدولة وكفة المواطنين على كفة البرلمان، مع الحرص في الوقت نفسه على تحديد نقاط [320] توجه بالنسبة إلى الكيان السياسي. من شأن الأمر، بالتالي، أن يكون نوعاً من نظام تمكين حقوقي، بالنسبة إلى المواطنين والأجهزة السياسية على حدٍّ سواء. من الطبيعي أن ذلك لن يكون كافياً لضمان «التمكين»؛ فما من أي نظام حقوقي قادر، وحده، على تقديم مثل هذه الضمانات. غير أن من شأن الأمر أن يحدد الحقوق التي يمكن النضال في سبيلها من قبل الأفراد والجماعات والحركات (حيثما توفرت فرصة ممارسة الضغط بأنجح الطرق)، ويمكن الدفاع عنها، بين أشياء أخرى، أمام محاكم علنية(٩).

من شأن مثل هذا الإطار القانوني، على أهميته في رسم حدود

(٩) من غير المحتمل أن يوفر النظام القضائي الموجود في معظم البلدان ملاكاً متمتعاً بما يكفي من التمثيل للإشراف على مثل هذه العملية القضائية. لا بد من الاهتداء إلى بديل، وُلف ربما من هيئات تضم أناساً اختيروا من عينة «ممثلة إحصائياً» للسكان؛ بمعنى أناس كانوا ممثلين إحصائياً لفئات اجتماعية أساسية (جنس، عرق، عمر) (انظر بورنهايم، ١٩٨٥). ليس ثمة ما يدعو لافتراض أن هيئات كهذه ستكون أقل قدرة على الحكم المستقل من القضاء الموجود، في حين أن هناك أسبابا[كثيرة تدعو إلى الاعتقاد بأن أحكامها بشأن القضية المحددة المتمثلة بكفية تفسير حقوق الإنسان ستكون أكثر تمثيلاً للرأي الجماعي.

أي جماعة ديمقراطية، ألا يكون كافياً لخلق قَدْر أكبر من السيولة والمسؤولية على صعيد السلطة السياسية. إذا أردنا ألا يبقى الأمر مقتصراً على مجرد انتقال السلطة السياسية من فريق من الساسة إلى آخر، وإن عبر أنماط وميادين نشاط جديدة، فإن من الضروري تعميق انخراط المواطنين الفعلي في السياسة. علاوة، إذا أردنا، من حيث المبدأ، أن يكون المواطنون متمتعين بقابليات الاستقلال من ناحية وبالقدرة على ممارسة هذه القابليات بفعالية ونجاح من ناحية ثانية، فإن من الضروري تسليط الضوء على كيفية حصول هذه الممارسة. ولكن هل يمكن تعميق المشاركة السياسية، في ظل بقاء نماذج الإشراك المباشر للمواطنين، من النزعة الجمهورية إلى ديمقراطية المشاركة، غير قابلة، ببساطة، للتعديل بما يمكّنها من احتضان جميع المواطنين في العالم المعاصر؟ كيف السبيل إلى استكمال نظام تمكين حقوقي بقنوات معززة للتواصل، للتشاور ولصنع القرارات فيما بين المواطنين وممثليهم أصحاب العلاقة، على المستويين المحلي والقومي؟ يضاف إلى ذلك أن جعل المشاركة السياسية المعززة مشاركة مطَّلِعة ـ مشاركة ذات تأثير مباشر في نوعية عملية صنع القرار ـ مشروط بتحول الأسلوب الواجب اعتماده في ممارسة السلطة السياسية إلى قضية ملحة؛ يبقى الفهم المتنور والانخراط الفعال أمرين جوهريين لخلق الإمكانية اللازمة لأي نصيب مطلع في الحكم والإدارة (انظر فيشكين، ١٩٩١؛ جي. كوهن، ١٩٨٩).

إن تحليل طبيعة الديمقراطية بهذه الطريقة يتجاوز نطاق محاولة مجردة لإلقاء الضوء على الإطار الذي من شأنه أن يساعد على تمكين المواطنين في ميدان السياسة. فحدود الديمقراطية وصيغها الممكنة باتت موضوعات حاسمة في مناقشات أمريكية شمالية وأوربية معينة

twitter @baghdad_library

لمؤسسات وآليات ديمقراطية بديلة، في حوار يمكن [321] إيضاحه على نحو مفيد بالإشارة إلى عدد من الابتكارات. وهذه الأخيرة مهمة، يجب التأكيد، لا لأن من الممكن اعتمادها مباشرة أو «استيرادها» دون تردد إلى أي بلد بعينه، بل لأنها تقر بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة للمشاركة المحدودة أو المعدومة مع الاعتراض في الوقت نفسه بأن المشاركة القائمة على الاطلاع قضية مركزية. (النماذج الثلاثة المدرجة فيما يلي مستمدة من أدونيس ومولغان، ١٩٩٤).

في السنوات الأخيرة، مثلاً، ثارت موجة نقاشات في بريطانيا والولايات المتحدة حول إقامة «محاكم ناخبين»؛ أي خلق محاكم أو هيئات محلَّفين من المواطنين للتشاور حول القضايا العامة الرئيسية، إما مؤسسة على قاعدة المحاكم الحالية نفسها، أو معدلة لضمان تمثيل إحصائي صحيح لجميع الفئات السكانية الرئيسية (مقسمة حسب الجنس، الانتماء العرقي، الطبقة والعمر)[١٠]. أما الهدف فسيكون متمثلاً بتوفير المنبر المؤسسي الذي يمكّن المواطنين من تقويم نقاط قوة ومواطن ضعف سياسات مثيرة للجدل وصولاً إلى أحكام مدروسة وحصيفة بشأنها. من شأن المحاكم أن تقام على المستويين المحلي والقومي (الوطني)، ربما دون منحها أكثر من الصفة الاستشارية. في المرحلة الأولى (مع أن الصفة يمكن أن تتغير بعد التجربة والاختبار)

(١٠) انظر هامش رقم: ٩ أعلاه. رأى فيشكين أن هيئات المحلفين أو «استفتاءات الرأي الاستشارية» كما يدعوها، يجب أن تستند إلى مشاركين «يمثلون، بوصفهم عينة إحصائية مصغرة مشورات الكل ويعوضون عنها» (١٩٩١، ص: ٩٣). وهكذا فإن «المؤسسة... هي جمعية مواجهة مباشرة بالنسبة إلى مشاركيها ومؤسسة تمثيلية بالنسبة إلى الدولة القومية» (١٩٩١، ص: ٨٣؛ قارن مع جي. بي. ثومبسون، ١٩٩٥، فصل: ٨).

من اللافت، أن من شأن هذه المحاكم أن تساهم في إيجاد أحكام قائمة على الاطلاع ـ لا مجرد «رد» استطلاعي على سؤال محدد ـ مما قد يستدعي، بالتالي، توفر قدر ذي شأن من الموارد تأميناً لآراء محورية، خبيرة وغير خبيرة، وصولاً إليها وأخذاً في الحسبان. ومن شأن المحاكم أن تتولى ليس طرح بل ونشر الحوارات الرئيسية الملحة، عبر مختلف وسائل الإعلام. قد تكون هذه المحاكم مؤلفة من ٢٠ إلى ١٠٠ ممثل مقنع راشد، يتشاورون ربما لمدة خمسة أو عشرة أيام، بهدف الوصول إلى تفاهم حول مسائل معينة يطرحها الجدل السياسي موضوع البحث (انظر أدونيس ومولغان، ١٩٩٤، ص: ٦ - ٧). يمكن للقضايا أن تشمل خطة النقل، تخصيص الموارد للتعليم أو قضايا منطوية على خيارات عامة واسعة. والأحكام النهائية لا تكون قابلة للنقاش في دائرة عامة أوسع وحسب، بل ويمكن إحالتها أيضاً على هيئات صنع قرار سياسي مفتاحية.

ثمة مجال ثانٍ للاختبار على صعيد توسيع الميدان الديمقراطي العام يتمثل بتطوير آليات تغذية ناخبين راجعة، حول قضايا عامة محورية. من شأن هذه الآليات أن تقوم على الجمع بين شبكات [322] التلفزيون والهاتف التي ينشئها القطاع الخاص راهناً مع الإدارات المحلية والمؤسسات القومية. يمكن تصميم هذه الاختبارات بما يؤدي إلى تحسين العملية التي يبادر المواطنون من خلالها إلى تشكيل أحكام سياسية وتعزيز الآليات التي يتم عبرها إعلام «الساسة المحترفين» بآراء المواطنين وأولوياتهم. وقد تشتمل النماذج على موقع بريد إلكتروني متاح للمنابر العامة، على «لوحات ملاحظات» إنترنتية خاصة لحفز الحوار واستعراض الآراء حول قضايا مقلقة، وعلى طرق وصول أكثر تطوراً إلى شبكات التلفزيون والراديو لإيجاد أجواء جديدة للحوار العام وتوفير المعلومات.

twitter @baghdad_library

أما الآلية الأخيرة التي سيتم إيرادها في هذا السياق فتنطوي على توسيع نطاق استخدام الاستفتاءات ليصبح شاملاً جميع المواطنين المتأثرين على نحوٍ ملحوظ بإحدى مسائل التخطيط السياسي على أي من الصعيدين المحلي والقومي، مرة أخرى. قد يعني هذا منح المواطنين فرصة المبادرة إلى الاستفتاءات شرط توفر الحد الأدنى من التأييد (قيام ٣ بالمئة من الناخبين، مثلاً، بتوقيع طلب). من شأن طبيعة «الحد الأدنى» هذا أن يكون بحاجة إلى إعادة النظر والمراجعة في ضوء تأثير الاستفتاءات في سيرورة الإدارة وكفاءتها. غير أن سلسلة من الاستفتاءات الدورية يمكن النظر فيها، من تلك التي تبقى استشارية خالصة إلى تلك التي تتمخض إما عن صلاحيات نقض أو عن إمكانية وضع الخطط إيجابياً.

لا تفضي الآليات الديمقراطية الشبيهة بالواردة أعلاه، بالضرورة، إلى أنماط أكثر انفتاحاً وأوسع اطلاعاً من الحياة العامة، من شأنها أن تتطلب قَدْراً من الدعم السياسي الفعال، بما في ذلك تحديد قانوني وتمويل رسمي واضحان، إذا كانت شروط تطويرها وتوسيعها ستتأسس. أما في غياب مبادرات جديدة في هذه المجالات فإن من الصعب رؤية مدى قدرة عملية إشاعة الديمقراطية في الدولة، من حيث المبدأ وعلى الصعيد العملي، على النجاح في الأمد الطويل.

إن مضاعفات هذا كله بالنسبة إلى تنظيم المجتمع المدني واضحة جزئياً. وبما أن تركيبة المجتمع المدني تشتمل على عناصر ناسفة لإمكانية صنع القرار الجماعي، فإن هذه العناصر سيتعين التعامل معها. فأي دولة ومجتمع مدني ديمقراطيين ليسا متناسبين مع حُزم قوية من العلاقات والتنظيمات الاجتماعية القادرة، بفصل قاعدة عملياتها

بالذات، على تشويه الحصائل الديمقراطية منهجياً. ليس المطروح، بين أمور أخرى، سوى تقليص قدرة الشركات على تقييد البرنامج السياسي والتأثير فيه، لجم نشاطات جماعات المصالح القوية (سواء أكانت ممثلة لصناعات معينة أو نقابات محددة فيها عمال في قطاعات صناعية مفتاحية) على صعيد متابعة مصالحها الخاصة دون عوائق، وتقليم جملة الامتيازات المنهجية التي تنعم بها فئات اجتماعية معينة (جماعات عرقية معينة مثلاً) على حساب أخرى. يتعين على كل من الدولة والمجتمع المدني، إذن، أن يصبح أحدهما شرطَ التطور الديمقراطي للآخر. [323]

في ظل مثل هذه الشروط، ثمة استراتيجيات كان من شأنها أن تُعتمد لتفكيك أنماط نفوذ قديمة في المجتمع المدني مع العمل، إضافة إلى ذلك، على خلق ظروف جديدة تمكّن المواطنين من التمتع بقدر أكبر من التحكم بمشروعاتهم (انظر كين، ١٩٨٨ ب). وتمتع الأفراد بالحرية والمساواة على صعيد تقرير مصير شروط وجودهم الخاص مشروط بتعدد المجالات الاجتماعية ـ مثل المشروعات المنظمة اجتماعياً، وسائل الاتصال المستقلة والمراكز الصحية ـ التي تتيح لأعضائها فرصة التحكم بالموارد الموضوعة تحت تصرفهم دون أي تدخل مباشر من قبل الدولة، الهيئات السياسية أو أطراف ثالثة أخرى. ومن شأن نماذج تنظيم هذه المجالات أن يتعين عليها تعلّم الشيء الكثير من تصورات المشاركة المباشرة التي سبقت مناقشتها. فأي نظام اجتماعات مفتوحة (وجهاً لوجه) أو ممثلين مفوضين يهتدي إلى أنسب ميادين تطبيقه في هذه السياقات بالتحديد. كثرة من «وحدات» المجتمع المدني قد تقارب، أو تنخرط في المشاركة بالشروط التي تستطيع الديمقراطية المباشرة أن تزدهر في ظلها. غير أن نظرة تجريبية

twitter @baghdad_library

إلى مثل هذه البنى التنظيمية ستكون واجبة الاعتماد. فحالة النظرية الديمقراطية والمعرفة التي نملكها عن جملة التجارب الديمقراطية الجذرية لا تسمحان بأي تنبؤات واثقة كلياً عن أنسب استراتيجيات التغيير التنظيمي. وبهذا المعنى الخاص، فإن «موسيقا المستقبل» لا يمكن تأليفها إلا في غمرة الممارسة العملية. فطبيعة أنماط الديمقراطية المختلفة، وصيغتها ومدى متانة ارتباطها بشروط اجتماعية وسياسية متباينة، تتطلب، جميعاً، قدراً متأنياً من المعاينة الإضافية.

يتمخض تفعيل مبدأ الاستقلال، حول سيرورة «إشاعة ديمقراطية مزدوجة»، عن نموذج دولة ومجتمع سأطلق عليه اسم «استقلال ديمقراطي» (أو «اشتراكية ليبرالية»). مبادئ النموذج وملامحه مدرجة بخطوطها العريضة في النموذج ٩ أ. يقوم النموذج على عدد من الاقتراحات التي من شأنها، مجتمعة، أن توجد الشروط اللازمة للدفاع عن الديمقراطية وتنميتها في الظروف المعاصرة. فيما يلي سيتم قطع خطوة إضافية على طريق إيضاح النموذج.

الاستقلال الاقتصادي: إيجابيات وسلبيات

إذا لم تكن الحياة الديمقراطية قائمة على ما ليس أكثر من نوع من الاقتراع الدوري، فإن بؤرة فعاليات الناس ستكون الساحة «الخاصة» للمجتمع المدني، وأفق أفعالهم سيكون معتمداً، إلى حد كبير، على الموارد التي يستطيعون التحكم بها. لن يتوفر إلا القليل من الفرص التي تمكّن المواطنين من التصرف كمواطنين، كشركاء في الحياة العامة. يسعى الاستقلال الديمقراطي إلى إصلاح حالة الأمور عن طريق خلق فرص تمكّن الناس من إثبات وجودهم «بوصفهم مواطنين» (آرندت، ١٩٦٣، ص: ٢٥٦). ومع أن هدف نموذج الاستقلال الديمقراطي

[325] وهيكله الإجمالي واضحان، فإن من الواجب إقرار حقيقة أن حشداً من الأسئلة يبقى دون أجوبة. وكل من هذه الأسئلة يثير، بحد ذاته، سلسلة طويلة من الاعتبارات. ينبغي النظر إلى المحاولة المبذولة هنا لاستعراض القضايا بوصفها اعترافاً إضافياً بأن الخطاب المطروح يتطلب قدراً إضافياً من التفكير التفصيلي. أعتقد أن كلاً من القضايا يمكن إشباعها بحثاً في إطار نموذج الاستقلال الديمقراطي، غير أن من غير الممكن الزعم بأنها قد عولجت مئة بالمئة.

المشاركة: التزام؟

يقضي مبدأ الاستقلال بحق جميع المواطنين في المشاركة بالشؤون العامة. والمطروح، إذن، هو توفير قسط عادل في عملية «الحكم». وفكرة مثل هذا القسط كانت، بالطبع، مركزية بالنسبة إلى ديمقراطيي أثينا، الذين كانت الفضيلة السياسية مرادفة جزئياً، في نظرهم، لحق المشاركة في القرارات النهائية الفاصلة لسياسة دولة المدينة (انظر فنلي، ١٩٨٣، ص: ١٤٠). يصرّ مبدأ الاستقلال على الاحتفاظ بـ «مثل المواطن الفعال الأعلى»؛ يصر على المطالبة بالاعتراف بالناس على أنهم متمتعون بحق وفرصة الفعل في الحياة العامة. غير أن الاعتراف بحقّ معين شيء، في حين أن القول بأن ذلك يستتبع وجوب مشاركة الجميع الفعلية، شاؤوا أم أبوا، في الحياة العامة شيء آخر، مختلف تماماً. فالمشاركة ليست ضرورة. وقد قيل إن إحدى [326] أهم الحريات السلبية التي ترسخت منذ غروب شمس العالم القديم هي عملية «التحرر من السياسة»، وإن مثل هذه الحرية ركيزة أساسية من ركائز التراث الديمقراطي المعاصر (آرندت، ١٩٦٣، ص: ٢٨٤). من المؤكد أن الاستقلال الديمقراطي متناغم مع هذا العنصر من عناصر تراثنا. قد

twitter @baghdad_library

يرى المواطنون أن المشاركة الواسعة غير ضرورية في ظروف معينة، وقد يقررون هذا لأسباب وجيهة جداً منها نوع من الاقتناع بأن مصالحهم تحظى، أساساً، بقدر جيد من الحماية (انظر مانسبرج، ١٩٨٣). من الواضح أن أنظمة القوانين كلها ـ والنظام القانوني للاستقلال الديمقراطي لن يكون استثناء ـ تحدد جملة من الالتزامات المختلفة. وفي إطار الاستقلال الديمقراطي ثمة التزامات موجودة بوضوح. من شأن المواطنين أن يكونوا ملزمين بقبول القرارات الديمقراطية في عدد من الظروف المختلفة ما لم تتم البرهنة على أن حقوقهم انتهكت جراء **[تتمة 326]** مثل هذه القرارات. إلا أن التزام الانخراط في سائر مناحي الحياة لن يكون التزاماً حقوقياً. فحق المرء في حياة تخصه هو، في إطار استقلال ديمقراطي، ينطوي على أهمية لا تقبل النقاش.

[٣٢٤] خلاصة: نموذج ٩ أ

الاستقلال الديمقراطي

مبادئ التسويغ

لا بد للأشخاص من التمتع بحقوق متساوية والخضوع، بالتالي لالتزامات متكافئة على صعيد تحديد الإطار السياسي الذي يتمخض عن القيود المفروضة عليهم والفرص المتوفرة لهم؛ بمعنى يجب أن يكونوا أحراراً ومتساوين في تقرير أحوال حيواتهم الخاصة، طالما بقوا ملتزمين بعدم استخدام هذا الإطار لإنكار حقوق آخرين.

سمات مفتاحية

الدولة	**المجتمع المدني**
مبدأ الاستقلال متجذر في الدستور وشرعة الحقوق	**تنوع أنماط العائلة ومصادر المعلومات، مؤسسات ثقافية، جماعات مستهلكين، إلخ (خاضعة للمبدأ الديمقراطي)**

بنية برلمانية أو نيابية [قائمة على مجلسين (واحد للنواب وآخر للشيوخ على التوالي)]	خدمات الحي مثل رعاية الأطفال، المراكز الصحية، التعليم، منظمة داخلياً وفق المبدأ الديمقراطي مع ترك تحديد الأولويات للراشدين
التطوير والاختبار مع مشروعات مدارة ذاتياً (صناعات حيوية تملكها الدولة، أو منظمة اجتماعياً أو تعاونياً)	نظام قضائي يضم منابر متخصصة لاختبار تأويلات للحقوق
	نظام أحزاب متنافسة (أعيدت قولبته بالتمويل العام والمبدأ الديمقراطي)
صيغ متنوعة من المشروعات الخاصة لدعم الابتكار والمرونة الاقتصادية	خدمات إدارية مركزية ومحلية، منظمة داخلياً وفق المبدأ الديمقراطي مع شرط تنسيق مطالب «المستخدم المحلي»

شروط عامة

وفرة مفتوحة للمعلومات تساعد على اتخاذ قرارات متبصرة في الشؤون العامة

استحداث آليات ديمقراطية جديدة من «محاكم المواطنين» إلى «تغذية الناخبين الراجعة» لتعزيز سيرورات المشاركة المتنورة

أولويات الاستثمار الإجمالي موضوعة من قبل الحكومة بعد المناقشة من الهيئات العامة والخاصة. لكن مع تدخل واسع في تنظيم سوق السلع والعمل

تقليص مراكز القوة غير المسؤولة، في الحياة العامة والخاصة، إلى الحدود الدنيا

صيانة إطار مؤسسي مؤهل لاختبار صيغ تنظيمية

ملاحظة: السمات المؤسسية للاستقلال الديمقراطي مطروحة هنا، بأسلوب تجريبي جداً، كما ينبغي التأكيد. إنها تشتمل على عدد من صيغ اتخاذ القرار الديمقراطية ومناهج الانتخاب. الأحرف الأولى الرئيسية تشير إلى: م . د . (دي . بي) مشاركة ديمقراطية لمجموعات معينة من المواطنين (في اجتماعات مفتوحة، استفتاءات محلية وممثلين مفوضين) في تنظيم أي منظمة.

ت . ن . (بي . آر .) انتخاب ممثلين على أساس إحدى صيغ التمثيل النسبي.

ت . إ . (إس . آر .) ممثلون مختارون على أساس «التمثيل الإحصائي (أي عينة من أولئك الذين يمثلون إحصائياً فئات اجتماعية رئيسية بما فيها الجنس والعرق.

(للاطلاع على المزيد من المناقشات حول مناهج الانتخاب، انظر هيلد وبوليت، ١٩٨٦).

twitter @baghdad_library

يثير هذا الموقف، بالطبع، مزيداً من القضايا. ما حزمة الحقوق والالتزامات المحددة التي يتمخض عنها نموذج الاستقلال الديمقراطي؟ ما الالتزامات المحددة التي سيتعين على المواطنين التسليم بها؟ في ظل أي ظروف يستطيعون، شرعاً، أن يرفضوا مثل هذه الالتزامات؟ إذا بات المواطنون مؤهلين لرفض أي قرار من منطلق انتهاكه لحقوقهم، فما سبيل المقاومة الذي يحق لهم استخدامه في هذه الظروف؟ ليست هذه إلا غيضاً من فيض المشكلات التي من شأن أي نموذج كامل الوضوح للاستقلال الديمقراطي أن يقاربها.

السياسة وما هو خاص: ما معنى الخاص؟

إذا كان الاستقلال الديمقراطي متناغماً مع مفهوم معين لما هو خاص، فما الذي ينبغي لهذا المفهوم أن يكونه؟ على النقيض من نظرات أضيق إلى الحياة السياسية، يتطلب الخطاب هنا فهماً أوسع للسياسة يحتضن سائر أنظمة السلطة، حيث تكون السلطة مفهومة بوصفها «قدرة تحويلية» (ص: ٣٠٩ - ٣١٠). ومع أن مفهوم السياسة هذا جوهري لتسليط ما يكفي من الضوء على سلسلة من القضايا تمس إمكانية الحياة الديمقراطية وتؤثر فيها، فإنه يثير عدداً من الصعوبات. كان شومبتر محقاً حين حذر من أن من شأن أي مفهوم «غير مقيد» للسياسة ألاّ يوفر حاجزاً واضح المعالم بين الكيان السياسي، من ناحية، وحياة المواطنين اليومية، من الناحية الثانية. فمن شأن جعل السياسة قادرة على مواكبة جميع ميادين الحياة الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، أن يؤدي إلى تعريض هذه المجالات للضبط والتحكم العامين. وقد رأى شومبتر أن من شأن مثل هذا التصور للسياسة أن يوفر [327] إغراءً خاطئاً لمن هم في السلطة، سواء أكانوا أكثريات أم أقليات، بالتحكم بجميع مناحي الحياة. ومن شأن المفاهيم الموسعة

للسياسة أن تغدو، برأيه، مرتبطة بالنسبة إلى كثيرين، على الصعيد العملي، بنوع من اختزال الحرية. إنها لمسألة أساسية، مرة أخرى.

في حين أن أي مفهوم واسع للسياسة مسوَّغ وضروري فيما يخص البحث المناسب لجملة مشكلات الديمقراطية ومسائلها، فإن من الضروري معاينته بعمق وشمول بالارتباط مع تصور حدود المدى المسوَّغ للديمقراطية. تمثل الخطاب هنا بأن مبادئ الإشراك والانخراط السياسيين قابلة للتطبيق على حشد واسع من الميادين. غير أنها ليست، بالضرورة، قابلة التطبيق على ما يحلو لي أن أطلق عليه اسم «الدائرة الحميمية»؛ أي، على جميع تلك الظروف التي يتابع فيها الناس حيواتهم الشخصية دون عواقب ضارة منهجياً بالنسبة لمن هم حولهم. تماماً مثل مبدأ الأذى عند مل، فإن من شأن أي مفهوم لما هو حميمي، حين يستخدم بهذا المعنى، أن يتطلب قدراً استثنائياً من التوضيح المتأني والدفاع. وتماماً مثل مبدأ الأذى عند مل، فإن من شأن الاهتداء إلى أساس مقنع لتوضيحه وتسويغه أن يكون عسيراً. مهما يكن تبقَ معاينة مثل هذا الأساس مهمة يتعذر الاستغناء عنها. لا بد من الاهتداء إلى معايير واضحة لرسم الحدود الفاصلة لما هو عام وسياسي عن الدائرة الحميمية، ولتعيين حدود التقنين المشروع في الأخيرة. يبقى القيام بأبحاث نظرية ذات شأن في هذا الميدان أمراً مطلوباً (انظر بيتمان، ١٩٨٥، ص: ١٧٤ - ١٧٥).

صنع القرار العام: من الذي يحكم؟

من الممكن تصور أنماط مختلفة من الديمقراطية بوصفها سلسلة متصلة ممتدة من المحلي إلى القومي، حيث الأول مطبوع بسيرورات مشاركة مباشرة فيما مناطق أوسع ذات كتل سكانية معتبرة تتدرج في

twitter @baghdad_library

أن تتحول إلى بؤر قائمة على توسط آليات تمثيلية. من الواضح أن إمكانيات ديمقراطية المشاركة في الأحياء وورشات العمل واسعة مقارنة بنظيرتها في ظروف اجتماعية، اقتصادية وسياسية شديدة التمايز (انظر بيتمان، ١٩٩٣؛ فيليبس، ١٩٩٣). غير أن الربط البسيط لديمقراطية المشاركة بنظيرتها الليبرالية التمثيلية بات الآن سائباً بسبب التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الأعلام التي جعلت الاتصالات ذات الاتجاهين متاحة لكتل سكانية أكبر. لا بد من إعادة معاينة حسنات ديمقراطية المشاركة بعد أن أصبحت قابلية التنفيذ التكنولوجية في متناول اليد. قال أحد المعلقين مؤخراً إن من غير المقبول رفض جميع أنماط الديمقراطية المباشرة كما لو أن تحقيقها متعذر في غياب «الاقتراع الشعبي المباشر [328] على أساس: نعم أو لا (خذه أو اتركه!)»؛ فالديمقراطية المباشرة تستطيع أن تأخذ أشكالاً مؤسسية مختلفة عديدة، تماماً كما تفعل الديمقراطية الليبرالية التمثيلية (باج، ١٩٩٣، ص: ١٣٦ - ١٤٩). وفي حين أن بعض هذه الأشكال عرضة لتحفظات جدية، فإن من الممكن أن نرى، مثلاً، نمطاً حزبياً من أنماط الديمقراطية المباشرة يكون فيه الناخبون قادرين، في المقام الأول، على الاختيار بين أحزاب متنافسة على المناصب، وفي المقام الثاني، على التصرف مثل جمعية برلمانية ـ مقترعين مباشرة ودورياً على تشريعات مقترحة ومؤيدة من جانب حزب السلطة. من شأن استقرار مثل هذا النظام السياسي أن يتطلب حزمة مركبة ومعقدة من القواعد والإجراءات المعتمدة، غير أن هذه ليست صعبة التحديد من حيث المبدأ (انظر باج، ١٩٩٣، ص: ١٣٦ ـ ١٥٥؛ ١٩٩٦). أما على الصعيد العملي فثمة، بالطبع، عدد كبير من القضايا الباقية دون حل، وهي موضوع حوارات واسعة بوضوح في أثناء الكتابة (للاطلاع على

سلسلة من وجهات النظر حول هذه المسألة، انظر هيلد، ١٩٩٣ ج، جزء: ٢؛ فيشكين، ١٩٩١).

من القضايا البارزة: كيف السبيل إلى إعادة فهم دور الممثلين السياسيين والمواطنين إذا ما حصل الأخيرون على قدرات مباشرة جديدة على صعيد التشاور حول قضايا عامة خلافية واتخاذ القرارات بشأنها؟ ما الذي ينبغي أن يحققه التوازن بين توسيع إجراءات التشاور وآليات صنع القرار؟ إذا ما تم، بالتدريج، الجمع بين الديمقراطية التمثيلية ونظيرتها المباشرة عبر توسيع دائرة محاكم الناخبين، والاستفتاءات وما إليها، فما هي الآليات والمؤسسات القادرة على تأمين إجراءات تشاورية أو انتخابية مستقلة؟ كيف يمكن تمحيص هذه الإجراءات وضبطها على نحوٍ مقنع؟ من الذي ينبغي أن يتولى صياغة القضايا والمسائل المطروحة على كتل المواطنين؟ ما الذي يجب أن يحقق التوازن بين حقوق المواطنين في نقض التشريعات وتكريسها؟ ما السبيل إلى رَوْز هذه الاعتبارات بالارتباط مع قيم سياسية مهمة أخرى مثل الإنصاف، الأهلية والكفاءة؟ في إطار الاستقلال الديمقراطي، من شأن نظرة تجريبية أن يتم اعتمادها إزاء جملة القواعد، التكنولوجيات والإجراءات الجديدة؛ فمن شأن الجمود العقائدي (الدوغمائية) حول أي من هذه المسائل أن ينطوي على خطر إضعاف تلك الجوانب التي تتطلب الحماية والرعاية في تقاليدنا السياسية ـ مثل مفهوم سلطة سياسية محايدة ومقيدة، وصيانة العديد من الحقوق والواجبات الديمقراطية الليبرالية المفتاحية (انظر فصل: ٣) ـ دون تحقيق مكاسب سياسية جديدة وفعالة بالضرورة.

تجذير الديمقراطية في تربة الحياة الاقتصادية: إعادة تأطير السوق؟

twitter @baghdad_library

ثمة حُزم قوية من العلاقات والتنظيمات الاقتصادية التي تستطيع - بسبب قواعد عملياتها - [329] تعطيل وتشويه العمليات والخصائل الديمقراطية، تتحدى الديمقراطية. وبالتالي فإن سيادة الديمقراطية مشروطة بإعادة مفصلة الجماعات والروابط المفتاحية في الاقتصاد مع مؤسسات سياسية بما يجعلها جزءاً من العملية الديمقراطية. متبنية، في إطار نمط عملها بالذات، هيكلية من القواعد والمبادئ والممارسات المتناغمة مع الديمقراطية. وإمكانية اجتراح هيكلية كهذه تعتمد على جماعات وروابط اقتصادية تعمل في أطر متفق عليها ومحدودة (انظر هيرست، ١٩٩٠، ص: ٧٥ - ٧٨). يتمثل جوهر القضية بنقش جملة مبادئ الديمقراطية والاستقلال الديمقراطي، وقواعدهما وإجراءاتهما في صلب القواعد والإجراءات التنظيمية للشركات، وسائر أشكال التنظيم الاقتصادي الأخرى.

إن دوام العمليات والعلاقات الديمقراطية مشروط بمبادرة الشركات إلى الدفاع، قانوناً وفعلاً، نصاً وروحاً، عن نوع من الالتزام بتوفير متطلبات الاستقلال الديمقراطي. وما يستتبعه هذا هو أن على الشركات، مع دأبها على متابعة أهداف استراتيجية، أن تعمل ضمن إطار لا ينتهك شرط معاملة مستخدميها وزبائنها بوصفهم أشخاصاً أحراراً ومتساوين. ولكن، كيف يجب فهم الأمر بدقة؟ ما الذي من شأنه أن يؤلف مثل هذا الإطار؟ كيف يمكن لهيكلية فعل سياسي عامة أن تُبنى في قلب علاقات التعاون والسوق؟

بادئ ذي بدء، من المفيد التمييز بين أنماط الملكية المختلفة، خصوصاً، بين الملكية الإنتاجية ونظيرتها المالية، من جهة، وملكية الاستهلاك (حيازات الاستهلاك الخاص) من الجهة المقابلة. إن مبدأ

الاستقلال يتطلب المتابعة الفعالة لمسائل ذات علاقة ببنية الملكية الإنتاجية والمالية، غير أنه لا يفترض، يقيناً، أي متابعة فعالة لقضايا ذات علاقة بالأشياء التي يقع عليها اختيارنا للاستهلاك اليومي سواء أكانت قمصاناً، غسالات أم حواسيب شخصية. ينبغي فصل حق الملكية الاستهلاكية عن حق المراكمة غير المحدودة للموارد الاقتصادية. كان روسو أحد أوائل من أطلقوا هذا الشعار بقوة (انظر ص: ٥٨ - ٥٩؛ كونولي، ١٩٨١، فصل: ٧). حديثاً، نوقشت المسألة بقدر استثنائي من التدقيق من قبل دال الذي يؤكد أننا لا نستطيع أن نقفز من «حق تأمين حيازة القميص الذي يغطي ظهري أو المبلغ النقدي الذي أحمله في جيبي إلى الحق المعنوي الأساسي في الحصول على أسهم في شركة آي. بي. إم. ومنه إلى حقوق الملكية المتعارف عليها التي يعنيها امتلاك الأسهم قانوناً» (دال، ١٩٨٥، ص: ٧٤ - ٧٥). أي اختيار لـ «حقوق الملكية المتعارف عليها» يعني اختياراً ضد المساواة السياسية وأي هيكلية عامة للفعل السياسي. إذا كانت المساواة السياسية حقاً معنوياً، فإن القَدْر الأكبر من المساواة في الشروط التي تحكم الموارد الإنتاجية والمالية هو الآخر كذلك. والتسليم بضرورة تغيير جوانب من ملكية [330] المنظومات الإنتاجية والمالية والتحكم بها شرط أساسي من شروط إمكانية اعتماد جدول أعمال سياسي منفتح، غير منحاز. ففي غياب قيود واضحة وصريحة على الإدارة الخاصة لاستخدام الموارد الاقتصادية، يبقى توفير أحد شروط الديمقراطية الضرورية متعذراً.

هناك، على أي حال، مزيد من الأسئلة التي يمكن طرحها عن الصيغة المناسبة لملكية الخيرات الاقتصادية والتحكم بها. وثمة أسباب وجيهة لانتقاء المركزة الشديدة لشكلي ملكية الدولة والملكية الخاصة

twitter @baghdad_library

والقلق بشأنها (انظر فصل: ٣، ٤ و٧). أسئلة أخرى، متعلقة، مثلاً، بأشكال الملكية التعاونية، منطوية على الحيازة الجماعية لمشروعات معينة من قبل جماعات عاملة، قد تكون أكثر ملاءمة للاستقلال الديمقراطي من ملكية الدولة أو الملكية الخاصة وحدهما. غير أن قناعة كاملة بأفضلية الملكية الاجتماعية أو التعاونية ما زالت غير متحققة بعد. ومن الأسئلة المحورية التي لا تزال تتطلب مزيداً من المعاينة ما يلي: ما طبيعة وحدود أي مشروع بدقة؟ هل سيتعين تفكيك جميع الشركات القائمة إلى وحدات صغيرة لتمكين الملكية التعاونية من النفاذ؟ ما السبيل إلى أخذ أولويات المستهلكين - بعيداً عن السوق - بنظر الاعتبار وأي وزن يجب إعطاؤها؟ كيف يمكن التوفيق الكامل بين متطلبات الملكية التعاونية ومتطلبات التحكم و/أو الإدارة الكفؤة الديمقراطيين؟[11] تستدعي أشكال الملكية، جملة التجارب مع الأنماط المختلفة قدراً أكثر صرامة مع الانتباه، مثلها مثل ملابساتها المختلفة بالنسبة إلى توزع السلطة السياسية.

الاستقلال الديمقراطي: طغيان التماثل واستبداده

هل يستدعي مبدأ الاستقلال واعتماد بنية عامة للفعل السياسي أن يتعرض الناس دائماً، وبالضرورة، لمعاملة متماثلة من قبل الدولة؟ من المؤكد أن حصائل الدولة بالنسبة إلى الأفراد غير متكافئة ولأسباب

---

(١١) قد يعترض البعض قائلاً إن الخطاب أعلاه يخفق في معاينة ما إذا كانت الملكية الخاصة، والتملك الخاص للموارد الإنتاجية، أمرين جوهريين من أجل بلوغ عدد من الغايات المهمة، مثل الكفاءة والابتكار. لسنا هنا بصدد بحث جميع القضايا ذات العلاقة بمثل هذا الاعتراض، إلا أن دال الذي يطور خطاباً مقنعاً حول عدد كبير من المشكلات عاينها (١٩٨٥).

وجيهة. ومن منظور الاستقلال الديمقراطي، يكون ضمن الشروط التي تمكن الأفراد من لعب دور فعال بوصفهم مواطنين بتوفير مجموعات مختلفة من الاستراتيجيات والخطط بالنسبة إلى المجموعات المتباينة من الناس. في المقام الأول [331]، سيكون من الضروري معاملة أولئك الذين يمسكون راهناً بزمام التحكم بمقادير كبيرة من الأملاك الإنتاجية والمالية، مع الحد الأدنى من المسؤولية أو قابلية المحاسبة العامة، على نحوٍ غير متكافئ. غير أن الأمر يتجاوز هذا كثيراً. إذا كانت المرأة، مثلاً ستنعم بشروط «حرة ومتكافئة»، فلن يكفي مجرد تغيير الظروف النموذجية المحيطة بقيامها بإنجاب الأطفال وتنشئتهم، بل وسيتطلب الأمر شطب جملة الامتيازات التي يتمتع بها الرجل على أصعدة العمل، الدخل والوصول إلى الفعاليات الثقافية، بين أشياء أخرى، أيضاً. من شأن مثل هذه الخطة ذات الحدين ـ حد تحسين شروط الأضعف مع تقليص أفق الأقوى وظروفه ـ أن ينطبق على قطاعات مختلفة مطبوعة بقدر منهجي من اللامساواة (من الثروة والجنس إلى القومية والانتماء العرقي)، حيث يمكن إظهار أن مثل هذه اللامساواة تقوض متابعة صنع القرار الديمقراطي أو تحدّ منها اصطناعياً.

ولكن، هل يعني خلق قدر أكبر من المساواة على صعيد الظروف السياسية والاقتصادية، كما يُزعم في كثير من الأحيان، أن الناس ينبغي أو يجب أن يفعلوا الأشياء نفسها، ويتابعوا، جميعاً، النشاطات ذاتها ويعيشوا في ظل ظروف متماهية ـ أن يكونوا متماثلين باختصار؟ هل اتباع بنية عامة لفعل سياسي هو اتباع نظام خارج من رحم الطغيان يختزل جميع الناس إلى مقام واحد ويحصرهم في نشاطات

twitter @baghdad_library

متماثلة؟ مما لاشك فيه أن أي التزام بالاستقلال الديمقراطي ينطوي على التزام باختزال امتيازات المميزين إذا كانت قيوداً على إمكانيات مشاركة الآخرين وإنكاراً لقدرتهم على الانخراط الديمقراطي. غير أنه لن يعني، بل وسيكون متنافراً تماماً مع، أي هجوم على «الفروق» الشخصية، الاجتماعية، الثقافية بل وحتى الاقتصادية (من نواح معينة). فعِلّة وجود نموذج الاستقلال الديمقراطي هي مضاعفةَ الخيارات والمكاسب المتدفقة من العيش في مجتمع لا يُبْقي فئات واسعة من المواطنين في حالة تبعية أو دونية دائمة، تحت رحمة قوى بعيدة كلياً عن تحكمها. يضاف إلى ذلك، أنه ليس من شأن فرض شروط سياسية عامة إلى حد كبير أن يتمخض عن جعل مبدأ العدالة الصحيح والوحيد هو الهم الثابت والمستمر لهذه الشروط. سيكون أمر كيفية توزيع الخيرات والخدمات بدقة مسألة يحسمها المواطنون أنفسهم، في إطار رسمه مبدأ الاستقلال (انظر بيتمان ١٩٨٥، ص: ١٨٨).

ومع ذلك، ينبغي التأكيد مرة أخرى أن عملاً نظرياً إضافياً مكرساً على هذه المشكلات مطلوب. إذا كانت المساواة السياسية والحياة الديمقراطية تتطلبان قدراً أكبر من المساواة على صعيد الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فإن الطابع الدقيق والمحدد لمبادئ العدالة سيعيّن عليها أن تُوضَّح بقدر أكبر من العناية كما ستتعين معاينة مداها بعمق. [332] ومع أن نموذج الاستقلال الديمقراطي يحدد بوضوح اتجاه أشكال توزيع فعل الدولة، فإن الأسلوب الدقيق وسلم الأولويات يبقيان رهن التعيين. يضاف إلى ذلك أن الكثرة من قضايا التخطيط العملية ذات العلاقة تتطلب دراسة معمقة. سيتعين تطوير أنماط جديدة من الخطط والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وأساليب جديدة

لتطبيقها. ليست المسألة مجرد مسألة تفسير العالم أو تغييره؛ إنها قضية استكشاف جملة الطرق المرغوبة والنافذة التي يمكن اعتمادها لتعديله.

الاستقلال الديمقراطي: استقلال محدود؟

في أي نظام سياسي محدد هناك حدود واضحة للمدى الذي يمكن للمواطنين أن ينعموا به من الحرية. وما يميز نموذج الاستقلال الديمقراطي عن عدد كبير من الأمثلة الأخرى التي نوقشت في هذا الكتاب هو التزام أساسي بالمبدأ الذي يقول إن حرية بعض الأفراد لا يجوز السماح بها على حساب آخرين، حيث هؤلاء كثيراً ما يكونون أكثرية أو أقلية ذات شأن من المواطنين. بهذا المعنى، يتيح مفهوم الحرية المفترض لدى نموذج الاستقلال الديمقراطي، من نواحٍ معينة، طيفاً أضيق من الأفعال بالنسبة إلى فئات معينة من الأفراد. إذا كان مبدأ الاستقلال سيتحقق، فإن أناساً معينين لن يعودوا متمتعين، مثلاً، بآفاق مراكمة موارد كبيرة غير مضبوطة، أو قادرين على متابعة حيواتهم العملية الخاصة على حساب حيوات عشيقاتهم أو أزواجهم أو أولادهم. فحرية الأشخاص في إطار الاستقلال الاقتصادي سيتعين عليها أن تكون حرية تصالح تدريجي مع حرية الآخرين. وبالتالي فإن أفق الحركة قد يكون أضيق بالنسبة إلى البعض من نواحٍ معينة، في حين يكون معززاً جذرياً بالنسبة إلى آخرين. يجري أحياناً رفض وجهة النظر هذه بنوع من الكلبية ولكن دون أسباب وجيهة.

من شأن الناس أن يصبحوا متمتعين بقدر أكبر بكثير من فرص التحكم بالمنظمات والمؤسسات التي تؤثر في حيواتهم على نحوٍ مباشر، وقد يتمتعون من حيث المبدأ، بقدرٍ أكبر بكثير من المعلومات والقدرة على الوصول إلى مراكز القوة الإقليمية والقومية مقارنة بما يتمتعون به

twitter @baghdad_library

راهناً. يضاف إلى ذلك أن الفرص المعززة في الحياة اليومية من شأنها أن تؤثر جذرياً في «الدائرة الحميمية» لا بما يفيد المرأة وحدها. من شأن عدد كبير من الرجال أن يمتلكوا، مثلاً، فرصة عدم مواصلة الاضطرار إلى التساؤل عما يبقيهم عاجزين عن فهم، مسألة بقائهم، رغم أنهم ربما كرسوا جزءاً كبيراً وكبيراً جداً من حياتهم للعمل، «محرومين من التقدير» إلى هذه الدرجة. وهكذا فإن من شأن متابعة مبدأ الاستقلال أن تنتج فرصاً لكثيرين من ناحية وأنواعاً مختلفة من الفرص بالنسبة إلى الجميع.

[333] لا يعني هذا، كما يلاحظ أحياناً فيما يخص مواقف نظرية ذات علاقة، أن تحولاً جذرياً لفرص الحياة كهذا يستتبع وضع حد لتقسيم العمل أو إجهازاً على دور الكفاءات المتخصصة. لقد أصاب أحد المعلقين حين كتب يقول: «أي مستقبل سياسي واعد بالاستغناء عن الخبرة سيكون بالضرورة مستقبلاً قائماً على وعود حمقاء أو وعود مقطوعة من منطلق أسوأ النوايا» (دان، ١٩٧٩، ص: ١٩). يبقى نموذج الاستقلال الديمقراطي، ويجب أن يبقى، شديد التناغم مع أناس ميالين إلى تطوير ملكات ومهارات معينة. من المؤكد أن شروط مثل هذه الخيارات والميول ستكون مختلفة، غير أن هذا لا يعني أن الخيارات لن تكون متاحة. يضاف إلى ذلك أن نموذج الاستقلال الديمقراطي يفترض مسبقاً، وعلى نحو صريح، وجود آلية مركزية لصنع القرارات في الحكومة. لا يرفع الاستقلال الديمقراطي شعار تسوية السلطة كلها وسائر مجمعات المؤسسات القادرة على توفير الإدارة الماهرة، القابلة للتنبؤ. وخطاب فيبر عن أهمية الأخيرة في الحؤول دون الغرق في مستنقع التقاتل الفئوي، العاجز كلياً عن

تسوية أي مشكلات جماعية ملحة، ينطوي على قدر استثنائي من الأهمية (انظر فصل: ٥). غير أن صيغة وبنية مثل هذه المؤسسات من شأنهما أن تتطلبا التغيير. مرة أخرى، سيكون من الخطأ الزعم بأننا نعرف بالتحديد كيف وبأي أساليب معينة سيحصل هذا. نحن بحاجة إلى المزيد من إعمال الفكر في أنماط وصيغ التنظيم السياسي الممكنة مع علاقاتها الوثيقة بالأسواق، حين تكون الأخيرة عاملة في إطار منطلقات مسؤولية وقابلية محاسبة رحبة.

المشروعية: هل سيفضي الاستقلال الديمقراطي إلى التمخض عن المشروعية؟

كما قيل في فصول: ٥ – ٧، لا يتم بلوغ النظام السياسي اليوم عبر منظومات قيمية عامة، أو من خلال احترام عام لمرجعية الدولة، أو المشروعية، أو عن طريق القوة الفظة على النقيض من كل ذلك؛ لعله ـ النظام السياسي ـ، بالأحرى، حصيلة شبكة معقدة من أشكال تبادل التبعية بين فيض من المؤسسات والفعاليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تتقاسم مراكز النفوذ والتي تفرز سيلاً من الضغوط الدافعة نحو الامتثال. تبقى سلطة الدولة جانباً مركزياً من جوانب هذه البنى إلا أنها ليست البديل المفتاحي الوحيد.

ترتبط هشاشة «الحكم» في الظروف الحالية بحدود سلطة الدولة في سياق الأوضاع القومية والدولية من ناحية، وبأشكال البُعد، وعدم الثقة والشك التي يجري التعبير عنها إزاء جملة الترتيبات المؤسسية القائمة، بما فيها فعالية الديمقراطية الليبرالية التمثيلية، من ناحية ثانية. فمؤسسات الديمقراطية الليبرالية التمثيلية تبقى حاسمة بالنسبة إلى التحكم الرسمي بالدولة، [334] غير أن التفكك الحاصل بين الأجهزة

twitter @baghdad_library

الممسكة بزمام التحكم الشكلي وتلك المتحكمة فعلاً، بين النفوذ المعلن بأنه عائد للشعب والنفوذ الفعلي المحدود لهذا الشعب، بين وعود الممثلين وأدائهم الفعلي، مدهش حقاً. وإدراك هذا التفكك ما لبث أن ساهم في تشكيل عدد من الحركات الاجتماعية القوية ـ بما فيها الحركة النسوية، حركة البيئة وحركة السلم أو معاداة السلاح النووي ـ التي ضغطت وما زالت تفعل مطالبة بمجالات أرحب للاستقلال والمحاسبة والمسؤولية في السياسة. وقد شكلت هذه الحركات أيضاً دعماً مهماً لمن تبنوا أهدافاً قريبة ـ بدءاً بقطاعات من الحركة العمالية وانتهاء بأجنحة التجديد في الأحزاب السياسية. غير أن من الصعب، بالطبع، في سياق العناصر الكثيرة التي تمزق قوى المعارضة، التكهن بمدى احتمال نجاح هذه القوى: فـ «ميزان» الحياة السياسية دائم التعويل على الحوار والصراع السياسيين، ومن الصعب بالتالي قراءة نتائجه عبر استبصار الظروف الراهنة.

سبق لفكرة «اتفاق معياري نموذجي» أن طُرحت في فصل: ٥؛ إنه اتفاق محكوم باتباع قواعد وقوانين من منطلق أنها الضوابط التي اتفقنا عليها في ظروف نموذجية، مع توفر كل المعارف التي نريدها وجميع الفرص التي نبتغيها، مثلاً، لمناقشة متطلبات الآخرين (ص: ١٩٥ ـ ١٩٦، ٢٤٩ - ٢٥٠). هذه فكرة مفيدة لأنها توفر أساساً «لتجربة فكرية» تخترق كيفية قيام الناس بتفسير حاجاتهم، ونوعية القواعد والقوانين التي قد يرونها مبررة، في ظل ظروف معروفة ومناقشة بلا قيود. إنها تمكننا من أن نسأل عن مواصفات الظروف الضرورية حتى يتمكن الناس من اتباع قواعد وقوانين يعتقدون أنها صحيحة، مسوَّغة وجديرة بالاحترام. من خلال استعراض ومسح جملة القضايا والأدلة المستكشفة في الجزأين

الأول والثاني من هذا الكتاب، يمكن القول إن نظاماً سياسياً عميق التورط في عملية خلق وإعادة إنتاج أشكال منهجية من اللامساواة على صعيدي السلطة والفرص نادراً ما سيتمتع (ربما باستثناءات قليلة مثل مناسبات الحروب) بمشروعية دائمة لدى سائر الفئات عدا تلك المستفيدة منه على نحوٍ مباشر. وعلى نحوٍ أكثر إثارة للجدل يمكن القول إن النظام السياسي الذي يضع قلب تلك الأشكال من اللامساواة رأساً على عقب في صلب برنامجه هو الذي سينعم بالمشروعية على المدى الطويل. من شأن مبدأ الاستقلال، مفعلاً بعملية إشاعة ديمقراطية ذات حدين، أن يشكل الأساس المناسب لمثل هذا النظام. يشي اتباع المشروعية السياسية، ونظام سياسي مطبوع باحترام السلطة والقانون، بضرورة السير في طريق نموذج الاستقلال الديمقراطي.

twitter @baghdad_library

الفصل العاشر

الديمقراطية، الدولة القومية والنظام الكوني

[335] ثمة افتراض ظل شاغلاً قلب نظرية الديمقراطية الحديثة، وقد تجلى في الفصل الأخير، حول وجود نوع من العلاقة «التناظرية» و«الاندماجية» بين صانعي القرارات السياسية ومتلقي هذه القرارات. وقد تم افتراض التناظر والاندماج، في الحقيقة، عند منعطفين حاسمين: أولاً، بين المواطنين ـ الناخبين وصانعي القرار الذين يستطيعون، من حيث المبدأ، أن يحاسبوهم؛ وثانياً، بين «المُخْرَج» (القرارات، الخطط، إلخ) الصادر عن صانعي القرار ودوائرهم ـ «الشعب» في بقعة جغرافية محددة، آخر المطاف (هيلد، ١٩٩١ أ، ص: ١٩٨ - ٢٠٤).

على امتداد القرن العشرين، خصوصاً، ظلت النظرة الديمقراطية متركزة على السياق التنظيمي والاجتماعي ـ الاقتصادي للإجراءات الديمقراطية وما لهذا السياق من تأثيرات في عمل «حكم الأكثرية».

twitter @baghdad_library

فمن عملية تطوير نظرية النزعة النخبوية القائمة على المنافسة إلى صياغة التعددية الكلاسيكية، أو إلى نقد هاتين الفكرتين في كتابات ثوريين معاصرين، بقي تركيز النظرية الديمقراطية الحديثة منصباً على الأوضاع التي ترعى أو تعطل الحياة الديمقراطية لهذه الأمة أو تلك. وقد ظل مفترضاً أيضاً أن «مصير الأسرة القومية» هو بين أيديها، إلى حد كبير وأن نظرية مقنعة عن الديمقراطية يمكن استخلاصها عبر معاينة التفاعل بين «فاعلين» و«بنى» في الدولة القومية.

في صلب الحوار حول الديمقراطية كان ثمة نوع من التصور [336] التسليمي أو المجاني لـ «السيادة». لم يكن أحد قد بادر، عموماً، إلى مساءلة سيادة الدولة القومية (انظر لاسكي، ١٩٣٢؛ فيجيس، ١٩١٣؛ هيرست، ١٩٨٩ ب). ظل يُفترض أن الدولة متحكمة بمصيرها، غير خاضعة إلا للمساومات التي يجب عليها أن تعقدها والقيود المفروضة عليها من قبل فاعلين، وكلاء وقوى فاعلة في إطار حدودها الإقليمية، ومن جانب وكلاء وممثلي حكومات ودول أخرى. من الواضح أن النظرية الديمقراطية في القرنين التاسع عشر والعشرين، جنباً إلى جنب مع جزء كبير من الفكر النظري الاجتماعي والسياسي الباقي، بقيت تنظر إلى العالم فيما وراء حدود الدولة القومية بوصفه إحدى المسلمات ـ عبارة من قبيل «إذا ظلت سائر الأشياء والعوامل والعناصر الأخرى دون تعديل» (عبارة: ceretus paribus اللاتينية). ظلت النظرات الطليعية إلى التغيير الاجتماعي والسياسي تفترض أن جذور التحول المجتمعي كامنة بأكثريتها في عمليات داخلية بالنسبة إلى المجتمع (انظر دان، ١٩٩٠، فصل: ٨؛ غدنز، ١٩٨٥). بقي التغيير يُظن حاصلاً عبر آليات

«داخلية» كما لو كانت كامنة في قلب المجتمع ومتحكمة بتطوره. أما العالم المزعوم بأنه «خارج» الدولة القومية ـ ديناميكيات الاقتصاد العالمي، النمو السريع للروابط العابرة للحدود القومية والتغييرات الطارئة على طبيعة القانون الدولي، مثلاً، ـ فنادراً ما جرى إخضاعه للمعاينة، كما لم تتم دراسة ما ينطوي عليه هذا العالم من مضاعفات بالنسبة إلى الديمقراطية بالمطلق من قبل منظري السياسة الديمقراطية. حتى هذه المحطة، نادراً ما لامس خطاب تأييد الاستقلال الديمقراطي هذه الأسئلة، هو الآخر.

فيما يلي يجري استكشاف هذه الأمور استكمالاً للقضايا المثارة في فصل: ٩. يكون التركيز على «الوجه الآخر» للنظام. يبدأ الفصل بالحديث عن بعض الطرق الخاصة التي تتقاطع بها السياسة القومية مع قوى إقليمية[١] ودولية. من هذا المنطلق يجري تقويم الأشكال والحدود المتغيرة للديمقراطية. ومع أن الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو طرح عدد من المشكلات الإضافية المعلقة وغير المحلولة التي تواجه الفكر الديمقراطي، فإن في القسم الأخير عدداً من الملاحظات حول المعنى المتغير للديمقراطية في النظام الكوني، وحول مدى ضرورة السير قدماً على طريق إعادة قَوْلبة نظرية الاستقلال الديمقراطي لتمكينها من احتضان جملة الشبكات الدولية للدول والمجتمعات المدنية.

---

(١) حين أقول «إقليم» إنما أعني باقة من الدول القومية في بقعة جغرافية معينة تتقاسم عدداً من الهواجس المشتركة وقد تتعاون فيما بينها عبر منظمات ذات عضوية محدودة (مثل الاتحاد الأوروبي).

twitter @baghdad_library

[337] الشرعية الديمقراطية والحدود

إن عيوب أي نظرية في السياسة تستمد منطلقاتها حصرياً من الدولة القومية لا تلبث أن تصبح واضحة من النظر إلى مدى كفاءة مبدأ حكم الأكثرية؛ أي المبدأ الذي يقضي بوجوب سيادة القرارات التي تحصل على العدد الأكبر من الأصوات. وتطبيق هذا المبدأ يحتل مركز التصورات المعاصرة للديمقراطية، كما يشكل أصل الزعم بأن القرارات السياسية الديمقراطية ينبغي أن تُعد جديرة وشرعية. غير أن مشكلات لا تفتأ أن تنشأ من منابع مختلفة. تنشأ المشكلات، أولاً، لأن عدداً كبيراً من قرارات «أكثرية معينة» أو، ممثليها، بدقة أكثر، تؤثر (أو قادرة على التأثير) ليس في مجتمعاتها وحسب بل وفي مجتمعات أخرى أيضاً.

هاكم بعض الأمثلة النموذجية: أي قرار متخذ ضد إنشاء مطار دولي بالقرب من إحدى العواصم خشية تأثير مسافري الخطوط الجوية المنتمين إلى طول العالم وعرضه ممن لا يتوفرون على أي وسيلة للتمثيل المباشر سلباً على الأصوات الريفية المحلية (اوفه، ١٩٨٥، ص: ٢٨٣ - ٢٨٤). ومن شأن قرار بناء محطة نووية بالقرب من حدود بلد (أو بلدان) مجاور(ة) أن يكون قراراً تم اتخاذه دون التشاور مع هذه البلدان رغم كثرة المخاطر والمهالك التي يحملها القرار بالنسبة إليها. ومن شأن قرار يقضي برفع معدلات الفائدة لجماً للتضخم أو عدم استقرار أسعار الصرف أن يكون أكثر الأحيان قراراً «قومياً»، رغم احتمال حفزه تغييرات اقتصادية على المستوى الدولي. وأي قرار يقضي بالسماح بـ «حصد» الغابات المطرية قد يساهم في تخريب البيئة فيما وراء الحدود التي تحصر رسمياً مسؤولية فريق من صانعي القرار

السياسي. هذه القرارات، جنباً إلى جنب مع خطط تخص قضايا مختلفة، اختلاف الاستثمار، حيازة الأسلحة ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، توضع، نموذجياً، في خانة دائرة السلطة المشروعة لدولة قومية ذات سيادة. غير أن هناك أسئلة كبرى حول تماسك، وصلاحية ومسؤولية هيئات اتخاذ القرار القومية بالذات في عالم بات مترابطاً على المستويين الإقليمي والكوني.

يضاف إلى ذلك أن صعوبات تبرز بالنسبة إلى طبيعة المشروعية الديمقراطية من قرارات متخذة من قبل منظمات شبه إقليمية أو شبه عابرة للحدود القومية مثل الاتحاد الأوروبي، منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) أو صندوق النقد الدولي. فمن شأن مثل هذه القرارات أن تؤدي أيضاً إلى تقليص مدى القرارات المنفتحة على «أكثريات» قومية معينة (ستتم مناقشة نماذج هذه القرارات لاحقاً). إن فكرة مجتمع يحكم نفسه ويحدد مستقبله بجدارة وعلى نحوٍ مشروع - وهي فكرة تحتل مكاناً لها في صلب الكيان السياسي الديمقراطي - هي [338] اليوم، تبعاً لما قيل، إشكالية. من المؤكد أن أي افتراض بسيط في النظرية الديمقراطية بأن العلاقات السياسية هي الآن، أو قد تكون، «متناظرة» أو «متماسكة» عرضة للمساءلة.

تثير جملة الأمثلة الواردة أعلاه عن الترابط الإقليمي والكوني للقرارات والحصائل السياسية قضايا تخترق قلب صنوف مدارس الفكر الديمقراطي الكلاسيكي والمعاصر. ففكرة أن الموافقة تشرعن الحكومة أو نظام الدولة على نحوٍ أعم كانت محورية بالنسبة إلى الديمقراطيين الليبراليين في القرنين التاسع عشر والعشرين. فهؤلاء الديمقراطيون ظلوا متركزين على صندوق الاقتراع بوصفه الآلية التي تمكن كتلة

twitter @baghdad_library

المواطنين الإجمالية، دورياً، من إضفاء مرجعية تفعيل القانون وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الحكومة. غير أن فكرة الموافقة عبر الانتخابات بالذات، وخصوصاً مفهوم أن دوائر الموافقة الطوعية هي مجتمعات بقعة جغرافية أو دولة محددة، خصوصاً، سرعان ما تصبح عرضة للمساءلة فور المبادرة إلى دراسة مسألة الترابط القومي، الإقليمي والكوني، ولحظة الشروع في الجدل حول طبيعة «الجماعة ذات العلاقة» المزعومة.

موافقة مَنْ تكون ضرورية ومشاركة مَنْ تكون مبررة في قرارات تخص، مثلاً، استخدام موارد غير قابلة للتجديد، أو التخلص من النفايات النووية، أو إدارة التدفقات الاقتصادية، أو الإيدز؟ مَنْ هم الذين يتعين على صانعي القرار أن يسوِّغوا لهم قراراتهم؟ من هم الذين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمامه، أو عرضة لمحاسبته؟ علاوةً، ما مضاعفات القرارات المتخذة في كيانات سياسية، وهي قرارات منطوية على احتمالات موت وحياة أعداد كبيرة من الشعب، كثيرون منهم قد لا يكونون متمتعين بأي رهان ديمقراطي في عملية صنع القرار، بالنسبة إلى فكرة الحكم الشرعي؟

تتولى التخوم الجغرافية مهمة تحديد الأساس المعتمد لضم الأفراد إلى، أو استبعادهم من، المشاركة في القرارات المؤثرة في حيواتهم (مهما كانت المشاركة محدودة)، غير أن حصائل هذه القرارات، وقرارات الآخرين في مجتمعات ووكالات أخرى، كثيراً ما تمتد إلى ما بعد الحدود القومية. ومضاعفات الأمر مربكة، ليس بالنسبة إلى مقولتَي الموافقة والشرعية فحسب بل وبالنسبة إلى سائر الأفكار الديمقراطية المحورية: طبيعة القاعدة الانتخابية، معنى التمثيل، الشكل والمدى المناسبان

للمشاركة السياسية، وأهمية الدولة القومية الديمقراطية بوصفها ضامنة حقوق الرعايا، واجباتهم ورخاءهم. إن عملية الإدارة أو الحكم نفسها تبدو «متفلتة» من سائر «مقولات» الدولة القومية. والترابط الإقليمي والكوني يتعارض مع الحلول القومية التقليدية لمسائل الديمقراطية المحورية على الصعيدين النظري والعملي. [339]

التدفقات الإقليمية والكونية: قديماً وحديثاً

ثمة مفارقة مثيرة جديرة بالملاحظة في الحقبة المعاصرة: من أفريقيا إلى أوربا الشرقية، من آسيا إلى أمريكا اللاتينية، تبادر أعداد متزايدة باطراد من الأمم والجماعات إلى رفع راية الدفاع عن فكرة «حكم الشعب»؛ غير أنها تفعل هذا تماماً في اللحظة التي تبدو فيها صلاحية الديمقراطية بوصفها صيغة قومية للتنظيم السياسي مثار جدل ونقاش. ونظراً لأن قطاعات ذات شأن من النشاط الإنساني باتت، بالتدريج، منظمة على المستوى الإقليمي أو الكوني، فإن مصير الديمقراطية، ومصير الدولة القومية الديمقراطية المستقلة خصوصاً، مثقل بالمتاعب والصعوبات.

قد يعترض بعضهم قائلين إنه لا شيء جديد استثنائياً في الترابطات الإقليمية والكونية، وإن أهمية مثل هذه الترابطات بالنسبة إلى السياسية ظلت، من حيث المبدأ، واضحة وجلية أمام الملأ منذ زمن طويل. ومثل هذا الاعتراض يمكن تطويره عبر تأكيد حقيقة أن نمطاً كثيفاً من الترابطات الكونية بدأ يطفو على السطح مع التوسع الأولي للاقتصاد العالمي وصعود الدولة الحديثة منذ أواخر القرن السادس عشر (انظر فصل: ٣). علاوة، يمكن الإيحاء بأن السياسة الداخلية والدولية ظلت متشابكة عبر الحقبة الحديثة: ظلت السياسة

twitter @baghdad_library

الداخلية تُفهم على الدوام من منطلق السياسة الدولية، مع بقاء الأولى، أكثر الأحيان، منبع الثانية (انظر غورفيتش، ١٩٧٨). غير أن الزعم بأن هناك عناصر استمرارية في تشكيل الدول، الاقتصادات والمجتمعات الحديثة وبنيتها شيء، والادعاء بعدم وجود أي جديد حول جوانب من صيغها وحركياتها شيء آخر، مختلف تماماً. ثمة فرق أساسي بين عمليات عسكرية وبحرية منتقاة، لها تأثير على بعض البلدات، المراكز الريفية والأقاليم، أو تطوير طرق تجارية خاصة رابطة بين عدد من المدن، من ناحية، ونظام دولي قائم على انبثاق نظام اقتصادي كوكبي ممتد إلى ما وراء تحكم أي دولة منفردة (بل وحتى أي دول مهيمنة)، من الناحية الأخرى؛ فتوسيع شبكات العلاقات والاتصالات الدولية التي لا تخضع إلا للقليل من نفوذ دول معينة؛ النمو الهائل للمنظمات والمنظومات الدولية القادرة على تقليص مدى حركة أقوى الدول؛ وتطور نظام عسكري دولي، وحشد أساليب الحرب «الشاملة» بوصفها سمة دائمة للعالم المعاصر، قادرة مجتمعة (أي التوسيع، النمو، والتطور) على تغيير طيف الخطط المتاحة للحكومات ومواطنيها. إذا كانت الطرق التجارية والحملات العسكرية قادرة على ربط كتل سكانية بعيدة بسلاسل سببية طويلة، فإن التطورات المعاصرة الجارية في النظام الدولي تساهم في شد أواصر ترابط الشعوب عبر حشد من شبكات [340] التفاعل والتنسيق، مجدِّدة صياغة دلالة البُعد بالذات. بكل ما تنطوي عليه من لا يقين معهود وتردد مألوف، تتكشف السياسة اليوم بالاستناد إلى عالم مخترق بحركة السلع والرساميل، بتدفق الاتصالات، بتبادل الثقافات، وبمرور البشر (كغلي وويتكوبف، ١٩٨٩، ص: ٥١١) ـ بالاستناد إلى قاعدة جملة عمليات ظاهرة «العولمة»، اختصاراً.

ما معنى عولمة؟ تعني العولمة حصول تحول في الصيغة المكانية للتنظيم والنشاط البشريين إلى أنماط عابرة للحدود القومية أو إقليمية بينية في النشاط، والتفاعل وممارسة السلطة. وهي تنطوي على توسيع العلاقات والمؤسسات الاجتماعية وتعميقها عبر المكان والزمان بما يفضي إلى تزايد تأثر الفعاليات اليومية المطرد بأحداث جارية على الطرف الآخر من الكرة الأرضية، من ناحية، وإلى جعل جملة ممارسات جماعات أو فئات محلية وقراراتها قادرة على إحداث أصداء كوكبية ذات شأن، من ناحية أخرى (انظر غدنز، ١٩٩٠، ص: ٦٤).

تشير العولمة اليوم، أقله، إلى ظاهرتين متمايزتين. أولاً، تشي بأن عدداً كبيراً من سلاسل النشاط السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، بات موشكاً على أن يصبح عالمي المدى؛ وتوحي، ثانياً، بحصول نوع من التكثيف لمستويات التفاعل والترابط داخل الدول والمجتمعات وفيما بينها. والجديد حول النظام الكوني الحديث هو مد العلاقات الاجتماعية في أبعاد نشاط جديدة وعبرها ـ أبعاد تكنولوجية، تنظيمية، إدارية، حقوقية وغيرها ـ والتكثيف المزمن لأنماط ترابط تتوسطها ظواهر مثل شبكات الاتصال وتكنولوجيات المعلومات الجديدة. من الممكن التمييز بين أشكال تاريخية متباينة للعولمة من حيث اتساع شبكات العلاقات والروابط؛ كثافة عمليات التدفق ومستويات التجذر؛ وتأثير هذه الظواهر في مجتمعات معينة (انظر غولدبلات وآخرون، ١٩٩٨).

ليست العولمة شرطاً أو وضعاً منفرداً ولا هي سيرورة خطية. لعلها، في أفضل وصف لها، ظاهرة متعددة الأبعاد منطوية على

twitter @baghdad_library

ميادين متنوعة من النشاط والتفاعل بما فيها الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، العسكرية، الحقوقية، والثقافية والبيئية. وكل من هذه الميادين يشتمل على أنماط متباينة من العلاقات والنشاطات ـ لكل منها صيغها الخاصة للمنطق ومضاعفاتها بالنسبة إلى الميادين الأخرى. إن كلاماً عاماً عن العولمة لا يستطيع ببساطة أن يتنبأ من أحد الميادين بما سيحصل في ميدان آخر. يضاف إلى ذلك أن الدول القومية، الديمقراطية منها وغير الديمقراطية، هي نفسها منغمسة، على مستويات مختلفة، في تدفقات إقليمية وكوكبية. وأهمية العولمة تختلف بالنسبة إلى الأفراد، والجماعات والبلدان اعتماداً، مثلاً، على موقع هذه الدولة القومية أو تلك على خارطة التقسيم الدولي للعمل، مكانها في [341] تكتلات قوة خاصة، وضعها نسبة إلى النظام القانوني الدولي وعلاقتها بمنظمات دولية رئيسية. فالدول ليست، جميعها، متساوية، مثلاً، من حيث الاندماج بالاقتصاد العالمي؛ ففي حين أن السيرورات الكونية ستكون شديدة التأثير في الحصائل السياسية القومية في بعض البلدان، ستبقى القوى الإقليمية والقومية صاحبة القول الفصل حسب أقوى الاحتمالات.

لا بد، أيضاً، من تأكيد أن عمليات العولمة لا تفضي بالضرورة إلى تنامي التكامل الكوني؛ أي إلى نظام عالمي مطبوع بالتطور التدريجي لمجتمع وسياسة متجانسين أو موحدين. فالعولمة تستطيع أن تطلق قوى تمزيق وقوى توحيد على حد سواء. واتجاهات التمزيق والتفكيك ممكنة لأسباب كثيرة. فنشوء أنماط كثيفة من الترابط بين الدول والمجتمعات قد يضاعف من وتيرة التطورات الفاعلة في الناس في مواقع معينة. وعبر خلق أنماط جديدة من التحويل والتغيير، تستطيع العولمة أن

تضعف بنى سياسية واقتصادية قديمة دون التمخض، بالضرورة، عن تأسيس أنظمة ضبط جديدة. وإغناء لرواية قصة تأثير العولمة في الديمقراطية وتأثير الدولة القومية الديمقراطية في العولمة، لا بد من التحول عن نوع من الاهتمام العام بالتنظير لهذه الظاهرة إلى اعتماد معاينة محددة لجملة مجالات النشاط والتفاعل وسيروراتهما المتمايزة.

السيادة، الاستقلال والانفصالات

مع أن الدولة القومية تبدي حيوية مستمرة، فإن هذا لا يعني أن البنية السيادية للدول القومية الديمقراطية المنفردة تبقى بمنأى عن التأثر بالتقاطع الحاصل بين شبكات القوى والعلاقات القومية، والدولية والعابرة للحدود القومية: لعل الأمر يشي، حسب كل الاحتمالات، بأنماط متحولة على صعيد القوى والضوابط. فالمدى والطابع الدقيقان للسلطة السيادية لدى الدول القومية الديمقراطية يمكن تحديد معالمهما بالنظر إلى عدد من «حالات الانفصال» بين الميدان الشكلي، الرسمي للسلطة السياسية الذي تدعيه لنفسها من جهة، وجملة الممارسات والبنى الفعلية للدولة والنظام الاقتصادي على المستويين الإقليمي والكوني، من جهة ثانية (انظر هيلد، ١٩٨٩، فصل: ٨). فعلى المستوى الثاني هناك حالات انفصال بين فكرة الدولة الديمقراطية القادرة، من حيث المبدأ، على تقرير مستقبلها والاقتصاد العالمي، القانون الدولي والتحالفات العسكرية التي تعمل على صياغة وضبط خيارات الدول القومية المنفردة. في المناقشة التالية سيكون التركيز على حالات الانفصال «الخارجية» هذه. غير أن إدراجها ليس، يجب التأكيد،[342] إلا توضيحاً ـ فعملية الإدراج ليست كاملة ولا هي منهجية. ترمي فقط إلى بيان مسائل ذات علاقة بالمدى الذي يمكن

twitter @baghdad_library

بلوغه في الزعم بأن العولمة في عدد من الميادين الرئيسية يمكن عدها مشكِّلة قيوداً أو كوابح على الوكالة السياسية أو بمدى تعرض قدرة أي كيان سياسي ديمقراطي للتغيير. وما إن تتم مقاربة هذه القضايا، حتى تتوفر إمكانية متابعة ملابساتها بالنسبة إلى طبيعة الديمقراطية وآفاقها داخل الحدود وخارجها.

لدى تقويم تأثير حالات الانفصال، من المهم التنبه إلى حقيقة أن السيادة لا تتآكل إلا حين يجري إبدالها بصيغ مرجعية «أعلى» و/أو مستقلة تحصر القاعدة المشروعة لصنع القرار داخل إطار قومي. فالسيادة تؤطر السلطة السياسية وتحصرها داخل جماعة لها حق تحديد إطار القواعد، والضوابط والخطط داخل بقعة جغرافية محددة والحكم تبعاً لذلك (انظر فصل: ٣؛ وهيلد، ١٩٩٥، للاطلاع على رواية أشمل). غير أن على المرء، وهو يفكر بتأثير العولمة على الدولة القومية، أن يميز السيادة ـ أهلية حكم بقعة جغرافية محددة ـ عن استقلال الدولة ـ السلطة الفعلية التي تمتلكها الدولة القومية لمفصلية وبلوغ أهداف الخطة على نحو مستقل[٢]. عملياً، يشير استقلال الدولة إلى قابلية الدولة القومية أن تتصرف متحررة من أي قيود دولية أو عابرة للحدود القومية، وأن تحقق أهدافاً بعد تحديدها. ومع عدم

(٢) ينبغي عدم خلط مفهوم «استقلال الدولة» بمبدأ الاستقلال المحدد من قبل. عموماً، يشير الأول إلى قدرة الدولة على تنفيذ أهداف خطط معينة في حين يتركز الثاني على المدى الذي يمكن بلوغه على صعيد تمكين مشورة المواطنين ومشاركتهم من تحديد شكل وتوجهات هذه الخطط، بمعنى أنه مبدأ شرعية سياسية. أما السيادة فليست إلا الرابطة المتدخلة أو المتوسطة بين هذين المفهومين؛ إنها تحدد الأساس الشرعي للتصرف نيابة عن الجماعة السياسية ولتمثيلها بأسلوب يتحلى بالمرجعية والمسؤولية.

نسيان هذه الفروق، يمكن إلقاء الضوء على حقيقة أن الانفصالات الخارجية تحدد معالم خرائط سلسلة عمليات تغير مدى طابع القرارات المتاحة لصانعي القرار الديمقراطيين في ساحة محدودة. إن السؤال المركزي الذي يُطرح هو: هل بقيت السيادة على حالها فيما تعرض استقلال الدولة للتغيير، أو هل تعرضت الدولة الحديثة، فعلاً، لفقدان السيادة؟ في مقاربة هذا السؤال، سأستمد أكثرية أمثلتي من السيرورات والعلاقات التي هي شديدة التأثير المباشر في دول أوربا(٣). فمصير هذه الدول هو الذي سيحتل [343] مركز الصدارة، على الرغم من أن عدداً من المقارنات ستتم مع مناطق أخرى.

انفصال ١: الاقتصاد العالمي

ثمة نوع من الانفصال بين السلطة الشكلية (الرسمية) للدولة والنظام الفعلي للإنتاج، التوزيع والتبادل الذي يعمل، بطرق كثيرة، على تقليص سلطة أو أفق السلطات السياسية القومية (آر. أو. كيوهين وناي، ١٩٨٩؛ فريدن، ١٩٩١؛ غاريت ولانج، ١٩٩١).

١- اثنان من عناصر العمليات الاقتصادية الدولية مركزيان: تدويل الإنتاج وتدويل المبادلات المالية، من تنظيم شركات متعددة الجنسيات سريعة النمو جزئياً. فالشركات متعددة الجنسيات تخطط وتنفذ إنتاجها، وتسويقها وتوزيعها مع أخذ

(٣) للاطلاع على كلام تفصيلي وموزون بعناية عن جملة التوجهات الإقليمية والكونية المؤثرة في هذه الدول، انظر غولدبلات وآخرون (١٩٩٨). أنا مدين لهذا الكتاب، ولإرشادات كل من غولدبلات، ماكغرو وبيراتون بعدد كبير من النماذج الواردة أدناه وخصوصاً بيانات التوجه حول التجارة، المال والشركات متعددة الجنسية، وحول التطورات الثقافية والبيئة.

twitter @baghdad_library

الاقتصاد العالمي بنظر الاعتبار الجدي. حتى حين تكون هذه الشركات ذوات قاعدة قومية واضحة، يكون اهتمامها الأول منصباً على الربحية الكونية. كذلك نرى أن المنظمات المالية مثل البنوك باتت بالتدريج أكثر كوكبية من حيث المدى والتوجه؛ إنها قادرة على مراقبة التطورات والتجاوب معها، سواء أكانت في لندن، طوكيو أو نيويورك على نحو شبه آني. فتكنولوجيا المعلومات أحدثت انقلاباً حقيقياً في سرعة حركة الوحدات الاقتصادية ـ العملات، الأسهم، السندات، «الرهانات» وما إليها ـ بالنسبة إلى سائر أنواع المؤسسات المالية والتجارية.

٢- نمت التجارة نمواً كبيراً في فترة ما بعد الحرب، واصلة إلى مستويات غير مسبوقة. لم يبق الأمر محصوراً بحصول زيادة في حجم التجارة الإقليمية الداخلية حول العالم، بل واشتمل على حصول نمو متواصل فيما بين الأقاليم أيضاً. أعداد أكبر من البلدان باتت منخرطة في ترتيبات تجارية كوكبية، مثل الهند والصين، وأعداد أكبر من الناس والأمم باتت متأثرة بهذه الترتيبات. وإذا ما حصل مزيد من الخفض للحواجز الجمركية فإن من المحتمل لهذه النزعات أن تستمر. يضاف إلى ذلك أن توسيع التدفقات المالية الكونية كان مدهشاً خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الأخيرة(٤). جزء كبير من هذا النشاط المالي قائم على

(٤) نسبة دورات القطع الأجنبي إلى التجارة تورمت فجأة وتضاعفت من ١١ إلى ١ خلال السنوات الثلاث عشرة إلى الأربع عشرة الأخيرة إلى ٥٥ إلى ١؛ بمعنى =

المضاربة ويحدث تقلبات في القيم (بالنسبة إلى الأسهم، السندات، إلخ) زيادة على تلك القابلة للتسويغ بالاستناد إلى التغييرات الحاصلة في الأساسيات الكامنة في عمق قيم الأصول. يضاف إلى ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات باتت اليوم مسؤولة عن [344] رُبع أو ثلث الناتج العالمي، ٧٠ بالمئة من تجارة العالم و٨٠ بالمئة من الاستثمارات الدولية. وهي مضطلعة بدور أساسي وجوهري على صعيد نشر التكنولوجيا، كما أنها أطراف مفتاحية في أسواق المال العالمية(٥). علاوة، للشركات متعددة الجنسيات تأثيرات بالغة العمق في التخطيط الاقتصادي الكلي؛ تستطيع الرد على تقلبات معدلات الفائدة بزيادة حجم الأموال في أكثر أسواق العواصم ربحية. كما يمكنها أن تنقل طلبها على العمالة إلى بلدان ذات تكاليف استخدام أدنى بكثير. وفي مجال التخطيط الصناعي، خصوصاً التخطيط التكنولوجي، تستطيع أن تسارع إلى نقل نشاطاتها إلى حيث تتوفر الحدود القصوى من المكاسب.

٣- ثمة قدر لا يستهان به من الأدلة المؤكدة للزعم بأن

= أن ٥٥ دولاراً جرى تداوله في أسواق صرف العملات الأجنبية مقابل دولار واحد جرى تداوله في التجارة الفعلية.

(٥) على الرغم من أن الشواهد تشي بأن عدداً كبيراً من الشركات متعددة الجنسيات تحقق الجزء الأكبر من مبيعاتها وأرباحها داخلياً، فإن هذا عائد، في جانب كبير منه، إلى تأثير الشركات الأمريكية المتمتعة بأسواق داخلية واسعة. إن نسبة المبيعات والأرباح المتحققة داخلياً بالنسبة إلى الشركات غير الأمريكية، وشركات التكنولوجيات العالية، وهذا لافت للنظر، أدنى بكثير.

twitter @baghdad_library

أشكال التقدم التكنولوجي الحاصلة في الاتصالات والنقل تؤدي إلى تآكل الحدود الفاصلة، حتى الآن، بين الأسواق - تلك الحدود التي كانت شرطاً ضرورياً بالنسبة إلى الخطط الاقتصادية القومية المستقلة (آر. أو. كيوهين وناي، ١٩٧٢، ص: ٣٩٢ - ٣٩٥). باتت الأسواق، والمجتمعات، أكثر إحساساً ببعضها البعض حتى حين تتم المحافظة على هوياتها المتمايزة: فانهيار تشرين/أكتوبر ١٩٨٧ لسوق السندات هو أحد النماذج الواضحة المؤكدة لصحة ما يقال. وبالتالي فإن إمكانية اعتماد خطة اقتصادية قومية بالذات هي إمكانية إشكالية حقاً. إن تكاليف وأرباح اعتماد أطياف كاملة من الخطط الاقتصادية قد تغيرت. هاكم هذا المثال: على الرغم من وجود عدد كبير من الأسباب التي تجعل الكينزية القومية معطلة اليوم، فإن سبباً أساسياً يتمثل بأن تدخّل دول منفردة وإدارة اقتصاداتها باتا أكثر صعوبة بما لا يقاس في مواجهة تقسيم العمل والنظام النقدي الكونيين (انظر غلبن، ١٩٨٧؛ كوكس، ١٩٨٧؛ كولكو، ١٩٨٨). أدت الكينزية وظيفتها جيداً في سياق «الليبرالية المتجذرة» التي كانت في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ كانت الإطار العملياتي لكل من الاتفاقيات الدولية والقومية في طول العالم الغربي وعرضه (انظر آر. أو. كيوهين، ١٩٨٤ ب). غير أن انهيار «الإجماع الليبرالي» لما بعد الحرب في أعقاب أزمة الـ ١٩٧٣ النفطية، بين أحداث أخرى، ما لبث أن تمخض عن جعل إمكانية إدارة اقتصاد معين و«معاندة» التوجهات الاقتصادية الدولية أكثر صعوبة. يضاف إلى ذلك،

أن اتباع خطط نقدية مستقلة واستراتيجيات معدلات صرف خاصة، في ظل المستويات الراهنة للدوران الدولي للعملات والسندات، أصبح متزايد الصعوبة والتكاليف بالنسبة إلى البلدان المنفردة.

٤- لا يكون فقدان التحكم بالبرامج الاقتصادية القومية [345] متساوقاً، بالطبع، عبر القطاعات الاقتصادية أو الجماعات على نحوٍ أعم: فبعض الأسواق وبعض البلدان تستطيع أن تنعزل عن الشبكات الاقتصادية العابرة للقوميات بتدابير مثل محاولات استعادة الحدود أو «فصل» الأسواق و/ أو مد صلاحيات القوانين القومية لتغطية العوامل المتحركة دولياً و/ أو تبني خطط تعاونية مع بلدان أخرى لتنسيق التخطيط (كوبر، ١٩٨٦، ص: ١ - ٢٢؛ غلبن، ١٩٨٧، ص: ٣٩٧ وما بعدها). زد على ذلك أن أقلمة قطاعات من الاقتصاد العالمي، مع تعنقد النشاط الاقتصادي حول عدد من المحاور (منها السوق الأوربية، الولايات المتحدة ومنطقة آسيا ـ المحيط الهادي)، توفر أفقاً لضبط توجهات السوق. من المحتمل أن تكون التوترات الاستثنائية بين البنى السياسية ونظيرتها الاقتصادية مختلفة في بيئات متباينة وبينها: غرب ـ غرب، شمال ـ جنوب، شرق ـ غرب. لا يمكن القول ببساطة، إذن، إن الاقتصاد القومي بات من الماضي. إلا أن تدويل الإنتاج، والمال والموارد الاقتصادية الأخرى يشكل، دون شك، تحدياً لقدرة أي دولة منفردة (ديمقراطية كانت أم لا) على التحكم بمستقبلها الاقتصادي الخاص. ثمة، في الحدود الدنيا، على ما يبدو، نوع من التحول في تكاليف

twitter @baghdad_library

وأرباح الخيارات السياسية المطروحة على الحكومات، بما يؤثر في استقلالها؛ نوع من الانفصال بين فكرة دولة ذات سيادة تقرر مستقبلها الخاص وجملة ظروف الاقتصادات الحديثة، المطبوعة، كما هو معروف، بتقاطع حشد القوى الاقتصادية القومية، الإقليمية والدولية.

انفصال ٢: صنع القرار السياسي الدولي

ثمة ميدان انفصال ثان ذي شأن بين نظرية الدولة السيادية والنظام الكوني المعاصر يقع عند تقاطع حشد كبير من النظم والتنظيمات الدولية التي تأسست لإدارة مجالات كاملة من النشاط العابر للحدود القومية (التجارة، النقل، استخدام المحيطات وما إلى ذلك) ومشكلات التخطيط الجماعي. وتنامي أعداد هذه الأشكال الجديدة من التنظيم السياسي يعكس الاتساع السريع للروابط العابرة للحدود القومية، وتزايد تداخل التخطيط الأجنبي والوطني، والرغبة المواكبة لدى معظم الدول في صيغة من صيغ الإدارة والتنظيم الدوليين لمعالجة مشكلات التخطيط الجماعي (انظر لورد، ١٩٧٧؛ كراسنر، ١٩٨٣).

١- تمخض تشكيل المنظمات الدولية والعابرة للحدود القومية عن تغييرات مهمة في هيكلية صنع قرارات السياسة العالمية. صيغ جديدة من السياسات متعددة الأطراف ومتعددة القوميات [346] تأسست ومعها أساليب مميزة لصنع القرارات الجماعية تمس حكومات، منظمات دولية حكومية، وقائمة طويلة متنوعة من جماعات الضغط العابرة للحدود القومية والمنظمات الدولية غير الحكومية. في ١٩٠٩

كان هناك ٣٧ منظمة دولية حكومية و١٧٦ منظمة دولية غير حكومية، أما في ١٩٨٩، فقد صار عدد المنظمات الدولية الحكومية نحو ٣٠٠ وعدد المنظمات الدولية غير الحكومية نحو ٤٦٢٤. منتصف القرن التاسع عشر كان العام كله لا يشهد سوى ثلاث ندوات أو مؤتمرات برعاية منظمات دولية حكومية؛ أما اليوم فقد ارتفع الرقم إلى ٤٠٠٠ سنوياً (انظر زاخر، ١٩٩٣). من هذا المنطلق قد لا يبدو طيف المشاركين، قمة الأرض بريو ديجانيرو حزيران/يونيو ١٩٩٢ أو مؤتمر المرأة في بكين في آب/أغسطس ١٩٩٥، وتنوعهم شديدي الإثارة كما أوحت المناسبات في البداية.

٢- من القائمة الطويلة من الوكالات والمنظمات الدولية تلك المهتمة في المقام الأول بما هو تقني: اتحاد البريد العالمي، الاتحاد الدولي للاتصالات البعيدة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مع حشد من الهيئات الأخرى. وهذه الوكالات درجت على أن تعمل بنجاح ودون خلافات ـ موفرة، في معظم الحالات، امتدادات للخدمات المقدمة من قبل الدول القومية المنفردة (بورنهايم، ١٩٨٦، ص: ٢٢٢). ومهما تعرضت مهماتها للتقييد الصارم، فإنها بقيت غير قابلة للاستثناء سياسياً. وفي القطب المقابل ثمة مجموعة منظمات مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، اليونسكو والأمم المتحدة. مشغولة بمسائل أكثر مركزية ذات علاقة بإدارة القواعد والموارد وتخصيصها ظلت هذه الهيئات شديدة التسييس ومثقلة بالخلافات. وخلافاً للوكالات

twitter @baghdad_library

الأصغر، ذوات القاعدة الفنية، تشكل هذه المنظمات بؤر صراعات مستمرة حول التحكم بالتخطيط (بورنهايم، ١٩٨٦، ص: ٢٢٠ وما بعدها). ومع أن أسلوب عمل هذه الوكالات يميل إلى التنوع، فإنها أفادت، جميعاً، عبر السنين، من قَدْر معين من «ترسيخ السلطة» الأمر الذي أضفى على بعضها قدرة تدخل حاسمة. فعمليات صندوق النقد الدولي توفر أنموذجاً لافتاً. متبعاً خطاً خاصاً في التخطيط السياسي، يمكّن لصندوق النقد الدولي أن يصر، شرطاً من شروط إقراض حكومة معينة، على أن تبادر الأخيرة إلى تقليص الإنفاق العام، خفض قيمة النقد والتقتير على برامج الرفاه المدعومة. لا بد من تذكر أن تدخل صندوق النقد الدولي يتم روتينياً بطلب من مرجعيات رسمية أو فئات سياسية معينة من داخل الدولة، وكثيراً ما يكون نتيجة الإقرار بأن هناك حداً أدنى من الأفق لأي خطط قومية مستقلة؛ لذا فإن من المتعذر تفسير مثل هذا التدخل مباشرة على أنه تهديد للسيادة. غير أن توتراً مثيراً قد نشأ بين فكرة الدولة ذات السيادة ـ المتمركزة [347] على السياسة والمؤسسات السياسية القومية ـ وطبيعة صنع القرار على المستوى الدولي. فالأخيرة تثير أسئلة جدية حول الشروط التي في ظلها يكون أي مجتمع قادراً على تقرير خططه وتوجهاته الخاصة، في ضوء قيود النظام الاقتصادي الدولي والقواعد النافذة لوكالات معينة مثل صندوق النقد الدولي.

٣- يوفر الاتحاد الأوروبي توضيحاً إضافياً للقضايا التي

تطرحها المنظمات الدولية. إلا أن أهميته ربما تتجاوز أهمية أي نوع آخر من التنظيم الدولي جراء تمتعه بصلاحية سن قوانين يمكن فرضها على الدول الأعضاء؛ وأكثر من أي وكالة دولية أخرى، يوفر الاتحاد تسويغاً لعنوان «شبه فوق قومي». وبين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يشغل مجلس الوزراء موقعاً فريداً، لأن بتصرفه أدوات قانونية قوية («ضوابط»، «توجيهات» و«قرارات» قبل كل شيء) تتيح له فرصة وضع الخطط وتفعلها. وبين جملة هذه الأدوات ربما كانت «الضوابط» هي الأبرز، لأنها في مرتبة القانون على نحوٍ مستقل عن أي مزيد من التفاوض أو التحرك من جانب الدول الأعضاء. وبالتالي فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لم تعد مراكز سلطة وحيدة داخل حدودها (انظر هوفمان، ١٩٨٢؛ واليس، ١٩٩٤). بالمقابل من المهم أن نتذكر أن صلاحيات الاتحاد الأوربي جرى الفوز بها جراء «التنازل الطوعي» عن جوانب من السيادة من جانب الدول الأعضاء ـ «التنازل» الذي يمكن القول إنه ساعد فعلياً على بقاء الدولة القومية الأوربية، رغم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والانخراط في منافسة حادة مع العديد من دول آسيا المحيط الهادي. باختصار، يوفر الاتحاد الأوربي، مثله مثل العديد من المنظمات الدولية الأخرى، فرصاً من ناحية وقيوداً من ناحية أخرى. تحافظ دوله على السلطة النهائية والأعم من العديد من مجالات شؤونها الداخلية والخارجية؛ والاتحاد الأوربي نفسه يبدو معزِّزاً خياراتها ـ خيارات هذه

twitter @baghdad_library

الدول ـ في بعض هذه المجالات. ومع ذلك فإن السيادة في إطار الاتحاد باتت الآن مقسومة بوضوح: فأي تصور للسيادة يفترض أنها صيغة غير قابلة للتجزئة، غير قابلة للتقييد، حصرية وأبدية من صيغ السلطة العامة ـ متجسدة في الدولة المنفردة ـ بات ميتاً.

٤- جميع هذه التطورات ما لبثت أن تمخضت عن نوع من الانحراف عن نظام دولي قائم على مركزية الدولة الخالصة لـ«السياسة العليا» والتحول إلى صيغ مبتكرة جديدة من الإدارة الجغرافية. لعل أحد أبرز النماذج المثيرة للأمر هو ذلك الذي يمكن استخلاصه من صلب فكرة الدولة السيادية بالذات ـ مفهوم خطة الأمن والدفاع الوطنيين. كان ثمة تزايد ملحوظ لتأكيد الدفاع الجماعي والأمن التعاوني. والتكاليف الهائلة، المتطلبات التكنولوجية والأعباء الداخلية للدفاع تساهم في تعزيز ترتيبات الدفاع متعدد الأطراف والجماعي [348] جنباً إلى جنب مع التعاون والتنسيق العسكريين الدوليين. والكثافة المتصاعدة للارتباطات التكنولوجية بين الدول باتت اليوم تشكل تحدياً لفكرة الأمن القومي والحيازة القومية للأسلحة بالذات. فبعض أكثر أنظمة السلاح تطوراً في العالم اليوم، مثل الطائرات المقاتلة، تعتمد على قطع ومكوِّنات آتية من عدد غير قليل من البلدان(٦). لقد شهدت التكنولوجيا العسكرية، بالارتباط مع جعل الإنتاج الدفاعي عابراً للحدود القومية، نوعاً من العولمة.

(٦) أنا مدين لماكغرو بالعديد من النقاشات المهمة حول هذه النقطة.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل يُبْقي جميع الدول غير آمنة ويجعل مفهوم «الأصدقاء» و«الأعداء» بالذات مفهوماً إشكالياً.

انفصال ٣: القانون الدولي

ما لبث تطور القانون الدولي أن أخضع الأفراد، والحكومات والمنظمات غير الحكومية، لمنظومات ضبط قانوني جديدة. ظل القانون الدولي يقر بالصلاحيات والقيود، وبالحقوق والواجبات، التي تتجاوز ادعاءات الدول القومية، والتي تنطوي، رغم احتمال عدم تمتعها بدعم مؤسسات ذات صلاحيات تطبيق قسرية، على نتائج بعيدة المدى.

١- ثمة قاعدتان حقوقيتان عُدتا، منذ بداية الأسرة الدولية بالذات، داعمتين للسيادة القومية: «الحصانة ضد الملاحقة القضائية» و«حصانة أجهزة الدولة». تقضي الأولى بـ «عدم جواز مقاضاة أي دولة في محاكم دولة أخرى بشأن ممارسات داخلة في إطار صلاحياتها السيادية»؛ وتشترط الثانية «عدم تجريم أي فرد يخالف قانون دولة أخرى وهو يتصرف وكيلاً لبلده الأصلي وتتم مقاضاته أمام محاكم هذه الدولة، لأنه لم يتصرف بوصفه فرداً مستقلاً بل بوصفه ممثلاً للدولة» (قسيس، ١٩٨٨، ص: ١٥٠ - ١٥١). لعل الهدف الكامن لهاتين القاعدتين هو حماية استقلال أي حكومة في جميع شؤون السياسة الخارجية ومنع المحاكم المحلية من الحكم على تصرفات دول أجنبية (من منطلق أن جميع المحاكم المحلية في الأمكنة كلها ستُمنع بالطريقة ذاتها).

twitter @baghdad_library

ظلت النتيجة متمثلة، تقليدياً، بترك الحكومات حرة في اتباع مصالحها دون الخضوع إلا لقيود «فن السياسة». غير أن من الملاحظ أن هذه المرتكزات الحقوقية الرئيسية المعترف بها دولياً للسيادة باتت تدريجياً عرضة للمساءلة من قبل المحاكم الغربية. وعلى الرغم من أن السيادة القومية كانت، في الغالب، هي الفائزة [349] لدى التعرض للاختبار، فإن التوتر بين السيادة القومية والقانون الدولي ملحوظ الآن وليس واضحاً كيف سيتم حله.

٢- من بين جميع إعلانات الحقوق الدولية التي صدرت خلال سني ما بعد الحرب، يبقى الميثاق الأوربي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠) جديراً بقدر خاص من الاهتمام. ففي تناقض ملحوظ مع إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) ومواثيق حقوق دولية لاحقة، كانت المبادرة الأوربية حريصة، كما تبين فذلكتها، «على اتخاذ الخطوات الأولى على طريق التطبيق الجماعي لبنود معينة من حقوق إعلان الأمم المتحدة، (خط التأكيد مضاف). جاءت المبادرة الأوربية ملتزمة بابتكار قانوني بالغ الأهمية والجذرية: ابتكار من شأنه، من حيث المبدأ، أن يمكّن المواطنين من إقامة دعاوى على حكوماتهم. باتت بلدان أوروبية موافقة الآن على عبارة (اختيارية) في الميثاق تمكّن المواطنين من مراجعة مفوضية حقوق الإنسان الأوربية مباشرة، وهي المفوضية التي تستطيع إثارة القضايا أمام لجنة المجلس الأوربية الوزارية ومن ثم (شرط موافقة

أكثرية ثلثي المجلس) أمام محكمة حقوق الإنسان الأوربية. ومع أن النظام بعيد عن أن يكون مباشراً وإشكالياً في جوانب كثيرة، فقد قيل بأنه، جنباً إلى جنب مع التغييرات القانونية التي اعتمدها الاتحاد الأوربي، وضع حداً لبقاء الدولة «حرة في التعامل مع مواطنيها كما يحلو لها» (كابورتورتي، ١٩٨٣، ص: ٩٧٧).

٣- يجري إلقاء المزيد من الضوء على الهوة الفاصلة بين فكرة العضوية في جماعة قومية معينة، أي المواطنة، التي تضفي، تقليدياً، على الأفراد حقوقاً وواجبات على حد سواء، وبين إيجاد صيغ جديدة من الحريات والالتزامات في القانون الدولي جراء النتائج التي تمخضت عنها المحكمة الدولية في نورمبرغ. فهذه المحكمة أقرت، للمرة الأولى في التاريخ، أن على كل فرد أن ينتهك قوانين الدولة (باستثناء الحالات التي لا يكون فيها أي مجال لـ «الخيار الأخلاقي»، حين تكون القواعد الدولية التي تحمي قيماً إنسانية أساسية متنافرة مع قوانين الدولة (قسيس، ١٩٨٨، ص: ١٣٢). والإطار الحقوقي لمحكمة نورمبرغ شكل منعطفاً بالغ الأهمية في التوجه القانوني للدولة الحديثة، لأن القواعد الجديدة جاءت متحدية لمبدأ الانضباط العسكري وناسفة للسيادة القومية في واحدة من أكثر نقاطها حساسية: نقطة العلاقات التراتبية داخل الجيش.

٤- يبقى القانون الدولي «كتلة واسعة ومتغيرة من القواعد وأشباه القواعد» التي ترسي أساس التعايش والتعاون في

twitter @baghdad_library

النظام الدولي. تقليدياً كان القانون الدولي متماهياً مع، ومدافعاً عن، فكرة أن المجتمع في الدول السيادية هو «المبدأ المعياري الأعلى» لتنظيم البشر السياسي (بول، ١٩٧٧، ص: ١٤٠ وما بعدها). وفي عقود أخيرة [350] تعرض موضوع القانون الدولي، وكذلك مداه ومصدره للاعتراض؛ أصبح الرأي ميالاً إلى معاداة المذهب القائل بأن القانون الدولي كان، وينبغي أن يكون، «قانوناً بين الدول وحدها وعلى نحوٍ حصري» (انظر أوبنهايم، ١٩٠٥، فصل: ١). وفي صلب هذا التحول يكمن نوع من الصراع بين دعاوى مدافعة عن نظام الدول وأخرى مدافعة عن مبدأ تنظيمي بديل للنظام العالمي: مبدأ أسرة عابرة للحدود القومية أو أممية (كوزموبوليتية) في نهاية المطاف. غير أن هذا الصراع، وهو بعيد عن أن يكون قد وجد حلاً له، مع الحدة المتجددة للعديد من الصراعات القومية، يشي بأن دعاوى مستنفرة لمصلحة مبدأ جديد للنظام العالمي يمكن أن تبدو، في الحد الأدنى، دعاوى متسرِّعة.

انفصال ٤ : الثقافة والبيئة

هناك انفصال آخر ذو علاقة بفكرة أن الدول مركز مستقل للثقافة، قادرة على رعاية الهوية القومية وإدامتها، مع بيئة آمنة لشعبها، وتغييرات مترابطة في مجالات وسائل الإعلام والقوى البيئية.

١- تبقى شواهد العولمة في ميداني الإعلام والثقافة معقدة وملتبسة. قدر كبير من البحث يبقى مطلوباً إجراؤه (انظر جي. بي. ثومبسون، ١٩٩٥، فصل: ٥). ومع ذلك، فإن

عدداً من التطورات المهمة الحاصلة مؤخراً قابلة للإبراز. لقد انتشرت اللغة الإنجليزية بوصفها اللغة السائدة لثقافات نخبوية في طول العالم وعرضه: إنها اللغة الطاغية الآن في الأعمال، الكومبيوتر، القانون، العلوم السياسية. فتدويل الاتصالات البعيدة وعولمتها كانتا سريعتين على نحو غير عادي: تضاعف حجم الاتصالات الهاتفية أكثر من أربع مرات بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٤؛ شهدت كوابل الربط العابرة للحدود القومية زيادة هائلة؛ شهد عالم روابط الأقمار الصناعية ثورة حقيقية؛ وصار الإنترنت يوفر زيادة ملحوظة في حجم البنية التحتية لقدرة الاتصال الأفقي والجانبي داخل الحدود وخارجها. يضاف إلى ذلك أن مجمعات إعلامية أساسية عابرة للحدود القومية قد تطورت، مثل إمبراطورية موردوك، فياكوك وباراماونت. ثمة أيضاً زيادة كبيرة في حجم السياحة. في حين أن عدد السياح العالميين في ١٩٦٠ كان ٧٠ مليوناً، مثلاً، ارتفع الرقم في ١٩٩٤ إلى ٤٥٥ مليوناً. كذلك هناك اتجاهات مشابهة في مجالي التلفزيون والسينما: ٦٠- ٩٠ بالمئة من مداخيل أكشاك بيع التذاكر في أوربا تأتي من أفلام أجنبية (مع أن هذه إن هي، إلى حد كبير، إلا قصة هيمنة أمريكية، كما يجب الاعتراف).

٢- ما من أنموذج من النماذج آنفة الذكر، أو التأثير المتراكم لحالات موازية، يجب النظر إليه منطوياً على تطور ثقافة كوكبية واحدة تقودها وسائل الإعلام ـ إن الأمر بعيد عن أن يكون كذلك [351]. غير أن من المؤكد أن هذه

twitter @baghdad_library

التطورات، مجتمعة، تشير، دون أدنى شك، إلى أن عدداً كبيراً من صيغ الاتصال والمدى الإعلامي، داخل الحدود وخارجها، باتت تجسر بين الأمم والشعوب بطرق جديدة. وبالتالي فإن قدرة القيادات السياسية القومية على ضمان دوام أي ثقافة قومية أكثر صعوبة. حاولت الصين، مثلاً، أن تفرض قيوداً على استخدام الإنترنت، غير أنها ما لبثت أن اكتشفت أن هذا مستحيل افتراضياً.

٣- إلا أن مشكلات البيئة وتحدياتها تظل النماذج الأوضح والأسطع للانقلاب الكوني الحاصل في التنظيم والنشاط البشريين، محدثة بعض أقوى وأشد الضغوط على كفاءة الدولة القومية والسياسية الديمقراطية القائمة على مركزية الدولة. هناك ثلاثة أنماط مطروحة من الإشكالات:

(أ) ثمة أولاً مشكلات مشتركة متعلقة بالأمور الكونية العامة، أي بالعناصر الأساسية لمنظومة البيئة. لعل أبرز نماذج الأمور البيئية العامة هي الجو، المنظومة المناخية وقطاع المحيطات والبحار؛ ومن أكثر التحديات أساسية على هذا الصعيد نجد الاحترار الكوني، نضوب الأوزون والتلوث العام للمرافق الكونية.

(ب) تشمل فئة ثانية من مشكلات البيئة الكونية جملة التحديات المترابطة الناجمة عن التوسع السكاني واستهلاك الموارد. ومن النماذج ذات الأهمية الكبيرة تحت هذا البند مسائل التنوع البيولوجي والتحديات التي تواجه وجود أجناس معينة بالذات.

(ج) تتمثل مجموعة مشكلات ثالثة بالتلوث العابر للحدود من المطر الأسيدي وملوثات الأنهار. ثمة نماذج أكثر إثارة تنشأ عن تحديات مواقع محطات طاقة نووية، مثل تشيرنوبل، وتشغلها.

٤- رداً على التطور المطرد لمشكلات البيئة، كما على الضجة الإعلامية المحيطة بها، انبثقت عملية مترابطة لظاهرة عولمة ثقافية وسياسية كما تجلى في ظهور سلسلة من الشبكات الثقافية، العلمية والفكرية الجديدة؛ من الحركات البيئية الجديدة ذات التنظيمات والاهتمامات العابرة للحدود القومية؛ ومن المؤسسات والمواثيق الجديدة كتلك التي تمت الموافقة عليها في قمة الأرض بالبرازيل. ليست مشكلات البيئة كلها كوكبية، بطبيعة الحال. من شأن مثل هذا الافتراض أن يكون خاطئاً تماماً. غير أن هناك تحولاً مادياً وبيئياً صارخاً في الظروف ـ أي في مدى مشكلات البيئة وحدتها ـ التي تؤثر في الشؤون البشرية عموماً. [352]

خلاصة: الديمقراطية والنظام الكوني

إن النظام الدولي، ومعه دور الدولة القومية، دائبان على التغير. مع أن نمطاً مركباً من أنماط الترابطات الكونية كان واضحاً منذ زمن طويل، فإن ما لا شك حوله هو حصول مزيد من «عولمة» النشاطات المحلية وتكثيف لعملية صنع القرارات في الأطر الدولية مؤخراً (كايسر، ١٩٧٢، ص: ٣٧٠). المؤشرات الدالة على أن العلاقات الدولية والعابرة للحدود القومية قد أحدثت تغييراً في صلاحيات

twitter @baghdad_library

الدولة السيادية الحديثة قوية بكل تأكيد. لقد قامت العمليات الكونية بإبعاد السياسة كثيراً عن أن تكون فعالية متبلورة أولاً وقبل كل شيء حول الاهتمامات الخاصة بالدولة ونظيرتها المرتبطة بالعلاقات فيما بين الدول.

جملة «الانفصالات» التي تم التعرف عليها أعلاه تميط اللثام عن قوى تتضافر لتلجم حرية حركة الحكومات والدول عن طريق طمس حدود السياسة الداخلية، تغيير شروط صنع القرارات السياسية، تعديل السياق المؤسسي والتنظيمي للكيانات السياسية القومية، تبديل الإطار الحقوقي والممارسات الإدارية للحكومات وتعتيم حدود مسؤولية الدول القومية نفسها ومدى قابلية إخضاعها للمحاسبة. وحدها هذه العمليات تسوّغ القول بأن تحرك الدول في نظام دولي متزايد التعقيد والتركيب باطراد من شأنه أن يؤدي إلى اختزال استقلالها (عبر تعديل التوازن بين تكاليف الخطط وأرباحها) من ناحية، وإلى زيادة التجاوز على سيادتها من ناحية ثانية. أيُّ تصور للسيادة يفسره على أنه صيغة غير قابلة للاختزال وغير قابلة للقسمة للسلطة العامة، بات مقوَّضاً. أصبح من الضروري فهم السيادة نفسها اليوم بوصفها موزعة بين عدد من الهيئات والوكالات ـ القومية، الإقليمية والدولية ـ ومقيدة جراء طبيعة هذه التعددية بالذات.

تقوم نظرية الدولة الديمقراطية السيادية الحديثة، الليبرالية والثورية (الجذرية)، على الافتراض المسبق لفكرة وجود جماعة تحكم نفسها حقاً وتقرر مستقبلها بنفسها. وهذه الفكرة تواجه تحدياً جدياً وعميقاً إزاء طبيعة نمط الترابطات الكونية والقضايا التي لا بد للدولة الحديثة من أن تتصدى لها. من المؤكد أن الجماعات القومية لا تقوم،

حصراً، بأي من الأحوال، بـ «برمجة» أفعال الحكومات، وقراراتها وخططها. كما أن هذه الحكومات لا تبادر ، ببساطة، إلى إقرار ما هو صحيح وملائم بالنسبة إلى مواطنيها وحدهم (اوفه، ١٩٨٥، ص: ٢٨٣ - ٢٨٤). فمعنى الديمقراطية، ومثال الاستقلال الديمقراطي خصوصاً، لا بد من التفكير بهما مجدداً في ضوء سلسلة متداخلة من البنى والسيرورات المحلية، الإقليمية والكونية المتداخلة. مع أن من الخطأ الاستنتاج من السيولة الظاهرية لشبكات التفاعل المعاصرة أن الجماعات السياسية هي اليوم دون درجات [353]مميزة من الانقسام أو الانشقاق عند «حدودها»، فإنها لم تكن إلا من صياغة شبكات تفاعل ومنظومات سلطة متعددة الأطراف عبر الزمن. وبالتالي فإن أسئلة تُطرح حول مصير فكرة الجماعة السياسية من ناحية، وحول البؤرة المناسبة لمفصلة الخير السياسي الديمقراطي من ناحية ثانية. إذا كان العنصر المحوري في الخطاب السياسي الحديث، شخصاً كان، أو فئة أو جماعة، أسير حشد متنوع من القوى والتطورات والجماعات ـ المحلية، الدولية والعابرة للحدود القومية ـ المتداخلة والمتشابكة، فإن السياسة «الداخلية» حقاً، ونموذج الاستقلال الديمقراطي خصوصاً، تغدو قضية محيِّرة زاخرة بالألغاز.

إعادة النظر بالديمقراطية لعصر أكثر كونية: النموذج الكوزموبوليتي

نعيش اليوم في مرحلة انتقالية بالغة الجدية والعمق. من جهة، هناك توجهات تتضافر لإضعاف عنصري الديمقراطية والمسؤولية أو قابلية المحاسبة في إطار الدولة القومية في أمكنة كثيرة. ثمة سيناريو يشي بالتمركز التدريجي للسلطة على أساس رأس المال العابر للحدود القومية (الإنتاجي والمالي)، بتسوية جديدة بين السلطات التنفيذية

twitter @baghdad_library

للدول القيادية، وبنفوذ متنام لـ جي٧ (G 7).[٧] فمقترحات مجموعة السبعة (وقد صارت الثمانية فيما بعد حين ضُمت الروسيا) في هاليفاكس، نوفاسكوتيا، في حزيران/يونيو ١٩٩٥، تعكس هذه التطورات؛ إذ تحاول أن تروّج لصيغ جديدة من الإدارة الجغرافية المنطوية على إعادة هيكلية الأمم المتحدة بما يعزز نفوذ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومجموعة السبعة خصوصاً، في الشؤون الكونية. ونتيجة لمثل هذه المبادرات من شأن القدرة التنظيمية للمصالح الجغرافية السياسية المهيمنة أن تتعزز على حساب الكفاءة وعمق الديمقراطية، داخل حدود العديد من البلدان وخارجها.

بالمقابل، من شأن بدائل سياسية لوضع الأمور هذا أن تُطوَّر من خلال تعميق الديمقراطية وتوسيعها عبر الدول، والأقاليم والشبكات الدولية. ومثل هذه العملية يمكن عدها تجذراً للاستقلال الديمقراطي على أساس «أممي» (كوزموبوليتي) ـ أو لـ «الديمقراطية الكوزموبوليتية» اختصاراً. من شأن هذا أن ينطوي على تطوير قدرات إدارية وموارد سياسية مستقلة على صعيدين إقليمي وكوكبي استكمالاً ضرورياً لنظائر تلك القدرات والموارد لدى الكيانات السياسية المحلية والقومية. من شأن الرهان أن يبقى متمثلاً بتدعيم القدرة الإدارية ورفع مستوى المسؤولية وقابلية المحاسبة لدى مؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الأوربي، جنباً إلى جنب [354] مع تطوير القدرة الإدارية وصيغ المحاسبة لدى منظومة الأمم المتحدة بالذات. لن تبادر الديمقراطية الكوزموبوليتية إلى

(٧) تتألف مجموعة الجي ٧ [(G7)مجموعة السبع] من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا واليابان.

الحض، لمجرد الحض، على تقليص صلاحيات الدولة عبر كوكب الأرض. ستحاول، بالأحرى، أن ترسخ وتطور سلسلة من المؤسسات الديمقراطية على مستويين إقليمي وكوكبي، تكملة ضرورية لنظيرتها على مستوى الدولة القومية. فتصور الديمقراطية مستند إلى الاعتراف بالأهمية المتواصلة للدول القومية، مع الدعوة إلى استحداث طبقة إدارة تؤسس للحد من السيادة القومية.

تبقى الدعوة إلى الديمقراطية الكوزموبوليتية دعوة إلى إيجاد مؤسسات سياسية جديدة ستكون متعايشة مع منظومة الدول، ولكنها ستتجاوز هذه الدول في مجالات نشاط محددة حيث تكون تلك الفعاليات ذات تبعات عابرة للحدود القومية ودولية بادية للعيان (انظر هيلد، ١٩٩٥، فصل: ١٠، لمزيد من التوسع في هذا الخطاب). مطروح أيضاً ليس فقط الإنشاء الرسمي لمؤسسات ديمقراطية جديدة، بل والعمل، من حيث المبدأ، على بناء قنوات عريضة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار على المستويين الإقليمي والكوني. كيف ينبغي فهم هذا التصور للديمقراطية؟ مقاربة هذا السؤال تتطلب استذكار خطابات سابقة عن الحاجة إلى رؤية الديمقراطية بوصفها عملية ذات حدين، مع إعادة تقويم الميدان الملائم لتطبيق هذه العملية (انظر ص: ٣١٦ - ٣٢٥). إذا كانت الآراء الواردة في هذا الفصل صحيحة، فإن على الديمقراطية ألا تصبح قضية قومية وحسب، بل قضية عابرة للحدود القومية إذا كانت ستغدو ممكنة داخل مساحة جغرافية محدودة من ناحية، وفي إطار الأسرة الدولية الأوسع من ناحية ثانية. باختصار، لا بد لإمكانية تحقيق الديمقراطية اليوم من أن تُربط بإطار دائب على التوسع من المؤسسات والوكالات الديمقراطية.

twitter @baghdad_library

شرطان متمايزان يبرزان: أولاً، شرط إعادة بناء الحدود الإقليمية لأنظمة المحاسبة بما يوفر إمكانية إخضاع القضايا الباقية خارج رقابة الدولة القومية ـ جوانب من الإدارة النقدية، مسائل بيئية، عناصر ذات علاقة بالأمن، صيغ اتصال جديدة ـ لقدر أفضل من التحكم الديمقراطي؛ و، ثانياً، شرط إعادة النظر بدور ومكان أجهزة التنظيم والتشغيل الإقليمية والكونية بما يمكّنها من توفير بؤرة تركيز أكثر تجانساً وجدوى في الشؤون العامة. وأساس توفير هذين الشرطين يمكن التوسع حوله عبر التركيز على بعض المكوّنات المؤسسية للنموذج الكوزموبوليتي.

في المقام الأول، يقوم النموذج الكوزموبوليتي على الافتراض المسبق لاستحداث برلمانات إقليمية (في أمريكا اللاتينية وأفريقيا مثلاً) وتعزيز دور مثل هذه الهيئات إذا كانت موجودة سلفاً (البرلمان الأوربي) سعياً إلى جعل قراراتها متمتعة، من حيث المبدأ، بالاعتراف بوصفها [355] مراجع شرعية مستقلة للتنظيم على المستويين الإقليمي والدولي. وجنباً إلى جنب مع مثل هذه التطورات يتطلع النموذج إلى إمكانية عقد استفتاءات عامة تخترق الأمم والدول القومية، مع قواعد محددة وفقاً لطبيعة وأفق قضايا خلافية عابرة للحدود القومية. يضاف إلى ذلك أن من شأن إخضاع منظمات حكومية دولية لعمليتي المعاينة العامة وإشاعة الديمقراطية من قبل هيئات «وظيفية» دولية (على أساس، ربما، إيجاد مجالس إشراف منتخبة تكون ممثلة جزئياً لقواعد من الناحية الإحصائية).

يداً بيد مع هذه التغييرات، يقوم النموذج الكوزموبوليتي للديمقراطية على افتراض تجذير باقة من الحقوق والالتزامات، بما فيها

حقوق والتزامات مدنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، من أجل تزويد صنع القرار بشكل وحدود (انظر فصل: ٩). وهذا يتطلب حفظها في دساتير البرلمانات والجمعيات (على المستويين القومي والدولي)؛ والعمل على توسيع نفوذ المحاكم الدولية بما يمكن الجماعات والأفراد من امتلاك الوسيلة الفعالة لإلزام السلطات السياسية بتفعيل وتطبيق حقوق مفتاحية، داخل الروابط السياسية وخارجها على حدٍّ سواء.

في التحليل الأخير، من شأن تشكيل جمعية ذات مرجعية لسائر الدول والمجتمعات الديمقراطية ـ أمم متحدة معدلة أو تكملة لها ـ أن يكون هدفاً. أما الأمم المتحدة، بتركيبتها الحالية، فتجمع بين مبدأين متناقضين من مبادئ التمثيل: مساواة جميع البلدان (صوت واحد لكل بلد في الجمعية العمومية) والإذعان لقوة الجغرافيا السياسية (حق النقض الخاص في مجلس الأمن للدول ذات صفة القوى العظمى الراهنة أو السابقة). من شأن جمعية ذات مرجعية لسائر الدول والمجتمعات الديمقراطية (مع إدخال تعديلات على نظام الفيتو وإدارة الأمن الجماعي) أن تسعى دون تحفظ إلى وضع مبادئ التمثيل الديمقراطي فوق مبادئ الخضوع لسياسة القوى العظمى. سيكون الاتفاق على مرجعية أي جمعية ديمقراطية دولية ومكوّناتها التنظيمية صعباً بالطبع، إذا لم يكن مستحيلاً. ولعل من الصعوبات التي ستتم مواجهتها إقرار نظام التمثيل في الجمعية: صوت واحد لكل بلد؟ ماذا لو تم جعل عدد الممثلين متناسباً مع عدد السكان؟ ماذا عن إمكانية تمثيل منظمات دولية متخصصة؟ غير أن الجمعية الجديدة يمكنها، إذا ما تم الاتفاق على نظام عملها ـ في ندوة تأسيسية

twitter @baghdad_library

دولية، مثلاً ـ أن تصبح مركزاً دولياً ذا مرجعية لدراسة ومعاينة قضايا كوكبية ملحة مثل توفير الغذاء وتوزيعه، عبء القروض التي تثقل كواهل البلدان النامية، فوضى [356] مئات مليارات الدولارات المتداولة في العالم يومياً، الاحترار الكوني، واختزال أخطار الحرب النووية والكيميائية.

من الواضح أن فكرة جمعية دولية ديمقراطية جديدة عرضة لوابل من الاعتراضات التي تساق عموماً ضد أي مشاريع مشابهة. هل ستكون مزودة بأي أنياب تمكّنها من تنفيذ القرارات؟ كيف سيتم تطبيق القانون الدولي الديمقراطي؟ هل سيتم تشكيل قوة شرطة وجيش ممركزة؟ مع أسئلة مماثلة. صحيح أن هذه هواجس ذات شأن، غير أن كثيراً منها يمكن طمأنته والتصدي له. ينبغي، مثلاً، تأكيد أن أي مؤسسة تشريعية كوكبية يجب النظر إليها، قبل كل شيء، بوصفها مؤسسة «مؤهلة لوضع المعايير». وعلى الرغم من وجوب التمييز بين الأدوات الحقوقية التي ستتمتع بمرتبة القانون بعيداً عن أي تفاوض أو تحرك إضافي من جانب أي إقليم، دولة أو إدارة محلية، وتلك التي ستتطلب مزيداً من المناقشة مع هذه الأطراف، فإن تطبيق تفصيل سلسلة طويلة من التوصيات سيكون من اختصاص مستويات إدارة غير كوكبية(٨). علاوة، ليست مسألة تطبيق القانون على مستوى إقليمي وكوكبي خارج نطاق الحل من حيث المبدأ: نسبة معينة من شرطة أي دولة قومية وجيشها (ربما نسبة متزايدة مع الزمن) يمكن

(٨) يجسد قانون الاتحاد الأوربي سلسلة من الفروق المهمة بين الأدوات الحقوقية وأنماط التطبيق التي تساعد على تأمل هذا السياق. غير أنني أميل إلى ترك هذه المسائل المعقدة معلقة هنا.

«تخصيصها» للسلطات الدولية الجديدة ووضعها تحت تصرفها على نحوٍ روتيني[٩]. وتحقيقاً لهذه الغاية يمكن اعتماد قنوات قادرة على حل مشكلة أن «دون السيف، ليست المواثيق إلا كلاماً» (هوبز).

بالمثل، لن يتوفر أي أساس صلب للتفكير بإمكانية التوصل إلى تسوية جديدة بين قوة الإكراه وقابلية المحاسبة، إلا بمقدار ما يتم إقحام صيغ «عمليات الضبط الشرطية» في إطار دولي ديمقراطي محدد. وإذا بدا تطور كهذا خيالاً جامحاً، فإن من الضروري تأكيد حقيقة أنه خيال تصور تمكين المرء من تأييد الديمقراطية اليوم دون الاشتباك مع جملة القضايا المثارة هنا. إذا كان النظام الكوني الجديد الناشئ مطالباً أن يكون ديمقراطياً، فإن من الضروري أن يتم التصدي لهذه القضايا، وإن بقيت التفاصيل مفتوحة، بالطبع، على المزيد من التحديد الدقيق.

إذا بقي تاريخ الديمقراطية وتطبيقه العملي حتى الآن متمركزين على فكرة الموقع والمكان (جمهورية المدينة، الجماعة، الأمة)، فهل من الممكن جعل ديمقراطية المستقبل تتمركز، حصرياً على الميدان الدولي أو الكوني،[357] إذا كان تمركزها على أي مكان ضرورياً؟ أعتقد أن استخلاص مثل هذه النتيجة يعني سوء فهم طبيعة العولمة المعاصرة والخطاب الذي يجري تطويره هنا. فالعولمة ليست، إذا اقتبسنا إحدى العبارات الدارجة، إلا «عملية جدلية (ديالكتيكية)»: «يبقى التحول المحلي جزءاً من العولمة مثله مثل التوسيع الجانبي للارتباطات الاجتماعية عبر الزمان والمكان» (غدنز، ١٩٩٠، ص: ٦٤). ثمة مطالبات جديدة بالاستقلال الإقليمي والمحلي مع اهتداء جماعات معينة

---

(٩) أو، يمكن تعزيز قدرات التطبيق، وهذا أفضل، عبر إيجاد قوة مستقلة دائمة مجندة مباشرة من أفراد متطوعين ينتمون إلى سائر البلدان (جوهانسن، ١٩٩٣).

twitter @baghdad_library

إلى حقيقة أنها محيَّدة بقوى كوكبية جديدة وأنظمة سياسية غير مناسبة أو عاجزة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الظروف محفوفة، بالطبع، بالخطر، إضافة إلى احتمال زيادة حدة السياسة الفئوية والطائفية، فإن من شأنها أيضاً أن تبشِّر بأفق جديد: استعادة ديمقراطية مكثفة قائمة على المشاركة على المستويات المحلية تكملة للجمعيات التشاورية لدى النظام الكوني الأوسع. بمعنى أنها تبشر بنظام سياسي قائم على جماعات، ومدن وأمم ديمقراطية، جنباً إلى جنب مع أقاليم وشبكات كوكبية ديمقراطية أيضاً. وفي نظام كهذا من شأن مبدأ الاستقلال أن يتجذر في عدد من مواقع القوة والنفوذ المختلفة وعبر الميادين المكانية المتنوعة.

تم إيراد السمات المفتاحية لمفهوم الديمقراطية هذا في النموذج: ٩ ب. والنموذج هذا يقدم برنامجاً لعدد من التحولات الممكنة المنطوية على مضاعفات سياسية ذات آماد قصيرة وأخرى طويلة. إنه لا يقدم خيار كل شيء أو لا شيء، بل يحاول، بالأحرى، رسم توجه لنوع من التغيير الممكن مع نقاط علام واضحة.

هلْ ثمة أي تطورات سياسية من شأنها أن توحي بأن الديمقراطية الأممية (الكوزموبوليتية) هي أحد الاحتمالات؟ من الممكن لمس زخم اندفاع التغييرات السياسية الديمقراطية العابرة للحدود القومية في عدد من السيرورات والقوى، بما فيها تطور حركات قاعدية عابرة للحدود القومية ذات أهداف إقليمية أو كوكبية واضحة، مثل حماية الموارد الطبيعية والبيئة والتخفيف من وطأة الأوبئة والأمراض؛ صياغة حقوق وواجبات قانونية جديدة تطال الدول والأفراد فيما يخص استخدام القوة، «التراث المشترك للبشرية»، حماية «المرافق العامة الكونية»،

والدفاع عن حقوق الإنسان؛ وظهور وانتشار سلسلة طويلة من المؤسسات الدولية المهتمة بالتنسيق بين جملة القوى والمشكلات العابرة للحدود القومية، بدءاً بالأمم المتحدة ووكالاتها وانتهاء بسلسلة من الشبكات والمنظمات السياسية الإقليمية، في القرن العشرين. وبالتالي، فإن من الممكن الزعم بأن هناك أساساً سياسياً يوفر إمكانية اجتراح مستقبل ديمقراطي عابر للحدود القومية أكثر منهجية.

غير أن من شأن تصور إمكانية اجتراح مثل هذا الأساس المناسب بسهولة أن يكون، بالطبع، نوعاً من الغرق في بحر من السذاجة الاستثنائية. فمسألة كيفية ترسيخ نموذج الاستقلال الديمقراطي عبر الحدود، والديمقراطية نفسها مثيرة لهذا القدر الكبير من الجدل، تكون مسألة قابلة جذرياً للمساءلة والتمحيص. والمنظِّر السياسي هنا يتخذ موقف المدافع، أما هيئة المحلفين فعاكفة، دون أدنى شك، على بذل أقصى ما لديها من جهد. كثيراً ما دأب تفجر الاهتمام بالديمقراطية في الأزمنة الأخيرة على رؤية الديمقراطية من منطلق الديمقراطية الليبرالية، على افتراض استحالة تطبيق الديمقراطية إلا على «الشؤون الحكومية» (ولا مكان لها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية)، وعلى التسليم المسبق بأن الدولة القومية هي البؤرة الأنسب للديمقراطية. عبر مساءلة هذه المنطلقات، حاول الجزء ٣ من هذا الكتاب أن يساهم في التأسيس لجدول أعمال جديد **[360]** لنوع جديد من الفكر والحوار السياسيين. من الواضح أن إطلاق جدول أعمال جديد لا يعني حل جميع الصعوبات العميقة والمزمنة التي تعترض طريق الديمقراطية على الصعيدين النظري والعملي. غير أن الأمل ـ أقله الأمل ـ معقود على أن قضية قد طُرحت لمصلحة تعميق

twitter @baghdad_library

الديمقراطية وتوسيعها داخل البلدان وفيما بينها، وهذا تطور جوهري وأساسي إذا كانت الديمقراطية ستبقى محافظة على أهميتها، وفاعليتها ومشروعيتها في القرون المقبلة.

[358] خلاصة: نموذج ٩ ب

الديمقراطية الأممية (الكوزموبوليتية)

مبادئ التسويغ

في عالم يشهد تكاثفاً للعلاقات الإقليمية والكونية، مع «جماعات أقدار» متداخلة، يتطلب ترسيخ مبدأ الاستقلال في شبكات إقليمية وكوكبية جنباً إلى جنب مع الكيانات السياسية القومية والمحلية.

سمات مفتاحية

المدى القصير	المدى الطويل
الكيان السياسي/ الحكم	
إصلاح كبرى مؤسسات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن (لمنح البلدان النامية صوتاً ذا شأن وقدرة فعالة على صنع القرار)	ميثاق جديد للحقوق والواجبات مقحم على ميادين مختلفة من النفوذ السياسي، الاجتماعي والاقتصادي
إيجاد مجلس ثانٍ للأمم المتحدة (وفقاً لميثاق دستوري دولي)	برلمان كوكبي (بصلاحية محدودة على صعيد جباية الرسوم) مرتبط بالأقاليم، الدول والمقاطعات
أقلمة سياسية معززة (الاتحاد الأوربي وبعده) واستخدام الاستفتاءات العابرة للحدود القومية	فصل المصالح السياسية عن نظيرتها الاقتصادية؛ تمويل عام لجمعيات استشارية وعمليات انتخابية
إيجاد محكمة حقوق إنسان دولية جديدة. مقاضاة إلزامية أمام المحكمة الدولية	نظام حقوقي كوكبي مترابط، حاضن لعناصر من القانون الجنائي والمدني
تأسيس قوة عسكرية فعالة، مسؤولة، دولية	تحويل دائم لنسبة متنامية من قدرة أي دولة قومية على القسر إلى مؤسسات إقليمية وكوكبية

الاقتصاد/المجتمع المدني	
تشجيع حلول بعيدة عن الدولة وبعيدة عن السوق في تنظيم المجتمع المدني	خلق سلسلة متنوعة من الروابط والجماعات المنظمة ذاتياً في المجتمع المدني
[359] تجريب منهجي لصيغ تنظيمية ديمقراطية مختلفة في الاقتصاد	اقتصاد متعدد القطاعات وإضفاء الصفة التعددية على أنماط الملكية والحيازة
توفير موارد لمن هم في أكثر الأوضاع الاجتماعية هشاشة لتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم والتعبير عنها	وضع إطار عام لأولويات الاستثمار عن طريق التشاور العام والقرار الحكومي، ولكن مع الإبقاء على التنظيم الموسع لسوق السلع والعمالة

شروط عامة

تطور مستمر لأشكال تدفق الموارد ولشبكات التفاعل على الأصعدة الإقليمية، الدولية والكونية

اعتراف أعداد متزايدة من الناس بالترابط المتنامي لمختلف الميادين بما فيها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والبيئية

تطوير فهم لـ «ثروات جماعية» متداخلة تتطلب حلولاً ديمقراطية جماعية ـ محلياً، قومياً، إقليمياً وكوكبياً

ترسيخ معزز لحقوق والتزامات ديمقراطية في عملية إقرار وتطبيق القانون القومي، الإقليمي والدولي

تحويل نسبة متزايدة من قدرة الإكراه العسكري لدى الدولة، أي دولة، إلى وكالات ومؤسسات عابرة للحدود القومية مع استهداف نزع السلاح وتجاوز نظام الحروب بين الدول آخر المطاف

ملاحظة: ليست الشروط المؤسسية للديمقراطية الأممية (الكوزموبوليتية)، وتعقيدات جملة قضايا الإصلاح، معروضة هنا إلا بصيغة أولية فجة، للاطلاع على مزيد من المناقشة انظر آرتشيبوغي وهيلد (١٩٩٥) وهيلد (١٩٩٥).

twitter @baghdad_library

ثبت المراجع

Abercrombie, N., Hill, S. and Turner, B. 1980: The Dominant Ideology Thesis. London: Allen and Unwin.

آبر كومبي، ان؛ هِلْ، اس وتورنر، بي: أطروحة الأيديولوجية السائدة

Adonis, A. and Mulgan, G. 1994: Back to Greece: the scope for direct democracy. Demos, 3.

أدونيس، ايه و ومورغان، جي: ديموس، ٣

Albrow, M. 1970: Bureaucracy. London: Pall Mall.

ألبرو، ام: البيروقراطية

Almond, A. and Verba, S. 1963: The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

ألموند، ايه وفيربا، اس (محرران): الثقافة المدنية

Almond, A. and Verba, S. (eds) 1980: The Civic Culture Revisited. Boston: Little, Brown.

ألموند، ايه وفيربا، اس (محرران): الثقافة المدنية من جديد

twitter @baghdad_library

Anderson, B. 1983: Imagined Communities. London: Verso.

أندرسون، بي: الجماعات المتخيلة

Anderson, P. 1974a: Passages from Antiquity to Feudalism. London: New Left Books.

أندرسون، پي: سبل العبور من المجتمع القديم إلى النظام الإقطاعي

Anderson, P. 1974b: Lineages of the Absolutist State. London: New Left Books.

أندرسون، پي: جذور الدولة الاستبدادية

Andrewes, A. 1967: The Greeks. London: Hutchinson.

أندروز، ايه: الإغريق

Annas, J. 981: An Introduction to Plato's Republic. Oxford: Clarendon Press.

أنّاس، جي: مقدمة لجمهورية أفلاطون

Anweiler, o. 1974: The Soviets. New York: Random House.

أنوايلر، او: مجالس السوفييت

Aquinas, St Thomas: De Regimine Principum. In Aquinas: Selected Political Writings, ed. A. P. D'Entrèves. Oxford: Blackwell, 1948.

أكويني، القديس توما: مبدأ النظام

Archibugi, D. and Held, D. 1995: Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a World Order. Cambridge: Polity Press.

أرتشيبوغي، دي وهيلد، دي: الديمقراطية الكوزموبوليتية

Arendt, H. 1963: On Revolution. New York: Viking Press.

أرندت، اتش: عن الثورة

Aristotle: The Politics. Harmondsworth: Penguin, 1981.

أرسطو: السياسة

Astell, M.: Some Reflections upon Marriage. Dublin: 1730.

أستل، ام: بعض التأملات في الزواج

Augustine: The City of God Against the Pagans, 7 vols. London: Heinemann, 195 7-72.

أوغسطين: مدينة الرب في مواجهة عبدة الأوثان

Avineri, S. 1972: Hegel's Theory of the Modem State. Cambridge: Cambridge University Press.

أفينيري، اس: نظرية هيغل عن الدولة الحديثة

Bachrach, P. and Baratz, M. S. 1962: The two faces of power. American Political Science Review, 56(4).

باتشراخ، بي وباراتز، ام اس: وجها السلطة

Baldwin, T. 1992: The territorial state. In H. Gross and T. R. Harrison (eds), Cambridge Essays in Jurisprudence. Oxford: Clarendon Press.

بولدوين، تي: الدولة الإقليمية

Ball. T. 1988: Transforming Political Discourse: Political Theory and Critical Conceptual History. Oxford: Blackwell.

بول، تي: تغيير الخطاب السياسي

twitter @baghdad_library

Barber, B. 1984: Strong Democracy Berkeley, CA: University of California Press.

باربر، بي: الديمقراطية القوية

Barnett, A., Ellis, C. and Hirst, p. 1993: Debating the Constitution: New Perspectives on Constitutional Reform. Cambridge: Polity Press.

بارنت، بي؛ إيليس، س و هيرست، بي: مناقشة الدستور

Bauman, Z. 1991: Modernity and Ambivalence. Cambridge: Polity Press.

باومن، زد: الحداثة والغموض

Beer, S. 1969: Modern British Politics. London: Faber.

بير، اس: السياسة البريطانية الحديثة

Beer, S. 1982: Britain Against Itself. London: Faber.

بير، اس: بريطانيا ضد نفسها

Beetham, D. 1981: Beyond liberal democracy. Socialist Register, 1981. London: Merlin Press.

بيتام، دي: بعد الديمقراطية الليبرالية

Beetham, D. 1985: Max Weber and the Theory of Modem Politics. Cambridge: Polity Press.

بيتام، دي: ماكس فيبر ونظرية السياسة الحديثة

Beetham, D. 1991: The Legitimation of Power. London: Macmillan.

بيتام، دي: شَرْعَنة السلطة

Beetham, D. 1993: Liberal democracy and the limits of democratization. In D. Held (ed.), Prospects for Democracy: North, South, East, West. Cambridge: Polity Press.

بيتام، دي: الديمقراطية الليبرالية وحدود عملية إشاعة الديمقراطية

Beetham, D. 1994: Conditions for democratic consolidation. Review of African Political Economy, 60.

بيتام، دي: شروط ترسيخ الديمقراطية

Beitz, C. 1979: Political Theory and International Relations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

بايتز، سي: نظرية السياسة والعلاقات الدولية

Bellamy, R. 1996: The political form of the constitution: the separation of powers, rights and representative democracy. Political Studies, 44, special issue.

بيلامي، آر: الصيغة السياسية للدستور

Benn, S. I. 1955: The uses of sovereignty. Political Studies, 3.

بن، اس آي: استخدامات السيادة

Bentham, J.: The Works of Jeremy Bentham, 11 vols, ed. Jeremy Bowring. Edinburgh: W. Tait, 1838-43.

بنتام، جي: المؤلفات الكاملة ١١ مجلداً

Bentham, J.: Principles of the Civil Code. In The Works of Jeremy Bentham, vol. I, ed. Jeremy Bowring. Edinburgh: W. Tait, 1838.

بنتام، جي: مبادئ الشرعة المدنية

twitter @baghdad_library

Bentham, J.: Constitutional Code, book I. In The Works of Jeremy Bentham, vol. IX, ed. Jeremy Bowring. Edinburgh: W. Tait, 1843.

بنتام، جي: الشرعة الدستورية

Bentham, J.: Fragment on Government, ed. W. Harrison. Oxford: Blackwell, 1960.

بنتام، جي: شذرة عن الحكم

Berelson, B. 1952: Democratic theory and public opinion. Public Opinion Quarterly, 16 (autumn).

بَرَلْسون، بي: النظرية الديمقراطية والرأي العام

Berelson, B., Lazarfeld, P. F. and McPhee, W. 1954: Voting. Chicago: University of Chicago Press.

بَرَلْسون، بي؛ لازارفلد، پي اف وماكفي، دبليو: التصويت

Berlin, I. 1969: Four Essays on Liberty. Oxford: Oxford University Press.

برلين، آي: أربعة مقالات عن الحرية

Bernal, M. 1987: Black Athena, vol. 1. London: Free Association Books.

بيرنال، ام: أثينا السوداء

Bobbio, N. 1987: Which Socialism? Cambridge: Polity Press.

بوبيو، ان: أي اشتراكية؟

Bobbio, N. 1989: Democracy and Dictatorship. Cambridge: Polity Press.

بوبيو، ان: الديمقراطية والدكتاتورية

Bornstein, S., Held, D. and Krieger, J. (eds) 1984: The State in Capitalist Europe. London: Allen and Unwin.

بورنشتاين، اس؛ هيلد، دي وكريغر، جي (محرران): الدولة في أوروبا الرأسمالية

Bottomore, T. 1985: Theories of Modern Capitalism. London: Allen and Unwin.

بوتّومور، تي: نظريات النظام الرأسمالي الحديث

Bradley, H. 1995: Fractured Identities. Cambridge: Polity Press.

برادلي، اتش: الهويات الممزقة

Brittan, S. 1975: The economic contradictions of democracy. British Journal of Political Science, 5(1).

بريتّان، اس: التناقضات الاقتصادية للديمقراطية

Brittan, 5. 1977: Can democracy manage an economy? In R. Skidelsky (ed.), The End of the Keynesian Era. Oxford: Martin Robertson.

بريتّان، اس: هل تستطيع الديمقراطية إدارة الاقتصاد؟

Brown, R. and Scase, R. (eds) 1991: Poor Work. Buckingham: Open University Press.

براون، آر وسكيز، آر (محرران): العمل الضعيف

Budge, I. 1993: Direct democracy: setting appropriate terms of debate. In D. Held (ed.), Prospects for Democracy: North,

twitter @baghdad_library

South, East, West.Cambridge: Polity Press.

بدج، آي: الديمقراطية المباشرة

Budge, I. 1996: The New Challenge of Direct Democracy. Cambridge: Polity Press.

بدج، آي: تحدي الديمقراطية المباشرة الجديد

Bull, H. 1977: The Anarchical Society. London: Macmillan.

بول، اتش: مجتمع الفوضى

Burnheim, J 1985: Is Democracy Possible? Cambridge: Polity Press.

بورنهايم، جي: هل الديمقراطية ممكنة؟

Burnheim, J. 1986: Democracy, the nation state and the world system. In D. Held and C. Pollitt (eds), New Forms of Democracy. London: Sage.

بورنهايم، جي: الديمقراطية، الدولة القومية والنظام العالمي

Butler, D. and Stokes, D. 1974: Political Change in Britain. London: Macmillan.

بتلر، دي وستوكس، دي: التغيير السياسي في بريطانيا

Callinicos, A. 1991: The Revenge of History: Marxism and the East European Revolutions. Cambridge: Polity Press.

كالينيكوس، ايه: انتقام التاريخ

Callinicos, A. 1993: Liberalism, marxism, and democracy: a response to David Held. Theory and Society, 22.

كالينيكوس، ايه: الليبرالية، الماركسية والديمقراطية

Campbell, A., Conoerse, P., Miller, W. and Stokes, D. 1960: The American Voter. New York: John Wiley.

كامبل، ايه؛ كونورس، پي ؛ ملر، دبليو وستوكس، دي: الناخب الأميركي

Canovan, M. 1987: Republicanism. In D. Miller, J. Coleman, W. Connolly and A. Ryan (eds), The Blackwell Encyclopaedia of Political Thought. Oxford: Blackwell.

كانوفان، ام: النزعة الجمهورية

Caportorti, F. 1983: Human rights: the hard road towards universality. In R. St J. Macdonald and I). M. Johnson (eds), The Structure and Process of International Law. The Hague: Martinus Nijhoff.

كارپورتورتي، اف: حقوق الإنسان

Cassese, A. 1986: International Law in a Divided World. Oxford: Clarendon Press.

قسيس، ايه: القانون الدولي في عالم ممزق

Cassese, A. 1988: Violence and Law in the Modem Age. Cambridge: Polity Press.

قسيس، ايه: العنف والقانون في العصر الحديث

Cassese, A. 1991: Violence, war and the rule of law. In D. Held (ed.), Political Theory Today. Cambridge: Polity Press.

قسيس، ايه: العنف، الحرب وسيادة القانون

Chodorow, N. J. 1989: Feminism and Psychoanalytic Theory.

twitter @baghdad_library

Cambridge: Polity Press.

تشودوروف، ان جي: الحركة النسوية ونظرية التحليل النفسي

Cicero: De Re Publica, trans. G. H. Sabine and S. B. Smith as On the Commonwealth. Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1929.

شيشرون: الجمهورية

Cliff, T. 1974: State Capitalism in Russia. London: Pluto.

كليف، تي: رأسمالية الدولة في روسيا

Cohen, J. 1989: Deliberation and democratic legitimacy. In A. Hamlin and P. Pettit (eds), The Good Polity: Normative Analysis of the State. Oxford: Blackwell.

كوهن، جي: التأمل والشرعية الديمقراطية

Cohen, J. and Rogers, J. 1983: On Democracy. New York: Penguin.

كوهن، جي وروجرز، جي: عن الديمقراطية

Cohen, J. and Rogers, J. 1995: Associations and Democracy. London: Verso.

كوهن، جي وروجرز، جي: الجمعيات والديمقراطية

Cohen, J. L. 1982: Class and Civil Society: The Limits of Marxian Critical Theory. Oxford: Martin Robertson.

كوهن، جي ال: الطبقات والمجتمع المدني

Cohen, J. L. and Arato, A. 1992: Civil Society and Political Theory. Cambridge, MA: MIT Press

كوهن، جي ال و أراتو، ايه: المجتمع المدني والنظرية السياسية

Colletti, L 1972: From Rousseau to Lenin. London: New Left Books.

كوليتي، ال: من روسو إلى لينين

Connolly, W. 1981: Appearance and Reality. Cambridge: Cambridge University Press.

كونولي، دبليو: المظهر والواقع

Cooper, R. J. 1986: Economic Policy in an Interdependent World. Cambridge: MIT Press.

كوبر، آر جي: السياسة الاقتصادية في عالم متساند

Corcoran, P. E. 1983: The limits of democratic theory. In G. Duncan (ed.), Democratic Theory and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

كوركوران، بي إي: حدود النظرية الديمقراطية

Coward, R. 1983: Patriarchal Precedents: Sexuality and Social Relations. London: Routledge and Kegan Paul.

كوارد، آر: سوابق أبوية

Cox, R. W. 1987: Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History. New York: Columbia University Press.

كوكس، آر دبليو: الإنتاج، السلطة والنظام العالمي

Cranston, M. 1968: Introduction. In J.-J. Rousseau, The Social Contract. Harmondsworth: Penguin.

twitter @baghdad_library

كرانستون، ام: مقدمة العقد الاجتماعي لروسو

Crompton, R. 1993: Class and Stratification. Cambridge: Polity Press.

كرومپتون، آر: الطبقات والتمايز

Crozier, M. 1964: The Bureaucratic Phenomenon. London: Tavistock.

كروزييه، ام: الظاهرة البيروقراطية

Dahl, R. A. 1956: A Preface to Democratic Theory. Chicago: University of Chicago Press.

دال، آر ايه: مقدمة لنظرية الديمقراطية

Dahl, R. A. 1957. The concept of power. Behavioural Science, 2(3).

دال، آر ايه: مفهوم السلطة

Dahl, R. A. 1961: Who Governs? Democracy and Power in an American City. New Haven, CT: Yale University Press.

دال، آر ايه: من الذي يحكم؟

Dahl, R. A. 1971: Polyarchy: Participation and Opposition. New Haven, CT: Yale University Press.

دال، آر ايه: حكم الأكثرية

Dahl, R. A. 1978: Pluralism revisited. Comparative Politics, 10(2).

دال، آر ايه: التعددية مرة أخرى

Dahl, R. A. 1979: Procedural democracy. In P. Laslett and J. Fishkin (eds), Philosophy, Politics and Society. Fifth series. New Haven, CT: Yale University Press.

دال، آر ايه: الديمقراطية الإجرائية

Dahl, R. A. 1985: A Preface to Economic Democracy. Cambridge: Polity Press.

دال، آر ايه: مدخل إلى الديمقراطية الاقتصادية

Dahl, R. A. 1989: Democracy and Its Critics. New Haven, CT: Yale University Press.

دال، آر ايه: الديمقراطية ونقادها

Devine, F. 1993: Affluent Workers Revisited. Edinburgh: Edinburgh University Press.

دي؟اين، اف: العمال الميسورون مرة أخرى

Devine, P. 1988: Democracy and Economic Planning. Cambridge: Polity Press.

دي؟اين، بي: الديمقراطية والتخطيط الاقتصادي

Dickenson, D. 1997: Property, Women and Politics: Subjects or Objects? Cambridge: Polity Press.

ديكنسون، دي: الملكية، المرأة والسياسة

Dominelli, L. 1991: Women Across Continents. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

دومينيلي، ال: المرأة عبر القارات

Draper, H. 1977: Karl Marx's Theory of Revolution, vol. I.

twitter @baghdad_library

New York: Monthly Review Press.

دريبر، اتش: نظرية الثورة عند ماركس

Duncan, G. 1971: Marx and Mill. Cambridge: Cambridge University Press.

دنكان، جي: ماركس ومل

Duncan, G. and Lukes, S. 1963: The new democracy. In S. Lukes (ed.), Essays in Social Theory. London: Macmillan.

دنكان، جي ولوكس، اس: الديمقراطية الجديدة

Dunn, J. 1969: The Political Thought of John Locke. Cambridge: Cambridge University Press.

دن، جي: فكر جون لوك السياسي

Dunn, J. 1979: Western Political Theory in the Face of the Future. Cambridge: Cambridge University Press.

دن، جي: النظرية السياسية الغربية في مواجهة المستقبل

Dunn, J. 1980: Political Obligation in its Historical Context: Essays in Political Theory. Cambridge: Cambridge University Press.

دن، جي: الالتزام السياسي في سياقه التاريخي

Dunn, J. 1990: Interpreting Political Responsibility. Cambridge: Polity Press.

دن، جي: تفسير المسؤولية السياسية

Dunn, J. (ed.) 1992: Democracy: The Unfinished Journey, 508 BC to AD 1993. Oxford: Oxford University Press.

دن، جي (محرراً): الديمقراطية

Duverger, M. 1974: Modern Democracies: Economic Power versus Political Power. Illinois: Dryden Press.

دوفيرغر، ام: الديمقراطيات الحديثة

Eisenstein, Z. R. 1980: The Radical Future of Liberal Feminism. New York: Longman.

آيزنشتاين، زد آر: المستقبل الثوري للحركة النسوية الليبرالية

Elster, J. 1976: Some conceptual problems in political theory. In B. Barry (ed.), Power and Political Theory. London: John Wiley.

إلستر، جي: بعض المشكلات المفهومية في النظرية السياسية

Engels, F.: Letter to A. Bebel, March 1875. In K. Marx and F. Engels, Selected Works. New York: International Publishers, 1968.

إنجلز، اف: رسالة إلى بيبل

Engels, F.: The Origins of the Family, Private Property, and the State. New York: International Publishers, 1972.

إنجلز، اف: أصل العائلة، الملكية الخاصة، والدولة

Falk, R. 1969: The interplay of Westphalian and Charter conceptions of the international legal order. In R. Falk and C. Black (eds), The Future of the International Legal Order, vol. 1. Princeton, NJ: Princeton University Press.

فالك، آر: تداخل مفهومي وستفاليا والميثاق للنظام الحقوقي الدولي

twitter @baghdad_library

Falk, R. 1975: A Study of Future Worlds. New York: Free Press.

فالك، آر: دراسة لعوالم المستقبل

Farrar, C: 1992: Ancient Greek political theory as a response to democracy. In J. Dunn (ed.), Democracy The Unfinished Journey, 508 BC to AD 1993. Oxford: Oxford University Press.

فارّار، سي: النظرية السياسية في اليونان القديمة

Featherstone, M. 1991: The Body, Social Processes and Cultural Theory. London: Sage.

فَذّرستون، ام: الجسد، السيرورات الاجتماعية والنظرية الثقافية

Figgis, J. N. 1913: Churches in the Modem State. London: Longman, Green.

فيغّيس، جي ان: الكنائس في الدولة الحديثة

Fine, B. and Harris, L. 1979: Rereading Capital. London: Macmillan.

فاين، بي وهاريس، ال: إعادة قراءة رأس المال

Finley, M. I. 1963: The Ancient Greeks. Harmondsworth: Penguin.

فنلي، ام آي: الإغريق القدماء

Finley, M. I. 1972: Introduction. In Thucydides, The Peloponnesian War. Harmondsworth: Penguin.

فنلي، ام آي: مقدمة «الحرب البيلوبونيزية» لتوسيديد

Finley, M. I. 1973a: The Ancient Economy. London: Chatto and Windus.

فنلي، ام آي: الاقتصاد القديم

Finley, M. I. 1973b: Democracy Ancient and Modem. London: Chatto and Windus.

فنلي، ام آي: الديمقراطية قديماً وحديثاً

Finley, M. I. 1975: The Use and Abuse of History. London: Chatto and Windus.

فنلي، ام آي: استخدام التاريخ وسوء استخدامه

Finley, M. I. 1983: Politics in the Ancient World. Cambridge: Cambridge University Press.

فنلي، ام آي: السياسة في العالم القديم

Fishkin, J. 1991: Democracy and Deliberation. New Haven, CT: Yale University Press.

فيشكين، جي: الديمقراطية والتأمل

Foucault, M. 1977: Discipline and Punish. London: Allen Lane.

فوكو، ام: الانضباط والعقاب

Frankel, B. 1979: On the state of the state: Marxist theories of the state after Leninism. Theory and Society, 7(1-2).

فرانكل، بي: عن حالة الدولة

Franklin, J. H. 1978: John Locke and the Theory of Sovereignty. Cambridge: Cambridge University Press.

twitter @baghdad_library

فرانكلن، جي اتش: جون لوك ونظرية السيادة

Frieden, J. 1991: Invested interests: the politics of national economic policies in a world of global finance. International Organization, 45(4).

فريدن، جي: مصالح موظفة

Friedman, J. 1989: The new consensus. Part 1: The Fukuyama thesis. Critical Review (3-4).

فريدمان، جي: الإجماع الجديد

Fukuyama, F. 1989: The end of history? National Interest, 16.

فوكوياما، اف: نهاية التاريخ؟

Fukuyama, F. 1989/90: A reply to my critics. National Interest, 18.

فوكوياما، اف: رد على نقادي

Fukuyama, F. 1992: The End of History and the Last Man. London: Hamish Hamilton.

فوكوياما، اف: نهاية التاريخ والإنسان الأخير

Fukuyama, F. 1995: Trust. London: Hamish Hamilton.

فوكوياما، اف: الثقة

Gadamer, H.-G. 1975: Truth and Method. London: Sheed and Ward.

غادامر، اتش جي: الحقيقة والمنهج

Galbraith, J. K. 1994: The good society. Guardian, 26 Janu-

ary.

غالبريث، جي كي: المجتمع الصالح

Gamble, A. 1996: Hayek. Cambridge: Polity Press.

غامبل، ايه: هايك

Garrett, G. and Lange, P. 1991: Political responses to interdependence: what's left for the left? International Organization, 45(4).

غاريت، جي و لانج بي: ردود سياسية على التساند

Gewirth, A. 1951: Marsilius of Padua and Medieval Political Philosophy. New York: Columbia University Press.

غويرث، ايه: مارسيليوس البادواوي وفلسفة العصر الوسيط السياسية

Gewirth, A. 1980: introduction. In Marsilius of Padua, Defensor Pacis. Toronto: Toronto University Press.

غويرث، ايه: مقدمة دفاعاً عن السلم لمارسيليوس

Giddens, A. 1972: Politics and Sociology in the Thought of Max Weber. London: Macmillan.

غدنز، ايه: السياسة والسوسيولوجيا في فكر ماكس فيبر

Giddens, A. 1979: Central Problems in Social Theory: Action, Structure and Contradiction in Social Analysis. London: Macmillan.

غدنز، ايه: مشكلات مركزية في النظرية الاجتماعية

Giddens, A. 1981: A Contemporary Critique of Historical Materialism, vol. 1. London: Macmillan.

twitter @baghdad_library

غدنز، ايه: نقد معاصر للمادية التاريخية

Giddens, A. 1984: The Constitution of Society. Cambridge: Polity Press.

غدنز، ايه: تأسيس المجتمع

Giddens, A. 1985: The Nation-State and Violence, vol. II of A Contemporary Critique of Historical Materialism. Cambridge: Polity Press.

غدنز، ايه: الدولة القومية والعنف

Giddens, A. 1990: The Consequences of Modernity. Cambridge: Polity Press.

غدنز، ايه: عواقب الحداثة

Giddens, A. 1992: The Transformation of Intimacy. Cambridge: Polity Press.

غدنز، ايه: تحول الحميمية

Giddens, A. 1993: Modernity, history and democracy. Theory and Society, 22.

غدنز، ايه: الحداثة، التاريخ والديمقراطية

Giddens, A. 1994: Beyond Left and Right The Future of Radical Politics. Cambridge: Polity Press.

غدنز، ايه: بعد اليسار واليمين

Giddens, A. and Held, D. (eds) 1982: Classes, Power and Conflict. London: Macmillan.

غدنز، ايه و هيلد، دي (محرران): الطبقات، السلطة والصراع

Gilbert, F. 1965: Machiavelli and Guicciardini. Princeton, NJ: Princeton University Press.

جلبرت، اف: ماكيافيلي وغويتشارديني

Gilligan, C. 1982: In a Different Voice: Women's Conceptions of the Self and Morality. Cambridge, MA: Harvard University Press.

غيليغان، سي: بصوت مختلف

Gilpin, R. 1987: The Political Economy of International Relations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

غيلپن، آر: الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية

Goldblatt, D., Held, D., McGrew, A. G. and Perraton, J. 1998: Global Flows and Global Transformations: Concepts, Arguments and Evidence. Cambridge: Polity Press.

غولدبلات، دي؛ هيلد، دي؛ ماكغرو، ايه جي وبيرّاتون، جي: تدفقات كونية وتحولات كونية

Gourevitch, P. 1978: The second image reversed: the international sources of domestic politics. International Organization, 32(4).

غورَفيتش، بي: الصورة الثانية معكوسة

Gray, J. 1993: Beyond the New Right. London: Routledge.

غري، جي: بعد اليمين الجديد

Green, P. 1981: The Pursuit of Inequality. New York: Pantheon Books. Guardian, 1990: 7 September.

غرين، بي: التماساً لعدم المساواة

twitter @baghdad_library

Habermas, J. 1962: Struktwwandel der ?ffentlichkeit. Neuwied: Luchterhand.

هابرماس، جي: بنية الشفافية

Habermas, J. 1971: Towards a Rational Society. London: Heinemann.

هابرماس، جي: نحو مجتمع عقلاني

Habermas, J. 1976: Legitimation Crisis. London: Heinemann.

هابرماس، جي: أزمة الشرعنة

Habermas, J. 1996: Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. Cambridge: Polity Press.

هابرماس، جي: بين الحقائق والمعايير

Hacker, A. 1967: Power to do what? In W. Connolly (ed.), The Bias of Pluralism. Chicago: Atherton.

هاكّر، ايه: سلطة لفعل ماذا؟

Hall, P. 1986: Governing the Economy. Cambridge: Polity Press.

هال، بي: إدارة الاقتصاد

Hall, S. 1983: Themes and questions. In The State and Society, 3(7). Milton Keynes: Open University.

هال، اس: موضوعات وأسئلة

Hall, S. 1992: The question of cultural identity. In S. Hall, D. Held and A. McGrew (eds), Modernity and its Futures.

Cambridge: Polity Press.

هال، اس: مسألة الهوية الثقافية

Hall, S. and Gieben, B. (eds) 1992: Formations of Modernity. Cambridge: Polity Press.

هال، اس وغيبن، بي (محرران): تشكيلات الحداثة

Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke, J. and Roberts, B., 1978: Policing the Crisis. London: Macmillan.

هال، اس؛ غريتشر، سي؛ جفرسون، تي؛ كلارك، جي وروبرتس، بي: التحكم بالأزمة

Hall, S., Held, D. and McGrew, A. (eds) 1992: Modernity and its Futures. Cambridge: Polity Press.

هال، اس؛ هيلد، دي وماكغرو، ايه (محرران): الحداثة وتجلياتها المستقبلية

Halsey, A. H. 1981: Change in British Society. Oxford: Oxford University Press.

هالسي، ايه اتش: التغيير في المجتمع البريطاني

Hansen, M. H. 1991: The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes. Oxford: Blackwell.

هانسن، ام اتش: ديمقراطية أثينا في عصر ديموستين

Harrison, R. 1993: Democracy. London: Routledge.

هاريسون، آر: الديمقراطية

Hartmann, H. 1976: Capitalism, patriarchy and job segregation by sex. Signs, 1(3). Also in A. Giddens and D. Held

twitter @baghdad_library

(eds), Classes, Power and Conflict. London: Macmillan, 1982.

هارتمان، اتش: الرأسمالية، الوصاية الأبوية والفصل بين الجنسين في العمل

Hayek, F. A. 1960: The Constitution of Liberty. London: Routledge and Kegan Paul.

هايك، اف ايه: دستور الحرية

Hayek, F. A. 1976: The Road to Serfdom. London: Routledge and Kegan Paul.

هايك، اف ايه: الطريق إلى القنانة

Hayek, F A 1978 New Studies in Philosophy, Politics, Economics and the History of Ideas. London: Routledge and Kegan Paul.

هايك، اف ايه: دراسات جديدة في الفلسفة، السياسة، الاقتصاد وتاريخ الأفكار

Hayek, F. A. 1982: Law, Legislation and Liberty, vol. 3. London: Routledge and Kegan Paul.

هايك، اف ايه: القانون، التشريع والحرية

Hegel, F.: Philosophy of Right, trans. T. M. Knox. Oxford: Oxford University Press, 1967.

هيغل، اف: فلسفة الحق

Hegel, F.: Lectures on the Philosophy of World History. Cambridge: Cambridge University Press, 1975.

هيغل، اف: محاضرات عن فلسفة تاريخ العالم

Held, D. 1983: Central perspectives on the modem state. In D. Held et al. (eds), States and Societies. Oxford: Martin Robertson. Revised and reprinted in D. Held, Political Theory and the Modern State. Cambridge: Polity Press, 1989.

هيلد، دي: ملاحظات مركزية حول الدولة الحديثة

Held, D. 1984: Power and legitimacy in contemporary Britain. In G. McLennan, D. Held and S. Hall (eds), State and Society in Contemporary Britain. Cambridge: Polity Press. Revised and reprinted in D. Held, Political Theory and the Modern State. Cambridge: Polity Press, 1989.

هيلد، دي: السلطة والشرعية في بريطانيا المعاصرة

Held, D. 1986: Liberalism, Marxism and the future direction of public policy. In P. Nolan and S. Paine (eds), Re-thinking Socialist Economics. Cambridge: Polity Press. Revised and reprinted in D. Held, Political Theory and the Modem State. Cambridge: Polity Press, 1989.

هيلد، دي: الليبرالية، الماركسية والتوجه المستقبلي للتخطيط العام

Held, D. 1989: Political Theory and the Modem State. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: النظرية السياسية والدولة الحديثة

Held, D. 1991a: Democracy, the nation-state and the global system. In D. Held (ed.), Political Theory Today. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: الديمقراطية، الدولة القومية والنظام الكوني

Held, D. 1991b: Introduction. In D. Held (ed.), Political Theo-

twitter @baghdad_library

ry Today. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: مقدمة النظرية السياسية اليوم

Held, D. 1991c: The possibilities of democracy: a discussion of Robert Dahl, Democracy and Its Critics. Theory and Society, 20.

هيلد، دي: إمكانيات الديمقراطية

Held, D. 1992: The development of the modem state. in S. Hall and B. Gieben (eds), Formations of Modern it-p. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: تطور الدولة الحديثة

Held, D. 1993a: Democracy: from city-states to a cosmopolitan order? In D. Held (ed.), 1rospects for Democracy: North, South, East, West. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: الديمقراطية من دول المدن إلى نظام كوزموبوليتي؟

Held, D. 1993b: Liberalism, Marxism and democracy. Theory and Society, 22.

هيلد، دي: الليبرالية، الماركسية والديمقراطية

Held, D. 1993c: Anything but a dog's life?: further comments on Fukuyama, Callinicos and Giddens. Theory and Society, 22.

هيلد، دي: أي شيء عدا حياة الكلاب؟

Held, D. 1993d: Prospects for Democracy: North, South, East, West. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: آفاق للديمقراطية

Held, D. 1995: Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي: الديمقراطية والنظام الكوني

Held, D. and Keane, J. 1984: Socialism and the limits of state action. In J. Curran (ed.), The Future of the Left. Cambridge: Polity Press.

هيلد، دي وكين، جي: الاشتراكية وحدود فعل الدولة

Held, D. and Krieger, J. 1983: Accumulation, legitimation and the state. In. D. Held et al (eds), States and Societies Oxford Martin Robertson.

هيلد، دي وكريغر، جي: التراكم، الشرعنة والدولة

Held, D. and Krieger, J. 1984: Theories of the state: some claims. In S. Bornstein, D. Held and J. Krieger (eds), The, Capitalist Europe. London: Allen and Unwin. Revised and re' D. Held, Political Theory and the Modern State. Cambridge: 1989.

هيلد، دي ولَفْتْوِيتش، ايه: نظام انضباط للسياسة؟

Held, D. and Leftwich, A. 1984: A discipline of politics? In A. Leftwich (ed.), What is .Politics? Oxford: Blackwell. Revised and reprinted in D. Held, Political Theory and the Modem State. Cambridge: Polity Press, 1989.

هيلد، دي وبوليت، سي (محرران): صيغ جديدة للديمقراطية

Held, D. and Pollitt, C. (eds) 1986: New Forms of Democracy. London: Sage. Held, D. and Thompson, J. B. 1989: Social

twitter @baghdad_library

Theory of Modern Societies: Anthony Giddens and his Critics. Cambridge: Cambridge University Press.

هيلد، دي وتومبسون، جي بي: النظرية الاجتماعية للمجتمعات الحديثة

Himmelfarb, G. 1989: Response to Fukuyama. National Interest, 16.

هملفارب، جي: رد على فوكوياما

Hinsley, F. H. 1986: Sovereignty, 2nd edn. Cambridge: Cambridge University Press.

هِنسلي، اف اتش: السيادة

Hirst, P. Q. 1989a: Endism. London Review of Books, 23 November.

هيرست، بي كيو: النزعة النهائية

Hirst, P. Q. 1989b: The Pluralist Theory of the State. London: Routledge.

هيرست، بي كيو: نظرية الدولة التعددية

Hirst, P. Q. 1990: Representative Democracy and its Limits. Cambridge: Polity Press.

هيرست، بي كيو: الديمقراطية التمثيلية وحدودها

Hirst, P. Q. 1994: Associative Democracy. Cambridge: Polity Press.

هيرست، بي كيو: ديمقراطية الترابط

Hobbes, T.: Leviathan, ed. C. B. Macpherson. Harmonds-

worth: Penguin, 1968.

هوبز، تي: اللوياثان

Hoffman, S. 1982: Reflections on the nation-state in Western Europe today. Journal of Common Market Studies, XXI (1, 2).

هوفمان، اس: تأملات حول الدولة القومية في أوروبا الغربية اليوم

Hont, I. 1994: The permanent crisis of a divided mankind. Political Studies, 42, special issue.

هونت، آي: الأزمة الدائمة لبشرية ممزقة

Hornblower, S. 1992: Creation and development of democratic institutions in ancient Greece. In J. Dunn (ed.), Democracy: The Unfinished Journey, 508 BC to AD 1993. Oxford: Oxford University Press.

هورنبلور، اس: نشوء وتطور مؤسسات ديمقراطية في اليونان القديمة

Huntington, S. 1975: Post-industrial politics: how benign will it be? Comparative Politics, 6.

هنتنغتون، اس: سياسة ما بعد الصناعة

Hutton, W. 1995: The State We're In. London: Jonathan Cape.

هَتّون، دبليو: الدولة التي نحن فيها

Hyde, M. 1985: The British welfare state: legitimation crisis and future directions. Unpublished research paper.

هايد، ام: دولة الرفاه البريطانية

twitter @baghdad_library

Ignatieff, M. 1978: A Just Measure of Pain. London: Macmillan.

إغناتييف، ام: مقياس عادل للألم

Jessop, B. 1977: Recent theories of the capitalist state. Cambridge Journal of Economics, 1(4).

جيسّوپ، بي: النظريات الحديثة عن الدولة الرأسمالية

Jessop, B. 1990: State Theory. Cambridge: Polity Press.

جيسّوپ، بي: نظرية الدولة

Johansen, R. C. 1993: Japan as a military power? Christian Century, 5 May.

يوهانسون، آر سي: اليابان قوة عسكرية؟

Jones, A. H. M. 1957: Athenian Democracy. Oxford: Blackwell.

جونز، ايه اتش ام: ديمقراطية أثينا

Jordan, B. 1985: The State: Authority and Autonomy. Oxford: Blackwell.

جوردان، بي: الدولة

Jowell, R. and Airey, C. (eds) 1984: British Social Attitudes. London: Gower.

جُوَل، آر وآيري، سي (محرران): مواقف اجتماعية بريطانية

Kaiser, K. 1972: Transnational relations as a threat to the democratic process. In R. O. Keohane and J. S. Nye (eds), Transnational Relations and World Politics. Cambridge,

MA: Harvard University Press.
كايسر، كي: العلاقات العابرة للحدود القومية تهديداً للعملية الديمقراطية

Kavanagh, D. 1980: Political culture in Great Britain. In A. Almond and S. Verba (eds), The Civic Culture Revisited. Boston: Little, Brown.
كافانّا، دي: الثقافة السياسية في بريطانيا العظمى

Keane, J. 1984a: Public Life and Late Capitalism. Cambridge: Cambridge University Press.
كين، جي: الحياة العامة والرأسمالية المتأخرة

Keane, J. 1984b: Introduction. In C. Offe, Contradictions of the Welfare State. London: Hutchinson.
كين، جي: مقدمة تناقضات دولة الرفاه لسي أوفه

Keane, J. (ed.) 1988a: Re-discovering Civil Society. London: Verso.
كين جي (محرر): إعادة اكتشاف المجتمع المدني

Keane, J. 1988b: Socialism and Civil Society. London: Verso.
كين، جي: الاشتراكية والمجتمع المدني

Kegley, C. W. and Wittkopf, E. R. 1989: World Politics. London: Macmillan.
كَغْلي، سي دبليو و ويتكوبف، إي آر: سياسة العالم

Kennedy, P. 1988: The Rise and Fall of the Great Powers. London: Unwin.

twitter @baghdad_library

Keohane, N. O. 1972: Virtuous republics and glorious monarchies: two models in Montesquieu's political thought. Political Studies, 20(4).

كيوهين، ان أو: جمهوريات فاضلة وملكيات مجيدة

Keohane, R. O. 1984a: After Hegemony: Cooperation and Discord In the World Political Economy. Princeton, NJ Princeton University Press.

كيوهين، ان أو: بعد الهيمنة

Keohane, R. O. 1984b: The world political economy and the crisis of embedded liberalism. In J. H. Goldthorpe (ed.), Order and Conflict in Contemporary Capitalism. Oxford: Oxford University Press.

كيوهين، ان أو: اقتصاد العالم السياسي وأزمة الليبرالية المتجذرة

Keohane, R. O. and Nye, J. S. (eds) 1972: Transnational Relations and World Politics. Cambridge, MA: Harvard University Press.

كيوهين، ان أو وناي، جي اس (محرران): العلاقات العابرة للحدود القومية والسياسية العالمية

Keohane, R. O. and Nye, J. S. 1989: Power and Interdependence, 2nd edn. Boston: Little, Brown.

كيوهين، ان أو وناي، جي اس: السلطة والتساند

King, A. 1976: Why Is Britain Becoming Harder to Govern? London: BBC Publications.

كنغ، ايه: لماذا يصبح حكم بريطانيا أكثر صعوبة؟

Kolko, J. 1988: Restructuring the World Economy. New York: Pantheon.

كولكو، جي: إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي

Korpi, W. 1978: The Working Class in Welfare Capitalism. London: Routledge and Kegan Paul.

كوربي، دبليو: الطبقة العاملة في رأسمالية الرفاه

Kramnick, M. 1982: Introduction. In M. Wollstonecraft, Vindication of the Rights of Woman. Harmondsworth: Penguin.

كرامّيك، ام: مقدمة «دفاعاً عن حقوق المرأة» تأليف وولستونكرافت

Krasner, S. 1983: International Regimes. Ithaca, NY: Cornell University Press.

كراسنر، اس: أنظمة دولية

Krieger, J. 1983: Undermining Capitalism. Princeton, NJ: Princeton University Press.

كريغر، جي: تقويض النظام الرأسمالي

Krieger, J. 1986: Reagan, Thatcher and the Politics of Decline. Cambridge: Polity Press.

كريغر، جي: ريغان، تاتشر وسياسة الانحطاط

Krouse, R. W. 1983: Classical images of democracy in America: Madison and Tocqueville. In G. Duncan (ed.), Democratic Theory and Practice. Cambridge: Cambridge

twitter @baghdad_library

University Press.

كراوس، آر دبليو: صور الديمقراطية الكلاسيكية في أميركا

Larsen, J. A. O. 1948: Cleisthenes and the development of the theory of democracy at Athens. In M. R. Konvitz and A. E. Murphy (eds), Essays in Political Theory Presented to George Sabine. Post Washington, NY: Kennikat Press.

لارسن، جي ايه أو: كلاستين وتطور نظرية الديمقراطية في أثينا

Laski, H. 1932: Studies in Law and Politics. London: Allen and Unwin.

لاسكي، اتش: دراسات في القانون والسياسة

Laslett, P. 1963: Introduction. In Locke, Two Treatises of Government. Cambridge and New York: Cambridge University Press.

لاسلت، بي: مقدمة «دراستان عن الحكم» للوك

Lee, D. 1974: Introduction. In Plato, The Republic. Harmondsworth: Penguin.

لي، دي: مقدمة «جمهورية» أفلاطون

Lehmbruch, G. 1979: Consociational democracy, class conflict, and the new corporatism. In P. C. Schmitter and G. Lehmbruch (eds), Trend Toward Corporatist Intermediation. New York: Sage.

ليمبروخ، جي: ديمقراطية التعاضد، الصراع الطبقي والتعاونية الجديدة

Lenin, V. I.: State and Revolution. New York: International

Publishers, 1971.

لينين، في آي: الدولة والثورة

Lewin, M. 1988: The Gorbachev Phenomenon. London: Verso.

ليفن، ام: ظاهرة غورباتشوف

Lewis, P. 1990a: The long goodbye: party rule and political change in Poland since martial law. Journal of Communist Studies, 6(1).

لويس، پي: الوداع الطويل

Lewis, P. 1990b: Democratization in Eastern Europe. Coexistence, 27.

لويس، پي: إشاعة الديمقراطية في أوروبا الشرقية

Lijphart, A. 1984: Democracies. New Haven, CT: Yale University Press.

ليپهارت، ايه: ديمقراطيات

Lindblom, C. E. 1977: Politics and Markets. New York: Basic Books.

لِندبلوم، سي إي: السياسة والأسواق

Lipset, S. M. 1963: Political Man. New York: Doubleday.

لِپْسَتْ، ال ام: الإنسان السياسي

Lively, J. 1975: Democracy. Oxford: Blackwell.

لايفلي، جي: الديمقراطية

twitter @baghdad_library

Livy: History of Rome, vol. XIII, bks XLIII-XLV, trans. A. F. Schlesinger. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951.

ليفي: تاريخ روما

Locke, J.: Two Treatises of Government. Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1963.

لوك، جي: دراستان عن الحكم

Luard, E. 1977: International Agencies: The Framework of Interdependence. London: Macmillan.

لوارد، إي: الوكالات الدولية

Lukes, S 1973 IndivIdualism. New York. Harper and Row.

لوكس، اس: النزعة الفردية

Lukes, S. 1974: Power: A Radical View. London: Macmillan.

لوكس، اس: السلطة

Lukes, S. 1985: Marxism and Morality. Oxford: Oxford University Press.

لوكس، اس: الماركسية والأخلاق

McDonald, F. 1986: Novus Ordo Seclorum. Lawrence, KS: University Press of . Kansas.

ماكدونالد، اف: (نوفوس أوردو سَكْلوروم)

McGrew, A. G. 1992: Conceptualizing global politics. In A. G. McGrew, P. G. Lewis et al., Global Politics. Cambridge: Polity Press.

ماكغرو، ايه جي: التنظير للسياسة الكونية

Machiavelli, N.: The Prince. Harrnondsworth: Penguin, 1975.

ماكيافيلي، ان: الأمير

Machiavelli, N.: The Discourses. Harmondsworth: Penguin 1983.

ماكيافيلي، ان: الحوارات

Maclntyre, A. 1966: A Short History of Ethics. New York: Macmillan.

ماكنتاير، ايه: موجز تاريخ الأخلاق

McLean, I. 1986: Mechanisms of democracy. In D. Held and C. Pollitt (eds), New Forms of Democracy. London: Sage.

ماكلين، آي: آليات الديمقراطية

McLean, I. 1991: Forms of representation and systems of voting. In D. Held (ed.), Political Theory Today. Cambridge: Polity Press.

ماكلين، آي: أشكال التمثيل وأنظمة التصويت

McLennan, G. 1984: Capitalist state or democratic polity? Recent developments in Marxist and pluralist theory. In G. McLennan, D. Held and S. Hall (eds), The Idea of the Modern State. Milton Keynes: Open University Press.

ماكلينان، جي: دولة رأسمالية أم كيان سياسي ديمقراطي؟

McLennan, G. 1995: Pluralism. Buckingham: Open University Press.

twitter @baghdad_library

ماكلينان، جي: التعددية

Macpherson, C. B. 1962: The Political Theory of Possessive Individualism. Oxford: Clarendon Press.

ماكفرسون، سي بي: الاقتصاد السياسي للنزعة الفردية القائمة على التملك

Macpherson, C. B. 1966: The Real World of Democracy. Oxford: Oxford University Press.

ماكفرسون، سي بي: عالم الديمقراطية الواقعي

Macpherson, C. B. 1968: Introduction. In Hobbes, Leviathan. Harmondsworth: Penguin.

ماكفرسون، سي بي: مقدمة "اللوياثان" لهوبز

Macpherson, C. B. 1973: Democratic Theory: Essays in Retrieval. Oxford: Clarendon Press.

ماكفرسون، سي بي: النظرية الديمقراطية

Macpherson, C. B. 1977: The Life and Times of Liberal Democracy. Oxford: Oxford University Press.

ماكفرسون، سي بي: حياة الديمقراطية الليبرالية وأزمانها

Madison, J.: The Federalist Papers. New York: Doubleday, 1966.

ماديسون، جي: الأوراق الفيدرالية

Madison, J.: Reflecting on representation. In Marvin Meyers (ed.), The Mind of the Founder: Sources of the Political Thought of James Madison. Indianapolis: Bobbs-Merrill,

1973.

ماديسون، جي: تأمل التمثيل

Maguire, J. M. 1978: Marx's Theory of Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

ماغواير، جي ام: نظرية السياسة عند ماركس

Main, J. T. 1973: The Sovereign States: 1775-1783. New York: Franklin Watts.

مين، جي تي: الولايات السيادية: ١٧٧٥ - ١٧٨٣

Mandel, E. 1972: Marxist Economic Theory, 2 vols. New York: Monthly Review Press.

ماندل، إي: النظرية الاقتصادية الماركسية

Manin, B. 1987: On legitimacy and political deliberation. Political Theory, 15(3).

مانين، بي: عن الشرعية والتأمل السياسي

Manin, B. 1994: Checks, balances and boundaries: the separation of powers in the constitutional debate of 1787. In B. Fontana (ed.), The Invention of the Modem Republic. Cambridge: Cambridge University Press.

مانين، بي: القيود، الضوابط والحدود

Mann, M. 1970: The social cohesion of liberal democracy. American Sociological Review, 35. Also in A. Giddens and D. Held (eds), Classes, Power and Conflict. London: Macmillan, 1982.

مان، ام: التماسك الاجتماعي في الديمقراطية الليبرالية

twitter @baghdad_library

Mann, M. 1973: Consciousness and Action among the Western Working Class. London: Macmillan.

مان، ام: الوعي والحركة في صفوف الطبقة العاملة الغربية

Mann, M. 1986: The Sources of Social Power, vol. I. Cambridge: Cambridge University Press.

مان، ام: منابع السلطة الاجتماعية

Mansbridge, J. J. 1983: Beyond Adversary Democracy Chicago: Chicago University Press.

مانسبرج، جي جي: بعد الديمقراطية المشاكسة

Mansfield, S. 1980: Introduction. In J. S. Mill, The Subjection of Women. Arlington Heights, IL AHM Publishing.

مانسفيلد، اس: مقدمة «إخضاع النساء» لجيمس ستيوارت مل

Marcuse, H. 1964: One-Dimensional Man. Boston: Beacon.

ماركوزه، اتش: إنسان البعد الواحد

Margolis, M. 1983: Democracy: American style. In G. Duncan (ed.), Democratic Theory and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

مارغوليس، ام: الديمقراطية على الطريقة الأميركية

Marshall, T. H. 1973: Class, Citizenship and Social Development. Westport, CT: Greenwood Press.

مارشال، تي اتش: الطبقة، المواطنة والتنمية الاجتماعية

Marsilius of Padua: Defensor pads (The Defender of Peace), trans. and ed. A. Gewirth. First published in English, New

York: Columbia University Press, 1956; edition consulted, Toronto: Toronto University Press, 1980.

مارسيليوس البادواوي: دفاعاً عن السلم

Marwick, A. 1982: British Society since 1945. Harmondsworth: Penguin.

مارويك، ايه: المجتمع البريطاني منذ ١٩٤٥

Marx, K.: Economic and Philosophical Manuscripts. In T. B. Bottomore (ed.), Early Writings. London: C. A. Watts, 1963.

ماركس، كي: المخطوطات الاقتصادية والفلسفية

Marx, K.: The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte. New York: International Publishers, 1963.

ماركس، كي: الثامن عشر من برومير

Marx, K.: The Poverty of Philosophy. New York: International Publishers, 1963.

ماركس، كي: بؤس الفلسفة

Marx, K.: Value, price and profit. In K. Marx and F. Engels, Selected Works. New York: International Publishers, 1968.

ماركس، كي: القيمة، السعر والربح

Marx, K.: Capital, 3 vols. London: Lawrence and Wishart, 1970.

ماركس، كي: رأس المال

Marx, K.: Critique of the Gotha Programme. New York: In-

twitter @baghdad_library

ternational Publishers, 1970.

ماركس، كي: نقد برنامج غوتا

Marx, K.: The Civil War in France. Peking: Foreign Languages Press, 1970.

ماركس، كي: الحرب الأهلية في فرنسا

Marx, K.: The Critique of Hegel's Philosophy of Right. Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

ماركس، كي: نقد فلسفة الحق لهيغل

Marx, K.: Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy. London: Lawrence and Wishart, 1971.

ماركس، كي: مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»

Marx, K.: Letter two from the Deutsch-Franz?sische Jahrbucher, 1843. In Collected Works, vol. 3. London: Lawrence and Wishart, 1975.

ماركس، كي: الرسالة الثانية من الحوليات الألمانية ـ الفرنسية

Marx, K. and Engels, F.: The Communist Manifesto. In Selected Works, vol. 1. Moscow: Progress Publishers, 1969.

ماركس، كي وأنجلز، ف: البيان الشيوعي

Marx, K. and Engels, F.: The German ideology. London: Lawrence and Wishart, 1970.

ماركس، كي وأنجلز، ف: الأيديولوجية الألمانية

Masters, R. D. 1968: The Political Philosophy of Rousseau. Princeton, NJ: Princeton University Press.

ماسترز، آر دي: فلسفة روسو السياسية

Mattick, P. 1969: Marx and Keynes. Boston: Porter Sargent.

ماتّيك، بي: ماركس وكينز

Meyers, M. (ed.) 1973: The Mind of the Founder: Sources of the Political Thought of James Madison. Indianapolis: Bobbs-Merrill.

مَيَرز، ام (محرر): عقل المؤسّس

Michels, R.: Political Parties. New York: Free Press, 1962.

ميشيل، آر: الأحزاب السياسية

Middlemas, K. 1979: Politics in Industrial Society: The Experience of the British System since 1911. London: André Deutsch.

ميدلماس، كي: السياسة في المجتمع الصناعي

Miliband, R. 1965: Marx and the state. Socialist Register, 1965. London: Merlin Press.

ميليباند، آر: ماركس والدولة

Miliband, R. 1969: The State in Capitalist Society. London: Weidenfeld and Nicolson.

ميليباند، آر: الدولة في المجتمع الرأسمالي

Mill, J.: Prisons and prison discipline. In Essays on Government. London: J. Innis, 1828.

مل، جي: السجون وانضباطها

twitter @baghdad_library

Mill, J.: An Essay on Government. Cambridge: Cambridge University Press, 1937.

مل، جي: مقال عن الحكم

Mill, J. S.: Centralisation. Edinburgh Review, CXV, 1862.

مل، جي اس: المركزة

Mill, J S Autobiography, ed John Jacob Coss. New York. Columbia University Press, 1873.

مل، جي اس: سيرة ذاتية

Mill, J. S.: Considerations on Representative Government. In H. B. Acton (ed.), Utilitarianism, Liberty, and Representative Government. London: Dent, 1951.

مل، جي اس: ملاحظات على الحكم التمثيلي

Mill, J. S.: Principles of Political Economy. In Collected Works of J. S. Mill, vols. II and III. Toronto: University of Toronto Press, 1965.

مل، جي اس: مبادئ الاقتصاد السياسي

Mill, J. S.: Thoughts on parliamentary reform. In Dissertations and Discussions Political, Philosophical, and Historical, Reprinted Chiefly from the Edinburgh and Westminster Reviews. London: Longmans, Green, Reader and Dyer, 1868, vol. 3.

مل، جي اس: أفكار عن الإصلاح البرلماني

Mill, J. S.: Chapters on socialism. In Geraint L. Williams (ed.), John Stuart Mill on Politics and Society. London: Fonta-

na, 1976.

مل، جي اس: فصول عن الاشتراكية

Mill, J. S.: M. de Tocqueville on democracy in America. In Geraint L. Williams (ed.), John Stuart Mill on Politics and Society. London: Fontana, 1976.

مل، جي اس: ام. دو توكفيل «عن الديمقراطية في أميركا»

Mill, J. S.: The Subjection of Women, ed. S. Mansfield. Arlington Heights, IL: AHM Publishing, 1980.

مل، جي اس: إخضاع النساء

Mill, J. S.: On Liberty. Harmondsworth: Penguin, 1982.

مل، جي اس: عن الحرية

Miller, D. 1983: The competitive model of democracy. In G. Duncan (ed.), Democratic Theory and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

ملر، دي: المثال التنافسي للديمقراطية

Miller, D. 1989: Market, State and Community: Theoretical Foundations of Market Socialism. Oxford: Clarendon Press.

ملر، دي: السوق، الدولة والجماعة

Miller, J. 1984: Rousseau: Dreamer of Democracy. New Haven, CT: Yale University Press.

ملر، جي: روسو الحالم بالديمقراطية

Modelski, G. 1972: Principles of World Politics. New York:

twitter @baghdad_library

Free Press.

مودلسكي، جي: مبادئ السياسة العالمية

Mommsen, W. J. 1974: The Age of Bureaucracy. Oxford: Blackwell.

مومسن، دبليو جي: عصر البيروقراطية

Montesquieu: The Spirit of Laws. Chicago: William Benton, 1952.

مونتسكيو: روح الشرائع

Moore, H. 1987: Feminism and Anthropology. Cambridge: Polity Press.

مور، اتش: الحركة النسوية والأنثروبولوجيا

Moore, S. 1980: Marx on the Choice between Socialism and Communism. Cambridge, MA: Harvard University Press.

مور، اس: ماركس والاختيار بين الاشتراكية والشيوعية

Morgenthau, H. 1948: Politics Among Nations. New York: Alfred A. Knopf.

مورغنتاو، اتش: السياسة بين الأمم

Morse, E. 1976: Modernization and the Transformation of International Relations. New York: Free Press.

مورس، إي: التحديث وتحويل العلاقات الدولية

Mortimer, E. 1989: The end of history? Marxism Today, November.

مورتيمر، إي: نهاية التاريخ؟

Moss, L. 1982: People and government in 1978. Prepared for a Joint Meeting of Applied Statistics and Social Statistics Committees of the Royal Statistical Society (April).

موس، ال: الناس والحكم في ١٩٧٨

Nagel, J. H. 1975: The Descriptive Analysis of Power. New Haven, CT: Yale University Press.

ناغل، جي اتش: التحليل الوصفي للسلطة

Nordhaus, W. D. 1975: The political business cycle. Review of Economic Studies, 42.

نوردهاوس، دبليو دي: العمل السياسي للدورة

Nordlinger, E. A. 1981: On the Autonomy of the Democratic State. Cambridge, MA: Harvard University Press.

نوردلنغر، إي ايه: عن استقلال الدولة الديمقراطية

Nove, A. 1983: The Economics of Feasible Socialism. London: Macmillan.

نو؟، ايه: اقتصاد اشتراكية قابلة للتطبيق

Nozick, R. 1974: Anarchy, State and Utopia. Oxford: Blackwell.

نوزيك، آر: الفوضى، الدولة واليوتوبيا

O'Connor, J. 1973: The Fiscal Crisis of the State. New York: St Martin's Press.

أوكونور، جي: الأزمة الاقتصادية للدولة

Offe, C. 1975: The theory of the capitalist state and the pro-

twitter @baghdad_library

blem of policy formation. In L. Lindberg, R. Alford, C. Crouch and C. Offe (eds), Stress and Contradiction in Modern Capitalism. Lexington, MA: Lexington Books.

أوفه، سي: نظرية الدولة الرأسمالية ومشكلة صياغة الخطة

Offe, C 1979: The state, ungovernability and the search for the 'non- political'. Paper presented to the Conference on the. Individual and the State, Center for International Studies, University of Toronto (3 February). Reprinted In C. Offe, Contradictions of the Welfare State. London: Hutchinson, 1984.

أوفه، سي: الدولة، استحالة الحكم والبحث عن «اللاسياسي»

Offe, C. 1980: The separation of form and content in liberal democratic politics. Studies in Political Economy, 3. Reprinted in C. Offe, Contradictions of the Welfare State. London: Hutchinson, 1984.

أوفه، سي: الفصل بين الشكل والمضمون في السياسة الديمقراطية الليبرالية

Offe, C. 1984: Contradictions of the Welfare State. London: Hutchinson.

أوفه، سي: تناقضات دولة الرفاه

Offe, C. 1985: Disorganized Capitalism. Cambridge: Polity Press.

أوفه، سي: رأسمالية غير منظمة

Offe, C. 1996a: Modernity and the State: East, West. Cambridge: Polity Press.

أوفه، سي: الحداثة والدولة

Offe, C. 1996b: Varieties of Transition: The East European and East German Experience. Cambridge: Polity Press.

أوفه، سي: أنواع الانتقال

Offe, C. and Ronge, V. 1975: Theses on the theory of the state. New German Critique, 6. Reprinted in C. Offe, Contradictions of the Welfare State. London: Hutchinson, 1984.

أوفه، سي ورونج في: موضوعات حول نظرية الدولة

Okin, S. M. 1979: Women in Western Political Theory. Princeton, NJ: Princeton University Press.

أوكِنْ، اس ام: النساء في النظرية السياسية الغربية

Okin, S. M. 1991: Philospher queens and private wives: Plato on women and the family. In M. L. Shanley and C. Pateman (eds), Feminist Interpretations and Political Theory. Cambridge: Polity Press.

أوكِنْ، اس ام: فيلسوفات ملكات وربات منازل

Oilman, B. 1971: Marx's Theory of Alienation. Cambridge: Cambridge University Press.

أولمان، بي: نظرية الاغتراب عند ماركس

Oilman, B. 1977: Marx's vision of communism: a reconstruction. Critique, 8 (summer).

أولمان، بي: رؤية ماركس للشيوعية

twitter @baghdad_library

Oppenheim, L. 1905: International Law, vol. 1. London: Longman.

أوبنهايم، ال: القانون الدولي

Paine, T.: The Rights of Man. Harmondsworth: Penguin, 1984.

بين، تي: حقوق الإنسان

Paine, T. 1987: The Thomas Paine Reader. Harmondsworth: Penguin.

بين، تي: مختارات من كتابات بين

Pangle, T. L. 1973: Montesquieu's Philosophy of Liberalism: A Commentary on 'The Spirit of the Laws'. Chicago: Chicago University Press.

بانغل، تي ال: نظرية مونتسكيو الليبرالية

Panitch, L. 1976: Social Democracy and Industrial Militancy. Cambridge: Cambridge University Press.

بانيتش، ال: الديمقراطية الاجتماعية والكفاحية الصناعية

Panitch, L. 1980: Recent theorizations of corporatism. British Journal of Sociology, 31(2).

بانيتش، ال: تنظيرات التعاونية الجديدة

Parker, N. 1983: Democracy and revolution. In The State and Society, 2(3). Milton Keynes: Open University.

باركر، ان: الديمقراطية والثورة

Parry, G. 1969: Political Elites. London: Allen and Unwin.

باري، جي: النخب السياسية

Parsons, T. 1960: Voting and the equilibrium of the American political system. In E. Burdick and A. J. Brodbeck (eds), American Voting Behaviour. Glencoe, IL: Free Press.

بارسونز، تي: التصويت وتوازن النظام السياسي الأميركي

Pateman, C. 1970: Participation and Democratic Theory. Cambridge: Cambridge University Press.

بيتمان، سي: المشاركة والنظرية الديمقراطية

Pateman, C. 1971: Political culture, political structure and political change. British Journal of Political Science, 1.

بيتمان، سي: الثقافة السياسية، البنية السياسية والتغيير السياسي

Pateman, C. 1980: The civic culture: a philosophic critique. In G. Almond and S. Verba (eds), The Civic Culture Revisited. Boston: Little, Brown.

بيتمان، سي: الثقافة المدنية: نقد فلسفي

Pateman, C. 1983: Feminism and democracy. In G. Duncan (ed.), Democratic Theory and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

بيتمان، سي: الحركة النسوية والديمقراطية

Pateman, C. 1985: The Problem of Political Obligation: A Critique of Liberal Theory. Cambridge: Polity Press.

بيتمان، سي: مشكلة الإلزام السياسي

Pateman, C. 1988: The Sexual Contract. Cambridge: Polity

twitter @baghdad_library

Press.

بيتمان، سي: العَقْد الجنسي

Pelczynski, Z. A. (ed) 1985: The State and Civil Society. Cambridge: Cambridge University Press.

بلتشنسكي، زد ايه (محرر): الدولة والمجتمع المدني

Perez-Diaz, M. 1978: State, Bureaucracy and Civil Society, London: Macmillan.

بيريز. دياز، ام: الدولة، البيروقراطية والمجتمع المدني

Peters, R. S. 1956: Hobbes. Harmondsworth: Penguin.

بيترز، آر اس: هوبز

Phillips, A. 1991: Engendering Democracy. Cambridge: Polity Press.

فيليپس، ايه: استيلاد الديمقراطية

Phillips, A. 1993: Must feminists give upon liberal democracy? In D. Held (ed), Prospects for Democracy: North, South East, West. Cambridge: Polity Press.

فيليپس، ايه: هل يتعين على نشطاء الحركة النسوية التخلي عن الديمقراطية الليبرالية؟

Pierson, C. 1986: Marxist Theory and Democratic Politics. Cambridge: Polity Press.

پيرسون، سي: النظرية الماركسية والسياسة الديمقراطية

Pierson, C. 1991: Beyond the Welfare State? Cambridge: Polity Press.

بيرسون، سي: ماذا بعد دولة الرفاه؟

Pierson, C. 1995: Socialism after Communism: The New Market Socialism. Cambridge: Polity Press.

بيرسون، سي: الاشتراكية بعد الشيوعية

Pitkin, H. F. 1967; The Concept of Representation. Berkeley, CA, and Los Angeles University of California Press.

بيتكين، اتش اف: مفهوم التمثيل

Pitkin, K. F. 1984: Fortune is a Woman: Gender and Politics in the Thought of Niccol? Machiavelli. Berkeley. CA: Uaiversity of CaliFornia Press.

بيتكين، اتش اف: الحظ امرأة

Plamenatz, J. 1963: Man and Society, vol.1. London: Longman.

بلاميناتز، جي: الإنسان والمجتمع

Plant. R. 1985: Welfare and the value of liberty. Government and Opposition, 20 (3). In A. Coote (ed), The Welfare of Citizens. London: IPPR/Rivers Oram Press.

بلانت، آر: الرفاه وقيمة الحرية

Plant. R. 1992: Citizenship, rights and welfare In A. Coote (ed), The Welfare of Citizens. London: IPPR/Rivers Oram Press.

بلانت، آر: المواطنة، الحقوق والرفاه

Plato: The Statesman. London: Routleddge and Kegan Paul, 1932

twitter @baghdad_library

أفلاطون: السياسي

Plato: The Laws. Harmondsworth: Penguin, 1970.

أفلاطون: القوانين

Plato: The Republic. . Harmondsworth: Penguin, 1974.

أفلاطون: الجمهورية

Pocock, J. G. A. 1975: The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition. Princeton, NJ: Princeton University Press.

بوكوك، جي جي ايه: اللحظة الماكيافيلية

Poggi. G. 1978: The Development of the Modern State. London: Hutchinson.

پوغّي، جي: تطور الدولة الحديثة

Poggi, G. 1990: The State: Its Nature, Development and Prospect. Cambridge: Polity Press.

پوغّي، جي: الدولة

Polan, A.J. 1984: Lenin and the End of Politics. London: Methuen.

پولان، ايه جي: لينين ونهاية السياسة

Pollitt, C. 1984: The state and health care. In C. McLennan, D. Held and S. Hall (eds), State and Society in Contemporary Britain. Cambridge: Polity.

پوليت، سي: الدولة والرعاية الصحية

Potter, D., Goldblatt, D., Kiloh, M. and Lewis P. (eds) 1997: Democratization. Cambridge: Polity Press.

پوتّر، دي؛ غولدبلات، دي؛ كيلو، ام ولويس، پي (محرران): إشاعة الديمقراطية

Poulantzas, N. 1972: The problem of the capitalist state. In R. M. Blackburn (ed.), Ideology In Social Science: Readings in Critical Social Theory. London: Fontana.

پولانتزاس، ان: مشكلة الدولة الرأسمالية

Poulantzas, N. 1973: Political Power and Social Classes. London: New Left Books.

پولانتزاس، ان: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية

Poulantzas, N. 1975: Classes in Contemporary Capitalism. London: New Left Books.

پولانتزاس، ان: الطبقات في الرأسمالية المعاصرة

Poulantzas, N. 1980: State, Power, Salialism. London: Verso/ New Left Books.

پولانتزاس، ان: الدولة، السلطة، الاشتراكية

Rahe. P. A. 1994: Republics Ancient and Modern, vol. 2. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.

راهه، پي ايه: الجمهوريات قديماً وحديثاً

Rawls, J. 1985: Justice as fairness: political not metaphysical. Philosophy and Public Affairs, 14(3).

راولز، جي: العدالة إنصافاً

twitter @baghdad_library

Rodewald, C. (ed.) 1914: Democracy: Ideas and Realities. London: Dent.

رودوالد، سي (محرر): الديمقراطية؛ أفكار ووقائع

Rose, R. and Peters, G 1977: The political consequences of economic overload. Glasgow: University of Strathclyde Centre for the Study of Public Policy.

روز، آر وبيترز، جي: العواقب السياسية للعبء الاقتصادي المفرط

Roth, G. 1978: Introduction. In Max Weber, Economy and Society, 2 vols. Berkeley, CA: University of California Press.

روث، جي: مقدمة «الاقتصاد والمجتمع» لماكس ڤيبر

Roth, G. and Schluchter, W. 1979: Max Weber's Vision of History. Berkeley, CA: University of California Press.

روث، جي وشلوختر، دبليو: رؤية ماكس ڤيبر للتاريخ

Rousseau, J.-J.: The Social Contract. Harmondsworth: Penguin, 1968.

روسو، جي جي: العقد الاجتماعي

Rousseau, J.-J.: Emile. London: Dent, 1974.

روسو، جي جي: اميل

Rubinstein, N. 1982: Political theories in the Renaissance. In The Renaissance: Essays in Interpretation. London: Methuen.

روبنشتاين، ان: النظريات السياسية في عصر النهضة

Rutland, P. 1985: The Myth of the Plan. London: Hutchinson.

روتلاند، بي: أسطورة الخطة

Ryan, A. 1974: J. S. Mill. London: Routledge and Kegan Paul.

ريان، ايه: جي اس مل

Ryan, A. 1983: Mill and Rousseau: utility and rights. In G. Duncan (ed.), Democratic Theory and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

ريان، ايه: مل وروسو

Ryle, G. 1967: Plato. In The Encyclopedia of Philosophy, vol. 6. New York: Macmillan.

رايل، جي: أفلاطون

Sabine, G. H. 1963: A History of Political Theory. London: Harrap.

سابين، جي اتش: تاريخ النظرية السياسية

Sallust: The Jugurthine War/The Conspiracy of Catiline. Harmondsworth: Penguin, 1963.

سالّوست: مؤامرة الكاتلين / حرب اليوغورتاين

Sandel, M. (ed.) 1984: Liberalism and its Critics. Oxford: Blackwell.

ساندل، ام (محرر): الليبرالية ونقادها

Sartori, G. 1987: The Theory of Democracy Revisited. Chatham, NJ: Chatham House.

twitter @baghdad_library

سارتوري، جي: نظرية الديمقراطية مرة أخرى

Saxonhouse, A. 1991: Aristotle: defective males, hierarchy, and the limits of politics. In M. L. Shanley and C. Pateman (eds), Feminist Interpretations and Political Theory. Cambridge: Polity Press.

ساكسونهاوس، ايه: أرسطو

Schama, S. 1989: Citizens. New York: Alfred A. Knopf.

سكاما، اس: المواطنون

Schattschneider, E. F. 1960: The Semi-Sovereign People: A Realist View of Democracy in America. New York: Rinehart and Winston.

شاتسشنايدر، إي اف: الشعب شبه السيّد

Schmitter, P. C. 1974: Still the century of corporatism? Review of Political Studies, 36(1).

شميتّر، بي سي: أما زلنا في قرن التعاون؟

Schmitter, P. C. 1979: Models of interest intermediation and models of societal change in Western Europe. Comparative Political Studies, 10(1).

شميتّر، بي سي: أمثلة توسط المصالح وأمثلة التغيير الاجتماعي

Schumpeter, J. 1976: Capitalism, Socialism and Democracy. London: Allen and Unwin.

شومبتر، جي: الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية

Sen, A. 1981: Poverty and Famine. Oxford: Clarendon Press.

سن، ايه: الفقر والمجاعة

Shklar, J. 1969: Men and Citizens: A Study of Rousseau's Social Theory. Cambridge: Cambridge University Press.

شكلار، جي: الناس والمواطنون

Sigler, J. 1983: Minority Rights. Westport, CT: Greenwood Press.

سِغلر، جي: حقوق الأقليات

Siltanen, J. and Stanworth, M. (eds) 1984: Women and the Public Sphere. London: Hutchinson.

سِلْتانن، جي وستانوورث، ام (محرران): النساء والمجال العام

Skinner, Q. 1978: The Foundations of Modern Political Thought, 2 vols. Cambridge: Cambridge University Press.

سْكِنَّر، كيو: أسس الفكر السياسي الحديث

Skinner, Q. 1981: Machiavelli. Oxford: Oxford University Press.

سْكِنَّر، كيو: ماكيافيلي

Skinner, Q. 1989: The State. In T. Ball, J. Farr and R. L. Hanson (eds), Political Innovation and Conceptual Change. Cambridge: Cambridge University Press.

سْكِنَّر، كيو: الدولة

Skinner, Q. 1986: The paradoxes of liberty. In S. McMurrin (ed.), The Tanner Lectures on Human Values, VII. Cambridge: Cambridge University Press.

twitter @baghdad_library

سْكِنَّر، كيو: مفارقات الحرية

Skinner, Q. 1992: The Italian city-republics. In J. Dunn (ed.), Democracy: The Unfinished Journey, 508 BC to 4i 1993. Oxford: Oxford University Press.

سْكِنَّر، كيو: جمهوريات المدن الإيطالية

Soboul, A 1962: Histoire de la Révolution Française, 2 vols Paris: Editions Sociales.

سوبول، ايه: تاريخ الثورة الفرنسية

Spencer, M. E. 1979: Marx on the state. Theory and Society, 7(1-2).

سبنسر، ام إي: ماركس عن الدولة

Springborg, P. 1992: Western Republicanism and the Oriental Prince. Cambridge: Polity Press.

سبرنغبورغ، بي: النزعة الجمهورية الغربية والأمير الشرقي

Sweezy, P. 1942: The Theory of Capitalist Development. New York: Monthly Review Press.

سويزي، بي: نظرية التطور الرأسمالي

Taylor, B. 1983: Eve and the New Jerusalem. London: Virago.

تيلور، بي: حواء والقدس الجديدة

Taylor-Gooby, P. 1983: Legitimation deficit, public opinion, and the welfare state. Sociology, 17(2).

تيلور. غودباي، بي: شرعنة العجز، الرأي العام ودولة الرفاه

Taylor-Gooby, p. 1985: Attitudes to welfare. Journal of Social Policy, 10(4).

تيلور. غودباي، پي: مواقف من الرفاه

Taylor-Gooby, p. 1988: The future of the British welfare state: public attitudes, citizenship and social policy under the Conservative government. European Sociological Review, 4(1).

تيلور. غودباي، پي: مستقبل دولة الرفاه البريطانية

Thompson, J. B. 1984: Studies in the Theory of Ideology. Cambridge: Polity Press.

تومبسون، جي بي: دراسات في نظرية الأيديولوجيا

Thompson, J. B. 1990: Ideology and Modern Culture. Cambridge: Polity Press.

تومبسون، جي بي: الأيديولوجيا والثقافة الحديثة

Thompson, J. B. 1995: The Media and Modernity: A Social Theory of the Media. Cambridge: Polity Press.

تومبسون، جي بي: وسائل الإعلام والحداثة

Thompson, W. 1970: Appeal of One Half of the Human Race, Women, Against the Pretensions of the Other Half, Men, to Retain them in Political, and Hence in Civil and Domestic Slavery. New York: Source Book Press.

تومبسون، جي بي: مناشدة نصف البشرية

Thucydides: The Peloponnesian War. Harmondsworth: Penguin, 1972.

twitter @baghdad_library

توسيديد: الحرب البيلوبونيزية

Tilly, C. (ed.) 1975: The Formation of National States in Western Europe. Princeton, NJ: Princeton University Press.

تيلي، سي (محرر): تشكل الدول القومية في أوروبا الغربية

Tocqueville, A. de: Democracy in America, 2 vols. London: Fontana, 1968.

توكفيل، ايه دو: الديمقراطية في أميركا

Tomalin, C. 1985: Mary Wollstonecraft. Harmondsworth: Penguin.

تومالين، سي: ماري وولستونكرافت

Truman, D. B. 1951: The Governmental Process. New York: Alfred A. Knopf.

ترومان، دي بي: السيرورة الحكومية

UNDP, 1993: Human Development Report 1993. Oxford: Oxford University Press.

اليو ان دي بي: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣.

Vajda, M. 1978: The state and socialism. Social Research, 4 (November).

فايدا، ام: الدولة والاشتراكية

Wallace, W. 1994: Rescue or retreat? The nation state in Western Europe. Political Studies, 42, special issue.

واليس، دبليو: خلاص أم تقهقر؟

Weber, M.: General Economic History. London: Allen and Unwin, 1923.

فيبر، ام: تاريخ اقتصادي عام

Weber, M.: The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. London: Allen and Unwin, 1971.

فيبر، ام: الأخلاق البروتستانتية وروح النظام الرأسمالي

Weber, M.: Politics as a vocation. In H. H. Gerth and C. W. Mills (eds), From Max Weber. New York: Oxford University Press, 1972.

فيبر، ام: السياسة رسالة

Weber, M.: Science as a vocation. In H. H. Gerth and C. W. Mills (eds), From Max Weber. New York: Oxford University Press, 1972.

فيبر، ام: العلم رسالة

Weber, M.: Economy and Society, 2 vols. Berkeley, CA: University of California Press, 1978.

فيبر، ام: الاقتصاد والمجتمع

West, P., Illsey, R. and Kelman, H. 1984: Public preferences for the care of dependency groups. Social Science and Medicine, 18(4).

وست، پي؛ إلْسي، آر وكَلْمان، اتش: التفضيلات العامة لرعاية المُعالين

Whiteley, P. 1981: Public opinion and the demand for social welfare in Britain. Journal of Social Policy, 10(4).

twitter @baghdad_library

وايتلي، بي: الرأي العام والمطالبة بالرفاه الاجتماعي في بريطانيا

Williams, G. L. (ed.) 1976: John Stuart Mill on Politics and Society. London: Fontana.

وليمز، جي ال (محرر): جون ستوارت مل عن السياسة والمجتمع

Williams, R. 1976: Keywords. London: Fontana/Croom Helm.

وليمز، آر: كلمات مفتاحية

Williamson, P. J. 1989: Corporatism in Perspective. London: Sage.

وليمسون، بي جي: النزعة التعاونية وآفاقها

Winkler, J. T. 1976: Corporatism. Archives européennes de sociologie, 17(1).

ونكلر، جي تي: النزعة التعاونية

Wollstonecraft, M Vindication of the Rights of Woman. Harmondsworth: Penguin, 1982.

وولستونكرافت، ام: دفاعاً عن حقوق المرأة

Wood, G. S. 1969: The Creation of the American Republic. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.

وود، جي، اس: إيجاد الجمهورية الأميركية

Wootton, D. 1992: The Levelers. In J. Dunn (ed.), Democracy: The Unfinished Journey, 508 BC to AD 1993. Oxford: Oxford University Press.

ووتّون، دي: التسوويون

Wright, E. O. 1978: Class, Crisis and the State. London: New Left Books.

رايت، إي أو: الطبقة، الأزمة والدولة

Zacher, M. W. 1993: International organizations. In J. Krieger (ed.), The Oxford Companion to Politics of the World. Oxford: Oxford University Press.

زاخر، ام دبليو: المنظمات الدولية

twitter @baghdad_library

فهرس بالمفاهيم والمصطلحات(*)

أ

الاستبداد ٤٩ ـ ٥٠، ٧٠ ـ ٧١، ٧٢، ١٠٣

في الديمقراطية الكلاسيكية ٢٤ ـ ٢٧

في النخبوية التنافسية ١٧٣

في الديمقراطية الكوزموبوليتية ٣٥٤، ٣٥٦

في الاستقلال الديمقراطي ٣٢٤

في ديمقراطية المشاركة ٢٦٥ ـ ٢٦٦، ٣٠٨

في الديمقراطية الحمائية ٨٩، ٩٣ ـ ١٠٠

في الديمقراطية التمثيلية ١١٠

لدى دولة اشتراكية ١٤٩ ـ ٢٩١

إدارة، الدولة ٧١ ـ ٧٢، ١٦٢، ١٦٥

الأزمة ٢٤٠، ٢٤٧

النفعية ٩٦

فيبر ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧

انظر أيضاً البيرقراطية

الاتصالات البعيدة ٣٥٠

أدونيس، ايه ٣٢١

(*) المفاهيم والمصطلحات موجودة هنا بحسب ورودها في النص الاصلي للكتاب، ويمكن متابعتها وفق ارقام الصفحات المثبتة في الترجمة العربية.

twitter @baghdad_library

الإعلان ١٨٦ ـ ٢٨٧
الاتفاقات ١٩٥، ٣٣٤
آلبرو، إم ١٧٢
الاستلاب ١٣٧، ١٦٦
آلموند، إيه ٢٠٤، ٢١٠ ـ ٢١١، ١٣٤، ٢٣٨
الأمم المتحدة ٣٤٦
الإصلاحات ٣٥٣ ـ ٣٥٤، ٣٥٥ ـ ٣٥٦
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٣٤٩
أمريكا ٦٩، ٨٤، ٨٥، ٨٨ ـ ٩٤
انظر أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية
أندرسون، بي ٧١
أندرسون، دي ١٣، ١٤، ٢٣، ٢٤، ٧٢
آندروز، ايه ٢٣
آناس، جي ٣٢
آنوايلر، أو ١٤١(هـ٧)
الأكويني، القديس توما ٣٨ ـ ٣٩، ٤٢
آرتشيبوغي، دي ٣٥٩
آرندت، حنا ١٤٠ (هـ ٧)، ١٥٣، ٣٢٥، ٣٢٦
الأرستقراطية ٤٧، ٥١
آرسطو ١٦، ١٩ ـ ٢٠، ٤٢
آستل، ماري ٦٤
أثينا ١٣ ـ ١٥، ٢٢
نقادها ٢٨ ـ ٣٥
الإقصائية ٢٣ ـ ٢٨، ٣١٢
المؤسسات ٢١ ـ ٢٣
المثل العليا السياسية ١٥ ـ ٢٠
أوغسطين، القديس ٣٨
الاستقلال الذاتي ٦ (هـ٢)، ٢٢١ ـ ٢٢٢
شروط ٣٠٤، ٣٠٥ ـ ٣١٠
الديمقراطي ٢٩٦، ٣٢٠، ٣٢٣ ـ ٣٣٤
نموذج ٩أ ٣٢٤ ـ ٣٢٥
الانقطاعات ٣٤١ ـ ٣٥٣
المبدأ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، ٢٩٩ ـ ٣٠٥، ٣١٠ ـ ٣١٢، ٣١٧ ـ ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩ ـ ٣٣٠
والسيادة ٣٤١ ـ ٣٥٣
الإذعان ٢٣٩، ٢٥٠

الإجماع
والطبقات
الأنموذج الكلاسيكي ٢١
انحطاط السياسة ٢٣٣ ـ ٢٣٥، ٢٣٩ ـ ٢٤٠
في التعددية ٢٠٧، ٢١٠ ـ ٢١٤
فيبر ٢٨٠
أزمة
الديمقراطية ٢٣٥
الشرعية ٢٤٠، ٢٤٤ ـ ٢٤٧، ٢٤٨
الدولة الاشتراكية ٢٧٧
الضحايا ٢٥٢
نظرية الأزمة، ماركس ١٢٨، ٢٤٨ ـ ٢٥٣
الاقتصاد
ممركزاً (ماركس) ١٣٤ ـ ١٣٥
والسوق الحرة ١١٧، ١٢١، ٢٦٠
الكوكبي ٣٣٩، ٣٤٣ ـ ٣٤٥
والنمو ٢٣٤ ـ ٢٣٥
والمؤسسات ١٣١ ـ ١٣٢، ٢٢٦ ـ ٢٢٧
والتخطيط الإجمالي ٢٣٠
الهامشي ١٥٩
اللاسياسي (الليبرالي)١١١، ١٣٠ ـ ١٣١
غير المستقر ٢٤٦ ـ ٢٤٧
انظر أيضاً، النفوذ الاقتصادي
اقتصاد السوق ١١٧، ١٢١
الانتخابات
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٩ ـ ٢٠، ٢١، ٢٣، ٣٢
ماديسون ٨٨ ـ ٨٩، ٩١ ـ ٩٢
ماركس ١٤٤ ـ ١٤٦
في التعددية ٢٠٤ ـ ٢٠٨
في الديمقراطية الحمائية ٩٥ ـ ٩٦، ٩٧ ـ ٩٨
الكتلة الانتخابية ١٧١ ـ ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠ ـ ١٨١، ١٩٤، ٢٠٤
النخبوية، التنافسية ١٥٧ ـ ١٥٩، ١٦٤، ١٦٨ ـ ١٧٣، ١٨٨، ١٩٥ ـ ١٩٦، ٢٠٩
نموذج ٥ ١٩٧
إلستر، جي ٢٠١

twitter @baghdad_library

انـجـلـز، اف ٢١،٣٤،
١٢١، ١٢٣، ١٤١ (هـ٧)،
٣١٣
هيمنة اللغة الإنجليزية ٢٣٥
الثورة الإنجليزية ٩٨
البيئة ٣٥٠ ـ ٣٥١
المساواة
في المسيحية ٣٧ ـ ٣٨
في الديمقراطية الكلاسيكية
١٨، ١٩ ـ ٢٠، ٢٤، ٢٨
في الاستقلال الديمقراطي
٣٣١ ـ ٣٣٢
في الديمقراطية التنموية ١١٧
ـ ١١٨
والحركة النسوية ٢٦٣
الديمقراطية الليبرالية ٩٦
والحرية ٦٣ ـ ٦٤، ٣٠٠ ـ
٣٠١
الماركسية ١٣٥، ١٣٧، ١٥٢
بين الجنسين ١١١ ـ ١١٥،
٣٣١
انظر أيضاً أشكال اللامساواة
أوربا، الوسطى والشرقية
٢٧٤ ـ ٢٧٦، ٢٩٧
الاتحاد الأوربي ٣٣٧، ٣٤٧
الاستغلال ١١٣ ـ ١١٥،
١٢٣، ١٣٧
الإدارة الجغرافية ٣٤٧، ٣٥٣
ألمانيا ٢٧٦ ـ ٢٧٧
إدارة ٤٦ ـ ٤٧، ٨٣
غاياتها (جي إس مل) ١٠٤،
١١٥، ١١٧ ـ ١١٨
سياسة جماعات ١٩٩ ـ ٢٠٨
حدودها ١٠٥ (هـ١٠) ٣١٧ ـ
٣١٨
ماكيافيلي ٥٢ ـ ٥٣
مثقلة بالأعباء ٢٤١، ٢٤٢ ـ
٢٤٤، ٢٤٨ ـ ٢٤٩، ٢٥٤
شعبية ١٠٤ ـ ١٠٧
التمثيل ١٠٧ ـ ١١١
انظر أيضاً المشروعية
الإمبراطورية الرومانية المقدسة ٣٩
(هـ١)
الإيديولوجيا ٢٣٧، ٢٥١، ٢٧٩،
٢٨٢ ـ ٢٨٣
إغناتييف إم ٩٦
الاستقلال ٥٨ ـ ٥٩، ٩٢ (هـ٣)،
٣٠٠ ـ ٣٠١

أشكال اللامساواة
الحرية ٢١٤، ٢٨٢ ـ ٢٨٣
نظرة تعددية ٢٠٢
الملكية ٩١
سريع العطف ٢٥٢
الثروة ١١٧
النساء/ الرجال ١١٣ ـ ١١٤
الإنترنت ٣٥٠
الدائرة الحميمة ٣٢٧، ٣٣٣
الإيزغوريا (حق الكلام) ١٨
إيطاليا ٣٣ ـ ٣٤، ٤٠، ٤٢
جمهوريات المدن ٤١
أزمة إضفاء الشرعية ٢٤٠ ـ ٢٤٧، ٢٤٨
الأكثريات، التعددية ٢٠٦ ـ ٢٠٧
الاقتصاد الهامشي ١٥٩
أفلاطون ١٦، ٢٨ ـ ٣٣، ٣٤، ٨٩
احترافاً ١٦٩، ١٨٠
أنظمة السجون ٩٦
الإنتاج
مراقبته ٢١٩ ـ ٢٢٠
مدوَّلاً ٣٤٣، ٣٤٥
والأسواق ٢٨٦ ـ ٢٨٧
نمطه (ماركس) ١٢٤، ١٢٥
تعظيم الأرباح ٢٤٦
مجتمعاً ٢٩٠
والدولة ١٣٤
والتكنولوجيا ٢٣٨
أزمة العقلانية ٢٤٧
الاستفتاءات ٣٢٢، ٣٥٥
الإصلاح ٧٢ ـ ٧٣
الأقلمة ٣٣٦ (هـ١) ٣٤٥، ٣٥٤ ـ ٣٥٥
الأمن ٩٦، ١٠٩، ١١٧، ٣٤٧ ـ ٣٤٨
الاشتراكية ١٤٠، ١٤٢ ـ ١٤٣، ١٤٩، ١٧٨
(هـ٥)، ٢٨٦
البيرقراطية ٢٠٥ ـ ٢٠٨، ٢١٩
والرأسمالية ١٥٩، ١٨٣ ـ ١٨٥
الأوربية الشرقية ٢٧٤ ـ ٢٧٨
شومبتر ١٨٢، ١٩٠ ـ ١٩١
والدولة ٢٧٧، ٢٩٩
فيبر ١٦٦، ١٦٨، ٢٦٦

twitter @baghdad_library

الاتحاد السوفييتي ٢٧٤ ـ ٢٧٧، ٢٨٩
الاستخبارات الاستراتيجية ٢٢٦
الانتخاب
في الديمقراطية الكلاسيكية ٢١
جي إس مل ١٠٨، ١٠٩ (هـ١٢)
التعددية ٢٠٤ ـ ٢٠٥
النسبي ٣٢ ـ ٣٣
في الديمقراطية الحمائية ٩٧
شومبتر ١٨١ ـ ١٨٢
انظر أيضاً الانتخابات؛ الناخبون؛ حق الانتخابات؛ حق التصويت
الإرادة، العامة ٤٧ ـ ٤٨، ٥٨، ١٨٦ ـ ١٨٧، ١٩٤
الاستهلاك ١٦٠ (هـ١)، ١٨٧، ٣٢٩
أوفه، سي ٢١٩ (هـ٤)، ٢٢٢ ـ ٢٢٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢ ـ ٢٥٣، ٣٣٧، ٣٥٢
أوكين، إس إم ١١٥، ٣١٤ (هـ٦)
الأولغاركية ٢٩
النظام الطغموي ١٩٧
أولمان، بي ١٣٧، ١٤٠ (هـ٦)، ١٤٧
أحادية البعد ٢٣٧، ٢٣٩
أوين، روبرت ١٢٩
امتلاك
وسائل إدارية ١٧٥
تعاوني ٢١٦، ٣٣٠
في الاستقلال الديمقراطي ٣٣٠
التخصيص (نوزيك) ٢٥٥
واللامساواة ٩١، ١١٧
خاص ١٣٠ ـ ١٣١
اجتماعي ١٣٠ ـ ١٣١
انظر أيضاً ملكية، خاصة

ب

باتشراتش، بي ٢١٢
بول، تي ٦٩
باراتز، إم إس ٢١٢
باربر، بي ٢٧٠
البروليتاريا ٢٨٨ ـ ٢٨٩
بارنت، ايه ٣١٧

بير، إس ٢٥٠ (هـ٣)
بيتهام، دي ١٥٩، ١٦١، ١٦٦، ١٧٣، ٢٥٠، ٢٨٣، ٣٠١ (هـ٢)
بيلامي، آر ٨٦، ٩٣، ٢٧٣
بنتام، جيرمي ٨٨، ٩٥، ١٠٣ (هـ٨)
بيرلسون، بي ٢٠٤
برلين، آي ٦١، ٢٨١، ٣٠٣
بيرنال، إم ١٥، ٣٦
انحياز، تعبئة ٢١٢ ـ ٢١٣
بوبيو، إن ١١٩، ١٢٠، ٢٨٤
بورنشتاين، إس ٢٢٦
بوتومور، تي ١٨٣
البرجوازية ٥٤، ٧٤، ١٥٢
برادلي، إتش ٢٥٢
برتيّان، اس ٢٤١
بادج، آي ٣٢٨
بول، إتش ٣٩، ٣٤٩
البيروقراطية
توسعها ١٦١ ـ ١٦٢، ٢٦٠ ـ ٢٦١
هيغل ١٣١ ـ ١٣٣
نظرة ماركسية ١٣١ ـ ١٣٣، ١٦١ ـ ١٦٢، ١٦٤
جي إس مل ١٠٦ ـ ١٠٧، ١١٠
الدول القومية ١٦٢ ـ ١٦٨
سومبتر ١٨٩، ١٩١، ١٩٧
فيبر ١٦١ ـ ١٦٢، ١٦٥ ـ ١٦٨، ٢٦٦
بورنهايم، جي ٣١٣، ٣٢٠ (هـ ٩)
دورات أعمال ١٢٦ ـ ١٢٧، ٢٤١
بتلر، دي ٢٣٨
بيتمان، سي ٦١، ٦٢، ٦٧، ٩٧، ١١٤، (١٤)، ١١٥، ١٨٥، ١٩١، ٢١١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨ ـ ٢٧١، ٣٢٧، ٣٣١
النظام الأبوي ٩٧
بيريز أ دياز، إم ١٣٥
بريكليس ١٦ ـ ١٧، ١٨
بيترز، جي ٢٤١
بيرسون، مي ٢٢٦، ٢٦٤، ٢٧٣، ٣٠٣
بيتكين، إتش إف ٩٢ (هـ٣)،

twitter @baghdad_library

٩٨ (هـ٥)
بلاميناتز، جي ٥٤، ٧٦، ٨٢، ٨٧
بلانت، آر ٢٦٣
بوكوك، جي جي إيه ٣٧، ٦٩
بودستا ٤٠، ٤١
بوغي، جي ٣٨، ٧١
بولان، إيه جي ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤
بولونيا ٢٧٦، ٢٧٧ ـ ٢٧٨
بوليس ١٧ ٤٥، ٨٣ ـ ٨٤، ١٠٧
بوليث، سي ٢١٦، ٢٦٨، ٣١٦
بوتّر، دي ٢٢٦، ٢٩١ (هـ٤)
بولانتزاس، نيكوس ٢٢٠ ـ ٢٢٢
بادوا ٥٠
بين، توماس ١١٩
بانيتش، إل ٢١٩ (هـ٤)، ٢٢٦، ٢٢٨
باري، جي ١٩٢
البرلمان ١٠٨ ـ ١١٠، ١٦٢ ـ ١٦٩، ٢٢٨ ـ ٢٢٩
اهتراء النفوذ في ١٧١
البنك الدولي ٣٤٦

ت

التشظي، السياسي ٩٣، ٢٤٢
تراكم رأس المال ٢١٥، ٢٢٢ ـ ٢٢٤، ٢٢٩ ـ ٢٣٠
التطلعات ٢٤٢، ٢٤٤، ٣٠٠ ـ ٣٠١
التحرك الجماعي ١٠٧، ١٢٧
التنافس ٥٣، ١٨٧ ـ ١٨٩، ٢٠٦ ـ ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٨
انظر أيضاً النخبوية، المنافسة
التجريد من الصفة السياسية ٨٤، ١٠٢ ـ ١٠٧، ٢٥٧
التعليم
تكافؤ الفرص ١١٧، ١١٨، ١٤٤
جي إس مل ١٠٩، ١١٤، ١١٧ ـ ١١٨
شومبتر ١٨١
والنساء ٦٥، ٦٦ ـ ٦٨، ١١٤
تقرير المصير ٦ (هـ٢)، ٥٥، ٢٦٨

التوازن ١١١، ٢٠٥
التراث الإنساني ٤٤
تكنولوجيا الإعلام ٣٢٢، ٣٢٨
الترابط ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٤
التدخل، من قبل الدولة
معارضته ٣٤٠، ٢٦٢
في الاقتصاد ٢٣٨، ٢٤٧
الكينزي ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٢٣٨
مستواه (جي إس مل) ١٠١
والتعددية ٢٢٤
نفعياً ٩٦ ـ ٩٧
تقسيم العمل
الغاؤه (ماركس) ١٢٣ ـ ١٢٥، ١٤٨
الداخلي ١١٥، ٣١٩
الدولي الجديد٢٨٢ ـ ٢٨٣
الجنسي ١١٣، ١٧٦
التشريع ٢٥٨، ٢٦٣
التحرر
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٩ ـ ٢٠، ٣٢
الاستقلال الديمقراطي ٣٣٢ ـ ٣٣٣
والمساواة ٦٣ ـ ٦٤، ٣٠٠ ـ ٣٠١
الفردي ٧٧، ١٠٠ ـ ١٠٢، ١١٧ ـ ١١٨، ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٢٩٠
اللامساواة ٢١٤، ٢٨٢ ـ ٢٨٣
القانون ٢٥٣ ـ ٢٥٤
في الديمقراطية القانونية ١٠٠ ـ ١٠٢
ماكيافيلي ٥٣ ـ ٥٤
ماركس ١٣٧
جي إس مل ١٠٠ ـ ١٠٢، ١١٥ ـ ١١٨
نيو لفت ٢٦٣ ـ ٢٦٤
روسو ٥٨ ـ ٥٩
الحكم الذاتي ٤٢ ـ ٤٣
الدولة/ الفرد ٧٧ ـ ٧٨
التهميش ٢٢٨، ٢٣١، ٢٦٨، ٣١١
التعددية ١٠٥ (هـ١٠)، ١٩٩ ـ ٢٠١
الكلاسيكية ٢٣٦، ٢٣٧
النقدية ٢٠٢
التنوع ٩٣ (هـ٤)

twitter @baghdad_library

الشرعية ٢٢٣
نموذج٤ ٢١٧ ـ ٢١٨
التعددية الجديدة ٢٠٢، ٢١٦، ٢١٧ ـ ٢١٨
الحكم المثقل بالأعباء ٢٤١، ٢٤٢ ـ ٢٤٤، ٢٤٨ ـ ٢٤٩
السلطة ٢٠١ ـ ٢٠٨
واقعاً ٢١٠
الاشتراكية (بولانتزاس) ٢٠٠ ـ ٢٠٢
التخطيط العام ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٨٧ ـ ٢٨٨
تدخل الدولة انظر التدخل، الدولة ، اشتراكية الدولة، الأزمة ٢٧٧
تيلور، بي ٦٨
تيلور، هارييت، ١١٤ (هـ١٤)
التكنولوجيا ٢٣٨
ارتباطات دولية ٣٤٦، ٣٤٨
تاتشر، إم ٢٥٤، ٢٧٧
تومبسون، جي بي ١٩٣، ١٩٥، ٢٨٣
تومبسون، .وليم ١١٤ (هـ١٤)
توسيديد ١٦ ـ ١٧، ١٨
تِلّي، سي ٧١
التبموقراطية ٢٩
توكفيل، الكسيس دو ١٠٤ ـ ١٠٥
السياحة ٣٥٠
التجارة، الكوكبية ٣٤٣
ترومان، دي ٢٠١، ٢٠٣ ـ ٢٠٤
التوافق الكامل انظر الإجماع
تغذية الناخب الراجعة ٣٢١ ـ ٣٢٢
تشيكوسلوفاكيا ٢٧٧

ث

ثلاثي الأبعاد ٢٢٧ ـ ٢٢٩، ٢٣
الثقافة ٣٥٠ ـ ٣٥١
الثورة ١٢٩، ١٣٨ ـ ١٤١، ٢٧٤ ـ ٢٧٧
انظر أيضاً فرنسا، الثورة الفرنسية، انتفاضة الطلاب

ج

جماعة السبعة ٣٥٣
جيسوب بي ٢٦٦

جونز ايه إتش إم ١٦
جماعات الضغط ٢٤٦
انظر أيضاً الطوائف؛ سياسة الجماعات
التكتلات المصلحية، الحركات الاجتماعية
جنس الكائن (ماركس) ١٣٧، ١٣٨
جماعات المقام (فيبر) ١٦٠

ح

حرب السنوات الثلاثين ٧٢
الحركة العمالية ٢٢٥، ٢٢٦ ـ ٢٢٧، ٢٣٠
حكم الكثرة ٢٠٦، ٢٠٧ ـ ٢٠٨
حق الانتخاب، الشامل ١٠٨، ١٢٠، ١٤٥
الحكومة التمثيلية
المؤسسات ٢٢٦ ـ ٢٣٢، ٣٣٤
جي إس مل ١٠٤، ١٠٧ ـ ١١١
ديمقراطية المشاركة ١٥٠، ٢٦٦ ـ ٢٧٠
الحقوق ٣٠٢
قانونها ٣١٨ ـ ٣١٩
المدنية ١١٩
ترسيخها ٣٥٥
اقصائيتها ٧٤
الفردية ١٥ ـ ١٦، ٨٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٣٠٢
الطبيعية ٧٤
السياسية ١٧٣، ١٩٨، ٢٦٩
التملكية ٥٩، ٧٩ ـ ٨٠، ٢٥٥
الكلامية ١٨
حكم الذات ٣
الرأسمالية التعاونية ٢٢٧ ـ ٢٣٢
التحرر ٤٢ ـ ٤٣
جي اس مل ١٠٧
ديمقراطية المشاركة ٢٦٦ ـ ٢٧٠
النزعة الجمهورية ٤٨ ـ ٥٠، ٦٩، ٣٠٥
روسو ٥٧ ـ ٥٨، ٣٠٥
المصلحة الذاتية ١٣١ ـ ١٣٢، ١٨٠
سن، جي ٧٢، ٧٣
سكنر، كيو ٤٠ ـ ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٢، (هـ ٤)،

twitter @baghdad_library

٥٣، ٦٢، ٧٢
حركات، اجتماعية ٢١٢، ٣٣٤
النسوية ٢٦٣
المعارضة ٢٣١، ٢٥١
جماعات الضغط ٣٤٦
حكم الأقليات ٢٠٦
حوردان، بي ٣١٩
الحرب الباردة ٢٣٤، ٢٧٧
الحكم الدستوري ٣١٤، ٣١٧ ـ ٣١٩
الكلاسيكي ١٤، ٢١ ـ ٢٣، ٢٧ ـ ٢٨
الاتحادي ٩٣ ـ ٩٤
التراث الليبرالي ٧٤، ٧٨ ـ ٨٢، ٣١٤
مونتسكيو ٨٣
الحوار ١٦٨ ـ ١٦٩، ٣٠٢
الحركة النسوية ١١٩، ٢٦٣، ٣٣٤
حق الانتخاب
طبقياً ١٠٨ ـ ١٠٩، ١٤٤ ـ ١٤٥
والتوقعات ١٦٦ ـ ١٦٧
توسيعه ١٠٠، ١٦٩ ـ ١٧٠
مداه ٩١، ٩٧
للنساء ١١٤، ١١٩
انظر أيضاً، حق الاقتراع العام
الحدود الإقليمية ٣٣٨
الحرية
النخبوية التنافسية ١٩٠، ١٩٦
نقداً وتحركاً ١٨، ١٠٢، ١٩٦
الديمقراطية المباشرة ١٣٨
والمساواة ٦٣ ـ ٦٤، ٣٠٠ ـ ٣٠١
الفردية ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٢٩٠
إعلامياً ٣٢٨
سلباً/ إيجاباً، ٩٨
انظر أيضاً التحرر

خ

خير
جماعي ٩٥ ـ ٩٦، ٢٣٤، ٢٥٤
عام ١٨٥ ـ ١٨٦، ٢٩٠
فردي ٢٣٤
سياسي ٢٨٩ ـ ٢٩١
شعبي (عام) ٩٦
خيوس ١٤

د

دال آر ١١٩، ١٢٠، ٢٠٠ ـ ٢٠٣، ٢٠٥ ـ ٢٠٨، ٢١٤ ـ ٢١٦، ٣١٠ ـ ٣١١، ٣٢٩ ـ ٣٣٠

الدستور الاتحادي ٩٣ ـ ٩٤

الدولة ٧٣ ـ ٧٤، ١٢٩ ـ ١٣٦

البيرقراطية ١٦٢ ـ ١٦٨

والرأسمالية ٢٢٢ ـ ٢٢٦

والمواطنة ٧٨ ـ ٨٢، ١٦٥ ـ ١٦٦، ٢٩٩

والمجتمع المدني ٨٧ ـ ٨٨، ١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٦ ـ ١٣٧، ٢٦٥ ـ ٢٦٦، ٣١٤، ٣١٦ ـ ٣٢١، ٣٢٥

والطبقات ١٣١ ـ ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٦، ١٤١، ١٦٤، ١٧٧، ٢٢١ ـ ٢٢٢

الرأسمالية التعاونية ٢١٤ ـ ٢١٨

التعاونية ٢٢٦، ٢٢٧ ـ ٢٣٠

إشاعة الديمقراطية (اليسار الجديد) ٢٧٢ ـ ٢٧٣

والاقتصاد ٢٢٢ ـ ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٤٧

التمثيل الاتحادي (ماديسون) ٩٣ ـ ٩٤

المؤسسات ١٣١ ـ ١٣٢، ١٦٢، ١٦٥

المدراء ٢١٦

دولة الحد الأدنى ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥ ـ ٢٥٦، ٢٥٩

السيادة ٧٥، ٣٣٦، ٣٤٨، ٣٥٢

القوية ٢٤٧، ٢٥٤

انظر أيضاً الإدارة؛ الحكم المثقل؛ المشروعية؛ الدولة القومية؛ السلطة؛ الدولة

دول المدن ٣٣ ـ ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٨٣ ـ ٨٤

دورة الانحطاط ٥١

الديمقراطية ١ ـ ٤

النخبوية التنافسية ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٦٨ ـ ١٧٤، ١٨٥ ـ ١٩١، ١٩٧

الأزمة ٢٣٥

الاستقلال الديمقراطي ٢٩٧ ـ ٢٩٨

twitter @baghdad_library

ذات الوجهين ٣١٦ ـ ٣٢٥،
٣٥٤
والنظام الكوكبي ٣٥٢ ـ ٣٥٣
هايك ٢٥٦ ـ ٢٦٠
ماكيافيلي ٥١ ـ ٥٥
ماركس ١٢٩ ـ ١٣٠
الماركسية ٢٨٤ ـ ٢٨٩
جي إس مل ١٠٠ ـ ١٠٢، ١٠٧
نماذج ٥، ٧، ـ ١٠، ٣٣، ٥٥، ٦١، ٩٩، ١١٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٧، ٢١٧ ـ ٢١٨، ٢٦١، ٢٧١، ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٣٥٨ ـ ٣٥٩
أفلاطون ٢٩ ـ ٣٣
القيادة الاستفتائية (فيبر ١٧٢
التعددية ١٩٩ ـ ٢٠١
روسو ٥٦ ـ ٦٢
شومبتر ١٨٥ ـ ١٩١، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨
اليوم ٣٢٩ ـ ٣٣٠
والطغيان ٢٠٥ ـ ٢٠٦
في مكان العمل ٢٦٧، ٢٦٨
الديمقراطية الكلاسيكية ١٣ ـ ٣٥، ١٧٦، ٢١٣
شكل ١/١ ٢٢
مثال ١ ٣٣
الديمقراطية، الكوزموبوليتية ٢٩٦، ٣٥٣ ـ ٣٥٧، ٣٦٠
مثال ٩ب ٣٥٨ ـ ٣٥٩
الديمقراطية، التنموية
مثال ٣ب ١١٦
الديمقراطية، المباشرة ١٥٢ ـ ١٥٣، ١٦٢ ـ ١٦٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣١٣
مثال ٤ ١٥٢ ـ ١٥٣
انظر أيضاً الشيوعية؛ الاشتراكية
الديمقراطية، التجريبية ١٩٩ ـ ٢٠١، ٢٠٩
انظر أيضاً التعددية
الديمقراطية، الحقوقية ٢٣٥، ٢٥٧ ـ ٢٥٩، ٢٧٠، ٣٠٠ ـ ٣٠١
مثال ٧ ٢٦١
الديمقراطية، الليبرالية، ٩٥، ١٠٠ ـ ١٠٢، ٢٨١ ـ ٢٨٢، ٢٨٤ ـ ٢٨٥، ٢٩١ (هـ٥)
الحكم ٣١٥ ـ ٣١٦
جي إس مل ١١١، ١١٥ ـ

١١٨
الديمقراطية، الجماهيرية ٢٥٦ ـ ٢٥٧
الديمقراطية، القائمة على المشاركة ١٤٩ ـ ١٥٠، ٢٣٥، ٢٦٤ ـ ٢٧٠، ٣٠٠ ـ ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٣
مثال ٨ ٢٧١
ديمقراطية القيادة الاستفتائية ١٧٢
الديمقراطية، الشعبوية ٢٠١
الديمقراطية، الحمائية ٧٥، ٨٨ ـ ٨٩، ٩٥، ٩٧ ـ ٩٨، ٢٥٦
مثال ٣أ ٩٩
الديمقراطية، التمثيلية ١١٠، ١١٩
ديموس ١٥، ١٠٥، ٢٧٢ ـ ٢٧٣، ٢٨٦
انظر أيضاً المواطنة
دفين، بي ٢٦٩
دكنسون، دي ١٤، ٢٣ (هـ٦)
الدكتاتورية ١٤١، ١٧٢ ـ ١٧٣
دريبر، اتش ١٣٥، ١٤٠ (هـ٦)
دنكان، جي ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٩
دان، جي ١٥، ٣٤، ٨١، ٨٢
دوفرغر، إم ٢١٦
ديمقراطية القيادة انظر النخبوية، التنافسية
الدين ٧٢، ١٤٤، ٢٨٣
انظر أيضاً المسيحية
دولة الرخاء ٢٣٥، ٢٤٠ ٢٧٣

ر

رأس المال
حريته ١٤٠
والعمل ٢٢٥، ٢٢٦ ـ ٢٢٧
قوته ٢٢٦
انظر أيضاً تراكم رأس المال
الرأسمالية ١٢٦ ـ ١٢٧، ١٢٩ ـ ١٣٠
والمطبقات ٢٢٠ ـ ٢٢١
التعاونية ٢١٤ ـ ٢١٨
انجلز ١٢٣
ميليباند ٢١٩ ـ ٢٢٠
بولانتزاس ٢٢٠ ـ ٢٢٢
العقلنة ١٨٣

twitter @baghdad_library

شومبتر ١٨٣ ـ ١٨٥
والاشتراكية ١٥٩، ١٨٣ ـ ١٨٥
والدولة (أوفه) ٢٢٢ ـ ٢٢٦، ٢٨٥
فيبر ١٥٩ ـ ١٦١، ١٧٤ (هـ ٤)
الرجال
المواطنة ١٤، ١٥، ٢٣ ـ ٢٨
الهيمنة على النساء ١٢٣، ١٧٦
حق الانتخاب، ٩١، ٩٧، ١٠٨ ـ ١٠٩، ١٤٤ ـ ١٤٥
أشكال اللامساواة، النساء ١١٣ ـ ١١٤
التملك ٩١، ٩٧
النظام الأبوي ٩٧
رولز، جي ٣٠٢
ريغان، آر ٢٥٤، ٢٧٧
رود والد، سي٢٤، ٢٦ (هـ٧)، ٢٧٢
روجرز، جي ٢٤٠، ٣٠١، ٣١٦
روما٣٤ ـ ٣٥، ٤٣ ـ ٤٤، ٤٥، ٥٢
رونج، في ٢٢٣
روز، آر ٢٤١
روث، جي ١٦١، ١٧٩
روسو، جان ـ جاك ٣٤، ٤٥، ٥٦ ـ ٦٢، ٣٠٥ ـ ٣٠٦، ٣١٢، ٣٢٩
روسيا ١٠٧ (هـ١١)
روتلاند، بي ٢٦٠
ريان، ايه ١٠٣ (هـ٨)، ١٠٤ (هـ٩)
رايل، جي ٣٢
رؤيا تكنوقراطية (شومبتر) ١٩١ ـ ١٩٨
رايت، إي أو ١٧٧
راهه، بي ايه ٦٩، ٧٤، ٨١

ز

زينوفون ٢٤ ـ ٢٧
زاخر، إم دبليو ٣٤٦

س

سلطة الدولة ١٢٩ ـ ١٣١، ٢٤٨، ٢٤٩ ـ ٢٥٠
المطلقة ٤٩ ـ ٥٠، ٧٠ ـ ٧١،

٧٢، ١٠٣
القبول بها ٢٤٢
القائمة على الإكراه ٤٧، ١٦٤ ـ ١٦٥، ٢٠٧ ـ ٢٥٨، ٢٥٩ ـ ٢٦٠
الشرعية ١٦٤ ـ ١٦٥، ٢٥٨
الماركسية ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ٢١٩
انظر أيضاً مرجعية الدولة؛ السيادة
الأوتوقراطيون ١٣ ـ ١٤
انظر أيضاً الطغيان
السلطة التنفيذية ٥٩ ـ ٦٠، ٨٠، ٨٦
السلطة التشريعية ٥٩ ـ ٦٠، ٨٠، ٨٦
السوق
المسؤولية ٩٤ ـ ١٠٠
والرأسمالية ١٦٨، ١٧٤ (هـ٤)، ١٨٨
الحرة ٢٦٠
اقتصاد السوق ١١٧، ١٢١
هايك ٢٦٠
هيغل ١٣٢
الترابط ٣٤٤
الليبرالية ٣٠٨
جي إس مل ١١٠ ـ ١١١
السياسة ٢٨٠
الإنتاج ٢٨٦ ـ ٢٨٧
صياغة جديدة ٣٢٨ ـ ٣٣٠
انظر أيضاً اليمين الجديد، الأسواق
السياسة الحزبية ١٦٩ ـ ١٧٠، ١٧١
استرضاء ٢٤٤
منافسة ١٧٩ ـ ١٨٠، ٢٤٥
اهتراء ٢٢٨ ـ ٢٢٩
ديمقراطية المشاركة ٢٦٧
السياسيون ١٦٩، ١٧٩ ـ ١٨٠
السياسة ٨٩ ـ ٩٠، ٣٠٩ ـ ٣١٠، ٣٣٩ ـ ٣٤١
المواقف منها ١٧٥، ٢٩٥ ـ ٢٩٦
احترافاً ١٦٩، ١٨٠
الديمقراطية ٩٧ ـ ٩٨، ١٠٠، ٣٠٩ ـ ٣١٠
والاقتصاد ٢٢٢ ـ ٢٢٤، ٢٨٠
نهايتها ١٣٦ ـ ١٤٧، ١٥٢ ـ ١٥٤

twitter @baghdad_library

تمزقها ٩٣، ٢٤٢
مهمات تشريعية/ تنفيذية ٥٩ ـ ٦٠، ٨٠، ٨٦
ماكيافيلي ٥١ ـ ٥٢، ٥٤
المشاركة ٢٢٨، ٢٩٥، ٣٠٢
نظرة تعددية ٢٠١ ـ ٢٠٨، ٢٤١، ٢٤٢ ـ ٢٤٤
والمجال الخاص ٣٢٦ ـ ٣٢٧
السياسة العامة ٢٨٧ ـ ٢٨٨
المجال المحدود ٢١٨ ـ ٢٢٦
الاستراتيجية ٢٢٦
النفعية ٩٧
سريعو العطب ٢٥٢
السلطة
سوء استخدامها ٨٥، ١٠٢ ـ ١٠٧
توزيعها ٢٠٨ ـ ٢١٤
سياسة الجماعات ٢٠١ ـ ٢٠٨
فردية مفرطة ١٠١ ـ ١٠٢، ١١٧ ـ ١١٨
والشرعية ١٩٥ ـ ١٩٦، ٣٠١ ـ ٣٠٢
الليبرالية ٩٧، ٩٨، ٣٠٢ ـ ٣٠٣
حدودها ٢٥٣، ٢٥٧
الملكية ٢٤٢ ـ ٢٤٤، ٢٤٨ ـ ٢٤٩
نظرة تعددية ٢٠١ ـ ٢٠٨، ٢٤٢
السياسة ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ٣٠٩ ـ ٣١٠
العامة ٨٠ ـ ٨١
الشك بها ٣٠٥، ٣٠٨
التحويلية ٣٢٦
السلطة، الطبقات ١٠٨ ـ ١٠٩، ٢١١، ٢٥٠
السلطة، الاقتصادية ٢٢٢ ـ ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٣٠٥، ٢٠٨، ٣٣٩ ـ ٣٤١
السلطة، الدولة
التعسفية ٢٥٧ ـ ٢٥٨
النزعة التسلطية ١٥٣، ٢٤٧، ٢٩١ (هـ٤)
الرأسمالية ٢٢٠ ـ ٢٢١، ٢٢٢ ـ ٢٢٥
القسرية ٤٧، ١٦٤ ـ ١٦٥، ٢٧٥، ٢٥٩ ـ ٢٦٠
والديمقراطية ٢١٨ ـ ٢١٩،

٢٤٨ ـ ٢٤٩
الاستبدادية (جي اس مل)
١٠٢ ـ ١٠٧
الليبرالية ٩٧، ٩٨، ٣٠٢ ـ ٣٠٣
الماركسية ٢٨٩
والسيادة ٧٥ ـ ٧٨، ٨٠
فيبر ١٦٨ ـ ١٦٩
انظر أيضاً التدخل، الدولة
سابين، جي إتش ١٨، ٣٢
سان سيمون، سي إتش ١٢٩
سالوست ٤٣، ٤٤
ساندل، إم ٢٦٣
السيادة
أثينا ٢١ ـ ٢٣
والاستقلال ٣٤١ ـ ٣٥٣
هوبز ٧٥، ٧٧ ـ ٧٨
لوك ٨٠، ٨٢
النظام الملكي ٧١
الدولة القومية ٧٥، ٣٣٦، ٣٤٨، ٣٥٢
والشعب ٤٨ ـ ٥٠، ٥٨، ٦١ ـ ٦٢، ٧٥
السلطة ٧٥ ـ ٧٨، ٨٠
روسو ٥٨، ٣٠٥ ـ ٣٠٦
سياسة المساومة ٢٣٠ ـ ٢٣١
الستالينية ٢٦٦، ٢٨٤ ـ ٢٨٥، ٢٨٨ ـ ٢٨٩
ستوكس، دي ٢٣٨
السوق الحرة ٢٦٠
سلع، توزيع ٣٣١
السويد ٢٣٠
سميث، آدم ٩٦ ـ ٩٧
السياسة الديمقراطية الاجتماعية ٢٦٦ العقد الاجتماعي انظر الاجتماعي، العقد
سباق التسلح ٢٧٧

ش

شلل المصالح ١٩٩ ـ ٢٠١، ٢٠٨ ـ ٢١٤
شيشرون ٣٥، ٤٣
الشرائح ٨٩ ـ ٩٤، ١٦٣، ٢٠٠ ـ ٢٠١
الشيوعية ١٢٦، ١٢٩، ١٤٠ ـ ١٤١، ١٤٢ ـ ١٤٣، ١٥٢، ٢٧٤ ـ ٢٧٥

twitter @baghdad_library

الشرعية ٢٩١
الحدود ٣٣٧ ـ ٣٣٨
والطبقات ٢٤١، ٢٥٠
النخبوية التنافسية ١٦٤، ١٩٥ ـ ١٩٦
الموافقة ٤٧، ٨١، ٢٤٩
في الاستقلال الديمقراطي ٣٣٣ ـ ٣٣٥
التعددية ٢٢٣
السلطة ١٩٥ ـ ١٩٦، ٣٠١ ـ ٣٠٢
الشركات متعددة الجنسية ٣٤٣ ـ ٣٤٤
شاما، إس ٧١
شاتشنايدر، إي إف ٢١٢ ـ ٢١٣
شلوختر، دبليو ١٦١
شمِتَّر، يي سي ٢١٩ (هـ٤)، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨
شومبتر، جي ١٥٧ ـ ١٥٨
الموروث الكلاسيكي ١٩١ ـ ١٩٣
الخير العام ١٨٥ ـ ١٨٦
الديمقراطية والحرية ١٩٠
الشرعية ١٩٥ ـ ١٩٦
السوق ١٨٨
السياسة ٣٢٦ ـ ٣٢٧
الاشتراكية والرأسمالية ١٨٣ ـ ١٨٥
نظرية الديمقراطية ١٧٧ ـ ١٧٩، ١٨١ ـ ١٨٢، ١٨٤

ص

الصراع ٤٧، ٥٢ ـ ٥٣، ١٠٥، ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٢٧، ٢٥١ ـ ٢٥٢
الطبقي ٩٠ ـ ٩١، ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٥٩ ـ ١٦٠
صنع القرار السياسي ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٦ ـ ٢٤٧، ٢٥٢ ـ ٢٥٣
الصين، ساحة تياننمن ٢٧٦
صنع القرار
ممركزاً ٣١٤
جماعياً ١٧٦، ٣١٠ ـ ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٧ ـ ٣٢٨
ديمقراطياً ٣١٠ ـ ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٥ ـ ٣٣٦

دولياً ٣٤٥ ـ ٣٤٨
تعبئة الانحياز ٢١٢ ـ ٢١٣
انظر أيضاً الاتفاقات
صندوق النقد الدولي ٣٣٧، ٣٤٧

ط

الطبقات
الرأسمالية ٢٢٠ ـ ٢٢١
الصراع ٩٠ ـ ٩١، ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٥٩ ـ ١٦٠
الإجماع/ الافتراق ٢١١، ٢٥٠
والشرعية ٢٤١، ٢٥٠
ماديسون ٩٠ ـ ٩١
ماركس ١٢١، ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٤٩ ـ ١٥٠، ١٥٣
الماركسية ٢٤١، ٢٨٥ ـ ٢٨٧، ٢٨٨ ـ ٢٨٩
بعد الثورة ١٣٨ ـ ١٤١
والدولة ١٣١ ـ ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٦، ١٣٨ ـ ١٤١، ١٦٤، ١٧٧، ٢٢١ ـ ٢٢٢
التصويت ١٠٨ ـ ١٠٩، ١٤٤ ـ ١٤٥
فيبر ١٥٩ ـ ١٦٠
انظر أيضاً سلطة، طبقة
الطبيعة البشرية
هوبز ٧٦
ماكيافيلي ٥١ ـ ٥٢
ماديسون ٨٩ ـ ٩٠
ماركس ١٣٧ ـ ١٣٨
جي إس مل ١٠٠، ١٠٢، ١١٥، ١١٨
وديمقراطية المشاركة ٢٦٧ ـ ٢٦٨
شومبتر ١٨٠ ـ ١٨١، ١٨٥
الطغيان ١٣ ـ ١٤، ٢٩، ٣١، ٥٣، ١٠٤، ٢٠٥ ـ ٢٠٦

ع

العزوف ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٩ ـ ٢١٠، ٢٦٨، ٢٩٥
العنف، الدول القومية ١٦٤
انظر أيضاً القسر
العقد الاجتماعي
هوبز ٧٦ ـ ٧٨
لوك ٨١ ـ ٨٢
روسو ٥٦ ـ ٦٠، ٦٢
العائلة ٦٥، ٧٤، ٨٧، ١١٤

twitter @baghdad_library

انظر أيضاً المجال الخاص
العولمة ٣٤٠ ـ ٣٤١
ثقافياً ٣٥٠ ـ ٣٥١
ديمقراطياً ٣٥٢ ـ ٣٥٣
والمؤسسات المالية ٣٤٣
والتحول المحلي ٣٥٧
القيود القومية ٣٤٢
العدالة
في الديمقراطية الكلاسيكية ٣٢
في الاستقلال الديمقراطي ٣٣١
الاجتماعية ٢٦٠، ٢٩٠، ٣١٩
للنساء ٦١
العالم الجديد ٧٣
عدم المشاركة ١٩٦
العقلنة ١٦٠ ـ ١٦١، ١٨٣
العبودية ١٤، ٢٣ ـ ٢٤، ٣٤
العمل المأجور ١٢٤ ـ ١٢٥، ١٥٩ ـ ١٦٠

غ

غادامر، إتش جي ٩
غالبريث، جي كي ٣١٩ (هـ٨)
غدنز، إيه ٧٢، ١٢٢، ١٦٠، ١٧٤، ١٩٣، ٢٩٨، ٣١٠، ٢٤٠، ٣٥٧
غودوين، وليم ٦٣
غولدبلاث، دي ٣٤٠، ٣٤٢ (هـ٢)
غورباتشيف، ميخائيل ٢٧٦
غورفيتش، بي ٣٣٩
غرامشي، أنطونيو ٢١٩
الغارديان ٢٨١

ف

الفقر ٦٠ ـ ٦١، ٢٥٢
فرّار، سي ١٦، ١٧، ٣٠٨
فنلي، إم آي ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٦، ٣٢٥
فشكين، جي ٣٢١ (هـ١٠)، ٣٢٨
فلورنسا ٤٠
فوكو، إم ٩٦
فورييه، سي ١٢٩
فرنسا

الثورة الفرنسية ٧٠، ٧١
نابليون بونابرت ١٣٣ ـ ١٣٤، ١٨٦
الانتفاضة الطالبية ٢١٢
فرانكل، بي ٢٢٢
فريدمان، جي ٢٨١
فوكوياما، فرانسيس ٢٧٥، ٢٧٨ ـ ٢٨٣
الفرد
في الديمقراطية الكلاسيكة ١٦ ـ ١٧
فصل السلطات ٨٠، ٨٤ ـ ٨٥، ٨٦ ـ ٨٧، ٨٩
فايدا، إم ١١١، ١٤٨، ٢٦١
فيربا، إس ٢٠٤، ٢١٠ ـ ٢١١، ٢٣٤، ٢٣٨
فيبر، ماكس
البيرقراطية ١٦١ ـ ١٦٢، ١٦٥ ـ ١٦٨، ٢٦٦
الرأسمالية ١٥٩ ـ ١٦١، ١٧٤
الطبقات ١٥٩ ـ ١٦٠
النخبوية التنافسية ١٥٧ ـ ١٥٩
الناخبون ١٧١ ـ ١٧٢، ١٧٥
النزعة الفردية ١٦٠ ـ ١٦١
الحكم البرلماني ١٦٨ ـ ١٦٩
العرين ٦٣
الفساد ٦٠، ٢١٢
الفضيلة، المدنية ١٧، ٤٣، ٥٢

ق

القيمة الزائدة ١٢٤ ـ ١٢٥
القسر ٤٧، ١٦٤ ـ ١٦٥، ١٩٥، ٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٢٥٩ ـ ٢٦٠، ٣٥٦
قضائي ٥٩ ـ ٦٠، ٣٢٠ (هـ٩)، ٣٢٤
القانون
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٤، ٢٥٣ ـ ٢٥٤
في الاستقلال الديمقراطي ٣٢٠
سماوي/ أرضي ٤٦
والتشريع ٢٥٨، ٢٦٣
والتحرر ١١٧
ماكيافيلي ٥٢
إصلاح الزواج ١١٤

twitter @baghdad_library

مونتسكيو ٨٣
الطبيعي ٣٨ ـ ٣٩، ٧٦، ٧٩
والليبرالية الجديدة ٢٦٣
وإرادة الشعب ٤٧ ـ ٤٨
سيادته ١٦٥، ١٧٢ ـ ١٧٣
نفعياً ٩٦
القانون والنظام ٢٥٣ ـ ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٥٦ ـ ٢٥٧
القيادة ٨٥، ١٦٨ ـ ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩ ـ ١٨٠
القيمة الاستعمالية ١٨٧
القانون الدولي ٣٤٦

ك

كالينيكوس، ألكس ١٥٠، ٢٧٥، ٢٨٤ ـ ٢٨٨
كالفن، جون ٧٢ ـ ٧٣
كامبل، إيه ٢٠٤
كانوفان، إم ٤٣
كاسيس، إيه ٣٤٨
كليف، تي ٢٨٥
كوهن، جي ٢٤٠، ٣٠١، ٣١٦
كوليتّي، إلى ٥٦
كوركوران بي إي ٣٤
كايسر، كي ٣٥٢
كين، جي ٢٢٢، ٣١٦، ٣٢٣
كندي، بول ٣٧٨
كيوهين، إن أو ٨٣
كيوهين، آر أو ٣٧٨، ٣٤٤
الدولة الكينزية ٢٣٤، ٢٤٦
كنغ، ايه ٢٤١، ٢٤٤
كراسنر، اس ٣٤٥
كريغر، جي ٢٧٧، ٢٣٠، ٢٤٠
كراوس، آر دبليو ٨٧، ١٥٨
كومونة باريس ٢١، ١٤١ ـ ١٤٢، ١٤٤ ـ ١٤٦

ل

لوبون، غوستاف ١٨١
لاسلت، بي ٨٠، ٨١، ٨٢
لي، دي ٢٩
لفتوتيش، ايه ٣١٠
ليمبرتش، جي ٢٣٠
لينين، في آي ١٤٠، ١٤١، ١٦٤، ٢١٩، ٢٦٦، ٢٨٥

لويس، بي ٢٧٥، ٢٧٦
الليبرالية ٧٤، ٢٧٨ ـ ٢٨٠، ٣٠٦ ـ ٣٠٧
مبدأ الاستقلال ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٤ ـ ٣٠٥
المواطنة ٨١، ٢٩٩
والديمقراطية (هايك) ٢٥٨
التنوع ٢٨١
اللاقتصادية ٢٨٢
الحرية والمساواة ٦٣ ـ ٦٤، ٩٨، ٣٠٠ ـ ٣٠١
الليبرالية الجديدة ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٦٣
المجال الخاص ٧٤، ٨٧
الحقوق ١٥ ـ ١٦
سلطة الدولة ٩٧، ٩٨، ٣٠٢ ـ ٣٠٣
الدولة/ المجتمع المدني ٢٩٩، ٣١٤
لند بلوم، سي ٢١٥
لبست، إس إم ٢٠٤، ٢٣٧ ـ ٢٣٨
لايفلي، جي ٢١٣
ليفي ٤٣، ٤٤
لوك، جون ٧٤، ٧٨ ـ ٨٢، ٨٨
لويس الرابع عشر ٨٣
لويس الخامس عشر ٧١
لوارد، إي ٣٤٥
لوكاش، جورج ٢١٩
لوكس، إس ٢٨١، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٩، ٢١٣، ٣٠٣
لوثر، مارتن ٧٢ ـ ٧٣

م

المسيحية ٣٧ ـ ٤٠، ٧٢ ـ ٧٣
محاكم المواطنين ٣٢١
المواطنية ٣
الفعالة ٨٣ ـ ٨٤
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٤، ١٥، ٢١٢
في الاستقلال الديمقراطي ٣١٤ ـ ٣٢٠، ٣٢٥
الأهلية ١٥ (هـ ٣)، ٢٣ ـ ٢٨، ٥٤
الخوف منها ٤٢، ٩١ ـ ٩٢
قوانينها الدولية والرسمية ٣٤٩

twitter @baghdad_library

القادة ١٧٩
الليبرالية ٨١، ٢٩٩
لوك ٨١
ماديسون ٩١ ـ ٩٣
مارسيليوس ٤٩
المشاركة ٣، ١٧ ـ ١٨، ٢٤ ـ ٢٧، ٣٦، ٤٢ ـ ٤٣، ٥٧ ـ ٥٨، ٢٠٤، ٢٠٩ ـ ٢١٠، ٢١٠ ـ ٢١٣
السلبية (فيبر) ١٧٥
اللامبالاة التعددية ٢٠٤، ٢٠٩ ـ ٢١٠
الحقوق السياسية ١٧٣، ١٩٨، ٢٦٩
روسو ٥٧ ـ ٥٨
الحكم الذاتي ٤٢ ـ ٤٣
والدولة ٧٨ ـ ٨٢، ١٦٥ ـ ١٦٦، ٢٩٩
انظر أيضاً الكتلة الناخبة
الموافقة
هوبز ٧٧
مشروعية الحكم ٤٧، ٨١، ٢٤٩
لوك ٨٠ ـ ٨٢
جي إس مل ١٠٩ ـ ١١٠
أسبابها ١٩٥ ـ ١٩٦
المجر، حكم الحزب الواحد ٢٧٦، ٢٧٧
المؤسسات
المقبولية ٢٤٩ ـ ٢٥٠
الإدارة ١٦٢، ١٦٥
الأثينية ٢١ ـ ٢٣
الديمقراطية ٣١٦ ـ ٣١٧
الديمقراطية المباشرة ١٣١ ـ ١٣٢
الليبرالية التمثيلية ٢٢٦ ـ ٢٣٢، ٣٣٣ ـ ٣٣٤
المنظمات الدولية الحكومية ٣٤٦
المنظمات الدولية غير الحكومية ٣٤٦
منظمة معاهدة شمال الأطلسي ٣٣٧
مبدأ دعه يعمل ٩٦، ١١٠ ـ ١١١
هايك ٢٥٦
اليمين الجديد ٢٥٣
ماكدونالد، إف ٨٤ (هـ٢)
ماكغرو، غيه ٣٤٨ (هـ٦)

ماكيافيلي، نيكولو ١٧، ٤٥، ٥٠ ـ ٥٤
ماكينتاير، ايه ٣٧
ماكلين، آي ٣١٣
ماكلينان، جي ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٠
ماكفرسون، سي بي (هـ٤)، ٨، ٧٨، ٩٥، ٩٧، ١٧٩، ١٩٨، ٢٦٤، ٢٦٦ ـ ٢٦٧، ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٣٠٣
ماديسون، جيمس ٤٥، ٨٤ (هـ٢)، ٨٨ ـ ٩٤، ٢٠٠
ماغواير، جي إم ١٣٥
مانين، بي ٣٠٢
م ان، إم ١٤، ١٥، ٣٤، ٧١، ٢١١
مانسبرج، جي جي ٢١، ٩٨، ٣٢٦
مانسفيلد، إس ١١٤
ماركوزه، إتش ٢٣٨ ـ ٢٣٩
مارسيليوس البادواوي ٤٥، ٤٦ ـ ٥٠، ٣١٢
ماركس، كارل ١١٧، ١٢١
الاستلاب ١٣٧
الرأسمالية، والديمقراطية ١٢٩ ـ ١٣٠
مشاركة المواطنين ٣٤
الصراع الطبقي ١٢١، ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٤٩ ـ ١٥٠، ١٥٣
الشيوعية ١٤٠ ـ ١٤١، ١٤٨
نظرية الأزمة ١٢٨، ٢٤٨ ـ ٢٥٣
الديمقراطية المباشرة ١٦٢ ـ ١٦٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣١٣
الحرية ١٣٨
عن التاريخ ١٢٤
الطبيعة البشرية ١٣٧ ـ ١٣٨
كومونة باريس ٢١
أنماط الإنتاج ١٢٤ ـ ١٢٥
الملكية ١٢٣، ١٣٥
المجتمع محولاً ١٤٤ ـ ١٤٧
سلطة الدولة ١٣١، ١٣٣ ـ ١٣٤
الماركسة ١٤٧ ـ ١٥٤، ٣٠٦ ـ ٣٠٧
مبدأ الاستقلال ٣٠٣
السلطة الاقتصادية ٣٠٥، ٣٠٨
أزمة المشروعية ٢٤٥

twitter @baghdad_library

التحررية ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠
الـماركسـيـة الجـديـدة ٢١٨ ـ ٢١٩، ٢٦٣
الأرثوذكسية ١٥٠
التعددية ١٤٧، ١٤٨ ـ ١٥٠
الستالينية ٢٦٦
سـلـطـة الـدولـة ٢١٩، ٢٨٩، ٣٠٨
الماركسية ـ اللينينية ٢٣٧ ـ ٢٣٨
ميشيل، آر ١٧٠
ميدكاس، كي ٢٦٦، ٢٢٩
ميليباند، آر ١٣٥، ٢١٩ ـ ٢٢٠
مل، جيمس ٨٨، ٩٥، ١١٩
مل، جون ستيوارت
الاستبداد ١٠٢ ـ ١٠٧
الكتلة الانتخابية ١٠٨ ـ ١٠٩
غايات الحكم ١١٥ ـ ١١٨
الحرية ٩٨
مبدأ الأذى ٣٢٧
مبدأ دعه يعمل ١١٠ ـ ١١١
الديمقراطية الليبرالية ١١٥ ـ ١١٨
التحرر ١٠٠ ـ ١٠٢
الحكم التمثيلي ١٠٤، ١٠٧ ـ ١١١
وضـع الـمـرأة ٦٣، ٦٨، ١١١ ـ ١١٥
مِلّر، دي ١٩٢، ٢٨٣
مومسن، دبليو جي ١٥٨، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢
الـنـظـام الملـكـي ٣٨ ـ ٣٩، ٧٠، ٧١، ٨٥ ـ ٨٦
مـونـتـسـكـيـو، شـارل لـوي دي سيكوندا ٤٥، ٨٢ ـ ٨٨
مور، إس ١٤٠ (هـ٦)
مورتيمر، إي ٢٧٩
مولغان، جي ٣٢١
الدولة القومية ٢٩٦
البيرقراطية ١٦٢ ـ ١٦٨
المنـاطـق ٣٣٦ (هـ١)، ٣٤٥، ٣٥٤، ٣٥٥
الإقليمية ١٦٤، ٣٣٧ ـ ٣٣٨
انظر أيضاً الدولة
المفاوضات ١٦٩
المجـتـمـع المدني ٨٧ ـ ٨٨، ١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٦ ـ ١٣٧، ٢٦٥ ـ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٣

واستقلال الدولة ٣١٦
المشاركة ٢٦٣ ـ ٢٧٣
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٧، ٢١ ـ ٢٤،
في النخبوية التنافسية ١٧٦، ١٩٧ ـ ١٩٨
التعاونية ٢٢٨ ـ ٢٣١
الأخطار ٢٠٤ ـ ٢٠٥، ٢٠٦ ـ ٢٠٨
الاستقلال الديمقراطي ٣٢٠ ـ ٣٢٦
عدم المشاركة ١٧٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٩ ـ ٢١٠
واجباً ٣٢٥ ـ ٣٢٦
الفرص ٢٦٨ ـ ٢٦٩
العامل (ماركس) ٢٦٧ ـ ٢٦٩
انظر أيضاً المواطنة؛ صنع القرار؛ الحكم التمثيلي
مراكز القوة ٢١٣، ٢٦٧
المجال الخاص ٣١٤ (هـ٦)
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٧، ٢٣ ـ ٢٤
الليبرالية ٧٤، ٨٧
المشاركة ٢٦٩ ـ ٢٧٠
وولستونكرافت ٦٢ ـ ٦٩
انظر أيضاً المجال الحميمي
المساومة ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٢٣١
الملكية الخاصة
إلغاؤها (ماركس) ١٢٣، ١٣٠ ـ ١٣١
أشكال اللامساواة ٩٠ ـ ٩١
الملكية ٢٥٥
الإنتاجية/ الاستهلاكية ٣٢٩، ٣٣٠ (هـ١١)
الحقوق ٥٩، ٧٩ ـ ٨٠، ٢٥٥
الأمن (جي إس مل) ١٠٩، ١١٧
الهيمنة الجنسية (أنجلز) ١٢٣
المجالان العام والخاص ٨٧، ٢٦٩ ـ ٢٧٠، ٣١٤ (هـ٦)
في الديمقراطية الكلاسيكية ١٧، ٢٣ ـ ٢٤
في الديمقراطية التنموية (وولستونكرافت) ٦٢ ـ ٦٩
نظرة ماركسية ١٢٣
في الديمقراطية الحمائية ٩٧
المجتمع، مراحل التطور ١٢٤،

twitter @baghdad_library

١٢٥ ـ ١٢٧، ١٢٩
مبدأ النفع (بنتام؛ جي إس مل) ٩٥ ـ ٩٧، ١٠٣ (هـ٨)
محاكم الناخبين ٣٢١
مكان العمل، الديمقراطية ٢٦٨
الميثاق الأوربي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ٢٤٩
محكمة نورمبرغ ٣٥٠

ن

ناغل، جي إتش ٢٠٢ (هـ٢)
نابليون بونابرت، لوي ١٣٣ ـ ١٣٤، ١٨٦
نماذج ونظريات ٧ ـ ٨، ٩
النظام البيئي ٣٥١
النظام الدولي ٣٣٩
النزعة المحافظة انظر اليمين الجديد
الدساتير ٢٠٧ ـ ٢٠٨، ٣١٨ ـ ٣١٩
النزعة الاستهلاكية ٢٣٩، ٢٨٠
النزعة التعاونية ٢١٨، ٢١٩ (هـ٤)، ٢٢٦، ٢٢٧ ـ ٢٣٠
النزعة القدرية ٢٥١
النظام الإقطاعي ٣٩
نوردهاوس، دبليو دي ٢٤١
نوردلنغر، إي إيه ٢١٦
نوزيك، آر ٢٥٣، ٢٥٤ ـ ٢٥٦، ٣٠٢ ـ ٣٠٣
النهضة، الإيطالية ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٥٠
النزعة الجمهورية
التراث الكلاسيكي ٤٣ ـ ٤٤
التنموية ٤٤ ـ ٤٥، ٦١، ٣٠٦ ـ ٣٠٧
الموسعة (مادبسون) ٩٢ ـ ٩٤
الحمائية ٤٤ ـ ٤٥، ٥٥، ٩٣، ١٧٦
النهضوية ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٥٠
انتعاشها ٠ ـ ٤٥
روسو ٥٧، ٣٠٥ ـ ٣٠٦
دور المرأة ٦٢ ـ ٦٩
النمسا ٢٣٠، ٢٧٦
النزعة التسلطية ١٥٣، ٢٤٧، ٢٩١ (هـ٤)

النقابات ٢٢٧، ٢٣٠
النزعة النفعية ٩٥ ـ ٩٧، ٢٥٩
النساء
في الديمقراطية الأثينية ٢٣
الفرص المتكافئة ٣٠٩، ٣١٩
الاستبعاد ٦٠، ٣١٢
الحركة النسوية ١١٩، ٢٦٣، ٣٣٤
حق الانتخاب ١١٤، ١١٩
اللامساواة ٦٤ ـ ٦٨، ١١٣ ـ ١١٤
والرجال ١١٢، ١٢٣، ١٧٦
حرية إعادة الإنتاج (الإنجاب) ٣١٨ ـ ٣١٩، ٣٣١
في النزعة الجمهورية ٦٢ ـ ٦٩
الحقوق ٧٤
الإخضاع ١١١ ـ ١١٥، ١٧٥
انظر أيضاً العدالة، للنساء؛ الحركات، الاجتماعية، النسوية

هـ

الهيمنة، الذكورية ١٢٣، ١٧٦
انظر أيضاً الرجال
هابرماس، جي ١٣٦ (هـ٣)، ١٥٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢ ـ ٢٥٣
هال، بي ٢٢٦
هال، إس ٢١٢، ٢٨٧
هالسي، ايه اتش ٢٣٤
هانسن، إم اتش ٣٤
مبدأ الأذى (جي إس مل) ٣٢٧
هاريسون آر ٩٥، ١٠٣ (هـ٨)
هايك، إف ٢٥٣، ٢٥٦ ـ ٢٦٠، ٣٠٢ ـ ٣٠٣
هيغل، إف ١٣١ ـ ١٣٢، ٢٨٣
هيلد، دي ٧٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٨، ١٦٠، ١٧٥، ١٩٣، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٦٠ ـ ٢٦١، ٢٦٨، ٢٨٠ (هـ٢)، ٢٩٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٤١ ـ ٣٤٢، ٣٥٤، ٣٥٩
هملغارب، جي ٢٨٣
هيرست، بي كيو ٣١٦
هوبز، توماس ١٧ ـ ١٨، ٧٤،

twitter @baghdad_library

٧٥ ـ ٧٧، ٨٨
هوموكريدنس ٣٧
هومو بوليتيكوس ٣٧
هورنبلور، إس ١٤، ١٥، ٢١ (هـ٥)
هنتنغتون إس ٢٤١، ٢٤٤
هاتّون دبليو ٢٥٢
والإيديولوجيا ٢٥١
التحرر ٧٧، ١٠٠ ـ ١٠٢، ١١٧ ـ ١١٨، ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٢٦٦ ـ ٢٦٨، ٢٩٠
لوك ٧٩
الماركسية ١٢١ ـ ١٢٢
التنمية الأخلاقية والاجتماعية ١١٥، ٢٦٦ ـ ٢٦٨، ٣٢٣
نوزيك ٢٥٥
التعددية ٩٥ ـ ٩٧
السلطة على ١٠١ ـ ١٠٢، ١١٧ ـ ١١٨
الإصلاح ٧٣
الحقوق٨٣
فيبر ١٦٠ ـ ١٦١
هولندا ٢٣٠

و

وسائل الإعلام ٢٣٩
الولايات المتحدة الأمريكية ١١٩ ـ ٢٣٣، ٢٥٤
وليمسون، بي جي ٢٣٠
ونكلر، جي تي ٢٢٨
وولستونكرافت، ماري ٤٥، ٦٣ ـ ٦٩
الوكالة ١٩٣ ـ ١٩٤، ٢٥٦ ـ ٢٥٧، ٣٠٩ ـ ٣١٠

ي

اليسار الجديد ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ٢٥١، ٢٩٩
مبدأ الاستقلال ٣٠٣
الديموس ٢٧٢ ـ ٢٧٣
التحرر ٢٦٤
اليمين الجديد ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥٣
مبدأ الاستقلال ٣٠٢ ـ ٣٠٣
الحرية والمساواة ٢٩٩ ـ ٣٠٠
الديمقراطية الحقوقية ٢٧٠
الليبرالية ٢٥٤

الأسواق ٢٦١
الدولة المتراجعة ٢٦٢
دولة الرفاه ٢٧٣
يو ان دي بي ٢٨٢
يونسكو ٣٤٦
اليوتوبيا ١٢٩، ٢٥٥ ـ ٢٥٦

twitter @baghdad_library

محتويات الكتاب

القسم الثاني: بدائل القرن العشرين

الفصل الخامس: النخبوية التنافسية والرؤية التكنوقراطية ٢٧٥
الطبقات، السلطة والصراع ٢٧٨
البيروقراطية، البرلمانات والدول القومية ٢٨٣
الديمقراطية النخبوية القائمة على التنافس ٢٩٤
الديمقراطية الليبرالية على مفترق طرق ٣٠٣
أثر الديمقراطية الأخير؟ ٣٠٩
الديمقراطية، الرأسمالية والاشتراكية ٣١٦
بين الديمقراطية «الكلاسيكية» ونظيرتها الحديثة ٣٢١
رؤية تكنوقراطية ٣٣١
خلاصة: النموذج الخامس ٣٤٣
الفصل السادس: التعددية، الرأسمالية التعاونية والدولة ٣٤٥
سياسة الجماعات، الحكومات والسلطة ٣٤٩
السياسة، الإجماع وفصل السلطات ٣٦١

twitter @baghdad_library

الديمقراطية، الرأسمالية التعاونية والدولة ٣٧٠
خلاصة: النموذج السادس ٣٧٦
التراكم، الشَّرْعَنة والمجال المحدود لما هو سياسي ٣٧٨
الصيغة المتغيرة للمؤسسات التمثيلية ٣٩١

الفصل السابع: من استقرار ما بعد الحرب إلى الأزمة السياسية:

استقطاب المثل السياسية ٤٠٣
نظام ديمقراطي شرعي أم نظام قمعي؟ ٤٠٩
دولة مثقلة بالأعباء أم أزمةُ مشروعية؟ ٤١٥
نظريات الأزمة: تقويم ٤٢٧
القانون، الحرية والديمقراطية ٤٣٦
خلاصة: النموذج السابع ٤٥٠
المشاركة، الحرية والديمقراطية ٤٥٣
خلاصة: النموذج الثامن ٤٦٨

الفصل الثامن: الديمقراطية بعد الانتفاضات
في النظام الشيوعي السوفيتي ٤٧٣
الخلفية التاريخية ٤٧٥
انتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية؟ ٤٨٠
الضرورة المتجددة للماركسية والديمقراطية من «تحت» ٤٩٠
خلاصة: مسألة الخير السياسي ٤٩٩

القسم الثالث: ما الذي ينبغي للديمقراطية أن تعنيه اليوم؟

الفصل التاسع: الاستقلال الديمقراطي ٥٠٥
جاذبية الديمقراطية ٥٠٨
مبدأ الاستقلال ٥١١
تفعيل المبدأ ٥٢٢
إرث النظرية الديمقراطية الكلاسيكية وفي القرن العشرين ٥٢٨
الديمقراطية: عملية ذات حدين ٥٣٧
الاستقلال الديمقراطي: إيجابيات وسلبيات ٥٥٠
خلاصة: النموذخ التاسع ـ آ ٥٥٢
الفصل العاشر: الديمقراطية، الدولة القومية ونظام العولمة ٥٦٩
الشرعية الديمقراطية والحدود ٥٧٢
التدفقات الإقليمية والكونية: قديماً وحديثاً ٥٧٥
السيادة، الاستقلال والانفصالات ٥٧٩
إعادة النظر بالديمقراطية لعصر أكثر كونية:
النموذج الكوزموبوليتي ٥٩٩
خلاصة: النموذج التاسع ـ ب ٦٠٨
ثبت المراجع ٦١١
فهرس المفاهيم والمصطلحات ٦٧٧

twitter @baghdad_library

هذا الكتاب

نعيش في عصر الديمقراطية، أو يبدو الأمر كذلك. فاشتراكية الدولة التي بدت شديدة الرسوخ انهارت في الأوروبتين الوسطى والشرقية. والديمقراطية لا تبدو راسخة في الغرب فحسب، بل وتحظى، من حيث المبدأ، بالتبني على نطاق واسع بوصفها نموذجاً مناسباً للحكم، ففي سبعينيات القرن العشرين كان يمكن وصف ما يزيد على ثلثي العالم بالسلطوية، ولكن هذه النسبة شهدت هبوطاً دراماتيكياً؛ فأقل من ثلث مجموع الدول هي الآن سلطوية، وعدد الأنظمة الديمقراطية يتنامى بسرعة، بحيث باتت الديمقراطية المعيار الأساسي للمشروعية السياسية حالياً. إذ ما من أحد اليوم إلا ويسلِّم بأنه ديمقراطي، كما أن سائر أنواع النظم السياسية في العالم تصف نفسها بالديمقراطية. ولكن ما تقوله هذه النظم وما تفعله كثيراً ما يكون متبايناً بشكل جوهري بين نظام وآخر.

يطمح هذا الكتاب إلى تحقيق هدفين رئيسيين: إلقاء الضوء على النماذج الكلاسيكية المتمثلة باليونان القديمة؛ وتقديم سرد نقدي للتصورات الديمقراطية المتعاقبة بعدها.

قصة الديمقراطية، مرويةً بهذه الطريقة، تقدم تقويماً تحليلياً ونقدياً لمجمل النظريات والأفكار السياسية والفكرية التي ساهم أصحابها في رفد وتشكيل النماذج الديمقراطية المطروحة في الكتاب.

ديفيد هيلد، أستاذ الفلسفة في الجامعة المفتوحة/لندن. أحد أبرز المشتغلين في الفلسفة النظرية. وقد أثار كتابه هذا اهتماماً غير مسبوق، وصدر في عدة طبعات.

فاضل جتكر، مترجم بارز قدم لقراء العربية أكثر من ثمانين عنواناً، منها: «أوروبا ومن لا تاريخ لهم» و«امبراطورية العولمة» و«الفردوس والقوة»..

معهد الدراسات الاستراتيجية

سعر الكتاب: العراق: ٦ دولارات - الدول العربية: ٩ دولارات أميركية أو ما يعادلها.

مكتبة بغداد
twitter@baghdad_library